شرح المفتاح

للسيد رحمه الله

قال الحاج خليفه في كشف الظنون ج ٢ ص ٤٨١ طبع اسطنبول عند عدّه شروح المفتاح

« الثالث شرح السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦ ست عشرة وثمانمائة

اوله نحمدك اللهم على ما هديتنا اليه من دقائق المعاني الخ وهو الموسوم بالمصباح

وقد دوّن الحواشي التي علقها الشارح على وجه الاستقلال وفرغ السيد من شرح

القسم الثالث بما وراء النهر اواسط شوال سنة ٨٠٣ » انتهى ما اردنا نقله واقول

يظهر من آخر هذه النسخة ان تكون هي النسخة الاصلية والله اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

نحمدك اللهم على ما هديتنا اليه من دقايق المعاني ببدايع البيان واطلعتنا عليه من
حقايق اللئالي بذرايع البرهان ونصلي على نبيك محمد المبعوث باشرف الاديان
ورسولك المجتبى من بني عدنان محمد سيد الانام وعلى اله الكرام واصحابه خير الانام
والذين تبعوهم باحسان الخيور العظام **وبعد** فقد طال ما جال في صدري ودار في
خلدي ان ارتب للقسم الثالث من مفتاح العلوم شرحا يذلل صعابه ويميط عن مخدرات
نقابه انفد فيه نتايج الافكار واوضح فيه حواشي الاسرار وكان يحول بيني وبينه صروف
الزمان وخطوب الحدثان حتى ابتليت في اخر العمر بالارتحال الى ما وراء النهر فوجدت هناك
اقواما عطشى الاكباد يحومون حول الكتاب ولا يهتدون الى موارده سبيلا واخرين
منحرفين عن السداد قد خاضوا في لجه بلا ارشاد فلم يجدوا على فرايده دليلا وكانوا في
حل تراكيبه والكشف على نكت اساليبه متكبين على شروح اكثرها جروح وامثلها قروح
لا يرى فيها العليل شفاء ولا الغليل روا كسراب بقيعة يحسبه الظمان ماء قد نحدوها
مسارح انظارهم ومطارح افكارهم فقلنا لهم يا اهل الكتاب لستم على شيء ينفحون
بلا امتيار وتستسمنون ذا ورم تخبطون الاعمار ولا تستضيؤون بالانوار
وتحسبون انكم تحسنون صنعا فلعمري ما انتم الا كباسط كفيه الى الماء وكنا نخ
فوقعوا في حيرة واضطراب وقالوا ان هذا لشيء عجاب ما سمعنا بهذا في ابائنا
الاولين فاتنا بآية ان كنت من الصادقين فاريناهم من اياتنا الكبرى فظلت
اعناقهم لها خاضعين وقالوا امنا بما جاءنا من الحق المبين فزدنا من لدنك علما
وهي لنا من امرنا رشدا فوجهنا ركاب النظر شطر مطالبهم وتوجهنا تلقاء مدين ما زلهم
نملي عليهم ما ينجيهم من الضلال ويحظيهم بالجزيل نوال في عبارات موضحة بلا املال
واشارات مونقة بلا اخلال نشير فيه قواعد الفوايد معرضين عن الاطايل زده
ولا اصل في نقده ومقتصرين على تلخيص الصواب وتمييز القشر من اللباب هدية
مني الى كل زكي جبل على الانصاف طبعه وعصم عن الاعتساف نفسه وقليل ما هم فان
اكثرهم كما ترى ما على قلوبهم اكنة فلا يكادون يفقهون حديثا اولئك كالانعام بل هم اضل
سبيلا ويحسدون الناس على ما اتاهم الله من فضله فاذا جاءهم ما عرفوا من الحق كفروا به
واردوا تلبيسا وتدليسا اولئك حزب الشيطان الا ان حزب الشيطان هم الخاسرون ربنا
لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب منك المبدا
واليك الماب **قال** المصنف رحمه الله القسم الثالث من الكتاب **اقول** رتب كتابه
على ثلاثة اقسام واوردتها بنكتة دقيقة **و** توجيهه ان علم العربية المسمى بعلم الادب علم
يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا وكتابة وينقسم على ما صرحوا به الى اثني عشر

قسما

فقسمها منها اصول هي العمده في ذلك الاحتراز ومنها فروع اما الاصول فالبحث فيها اما عن
المفردات من حيث جواهرها وموادها فعلم اللغة **او** من حيث صورها وهيئاتها فعلم
الصرف ومن حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية فعلم الاشتقاق **واما**
عن المركبات على الاطلاق فاما باعتبار هيئاتها التركيبيه وتاديتها لمعانيها الاصلية
فعلم النحو وباعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فعلم المعاني وباعتبار كيفية
تلك الافادة في مراتب الوضوح فعلم البيان **و** اما عن المركبات الموزونة فاما من
حيث وزنها فعلم العروض او من حيث اواخر ابياتها فعلم القافية **و** اما الفروع
فالبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش الكتابة فعلم الخط او يختص بالمنظوم فالعلم المسمى
بقرض الشعر او بالمنثور فعلم انشاء النثر من الرسائل والخطب او لا يختص بشيء منهما
فعلم المحاضرات ومنه التواريخ **و** اما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمي البلاغة لا قسما براسه
باختيار المصنف الاصول لم يدرك منها اللغة لان مباحثها جزئية منتشرة مع كونها مستوفاة
في الكتب المبسوطة الا انه جعل القسم الاول من كتابه في الصرف **و** خلط به الاشتقاق
بانواعه الثلاثة لان معرفة هيئات المفردات انما تتم بمعرفة نسب بعضها الى بعض
بالاصالة والفرعية **و** القسم الثاني في النحو **و** حكم بان تمام علمي المعاني والبيان وذلك
لانهما يجريان منه مجرى اللب من القشر لكونهما المرجع في معرفة دقائق الكلام
ومزاياه والمرقاة المنصوبة الى ذروة الاعجاز مع انهما اصولا وفروعا اوردهما
في القسم الثالث **و** انما جمعهما فيه لاتحادهما فيما هو الغرض الاعلى البلاغة المكتسبة
وما يتفرع عليها من توفية مقامات الكلام حقها والترقي الى الكشف عن وجوه الاعجاز
ولكون البيان شعبة من المعاني **و** زعم ان علم الاستدلال جزء من علم البلاغة الا انه كما
قال مبني على التحقيق البحث ويحكم العقل الصرف والتحرز من شوائب الاحتمال بخلاف
سائر اجزائه المبنية على لطائف المناسبات الخطابية المستخرجة بقوة القرائح فلم
يستحسن ان يكون معها في قرن ولا ان يجعل قسما على حدة فافرده عنها في تكملة للقسم
الثالث **و** ادعى ان المدرب في علم المعاني والبيان سوقف على ممارسة النظم المحوج
الى علمي العروض والقوافي فجعلهما من تتمة الغرض منهما واوردهما في فن **و** لما راى
لبعض الجهال مطاعن في القران متعلقة بعلم النظم جعل دفعها فنا ثانيا من تتمة الغرض
فظهر ان علمي البلاغة هما الغاية القصوى لكلا ما ذكر قبلهما وكمستتبعان لما تاخر
ذكره عنهما وان الكتاب كما صرح به منحصر في ثلاثة اقسام لا يزيد تكملة والفن من
تتمة القسم الثالث **ثم** انه نعم ما عين ان كل قسم ذاتي على تفصيل في ذكر الاقسام فقال
اما القسم الاول من الكتاب فمشتمل على ثلاثة فصول وترك اما في القسمين الباقيين
اعتمادا على ظهور كونهما قسمين للاول وقصدا الى الاختصار **و** حيث كان
اللام في القسم الثالث للعهد كما في نظيريه فعدل من الكتاب اما صفة له مؤكدة بان

لبيان حقيقة العلمين والغرض منهما وفصلان لضبط معاقدهما والكلام فيهما تبع

يقدر متعلقه معرفة اي الكائن منه على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته واما حال موكدة من المسند اليه عند من جوزه او من ضميره في الخبر اعني في علمي المعاني والبيان اذ لا مانع ههنا كما في القسم الاول وتثنية العلم تنبيه على انهما نوعان متمايزان معلوما وحدا ولفظا المعاني والبيان علمان لهذين العلمين كالنحو والصرف فقولك علم المعاني كشجرة الاراك والقسم الثالث هو هذه العبارات والالفاظ المخصوصة اي هذه العبارات في بيان معلوماتهما وما هو سبب لهما من الحدين والغرض فيكون بيان مدلولات الالفاظ ظرفا لهما وهذا توسع شائع يقال هذه الآية في تحريم الخمر وتلك القصيدة في مدح فلان اي في بيانهما او شانهما ولا ينافيه ما اشتهر ايضا من كون الالفاظ اوعية وقوالب للمعاني لكونها مستفادة وماخوذة منها وقس على ذلك الفصول والابواب والمقدمات المذكورة في الكتب قال وفيه مقدمة اقول لا اشكال في كون القسم الثالث ظرفا لكل واحد من اجزائه اعني المقدمة والفصلين وايراد اللام الجارة في لفظ البيان والضبط لوجود معنى الاختصاص وجوز ابدالها بفي بناء على التوسع المشهور ولذلك قال الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني وتوحيد الغرض لما مر ولا ينافيه تفصيله في الحدين الى الاحتراز من جعل العلمين ظرفا للاشعار باحاطتهما به مستقلين بافادته والحد عنده هو المعرف الجامع المانع والغرض هو الفايدة المترتبة على الشي من حيث هي مطلوبة بالاقدام عليه وذكرهما في المقدمة تبصرة للطالب بتصورهما وبمعرفته اجمالا وتعيين غايته ليتوجه عليه ما يستحقه من الجد والاجتهاد ومعاقدهما موضوعاتهما ومباديهما فان ذوات المسائل موقوفة عليهما مربوطة بها اشد ارتباط حتى عدت من اجزاء العلوم وان كان الراجح ان حقيقة كل علم مسائله كما يشعر به قوله والكلام فيهما وموضوع المعاني هو التراكيب لكن من حيث انها مختلفة في وضوح الدلالة وانما بين ذلك التراكيب في الفصل الاول اقتصر في الفصل الثاني على ضبط الدلالات بيانا للحيثية المعتبرة هناك فموضوع كل منهما مضبوط في فصله كما نبيا در من قوله وفصلان لضبط معاقدهما قال المقدمة اعلم ان علم المعاني اقول اي المقدمة في بيان حديهما والغرض فيهما وكلمة اعلم حث للمخاطب على ما يلقى سمعه الى ما يعقبها وهو شهيد يقال تتبعت الشي اذا استقريته شيا فشيا واراد بالتتبع ههنا المعرفة المسببية له فانه مجاز لا يشتبه ومنه فوائد اكتبته على طريق العلم والاشعار بصعوبة المطلب فعلى الطالب ان يتشمر ولا جله ان تقدم صاحبه كما سياتي والاشارة من اول الامر الى ان علم البيان وملائكته بالخواص ومعرفة العرب لها لا يسمى علم المعاني وقوله في الافادة قيد للخواص اما صفة لها واما حال منها وانما احتيج الى ذلك لان المتبادر من خواص التراكيب ما يختص بها اما على الاطلاق واما بالاضافة فيندرج فيها الصفات الجنسية لها الراجعة الى هيئتها التركيبية ومعرفة الالفاظ الواقعة فيها فلما قيدت بالافادة خصت

بالمعاني التي تفيدها التراكيب وجعلت الافادة ظرفا للخواص لانها منبعها فكانها محيطة بها واختيرت الافادة على الدلالة لان المعتبر في الخواص افادة التراكيب اياها للسامع لا مجرد دلالتها عليها وما يتصل عطف على الخواص وضميرها للتراكيب وحمل الاستحسان على المحسنات البديعية غير صحيح لان تلك المحسنات لا مدخل لها في الاحتراز المذكور ولا في تحصيل البلاغة اصلا فكيف تجعل جزءا من علم المعاني وادراجها في حده مع جعلها تابعة له خارجة عنه مما لا يقبله فطرة سليمة والتمسك بذكر الاتصال المنبي عن التبعية وهم فان معلومات علم واحد قد يتصل بعضها ببعض على ان المشهور في العبارة عنها وجوه التحسين لا وجوه الاستحسان فالصواب ان يحمل الاستحسان على مفهومه الحقيقي وغيره على عدمه وذلك ان التركيب المفيد لخاصية كالخبر المؤكد مثلا قد يستحسن من متكلم في مقام فيحمل على انه قصدها ولا يستحسن من آخر في ذلك المقام لسوء ظن به فلا يحمل على قصدها بل على ان صدوره منه اتفاقي وكذا حال المخاطب وقد صرح بذلك حيث قال ومن متممات البلاغة ما قد سبق لي من ان نظم الكلام من اطباقه على ما لاجله يساق ومن صاحب له عراف بجهات الحسن لا يخطاها ولابد مع كل ذلك من اذن لافتنان الكلام مصبوغة فظهر انه لابد لصاحب المعاني مع معرفة الخواص من معرفة كون التراكيب مستحسنة وغير مستحسنة ليتمكن من ايراد تراكيبه منطبقة على ما ساقها لاجله ومستحسنة في مواقعها ومن حمل كل تركيب يرد عليه على ما يليق بحال المتكلم فان البلغاء ايضا على درجات متفاوتة وقد يستحسن كلام في مقام من بليغ فيحمل على وجه ولا يستحسن مثله في ذلك المقام من آخر دونه في البلاغة فلا يحمل عليه بل على ما يناسب مرتبته وقوله ليحترز متعلق بالتتبع وبنيه على الغرض ويجوز جعله جزءا من الحد فان قيده ولا يكون لاخراج شي والمراد ان هذا الاحتراز فائدة دون العلم لاجلها فينبغي ان يقصده المتتبع فلو قصد تحصيل غرض آخر لم يخرج بذلك عن كونه علم المعاني وذكر الوقوف بعد المعرفة اشارة الى حضور تلك المعلومات مشاهدة اذ بذلك مع الرعاية اللازمة للمشاهدة عادة يتمكن من الاحتراز والحال هو الامر الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وذلك الوجه هو مقتضى الحال وتطبيق الكلام على مقتضاه ايراده مشتملا عليه فانكار المخاطب مثلا امر يقتضي تاكيد الخبر فالانكار حال والتاكيد مقتضاه وتطبيقك كلامك عليه ايراده موكدا والكلام عند تحمله على خواص تناسب ما فيه من مقتضيات الاحوال وسيرد عليك ان شاء الله تعالى مزيد تفصيل لهذا المقام ثم الخطا في تطبيق تراكيب الكلام اما لعدم معرفة خواصها واما لعدم المعرفة بان تلك التراكيب تستحسن ممن وعند من فتامل واعلم ايضا ان اسماء العلوم كالمعاني مثلا قد تطلق على معلوماتها التي هي القواعد وعلى الملكة الحاصلة من ادراك القواعد مرة بعد اخرى اعني ملكة استحضارها

التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء لا الصادرة عمن سواهم
لنزولها في صناعة البلاغة منزلة اصوات حيوانات تصدر عن محالها
بحسب ما يتفق متن

قال واعني بتراكيب الكلام اقول معرفة المضاف من حيث هو مضاف
يتوقف على معرفة المضاف اليه فاذا احتاجا الى تفسير او تعيين كان المضاف اليه
اولى بالتقديم فلذلك قدم على تفسير الخواص تفسير التراكيب التي اطلقها واراد قسما منها
اعني التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز بمرتبة بين الامور الداعية الى تركيب
الكلام على وجوه مختلفة وفضل معرفة بدقائق معان مناسبة لتلك الوجوه فيورد
كلا من تراكيبه على ما ينبغي قاصدا به ما يناسبه واما الذي تجرد تمييزه ومعرفته عن
الفضل ولا تمييز له بمقتضيات الدواعي ولا يعرف دقائق المعاني فتتجرد تراكيبه عن
تلك الوجوه اذ لا يقصد بها افادة شيء مما يناسبها بل جل همته مقصور على افادة
المعاني الاصلية بلا تصرف فيه يعتد به فالتراكيب الصادرة عنه في تعريها عن
اعمال الروية وافادة اللطيفة بمنزلة اصوات تصدر عن حيوانات على مقتضى
طباعها وقوله وهي تراكيب البلغاء جملة توسطت بين المعطوفين لزيادة تعيين
المراد مع الاشعار بان فضل التمييز والمعرفة هو البلاغة او ما يناسبها ولم يرو
لا الصادرة مرفوعا معطوفا على تراكيب البلغاء فالضمير في سواهم للبلغاء والصناعة
علم متعلق بكيفية العمل سواء حصل بمزاولة العمل كعلم الخياطة او بدونها كعلم الطب
مثلا وقد يطلق على ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما على وجه البصيرة
ليحصل غرض من الاغراض بحسب الامكان وانما اطلقت عليها لانها المطلوبة
من العلوم العملية فصناعة البلاغة علم المعاني والبيان وان حملت على المعنى الثاني
كانت الاضافة بيانية واما تفسير حد البلاغة وما يتعلق بها من السؤال والجواب
فموضعه اللائق به آخر الكتاب وتنكير حيوانات للقصد الى غير معين وليتوصل
به الى تنكير اصوات فتوصف بجملة تصدر وقال عن محالها دون عنها اشعارا بانها
محال تخرج هذه الاصوات عنها بلا قصد منها ولعلة ما قصد تأديتها بحسب اتفاق
الاصوات وحصولها بلا علة مقتضية لها قاصدة اياها وموصولة اي بحسب
ما يتفق معها من الامور التي لا تقتضيها قال واعني بخاصية التركيب نحو اقول قصد
بتعريف الخواص لا مجرد تعيين المراد بها كما في التراكيب فاختار المفرد الدال على الماهية
مضافا الى مفرد مثله لان المقصود بالتعريف هو الماهية دون جزئياتها والحق
به الياء المشددة تنبيها على وجه الاختصاص بتراكيب البلغاء كما مر ودلالة على ان الخواص
اسم جمع الخاصية بمعنى الاثر يقال ما خاصية ذلك الشيء اي ما اثره الناشئ منه وامثاله
قول الاطباء هذا الدواء يعمل بالخاصية فقد عبروا بها عن السبب المجهول للاثر المعلوم
وهذا الموضع من مداحض الكتاب فاستمع لما يتلى عليك قد ذكر في صدر الكتاب ان
بعضا من علم البلاغة مبني على لطائف الاعتبارات الخطابية وبعضا آخر على
تحقيق البحث كما نقلناه عنه ثم صرح في اخر القسم الثالث بان كلا من بابي التحديد
ما يسبق منه الى الفهم عند سماع ذلك التركيب جاريا مجرى اللازم له لكونه صادرا عن
ذلك البليغ لا لنفس ذلك التركيب من حيث هو هو او لازما لما هو هو حينا متن
والاستدلال

والاستدلال جزء من علم البلاغة وقال هناك ايضا وعندك علم ان مقام الاستدلال
بالنسبة الى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها وعرف علم الاستدلال بانه
تتبع خواص تراكيب الكلام في الاستدلال ولم يتبين هناك ان المراد بالخواص ماذا فوجب
ان يكون تعريفه هنا للخاصية متناولا للخواص الخطابية والاستدلالية اعني
خاصية تركيب البليغ في الافادة المعنى الذي يسبق منه الى الفهم عند سماعه حال كون
ذلك المعنى جاريا مجرى اللازم لذلك التركيب بسبب صدوره عن البليغ وهذا هو
الخواص الخطابية المبنية على المناسبات العرفية والعلاقات الطبيعية كما بين
التأكيد ودفع الشك او رد الانكار فهذه الخواص ليست لازمة لتركيبه من حيث
هو بل جارية مجرى اللازم له لصدوره عنه اذ البليغ يلزم عرفا ان تقصد تراكيبه
ما يناسبها او المعنى الذي يسبق الى الفهم من تركيب البليغ حال كون ذلك المعنى لازما
له لما هو هو اي لذاته وهذا هو الخواص الاستدلالية في التكملة فان عكوس القضايا
ونتائج الاقيسة لوازم عقلية تستحيل انفكاكها عن تراكيبها لذاتها اذ لم يرد
بالتراكيب انفسها بل من حيث ايقاعه على معانيها التي تمتنع تحققها بدون تلك
اللوازم بسبب علاقات عقلية قطعية وقوله هنا اشارة الى ان الخواص الاستدلالية
والتراكيب المفيدة لها تكون في ضمن تراكيب البليغ بخلاف الخطابية فانها توجد
في اعم او فانه فان قلت اذا كانت لازمة لتركيبه من حيث هو هو فاذا صدرت
امثاله عن غيره كانت لازمة له ايضا فتوجد الخواص لغير تراكيب البلغاء قلت
هي لازمة لكنها ليست مقصودة بالافادة الا للبليغ وقد اعتبر في الخواص الافادة
كما اشار اليه وسيصرح به في الامثلة وكذا الحال في الخواص الخطابية فان
التركيب المؤكد اذا صدر عن غير البليغ لا يحمل الا على معناه الوضعي والسبب في ذلك كله
عدم شعوره بالمناسبات الظنية والقطعية وعدم قصده الى رعايتها ولا شك
ان المعتبر في المعارف هو المعاني التي يقصدها المتكلم وفي قوله يسبق دون يحصل
ايماء الى ان من حق المعاني ان تسابق الالفاظ فتصل الى الفهم قبل استقرار الالفاظ في
قوله ذلك التركيب وضع اسم الاشارة موصوفا بالمظهر موضع المضمر لمزيد
اعتناء بتمييز التركيب الممتاز عن سائر التراكيب بافادة مقاصد جليلة وقوله
لكونه صادرا متعلق بجاريا او قد عطف عليه لا لنفس ذلك التركيب دفعا للوهم
بعيدا اعني كون الجريان معللا بذات التركيب وتصريحا بالمقابل في قسمي الخاصية
قوله لما هو هو احد الضميرين للموصول والآخر للتركيب وهنا طرف مستقر
صفة للازما اي لازما حاصلا في ضمن احاد التركيب لما في اللزوم
الذاتي وما يقال من ان اللازم هو خاصية الامثال او خاصية ما اخرج على مقتضى
ظاهر الحال او هو مثل التعجب الناشئ من قوله تعالى كيف تكفرون بالله مع وضوح

الاخبار مع الحقيقة ما يلوح بها مقامها وكذا اذا لفظ بالمسند اليه وهكذا اذا عرف او نكر او قيد او اطلق او قدم او اخر علما بالطلعات
بجميع ذلك شيئا فشيئا ما ساق الكلام في العلمين باذن الله
الآيات مما لا يعتد به اصلا اذ كلها خواص خطابية مبنية على اعتبارات الغير كما لا
يخفى على ذي مسكة **قال** واعني بالفهم **اقول** اطلق الفهم في تعريف الخاصة واراد به
قسما منه فاحتاج الى تعيينه كما في التراكيب والفطرة الخلقة التي جبل عليها الانسان
وسلامتها عن الآفات القادحة في ادراك لطائف التراكيب والاطلاع على ما بينها من
المناسبات الدقيقة وفيه اشارة الى ان فطرة الانسان على الفطنة وان خلافها لآفة
واما فطرة الله التي فطر الناس عليها من السلامة عن العقائد الباطلة والاخلاق
الردية فلا يناسب المقام كيف وبلغاء الجاهلية كانوا على هذه الفطرة وقد بدلوا
فطرة الله تبديلا فلا بد في الخواص من كون المخاطب ذا فطرة سليمة كما لا بد فيها من كون
المتكلم ذا فضل تمييز ومعرفة **قال** مثل ما يسبق **اقول** فرع من تعريف الخاصة
مع ما هو من تتمته اعني تعيين المراد من لفظ الفهم شرع في تمثيلها توضيحا لها فقوله
مثل بالنصب اما بدل مما يسبق واما حال منه واما مصدر ليسبق بتقدير مضاف
اي مثل سبق ما يسبق ولا يخرج من التقدير لان ما موصولة لا مصدرية بدليل رجوع
المستتر في يسبق اليها وتعيينها بقوله من ان يكون وفي خطاب فهمك تنشيط للمخاطب
وتنبيه على انه الاحق في كتابه ينبغي ان يكون كذلك واراد بالعارف بصياغة الكلام من له
فضل تمييز ومعرفة الصياغة هي الصنعة المعروفة شبه تاليف الكلام بترتيب كلماته
متناسقة الدلالات على حسب الاغراض المقصودة منه بصياغة الحلي ومنه قول
الجاحظ ان الشعر صياغة وضرب من التصوير والمستتر في ان يكون راجع الى مركب
ان زيدا منطلق واقتصر في المثال الاول على ذكر القصد لان الكلام المؤكد له معان اخرى
ظاهرة وذكر في الاخير اللزوم لكونها اقرب الى اللزوم من الاول ولم يرد ان فيهما
لزوما عقليا لان الكلام المجرد عن التاكيد جاز ان يحصل به نفي الشك او رد الانكار
فلا يلزمه عقلا مجرد الاخبار ولا مجرد القصد الى الاخبار واما الاختصار الحاصل
بحذف المسند اليه فانه وان كان لازما للمركب المأخوذ مع حذفه لزوما عقليا
لكنه نسب اللزوم المطلق افادة وذلك مما لا يلزمه قطعا فالاختصار في حكم الخواص
الاستدلالية وقيد السماع عن العارف معتبر في الجميع وانما قال او من نحو منطلق
بترك التركيب لا ختفاء صورته منه وحصر المطابقة في الاختصار لانه لازم فلا بد
ان يكون مقصود العارف اما وحده واما مع افادة لطيفة اخرى من اللطائف
الخطابية التي يلوح بها اي بشيء من الهابات على المسند اليه واضافة الوجه الى الاختصار
بيانية مشعرة بوقوع الاختصار موقعه **قال** وكذا اذا لفظ بالمسند اليه **اقول**
لفظة ذا من كذا اشارة الى مصدر يسبق مثل ما يسبق اي ومثل السبق في هذه
الامثلة السبق اذا لفظ العارف بالمسند اليه اي لم يتركه اذ هناك ايضا يسبق
الى فهمك معان مقصودة كالاحتياط وزيادة التقرير وغيرهما وجاز ان يكون

اشارة الى ما يسبق اي ومثل ما يسبق في هذه الصور ما يسبق قوله وهكذا اذا عرف
اي عرف المسند اليه او نكره الى اخر ما ذكره وجاز ان يراد بحذف المفعول عموم هذه الاحوال
للمسند اليه وغيره وافادة لفظة كذا مصدرة بحرف التنبيه اما للكثرة ما ذكر بعدها
واما للكثرة مع العموم وما صرح به من امثلة الخواص او اشار اليه كلها خطابية
جارية مجرى اللازم سوى الاختصار وانما لم يسم بامثلة اللازم لما هو هو لانه
افرد الخواص الاستدلالية في التكملة وقلما يوجد لازم كذلك من غيرها وقوله على ما
يطلعك اما مصدرية والجار متعلق بيسبق في مثل ما يسبق اي يسبق هذه الخواص
المصرح بها والمشار اليها كائنة على ان يطلعك عليها سوق الكلام في العلمين وقد يجعل
موصولة اي كائنة على الوجه الذي يطلعك عليه ذلك المساق والمقصود
احالة معرفتها على قواعد هذين العلمين فعلم ان الخواص كما عرفت هي المعاني المعارضة لاصل
المعنى وقد يعبر عنها بالتي يفيدها التراكيب لا لمجرد الوضع سواء افادها بعض مفرداتها
او هياتها التركيبية ولا شك ان المعاني المجازية والكنائية داخلة فيها فالبحث عن
افادة التراكيب للخواص سواء كانت مقصودة اصلية منها او كانت من مستتبعاتها
وظيفة علم المعاني ولذلك ذكرت فيه معان مجازية وكنائية والبحث
عن كيفية افادتها للمعاني التي تصدرت بها اصالة وظيفة علم البيان لان افادة المستتبعات
مما لا ينضبط كيفيتها فالاطلاع على جميع الخواص من حيث الافادة وكيفيتها انما هو
في العلمين لا في احدهما وقوله شيئا فشيئا نصب على المصدر اي اطلاعا وجاء قوله
باذن الله اي بتيسيره متعلق بيطلعك او بساق **قال** واما علم البيان **اقول** ايراد
العلمين في قسم واحد مشعر بتشاركهما فحين ذكر حد احدهما كان مظنة ان يقع في ذهن
السامع ان حد الاخر قريب من هذا او يتردد في انه ماذا فاورد كلمة اما تفصيلا للمجمل
الواقع في ذهنه وازالة للتردد وقد يقال اراد تفصيل ما في المقدمة من الحدين والغرض
مجمل ولا كلمة اصلا ومكان اما لانها تعين ههنا ثم جعل هذه قرينة لها نظرا الى المعنى
وتصريحه بالمعرفة في هذا الحد اشعار بانها المرادة في الحد الاول كما ان تصريحه
بالتتبع هناك مشعر بان المراد ههنا المعرفة المسببة اي علم البيان معرفة ايراد
كل معنى واحد من المعاني التي يقصد اليها في تراكيب مختلفة في مراتب وضوح الدلالة عليه
فان العارف بالقواعد السابقة يتمكن بها من ايراد كل معنى يقصده في عبارات مختلفة
وذلك لان له لوازم وملزومات مختلفة بحسب القرب والبعد تختلف دلالتها
عليه قطعا ولا استحالة في الاحاطة بها لا تفصيلا بل اجمالا كما في سائر العلوم وذكر الايراد
ههنا انسب بالطرق التي عبر بها عن التراكيب الموصلة الى معانيها اتصال الطرق الى
ما يقصد بها كما ان ذكر الافادة هناك انسب بالخواص التي هي الآثار واقتصر على
الوضوح لان مقابله مردود واما اختلاف مراتبه فلا يضر وان وصف بعضها

ما لخفا نظرا الى ما هو اجلى منه وصرح بالنقصان وان كان مفهوما من الزيادة تنبيها
على انه مقصود ايضا والوضوح صفة للمدلول وصف به الدلالة تبعا وصفة لها استقلالا فانها
بالظهور فى نفسها على حسب تفاوت اسبابها فى القوة وسياتيك فى الفصل الثانى ان
الاختلاف انما هو فى الدلالات العقلية دون الوضعية وسمى هنا ان الدال بالوضع
وحدها كاصوات الحيوانات فايراد المعنى الواحد فى تلك الطرق انما يكون فى الدلالة
العقلية وقوله يحترز متعلق بالمعرفة وتنبيه على ما هو فائدة العلم وينبغى ان يكون
مقصودا للعارف كما مر ولا حاجة الى جعله جزءا من الحد لاخراج معرفة العرب ذلك
بحسب السليقة لانها خارجة عن المعرفة المسببة للتتبع وذكر الوقوف لما مر والمراد
من الكلام هو المعنى الذى يفاد به وتمام المراد منه كيفية افادته اياه فانها من
توابع افادة المعنى وتتمتها والمتكفل بالاحتراز عن الخطا فى الافادة علم المعانى وعن
الخطا فى كيفيتها علم البيان وتبديل التطبيق بالمطابقة تفنن فى العبارة واشارة الى
ان تصرف المتكلم فى الافادة اكثر منه فى كيفيتها قال وفيما ذكرنا ما ينبه اقول
قد تبين مما ذكر فى الحدين ان معرفة خواص تراكيب البلغاء وكيفية دلالتها موكولة
الى هذين العلمين ولا شك ان خواص تراكيب نظم القران اكثر ووجوه دلالتها عليها
احسن والطف فلا بد لمن اراد الوقوف عليها اذا لم يكن بليغا سليقة فى تحصيل مراده
من هذين العلمين وبذلك يظهر فضلهما ووجوب الاعتناء بشانهما وقد عرفت ان المراد
من الكلام هو الخواص وان تمامه كيفية افادتها ولا امتناع فى وقوف البشر على
تمام مراده تعالى بهذا المعنى وان كان وقوفه على جميع ما اراده من كلامه تعالى ممتنعا
عند بعض المعتزلة ومنهم المصروفة بناء على انه اراد به جميع ما اريد فهمه من البشر وفى
قوله منه اشارة الى ان من حقه ان يكون معلوما الا انه قد يغفل عنه وقد اصاب بذكر
الحكيم مجزءه وقوله فالويل تنفير عن التقصير فى تحصيلهما وبيان لمضرة اهمالهم والقصور
فيهما وذلك ان من لم يعرف مما ذكر قواعدهما وشرع فى تفسير القران واستخراج لطائفه
اخطا غالبا وان اصاب نادرا كان مخطئا فى اقدامه عليه برايه ومنه يعلم ان الناظر
فى العلوم الاسلامية يجب ان يعتنى بهما اذ لا يعلو عن اخذه فى تفسير آيات منه
قال ولما كان علم البيان اقول فرغ عما وضع المقدمة له من بيان الحدين والغرض
المتعلق به بيان ترتيب ايراد العلمين فى الفصلين وحاصله ان علم المعانى كما عرفت يبحث
فيه عن افادة التراكيب خواصها وعلم البيان يبحث فيه عن كيفية تلك الافادة ولا
خفاء ان كيفية الافادة متفرعة عليها وبمنزلة شعبة منها وكالمركب بالقياس
اليها وكان حق العلم الباحث عنها ان يوخر عما يبحث عن الافادة نفسها وقوله لا يتفصل
يؤدى بتانيث الضمير على ان الجملة صفة شعبة وبتذكيره على انه خبر ثان والاعتبار
الزائد هو الكيفية التى ضمت الى الافادة على وجه الاضافة وقوله جرى جواب لما

رتب

رتب كونه كالمركب على كونه شعبة ورتب تاخيره على تركيبه وكلمة من فى منه ومن
المفرد اتصالية كما فى قوله عليه السلام انت منى بمنزلة هرون من موسى والاولى
صفة لمحذوف والثانية حال اى جرى مجرى المركب كائنا من المفرد ولا جرم اثرنا جملة
استئنافية بيان للنتيجة وقال الفراء معنى لا جرم فى الاصل لا بد ولا محالة ثم استعمل
بمعنى حقا فجرى مجرى القسم فيجاب باللام فيقال لا جرم لافعلن قال الفصل
الاول اقول اضافة المعاقد الى علم المعانى وحده دل على ان ضبط معاقد البيان فى
الفصل الثانى كما اشرنا اليه لكنه غير اسلوب الكلام هناك فقال الفصل الثانى فى
علم البيان اى فى ضبط معاقده والكلام فيه ولم يصرح بذلك اعتمادا على ما ذكر هنا
والكلام بمعنى التكلم ومعطوف على الضبط ولما اراد ضبط التراكيب التى هى موضوع
المعانى ولم يكن تلك التراكيب موضوعة له مطلقا بل من حيث يقصد بها تطبيقها على مقتضى
الحال ولم يكن ذلك التطبيق نصا على الحالة كما سوهم من عبارته فى بيان الغرض
بل مقيدا بمقتضى الحال الذى بعضه ما يفتقر فى تاديته الى زيادة من دلالة
وضعية احتاج الى تمهيد ذلك الاصل على انقسام مقتضى الحال الى ذينك القسمين
واستغنا القسم الاول عن علم المعانى والذى تشهد له الذوق والسليم هو ان قوله
فائدة واخرى تفصيل لقوله ان مقتضى الحال عند التكلم بها وتيرها دة يكون مقتضاه
ما لا يفتقر واخرى ما يفتقر وان حق قوله كما سيقع ان يكون موخرا عن القسم
الثانى لانه المستحق لان يفصل ويعتنى به فى هذا العلم الا انه بادر بالحوالة دفعا
لان يتوهم من اول الامر ان تفصيله الذى شرع فيه وافى بما يراد من بيان تفاوته
وليس كذلك بل هو بمقدار حاجته اليه هنا والمراد بما لا يفتقر فى تاديته اى ادائه
والقائه الى السامع هو المعنى لانه المقصود الاصلى بالاداء وجاز ان يراد اللفظ لانه
مؤدى وملقى به ايضا واراد بالدلالات الوضعية دلالات المفردات وبقوله
كيف كانت اى الالفاظ لا يعتبر فيها كونها فصيحة واللام فى قوله لمجرد متعلق بنظم
على معنى التعليل اى نظم وجمع لها لتحصيل مجرد التاليف فيها حتى يتادى بها اصل
المعنى لا لتحصيل كيفيات يتفاضل بها مراتب تراكيب الكلام ويستفاد منها خواصها
ويستحق ان يسمى جمع مفرداتها نظما تشبيها بنظم الدرر المتناسقة وقوله يخرجها
صفة لنظم اى ذلك النظم المحصل لمجرد التاليف بين تلك الالفاظ يخرجها عن حكم
النعيق وهو اشارة الى ما ذكروا فى النحو من ان وضع المفردات ليس للافادة مسميا تها
لاستلزامها الدور كما هو المشهور بل لافادة المعانى التركيبية فالمفردات بلا تاليف
فى حكم النعيق لخلوها عن الفائدة فاذا الفت على القواعد النحوية خرجت عن حكمه
وافادت فائدة معتبرة فى صناعة النحو لكنها فى صناعة البلاغة كاصوات الحيوانات
والاقرب بحسب المعنى ان يخرجها صفة للتاليف على انه فى قوة النكرة والضمير فى

سمناه ونزلناه راجع الى ما يفتقر فان عنى به المعنى احسح فى الثانى اى بقدير اى نزلنا
لفظه وان عنى به اللفظ احسح اليه فى الاول اى سمينا معناه لا يقال اذا كان مقتضى الحال
ما ذكر وقد وجب على البليغ رعايته كان الصادر عنه كاصوات الحيوانات لانا
نقول اذا كان المخاطب ممن لا يفهم الا اصل المعنى لزم ان يخاطبه بما يناسبه لكنه مع
ذلك يقصد بكلامه معنى زائدا يفهمه سامع آخر هو يجري عن الخواص رعاية لمقتضى
الحال وبذلك يرتقى عن منزلة تلك الاصوات قال وظاهر ان الخطا اقول اى الخطا
فى تطبيق الكلام على مقتضى الحال الذى نحن بصدده اى بقربه ويجعل المعانى وسيلة
الى الاحتراز عنه لا يجامع فيما لا يفتقر فى مادته الى ازيد من دلالات وضعيه ادنى
التميز فكيف يتصور وقوعه ممن له عقل وفطانة وانما يتصور عنه الخطا المذكور وان
العيار المانع عن الابصار هو القسم الثانى فيحتاج فيه الى علم المعانى دون الاول فضلا
مصدر بفعل محذوف ابدا يتوسط بين ادنى واعلى للتنبيه بنفى الادنى واستبعاده على
نفى الاعلى واستحالته فيقع بعد نفى صريح كقوله لا يجامع او ضمنى كما فى قولك تقاصرت
الهمم عن ظواهر العلوم فضلا عن دقائقها وهو من قولك فضل عن المال اذا ذهب اكثره
وبقى اقله ولما اشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى القلة والكثرة ظهر هناك توجيهان
فمن نظر الى المعنى الاول قال تقدير الكلام ههنا فضل اى بقى عدم مجامعة الخطا الادنى
التميز عن وقوعه من العاقل المتفطن اى وقوعه منه منتف بالكلية والباقى هو ذلك
العدم ويفوت شيئان معتبران فى اصل الاستعمال كون الباقى من جنس الذاهب
وكونه اقل منه اذ ليس ايضا الادنى من جنس الاعلى ولا معنى لكونه اقل منه ومن نظر
الى المعنى الثانى قال تقديره فضل انتفا مجامعة الخطا لادنى التميز عن انتفا وقوعه
من العاقل المتفطن اى مجامعة للفطانة على معنى ان الانتفا الاول لكونه انتفا ممكن مستبعد
قليل بالنسبة الى الانتفا الثانى لانه انتفاء ممتنع ويفوت من اصل الاستعمال
معنى الذهاب والنفا ويحتاج الى تقدير النفى بعد فضلا والى تكلف فى تعلق كلمة عن المقدرة
ههنا بان يجعل تعلقها بفضلا باعتبار معنى القلة او باعتبار المعنى الاصلى دون المعنى
المراد وقد يوجه توجيها ثالثا مبنيا على اعتبار ورود النفى على الادنى بعد توسط فضلا
بينه وبين الاعلى كانه قيل يجامع الخطا ادنى التميز فضلا عن مجامعته للفطانة على
معنى فضلت اى بقيت المجامعة الاولى التى هى من جنس الثانية وذهب الثانية ثم
اورد النفى على البقية واذا انتفى بقية الشى كان ما عداها اولى منها فى الانتفا وكان
حاصل المعنى تبعت البقية فى الانتفا ما عداها فظهر المبالغة المقصودة قال
وان اختلج اقول قد تبين ان مقتضى الحال على قسمين وان الاحتراز عن الخطا فى
القسم الاول لا يحتاج الى علم المعانى فعلم ان الاحتياج اليه انما يكون فى القسم الثانى
فاشار الى شبهة ربما وقعت فى بعض الاذهان واوردها بكلمة ان ولفظ الاختلاج

٧

من تعلم علم الاستدلال وعلم العروض اذ قيل اى كان العقل او الطبع يكفى فى البابين فليستغن عن تعلمهما
والا لكان تعلمها موقوفا على تعلم سابق والكلام فى التقدير لو تسلسل
هذه الشبهة ... تقريرها وجواب ... تشبث

الدال على الخطور والاضطراب مع ذكر الوهم الذى يحسب انه الاباطيل تنبيها على
ضعفها وتقريرها ان الاحتراز عن الخطا فى القسم الثانى ان لم يتوقف على علم المعانى
كان مستغنى عنه بالكلية وان توقف عليه لزم ان يتوقف تعرفه اى تحصيل المعرفة
بعلم المعانى اى معلوماته على تعريف له سابق على التعريف الاول وذلك لان العلوم
المدونة كسبية سواء كانت قطعية او ظنية فلا بد لها من ادلة يناسبها ويكسب هى
منها ومن اخذ شيئا منها بتقليد لا يسمى عالما به بل حاكيا له ثم ان علم المعانى هو معرفة
قواعد مستخرجة من تتبع جزئيات من تراكيب البلغاء وتعرف ما لها من الخواص
المستفادة منها بحسب مقتضيات الاحوال مثلا اذا تتبعت جزئيات كثيرة من
تراكيب الكلام المؤكد وتعرف انها تفيد دفع الشك او رد الانكار او غيرهما وتبين
لك ان افادتها لتلك المعانى لاشتمالها على التاكيد المناسب لها توجه خطابى حصل
عندك قاعدة كلية هى ان كل كلام مؤكد من حيث هو مؤكد صالح لافادة تلك المعانى
فهذه القاعدة مسئلة من علم المعانى دليلها استقراء تلك الجزئيات وقس على ذلك تتبع
جزئيات سائر انواع التراكيب واستخراج القواعد منها فتكون الجزئيات التى استقريت
دلائل استقرائية للقواعد فيتوقف معرفتها على معرفة خواص تلك الجزئيات ولا
شك ان خواص تلك الجزئيات مما يفتقر فى مادتها الى ازيد من دلالات وضعيه فهى
من القسم الثانى الموقوف على علم المعانى فيتوقف معرفة تلك الخواص على علم المعانى
فقد توقف علم المعانى على تعريف له سابق بمرتبتين فان كان متعلق التعريفين علما واحدا
دار اى توقف تعريفه على نفسه والا تسلسل فان قيل جاز تعدد التعريف المتعلق
بمعلوم واحد قلنا ان جوز ذلك كان الدور والتسلسل فى التعريفات المتعددة
وانما ذكر تعريفه دون معرفته لانه بتصنيفه فى علم المعانى قد تصدى لتعليمه فقيل
له ان تعليمك هذا محال وادخل الفاء فى قوله فيتوقف لوقوع الفصل وان كان الفاصل
مما يتبين به لزوم الجزاء للشرط قال فاستوضح ما اجبنا به اقول هذا جواب لقوله
وان اختلج يقال استوضحت الشى اذا وضعت يدك على عينيك تنظر هل تراه وقد
قيل طرف لاجبنا واختار كلمة او فى موضع الواو اشارة الى ان تقرير الشبهة تارة
بكفاية العقل واخرى بكفاية الطبع ولو كانت بمعنى الواو لقال يكفيان اى ان
كان العقل كافيا فى تعلم علم الاستدلال اى فى تحصيل العلم به لكونه ضروريا لم يحتج
عاقل فى تحصيله الى التعليم من غيره فلا حاجة الى التصنيف فيه وان لم يكن كافيا فى تحصيل
العلم به لكونه كسبيا احتيج فى تعلمه الى آخر بل وفى تعلمه الى قانون آخر لاكتساب
هو ايضا كسبى يحتاج فى تعلمه الى الاول فيدور او الى قانون ثالث كسبى ايضا فيتسلسل
وقس على ذلك حال الطبع فى العروض قوله فليستغن عن تعلمهما اى عن تعليم كل منهما اى
ان كان الطبع والعقل كافيين فيهما او عن تعليم احدهما ان كان الكافى احدهما فى

هذا نقول ان التعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التعرض لتراكيبه في ضمن كونها مجموعة ... التعرض لها منتشرة فيجب المعنى
ايرادها تحت الضبط بتعيين اصولها وسابقة الاعتبار ثم حمل ما عداها عليها شيئا فشيئا على وجه السياق شرح

ماه وكذا الكلام في قوله والا لكان بعلمهما موقوفا و تصدره لهذا المعنى مما لا يشتبه على
احد سوا حمل كلامه على الحذف او على ان التعلم المنسوب اليهما متناول بعموم المجاز ما
يتعلق بكل منهما وما يتعلق باحدهما وملخص الجواب الذي اشار اليه في الاستدلال
ان بعضا منه ضروري فيتنبه المخاطب عليه فان لم يتنبه له مخوفا عن دفتر المخاطبين
اذ كل ميسر لما خلق له وان تنبه علمنا انه بعض الاجزا الكسبي وبذلك يعلم الجواب في
علم المعاني فقال ان جماعة فهموا بسليقتهم خواص جزئيات كثيرة من تراكيب البلغا
واستنبطوا منها قواعد ودونوها واستشهدوا عليها بتلك الجزئيات فاذا ارادوا تعليم
تلك القواعد لغيرهم نبهوه على خواص تلك الجزئيات فان تنبه لها علم القواعد بدليلها
والا اعرضوا عنه وعلى هذا القياس علم البيان والنحو والصرف **قال** واذ قد عرفت
اقول اذا تحققت الاصل الذي مهدته وما تبعه من اختلاج الشبهة وجوابها بطريق
الاشارة ظهر لك ان من التراكيب ما له خواص مستقر في تاديتها الى زيد مزيد ولا لا توضيحه
وان علم المعاني يبحث فيه عن تلك الخواص و ... افادة التراكيب اياها ولا شك ان التعرض
لخواص تراكيب الكلام من حيث افادتها بها موقوف على التعرض لتراكيبه توقفا
معلوما بالضرورة فوجب عليه ان يتعرض لها بايرادها تحت الضبط لينضبط التراكيب
التي هي موضوع علم المعاني قوله لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة اي هي على الانتشار
معلومة لك في علم النحو وليس يحصل به ما هو مقصود نا من ضبط معاقد المعاني
قوله وسابقة الاعتبار اي في نظر ارباب هذه الصناعة وقوله ثم حمل معطوف على
تعيين فان الضبط انما يحصل بالتعيين والحمل شيئا فشيئا اي حملا مندرجا كائنا على ما يوجبه
سوق الكلام ويقتضيه لا بتمامه اذ كان الحمل المدرج من تمام الضبط لم يحصل الا
بتدريج ايضا لانا نقول يكفيه هينا الضبط الحاصل بتعيين الاصل وحمل ما عداه عليه
اجمالا **قال** والسابقة في الاعتبار **اقول** حصر اصول التراكيب التامة في الخبر والطلب
المنحصر عنده في التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء وادعى ان ما سوى ذلك فروع
متولدة فقيل اراد ما سوى المذكور من الخبر والطلب فان الخبر ايضا قد يمتنع اجراؤه
على اصله فيحمل على معنى اخر كالدعا في رحمك الله وكالمعاني المقصودة بصيغ العقود
وغيرها وقيل اراد ما سوى الابواب الخمسة لانه تعرض للحمل هناك فقال في صدر
القانون الثاني متى امتنع اجرا هذه الابواب على الاصل تولد منها ما يناسب المقام وساق
الكلام في بيان المعاني المتولدة منها اجمالا وتعرض لها ايضا في تفاصيل الابواب الخمسة
وكانه لم يلتفت الى نتائج امتناع اجرا الخبر على اصله اما لقلتها او لعدم تعلق غرض
بالبحث عنها ولم يعتد ايضا بالترجي لا يخاطه عن ان يعد اصلا برأسه وعدم اندراجه
في احد الاصلين وعند بعضهم ان طلب الاقبال خارج عن النداء الذي هو صوت يهتف
به الرجل لكنه يلزمه وان التمني ليس طلبا ولا يستلزمه فان لا تقل لا طلب ما يعلم

استحالة

بما ترى ... كشف القناع ... الشان
... الخبر والطلب لافتتاح الحديث ... والله المستعان شرح

استحالة **قال** ومسائل **اقول** الحكم بان ما سوى ذلك فروع نشأت من امتناع اجرا
الكلام على الاصل مما يستبعد ونظرا له مما هو محجر اذ هناك انواع كثيرة الاستعمال
كالتحسر والانكار والتعجب والاستبطاء والتهديد وغيرها فاني خشيتي يردها الى ما ذكر فدفعه
بانا سنوضحه بما زال الخفاء عنه على وجه تستيقنه وما في ما ترى اما مصدرية اي في ظنك
او موصولة اي في الذي تراه اي تجعل مبصرا اياه والعامل في الظرف عسى لما فيها من معنى
المقاربة اي لعلك ما رأيته في ظنك او في شان ما رأيته والضمير في نستيقنه لما ذكره من ان
ما سوى ذلك فروع او للموصول الذي هو عبارة عنه بمعنى اقتحمته عيني اي ازدرته
واستحقرته واجتليت العروس اذا نظرت اليها مجلوة مكشوفة شبه الصورة المعقولة
بالصورة المحسوسة فاثبت لها اقتحام العين والاجتلاء وكشف القناع قوله علاقة
اي علاقة الاقتحام اي وجدت من نفسك الاستحسان والاستعظام فلتعينهما اي لما
كان السابق في الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا تعيينهما لافتتاح الحديث لما نحن
متصدون له ومتوجهون اليه من بيان خواص التراكيب **قال** اعلم ان المتصدين **اقول**
قوله فرقة يخوضهما اي يحكموا باحتياجهما الى التعريف ويزعموا انهما كسبيان ومحصول ما استدل
به على ما اختاره من استغنا الخبر عن التعريف ان العقلا الذين لم يزاولوا اكتساب الاشياء
بالحدود والرسوم ولا عرفوا كيف تكتسب الاشياء بها بل الصغار الذين لا يتوهم منهم
ذلك اصلا يعرفون مفهومي الصادق والكاذب الذين يوصف بهما المتكلم وذلك لانهم
اذا صدقوا المتكلم اي حكموا بانه صادق او ردوا ابدا تصديقهم في مقام التصديق اي في
مقام صالح في نفسه لان يوصف فيه المتكلم بانه صادق وكذلك اذا كذبوه اي وصفوه
بانه كاذب فلولا انهم عارفون بهذين المفهومين ومميزون للمقامات الصالحة في انفسها
لهما عن غيرهما لما تيسر منهم ذلك على الاستمرار قطعا ثم ان مفهوم الصادق وهو
المتكلم بالخبر الصدق ومفهوم الكاذب هو المتكلم بالخبر الكذب موقوف معرفتهما
على معرفة مفهوم الخبر الذي هو جزؤهما وما يتوقف عليه التصور الضروري اولى
بان يكون ضروريا وايضا نعلم ان مرجع ما ذكره الى ان الحكم بان هذا صادق وذاك كاذب
ضروري لا يتوقف على كسب قطعا لصدوره عمن لا يتصور منه اكتساب اصلا فوجب
ان تكون تصورات اطرافه وما يتوقف عليه ضرورية الا انه زاد عليه ان الحاكم بذلك
الحكم مميز المقامات الصالحة في انفسها لاتصاف المحكوم عليه بالمحكوم به فيها عن
غيرها وبهذا المقدار لا يندفع السؤال المشهور وهو ان اللازم بداهة تصور مفهومي
الصادق والكاذب بوجه ما وليس يلزم منها بداهة تصور كنه الخبر الذي هو المتنازع
فيه قوله اما في الخبر اي اما اختبارنا فيه وقوله اي الاستغنا وما في لما زاولوا ومميز لم
يمارس صفة مخصصة لكل احد بعد تخصيصه بصفة كونه من العقلاء وقابل الحدود
بالرسوم على مصطلح القوم مبالغة في نفي الممارسة وقوله بل الصغار يروى بالنصب

عطفا على كل واحد والضمير في يعرفون لهما معا او للصغار فيقدر لكل احد خبر اى
يعرف وبالجر عطفا على العقلاء وعطفه على من لم يمارس يصنعه ادنى تمييز وجمع الضمير
في يعرفون لرجوعه الى ما دل عليه كل احد من معنى الجماعة والمراد بلكن ان عرفوا فهم
للصادق والكاذب وان لم يكن مطلوبا لكنه يستلزمه فالاستدراك لدفع توهم عدم
الاستلزام وقوله الخبر الصدق والخبر الكذب اى الصادق والكاذب فان الخبر يوصف
بهما اصالة والمتكلم تبعا وانما لم يصرح بلفظهما دفعا لتوهم اتحادهما بما ذكر ولا
قال هذا والحدود اقول بيان لتصور الخبر بديهى ولا يصح تحديده اصلا الا انه
تنزل عن ذلك الى تزييف حدود الفرقة الاولى ليعلم بطلانها على مذهبهم ايضا قوله
والحدود مبتدا خبره ليتها صلحت اما على تقدير القول على المشهور واما على تاويله بمعنى
لا تصلح للمعقول في صيغة التمني اشارة الى الصلوح حالة كالمستحيل وتجويز وقوع
الانشائية خبرا للمبتدا لا تقدير ولا تاويل ليس بشيء والحد الاول للجمهور واراد وا بالكلام
المركب التام المساوي للخبر والانشا وباحتماله الصدق والكذب ان ذلك الكلام اذا لم
يلاحظ معه خصوصية المتكلم ولا خصوصيته بل نظر الى محصل مفهومه وهو ان
المحكوم عليه هو المحكوم به او ليس اياه كان صالحا للاتصاف بكل منهما بدلا عن الاخر
على السوا فيندرج فيه خبر الصادق قطعا وغيره لنا اجماع المعصوم حقا وبطـ
ثم ان بعضهم بدلوا في هذا الحد الصدق والكذب بالتصديق والتكذيب متوهمين اندفاع
الدور بذلك اى الكلام الذى يحتمل ان يقال في شانه انه صادق او كاذب والحد الثاني
لابى الحسين واتباعه وارادوا بالكلام ما صرح به المصنف من الحروف المسموعة
المتميزة فالحرف الواحد وما انتظم من الحروف المتخيلة او المكتوبة وما انتظم من
المسموعة التي لا تسمى لشىء كلاما وقد يزاد بعد المتميزة قيدا اخر فيقال المتواضع
عليها اذا اصدرت عن قادر واحد فيخرج بالاول المهملات هى على اكثر من حرف واحد
وبالثانى نحو ضرب اذا اصدرت حروفه عن قادرين مثلا فالواو هذا هو الكلام الذى
يسمى به الشخص متكلما في اللغة فان اورد عليهم نحو ق فقد اجابوا بانه مركب من الحروف
تقديرا واما نحو همزة الاستفهام فلا تخلص عنه الا الالتزام وانما تعرض المص لتعريفهم
الكلام تمهيدا لما سيورد عليهم من الالزام واخرجوا بقيد المفيد اضافة امر الى
امر الالفاظ المفردة وبقيد النفى والاثبات المركبات الناقصة كالاضافية والوصفية
والمركبات التامة الانشائية بالقياس الى معانيها الحقيقية وبنفسه اى بصريحه
كما سيافى المركبات الانشائية من جهة افادتها للوازمها الخبرية كافادة قم مثلا
معنى اطلب منك القيام والمراد بالاضافة ان كان المعنى المصدرى فنفيا واثباتا نصب
على المصدرية اى اضافة نفى واثبات وان اريد بها النسبة التى بين الامرين فالنصب
على البدلية اى نسبة نفى او اثبات وقائدة من الامور ما كرنا لا الاطلاق في جانبى المسند

والمسند

والمسند اليه واعلم ان الطلب المستعمل في معنى الخبر مجازا داخل في الحد الاول لان
احتمال الصدق والكذب انما هو بالنظر الى المعنى المقصود لا في الثاني لان افادته للمعنى
الخبرى ليست بنفسه بل بالقرينة الا اذا صار حقيقة فيه بالاستعمال و لصلاحه
ان يلزم ذلك الا بركان مفردات الكلم قد تستعمل في معان اخر كيعت ولم تصرفت ولا خرج
بذلك عن اصولها وحدودها والحد الثالث لعبد القاهر وهو قريب من الثاني
فالقول بمعنى المركب مطلقا والمقتضى بمعنى المفيد وبصريحه يفيد فائدة بنفسه
والنسبة بمعنى الاضافة والمعلوم بمعنى الامر مضموما اليه صفة المعلومية وقد
اشار بذلك الى ان المسند والمسند اليه لا بد ان يكونا معلومين ولو بوجه ما قال
اما ترى اقول ابطل الحد الاول بان صاحبه حين اراد تفسيره بتصوير الصدق
والكذب الماخوذين فيه اخذ في تعريفهما الخبر فصار حده دوريا واجيب عنه بان
الماخوذ في حد الخبر هو الصدق والكذب اللذان هما صفة الخبر اعنى مطابقته للواقع
وعدم مطابقته وما اخذ في حدهما الخبر صفة للمتكلم وايضا الخبر الماخوذ في تعريفهما
ليس بمعنى الكلام بل بمعنى الاخبار اى الكشف والاعلام ولهذا عدى بعن فصدق
المتكلم اخباره وكشفه عن الشيء الذى هو المسند اليه على الوجه الذى هو في نفسه ملتبس
بذلك الوجه من ثبوت المسند له او انتفائه عنه وكذبه اخباره وكشفه عن الشيء
لا على ما هو به وحمل الشيء على النسبة اى الاخبار عنها على الوجه الذى هى ملتبسة
به من الثبوت او الانتفاء ملتبسة بهذا الوجه من ثبوت المسند له وانتفائه عنه
وكذبه اخباره وكشفه عن الشيء لا على ما هو به وحمل الشيء على النسبة اى الاخبار
عنها على الوجه الذى هى ملتبسة به من الثبوت او الانتفاء بعيد لان المتعارف في الاستعمال
اخبرت عن زيد مثلا دون اخبرت عن نسبة القيام اليه ثم قال ومن ترك في هذا الحد
الصدق والكذب ذاهبا الى التصديق والتكذيب فقد وسع دائرة الدور لان تصديق
الكلام هو الحكم بكونه صادقا وتكذيبه الحكم بكونه كاذبا فزيد في الدور مرتبة فيختفى
وتصير افحش قوله كيف دار مفعول ثان لترى وكلمة كيف في موضع الحال من ضمير
دار اى على اى صفة دار الحد الاول والمعنى انه دار كائنا على صفة عجيبة ظاهرة
فقد انسلخ عن معنى الاستفهام مجازا ان يعمل فيه الظرف السابق عليه اعنى حين عرف وان
نوعى جانب الصيغة قدر كيف دار قبل حين وجعل المذكور ظرفا له واما جعله ظرفا
لترى فضعيف بحسب المعنى كما ترى وقس على ذلك حال الظرف والاستفهام المذكورين
في كل واحد من الحدين الاخيرين والحد الثاني واما ترى الحد الثاني كيف خرج عن ان يكون
مطردا احترازا وجب فابطله بقنا وله ما ليس من المحدود وهو مثل قولنا في باب
الوصف دون الاخبار الغلام الذى لزيد او ليس لزيد ومثل قولنا ان زيدا غلام او ليس
غلاما بفتح ان لا بكسرها فلا يكون مطردا او بيان دخولهما في الحد بان كل واحد منهما كلام

عند صاحبه لكونه منتظما من الحروف المسموعة المميزة ومفيدا بصريحه اضافة
امر الى امر اثباتا او نفيا وذلك لا يحتمل بفيد ان اضافة الغلام الى زيد اثباتا او نفيا وهذا
ظاهر في المثال الثاني واما في الاول فالاولى ان يقال انه يفيد نسبة امر هو الكون لزيد
الى امر هو الغلام لان تقديره هكذا الغلام الذي كان حصل لزيد فالمنسوب هو
الكينونة لزيد والمنسوب اليه هو الغلام وليس المراد بالنسبة مجرد التعلق الذي
يوجد في غلام زيد بل ما يصلح للايجاب والنفي لا يقال يلزم المثال الاول معنى قولنا
في باب الوصف ايضا زيد الذي له غلام او ليس له غلام وبذلك يتم كلامه لانه اذا انظر
الى هذا المعنى اللازم لو كل المثال مفيدا له بصريحه على ان المسند في هذا المعنى هو حصول
الغلام لزيد لا كونه غلاما كما يفهم من كلامه وكانه اورد بصريحه مكان نفسه تنبيها
على اتحاد مؤداهما وبين خروج المثالين عن الحدود اعني الخبر بما سفا لا زمه منهما اعني
احتمال الصدق والكذب لكنه بالغ في نفي الاحتمال فزاد الصحة اي لا يصح فيهما الاحتمال
فضلا عن الاتصاف به وقوله فلا نزاع دفع لان يقال قد منعتم كون المحتمل للصدق
والكذب حدا للخبر فكيف تستدلون بانتفائه على انتفاء الخبرية اذ على هذا يكون تحديد
بصحيحا اي لا نزاع لاحد في ان الاحتمال لازم للخبر شامل لجميع افراده انما النزاع في
ان يكون مذكورا في حده والحال انما تقدم من لزوم الدور والجواب ان المراد بالايجاب
والنفي هو الحكم بوقوع النسبة او لا وقوعها اعني ايقاعها او انتزاعها وليس في شيء من
المثالين ايقاع ولا انتزاع صادر من المتكلم بل فيهما اشارة الى حكم مفعول كما سيصرح
به المص فلا نقض بهما اصلا والحد الثالث ابطله اولا بعدم انعكاسه لخروج ما هو من
افراد المحدود وانتفاقاته وقال لا مساغ ان يقال مبالغة في امتناع كون ما لا نعلم بوجه
من الوجوه معلوما حتى كان القول به ممتنع وثانيا بعدم اطراده لانتقاضه بالنقضين
المذكورين في ابطال الحد الثاني وقال فيه اي في انتقاضه بهما وذلك بان نعلم ان القول
بهما ولهما كالكلام في الحد الثاني وان المصنف بصريحه الى اخره لا يخرجهما على قياس ما عرفت
هناك والنقضان مندفعان بما مر لا يجعل القول مرادفا للكلام بمعنى المركب التام
اذ لا نسلم لغة ولا اصطلاحا واما عدم الانعكاس فقد اشار الى جوابه بقوله وللسؤال
المعلومية وجه دفع اي وللسؤال الذي نشأ من اعتبار المعلومية وجه دفع ذكر
في الحواشي واراد بها حواشي المفتاح التي وعدها في صدر الكتاب ولعل ذلك الوجه
هو ان ما لا نعلم بوجه من الوجوه اعني المجهول مطلقا له ذات وصفة وتلك الصفة اعني
مفهوم اللامعلومية معلومة بلا اشتباه كما ان مفهوم المعلوم كذلك وتلك الذات
المتصفة باللامعلومية اذا توجه العقل اليها بهذه الصفة كما في قولك ما لا يعلم بوجه
من الوجوه صارت معلومة بهذا الاعتبار وصالحة لان يحكم عليها بانها متصفة
بامتناع الحكم من حيث اتصافها بهذه الصفة فمعلوميتها باعتبار التوجه اليها

فهذه الصفة كافية في اندراجه في المعلوم ودخول ذلك القول في حد الخبر وصحته
للحكم عليها بانها لا تثبت ولا تنفى اي لا يحكم عليها اصلا وربما يقال ان عبارته مشعرة
بان هناك سؤالا يرد على تعريفه بعدم الانعكاس وهو ان ما لا نعلم بوجه من
الوجوه معلوم باعتبار لاجتماع النقيضين لان المراد به ما لا يكون معلوما بوجه من
الوجوه دائما والجواب عن هذا الدفع انك اذا قلت ما لا نعلم بوجه من الوجوه دائما
فقد توجهت باللامعلومية الدائمة الى الذات فلا بد ان تصير معلومة في نفس الامر بهذا
الاعتبار واما لا معلوميتها الدائمة فبحسب فرض العقل حيث توجد اليها بهذه الصفة
لا بحسب نفس الامر فلا تناقض وانما حكم على الحد الاول بالخروج عن كونه معرفا
وعلى الاخرين بالخروج عن الاطراد والانعكاس اشارة الى ان الدوري لا يفيد معرفة
اصلا لاستلزامه الدور وان غير المطرد وغير المنعكس يفيدان معرفة بوجه ما ولذلك
جوز جماعة في التعريفات الناقصة ان يكونا اعم او اخص قال واما في الطلب فيستدل
على استغناء الطلب عن التعريف لكونه بديهيا بان كل احد من العقلاء الذين لم يمارسوا
اكتساب التصورات من الحدود والرسوم ولا عرفوا كيفية ذلك الاكتساب بل الصغار
الذين لهم ادنى تمييز ولا يتوهم الاكتساب منهم اصلا يوردون كلا من اقسام الكلام الطلبي
الدال على معنى التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء في موضعه عن علم بذلك الايراد
واختيار ولا يخطئون في ذلك فلا يوردون الكلام الدال على التمني مثلا في موضع الاستفهام
واذا اجابوا عن شيء منها اجابوا بما يناسبه فهم عالمون بتلك الاقسام ومعانيها
ومواضعها اللائقة بها واجوبتها المناسبة اياها وكل واحد منها كلام طلبي مخصوص
والعلم بالخاص مسبوق بتصور العام فيكون مطلق الكلام الطلبي معلوما لهم ولا بد له
والجواب ان ذلك انما يتم اذا كان العام ذاتيا للخاص والخاص معلوما بالكنه وهما ممنوعان
ههنا وان اراد ان هذه الاقسام ومطلق الكلام الطلبي معلومة بوجه فلا نزاع فيه انما
الكلام في تصور الطلب بالكنه قوله واما في الطلب اي واما اختيارنا في الطلب
فوق العقد الثانية القائلة باستغنائهما عن التعريف وقوله بتمني اي يأتي بكلام
يدل على التمني وهو ما عطف عليه خبرا اي ويوجد كلا يدل منه وجعل الاول صفة
لكل واحد والثاني خبرا لا يلائم ما مر في بحث الخبر قال ثم ان الخبر بديهيا بعد افتراقهما
وجد انا نحققهما البديهيتين بفترقان ايضا باللازم المشهور ثبوته للخبر وانتفاؤه
عن الطلب هذا نوع توطئة لما سيذكره من بيان مرجع الخبرية ولما قدم مباحث
الخبر بطولها على مباحث الطلب اراد ان يجعل للشارع في كتابه على صدق رجاء وثقة
باستيفاء المباحث المؤخرة ايضا فقال والكلام في الطلب وما انتسبنا اليه من
اقسامه الخمسة وما يتولد منها لا يقتصر على هذا الكلام الاجمالي الذي اوردناه ههنا
وقد قرعنا به سمعك من عنوان نشد فيه ويوصل معناه على ما ينبغي اليك لكنا في

اوان التصدى لتحصيل مباحثه ستفرع وتضبط بتيسير الله تعالى فى تقريبى اذ تلك
بحث يتصل الى اسماعك كلاما ينقش فى ذهنك صورة مباحثه من كيفية انقسامه الى
الى اقسامه وتفاصيل احوالها وتوليدها لما يولدها النقش الجلى الذى لا خفاء فيه وهذا اوعد
اقوى واشمل مما سبق من وعد كشف القناع عن وجوه المتولدات قوله ولنكشف عطف
عطف على مقدر اى فلنشرع فى المقصود الاصلى ولنكشف وصرح بأن ما ذكره فى معرض
الاستدلال على استغنائها عن التعريف تنبيه على حكم بديهى اشارة الى انما يعترض به
عليه لا يجدى نفعا وقيد التعريف بالحدى الذى يحصل فى الذهن صورة لم تكن حاصلة فيه
احترازا عن التعريف اللفظى الذى يقصد به تعيين صورة حاصلة من بين سائر الصور
بانها المراد بلفظ كذا كقولك الغضنفر الاسد فانه يجرى فى البديهيات ايضا بخلاف الاول
سواء كان حدا اسميا محصلا لصور المفهومات او حقيقيا محصلا لصور حقائق الموجودات
والقانون كلمة سريانية بمعنى المسطرة ثم نقل الى القضية الكلية من حيث تستخرج بها
احكام جزئيات المحكوم عليه فيها وتسمى تلك القضية ايضا اصلا وقاعدة وتلك الاحكام
فروعا واستخراجها من ذلك الاصل تفريعا وانما سمى كلا من بابى الكلام فى الطلب والخبر
قانونا لاشتماله على بيان قوانين هى مسائل علم المعانى قال القانون الاول فيما يتعلق
بالخبر قدم مباحث الخبر لكونه اكثر استعمالا واوفر اشتمالا على الخواص واقدم اعتبارا
فى الاشتقاق فان الفاظ الطلب ماخوذة بتصرف فى الفاظ الخبر ثم ان مثل ولد زيد قائم
يطلق عليه انه خبر ومحتمل للصدق والكذب وانه مفيد للمخاطب وانه صادق او كاذب
فاراد ان يبين مرجع ذلك كله وقال اعلم ان مرجع اى رجوع الخبرية التى محصلها فى
الحقيقة احتمال الصدق والكذب الى الحكم الصادر من المتكلم فى خبره فان هذا الحكم
يتصف بذلك الاحتمال اولا وبالذات ثم يتصف به المجموع المركب منه ومن طرفيه
ثانيا وبالعرض وتخصيصه ان المتصف بالخبر هو المجموع لكن اذا حققت خبريته رجعت
الى الاحتمال الذى هو من الصفات الذاتية الاولية للحكم فاذا قيل للكلام انه خبر
كان محصوله انه باعتبار حكمه محتمل قوله الخبر الذى هو بصدد الاخبار والاعلام
وضمير حكمه راجع الى الموصول الذى هو عبارة عن الحكم على تقدير معنى الفعل كما
يرشد اليه قوله فاعلا ذلك الحكم اى يفعله حاكما فى خبره بمفهوم لمفهوم اثباتا كان
او نفيا وما فى كما تجد اما عبارة عن الحكم اى كالحكم الذى تجد المخبر فاعلا ذلك الحكم فوضع
اسم الاشارة موضع الضمير وكما تجد حال من الهاء فى حكمه واما مصدرية والحال من
ضمير المخبر فى حكمه اى كائنا على حالة مثل حالة وجدانك اياه فاعلا والحكم ههنا بمعنى
ايقاع النسبة او انتزاعها لانه الموصوف بالاحتمال وبالصدق او بالكذب وهو الذى
يفعله المخبر دون وقوع النسبة او لا وقوعها وانما قال هو لزيد باللام تنبيها على ان الاصل
فى المسندات بعد ورود الوصف قوله لا الى الحكم مفعول اى اذا القى المتكلم لفظ

مشتمل على نسبة ولم يفعل فيه حكما بايقاع تلك النسبة او انتزاعها بل اشار الى حكم
مفعول فان ذلك اللفظ المشتمل على الاشارة الى الحكم المفعول لا يكون خبرا اى محتملا
للصدق والكذب فلم يكن رجوع الخبرية الى الحكم المفعول المشار اليه ومثل لذلك بمثالين
احدهما الجملة الواقعة صلة فان فيها اشارة الى نسبة قد علمها المخاطب وحكم بها قبل ان
يجعل هذه الجملة صلة والثانى الجملة التى دخل عليها ان المفتوحة فانك اذا قلت عندى
ان زيدا قائم فقد اشرت الى حكمك بكونه قائما قبل ان يجعل ان مع ما فى حيزها محكوما عليه
وكان الاولى ان يقتصر على ذكر الصلة فان قولك مشكوك ان زيدا قائم ليس فيه اشارة
الى حكم مفعول لا حيث ان المفتوحة مع ما فى حيزها بتأويل مفرد يحكم عليه او به وليس
يقتضى ان يشار به الى حكم مفعول بخلاف الصلة فان اجزاءها الملحوظة تفصيلا فليست
بتأويل مفرد وفيها اشارة الى حكم المخاطب قطعا هذا وما يقال من ان الصلة جملة خبرية
لم يرد به انها خبر حال كونها صلة بل انها كانت خبرا قبل ذلك وكذا الحال فى الجمل
الخبرية الواقعة خبرا للمبتدأ وصفة للنكرة وحالا لانها جمل وليست خبرا اى كلاما
مقابلا للطلب وذلك لخروج نسبتها عن كونها مقصودة بالذات فاذا قلت زيد ابوه
منطلق كان القصد الى اثبات انطلاق الاب لزيد لا الى اثبات الانطلاق لابيه فانه
مقصود تبعا فليس كل جملة كلاما ولا كل جملة غير انشائية خبرا قال فاما السبب
قد علمت ان الخبرية صفة للكلام وانها فى المآل راجعة الى الاحتمال الذى هو صفة
ذاتية للحكم المفعول للمخبر فى خبره ويوصف الكلام تبعا لذلك الحكم فالآن يريد
بيان سبب اتصاف الحكم والخبر بالاحتمال فذكر كلمة اما للمثل مامر فى حد البيان وحده
بالفاء لان ذكر الاتصاف بالاحتمال يقتضى ذكر سببه واشار بذلك الحكم الى الحكم
المفعول للمخبر وقال من حيث هو حكم مخبر تنبيها على ما مر فى حد الخبر من وجوب
قطع النظر عن خصوصية الخبر والخبر ليتصف الحكم بالاحتمال فى جميع الصور
فان قلت احتمال الحكم للصدق والكذب هو بعينه امكان تحققه مع كل منهما
بدلا عن الآخر فكيف جعل سببا له قلت ان الاحتمال هو الامكان الذهنى اعنى
تردد الذهن وقد علل بالامكان الذى هو بحسب نفس الامر اى احتمال الحكم لهما فى العقل
لامكان تحققه مع كل منهما فى نفس الامر وقد يتوهم ان السبب احتمال الخبر وسببه
احتمال الحكم قال ومرجع كون الخبر مفيدا اى اعلم ان مرجع كونه مفيدا والظاهر
من عبارته ان ذلك الحكم اشارة الى الحكم المفعول للمخبر فى خبره اعنى الايقاع او الانتزاع
لكن المقصود الاصلى من الخبر كما لا يخفى افادة المخاطب الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا
وقوعها وذلك الحكم المفعول وسيلة اليه فان المخاطب يستفيده من الخبر ويحصل
منه المتعلقة الذى هو هذا الحكم المقصود بالاعلام فكانه عبر ههنا عن وقوع النسبة
او لا وقوعها بذلك الحكم لان ذكر ما يتعلق به اعنى الحكم المفعول فى قوة ذكره وشدة

الى ذلك قوله او استفاده منه انك تعلم ذلك الحكم اذ لا تشتبه ان المراد علم المتكلم
بالوقوع لا بالايقاع الصادر عنه ولو مال الى استفادة المخاطب منه الحكم لكان الامر
اهون ما مر لك الاستفادة فرع الافادة فكيف يرجع الافادة الى فرعها قلت اراد
ان حكمنا بكون الخبر مفيدا للمخاطب بالنظر الى استفادته منه احد هذين الامرين وتخصيصه
ان معنى افادته له افادته اياه احدهما فاذا لم يعتقده شيئا منهما لم تعد مفيدا له كقولك
السما فوقنا قال ويسمى هذا الحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع فائدة الخبر لانه المقصود
الاصلي الذي وضع الخبر للاعلام به وكذا لازم فائدة الخبر كون المخبر عالما بالوقوع
او اللاوقوع وقد صرح بذلك في تعريف المسند اليه حيث قال والسبب في ذلك هو
ان فائدة الخبر لما كانت هي الحكم ولازمه كما عرفت في اول قانون الخبر ولازم الحكم وهو
انك تعلم الحكم ايضا فمن قال فائدة الخبر استفادة الحكم ولازمها استفادة
كون المتكلم عالما فقد فسر الكلام بما لا يرتضيه صاحبه وانما مثل بحفظ التورية
لانه مما يندر ان يخفى غالبا قال والاولى بدون هذه بمعنى ان تسمية ما سماه لازم فائدة
الخبر انما هي لكونه لازما لها واراد بقوله هذه لازم الفائدة وانثه باعتبار انه في نفسه
ايضا فائدة كما صرحت به عبارته المنقولة آنفا ومعنى امتناع الاولى بدون هذه انه كلما
حصل للمخاطب العلم بالحكم من الخبر نفسه وجب ان يحصل له منه العلم بكون المخبر
عالما بالحكم وذلك لما عرفت من ان المعتبر في العرف فهم المعاني المقصودة للمتكلم فاذا
حصل للمخاطب من الخبر علم اي اعتقاد به قطعي او ظني فانه يسمى علما في المتعارف كان
ذلك بسبب علمه بان المتكلم عالم قاصد بالخبر تفهيمه اياه وهذه بدون الاولى لا تمتنع
لجواز ان يحصل للمخاطب من الخبر علم بكون المتكلم عالما بالحكم ولا يحصل له منه العلم بالحكم
لكونه معلوما له قبل سماع ذلك الخبر كما في حفظت التورية وما يقال من ان علم
المخاطب بالحكم من الخبر هو حضوره في ذهنه بمجرد سماعه سواء اعتقده ام لا فليس
بشيء لان ذلك الحضور قد يحصل بسماع الخبر من النائم ولا يعد خبره مفيدا عند ارباب
اللغة بمجرد حضوره في ذهن المتكلم لا يعد علما عندهم اصلا ولما كان لزوم علم
المتكلم بالحكم للحكم باعتبار علم المخاطب بهما من الخبر نفسه كما بينا لا باعتبار تحققهما
في نفسهما كما هو المتبادر من لزوم احد الشيئين للاخر كان ذلك باعثا على تفسير فائدة
الخبر ولازمها بالاستفادة نبه اي العلمين واما قوله اللازم المجهول المساواة فالمناسب
للمقام ان يحمل كناية من اللازم الاعم بناء على كونه اولى بمجهولية المساواة وقد يقال
ان يمتنع ولا يمتنع بمعنى حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه به اي العقل يحكم بامتناع
الاولى بدون الثانية ولا يحكم بامتناع الثانية بدون الاولى كما هو حكم اللازم المجهول
المساواة فان العقل يحكم بامتناع ملزومه بدونه ولا يحكم بامتناعه بدون ملزومه مساو
كان في الواقع او اعم قال ومرجع كونه صدقا او كذبا اشارة بذلك الى الحكم المفعول

للخبر في خبره اعني الايقاع او الانتزاع فانه كما مر هو المفعول للخبر وهو المحتمل للصدق
والكذب وهو المتصف بمطابقة الواقع او لا مطابقته دون وقوع النسبة او لا وقوعها
وحمل الحكم في هذه المواضع الثلاثة على الوقوع او اللاوقوع كما في بحث فائدة الخبر مما
لا وجه لصحته ومذهب جمهور المحققين انه لا شك ان الجملة الخبرية كزيد قائم او ليس
بقائم مثلا مشتملة على حكم ايجابي او سلبي مفعول للخبر في خبره هذا ويعبر عن هذا الحكم
بالنسبة التامة الذهنية فهذه الذهنية ان طابقت النسبة التي بين زيد والقيام بحسب
نفس الامر في الكيفية بان يكونا ثبوتيتين معا او سلبيتين معا كان الخبر صادقا وان لم تطابقها
بان كانت الذهنية ثبوتية والنسبة الاخرى سلبية او بالعكس كان الخبر كاذبا وتحقيقه
ان الجملة الخبرية تدل على نسبة تامة ذهنية مشعرة بحصول نسبة اخرى في الواقع
موافقة للاولى في الكيفية وهذه النسبة الاخرى مدلولة للخبر بتوسط الاولى وهي
المقصودة بالافادة كما مر فان كانت هذه النسبة الاخرى المشعر بها حاصلة كان
الخبر صادقا والا كاذبا ومن ثم قيل ان صدق الخبر هو ثبوت مدلوله معه وكذبه تخلف
مدلوله عنه ولا استحالة في ذلك لان دلالة الجملة الخبرية على النسبة الذهنية وضعية
لا عقلية ودلالة الذهنية على حصول النسبة الاخرى بطريق الاشعار من دون
استلزام عقلي فجاز ان يتخلف عن الجملة الخبرية مدلولها بلا واسطة فضلا عن
مدلولها بواسطة وهذا معنى ما قيل من ان مدلول الخبر هو الصدق واما الكذب فاحتمال
عقلي ولم اد غير مطابقته اراد او لا مطابقته على جعل غير بمعنى لا كما يشهد له والى
لا طباقه ولا يجوز ارادة غير المطابقة مطلقا لان سائر صفات الحكم كاليقينية والظنية
والضرورية والكسبية مغايرة للمطابقة وليس مرجع الكذب اليها واراد برجوع كون
الخبر صادقا او كاذبا اليهما ان معنى صدقه وكذبه مطابقته للواقع وعدم مطابقته له وهذا
هو المتعارف بين جمهور الناس فانهم لا يعرفون سوى ذلك وعليه التعويل اي الاعتماد
لما سيذكره من اجماع المسلمين على تصديق اليهودي وتكذيبه في قوله مع تاييده بالنقل
عن ائمة اللغة والتعارف فيما بين اربابها قال وعند بعض اي ومرجع كون الخبر
صدقا عند بعض واراد به النظام وتركه تحقيرا لمذهبه في هذا المطلب الى طباق الحكم
المفعول للمخبر في خبره لاعتقاده الجازم او ظنه والى لا طباقه لذلك الاعتقاد او
الظن واذا كان حكمه مطابقا لما ذكر كان صادقا سواء طابق الواقع او لم يطابق والا
كان كاذبا فلا واسطة بين الصادق والكاذب عنده ايضا لان ما لا يطابق الاعتقاد
كاذب سواء كان هناك اعتقاد ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا انه لا بد على
تقديري الطباق واللاطباق من اعتقاد او ظن حتى يشعر بالواسطة بل اراد انه لا اعتبار
بمطابقة الواقع ولا مطابقته في هذا المذهب اصلا وقوله بناء ينصب على انه مفعول
له او حال او مصدر لفعل مقدر هو حال والعامل معنى قوله ومرجعها عند بعض

اى حكم بعض يرجع عوها الى ما ذكر لاجل البنا او بانيا او بنى بنا و قوله واحتجاجه عطف
عليه عوى اى هذا البعض بنى مذهبه على ان المخبر متى ظهر خبره بخلاف الواقع يدعى
تبراه عن الكذب ويصحح دعواه هذه بان خبره كان على وفق اعتقاده او ظنه ويسلم له
ذلك من يحضره فلولا ان الكذب عدم مطابقته الاعتقاد لما صح ذلك منه ولما
سلموه له فوجب ان يكون الصدق مطابقة الاعتقاد ايضا والجواب انه انما يتبرا
عن الكذب عمدا مع العلم بكونه كاذبا دفعا لاستحقاق الملامة عرفا قال لكن
تكذيبنا اليهودى راك عن قوله بنا دفعا لتوهم استحكامه وتشييد ما بنى عليه اى
اجماع المسلمين على تكذيب اليهودى فى قوله الاسلام حق مع مطابقته لاعتقاده
واجماعهم على تصديقه فى قوله الاسلام حق مع مخالفته لاعتقاده يجتثان اى يقلعان
بالقلع على هذا البنا يقال اجتثه اى اقتلعه والمعنى انهما يقلعان
هذا البنا وما بنى عليه باقباله وتوجه تام فهو ابلغ من يقلعانه يعنى ان هذا دليل
عقلى قطعى يثبت به مذهب الجمهور ويضمحل به مذهب النظام ويتلاشى ما بنا عليه
لانه ظنى ضعيف جدا صادف قاطعا فخرج عن كونه صالحا للتمسك به فلم يبق شئ
من البنا المذكور المبنى والمبنى عليه قال ويستوجبان اى يستحقان وذلك لان الاية
الكريمة ظاهرة الدلالة على راى النظام وقد وقعت فى مقابلة القاطع الذى يستحق
بل يوجب تاويل الظاهر اى صرفه عن ظاهره اما ظاهرها فلان الله تعالى كذب
المنافقين بالمع وجه فيما حكى عنهم من قولهم انك لرسول الله مع مطابقته للواقع
دون الاعتقاد فتعين ان يكون الكذب لا مطابقة الاعتقاد والصدق مطابقته
اذ لا قائل بالفصل واما تاويلها فهو ان التكذيب راجع الى الخبر ضمنى يشعر به تاكيدهم
كلامهم بان واللام وكون الجملة اسمية وهو ان اخبارنا هذا صادر عن صميم قلوبنا
وخلوص اعتقادنا ووفور رغبتنا ونشاطنا لا الى خبرهم المذكور صريحا ولدفع توهم
رجوعه الى الصريح زيد قوله والله يعلم انك لرسوله على ما سياتيك فى باب الاطناب
كما يترجم اى يفسر ويكشف عنه اى عن انه قول عن صميم القلب اى خالصه وقوله
لارباب البلاغة متعلق بيترجم قال واذ قد عرفت ان الخبر حصر اصول تراكيب
الكلام فى قسمين وبين حال تصورهما وجعل القانون الاول للخبر وذكر مرجع
خبريته فشرع فى ضبط بيان الاحوال التى بها يفيد الخبر خواصه اى عرفت فيما
مضى من بيان مرجع الخبرية ان الخبر يرجع الى الحكم الذى يحكمه المخبر فى خبره بمفهوم
لمفهوم يعنى ان الخبر لا بد فيه من ذلك الحكم الذى لا بد له من طرفيه محققه بحدة
الاشيا الثلاثة التى هى اجزاؤه بلا توقف على ضرها الا ان الحكم لما كان جزا الخبر كالصورة
ومستلزما للطرفين جعله مرجعا للخبر وانما قال لمفهوم اشارة الى ان المحكوم عليه هو
المعنى الكبرى لانه الذى قصد فى الخبر اثبات صفة له او نفيها عنه ولذلك سماه

محكوما

١٣

محكوما له دون قوله تسميه اشارة الى ان هناك معنى آخر للاسناد فان النحاة يعتبرون
الاسناد الخبرى بضم كلمة الى اخرى على وجه يدل على ذلك الحكم ويمثل بالشئ والثابت
لانهما فى غاية العموم والابهام اى هذا القدر كاف فى تحقق الخبر وما زاد من خصوص
فى المحكوم عليه او به فليس معتبرا فى تحقق ماهيته بل فى تنوعه القائل والتنكير فى
شئ يدل على صفه اى شئ من الاشيا يجاز وقوعه مسندا والمراد بالثبوت سلب
الثبوت ونفيه وقد يقال فسر السالبة بالمعدوله اشعارا بان الثبوت اذا وقع
محمولا لم يكن بينهما فرق لان معناهما انتفا الموضوع فى الخارج وانما يفترقان اذا جعل
الثبوت رابطة كما فى قولك زيد ليس بكاتب وزيد لا كاتب فان قلت اذا كان الخبر راجعا
الى الحكم بمفهوم لمفهوم لم يتناول الخبر الشرطى قلت سياتى فى الكتاب ان الجملة
الشرطية جملة خبرية هى الجزا مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة فى نفسها
للصدق والكذب فالخبر عنده منحصر فى الحملى وستنكشف لك الحال هناك باذن الله
تعالى قوله لا يزيد على ثلاثة اى الاعتبارات الراجعة الى الخبر فى افادته الخواص
منحصرة فى فنون ثلاثة راجعة الى اجزائه الثلاثة وليس هذا حصرا عقليا لبعثه
عليه لجواز ان يكون هناك اعتبارات يتصف بها المجموع من حيث هو لا شئ من
اجزائه او يتصف بها اثنان منها ولما كان متعلقات المسند والمسند اليه كالاجزاء
منهما ادرج الاعتبارات الراجعة اليها فى قسميهما قال اما الاعتبار الراجع الى
الحكم جمع الاعتبار اولا نظرا الى انها فنون ثلاثة وافرده ههنا لانه فن واحد من
تلك الفنون وقوله فى التركيب حال من الحكم والعامل هو الراجع اى الذى يرجع
الى الحكم حال ثبوته فى التركيب اى يرجع اليه باعتبار كونه فيه فخرج الاعتبار
الذى لا يكون رجوعه اليه مقيدا لحال كونه واقعا فى التركيب ككونه ضروريا او
كسبيا يقينيا او ظنيا وقوله من حيث هو حال اخرى منه اى ماخوذا من هذه الحيثية
وقوله من غير التعرض اى لا من جهة التعرض بنفسه لهذه الحيثية او بدل منه لئلا
يتوهم ان المقصود رجوع الاعتبار الى الحكم لذاته مع قطع النظر عما عداه فيعترض
بان شيئا من الاعتبارات المذكورة ليس كذلك وكون الحكم لغويا اشارة الى ما ذهب
اليه طائفة من ان الفعل كانبت مثلا موضوع للاسناد الى القادر المختار فاذا اسند
اليه كان الحكم واقعا على ما يقتضيه اصل الوضع واذا اسند الى غيره كان خارجا عنه
وعلى المعدو من كان الحكم منسوبا الى اللغة وكونه عقليا اشارة الى ما هو المختار
من ان اللغة لا مدخل لها فى تعيين ما اسند اليه الفعل بل ذلك مفوض الى العقل كما
سياتى تحقيقه ولو قال من غير التعرض لكونه حقيقة او مجازا كما ذكره فى المسند
اليه لكان اظهر فى كونه وظيفة بيانه وكان مثال الاول انبت الله البقل فانه
حقيقة عقلية على المذهب المختار ولغوية على المذهب الآخر ومثال الثانى انبت

الربيع البقل فانه مجازا اما عقلي او لغوي والاعتبار الراجع الى الحكم منحصر في
قسمين كونه مجردا عن التأكيد وكونه مقارنا له وللتأكيد اسباب كالتكرير ولام الابتدا
واخواتها اما منفردة واما مجتمعة وينسب هذه الامور الى التركيب فكون التركيب
تارة غير مكرر الخ يظهر هذه الامور في التركيب وان كانت فائدتها راجعة الى
الحكم واورد كاف التشبيه اشعارا بتجويزا لتأكيد بوجه آخر غير ما ذكر وفي بعض
النسخ تكون بلا كاف وعلى هذه النسخة فقوله في الاثبات متعلق بقوله فكون التركيب
تارة غير مكرر وقوله وفي النفي كون التركيب غير مكرر معطوف على كون التركيب
في الاثبات الا انه قدم متعلق الكون في المعطوف وعلى النسخة الاولى تقدير الكلام
هذا في الاثبات والاعتبار الراجع الى الحكم في النفي كون التركيب وايراد الكاف في نحو
اشارة الى كثرة الامثلة وقوله لا رجل عندي قيل مرفوع على ان المعنى ليس وقيل
مفتوح لان نافية الجنس تفيد عموما لا ما كثرا وقوله بعده يرجع الى نفس الاسناد
الخبري دفع لما يتوهم من ان الباء الزائدة داخلة على خبر ليس ونون التأكيد لاحقة
بالمسند الذي هو فعل ولام الابتدا واردة على المسند اليه او المسند فهذه اعتبارات
راجعة الى المحكوم له او المحكوم به لا الى الحكم فاشار الى ان الكل من حيث المعنى راجعة
الى الحكم كما مر قال واما الاعتبار الراجع الى المسند اليه قدم الاعتبار الراجع
الى الاسناد لانه جزء صوري يحصل به الخبر بالفعل وعقبه بالاعتبار الراجع الى
المسند اليه لانه العمدة الكبرى وقوله في التركيب حال من المسند اليه واحتراز
عما لا يكون وجوده فيه مقيدا بحال كونه واقعا في التركيب كالاد غام والاعلال
وقوله من حيث هو حال اخرى منه وقوله من غير التعرض بيان او بدل على قياس ما
تحققه في الحكم والبحث عن كونه حقيقة او مجازا وظيفة بيانية وذكر الحذف في
المسند اليه والترك في المسند تفنن في العبارة ولذلك قال فيما سبق ومن نحو منطلق
بترك المسند اليه وقد يقال في اختيار الحذف والطي في المسند اليه كما سبق اشعار
بانه الركن الاعظم فكانه ذكر ثم اسقط او طوي واما المسند فقد يترك ولم يؤت به
وتقديم الحذف على الاثبات لكونه اغرب وارسخ في اقتضا الخاصية ولان عدم الذكر
متقدم عليه وقد راعى التفنن ايضا في ذكر امثلة الاعتبارات فاستوفاها في
الاسناد لقلتها واقتصر على مثال الحذف في المسند اليه ولم يتعرض لها في المسند
لكثرة اعتباراتها رد ما للاختصار وتعويلا على الارشاد وقدم التعريف على التنكير في المسند
اليه وعكس في المسند رعاية لما هو الاصل في كل منهما وعقب المعرف بذكر التوابع
لانها يستوفيها اتفاقا وتعارفه غالبا وجعل الفصل لاختصاصه به وما رواه سيبويه
من قول اهل المدينة ظننت رجلا هو خيرا منك بنصب خيرا ولم يستحسنه فقد
نسبه ابو عمرو الى اللحن وهذا الفصل من اعتبارات المسند اليه لمطابقته اياه لفظا

واعرابه

واقترانه به في اللفظ اولا وان كان معناه متعلقا بهما معا فانه لقصر المسند على
المسند اليه ولو جعل من اعتبارات المسند لكان له ايضا وجه اذ يؤتى به ليفصل
بين المسند والنعت وقوله معرفا خبرا آخر لكونه لا صفة لقوله ثابتا لان التعريف
يعم الثابت والمحذوف ومن في قوله من احد المعارف بيانية والظرف صفة لمعرف
وكذا قوله مصحوبا ومعرفا وناصفتان له وقوله مقدما خبر آخر ايضا قال واما
الاعتبار الراجع الى المسند ترك هنا قيد في التركيب اتكالا على ما ذكر غير مرة
واشار بقوله ايضا الى ان قيد حيثية المسند مفسرة بما فسرت به حيثية المسند اليه
اعني عدم التعرض لكونه حقيقة او مجازا وهو مصدر اى بمعنى ما ذكر ويجب حذف
ناصبه اى عادت الحيثية في المسند الى ذلك التفسير المذكور في المسند اليه اى
رجعت اليه وتقيدت به قوله وفي افراده اى وفي افراده اعتبارات من كونه فعلا
وفي كونه جملة اعتبارات من كونها اسمية ولا باس في عطف كونه مقدما او
مؤخرا على كونه مفردا او على كونه متروكا لان الفاصل من تتمة المعطوف عليه او
المعطوف الاول ويجوز ان يقدر وكالاعتبار الراجع اليه في افراده وفي كونه جملة
وقدم في اعتبارات افراده الفعل لاصالته في كونه مسندا من حيث انه يدل على
النسبة الحكمية وفي اعتبارات كونه جملة الاسمية لكونها على الوضع الطبيعي من
تقدم ذكر الذات على ذكر الصفة او ليقترن بالفعلية ما يرجع اليها من الشرطية والظرفية
وقوله مقيدا خبرا آخر لكونه اى مقيدا كل من الفعل والاسم المنكر والمعرف بنوع
قيد يناسبه واعلم ان الاسناد اذا اطلق على الحكم كان المسند والمسند اليه من صفات
المعاني ويوصف بهما الالفاظ تبعا واذا اطلق على الضم المذكور كان الامر بالعكس وان
اعتبارات الاسناد يجري في كلا معنييه على سوا واما اعتبارات المسند والمسند اليه
فانما يظهر جريانها في الالفاظ قال هذا اذا كانت اى انحصار الاعتبارات الراجعة
الى الخبر في فنون ثلاثة انما يكون اذا كانت الجملة الخبرية مفردة ليست مع جملة اخرى
اما اذا كانت مع اخرى فهناك اعتبارات اخر هي فن رابع يعني مباحث الفصل والوصل
والايجاز والاطناب قوله اذا انتظمت اى اقترنت والعامل في اذا كلمة اما اى مهما
يكن من شيء في زمان انتظامها مع اخرى فلا ينحصر اعتبارها في الفنون الثلاثة لانه يقع
اذ ذاك الانتظام حاصلا اى يقع في زمان حصوله اعتبارات سوى ما ذكر وقوله
فن رابع خبر مبتدا محذوف اى هي فن رابع او بدل من اعتبارات ثم ان الفصل والوصل
يعمان الجمل الخبرية والانشائية وكذا الايجاز والاطناب بل هما يجريان في جملة واحدة
ايضا وكذا اكثر من احوال الاسناد والمسند اليه والمسند يعم الانشا الا انه لما ذكرها
في قانون الخبر اكتفى به اذ يعرف حال الانشا بالمقايسة وربما نبه عليها في بعض
المواضع بايراد الامثلة الانشائية قال ولا ينتظم اى لا ينتظم الكلام في جميع ما ذكر

من فنون الاعتبارات الاربعة حقا تضاحد الا بالتعرض لمقتضى الحال و ذلك
لانه ليس المقصود في علم المعاني من معرفة تلك الاعتبارات الا ان تورد كلامك
مشتملا عليها على وفق مقتضى الحال لتفيد خواص مقصودة مناسبة اياها او تصدق
بانها في كلام غيرك منطبقة على مقتضى الحال ليسبق منها الى فهمك ما ينا سبها
وبالجملة نبحث في علم المعاني عن افادة التراكيب لخواصها بحسب مطابقتها اعتبارها
للاحوال ومقتضياتها قوله فبالحري اي اذا كان كذلك فملتبس بالحري عدم اتحاد
مقتضى الحال ظهريا اي منسيا لا يلتفت اليه وقد يروى بالتشديد على زيادة اليا
اي الحري ذلك قال فنقول والله الموفق قد عرفت ان الحال هو الامر الداعي الى
ايراد الكلام على وجه مخصوص وكيفية معينة وقد يطلق عليه المقام ايضا والفرق
بينهما بحسب الاعتبار فان ذلك الامر الداعي من حيث انه بمنزلة زمان يقارنه ذلك
الوجه المخصوص يسمى حالا و من حيث انه بمنزلة مكان حل فيه ذلك الوجه سمي مقاما
ثم انه نبه على تفاوت الاحوال والمقامات اذ بذلك يتضح التفاوت بين المقتضيات
فذكر مقامات متعلقة بالمتكلم متباينة اي متقابلة يقتضي كل واحد منها نوعا من
الكلام مباينا لما يقتضيه مقابله وهي الى قوله يباين مقام الهزل ومعرفة هذه
المقامات ومقتضياتها وتطبيق الكلام عليها مما لا يحتاج فيه الى علم المعاني فذكرها
ههنا توطئة لا يقال اذا اقتضى كل واحد منها نوعا من الكلام لم يكن داعيا الى
ايراد وجه مخصوص في الكلام فلا يكون حالا لانا نقول خصوصية كل نوع
من الكلام وجه مخصوص لمطلق الكلام ثم ذكر مقامات متعلقة بالمخاطب هي خلو
ذهنه واستخباره وانكاره وهي متغايرة بمعنى انها ليست متقابلة بمقابل المقامات
السابقة ومقتضية لوجوه مختلفة في جملة واحدة من الاعتبارات الراجعة الى
الحكم ولذلك فصلها عما تقدمها بلفظ كذا وكما ذكر هناك مقامين يجامع كل منهما
كل واحد مما عداهما اعني مقامي الجد والهزل ذكر ههنا ايضا مقامين يجامع كل
منهما كل من الاحوال المذكورة للمخاطب اعني ذكائه وغباوته فيسع الذكي تفاوت
اقتضا تلك الاحوال دون الغبي وفصلها عنها بكذا لكونهما جبليين وذكر فيها التغاير
دون التباين نظرا الى انهما لا يوجبان اختلاف اصل الكلام بل سعا وتارة وجوه
الاسناد في كلام واحد ونبه بقوله ولكل من ذلك اي المذكور من المقامات مقتضى
غير مقتضى الآخر على تصدده من بيان مقتضى الحال وتفاوته ثم اشار الى الاحوال
المعتبرة في الفنون الثلاثة الاخيرة بقوله ثم اذا شرعت وانما فصلها عن احوال
الاسناد لان الاسناد جزء من الكلام لا يتصور وجوده قبله حتى يتصور ان
المتكلم اخذ ذلك الموجود وضمه الى غيره فيعتبر له احوال في ذلك الضم بل احواله
راجعة الى مجموع الكلام بلا اعتبار انضمام بخلاف المسند اليه والمسند فانه يتصور

وجودهما قبل الكلام فكان المتكلم اذا اراد ان يشرع في الكلام يأخذ احدهما ويضمه
الى الآخر ويجعله مصاحبا له فلكل واحد منهما احوال في ضمه الى مصاحبه وكذا الجمل
المتعاطفة فاحوال هذه الفنون الثلاثة راجعة الى الاشيا باعتبار انضمامها الى اشيا
اخرى واراد بقوله كل كلمة ما يتناول طرفي الاسناد ومتعلقاتهما و يتناول
الجملة ايضا والمعنى ان المسند اليه اذا اريد ضمه الى المسند فله مقام يقتضي تعريفه او
تنكيره الى غير ذلك وكذا المسند وما يتعلق بهما وكذا الجملة اذا اريد ضمها الى اخرى فلها
مقام يقتضي فصلها او وصلها قوله ولكل حد اي ولكل مرتبة من مراتب الاعجاز والا
يصل اليها الكلام مقام يقتضيها وانما افرد الاشارة الى ذلك مع اندراجه في الفن
الرابع لانه في نفسه بابا براسه قال وارتفاع شان الكلام لما اشار الى المقامات
المقتضية لفنون الاعتبارات الاربعة رغب في الاعتنا بها فقال وارتفاع شان
الكلام اي الكلام الذي يعتد به ولا يعد من اصوات الحيوانات في باب حسنه الذاتي
وكونه مقبولا عند النقاد وانحطاطه في ذلك الباب بقدر مصادفة المقام لما يليق
به من الاعتبارات والكيفيات فكلما كانت المصادفة انقص كان حسنه اقل
اي ما يليق بالمقام من الاعتبارات هو الذي نسميه مقتضى الحال قال فان كان مقتضى
الحال هذا تفصيل لمصادفة المقام لمقتضاه وما يترتب عليها من الحسن وانما
تعرض لمقتضيات الاحوال المتعلقة باجزاء الكلام وبانتظام جملة مع اخرى وتطبيق
الكلام عليها لانها المعتبرة في علم المعاني وما تقدم توطئة لها كما مر واراد باطلاق
الحكم ان لا يقيد بالتاكيد وذلك انما يحصل بتجريد الكلام عن المؤكدات فالحال اقتضى
كيفية مخصوصة هي الاطلاق في امر معنوي هو الحكم واقتضى بتوسط تلك
الكيفية كيفية اخرى في اللفظ هي تجريده عن المؤكد فحسن الكلام ح بالتجريد ليفهم
به ما هو المقصود اعني الاطلاق ومجرد الاخبار واذا اقتضى المقام تقييد الحكم
بالتاكيد واقتضى بتوسطه اقتران الكلام بالمؤكد كان حسنه بتحليته وبرينه
بشيء من المؤكد بقدر المقتضي ضعفا وقوة يروى بصيغة الفاعل اي بالحال المقتضي
ان كان ضعيفا كالسؤال وادنى الانكار جعل الكلام مؤكدا اقل وان كان قويا على ما كثر
وبصيغة المفعول اي مقتضى الحال وهو التاكيد يتفاوت قوة وضعفا فيراعى ذلك
في المؤكد قوله وان كان مقتضى الحال طي ذكر المسند اليه لا يخفى عليك ان الطي والاثبات
من الكيفيات الراجعة الى اللفظ دون المعنى فمن زعم ان مقتضى الحال على الاطلاق
يعتبر اولا في المعنى وثانيا في اللفظ على قياس ما عرفته في الاسناد فقد سهى قوله
اثباته على وجه من الوجوه المذكورة يعني كونه معرفا من احد المعارف الى ما ذكر
هناك وقد يتمسك بهذا على ان قوله معرفا وما تبعه صفة لقوله ثابتا موله بشي
من التخصصات يعني كونه مفردا او جملة باقسامها قوله عند انتظام الجملة .

فاصبح لما بطلت علمات بلا دن استغاثة وقد ترتب الكلام ههنا على فنون اربعة الفن الاول في
تفصيل اعتبارات الاسناد الخبري الفن الثاني في تفصيل اعتبارات المسند اليه الفن الثالث
في تفصيل اعتبارات المسند الفن الرابع في تفصيل اعتبارات الفصل
والوصل والايجاز والاطناب متن

مع اخرى الاولى ان تحمل الجملة الاخرى على الاول لان كلمة مع تدخل على المتبوع دون
التابع فضمير فصلها او وصلها راجع الى الجملة كما يقتضيه مساق الكلام وكذا ضمير
معها اي مع انتظامها وقسمي الايجاز والاطناب بطي جمل ولاطيها عن بين الجملتين المنتظمتين
لان طي ما دون ذلك ولاطيه مندرجات في الفنون الثلاثة واعلم ان مقتضى الحال
هو الوجه الذي يقتضي الحال ايراد الكلام عليه من اطلاق الحكم وتاكيده وطي
المسند اليه واثباته وترك المسند وذكره وغير ذلك مما ذكر ههنا اجمالا وسيأتيك
في تفصيله اما الحال المقتضية للحذف للاثبات للتقديم للتاخير للتعريف للتنكير
فتطبيق الكلام على مقتضى الحال ايراده مشتملا عليه وقد يقال مقتضى الحال
هو الكلام المشتمل على ذلك الوجه وتطبيقه جعله مندرجا تحت المقتضي اندراج
الجزئي تحت الكلي فالانكار مثلا يقتضي كلاما موكدا فاذا قلت ان زيدا قائم كان مطابقا
للمقتضي وجزئيا له ويستدل لذلك بقوله في تعريف المعاني تطبيق الكلام على ما يقتضي
الحال ذكره فان المذكور في الحقيقة هو الكلام لا الحذف والتقديم وانت تعلم ان بعض
المقتضيات كالموكدات وادوات التعريف مما يذكر فوجب حمل الذكر على التغليب رعاية
لما صرح به في الاجمال والتفصيل فكانه قال على ما يقتضي الحال ايراده في الكلام وايضا
كما جعل الالتفات مسموعا لتعلقه بالمسموع جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا
قال وما ذكرناه حديث اجمالي لابد من تفصيله اي سنفصل الحديث مقتضيات
الاحوال المتعلقة بالاعتبارات المذكورة بتعيين كل حالة وما تقتضيه وقد
ترتب الكلام ههنا اي في تفصيل تلك الاعتبارات على فنون اربعة هي اجزاء لذلك
الكلام بمنزلة الفصول والابواب الا انه سماها بالفنون نظرا الى انها تميز فنون
الاعتبارات الاربعة وكل من الفصل والوصل من حيث انه امر عارض للجمل المنتظمة
يكون مقتضى الحال واعتبارا مناسبا له ولذلك اولا اذا كان المقتضي فصلها او وصلها
ومن حيث ان له امورا تتعلق به ككون الوصل بالواو وغيرها وكونه للتوسط او
دفع الايهام وكون الفصل لكمال الاتصال او الانقطاع يكون له اعتبار مناسب
ولذلك قال ههنا في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل وكذا الكلام في الايجاز
والاطناب قال وقيل ان ننبه على اصل يبتني عليه الثبات على مزاولة
العلوم ومقاساتها رجاء ان نحظى منها بحظوة كاملة ولذة وافرة في اعطاء فنون الاعتبارات
حقها في الذكر بكسر الذال وهو باللسان ان تفصل بعبارات تحررها وتمثلها بشواهد
تقررها قوله ليكون اي ذلك الاصل على ذكر منك بضم الذال وهو بالقلب اي لا
يزول عن حفظك ويروى لتكون اي انت على ذكر منه اي تحفظه لا تغفل عنه قوله
في صناعة اي في علم من العلوم وان كان المرجع اي الرجوع في اصول مسائلها وفروعها
الى مجرد العقل بان يستدل عليها بدلائل عقلية او تكفي تنبيهاتها كالعلوم الحكمية والدخيل
[illegible]
[illegible] فلا الذوق متن

للعائدة الامام الفاضل شيخ عبدالله الادوار بادار الفلك التعداد قدمه اسمه من اثر بجيلنا محسن كثير من محسنات
الكلام اذا احتاجه فيها على الذوق ومع يمن ينفع عن شعب من علم الادب مع ما بين وما فيها ذكره
وكذا وهاهنا الامام عبدالقاهر قدس سره في دلائل الاعجاز كما سيذكر ههنا متن

في الصناعة المبتدي فيها يقال هو دخيل في بني فلان اذا انتسب اليهم ولم يكن منهم
والناشئ عليها المتمرن فيها كانه جبل عليها من نشأ الغلام اذا ارتفع وبلغ والذوق
حالة ادراكية تشبه ذوق الطعوم اللذيذة كانها عيان بعد برهان وقد يطلق على القوة
الادراكية التي يتوصل بها الى تلك الحالة واذا لم يجب تساويهما في العقليات الصرفة
فكيف يجب في صناعة مستنده الى محكمات وضعية ككون اللام وان مثلا للتاكيد
والى اعتبارات الفنية اي امور معتبرة بحسب الالف بتراكيب البلغاء المبنية على مناسبات
عادية ككون التاكيد لدفع الشك او رد الانكار واعتناء المتكلم وانما نفي وجوب
التساوي ولم يدع امتناعه لان الدخيل ربما زاد على الناشئ في استفادة الذوق
لشدة ذكائه وقوة فطانته ولانه كاف في اثبات مطلوبه فانه اذا لم يجب التساوي
فلا بأس على الدخيل في صناعة علم المعاني ان يقلد صاحبها الناشئ عليها الذي صار
كالمجتهد يقبل منه فتواه وان لم يعلم وجهها وانما صرح بالبعض مع كلمة الشك
تنبيها على ان فوات الذوق ان كان فانما يكون في بعض المسائل لخفاء في دليله الاستقرائي
واما اكثرها فيتوصل بادلتها الواضحة او بالتنبيه عليها الى ادراكها الذوقي قوله
على مهل اي على تدرج يعني بالمواظبة على الاشتغال بهذه الصناعة وتتبع تراكيب
اهل البلاغة والتفقير عن مناسباتها لما تستفاد منها فاذا قيل لك مثلا ان
الاستفهام اذا امتنع اجراؤه على اصله فربما تقصد لاستبطاء بمعونة المقام
كقول القائل كم ادعوك وتقبلته في بادي الراي فقد قلدت فيه واذا تتبعت التراكيب
وتعرفت ان سؤال الداعي عن عدده دعائه يدل على كثرة المناسبة لاستبطائه في
الاجابة فقد ذقته قال وكان شيخنا يريد انا نيسر الدخيل بالتقليد ونرغبه في
استحصال موجبات الذوق بانه طريقة معهودة فيما بين ارباب هذه الصناعة
ووصف شيخه شرف الدين الحاتمي ونفسه بما يدفع به توهم ان احالته تلك كانت عن
قصور منه او عن استقصاره اياه فذلك الامام قصب على المدح او رفع على البدل لكن
اسم عمله اي في هذه الصناعة ونسبة ترك السماحة الى الاده وارد مجازية متعارفة
لا على طريقة اهل النجوم من اسناد الحوادث الى الاوضاع الفلكية وما في دار اي
بدور بمصدريه وقد يقال انشاء دعاء الى انه قصد بلفظ الاستمرار مبالغة في
الاطراء تغمده الله اي ستره برضوانه وجعله حمداله نعيلنا خير كان ذوقي الجمع بينهما
اشعار بنوع استمرار كما يناسبه لفظ كثير ببالها حال بدنية على عدم كان بيان
جهة الحسن كان دينا في ذمة الحاتمي فاحال به على الذوق اي القوة التي يتوصل بها
الى تلك الحالة الذوقية فان هذه القوة هي ملاك الامر في ادراك خواص تراكيب
الكلام والترقي الى مشاهدة الاعجاز وطريق اكتسابها اذا لم تكن سليقية طول
خدمة هذين الفنين كما سنذكره وضمير فيها للمستحسنات اي حيث اذ حيلنا وهو
حرم

طرف للخبر اعني ممن نبغ اي ظهر واشتهر والعدة العدد وعلم الادب ما مر وصنع
اليد بها عبارة عن جعلها ملكة راسخة رسوخ الصبغ في يد الصباغ على طريقة الاستعارة
التمثيلية وعاني قاسا وكده قصده وكده شدة جده في العمل ثم انه شيد اركان التقليد
بان واضع هذه الصناعة ومدون قواعدها بالغ في الاحالة على الذوق الذي لا يتكامل موجبا
الا على مهل فلا بد للمبتدي ان يقلد صاحبها في بعض مستحسناتها وكلمة ها للتنبيه وهو
ضمير الشان وعبد القاهر عطف بيان للامام وكم يعيد خبره علينا وهو بمعنى الخبر
اي يعيد هذا اي الاحالة اعادة كثيرة وقوله في دلائل الاعجاز ظرف ليعيد فان ذلك
جانب الصنعة قد مسلم مقدما عليه قال الفن الاول من المعلوم انحصر القضايا
المعلومة لكل احد ان يحكم العقل هو ان تفرغ المتكلم اي نصبت حال اطلاق لسانه
عن قيد السكوت ما نطق به خبرا كان او طلبا في باب الافادة اي يجعله بقدرها لا
زائدا ولا ناقصا تحاشيا وتجانبا عن عيب اللغو فانه اذا لم يكن مفيدا اصلا كان لغوا
محضا واذا كان ناقصا عن افادة ما قصد به كان في حكم اللغو واذا كان زائدا عليها كان
مشتملا على اللغو قوله حال اطلاق اللسان معمول المقدر ويدل عليه ان تفرغ لا لحكم
العقل اذ لا معنى لتقييده به واذا كان حكم العقل ما ذكر فاذا اندفع اي شرع المتكلم
في الكلام مخبرا اي آتيا بالجملة الخبرية لاعلام المخاطب لا للتاسف والتعجب وبث
الشكوى والتضرع ونظايرها لزمه ان يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند اليه في
خبره ذلك اي الذي اندفع فيه افادة المخاطب فايدة متعاطيا اي متناولا مناط الافادة
ومتعلقها من تركيب الالفاظ بقدر الاحتياج لا ازيد ولا انقص قال فاذا القى
شرع بتفصيل مناط الافادة بقدر الافتقار من الاعتبارات الراجعة الى الاسناد
الخبري وبنى الكلام على افادة المخاطب فائدة الخبر لانها الاصل ولظهور جريان الاقسام
الثلاثة فيها وذكر الحضور اشارة الى ان الطرفين كانا حاصلين عنده الا انهما غابا
وذكر الحضور ويصير وسيلة الى المقصود الذي هو حصول الاسناد في ذهنه
وانتقاشه فيه لا يقال قد يكونان حاضرين عنده حال القاء الجملة اليه فلا يتصور
حضورهما بالالقاء لانا نقول لا محذور في ترتب الغرض وبعضه على ما قصد به مع
انه يلزم من سماع لفظهما التفات اليهما وهو المراد بحضورهما وكفى جواب اذا
اي كفى في انتقاش الاسناد بالثبوت او الانتفاء مجرد الحكم الملقى بالاثبات او النفي
بمعنى ايقاعه او انتزاعه وتمكن الاسناد في ذهن الملقى لمصادفة الاسناد
ذهنه خاليا عن موانع انتقاشه فيه واستشهد لذلك استشهادا معنويا باتاني هواها
قبل ان تنتقش في قلبي هوى غيرها واعرف ما الهوى فتمكن فيه لخلوه عما يمنعه فان
قيل ربما لم يتمكن الاسناد في ذهنه بل ينكره او يتردد فيه بعد الاخبار قلنا هو من
حيث انه خالي الذهن مستعد لانتقاش الصور لا يقتضي عليه الا قبول الحكم وتمكنه
فيه

١٧

فيه وبما ذكرته فلامر خارج عن الحالة التي هو فيها ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائيا
لانه خبر مبتدا من غير ان يسبقه طلب او انكار قال واذا القاها اي واذا القى
الجملة الخبرية الطالب لها متحيرا فيها وقوله طرفاها مبتدا خبره عنده ودون ظرف
وقع حالا من المستتر في عنده اي متجاوزين عن الاسناد فانه ليس عنده وقوله فهو
مبتدا خبره بين بين اي بين الاثبات والنفي وهذه الجملة مع ما عطفت هي عليها اعني
جملة طرفاها عنده دون الاسناد صفة كاشفة لقوله متحيرا وضمير منه للاسناد
والمعنى فهو حاصل في محل من الاسناد كائن بين بين واللام في لينقذه متعلق بالقى
اي لينقذ المتكلم المخاطب كما يقتضيه مساق الكلام بظاهره ويؤيده قوله في القسم
الانكاري ليرده الى حكم نفسه وقد يقال اراد لينقذ حكم المخاطب والورطة الهلاك
واصلها الارض المطمئنة لا طريق فيها قوله استحسن جواب اذا او في ايثاره على
وجب تنبيه على الفرق بينه وبين ما في مراتب الانكار اذ هناك يجب التاكيد وههنا
يستحسن لان المانع ضعيف جدا فربما كفى في دفعه وانتقاش الاسناد مجرد الحكم قوله
تقوية المنقذ اراد بالمنقذ الحكم اذ الفعل قد يسند الى الالة كالقاطع للسكين
ويؤيده في الابتداء اي كفى في ذلك الانتقاش حكمه وفي الانكار استوجب حكمه تاكيدا
وحمل المنقذ على المتكلم بناء على انه فاعل لينقذه بعيد ايضا عن الطباع السليمة قال واذا
القاها الى حاكم اي مخاطب حاكم في الجملة بخلاف حكم المتكلم بان حكم احدهما اثباتا
والاخر نفيا وانما قال بخلافه لان الحاكم بوفاقه يكون عالما وسيا في حكمه قوله
ليرده تعليل لالقاها واستوجب جواب اذا ولم يرجح مفعول له لاستوجب قدم
على المفعول به اعني قوله تاكيدا لئلا ينفصل بينه وبين صفته اعني بحسب ما اشرب
اذ لو اخر عن الصفة ايضا لبعد عن عامله جدا يقال اشرب الثوب الصبغ اي تداخله
الصبغ اي دخل في اعماقه والجار اعني في اعتقاده متعلق بحسب اي تاكيدا كائنا
مقدار اشراب المخالف الانكار في اعتقاد المتكلم فانه يجئ التاكيد على قدر الانكار
في زعمه واعتقاده لا على قدره في نفس الامر قوله كنحو اي كنحو قولك اني صادق
لمن ينكر انكارا تاما وقولك اني لصادق ولمن يبالغ في الانكار وقولك والله اني لصادق وكانا
على هذا القياس اعني زيادة التاكيد بزيادة الانكار فهو لمن يريد المبالغة في انكار
صدقك وانما قال لترجح لان رده الى حكم المتكلم محتاج الى ترجح حكمه بالتاكيد اذ لو
وقف على حد التساوي لاوقعه في ورطة الحيرة قوله وان شئت برد ان شئت
شاهدا على ان التاكيد يزاد بزيادة الانكار فتامل هذه الاية ولا يخفى عليك حسن
موقع رب العزة جلت كلمته ههنا واذا ارسلنا الى اخره عطف بيان او بدل من كلام
وكيف تقرر متعلق بتامل على تضمين المعرفة وحيث قال اي على سبيل الحكاية عن
رسل عيسى عليه السلام متعلق به ايضا اي تامله من هذه الجهة متعرفا تقريره

اما المعتنين بالبصيرة استوثقت من جواب ابي العباس الكندي حين سأله قائلاً اني اجد في كلام العرب حشواً ... [illegible]

[illegible]

ثالثاً اخبار وقايعه ... [illegible]

الشعرة في هذا الفن يبغضون الكلام الا على مقتضى الظاهر ... [illegible]

من ذلك لاعتبارات خطابية مرجعها تخييلة بوجوه مختلفة

المنتاهي لكامل لما القى اليه من ان التاكيد بحسب الانكار وانما اكدوا في المرة الاولى
لان تكذيب الاثنين تكذيب للثالث ايضا لاتحاد مقالتهم ولما بالغ اهل انطاكية في
تكذيبهم بوجوه ثلاثة زادوا في المرة الثانية اللام وما هو في معنى القسم اعنى ربنا
يعلم ولم يتعرض المصنف للقسم المعنوي اما لحصول مقصوده بدونه واما لخفا في
كونه قسما مع عدم تغييره لصورة الجملة واما قول صاحب الكشاف في توجيه زيادة
التاكيد ان الاول ابتداء اخبار والثاني جواب عن انكار فنظر الى ان مجموع الثلاثة لم
يسبق منهم اخبار فلا تكذيب لهم في المرة الاولى فيحمل التاكيد فيها على الاعتبار والاهتمام
منهم بالخبر ونظر المصنف ادق فعززنا قرئ مشددا اي قويناهما يقال عزز المطر
الارض اذا لبّدها وشدّها ومخففا من عزه يعزه اذا غلبه اي فغلبنا هم وقهرناهم
بثالث واخراج الكلام في هذه الاحوال اي في احوال المخاطب اعنى خلو ذهنه
وتردده وانكاره والوجوه المذكورة بتجريد الكلام عن المؤكد وتاكيده استحسانا
او وجوبا بحسب مراتب الانكار وارادة بمقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال
ويقابله خلاف مقتضى الظاهر وكلاهما مقتضى الحال واضافة اخراج الى المقتضى
الظاهر لادنى ملابسة فانه اخراج يوافقه ثم ان البحث عن افادة هذه التراكيب
لهذه الخواص المقصودة منها في الاحوال الثلاثة من وظيفة علم المعاني والبحث
عن وجوه الدلالات في مراتب الجلا على وجه وظيفة علم البيان واخراج الكلام
لا على مقتضى الظاهر مندرج في الكناية التي يبحث عنها هناك فيطلق عليها اسم
الكناية واخراجه على مقتضى الظاهر مندرج فيما يقابل الكناية اعنى التصريح مطلق
اسمه وهو المراد بقوله يسمى بالتصريح ولما كان في الاول باحين نوع خفا او ردهما
كلمة ان وسيأتيك لهذا الكلام تتمة واعلم ان التاكيد قد يكون لوفور نشاط المتكلم
وكونه عن صميم قلبه كما مر وللبرة على ظنه الباطل كقولك احسنت اليه ثم انه اساء
الي وقولها اني وضعتها انثى وللاظهار كمال العناية كقوله لمن المرسلين او كمال
التضرع والابتهال نحو ربنا آمنا او كمال الخوف نحو انك من تدخل النار فقد اخزيته
الى غير ذلك من المعاني التي تناسب التاكيد بوجه خطابي قوله والذي ارعاك
اي اربناك وجعلناك مبصرا اياه والبصيرة للقلب كالبصر للعين وانما جعلها
عاملة متصرفة فيه اي ذلك المبصر يقال استوثقت من كذا اذا احرزت منه على
ثقة كانك اخذت منه ثقة واعتمادا عليه اي عرفت ان جواب ابي العباس المبرد
لابي اسحق المتفلسف الكندي صادر عن تحقيق وصرت ذا ثقة به وحين سأله طرف
للجواب وفي قوله اني اجد اشعار بانه كان زعما منا بوجود الحشو فكون ما ذكره
قدحا في صناعة ابي العباس لا اظهارا لتردده متصديا للاستفادة منه وذلك
اشارة الى الجواب قوله هذا ثم انك اي خذ هذا الذي ذكرناه من اخراج الكلام

وان شئت فعليك بكلام رب العزة ... [illegible] ... كيف يجد صدره يصف اهل الكتاب
بالعلم على سبيل التوكيد القسمي ... [illegible]
عدمه ولعنوا بقدرتكم فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم فيستقيم الكلام الى هنا يقابلتها الذاتا

على مقتضى الظاهر واشار بثم الى تراخي الرتبة اي للاخراج لا على مقتضى الظاهر
مرتبة اعلى وارسخ في البلاغة من الاولى التي هي قريبة من كلام الاوساط والمغلق
هو الاتي ما العجائب من الغلق بكسر الفا وهو الامر العجيب شبه كلام البلغاء واستجلاب
القلوب وتحويلها من حال الى حال بالسحر فاطلقوا السحرة عليهم في هذا الفن اي فن
الاسناد او فن البلاغة والنفث نفخ معه شيء من الريق يقال نفث ريقه ينفث بكسر
وهو افصح من الضم والمراد بالكثرة الكثرة في نفسه لا انه اكثر واقسام الاخراج لا
على مقتضى الظاهر تسعة حاصلة من تنزيل العالم منزلة الجاهل الثلاثة المذكورة
ومن تنزيل كل منها منزلة الاخرين وفي ذلك اشارة الى النفث وتعرض هنا للازم الفائدة
مبالغة مع ان الاقتصار على الفائدة كاف وعلمائهم عن نسبة المحيط الى المستقر فيه
وعن ذلك اشارة الى العلم والخالي الذهن عن العلم بفائدة ويتناول اقساما ثلاثة الا
ان المراد هو الخالي عن الاسناد وطرفيه ولاعتبارات متعلق باحطوا خطابية اي
اقناعية تفيد ظنا بكونه غير عالم مرجعها اي مرجع تلك الاعتبارات على معنى
ان مرجع اخلاله محل الخالي بسبب الاعتبارات تحصيله بوجوه مختلفة مثل ان
لا يعمل بمقتضى علمه او يكون علمه تقليديا او مستندا الى دليل ضعيف او يكون مضمون
الجملة امرا غريبا او دقيقا او تظهر منه سؤال او ملابس الانكار قوله وان
شئت فعليك بتنزيل العالم بشيء منزلة الجاهل به مما يستبعد فاستشهد له بان
الله سبحانه وصف اليهود بشيء على طريق المبالغة ثم نفى ذلك عنهم لامر خطابي هو
انهم لم يعملوا بعلمهم اي ان شئت شاهدا ان المحط بشيء علما ينزل منزلة الجاهل
فتمسك بكلام رب العزة مقولا في حقه كيف يجد صدره يصف اهل الكتاب
بانهم علموا ان من اشتراه كتاب السحر والشعوذة اي اختاره على كتاب الله ليس
له في الاخرة نصيب من الثواب اصلا على سبيل التوكيد القسمي لان اللام في
لقد علموا جواب قسم محذوف وتجد اخره ينفيه عنهم لان لولا انتفاء الشيء لانتفا
غيره اي لو كانوا يعلمون ان المشتري لا نصيب له لما اشتروا اي لم يكونوا يعلمون ذلك
فان قلت جاز ان يكون متعلق العلم المنفي مضمون قوله ولبئس ما شروا اي باعوا
به انفسهم فانه جملة قسمية ايضا معطوفة على القسمية الاولى فلا يتواردان النفي
والاثبات على علم واحد قلت مساق الكلام لتقبيح حالهم يقتضي تعلق يعلمون
بما تعلق به علموا وايضا مؤدي مذمومية ما شروا به ردائه وعدم تعلق نفع به
في الاخرة فرجع الى المضمون ما تعلق به علموا وحمل الاية على انها مثال لتنزيل العالم
بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل والقاء الخبر اليه ليس بشيء اذ ليس الخطاب هنا
لاهل الكتاب وايضا قوله كيف يجد صدره الى اخره صريح في ان الاستشهاد بمعنوي
وايضا قوله فيتسوقون من تتمة القاعدة فكيف يورد المثال قبل تمامها ونظيره اي

مقام من يسال فلا يعيرون في صياغة التركيب الكلام بينهما فانما يقيسون لهما في قالب واحد اذا كانوا قد يصوا اليه ما يلوح مثل النفس

اليقظي بحكم ذلك الخبر فيترك كما مستشرفة لها مستشرف الطالب للتحير تميل باقسام النوع والحاح لعدم التصريح منيجيبه الحملة الرسمية

بان ويرون سلوك هذا الاسلوب في امثال هذه المقامات من كمال البلاغة واصابة الحجة اوما ترى بشار كيف ذكر في دائيته

بكرا صاحبي قبل الهجير ان ذاك النجاح في التبكير حين استجهله القشير بانه من صناعة البلاغة للمتدبر

نظيره قوله تعالى ولقد علموا اي مجرد تواردِ النفي والاثبات على شيء واحد باعتبارين قوله

وما رميت اي ما رميت حقيقة اذ رميت صورة وذلك لان اثره كان خارجا عن طوق البشر

روى انه عليه السلام لما التقى الجمعان يوم بدر رمى كفا من الحصا في وجوه المشركين

فلم يبق مشرك الا شغل بعينه فانهزموا او قوله وان نكثوا اثبت لهم الايمان باضافتها

اليهم وايقاع نكثهم عليها ثم نفيت عنهم بقوله لا ايمان لهم حيث لم يراعوها ولم يفوا

بها قوله فيسوقون الكلام المهذ اي الى المحيط علما مساقه الى ذلك اي الى الخالي الذهن

فيلقى اليه الخبر مجردا وهو عطف على اخلوا عبر عن الماضي الى المضارع لتاخر السوق

عن الاخلال او لاستحضار صورته قال وهكذا قد يقيمون من لا يكون سائلا

اراد ان يذكر اقسام نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر على ترتيب ما ذكره من اقسام

مقتضى الظاهر فبدا بان غير الخالي يقام مقامه الا انه ذكر ههنا اقامة العالم مقامه

وادرج تنزيل المنكر منزلته فيما سياتي من قوله ويقلبون هذه القضية مع المنكر

ولم يتعرض لتنزيل السائل منزلة الخالي اما لظهوره او لان التاكيد مع السؤال استحسان

فاذا ترك لم يلزم تنزيله منزلة غيره ثم ذكر تنزيل غير السائل منزلته الا انه اقتصر

ههنا على اقامة الخالي مقامه ولم يتعرض لاقامة العالم مقام السائل لظهورها بالمقايسة

على تنزيله منزلة الخالي لا لاقامة المنكر مقامه لاندراجها في يقلبون ثم ذكر ان غير

المنكر ينزل منزلته ثم اورد عكسه وجميع هذه الاقسام في معرض التفصيل لنفث

الكلام لا على مقتضى الظاهر فوجب ان يكون قوله وذلك اذا اخلوا اشارة الى النفث

المذكور مطلقا وتلك الاقسام المفصلة ليست بمتعاطفة فكانه قال وذلك النفث

حاصل اذا اخلوا فسا قوا واذا كانوا قدموا فاقاموا واداروا واملا بين الانكار فنزلوا

واذا كان مع المنكر رادع فقلبوا الا انه تفنن في هذه الجمل فذكر الاحكام على صيغة

المضارع من الفاظ مختلفة وذكر شرائطها على صيغة الماضي كذلك وقدم ذكر الشرط

في الجملة الاولى وعطف عليه الحكم دون البواقي اذا عرفت هذا فنقول كلمة ذا من هكذا

اشارة الى تنزيل العالم منزلة الخالي وكلمة قد للتحقيق اي ومثل تنزيل العالم منزلة الجاهل

هم ينزلون غير السائل منزلة السائل وهذه الجملة معطوفة على جملة اذا اخلوا فيسوقون

نظرا الى المعنى كما بينا والمراد بمن لا يكون سائلا هو الخالي لان تقديم الملوح انما يعتبر فيه

وضمير يصيبونه للكلام واذا كانوا طرف ليقيمون ولم يرد ان الملوح جعل المخاطب

مترددا ليكون سائلا حقيقة بل اراد انه من شانه ذلك وللتنبيه على هذا المعنى زاد

لفظ مثله وقال للنفس ليتعطى اي من شان مثله ان يشير من بعيد للنفس المتهياة

لادراك ما يرد عليها الى الحكم ذلك الخبر يقال استشرفت الشيء اذا رفعت بصرك

تنظر اليه وبسطت يدك على حاجبك كالذي يستظل من الشمس قوله يتميل اي

يتكلف الميل مترددا واورد امثله بالبيان الحماسية فالجملة بيان للمتحيرا وحال من الطالب

نقطع الجمل التطبيق مفاصلها وهم الاعراب الخلص من كل حارش يربوع وضب يلقاه في بلاد مقفرة يضع القضاة مواضع النقب دون المولدين الذين قصاراهم

في معنا ر البلاغة وان الاستباق اذا استفرغوا مجهودهم الاقتدا وما اولئك ومن اشهادهم لما يحن بقية شهادته غير مرجوة

تقبيل خلف ابي الاحمر بن يحيى بشار بمجلس ابي عمرو وابي العلاء حين استنشداه قصيدته هذه على ما روي من ان خلفا قال لبشار بعدما

انشد القصيدة لو قلت يا ابا معاذ مكان ان ذاك النجاح بكرا فالنجاح في التبكير كان احسن فقال انما قلتها بعربية وحشية

المتصرف ولك ان تقرا بالتاء الفوقانية وتجعله مسندا الى الضمير المنفس وانه انسب بسياق

الكلام حيث قال من اقدام للتلويح قوله مصدرة بان يعني ان تاكيد هذا النوع والاسم

بكلمة ان دون غيرها وبروون عطف على قوله وهكذا قد يقيمون لا على يخرجون والاسلوب

الفن اي النوع يقال اخذ فلان في اساليب من الكلام اي فنون منه ونسب السلوك

الى هذا الاسلوب لان اساليب الكلام طرقه وهذه المقامات اشارة الى جزئيات

مقام التلويح واضافة الامثال اليها مبالغة في كثرتها وتنبيه على ان تنزيل غير السائل

منزلته لم يكن لغير التلويح من امارات التردد وبواعث السؤال والحجز المقطع

واصابته عبارة عن الاتيان بالفعل على ما ينبغي من الوجه الاحسن قوله او ما ترى

بشارا اي اترتاب فيما ذكرنا وما ترى والهجير الهاجرة وهي ما بين الزوال والعصر

والنجاح الفوز بالمطلوب والتبكير الذهاب بكرة واستهواه استهامه اي جعله هائما

وتطبيق مفاصل البلاغة اصابة محازها يقال طبق السيف اذا اصاب المفصل

فابان العضو وصفهم بالخلوص عن شبهة الاعاجم المورثة لفوات الفصاحة وبانهم

البوادي دون البلاد اذ لا يخالطوا من لسان مخالف فيورث نقصانا في بلاغتهم والحنا

القطران والنقب بضم النون وسكون القاف جمع نقبة وهي اول ما يبدو من الجرب

قطعا متفرقة وقوله يضع الهنا مواضع النقب مصراع صار مثلا لمن يحسن الصنعة

ويضع الاشيا مواضعها ورجل مولد اي عربي غير محض وكلمة مولدة اي ليست من

اصل لغتهم اولئك اشارة الى الاعراب الخلص فانهم ائمة البلاغة والباقون يقتدون

بهم وان كانوا علما المعاني والبيان قوله لما عرفه اي من حسن هذا الاسلوب وذوقهم

اياه من كمال البلاغة قوله بمحضر اي عمرو فيه تعظيم له اذ كان من عظما القرا

وعلما اللغة والنحو وذلك لانه بنى ما ورد به الرواية من ان ابا عمرو وخلفا كانا ياتيا

بشارا ويسلمان عليه بغاية الاعظام ويقولان له يا ابا معاذ ما احدثت فيخبرهما

وينشدهما ويكتبان عنه فاتياه يوما فقالا ما هذه القصيدة التي احدثتها في

ابن قتيبة قال هي التي بلغتكما قالا بلغنا انك اكثرت فيها من الغريب

قال ان ابن قتيبة يتباصر بالغريب فاحببت ان اورد عليه ما لا يعرفه قالا فانشدناها

فانشدهما اياها وبشار بن ابي بردة على ما قال الشريف المرتضى كان مقدما في

الشعر جدا حتى ان كثيرا من الرواة يلحقه بالمجودين ولا استبعاد في برده بابي عمرو

اليه فانهم كانوا ياخذون علومهم من الاعراب ومن عدو حذوهم فضمير استنشداه

لابي عمرو وخلف والاصمعي راوي القصة والقصيدة ماخوذة من القصد لان الشاعر

يقصد تجويدها وتهذيبها والتا للنقل الى الاسمية او من القصيد وهو المخ السمين

الذي يتقصد اي يتكسر اذا اخرج من قصبته لسمنه قوله على ما روي حال من

تقبيل اي رواه الاصمعي بتقبيل خلف كائنا على ما رواه عنه بكان احسن اذ لا سائل

ال م

هنالك فانا كيد مسند ركب اعرابية اى منسوبة اليهم كائنة على طريقة قصايدهم
وحشية اى غريبة منسوبة الى الوحش لا متعارفة مبتذلة ولا تشبه ولا يدخل معطوف
على خبر كان اى كان هذا القول من جنس كلام غير الخلص فكان غير مشابه للكلام الخالص
وغيره اخل فيما قصدته بالقصيدة من كونها اعرابية وحشية اى غير مناسب للقصيدة
ونحو زعطفهما على كان والعدول الى المضارع لاستحضار الصورة وفحوى الكلام لحنه
اى معناه الذى يتفطن له منه والمراد بصاحبيه ابو عمرو وخلف لما مر لا الاصمعى
وخلف على ما توهم فان الضمير فى قوله وهم راجع الى بشار وصاحبيه كما شهد به
سلامة الفطرة فيتضح ذكر محضر ابى عمرو والفحولة جمع فحل وهو القوى من ذكور الابل
تشبه به البليغ الكامل وهذا النوع فن البلاغة والتاخذ من الاخذ وهى رقية او خرزة
تستجلب بها محبة القلوب الا رقية بالرفع على انه خبر نحوى والباصلة الفعل يقال
رشحت القربة اذا ترشح منها الماء وما انت منه على ريبة نزل غير السائل منزلة الملوح
ومنه متعلق بمحذوف قبله يفسره ما بعده اى على ريبة منه او حال من المجرور على
الشذوذ وقيل عطف على مقدر اى ما راجع الى نفسك ولفظة مثل كناية وهو مبتدا خبره
اذا خاطب مع جوابه اعنى فتراه وادخال الهمزة على الجزاء لانكار ترتبه على الشرط بل
لترتب الانكار عليه اى اذا خاطب بكذا فلا تظنه غير متصور قوله وقد تعهد حال
فى المعنى من ضمير خاطب فان لم يجعل اذا مضافة الى ما بعدها فلا اشكال والا فقدر اذا
خاطب قبل الحال يقال هدر البعير اذا ردد صوته فى حنجرته والشقشقة شبه رية
يخرجها الفحل من فيه عند سكره شبه تكلم الفصيح بصوت الفحل فى تلك الحالة فيقال
هدر بشقشقة وخطيب ذو شقشقة وعنا فى الريح تهابقا جمع مهفى من هفت الريح
اى هبت والقيصوم والشيح نبتان فى البادية ومضغهما كناية عن كون الشخص بدويا
واضافة الساق الى الجد للملابسة او على تشبيهه بذى جد يشمر اذياله عن ساقه وحاميم
حال او مفعول ثان على تضمن التصور معنى الظن متجانف بالرفع عطف على لا يتصور
فان التجانف يترتب على عدم التصور ولا وجه لنصبه على انه جواب النفى لان ذلك
التصور سبب للتاكد لا للتجانف ولا على انه جواب للاستفهام على معنى ايكون منك
عدم تصوره فمنه تجانف لان ظن المخاطب لا يكون سببا للتجانف بشار ومدار النصب
على سببية الاول للثانى وفاعل هيهات ضمير عدم التصور ونائب قوله وقل لى الخ
حقل ذلك التحقيق المرشح ظاهرا كانه سائل منصت قوله ونظيره اى نظير قول
بشار فى التاكيد لتقدم الملوح والحدا السوق يقال حدا الابل حدوا وحداء اى ان
غنا الابل وهو السوق قوله وفى التنزيل ولا تخاطبنى جملة معطوفة على قوله ونظيره
فعنها اى ونظيره فى التنزيل هذا المثال قوله ولا تخاطبنى اى لا تدعنى فى استدفاع العذاب
عنهم مع ما تقدم من قوله واصنع الفلك يلوح بانهم محكوم عليهم بالاغراق واحد

التاكيد

٢٠

التاكيد من قوله ان النفس لامارة بالسوء لتنزيل المخاطب منزلة السائل والثانى لكون
الحكم مما يتبادر الذهن الى انكاره سواء حمل النفس على العموم او على نفس يوسف عليه السلام
لظهور نزاهتها والملوح فى المثال الاخير اعنى الامر بالاتقاء يلوح بجنس الخبر المذكور
لا بخصوصه قوله واذا اصادف ما اريناك اى ما اريناكه من تنزيل غير السائل
منزلته لتقدم الملوح ووقفت على ما سيأتيك فى الفن الرابع من ان ترتب شىء على
آخر قد يفوض الى نفس فهم السامع كقول العامل فريد عوك بدل فرفانه يد عوك آخرك
اطلعك ما اريناك ما يقف عليه وقوله على تفاوتها متعلق بآخرك والضمير للتركيبات
الجمل وهناك اشارة الى باب النقد وواجدا حال من كاف آخرك فنقول ان اقتضى
المقام التحقيق لا اعتبار الملوح فالفضل للاولى والاخيرة ردية جدا وللثانية فضيلة
تمام الدلالة الفا على ان ما بعدها سبب لما قبلها ولما كان المسبب حاصلا دالا على تحقق السبب
ففى الفاء اشعار بالتحقيق فى الجملة واذا اقتضى المقام بيان السببية بطريق التفويض
فالفضل للاخيرة والاولى ردية جدا اذ لا دلالة لها على السببية الا عند قوم من
الاصوليين يقال اشتبه عليهم المكسورة الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة
باللام الدالة على التعليل وللثانية فضيلة تما لحصول اصل المقصود ايضا فان اقتضى
المقام التصريح بالسببية فالفضل للثانية والاولى ردية وللاخيرة فضيلة تما لحصول
اصل المقصود ايضا وان اقتضى المقام اعتبار الملوح مع التصريح بالسببية وجب الجمع
بين الفاء وان ما ربك كيف يتصور ترتب السبب على المسبب بالفاء مع ان الواقع ترتبه
على السبب قلت من حيث ان ذكر المسبب يقتضى ذكر سببه والفيصل هو الذى
يفصل بين الاشياء وقيل هو القضاء الفاصل بين الحق والباطل وصف به الحاكم مبالغة
قوله وكذلك تنزلون هذه الجملة معطوفة على قوله وهكذا قد يقيمون ولفظة ذلك
اشارة الى ما اشير اليه بهذا فى هكذا اعنى تنزيل العالم منزلة الجاهل او الى تنزيل من لا يكون
سائلا منزلة من يسأل واختير لفظة ذلك لبعد المشار اليه بطول الكلام وملابس
الانكار اماراته الظاهرة كانها مشتملة عليه اشتمال الملابس على صاحبها وتوبيخه
اى جدية والمنوال خشبة يلف الحائك الثوب عليها شبه الكلام الواقع بازاء الملابس
الانكار بالجبر وجعل ايراده للمنكر وغيره على طريقة واحدة حياكة على منوال واحد
والمكاوح المخاصم كدنته النفس بالتخفيف اى جلبت اليه ما لا يكون وكلمة ما اسمية
متمكنة بقوله من سهولة والعائد محذوف اى بما كدنته به والثانى هو التيسر والفيه
للمقاومة ولا شك ان المتصدى عالم بان امامه مكاوحا الا ان عدم تدبره لاعتراره بشجاعته
مانكاره وكذا شقيق عالم بان فى بنى عمه رماحا الا ان مجيئه هكذا مدلا بشجاعته
واضعا رمحه على فخذه عارضا امارة انكاره فنزل العالم منزلة المنكر وصدر الجملة
الاسمية بما هو علم التاكيد اعنى ان قوله ويقيلون عطف على ينزلون مندرج معه تحت

متى وقع عند النظار موقعه استهش الانفس وانق الاسماع وهز القرائح ونشط الاذهان ولامر تا تجد
ارباب البلاغة وفرسانها الطراد في ميدانها الرامية في حدق البيان فيكثرون من هذا الفن في
محاوراتهم وانه في علم البيان يسمى بالكناية

ش

كذلك لتقاربهما مع شدة الارتباط بينهما فلذلك لم يقل وكذا يقلبون وهذه القضية عبارة
عن تنزيل غير المنكر منزلته فقلبها بتنزيل المنكر منزلة غيره فلا حاجة الى قوله مع المنكر
الا انه للتصريح بما علم ضمنا وليعود الضمير في معه الى مذكور لفظا اي مع المنكر ولا بل
واما رات اذا تاملها ارتدع عن انكاره ومعنى معيتها مع المنكر كونها معلومة له حاضرة
عنده كدلائل حقيقة الاسلام فانها لظهورها مشاهدة للمنكر جديرة بان يتاملها
وقد يتعسف فيقال ما عبارة عن العقل اي مع المنكر العقل الذي اذا تامل به ارتدع
فحذف الجار واوصل الفعل ولما كان جعل المنكر كغيره لما ذكره يتضمن امرا غريبا
هو تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه لامور كالعمة استشهد بقوله تعالى لا ريب فيه
اي لا شك في القرآن جعل وجود الريب كعدمه ونفاه على سبيل الاستغراق لما مع
المرتابين من الدلائل المزيلة للريب وغير اسلوب الكلام وتعرض لارتياب الاشقياء
دون انكارهم اشعارا بانه تنظير لا تمثيل ويؤيد كونه تنظيرا ما سيأتي من قوله ومن
اتقن الكلام في اعتبارات الاثبات وقف على اعتبارات النفي واذا جعل لا ريب فيه
كما ذكر في الكشاف بمعنى لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه لسطوع البرهان على حقيته
كان تمثيلا لانه حكم ينكره الاشقياء وقد ترك توكيده لتنزيل انكارهم منزلة عدمه
وكلمة في الاشارة الى اسلوب تنزيل الانكار منزلة عدمه لوجود ما يقلعه وقوله وكم
من شقي في موضع الحال اي قال في حقنا القرآن هذا القول وقد كثرت الاشقياء المرتابون
فيه قوله وهذا النوع اي نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر فسره لئلا يتوهم ان المراد به
نوع من انواع القلب كقلب القضية مع المنكر مثلا يقال استهش الانفس اذا
جعلها ذات هشاشة اي ارتياح وخفة للمعروف وانق اي اعجب وهز اي حرك
والقريحة اول ما يستنبط من البئر فاستعيرت للعلم المستنبط بجودة الطبيعة
ثم اطلقت على الطبيعة نفسها ونشط اي جعله ذا نشاط اي حركة للسرور والذهن
قوة معدة لاكتساب المعارف والعلوم اراد ان الانفس ترتاح للاصغاء الى هذا
النوع الواقع موقعه والاسماع تتعجب فيه حال وروده عليها والقرائح تهتز بوصوله
اليها والقوى الدراكة يتحرك سرورا بقدومه الى ما ن لها وقوله ولامر ما اي ولامر
من الامور عظيم تجد والطراد مطاردة الاقران في الحرب اي حمل بعضهم على بعض
يقال هم فرسان الطراد والجار صفة ميدانها بكسر الميم متعلق بالطراد والرامية
الذين يرمون سهام البلاغة في حدق البيان والفصاحة والمراد اصابة الحق في الاعراب
عما في الضمير المحاورة المجاوبة وانه اي هذا الفن الذي هو نفث الكلام لا على
مقتضى الظاهر يسمى بالكناية اي يطلق عليه الكناية وبيان ذلك ان الخبر المجرد عن
التاكيد يدل على خلو ذهن المخاطب عن التردد والانكار في عرف البلغاء دلالة واضحة
في الغاية والمؤكد بتاكيد قوي يدل على انكاره كذلك فاذا القي احدهما الى المخاطب وقصد به

ما

وله انواع تقف عليها بحظ ويجنبها بالتفصيل هناك ان شاء الله تعالى وان هذا الفن لا يتلقى مركبه ولا يتعاطى فيه الا بمجرد
معرفة ويقع منظان اخواتها ولتعالب النفس بتكرارها واستيداع الخاطر حقيقتها تحصيلها بل لابد من ممارسات لها كثيرة
ومراجعات فيها طويلة مع فضل الحرص سلامة فطرة واستقامة طبيعة وشدة ذكاء وصفاء قريحة وعقل وافر ومن اتقن الكلام
في اعتبارات الاثبات وقف على اعتبارات النفي

ما النفي لا لاتة عليه كان من قبيل التصريح كما مر واذا القي المجرد الى العالم واريد به ما
يستلزم خلو ذهنه وعدم علمه استلزاما ادعائيا مع عدم كوما يدل على اللازم اعني
الخلو ليتنقل منه الى ملزومه الادعائي واذا القي المجرد الى المنكر واريد ان معه ما ان تامله
ارتدع عن الانكار فقد اطلق ما يدل على اللازم اعني عدم الانكار واريد ما يستلزمه
اذا تامل فيه واذا القي المجرد الى المتردد وقصد به ان معه ما يزيل تردده فقد اطلق
ما يدل على اللازم اعني عدم التردد وكذلك اذا القي المؤكد الى العالم لم يقصد به انكاره
بل ملابسته لامارات يستلزم انكاره فالكل من قبيل الكناية اذ لا قرينة مانعة عن
ارادة معانيها الظاهرة وقس على ذلك سائر الاقسام ولا تلتفت الى ما يقال من ان ايراد
الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام منزلة
ذلك المقام الذي يطابقه ذلك الكلام بظاهره لان هذا التنزيل مما يستلزم ذلك
الايراد وقد انتقل من اللازم اعني ايراد الكلام على الوجه المذكور الى ملزومه الذي
هو التنزيل وانما قلنا ذلك لان التنزيل والايراد المذكورين فعلان من افعال المتكلم
بينهما لزوم وفي اللزوم خفاء فينتقل من لازمه الظاهر اليه فيكون هذا انتقالا من
نفس اللازم الى ملزومه ولا يكون كناية اصطلاحية اذ لا بد فيها من استعمال لفظ دال
على اللازم في ملزومه كما في قولك النجاد والقول بان المراد من تسميته بالكناية
مشابهته اياها يبطله صريح الكتاب فان قلت الحقيقة والمجاز والصريح والكناية
اوصاف الالفاظ مقيسة الى معانيها التي هي اغراض اصلية منها كما سيأتي وما ذكرتم
من المعاني ليست اغراضا اصلية من المركبات المذكورة قلت هي اغراض اصلية منها
في عرف البلغاء وكلامنا عليه قوله وله اي للكناية بتاويل ترك التصريح انواع
هي اقسام ثلاثة ما تطلب به نفس الموصوف وما تطلب به نفس الصفة وما تطلب به
تخصيص الصفة بالموصوف وقد تنقسم ايضا باعتبار آخر الى تعريض وتلويح وايماء
وستقف عليها كلها هناك اي في علم البيان فان قلت هذا الفن اعني نفث الكلام
لا على مقتضى الظاهر من اي قسم من تلك الاقسام الثلاثة قلت الظاهر انه من الكناية
التي يطلب بها نفس الصفة فان المطلوب بقوله ان بني عمك فيهم رماح الاشارة الى
علامات الانكار وقوله وان هذا الفن يشاربه كما هو مقتضى المساق الى نفث الكلام
لا على مقتضى الظاهر لان اخراجه على مقتضى الظاهر سهل الماخذ قريب التناول والعريكة
بقية السنام يقال فلان لانت عريكته اي انكسرت نخوته وصار سلسا ولين
السنام عبارة عن الانقياد والدخول تحت التصرف والعمل ويقال انقادت
قرونته واسمحت اي ذلت نفسه وتابعته على الامور والضمير في منه راجع الى الفن
وفي لها الصور وفي تكرارها الى الصور واخواتها وكذا في الضمائر يعني ان المهارة
في هذا الفن لا تتيسر بمجرد الاحاطة بصوره واخواته لها بل لا بد ايضا من مزاولة

نبسط هنالك واستفراغ جهد لتغير والجد وامكان التلق بالعثور على السبب الى الدرجة قوله الحبب عجله الماهر

انشاء الله تعالى

الكلام البليغ والاشتغال بالتعلم في ازمنة متطاولة ولا بد مع ذلك مما هو فضل وموهبة من الله تعالى لا مدخل فيه للسعي اعني سلامة الفطرة من الافات القادحة في ادراك الدقائق واستقامة الطبيعة على سنن الصواب في تحصيل المطالب وشدة قوة الانتقال اليها وصفا القوة المستنبطة لها وفور القوة الفاترة بها لئلا يعجز عن كثرتها قوله ومن اتقن الكلام الضوابط المذكورة في اخراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه كانت عامة منا ولة للنفي الا ان الامثلة كانت من الاثبات الذي هو الاصل واشار الى ان انطباق اعتبارات الاثبات كاف في الوقوف على اعتبارات النفي فلذلك تركت امثلته قوله واعلم انك اذا احذقت في هذا الفن اي فن الاسناد وشهد لذلك اشارته آنفا الى اعتبارات النفي الجارية على مقتضى الظاهر وعلى خلافه عند من له ذوق سليم وان انزال القران المجيد على مناهج القسمين معا الحذاقة المهارة وصدق الهمة خلوص العزيمة واستفراغ الجهد بالضم بذل الطاقة وبالحري اي متلبسا بالحري صدق همتك واستفراغ جهدك او الحري ذلك والجملة معترضة بين الشرط وجوابه يقال تسلق الجدار اذا تسوره وعلاه وضميره للفن كضمير فيه والعثور الاطلاع اي تطلع على تفاصيل الاسباب المقتضية لوروده على مناهج الاخراج على مقتضى الظاهر وعلى خلافه قوله الفن الثاني قد تقدم ان ارتفاع شان الكلام في الحسن وانحطاطه فيه بحسب انطباقه على مقتضى الحال يتفاوت حسنه زيادة ونقصانا بتفاوت الانطباق عليه شدة وضعفا ومنه يعلم ان مدار الحسن على الانطباق يوجد بوجوده ويعدم بعدمه فقد علم هناك ايضا ان مدار قبحه اعني لا حسنه على لا انطباقه قوله على انطباق تركيبه اشار بزيادة لفظ التركيب الى ان انطباق الكلام على مقتضى الحال انما هو بحسب تركيبه سواء كان راجعا الى هيئة التركيب او الى مفرداته من حيث انها واقعة فيه وجب جواب لما وما عطف عليه ان ترجع قوله ايقاظ الحريص وصفه بالحرص والانتصاب والتفحص تنشيطا له وتنبيها على انه لا يبحث عن اعتبارات المسند اليه الا المتصف بها والاقتداح استخراج النار من الزند وهو الاعلى من العودين والاسفل زندة والزناد جمع فان حمل على حقيقة الجمعية كان مجازا عن القوى الادراكية لان عقلك لا يشبه بجمع من الزند وان حمل على مجموع العودين اللذين هما كالة واحدة فقد شبه العقل به لاشتماله على نكتة لطيفة مستخرجة منه بالاعمال كسقط النار بالاقتداح والمزية الفضيلة والتفاضل التغالب في الفضل كالتسابق في السبق والتناضل في الرمي والخاطر في الاصل ما يخطر في القلب ثم اطلق على محله اعني القلب وقوله بنور عقلك وعين بصيرتك من قبيل لجين الماء وجاز ان يستعار النور للقوى الدراكة وان يجعل العين تخييلا على تشبيه البصيرة بالبصر اعني نور العين وقوله في التصفح

متعلق

متعلق بترجع وفي ايراد حال من مقتضيات او الاحوال واراد بالكيفيات المختلفة ما يجتمع كالاثبات والتعريف والوصف وبالصور المتنافية ما لا يجتمع كالحذف والاثبات وكالتعريف والتنكير وقد يقال المختلفة ما لحقه مع بقائه على لفظه كالذكر والحذف والتقديم والتاخير والمتنافية ما تبدل معها كالتعريف بالاضمار والعلمية والاشارة والموصولية وحتى متعلق بترجع والمعرض الثوب الذي تعرض فيه الجارية على المشتري وضميره فيه للمسند اليه والرهان مصدر راهنته والمراد ما يراهن عليه والجياد جمع الجواد من الفرس الجيد والنضال في الاصل المناضلة اي المراماة والمراد ما يناضل عليه قوله فتعرف عطف على ترجع ولتضمنه معنى العلم علق بالاستفهام وكلمة ما في اما زائدة وفي قوله تعرفه وتنكره تنبيه على ان المصادر المذكورة ههنا كالطي والتقديم والتاخير وغيرها مصادر للافعال المبنية للمفعول وايضا فيه تفنن ولذلك عاد التنكير في قوله او اطلاقه حال التنكير وفي قوله اما الحالة التي تقتضي تنكيره وقوله او معرفا باللام عطف على الاحوال المذكورة اعني مضمرا وما عطف اي او تعرفه معرفا باللام ولو قال او باللام على تقديرا وتعرفه باللام لا وهم عطف الظرف اللغو على الحال قوله تعقيبه اي تعقيب المسند اليه المعرف وقد تقدم سبب تخصيص التوابع بالمعرف وان الفصل مخصوص به قوله يقتضي تقديمه اي تقديم المسند اليه معرفا ومنكرا كما يدل عليه تاخيره عن تنكيره ولما كان التقديم متناولا للمعرف والمنكر معا قدمه على ما يختص بالمنكر من التخصيص والاطلاق واتى تاخيرا لقصر عنه اي عما يختص بالمنكر فلعله لقلة حصر المسند اليه على المسند وانما قال على الخبر دون المسند لان حصره فيه لا يتصور الا اذا كان في موقع الخبر فان قلت لماذا قابل تخصيص المنكر باطلاقه ولم تقابل تعقيب المعرف بما يقابله اعني تركه قلت لان المقتضي للتعقيب هو القصد الى زيادة تخصيصه كما سنذكره والمقتضي لترك التعقيب عدم القصد اليها ولما فصل الاول على ما ينبغي استغنى عن ذكر الثاني وتفصيله واما تخصيص المنكر واطلاقه فلم يفصل القول في شيء منهما بل احالهما على المهارة فيما تقدم فلا بد من ذكرهما صريحا واحالتهما معا اشعارا بالاهتمام بكل منهما قوله اما الحالة التي يقتضي طي ذكر المسند اليه شرع في التفصيل بعد الاجمال الضابط وكلمة اذا ههنا ظرفية مجردة اي هذه الحالة ثابتة في وقت كون السامع مستحضرا له الخ ويعلم منه ان خصوصية الحالة هي مضمون ما اضيف اليه الظرف وقد يقال اذا هذه ليست بظرف بل اسم اي الحالة هي وقت كون السامع مستحضرا ثم ان استحضاره للمسند اليه وعرفانه قصدك اليه عند ذكر المسند اشارة الى وجود القرينة المجوزة للحذف فان الحذف بدونهما الغاز وتعمية ولا بد فيها من استحضار السامع ذات المسند اليه ومن عرفانه قصد المتكلم اليه ولا بد مع القرينة المجوزة من مرجح يندفع به التحكم

وضيق المقام إمّا لاختلال الوزن او خوف ملال السامع او سآمة المتكلم او فوت
الفرصة وانما قال بناء على الظاهر لان المسند اليه عمدة الكلام فلا يكون ذكره عبثا في
الحقيقة بل بالنظر الى الظاهر لوجود القرينة المغنية عنه اولانه قد يحصل بذكره فائدة خفية كالتنبيه على غباوة السامع والاستلذاذ و غيرهما وتنبيه بذكر التخييل
اى ايقاع الشيء في الخيال محمل على ان ما ذكره ليس امرا تحقيقيا بل الشاهد في الحذف العقل
مع اللفظ المقدر و في الذكر اللفظ مع العقل ايضا وقوله من حيث الظاهر متعلق بالتخييل
دون التعويل من حيث الظاهر تخيل بل ان هناك تعويلا شيئا من حيث الظاهر قوله
وكم بين الشاهدين اى بينهما فرق كثير قيل الجملة الاسمية في موضع الحال من شهادة العقل
وشهادة اللفظ قوله واما للايهام اراد انه و تعلقا لا تحقق له اصلا بخلاف التعويل
اذ هناك شائبة ثبوت واطلق اللسان اولا ايهاما لادعاء كونه في الخبث والرذالة
بحيث يتلوث به كل لسان ذكره وقيده بالمخاطب ثانيا لاستبعاد ان يدعي انه من
الشرف والنباهة بحيث يتلوث بكل لسان ذكره بل ذلك تواضع من المتكلم على معنى
اني اصونه عن لساني واما لان الخبر لا يصلح الا له اثر الخبر على المسند دلالة على ان
المسند اليه المحذوف لا يكون الا مبتدأ فان الفاعل لا يحذف واورد لهذا امثالا مخصوصا
لقلبه والمعنى انه خالق لما يشاء خلقه وفاعل لما يريد فعله فلا يرد على المص انه تع يشاء
ويريد ايمان الكافر وطاعة الفاسق ولا يخلقهما ولا يفعلهما ومثال الادعاء قولك
وهاب الالوف اى الامير فان قلت اذا لم يصلح الخبر الا له كان حذفه احترازا عن
العبث قلت لا شك ان القصد الى عدم صلاحيته لغيره مغاير للقصد الى الاحتراز
عن العبث فيجوز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وان يقصد معا
وقس على ذلك سائر النكت التي يمكن اجتماعها قوله واما لان الاستعمال وارد على
تركه او ترك نظائره فورود الاستعمال على تركه مختص بالقياسي وغيره فانك اذا
سمعت من العرب كلاما حذف فيه المسند اليه من غير قياس و تمثلت به في مرامك
على هيئته فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه كقولك رمية من غير رام وخير
قليل وفضحت نفسي الى غير ذلك واذا سمعت منهم ما حذف فيه المسند اليه قياسا
فتكلمت به بعينه في غرض من اغراضك فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه
نظائره مختص بالقياسي وايضا الحذف لورود الاستعمال على تركه لا يتصور ممن
تكلم بذلك الكلام لورود الاستعمال على ترك نظائره فانه يتصور منه ومن غيره
فالضمير في قولهم ان كان للفصحاء كان مثالا للاستعمال الوارد على ترك النظائر
وكذا ان كان للنحاة ولم يسمعوا خصوصية هذا التركيب وان سمعوها كان مثالا
للاستعمال الوارد على تركه ولما كان في الاستعمال نوع خفاء قرنه بمثال
واما الاغراض سوى ما ذكر يعني ان المرجح لا ينحصر فيما ذكر بل هناك اغراض اخر

كاختبار تنبه السامع او مقدار تنبهه والتنبيه على فطانته والاحتراز عن نسبته
الى الغباوة او عن تحقير يشعر به لفظ المسند اليه وكاجتماع الامور المذكورة ثنتا ثنتا
او ازيد كما اشرنا اليه قوله لا يهتدي الى امثالها الا العقل السليم والطبع المستقيم
اى هما يهديان اليها اذا راك تلك الاغراض من تراكيب البلغاء ونحوهما فتتبع تراكيبهم واجعلها
فيما قصد بها من الاغراض تهتد اليها ولذلك امر بالمراجعة اليها في الامثلة التي ذكرها
وكلمة ما في قلما وطالما كافة للفعل عن طلب الفاعل ولذلك كتبت موصولة واذا جعلت
مصدرية والمصدر فاعلا كتبها ان كتب مفصولة وهناك اشارة الى موضع الهدى
الى الاغراض ومعنى القلة النفي بدليل الحصر السابق قوله اذ لم يقل انا عليل لا يصح
جعله ظرفا للتجيد ولا لقوله راجعهما بل هو تعليل للمراجعة وكذا حيث والحين المذكوران
فيما بعد والحذف هنا يحتمل ضيق المقام والاحتراز عن العبث وتخييل التعويل وسهر
دائم اما مبتدأ اى بى سهر او خبر اى سبب علتي سهر والجملة استئنافية فيقدر على
الاول ما بالك عليلا وعلى الثاني ما سبب علتك ويظهر وجهه حال من ضمير سريع
والحزن لتطهير اللسان عنه والمحذوف اسمه الظاهر لا ضميره كما يتوهم من قوله هو
سريع والتبين في سأشكر للتاكيد اى لا اترك الشكر وان تأخرت منيتي واياد ى جمع
ايد من ايد بمعنى النعمة وهو مفعول ثان اذ يقال شكرته النعمة او بدل اشتمال من
عمرو اى ايادى له ولم تمنن من المنة او المن بمعنى القطع ولا مظهر الشكوى يروى بالجر
على ان لا زائدة مذكرة للنفي الذي يتضمنه غير وبالرفع على انها بمعنى غير لكن اجرى اعرابها
على ما بعدها وزلة النعل كناية عن الفقر والحذف لتطهيره عن اللسان او ادعاء التعين
والحسب ما يعده الرجل من مفاخر نفسه وابائه والمعنى ان احسابهم يجملها وجوههم
بجمالها اضاءت لهم الليل البهيم وبرقت دجاه بالضياء الى غاية يتسر لثاقب الجزع
الخرزة اليمانية المعروفة نظمه في سلكه وهذا تخييل وتصوير لشرف احسابهم
وسنائها وبهجة وجوههم وبهائها وقوله كلما انقض كوكب صفة للنجوم بتقدير العائد
اى كوكب منها والمراد انهم سادات وكبرا يهتدى بهم اذا مات منهم سيد قام مقامه
آخر منهم يجتمع اليه الباقون وقابلا نصب على التمييز اى عز قابلته وعمل الحال قوله
اذ لم يقل هذه سورة انزلناها وذلك لتعين الخبر فان السورة الموصوفة بما ذكر
من الصفات ليست الا هذه ويجوز ان يجعل من حذف المسند اى فيما اوحينا اليك
سورة انزلناها والحذف في ناز حامية للاختصار ودفع التكرار على التوالي وانما
قال على احد الاعتبارين فيهما لما سيأتي من حملهما على حذف الخبر اى صبر جميل اجمل
وطاعة معروفة امثل قوله بحسب تفسير المعروف فان فسرت بالمشهورة بطاعة
الخلص من المؤمنين فالتقدير امركما والذي تطلب منكم وان فسرت بالمشهود بانها
باللسان دون القلب فالتقدير طاعتكم فان قلت لابد في الحذف من استحضار المحذوف

كما مر فكيف جاز في كلام واحد ان يقدر المسند تارة والمسند اليه اخرى على وجوه مختلفة
قلت جاز ذلك باعتبار تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف قال
واما الحالة التي تقتضي اثباته فهي ان يكون الخبر هذه العبارة في بيان الحالة اظهر
مما ذكر فيها اذا ومتى لان المذكور ههنا نفس الحالة لا ظرفها الذي يحوج الى تاويل وهو
ان يقال لتلك الحالة اعتباران خصوصيتها وكونها حالة مقتضية لكذا فهي بالاعتبار
الثاني حاصلة في زمان ثبوتها بالاعتبار الاول والمراد بعموم نسبة الخبر
الى كل مسند اليه ان يكون الخبر المذكور في ذلك المقام صالحا لان ينسب الى متعدد
اما لعدم قرينة معينة واما لتعارض القرائن المعينة وان لم يرد تخصيص المسند
اي اثباته لمعين جاز الحذف فيفهم حيث لا قرينة معينة اصلا انتسابه الى كل ما يصلح له
دفعا للتحكم كقولك خير من هذا الفاسق اي كل احد وحيث تعارضت القرائن يحمل
على مقتضى كل بدلا عن الاخر كما في طاعة معروفة وان اريد تخصيصه بواحد على التعيين
فلا بد من ذكره لعدم قرينة معينة على الخصوص وليس المراد بالتخصيص القصر في الثبوت
بل التخصيص بالذكر في الاثبات ومن زعم ان عموم نسبة الخبر بمعنى صلاحيته في
نفسه لمتعدد وارادة التخصيص كناية عن عدم القرينة مطلقا لان مثل خالق لما
يشاء وخير من هذا الجاهل وجد فيه قرينة الحذف فقد سها لان انتفاء قرينتين مخصوصتين
لا يستلزم انتفاءها مطلقا اذ لها افراد اخر كتقدم الذكر في السؤال وغيره فان قلت
اذا لم توجد قرينة الحذف وجب الذكر وكان موجبا للاثبات لا مرجحا قلت الحالة
المقتضية تتناول الموجب والمرجح فلا اشكال قوله زيد جاء على صيغة اسم الفاعل
او صيغة الماضي فيتكرر الجملة الفعلية في الخبر كالمفرد ونجح من نجح الامر اذا
تيسر وسهل والباقي بوزان في المفعول اي اسهل مطلوب واسهله حصولا من
كل ما يطلب او منا نجحت حاجته اذا قضيتها وبناء التفضيل من باب الافعال قياس
عند سيبويه والنجاح للسببية الالية اي هو اقضى للحوائج من كل ما يتوسل به فيها
ولولا ملاحظة الالية لكان الخبر حقيقيا بتعينه له مع لانه الاقضى للحوائج كلها لكن
ربما كان ضرره اولى بان يحمل وسيلة والة في طلبها والحقيبة ما يحمله الراكب خلفه
واضافتها الى الرحل مجازية لادنى ملابسة قوله واذا اتوك الى قليل يقنع عطف على
تاغبة لا على معمولها اعني فاذا رغبتها لفساد المعنى فقد اشار في الخبر الى الجملة الشرطية
ايضا لكنه ترك الاسمية قوله او يذكر نصب عطفا على ان يكون والمعنى او يراد ذكره
فان ارادة ذكره للاحتياط حالة مقتضية لاثباته لا الذكر نفسه واحتياطا مفعول له
على طريقة قولك ضربت زيدا تاديبا وقوله لقلة الاعتماد علة الاحتياط وبالقرائن
متعلق بالاعتماد على تضمين معنى الوثوق وقوله او للتنبيه عطف على احتياطا فان حذف
اللام مع شرائط النصب غير واجب واراد بزيادة الايضاح ان المسند اليه يكون

واضحا لاجل القرائن لكنه لزيادة ايضاحه وتقريره في ذهن السامع قوله كما يكون
في بعض الاسامي كاسماء الاوصاف مثل العالم والزاهد والجاهل والفاسق وكالاعلام
اللقبية وكالكنى والاعلام الاسمية اذ قد يلاحظ فيها المعاني الاصلية كاسد وكلب
وابي فضل وابي جهل وقوله والمقام مقامه ذلك اي مقام التعظيم والاهانة وهذا الشرط
معتبر في جميع ما ذكر وسياتي في المسند اليه وغيره الا انه يشير اليه في بعض المواضع
تذكيرا وتاكيدا ولذلك اعاد الفعل في قوله او يذكر تبركا او لتلذذ او لاصغاء السامع بسماع
المخاطب ليتناول بسط موسى لكان اولى قوله فيبسط بالرفع على انه جزاء اي فحينئذ
يبسط والافتراض انتهاز الفرصة واغتنام الوقت والواو في قوله وكان للعطف على
قيل او للحال بتقدير قد من ضمير له وانما كان يتم الجواب بمجرد عصى لان السؤال
عن الجنس كما اذا قيل لك ما عندك فتقول كتاب وكلمة ثم للتراخي في الرتبة وهي عطف
على مقدر اي فلم يقتصر على ما هو جواب تام والمعطوف بثم مجموع الافعال الثلاثة
اعني ذكر المسند اليه وزاد فقال وللعطف على كان وجه حسن اي ثم تخطى الجواب التام
وقيل كان المراد بالسؤال عن الجنس استحضار ماهية وصفاتها لتظهر له المباينة البعيدة
بين المطلوب عنه والمقلوب اليه وليشاهد القدرة الباهرة فلما فطن موسى لذلك اجاب
بانها خشبة من جنس العصي متصفة بما تتصف به افراد جنسها من الاتكاء عليها والهش
بها وما يناسبهما فليس هناك بسط للافتراص الذي ربما يعد جراءة في تلك الحضرة قوله
ونظيره في البسط اي في مجرد البسط لا في كونه للافتراص او البسط ههنا للابتهاج
ولا في كونه بذكر المسند اليه والزيادة عليه والاصل ان يقال بالمواظبة عليها اي على
العبادة الا انه نزع الخافض وعدى المصدر بالايصال قوله او لان الاصل اي الراجح
هو ذكره مع جواز الحذف لقيام القرينة يقصد رعاية الاصل اذ لم يعارضه شي
من نكت الحذف قوله او جرى هذا المجرى مثل سد طريق الانكار على السامع والتصريح
باسم المسند اليه لتشرف بجريانه على لسانك او لتتشرف بذلك او ليتعجب منه نحو الصبي
يقاوم الاسد او ايصال زيادة المسرة الى المخاطب نحو حبيبك على الباب وللتعيين
كونه مقدما او موخرا او كل ما يحق العبارة ان يقال او لما جرى هذا المجرى الا انه عطف
على المجرور الذي يجوز حذف اللام منه اعني قوله لان الاصل قال واما الحالة التي
تقتضي تعريفه لما كان تعريفه اي كونه معرفة على وجوه مختلفة ذكرا ولا الحالة المقتضية
لتعريفه على الاطلاق ثم بين الحالات المقتضية لتلك الوجوه ضبطا للكلام وتفصيلا
للمرام وزاد لفظ مثل تعميما للفائدة بان ما هو على حالها وصفها معتد بها ومعنى
الاعتداد انها تعد في متعارف الناس فائدة فقال افاد في كذا قوله والسبب في
ذلك اي في امضاء القصد الى افادة الفائدة المعتد بها تعرف المسند اليه واراد بالفائدة
الخبر ههنا اعم من المصطلح عليها وبالحكم وقوع النسبة او لا وقوعها وبلازمه كون المتكلم

عما نزلك الحكم كما مر وجواب لما محذوف اى لما كانت فائدة الحكم ولازمه الذى هو
حكم ايضا انحصرت فائدة الخبر فى الحكم ولا شك ان الاحكام متفاوتة فمنها ما يبعد
تحققه فى نفس الامر لكثرة شرائطه وموانعه ومنها ما يقرب لقلتهما على مراتب
متفاوتة فمتى كان الحكم بعيدا لتحقق فى الواقع كان بعيد الارتسام فى الاذهان وكان
اعلامه للسامع مما يعتد به ومتى كان تحققه ابعد كان ارتسامه ايضا ابعد وكان
تعريفه اى اعلامه افيد فمدار الاعتداد بالحكم على بعده عن كونه معلوما لان الحكم
الذى من شانه ان يعلم بادى البداهة لا يعتد باعلامه عرفا ومدار بعده عن المعلومية
على بعد تحققه فى نفسه وبعد تحققه بحسب تخصص طرفيه اعنى المسند اليه والمسند
كلما ازداد تخصصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وان شئت
فتنبها على ما ذكرناه فاعتبر حال المثالين ينكشف لك ما قررناه من ان بعد تحققه بحسب تخصص
المسند والمسند اليه ومن ان الاعتداد بحسب البعد وانما نسب البعد تارة الى تحقق
الحكم واخرى الى احتمال تحققه تفننا فى العبارة ويتضح مجزوم على انه جواب الامر
اعنى فاعتبر قوله ثم ان تخصيص المسند اليه يريد انه قد تقرر مما تقدم ان المسند
اليه اذا كان اخص كانت فائدة الخبر اقوى ثم ان لتخصيصه مراتب اقواها ان يكون
معرفة خصوصا اذا كانت مقيدة بقيد زائد فظهر ان القصد الى افادة فائدة كاملة
يعتد بمثلها يقتضى تعرف المسند اليه قوله وهى اى اقسام المعرفات وانما ترك
العاطف بين الاخبار تنبيها على ان المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد للاقسام كانه
قيل اقسام المعرفات هذه الاشياء واما ما يقال من ان الخبر اذا تعدد لفظا لتعدد
المبتدا حقيقة او حكما وجب ادخال الواو بين الفاظ الخبر اشعارا بان المجموع خبر
واحد فلم يلتفت اليه المصنف لان اشعار العاطف باستقلال كل خبر على حدة اظهر
الا يرى ان ترك فى هو حلو حامض اولى من ادخاله الذى جوزه ابو على والقيد المذكور
فى علم النحو هو ان لا يكون المضاف متوغلا فى الابهام كغير وشبه وغيرهما والمشتهر
المضاف بمشابهة المضاف اليه او بمغايرته قوله اولما زاد على ذلك اى على كون
المسند اليه احد اقسام المعرفات والضمير فى كونه للمسند اليه المعرف او لاحد الاقسام
والتوابع اما جمع تابع لانه صار اسما فيوصف بالجمعية كما فى صدر هذا البحث
او جمع تابعة فيوصف بالجنس كما فى نسخة المصر ههنا وما عدا المعطوف من التوابع
تخصيصه للمسند اليه ظاهر فكانه ادرج فيها تغليبا او نظرا الى العطف بكلمة اى
وقد عرفت حال الفصل وكونه مخصصا للحكم بالقصر قال واما الحالة التى تقتضى
كونه مضمرا فهى اذا كان المقام مقام حكاية اى كان الموضع موضع حكايته وتعبير
عن نفس المتكلم فى المسند اليه قوله انا الذى تجدونى معناه انى صرت غصة فى
صدورهم لازمة لا تسوغ ولا تنوب ترك نون الوقاية مع نون الاعراب فى تجدونى
واورد

واورد بدل ضمير الغائب الراجع الى الموصول ضمير المتكلم نظرا الى اتحاد الموصول
بالمسند الذى هو انا كما فى قوله كرم الله وجهه انا الذى سمتنى امى حيدره ونظيره قوله
انت الذى تنزل الايام واخواته المذكورة بعده وفى صدر ومعمول ثان لتجدونى
ولا ارتقى حال والصدر بالفتح اسم المصدر ونصب على الحال او على المصدر اى ارتقاء
صدر والمرعث لقب بشار بن برد لرعثة اى قرطة كانت له فى صغره ومعنى
البيت دعوى الاشتهار ولا اخفى على احد موكدة للجملة الاولى ودرت بى اى اطلعنى
وشهرتنى وطلعت ملتبسة بى اى انا معها يعرفنى من يعرفها ونحن التاركون والاخذون
اى المشهورون بذلك على ان اللام للعهد والمختصون به على انها للجنس اى لا يقدر
احد على ان يجبرنا على خلاف ما اردنا قوله على ذلك اشارة الى كونهم بنى اعمام اى
نحن مع ما بيننا من نسبة العمومة فرشت بيننا بسط محشوة بما فض وتحاسد
وقد تمكن فينا الشر والفساد بحيث لا يقبل اصلاحا كاملا وصرنا كشق القدح العظيم
ان اعطى شاعبا اى مصلحا للاقداح لم يقدر على اصلاحه بحيث يتكتم عيبه بل يبقى
متشاخسا اى متمايلا ضر مستتر من تشاخست اسنانه اى اختلفت قوله او
مقام خطاب اى تعبير عن حاضر وجه اليه الخطاب فى المسند اليه من عدنان حال
من المنادى لما فى النداء من معنى الفعل او صفة للاكارم بتقدير متعلقه معرفة وتالد
المجد اى قديم الارث كائنا من طرفى الاب والام تنزل الايام منزلها اى تمنعها
ان تجاوز طورها وتظهر جورها وتمسك الارض من ان تخسف بما عليها وتضطرب
مخرج الاشياء عن نظامها اى لكم قدرة تامة ومرجة عامة وقد علموا جملة معترضة
اى قد علم الناس نسبك وحسبك المذكورين قوله فجعت بهم صفة اقوام وقل لنا
خبر كان والسبغ فى الاصل مصدر ماطلوا ولا معنى الجمع وثانيا معنى الواحد اى فجعت
قبلك باقوام كثيرة فخلى هلكهم لى وليس باتى لى اسماعا وابصارا اى لم يذهب اسماعنا
لسماع نعيهم ولا ابصارنا بالبكاء عليهم وانت مع وجدتك لم تدع لنا منهما الا شيئا
اى شيئا قليلا فامر عيشنا اى صار بسبب ذلك مرا الى الحد لا غاية وراءه والدلج
السير فى بعض الليل فاضافته الى السرى من اضافة البعض الى الكل والجون جمع
الجون مثل قولك رجل صتم اى قوى وقوم صتم وقيل جمع جونى كعرب وعربى والجلهة
جانب الوادى والجثوم جمع جاثم من جثم الطائر اذا الصق صدره بالارض وهذا
البيت من ابيات لابن الدمينة كتبها الى حبيبته امامة بعد دخلها ما قاله فى شانها
من المنافق فاجابته بابيات منها قولها وانت الذى اخلفتنى ما وعدتنى تعدد عليه
جناياته قال وحق الخطاب ان يكون مع مخاطب معين وذلك لان ضمير المخاطب
موضوع بوضع عام لكل معين من المخاطبين وموضوع لمعنى كلى بشرط استعماله فى
جزئياته المعينة على اختلاف الرايين فحقه ان يستعمل فيما وضع له او اشترط فى

وضعه استعماله فيه واراد بقوله مع مخاطب ان حق الخطاب ان يكون مع مخاطب معين
متوجها اليه ولو قال لمخاطب معين لكان اظهر فان قولك حصل الخطاب له دلالة في المعنى
من قولك حصل الخطاب معه ثم تترك اى حق الخطاب ميلا وذهابا الى غير معين قوله
كانك قلت ان اكرم او احسن يعني كانك لا تقصد مهينا مكرما ومحسنا معينا كذلك
في صورة الخطاب وفائدة العدول عن هذه العبارة المبالغة في تشهير سوء معاملته
كانك اظهرت كل واحد ممن يصلح ان يخاطب مخاطبته سوء معاملته معه وصورته في
ذهنه وقوله قصدا مفعول له للنفي في قوله فلا تريد اى تترك ارادة المخاطب المعين
قصدا وكانه انما قال او احسن مع ان الظاهر واحسن بالواو اوما الى ان كل واحد منهما
شرط له جزاء على حدة قوله قصدا الى تفظيع حال المجرمين يريد ان عموم الخطاب يقتضي
نسبة الرؤية الى من يصلح ان يكون رائيا ممن يصح ان يكون مخاطبا واعتبار الرؤية هكذا
عامة يدل على ان حال المجرمين لفظاعتها وصلت الى غاية الظهور فلا تختص اى حال المجرمين
من رؤية راء دون راء بل كل من يتاتى منه الرؤية يتيسر له رؤيتها فله مدخل في الخطاب
قوله وكذا امثال له اى ويحمل قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون على العموم يحمل على امثال
له كثيرة كقوله ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ المجرمون موقوفون وقد يقصد
تعميم الخطاب تحسين الحال كقوله تعالى اذا رايتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا واذا رايت
ثم رايت نعيما وملكا كبيرا وانما قال او كان المسند اليه في ذهن السامع عطفا على قوله
كان المقام مقام حكاية ولم يقل او مقام غيبة عطفا على مقام خطاب لان الاسماء
الظاهرة للغيبة ايضا والضابط ان مقام كون المسند اليه ضمير الغيبة اجتماع الامرين
الاول كونه حاضرا في ذهن السامع وحضوره فيه اما لكونه مذكورا لفظا او معنى
واما لكونه في حكم المذكور لقرائن الاحوال لفظية كانت او معنوية والثاني ان يقصد
الاشارة اليه من حيث انه حاضر فيه فاذا لم يكن حاضرا او لم يقصد الاشارة اليه
من هذه الحيثية كقولك ان جاءك زيد فاضل كامل ومع اجتماع هذين الامرين
قد يترك الضمير اجراء على خلاف المقتضى كقولك جاءني رجل فقال الرجل قوله من البيض
الوجوه اى هم من البيض وجوههم وبني سنان بدل او نصب على المدح وحيث
شاؤوا مفعول حلوا اى محلا شاؤوا ومن الشرف الرفيع المكتسب ومن الحسب الموروث
وابو اسحق كنية المعتصم بالله وبذ العلى استعارة مكنية وتخييل وطول اليد كناية
عن الاقتدار والوصول الى المطالب العالية وقناة الظهر مجتمع فقراته وقيام
القناة استواء القامة واستواء الكاهل اى ما بين الكتفين عبارة عن غاية
القوة وكمال الثبات والجملة شرطية جزاؤها فلجة ومن متعلقة باتيته والحجة
معظم الماء والساحل شاطئ البحر قوله وعنه مذاهب اى طرق يذهب فيها ويتقصى
بها عن المكروه والصبر عليه فكيف لا يجد اذا الرجل هناك طرق من تلك الطرق

٢٦

فان قيل لا يلزم من كونه محمودا حال الاختيار ان يكون محمودا حال الاضطرار
فضلا عن كونه بطريق الاولى كما يشعر به فكيف اجيب بانه في حال الاختيار القاء
النفس في التهلكة باختيار فاذا وجد هذا كان مالم يكن القاء باختيار اولى وايضا كونه
محمودا كناية عن وجوب الذهاب اليه والمعول عليه قوله ليس عنهن مهرب اى
لا مهرب عنها سواء دفعا للتناقض ولا مهرب اصلا واراد بكون الصبر مهربا
انه بمنزلة المهرب المنجي فانه اذا اطمان النفس هان الخطب او لا مهرب في الحال فانه المهرب
المنجي في المال قال واما الحالة التي يقتضي كونها علما فقوله بعينه اى ملتبسا بعينه
وشخصه احترازا عن النكرة وقوله ابتداء اى اول مرة احترازا عن ضمير الغيبة
والمعرف بلام العهد وقوله بطريق تخصه اى لا يطلق على غيره باعتبار وضع واحد
ولا يخرج به الاعلام المشتركة بل سائر المعارف فان قلت هذا القيد يخرج ما عدا
العلم من المعارف والنكرات فلا حاجة الى غيره قلت نعم لكن في تفصيل القيود والاحترازات
تحقيق لمقام العلمية على وجه ابلغ لا يقال علم الجنس كاسامة خارج عن الضابط
المذكور لانا نقول لا باس اذ الكلام في الاعلام التحقيقية وعلمية اسامة تقديرية
لضرورة الاحكام قوله ابو مالك قاصر من قصرت الشيء على الشيء اذا حبسته عليه
لا تتجاوزه الى غيره اى هو لكرمه وعلو همته لا يظهر حاجته ويشيع عطيته ولفظ
الا له هكذا معرفا باللام غلب على ذات المعبود بالحق واما الله فمن الاعلام الغالبة
نظرا الى اصله ومن المختصة نظرا الى انه بعد حذف الهمزة لا يصح اطلاقه على غيره
تعالى واسد يعلم جرى مجرى القسم وجوابه ما تركت قتالهم والبيت في باشقر للتعدية
اى حتى جرحوني وعلوا فرسي بدم اشقر ذي زبد لكثرته وغليانه بعد زيد لك
عن فراره قوله بالله تعالى تبت يدا ابي لهب غيرا الاسلوب لان العلم هنا مضاف اليه
في الظاهر ومسند اليه في الحقيقة لان ذكا اليد كناية اى تب ابو لهب وهذا دعاء ونبت
الذي بعده خبر قوله والاسم صالح اى العلم صالح للتعظيم او الاهانة دون غيره
من الاسماء التي يمكن ان يعبر بها عن المسند اليه وصلاحية العلم لاحدهما باعتبار انبائه
بحسب معناه الاصلي عن شرف وكمال او خسة ونقصان فالكنية علم صدر باب
وام او ابن او بنت واللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا وما عداهما
من الاعلام يسمى اسما والكنى والالقاب المحمودة كابي الفضل وابي العباس وابي المفاخر
وشمس الائمة وفخر الاسلام وصدر الافاضل والمذمومة كابي الفضول وابي الشر
وابي جهل وبقة وبطة وكرز قوله او كناية عطف على تعظيم او اهانة وتوجيه
• الكناية في ابي لهب انهم يعتبرون في الاعلام المعنى الاصلي لانهم يكونون اولادهم
ويلقبونهم بما يدل على معان مستحسنة يتفاءلون ومن البين في ملاحظة المعنى الاصلي
في الكنية قول الشاعر قصدت ابا المحاسن كي اراه لشوق كان يجذبني اليه فلما ان

دابت دابتك فردا او لعل المراد من كنيه ابا الدبة وقول من خاطب ابا بكر الصديق رضي الله عنه
باي الفضيل وابو لهب معناه الاصلي ملابس للهب وملازمه كما ان الخير ملازم الخير
وكون الشخص جهنميا ملزوم لكونه ملابسا للهب الحقيقي فاطلقوا ابو لهب على الشخص
المسمى به ولوحظ معه معناه الاصلي اعني ملابسة اللهب لينتقل منه الى ملزومه وهو
كونه جهنميا وانما قال يراد جهنمي بالتنكير تعويلا كانه قال اي جهنمي وذلك ان تقول
لما اشتهر بهذا الاسم وبكونه جهنميا صار هذا الاسم دالا على كونه جهنميا دلالة
حاتم على انه جواد فاذا اطلق على ذلك المسمى وقصد به الانتقال الى وصفه لم يكن
مجازا بل كناية ايضا بلا اعتبار للمعنى الاصلي وان اطلق على شخص اخر كان استعارة واذا
قلت ابو جهل وقصد الى كونه جاهلا فقد اعتبرت المعنى الاصلي ولم تجعله كناية عن
شيء فتامل فان هذا المقام مما اشتبه على اقوام قوله او مقام ايهام عطف على مقام
تعظيم وترك لفظ الايهام وابداله بالاعلام اولى بالاستلذاذ والتبرك قوله او
ما شاكل عطف على مقام اختصار او مقام ابهام وذلك اشارة الى جميع ما ذكر من
الامور التي لها مدخل في الاعتبار بايقاع المخاطب في المسرة بنحو سعد وسعيد و
في المساءة بنحو سفاك وسفاح والتنبيه على غباوة السامع بانه لا يتعين عنده المسند
اليه الا باسمه الذي يخصه قال واما الحالة التي تقتضي كونه موصولا اي
كون المسند اليه موصولا اي معبرا عنه بموصول فهي حاصلة في زمان صح فيه
احضاره الخ ولفظ متى لمجرد الظرفية مجازا ومآل المعنى ما سبق تحقيقه قوله
معلومة الانتساب الى المشار اليه اي الى معين عند المخاطب مشار اليه باعتبار تعينه
عنده واما الجملة الواقعة صفة فهي معلومة الانتساب الى شيء ما لا الى شيء معين
عنده الا ترى انها لا تقع الا صفة للنكرة قوله واتصل باحضاره اشارة الى ترجح
الموصولية بعد ذكر المقتضي ولا بد منهما في كل حالة لكنه قد لا ينفصلان لقلة المرجح كما في
المضمر والعلم وقد ينفصلان كما في الموصول واسم الاشارة واراد بالغرض الباعث
المتناول للغاية التي يقصد حصولها بايراد الموصول كزيادة التقرير والايماء الى
وجه بناء الخبر وللحامل الذي يتقدم وجوده على ايراده كعدم العلم معتبرا الصلة
والاستهجان قوله سواء اي يستوي انتساب الجملة اليه قوله فتقول بالرفع اي
ثم تقول فان قلت جاز ان يجعل الجملة صفة للنكرة فلا تتعين للموصول قلت الكلام
على تقدير المسند اليه معرفة والمقصود تعيين وجوه التعريف واختار في المثال
الاول معك لانه انسب بخبره وقال في المثال الثاني معنا دون معي ليشعر بعلم المخاطب
بالصلة ونبه في الثالث على انه اذا انتفى علما المتكلم والمخاطب معا جاز ان لا يلاحظ انتفاء
كليهما او احدهما قوله او ان يقصد زاد القصد ليندرج مع الاغراض السابقة
في كونه حاملا متقدم الوجود على ذكر الموصول فان زيادة التقرير غاية متاخرة عنه

والمراودة مفاعلة من راد يرود اذا جاء وذهب كالذي يخادع صاحبه عما في يده
اي خادعته عن نفسه واحتالت في طلب مواقعته اياها فاستهجن في الحكم بالمراودة على
المراة بالتصريح باسمها وذكر بالموصول الذي يفيد زيادة تقرير ثبوت المسند للمسند
اليه فان كونه في بيتها وتمكنها من مشاهدة جماله حينا فحينا مما يحقق مراودتها ويفيد
ايضا زيادة تقرير المقصود اعني نزاهة يوسف لان امتناعه منها مع كمال قدرته
عليها يدل على طهارة ذيله جدا ويفيد ايضا زيادة تقرير المسند اليه وتعيينه
لان في زليخا وامراة العزيز بسبب تجويز الاشتراك في الاول وارادة الجنس في الثاني
احتمالا ليس في التي هو في بيتها لانه اشارة الى معهودة معينة قوله والعدول عن
التصريح باخير هذا الاستطراد عن التمثيل بقوله وراودته التي هو في بيتها شاهد
عدل بالثم مثالين للاستهجان وزيادة التقرير معا قوله كثيرا اي مصيرا كثيرا
او زمانا كثيرا او اورث المصير تطويلا ومن لطف هذا النوع اعني العدول عن
التصريح ما يحكيه الشاعر في قوله قالت لترب معها جالسة في قصرها هذا الذي
اراه من ذا قالت فتى يشكو الغرام عاشق قالت لمن قالت لمن ... ولد لها ابن اخت
خالتك وابن امك على المخاطب بشهادة العرف وقرينة المقام المخصصة للعام فان
الثاني يتناول اخاه والاول يتناوله وابن خالة اخرى قوله ليعدل من التصريح
بنسبة الجناية صريح مصرح بها ساعيا لان الكناية هنا في معنى التسمية والرتبة
جمل فيه جدة غرى يشيد به صغار الغنم وتنكيرها للتعظيم ولا محالة بمعنى لا بد
من حالت تحول اي لا تحول ولا انتقال عن احد الامرين بل هو لازم قطعا لانه ان
كان صادقا في اقراره فقد دخل في ربقة الكذب بالانكار وان كان كاذبا فيه فقد دخل
بالانكار في ربقة التهمة بفعلها وتوسيط لا محالة بين الكذب والتهمة اشعار بتعلقه
بهما قوله وكذا ما يحكى قيل ما زائدة لتوافق المعطوف عليه والظاهر انه اراد تشبيه
المحكي بالمحكي لا الحكاية بالحكاية ومعنى اين انت في اي شغل انت تحسب فكرتك هل
لك فراغ بال لاستماع قصتنا ولما كان هذا السؤال سواد بغاظ شرعا حمله
على مفهومه الحقيقي اعني السؤال عن المكان واجاب بما فيه غلظة اي انا بين حمادين
قوله بعيد سحيقا اي مكانك بعيد في غاية البعد فقد تعبت في الانتقال عنه وفيه
نوع سخرية منه لاشتغاله بما لا فائدة فيه ولما اطلع على قلة عقله انكسر سورة
غضبه فرحب به وقال خير مقدم ثم دعا له اي اعرست ملتبسا بالموافقة والبنين
وزاد في الدعاء بكون الولد هنا اي لاتقاية مرضيا وبلوغه حد الفروسية قوله
الشرط املك تمامه عليك اولك وهذا مثل يضرب به في وجوب المحافظة على الشروط
والعهود اي هو اقوى ملكة وتصرفا فيك منك في زوجتك اي يجب عليك الوفاء
بالشرط وقوله على ما يشق وعدى التصريح بعلى لتضمنه معنى التنصيص قال او ان

تومى عطفٌ على قوله او ان تقصد وهذا هو الغرض الرابع وهو غايةٌ متاخرةٌ عن
ايراد المسند اليه موصولا وقدد كره باسلوب الخطاب كالغرض الاول بعد ذكر الثانى
والثالث بصيغة المبنى للمفعول وبذلك اشارة الى ايراد المسند اليه موصولا واختير
لفظ البعيد لبُعد العهد عن المشار اليه بتوسط قصة العدول عن التصريح وقد فسّر
الوجه بعلّة انتساب الخبر الى المسند اليه نظرا الى ظاهر المثالين فورد ان الوجه
بهذا المعنى لم يوجد فى بعض الامثلة المتفرعة على الايما كقوله ان الذى سمك السماء
وان التى ضربت وان الذين ترونهم وان الذى الوحشة فى داره فدفعه بعضهم بان كلمة
هذا فى قوله ثم يتفرع على هذا اشارة الى ايراد المسند اليه موصولا وهو مردودٌ
بان لفظة ثم وذكر التفرع واسم الاشارة للقريب ينادى على فساده وفسّر ايضا
بطريق الخبر وجهته كقولك عملت هذا العمل على وجه عملك اى على طريقه وطرزه
فالمعنى ان يؤتى بالموصول مع الصلة للاشارة الى بنا الخبر عليه من اى طريق
وجنس من الثواب والعقاب والمدح والذم الى غير ذلك وحاصله ان تاتى بفاتحة
الكلام على وجه ينبه الفطن على خاتمته كالارصاد فى علم البديع وليس شئ
اما اولا فلانه يقتضى استدراك لفظة البنا لان الذى له طرق واجناس مختلفة هو
الخبر نفسه لا بناؤه واما ثانيا فلان الايما بهذا المعنى لا يكون ذريعة اى وسيلة الى
التعظيم والاهانة وسائر المعانى المتفرعة كما ستعرفه فالصواب ان نفسر الوجه
بعلة بنا الخبر اى اسناده الى المبتدا وربطه به سواء كانت علة لثبوت الخبر له فى
نفس الامر اولا فان الايمان سببٌ لثبوت الدرجات وعلةٌ باعثةٌ على اسناده الى
الموصول وبنائه عليه وكذا الكفر بالعباس الى الدركات قوله ثم يتفرع على
هذا اى على الايما الى وجه بنا الخبر وهو عطف على مقدر يدل عليه ان تومى اى
فيحصل الايما ثم يتفرع وقوله وربما جعل استئنافٌ لبيان الاعتبارات اللطيفة
قوله الى التعريض بالتعظيم لغير الخبر من المتكلم والمخاطب والغائب نحو الذى
يرافقنى او يرافقك او يرافق زيدا فالمرافقة المقيدة باحدها علةٌ لثبوت الاستحقاق
ادعاءً وباعثةٌ على الاسناد وذكرها وسيلة الى التعظيم وكذا الحال اذا قلبت الخبر
وعرضت بالاهانة قوله ومنه اى ومن التعريض بالتعظيم فى باب الموصول وانما
فصله لانه ليس من باب المسند اليه وايضا التعريض بالتعظيم ههنا من الحذف لا
من الايما اى جابعد الخطة الصغيرة والكبيرة التى تقصر العبارة عن بيانها لكثرتها
وفظاعة شانها قوله وربما جعل ذريعة الى تعظيم شان الخبر اى تعظيم شان الخبر
عما تقدم لانه لظهوره بمرتبة التصريح الحاصل من حاق الكلام فلا يندرج فى التعظيم
الحاصل من عرض الكلام اى جانبه وربما جعل ذريعة الى تحقير الخبر ايضا كقولك
الذى لا يعرف الفقه قد صنف فيه وسمك السما ليس علة لبنا البيت بل هو علةٌ
حاملة

٢٨

حاملة على اسناده الى ما اسند اليه وبنائه عليه وذريعةٌ الى تعظيم شان الخبر
بنا على تشابه اثار المؤثر الواحد واما كون هذه الصلة بحيث تومى الى ان الخبر عن
الموصول من جنس البنا فلا مدخل له فى التعظيم الا يرى انه لو قيل بنى لنا بيتا الذى
سمك السما كان تعظيم شان البيت باقيا بلا شبهة ولا ايما فيه بهذا المعنى اصلا
والتعظيم ناشٍ من ذكر الصلة لا من ايمائها الى جنس الخبر وقس على ذلك حال المرافقة
والمفارقة فان التعظيم او الاهانة ناشٍ منها تقدم الموصول او تاخر وضربت
البيت فى مكان المهاجرة معلول لزوال المحبة عادة لكنه سببٌ حامل للاسناد
الزوال اليها وذريعةٌ الى تحقق الزوال ودليلٌ على ثبوته بخلاف سمك السما اذ لا يدل
على تحقق بنا البيت ولو قيل غالت الغول وذا التى ضربت بينا مهاجرة لكان فيه
تحقق الخبر ايضا وكذا ظن المخاطبين لكون تلك الجماعة اخوانا لهم علة باعثة على
الغليل اليهم وذريعة للتنبيه على الخطأ ولو قيل تشفى صدركم قليل صدور الذين ترونهم
اخوانكم لكان التنبيه على الخطا باقيا على حاله وكذا ثبوت الوحشة فى دار الميت باعث
على الاخبار باليأس من رحمة اياه تسليةٌ للمتلهفين وفيه تنبيهٌ على معنى آخر هو ان
الاولى بهم تقليل ما يوجب تلك الوحشة من حزنهم وتفجعهم ولو اخر الموصول لكان
التنبيه على ذلك المعنى باقيا قطعا فقد استبان ان الايما بمعنى الاشعار بجنس
الخبر ليس وسيلةً الى تلك المعانى كيف ولا يشتبه على ذى مسكة ان قولك الذى يرافقك
يستحق الاجلال وقولك استحق الاجلال الذى يرافقك حسنا وبارز فى التعظيم
الناشى من ايراد المسند اليه موصولا ثم ان المصاف ورد الكلام فى الجملة الاسمية
لكونها على الوضع الطبيعى من تقدم ذكر الذات على الصفة فذكر بنا الخبر دون
اثبات المسند والا فلا فرق بينها وبين الفعلية فى افادة هذه النكتة اعنى الايما وما
يتفرع عليه وانما اطنبنا فى توضيح المقام لتثبت اقدامك فى دفع تمويهات الاوهام
قوله بيتا يريد بيت العز والشرف دعائمه ذلك البيت اعز اى اقوى واطول
من دعائم كل بيت وسميت الكوفة كوفة لان الجند لاقامة جند كسرى بها غالت اى
اهلكت وذهب الى غول فلا يرجى رجوع ذلك الود اليها ترونهم تظنونهم والغليل
ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش يقال صرعه اى القاه على الارض
قوله وربما قصد بذلك عطف على الاغراض المذكورة بحسب المعنى اى تقصد
بايراد المسند اليه موصولا ما ذكر وربما قصد ولا يجوز عطفه على قوله وربما
جعل ذريعة لانه قد استوفى فروع الايما بقوله او على معنى اخر معطوفا على خطاء
وايضا كان المناسب ح لفظة هذا لقرب الايما وانما لم يقل او ان تقصد عطفا
على ان تومى بل غير الاسلوب الى ربما قصد اشارة الى ان ايراد المسند اليه موصولا
له مدخل ما فى التشويق المذكور وليس مستقلا بافادته اذ لا بد من تقدمه

ايضا والمعنى انه قد يقصد بايراد المسند اليه تشويق السامع وتوجيه ذهنه الى
الخبر وذلك بان يكون الصلة امرا غريبا مشوقا الى سماع الخبر فياخذ الخبر من ذهن
السامع مكانه اى يتمكن فيه وذلك لان الوارد بعد التوجه والانتظار اعز وادخل
فى القبول وحتى متعلق بمتوجه ومنتظرا حال من فاعله قال تلميذ الشاعر فى تنوير
السقط المراد خيرة الناس فى خلقة آدم عليه السلام من الجماد الذى هو التراب
وقد يقال اراد حيرتهم فى حشر الاجساد لان البيت من قصيدة يرثى بها فقيها حنفيا
قوله وفى هذه الاعتبارات اى فى المعانى التى تعتبر وتجعل اغراضا من ايراد المسند
اليه موصولا وخبر من حام الطائر حول الماء يقع على الموضع الذى يتمكن فيه من شربه
وتلك المعانى كالترغيب فى قولك الذى يحسن افعاله ويكمل جماله منتظر على الباب
والتحقير كما تقول الذى ذم خلقه وذم خلقه والحث على الترحم كما فى قولك الذى
نهب ماله وسبى اولاده او على التامل كما فى قولك الذى تاه فيه الفكر مسئلة القضا
والقدر **قال** واما الحالة التى تقتضى كونه اسم اشارة **اقول** وذلك ان اسماء الاشارة
موضوعة فى اصلها لان يشار بها الى محسوس مشاهد فان اشير بها الى غير محسوس
او الى محسوس غير مشاهد فلجعله بمنزلة المحسوس المشاهد وتنزيل الاشارة العقلية
منزلة الاشارة الحسية قوله واتصل بذلك داع اى باعث فان عدم طريق الى
الاحضار سوى الاشارة الحسية باعث متقدم لا غاية متاخرة عن ايراد المسند
اليه اسم اشارة نعم تنبيه المخاطب على ذلك العدم غاية متاخرة عن ذلك الايراد
وكذا القصد المتعلق باكمل التمييز وغيره باعث متقدم واسماء الاشارة وان كان
بحسب الوضع والاستعمال متناولا لمتعدد الا انه بسبب اقترانه بالاشارة
الحسية يفيد اكمل تمييز وتعيين اذ لا يبقى اشتباه اصلا بعد الاشارة التى هى بمنزلة
وضع اليد ويمتاز المقصود به عند العقل والحس معا بخلاف العلم والمضمر فان المقصود
بهما يمتاز عند العقل وحده ولذلك جعله بعضهم اعرف المعارف ومن جعل العلم
اعرف نظر الى انه بحسب وضع الواحد لا يتناول الا معينا ومن جعل الضمير اعرف
نظر الى ان ضمير المتكلم لا يتصور تطرق اشتباه اليه قطعا فلكل وجهة هو موليها
وانت تعلم ان الانسب اتفاقا تقديم اسم الاشارة على الموصول قوله فردا حال
عاملها معنى الاشارة او التنبيه ومن نسل شيبان حال اخرى وبين حال اخرى من
شيبان على طريقة ملة ابرهيم حنيفا والضال والسلم شجران بالبادية اى هو مع
كونه من خلص العرب وفصحائهم وكرمائهم منفرد فى محاسنه عن غيره وهذا مثال
للقصد الى اكمل تمييز وتعيين قوله بشرباك لبل جعل ظلمة الليل بشرا لا تنزل به
الطارق فلا يرى الا بتامل خصوصا اذا كان هناك غبار والكوم الناقة العظيمة
السنام اى كريما لها فالاهد الطارق غرتنى اى فتلتنى دعا عليه وفيه رعاية المثال كله

٢٩

او التفت اليها وخاطبها على مجرى عادتهم فى خطاب الحيوانات فالياء فى تحجرى ضمير
يجب اثباته فى الكتابة وهذا مثال لايراد اسم الاشارة حيث لا طريق سواه قوله
ولا يقيم الضمير فيه راجع الى المستثنى على العام المقدر بحسب المعنى فانه المقيم
الذى يدل عليه يقيم اى لا يقيم مقيم او احد على ظلم يراد به وقد يتوهم ان المستثنى
منه ضمير مستتر فى يقيم راجع الى الاحد والاذلان بدل منه كما يشعر به عبارة المصـ
فى قوله تعالى ان كانت الا صيحة واحدة ولا ترى الا مساكنهم بالرفع فيهما كما يجئ
وعير الحى الحمار الاهلى المشترك بينهم بركوبه ولا يراعيه احد منهم اشارا ولا الى
امتيازها عما عداهما فى صفة الذل اى الهوان ثم بين ذلتهما تنبيها واورد اسم الاشارة
لكل منهما قاصدا بذلك تمييزه اكمل تمييز وتعيين ليكونا نبات ما اسنده اليه من وجه
ذلته بحيث لا تنطرق اليه الالتباس اصلا والخسف الذل والجوع والرمة القطعة
البالية من الحبل والشج الدق والكسر لا يرثى اى لا يرق ولا يرحم والمقصود الحث
على عدم تحمل الضيم بان هذا صفة الحمار والجماد قوله احسنوا البنى يقال
بنية وبنى بالضم فيهما كدمية ودمى وبالكسر فيهما كجزية وجزى والمراد ما بنوه من
صنائع المبار وكذا اشار بكلمة اذ الى ان ما بهم من احسان بناء المكارم والايفاء بالعهود
وتوثيق العقود بحيث يعم ما تحقق من هذه الامور وما يقدر منها واشار الاشارة
لا كمل التمييز قوله او ان يقصد بذلك اى بايراد المسند اليه اسم الاشارة بيان حاله
بان جعل القرب والبعد والتوسط داخلة فى معانى اسماء الاشارة كان هذا احتمالا لغويا
ذكر توطئة لما يتفرع عليه من مباحث الخواص وان جعلت خارجة عنها يقصد ها
البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ فى القلة والكثرة والتوسط كان من علم المعانى
قال ثم يتفرع على ما ذكر **اقول** اى لا اصل فى اسم الاشارة ان يقصد اكمل التمييز
او بيان الحال ثم يتفرع على كل منها ما يناسبه اى تارة يقتصر على ان يقصد به اكمل
تمييز للمسند اليه ليتضح عند السامع غاية الاتضاح وهذا امر مقصود فى نفسه
يتبعه دفع تطرق الاشتباه فيما اسند اليه كما مر واخرى يقصد به اكمل التمييز
ويتوصل بهذا القصد الى قصد معنى آخر يناسبه كاظهار كمال عناية المتكلم بتمييزه
المسند اليه لنوع قرب واعتبار له عنده كما فى قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم
واولئك هم المفلحون وكالتنبيه على غباوة السامع اى هو فى عداد الحيوانات
مما لم يحصل السمع متميزا غاية التمييز بحيث يشاهده لم يدركه كما فى خطاب الفرزدق
لمن كان يفاخره وكذا يقصد تارة بلفظ هذا قربه المكانى واخرى يتوسل بقربه الى
دنو مرتبته تشبيها للمراتب المعقولة بالمسافات المحسوسة ولما لم يكن ارادة
المشبه به مع المشبه كان التفرع هنا لمجرد المناسبة المصححة لارادة المشبه خلاف
اكمل التمييز وكمال العناية بالتمييز فانهما يجتمعان فى القصد مع المناسبة كما عرفت

قوله كما قالت عائشة تنظير فان اسم الاشاره في كلامها صفة لمجرور لا مسند اليه او تمثيل لما قصد بقربه التحقير فانه يوجد في غير المسند اليه ايضا وما عجبا ممنون اي يا قوم اعجبوا عجبا و غير ممنون ايضا اي يا عجبا احضر فهذا اوانك وعقرها عبد الله من اجل فتائهم بوجوب نقض الضفائر على النساء عند الاغتسال اي هذا امر يحق تطرية منه فكيف يخالفنا ومثلا تمييز او حال كانوا يقولون ذلك لما سمعوا الله يضرب المثل بالذباب والعنكبوت والبعوض قوله وفي موضع اخر خبر لما بعده غير الاسلوب لانه تمثيل قوله ومنه فصله عما قبله مع كونه تمثيلا ايضا اما لاحتمال ان يقصد به مجرد قرب الحياة واما لان المشار اليه فيه حقير في نفسه خلاف ما تقدم ونظم الاية الكريمة الا لهو ولعب فما خير اللهو كما في اكثر النسخ سهو وفي سورة الانعام وما الحياة الدنيا الا لهو ولعب بدون اسم الاشارة قوله وكما حكيه القائل هذا ايضا تنظير وعطف على قوله وكما حكيه عز وجل وايراد المثالين بينهما تفنن منه ودقت في موضع الحال وهذا خبر بعلي وبالرحى متعلق بما يفسره المتقاعس اي بعلي هذا المتقاعس بالرحى اي الذي حصل له الفقس وهو ضد الحدب بسبب ادارة الرحى مع تكلف الفقس ذلك منكرة لكونه بعلها قوله وببعده تعظيمه اي وان تقصد بالبعد التعظيم بناء على ما تقدم فيجعل علو مرتبته ورفعة محله بمنزلة بعده من المسافة قوله ومن البعيد لقصد التعظيم قوله تعالى تلك الجنة هذا كلام يقال لاهل الجنة في الجنة فهي حاضرة قريبة فتلك للتعظيم وفصله لاحتمال ان يقال ان تلك الجنة اشارة الى الجنة الموعودة في الدنيا اي تلك الموعودة هذه التي اورثتموها خلاف قولها فذلكن فانه متعين للتعظيم قوله او خلاف تعظيمه عطف على تعظيمه اي او ان تقصد ببعده خلاف تعظيمه اي تحقيره واهانته على معنى انه بعيد في الغاية من ساحة عز الحضور والقرب قوله او ما سوى ذلك عطف على قوله ان لا يكون لك او لسامعك وذلك اشارة الى ما ذكر من الامور الداعية الى ايراد اسم الاشاره وما يتفرع عليها وهذا المسلك اشارة الى مسلك الدعاوى التفريع وهذا الفصل اشارة الى كون المسند اليه اسم اشارة ومن جملة اللطائف الداعية ان يورد اسم الاشارة التنبيه على ان المشار اليه انما استحق ما ذكر بعده لاجل الصفات السابقة كقوله تعالى اولئك على هدى وقول الشاعر فذلك ان يهلك فحسنى ثناؤه الا ان هذين المثالين مما امر اخراج الكلام لا على مقتضى الظ ومن اللطائف المفترحه قصد التعظيم بالقرب بناء على ان عظمة الشيء مما يقتضي التوجه اليه والتقرب منه كقوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا وان هذا القران يهدي للتي هي اقوم وسيأتي في اخراج الكلام لا على مقتضى الظ نكت اخرى ربما امكن اجراء بعضها في الاخراج على مقتضى الظ

قال وأما الحالة التي تقتضي التعريف باللام اقول اي تعريف المسند اليه باللام فهي متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة اي مع الاشاره الى حضورها في ذهن السامع فان معنى تعريف اللام هو هذه الاشاره كما سيحققه وقوله قال عز من قائل استشهاد بطريق الاستئناف على صدق قوله الماء مبدأ كل حي مع انه مثال لتعريف الحقيقة باللام في غير باب المسند اليه وقوله يأتي في الروايات استئناف اخر لدفع توهم ان تفسيره بالاية مخالف لما في الكتاب واشتهر من ان مبدأ الانس التراب ومبدأ الجن النار ولما روي من ان مبدأ الملائكة الريح فاشار الى وجه التوفيق ثم جع الى ذكر الامثلة والكلام في الرجل والمراة والدينار والدرهم لتعريف الجنس والا فهو وليس يلزم من كون جنس الرجل افضل من جنس المراة ان لا يكون امراة افضل من رجل لجواز ان يكون الجنس الحاصل في ضمن كل فرد من الرجل افضل من جنس المراة الحاصل في الذي يتميز بها مع كون خصوصية فرد منها افضل من خصوصيات افراد قولك الكل اعظم من الجزء معناه الظاهر ان كل واحد من افراد الكل بسبب قد يجعل اللام والكل للاستغراق وفي الجزء عوض من المضاف اليه وقد يجعل اللام في الكل جنسية لكن قصد الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد منه لا بعينه كما سيأتي فهو اعظم من جزئه ولا يصح ان يقال جنس الكل اعظم من جنس الجزء قوله ونعم الرجل حمله على تعريف الجنس للمبالغة كانه يدعي ان جنس الرجل وماهيته الجامعة للمحاسن والمساوي المنسوبة الى هذا الجنس هو زيد المخصوص وقد يقال المراد الجنس وجوده في ضمن فرد لا بعينه فيرجع الى ما ذكروه من ان اللام فيه للعهد الذهني وسيأتيك تمام الكلام في باب الاطناب ان شاء الله تعالى قوله ومن تعريف الجنس فصله لاحتمال الاستغراق في هذه الامثلة والبيت الاول يشتمل على اربعة اي جنس الخل جنس الماء وقوله يبدي بيان لوجه الشبه والمعنى يبدي وسيدي كل من جنس الخليل لصاحبه قوله الناس اي هذا الجنس كانوا وكل عليهم علو مرتبته والكتاب والحكم والنبوة محمولة على الجنس حملت على الاستغراق ايضا لان اولئك اشارة الى الانبياء واتباعهم وقد اوتوا جميع الكتب والاحكام والنبوات على سبيل التوزيع قوله ولقرب المسافة متعلق بقوله يعامل وتكن حال من المسافة واذا تاملت طرف للقرب نفسه الا انه في الحقيقة طرف لظهوره وهذا التعريف اشارة الى تعريف الجنس ولفظه مستدرك لان المقصود ان تترك الاسم منكرا غير معرف بشيء من التعريفات وهذا القرب انما هو بين المنكر وبين المعرف بلام الجنس اذا اريد به الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه لاجل قرينة تقتضي ذلك كقولك حيث لا عهد اكلت الخبز وشربت الماء فان مؤدى هذا المعرف هو الفرد المنتشر كانك قلت اكلت خبزا وشربت

ما او العرق هو انك في المعرف تشير الى كون ماهية ذلك المفرد معلومة وليس في المنكر
هذه الاشارة والتعريف الجنسي الماخوذ بهذا الاعتبار هو المسمى بتعريف العهد
الذهني واذا قصد بلام الجنس الى الماهية من حيث هي كما في الاشيا التي يراد تحديدها
واجرا الكلام على ماهيتها فبين المعرف والمنكر بون بعيد لان المراد بالمعرف الماهية
من غير ان يلاحظ معها وجودها في ضمن شي من افرادها وبالمنكر فرد منها مبهم بعض
المصادر التي ليس فيها شائبة الوحدة كرجعى وذكرى وبشرى تجيء مودى معرفها
ومنكرها وهو الماهية من حيث هي الا ان في المعرف اشارة الى حضورها دون المنكر
مكما جوزوا ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة المنكر كما هو المشهور
ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر قوله يعامل معرفه كثيرا معاملة معرف
اراد ان هذه المعاملة جائزة اذ يجوز ايضا ان يجعل هذا المعرف مبتدأ او ذا حال
كسائر المعارف قوله على اللئيم لم يرد به معينا اذ ليس فيه اظهار ملكة الحلم
ولا الماهية من حيث هي بقرينة المرور ولا الاستغراق بل الجنس
وجوده في ضمن بعض افراده والمعنى ولقد مررت على لئيم من اللئام الذي بدل اي شرّ
للاستمرار وثمة بالتا مخصوصة بعطف الجمل قوله ولذلك اي ولكونه بمعنى
لئيم يقدر يسبني وصفا لا حالا والمراد ان ذلك مصحح للعدول عن الحال الى الوصف
لانه مرجح للوصفية على الحالية بل المرجح ان جعله وصفا اي على لئيم عادته المستمرة
سبي افخم في المعنى وادل على وقاره من ان يجعل قيدا للمرور وكانه قال امر دائما
على لئيم مواظب على سبي فلا التفت اليه واقول لا يعنيني اي لا يريدني يريد عدم
او لا يهمني الاشتغال به والانتقام منه قوله ولذا اي وللمعرف الذي عومل
معاملة المنكر نظير اي له نظائر كثيرة والمراد الامثلة او كقوله على اللئيم يسبني
نظائر اي اشباه كثيرة في القران كقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا قوله الا
المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون فهي ليست ان يحمل
صفة للحمار ولا يستطيعون صفة للمستضعفين والرجال والنسا والولدان
وفيما ان غير المغضوب صفة الذين انعمت عليهم اذ لم يقصد بهذه المعرفات شي بعينه
ومن هذا يعلم ان الموصول كالمعرف باللام في هذه المعاملة قوله او العموم
والاستغراق عطف على نفس الحقيقة اي او اريد بالمسند اليه المعرف باللام
عموم الحقيقة لافرادها ولما كان العموم قد يطلق على التناول على سبيل البدل
عطف عليه الاستغراق تعيينا للمراد وانما جعل تعريف الاستغراق مقابلا
لتعريف الجنس جريا على ما هو المشهور وسيحقق اندراجه مع العهد الذهني
بحسب التعريف الجنسي الا انه اشار ههنا الى اندراج الذهني تحته لكونه اظهر
فلم يجعله على حدة وقرينة الاستغراق في ان الانسان ورود الاستثناء في المثال

الاخر من صحة وروده فان قلت اللام في الساحر والسارق موصولة وعموم
الحكم مستفاد من علية السرقة والسحر قلت ان سلم كون اللام موصولا فهذا
الموصول في حكم المعرف باللام ولا شك ان صحة استثناء اي عدد يراد يدل على عموم
اللفظ مع قطع النظر عن العلية لا يقال اذا كان الساحر عاما وقد وقع في حيز
النفي وجب ان يقصد به نفي العموم لا عموم النفي لما اشتهر من ان النفي يتوجه الى
قيد الكلام لا الى اصله لانا نقول ليس ذلك كليا الا يرى الى عموم قوله تعالى لا يحب
كل مختال فخور والسر فيه انه ان اعتبر قيد العموم في الكلام اولا ثم دخول النفي
عليه ثانيا كان النفي واردا على المقيد نافيا لقيده اعني عمومه وان عكس كان القيد
واردا على النفي مفيدا لعموم نفيه والتعويل في تعيين احد الاعتبارين على القرائن
قوله او كان المسند اليه حصة معهودة من الحقيقة عطف على قوله اريد بالمسند
اليه نفس الحقيقة واما لم يقل او حصة معهودة لكون عطفا على نفس الحقيقة
او العموم اشعارا بان تعريف العهد قسم مستقل من التعريف مقابل لتعريف الجنس
ليس كالاستغراق متولدا من التعريف الجنسي قوله كما اذا قال لك قائل فيه تنبيه
على ان الحصة المعهودة من الحقيقة قد يكون فردا وقد يكون اكثر وعلى ان معهودية
الشي قد يكون باعتبار كونه مذكورا في كلام شخص اخر وقوله تعالى فجمع السحرة
اشارة الى جمع المذكور من اعني كل سحار عليم ولا شك ان هذا الجميع حصة معهودة
من حقيقة الساحر فليس في السحرة استغراق افراد الحقيقة وليس اللام فيه اسما
موصولا وان كان صفة واما ذلك في الصفات التي يقصد بها الحدوث لا في الصفات
التي صارت بمنزلة الاسما ولئن سلم فقد مر انه في حكم المعرف باللام فان قلت اذا
قلنا كل عدد اما زوج او فرد فالاعداد ضرب خارجة عنهما كان العهد والاستغراق
مجتمعين في لفظ الاعداد قلت اذا قصد بلفظ الاعداد استغراق الافراد فلا حاجة
الى ملاحظة كونها مذكورة حتى يكون معهودة فمن اين لك اجتماعهما على ان الحصة
المعهودة من الحقيقة لا يصدق على جميع افرادها قطعا فلا يجتمعان اصلا قوله
فعصى فرعون الرسول يحتمله باراده على ان التعريف باللام لا يخص المسند اليه وكثيرا
ما يورد الامثلة من غير الباب الذي هو فيه تنبيها على عدم الاختصاص فقال
تلك امثلة للحالة الجارية في غير هذا الباب ايضا فلا حاجة الى تاويلها بما يرجعها الى الباب
قوله وبتقرير ما ذكرنا من افادة اللام الاستغراق او العهد مذكور في الفن الثالث
ذكر هناك ان القول بافادة اللام لتعريف الحقيقة والاستغراق مشكل ثم حقق
كيفية افادتها اياهما بان اللام موضوعة للعهد فكان الاولى ان يذكر ههنا تعريف
الحقيقة ايضا واما الحالة التي يقتضي التعريف بالاضافة اي تعريف
المسند اليه بالاضافة وقوله الى احضاره اي تعيينه متعلق بطريق لتضمنه معنى

موصول واصلا مصدر مؤكد لانتفا الطريق وحال من طريق اى انتفى طريق سواها
انتفا كلية او انتفى ملتبسا بالكلية قوله ان لم يكن عندك منه اى من الغلام شيء من
طرق التعبير عنه سواه اى سوى انه غلام زيد او لم يكن عند سامعك شيء سواه
وفيه بحث لان النسبة الاضافية يجب ان يكون معلومة للمخاطب ولا شك انها
تصلح ان تقع صلة بادنى تصرف لاستنده على ذى مسكة فيقال الذى هو غلام زيد
فرجع الى ان الاضافة اخصر قوله او طريق سواها اخصر اى لم يكن عند المتكلم
طريق غير الاضافة اخصر من الاضافة فيفهم منه عرفا ان الاضافة اخصر الطريق
الحاصلة عنده فى احضاره بعينه ولك ان تجعل سواها استثناء من طريق اخصر فيدل
على ان الاضافة اخصر الطرق قوله هواى اى مهوى او محبوبى اخصر من الذى اهواه والثمانى
جمع يمان بمعنى يمنى حرف احدى اليائين وعوض الالف المتوسطة مصعد اى مبعد من
اصعد فى الارض اذا بعد جنيب اى مجنوب مستتبع يقال للكل تابع منقاد جنيب
ويعار جثمانى راحل نحو اليمن وجسمى مقيد بمكة فاختار الاختصار لعدم الارتياح الى
بسط الكلام اولان عطف على ما تقدم بحسب المعنى اى تعريف المسند اليه بالاضافة
اما لانتفاء طريق سواها او الاختصار او لان فى اضافته حصول مطلوب اخر
سوى الاضافة وقد يقال هو عطف على متى لم يكن عطف ظرف على ظرف اى الحالة
المقتضية للاضافة حاصلة متى لم يكن طريق او حاصلة لان فى اضافته وفيه ان اللام
ظاهرة فى الحامل ولا يلائم العطف على الزمان قوله وشك ان تغنى بالنصب على انه
بدل من حصول او حال من مطلوب اخر او بالجر على انه صفة له قوله او الاولى
عطف على المتعذر وتركه فاعل الاولى فيلزم اعمال اسم التفضيل فى الفاعل الظاهر
بدون الشرائط المعتبرة فى مسئلة الكحل فيكون شاذا وجاز ان يكون الاولى تركه
جملة اسمية معطوفة على صلة اللام فى المتعذر نظرا الى المعنى كانه قال عن التفصيل
الذى تعذر او الاولى تركه فيلزم حمل الاسمية صلة اللام على وجه التبعية قوله
بجهة من الجهات كضيق المقام لعدم الفرصة واداء التفصيل الى ملال السامع واشتمال
اسمائهم على ثقل او كراهة سمع او صلاحية تطير وكاستهجان التصريح بنسبة الفعل
القبيح الى صريح اسمائهم واقتضاء التفصيل تقديم بعض على بعض فيورث عداوة او
اذى خاطر قوله بنو مطر هذا من قبيل المتعذر عادة لان المراد القبيلة ويوم اللقاء
معمول لمعنى التشبيه المستفاد من كانهم والغيل الاجمة وخفان مأسدة مشهورة
والاسد اد الاكانه اشبل اى ولد كان اشد مقاتلة ومدافعة وقوله او لان جهته مما ترك
تفصيله للاولوية اذ المراد اشخاص معدودون والمعنى انهم لم تتفرقوا هوانا بهم عن
مقر عزهم والهم لا تجمعون كسائر الاعراب ترك تفصيلهم احترازا عن تقديم
بعضهم على بعض وعن التصريح باسماء الاناث الداخلة فيهم وما دبهم ام جفنة قوله
قومى

قومى لم تصرح باسمائهم قتلة اخيه من الاقارب ولم يفصلها لانه يورث تاكد العداوة
واميم مرخم اميمة اسم امراة كانت تلومه على ترك الانتقام فدفع لائمتها لان الاسهام
منهم يعود بالمضرة اليه لان عز الرجل بعشيرته قوله قبالنا سبع ترك فيه التفصيل
لان مقصوده التفصيل باعتبار كثرة العدد المعلومة من السبع صريحا فضيع
التفصيل وايضا الاخبار بسبع عن المفصلين يكون لغوا وايضا قد يستهجن التصريح
ببعض اسامى القبائل ككلب وكلاب ونمر وقال اولا لانه نظرا الى تاويل القبائل
بالاحياء ثم عاد الى ثلاث قوله او مثل ان يتضمن اى الاضافة اعتبارا لطيفا منسوبا
الى المجاز كما فى الاضافة لادنى ملابسة فان الهيئة التركيبية فى الاضافة اللامية موضوعة
للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه فاذا استعملت
فى ادنى ملابسة كانت مجازا لغويا لاحكميا كما توهم لان المجاز فى الحكم انما يكون بصرف
النسبة عن محلها الاصلى الى محل اخر لاجل ملابسة بين المحلين وظاهر انه نقصد
صرف نسبة الكوكب عن شيء الى الخرقاء بواسطة ملابسة بينهما بل نسب الكوكب
اليها لظهور جدها فى تحصيل ملابس الشتاء لتفريقها قطنها فى قرائبها لتغزل لها فى
زمان طلوعه الذى هو ابتداء البرد فجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص
الكامل وفيه لطف قوله اذا قال فيه استشهاد ان احدها ان الاناء للضيف
وقد اضافه الى الضيف لملابسته اياه فى شربه منه وفى جعل هذه الملابسة بمنزلة
الاختصاص الملكى مبالغة فى اكرام الضيف ولطف والثانى ان ذا بمعنى الصاحب
واريد به اللبن واضيف الى الاناء لملابسته اياه لكونه فيه فهذه ايضا لادنى ملابسة
اى اذا قال الضيف حسبى ما شربت قال المضيف احلف بالله حلفة واللام فى لتبغى
جواب القسم والياء مفتوحة بتقدير النون الخفيفة اى لتبغين ذا انائك منى ولتجعلنه
فى بطنك متى كان الطعام محتاج الى من يطعمه وقد يروى بكسر اللام على تقدير ان وليس
شيء من هذين المضافين مسندا اليه وكان الاولى تغيير الاسلوب الا انه ترك تفننا فى
ايراد الامثلة الخارجة عن الباب قوله او مثل ان يتضمن نوع تعظيم اى للمضاف
اليه او المضاف او غيرهما باعتبار كالمالكية والمملوكية والمصاحبة فى الامثلة الثلاثة
المذكورة ومثال تحقير المضاف اليه ضارب زيد بالباب ومثال الاخرين مذكور فى
الكتاب قوله او غرضا عطف على نوع تعظيم وذلك كالتحريض على اداء حق المضاف
فى قولك صديقك بالباب وعكسه فى قولك عدوك تسلط عليك والاستعطاف فى نحو
اسيرك محتاج اليك والابتهاج والتحزن فى نحو حبيبى شفى او مات قال واما الحالة
التى تقتضى وصف المعرف اول اى ايراد نعت المسند اليه المعرف فهى اذا كان ذلك
النعت مبينا للمسند اليه كاشفا عن ماهيته فالوصف فى المثال الاول حد للجسم
عند المعتزلة كاشف عن حقيقته وفيه ايضا اشارة الى علة الحكم اعنى الاحتياج

الى مكان فارغ يملؤه الجسم بحجمه لا يقال هناك اوصاف ثلاثة ليس منها كاشفا لانا
نقول الوصف في الاصل مصدر تجاز اطلاقه على المتعدد فيقال المجموع وصف كاشف
وايضا تلك الثلاثة بمعنى الممتد في الجهات وقد يقال الكاشف هو الطويل المقيد بصفتيه
اعني العريض والعميق والوصف في المثال الثاني يحتمل وجوها الكشف والمدح والتخصيص
وذلك لان المتقي اذا حمل على معناه الشرعي اعني الذي يفعل الواجبات باسرها ويترك
السيئات برمتها فان كان المخاطب جاهلا بذلك المعنى كان الوصف كاشفا وان كان
عالما كان مادحا وان حمل على ما يقرب من معناه اللغوي اعني المجتنب عن المعاصي كان
الوصف مخصصا قوله باسرها اي بتمامها والاسر في الاصل القد الذي يشد به الاسير
ويقال هو لك باسره اي مع اسره قوله ويجتنب الفواحش والمنكرات عن آخرها
اي يجتنب عن جميعها والتقدير متجاوزا آخرها الا انه ضمن التجاوز معنى التباعد
فعدي بعن اي متباعدا عن آخرها بالتجاوز وفيه مبالغة ليست في تقدير متباعدا عن
آخرها وليس المقام مما يتوهم فيه انه من تجاوز عندا ي عفا وذلك ان يقول المعنى
اجتنابا ناشئا عن آخرها وذلك انما يكون اذا بلغ في الاجتناب آخرها ويؤيده قولهم
جاؤا عن آخرهم والفاحشة ما زاد قبحه قوله كانك حددته شبهه بالحد ولم
يجعله حدا كالاول لان بعض اجزاء مفهوم المتقي مذكور التزاما وبينهما فرق آخر
هو ان الاول من قبيل كشف الحقائق العينية والثاني من كشف المفهومات الشرعية
قوله ووجه اللطافة تبدل العدول عن العبارة الظاهرة اعني الذي يفعل الواجبات
باسرها ويجتنب المنكرات عن آخرها الى قولك الذي يؤمن ويصلي ويزكي فوائد الاولى
ان الحسنات كلها اساسا ومنشأ اي اصلا تنشأ هي فيه ولا يستغني عنه شيء منها
اصلا وهو شرط لصحتها اعني الايمان الثانية انقسام الحسنات الى قلبية وقالبية
ومالية الثالثة الاقتصار من القلبية على الايمان ومن الاخيرين على الصلاة والزكاة
تنبيها على انها اصول وما عداها منطوية تحتها الاولى الاشارة بترك ذكرها على تفاصيلها
الخامسة الايماء الى ان واحدة من العبادات البدنية اعني الصلاة تستتبع ترك
السيئات وفي قوله باقي العبادات دلالة على ان الصلاة والزكاة وان كانتا اصليتين
مستتبعتين لما عداهما لكنهما ليستا بشرطين لصحتها فان الام قد يستغني عنها بعد
الولادة بخلاف الاساس قوله وذكرت الثاني عطف على ذكرت اساس الحسنات
قوله ونظيرها اي ونظير قولك المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي فصله عما تقدمه
لان الموصوف ههنا ليس مسندا اليه وانما قال في تنزيل الوصف منزلة الكاشف
اي في الكشف لانه كونه كاشفا على لطف وحسن ولم يقل في كون الوصف كاشفا
لان الكاشف المطلق هو الحد وقد عرفت ان وصف المتقي منزل منزلة الحد فالوصف
في قوله اوليس ايضا منزل منزلته قوله للجرى عليه اي للموصوف وعليه فاصل

للجرى

للجرى اوفيه ضمير للوصف ترك ابرازه والالمعي بالرفع على انه خبر ان في البيت
السابق اعني قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقي جمعا او بالنصب على
المدح وخبر ان قوله فيما بعد خمسة ابيات اودى فلا ينفع الاشاحة من امر قد
يحاول البدعا وصف الالمعي وهو الذكي المتوقد بما يكشف به معناه بادي
الصفات وهو انه يصيب في ظنه كانه رأى المظنون او سمعه اودى اي هلك
والاشاحة الحذر والبدعة الامر الغريب اي لا ينفع طالب الامور الغريبة
الحذر من امر كائن لا محالة قوله حكي عن الاصمعي استشهاد فيدل على كون الوصف
كاشفا للالمعي قوله ومما يوافي هذا اي يناسب قولا وبين فصله عنه لكون
الموصوف فيه نكرة ولاحتمال ان لا يكون جزوعا ومنوعا صفة للهلوعا بل حالا
مثله وعلى التقدير مجموعهما منزلة الكاشف للهلوع قوله عن احمد بن يحيى
هو ابو العباس ثعلب اي حكي عنه هذا الكلام اعني قال الخ قوله او مدحا له
عطف على قوله مبينا اي كان الوصف مدحا للمسند اليه قوله او كما اذا قلت
الاولى ان يقال او كما قلت لانه عطف على قولك وسيرد عليك كلام في اذا هذه
والمراد بالمتقي ههنا المعنى الشرعي ايضا الا انك بحيث الكلام على انه معلوم للسامع
وذكرت هذه الامور مدحا له وخصصتها بالذكر اظهارا لفضلها على غيرها لا
لاستتباعها لما عداها كما في صورة الكشف بل هي المرادة وحدها قوله زيادة
تخصيص وذلك لان الموصوف معرفة فقيد تخصيص قطعا فيفيد الوصف
زيادة تخصيص اي توضيحا بازالة الابهام وفي قوله مفيدا غير فائدة الكشف
او المدح اشارة الى ان التخصيص اي التمييز يوجد في الوصف الكاشف والمادح
ايضا لكن المقصود هناك احدهما لا مجرد التخصيص كما في الصفة المخصصة ولم
يذكر الذم اختصارا وانت تريد بالمتقي المتجنب عن المعاصي اراد بالمعاصي المنهيات
التي يتعلق النهي بها صريحا وترك الواجب منهي عنه ضمنا فلا يدخل في المعاصي
بالمعنى المذكور فلا يرد ان المتجنب عن المعاصي كلها يكون آتيا بالواجبات عن آخرها فلا
يكون الوصف مخصصا واعلم ان صاحب الكشاف ذكر في قوله تعالى هدى للمتقين هذه الوجوه
الثلاثة ونقلها المص الى المثال المذكور لكونه من باب المسند اليه قوله وكان مما يتعلق
عطف على كان الوصف مبينا اي الحالة المقتضية لوصف المعرف هي اذا كان
الوصف مبينا او مدحا الخ وكان مما يتعلق بالوصف من البيان والكشف والمدح
والذم والتخصيص والتأكيد مطلوبا قال وما ترى اقول مقصوده الاشتغال
هنا اثبات مطالب ثلاثة يبين كلا منها بتقديم العلة على الحكم ليقبله الذهن حال
وروده عليه بلا توقف الاول ان الوصف حقه ان يكون معلوم الثبوت للموصوف
عند المخاطب قبل جعله صفة له وذلك لان المقصود بالوصف تمييز المخاطب

الموصوف عن غيره فلا بد ان يكون معلوم الثبوت للموصوف عنده لاستحالة ان
يميز شيئا عن شيء بما لا تعرف ثبوته له بخلاف الخبر اذ حقه ان لا يكون معلوم الثبوت
للمخبر عنه عند المخاطب ولذا قيل ان الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم
بها صفات نعم يشتركان في ان حقهما ان يكونا معلومي التحقق للموصوف والمخبر عنه
عند المتكلم فان قلت قد يقصد بالوصف المدح او غيره دون التمييز فلا يثبت
المدعى كليا قلت الاصل في الوصف هو التمييز لكن ربما يقصد به معنى آخر مع كون
التمييز حاصلا ايضا كما سنشير اليه في ذلك آنفا وانما قال يمكنك ان يتوقف لان
العلم بالمقدمات غير كاف في حصول المطلوب بل لا بد من التأمل والنظر قوله
لما ترى متعلق بيمكنك والضمير في به لما ترى المطلب الثاني ان حق كل وصف ان
يكون ثابتا في نفسه وذلك لان تحققه للموصوف فرع على تحققه في نفسه فان قيل
لا يلزم من كونه معلوم التحقق عند السامع والمتكلم ان يكون متحققا له حتى يلزم
منه تحققه في نفسه لجواز ان يكون اعتقادهما غير مطابق للواقع قلنا الكلام
على تقدير مطابقة ذلك الاعتقاد فنقول يلزم من تحققه للموصوف تحققه في
نفسه واما الاعتقاد بتحققه له فيستلزم الاعتقاد بتحققه في نفسه لا تحققه
في نفسه وانما قال ثابتا متحققا تنبيها على ان الثبوت والتحقق بمعنى واحد وذلك
المعنى عند المعتزلة اعم من الوجود فلا يرد عليهم النقض بالاوصاف الاضافية
والاعتبارية التي لا وجود لها في الاعيان كالابوة والبنوة والعمى لجواز ان يقولوا
انها ثابتة في انفسها وان لم تكن موجودة ولما كان هذا الحكم متينا ولا الخبر ايضا عممه
فقال وان حق كل ما يقصد اي ولا يشتبه عليك ان حق كل ما يقصد ثبوته للغير
سواء كان بطريق الاعلام والاخبار كما في الخبر او بطريق الاشارة والاحضار
كما في الوصف ان يكون في نفسه ثابتا لما علمت من ان ثبوت الشيء للشيء فرع على تحققه
في نفسه وزاد ههنا ثبوته عند المتكلم حيث قال وعندك لان قصدك ثبوت
شيء لغيره وحكمك به يستلزم علمك بثبوته له وهو مستلزم لعلمك بثبوته في
نفسه فتلخص من ذلك كله ان الشيء اذا كان ثابتا لغيره وجب ان يكون ثبوته لذلك
الغير وثبوته في نفسه معلومين للمتكلم والمخاطب وان كان بطريق الخبر وجب
كونهما معلومين للمتكلم وحده ثم ان معنى قوله كل ما يقصد ثبوته للغير كل ما يمكنك
ان تجعله وصفا او خبرا ومعنى قوله حقه كذا هو ان يكون متصفا بكذا وجوبا
فالقضية المثبتة ههنا هي قولنا كل ما يمكنك ان تجعل وصفا او خبرا يكون ثابتا
في نفسه وعندك لا محالة وينعكس بعكس النقيض على طريقة القدماء الى قولنا
كل ما لا يكون ثابتا كذلك اي في نفسه وعندك لا يمكنك بل يمتنع منك جعله وصفا
وكذا جعله خبرا ايضا وقوله او متحققا خبرا ايضا اشارة الى انه لا فرق بين العبارتين

وههنا

وههنا بحث وهو ان المستحيل منفي اتفاقا لا تحقق ولا ثبوت له اصلا وقد يوصف
بصفات ويحكم عليه باحكام صادقة كقولك المستحيل الذي لم يعقل ممتنع الحكم
عليه ولا يمكن ان يقال تلك الصفات والاخبار ثابتة في نفسها بحسب الخارج واما
الثبوت الذهني فهم لا يقولون به قوله وعسى اذا استوضحت هذه اشارة الى مسألة
كلامية وهي ان مشايخ المعتزلة قسموا الاشياء الى الذات والصفات وعرفوا الذات
بما يصح ان يعلم ويخبر عنه وزعموا ان الصفة لا تعلم والا لشاركت الذات في المعلومية
وما يتفرع عليها من صحة الاخبار فيدخل في حد الذات فرد عليهم بان ما بيناه من
كون الوصف النحوي معلوم التحقق لغيره وفي نفسه يدل على ان الصفة المقابلة للذات
معلومة ايضا فان قولك عالم مثلا معناه شيء له العلم فالشيء هو الذات ومعنى له العلم
هو الصفة عندهم فاذا جعلنا العالم نعتا كان ما يندرج في مفهومه معلوما ايضا
فالصواب ما ذكره ابو الحسين من ان الصفة تعلم تبعا لا اصالة وتحقيقه انهم
وجدوا النسب التي تجعل آلات لملاحظة اطرافها وتعرفها بحيث لا يمكن الاخبار عنها
من هذه الجهة والعلم بها على الاستقلال قسموها صفات وما عداها ذوات
فالصفة معلومة تبعا حيث جعلت آلة لمشاهدة غيرها كالمرآة للصور التي تشاهد
فيها وهذا المقدار من المعلومية لا يقتضي صحة الاخبار اذ لا بد للمخبر عنه من ان
يكون ملحوظا في نفسه فلا يلزم اندراج الصفة في حد الذات وقوله اذا استوضحت
متعلق بعسى وان تجدت فاعل عسى وجذب الضبع عبارة عن التقوية والحفظ
عن الزلل قوله وان تمحو عطف على ان تجدت يريد ان الموصوف والمخبر عنه حقهما
ان يكونا ثابتين في انفسهما لانه قد اثبت لهما ما هو ثابت في نفسه وثبوت الشيء
لآخر فرع ثبوت ذلك الآخر في نفسه فان قلت لا حاجة في هذا الى استيضاح ما تقدم
قلت نعم لكنه نظر الى انك متى تحققت ان ثبوت الشيء لغيره فرع ثبوته في نفسه
تحققت بلا شبهة ان ثبوته لغيره فرع ثبوت ذلك الغير في نفسه لان هذا اولى الا
ترى انهم جوزوا كون مبادي المحمولات الخارجية معدومة فيه كالعمى ولم يجوزوا
ذلك في موضوعاتها قال ثم لعلك ان تطلب القول هذا هو المطلب الثالث وهو
ان الجملة الطلبية يمتنع ان تجعل وصفا او خبرا وانما اورد لفظة لعل لان اثبات هذا
المقصود لا يتم بما ذكره ههنا وحده بل مع ما تقدم من كون الوصف او الخبر ثابتا
عند المتكلم قوله كما سيأتيك كل ذلك في قانون الطلب فانه ذكر هناك ان الطلب يستدعي
مطلوبا لا محالة ويعلم منه ان الطلب سعي في تحصيل شيء والا لما استدعى مطلوبا
كذلك وذكر ايضا انه يستدعي فيما هو مطلوب به ان لا يكون حاصلا وقت الطلب ويعلم
منه انه يمتنع تحصيل الحاصل والا لما استدعى ان يكون مطلوبه غير حاصل وقت
الطلب ولو ترك الحوالة واعتمد على شهادة البديهة بان الطلب سعي في التحصيل وان

تحصيل الحاصل محال لكان اولى قوله مثله بدل من مطلوبك اى تعلم ان مثل
مطلوبك فى نحو هل رايت وقال عندك لجواز ان يكون المطلوب ثابتا فى نفسه ولا يعلمه
الطالب فيطلبه واذا لم يكن ثابتا عندك لم يمكنك ان تجعله وصفا او خبرا ولقائل
ان يقول مدلول الكلام الطلبى هو الطلب الثابت فى نفسه لا المطلوب الذى هو ليس
حاصلا معلوما فالصواب ان يقال ان الوصف يجب ان يكون معلوم الانتساب الى
الموصوف عند السامع قبل ان يجرى على الموصوف والطلب لا يعلمه المخاطب الا
بالكلام الصادر عن المتكلم الدال عليه وكذا سائر الانشاءات فلا يقع شئ منها وصفا
الا بتاويل واما الخبر فلا يجرى فيه ذلك والتمسك بان الخبر يحتمل الصدق والكذب
والانشاء لا يحتملهما غلط نشأ من اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتدا وما يقابل
الانشاء واستدلال المص على ذلك بان الخبر يجب ان يكون ثابتا فى نفسه ومدلول
الكلام الطلبى ليس كذلك قد ظهر بطلانه مما قدمناه فزعم بعضهم انه يجوز وقوع الانشاء
خبرا للمبتدا بلا تاويل والمشهور هو التاويل وذلك ان خبر المبتدا يجب ان يلاحظ
من حيث انه حال من احوال المبتدا ومنتسب اليه سواء وقعت النسبة خبرا او
استفهاما عنها ولا شك ان نحو اضرب فى قولك زيد اضربه ليس من احوال زيد اذا
اجرى على ظاهره كما فى قولك اضرب زيدا واما اذا اول بمقول فى حقه اضربه على
معنى انه يستحق ان يؤمر بضربه فقد صار ملحوظا من حيث انه حال لزيد وفيه
مبالغة يعرى عنها قولك اضرب زيدا لانك هناك امرت بضربه واشرت الى
انه مستحق لذلك وقس عليه نحو قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم واما مثل اين زيد
ومتى القتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام ههنا داخل فى الحقيقة على
النسبة بين المبتدا والخبر المقدر لا على الخبر وحده قوله ولذلك اى ولامتناع
وقوع الطلب وصفا او خبرا قوله سمعنا نقول كقولك سمعت زيدا يقول فيقول
اما حال اى سمعته قائلا والمعنى سمعت قوله قائلا واما بدل بتاويل المصدر اى سمعت
قوله وقد توهم انه ثانى مفعولى سمع والمذق اللبن الممزوج بالماء قوله اى بحمل تفسير
لقوله مقول عنده اى لا يريد ان هذا القول مقول عنده محققا بل تقديرا على
معنى ان المذق بحمل رائيه على ان يخاطب مشاهد المذق اى من يحضره بذلك وحاصله
جاءوا بمذق لونه لون الذئب الا انه عدل عنه للمبالغة كانه قيل هو بحيث من رآه
قال لصاحبه هل رايت الذئب فهذا اللبن لونه مثل لونه ولفظ قط لاستيعاب
الازمنة الماضية واللام فى ارادة متعلقة بحمل والضمير للمذق والورقة بياض
الى السواد والسمار بالفتح اللبن الرقيق وتسمية اللبن به لرقته بالماء قوله وفى مثل زيد
اضربه اى وتسمعنا نقول فى مثله انه محمول واما قدره سابقا وفى البيت مقول
للاشعار بجواز الامرين قوله وتفسير عطف على نقول اى ولذلك تسمعنا نفسر

والظاهر

والظاهر انه اراد بتقدير القول فى الاية وجه ان جعل العذاب المهين معهودا خارجا
قدر القول معرفا اى المقول عنده وان جعل معهودا ذهنيا قدر منكرا اى مقول عنده
وعلى الوجهين يجوز ان يقدر مقولا على انه حال فان الحال فى حكم الخبر وقيل اراد تفسير
الاستفهام على وجه يقع صفة بلا تقدير القول فان مآل ما ذكره هو ان المعنى
من العذاب المهين الشديد الفظيع فى الغاية وقوله من فرعون فى المعنى صفة معرفة
قوله على لفظ من الاستفهامية احترازا عن قراءة العامة بلفظ من الجارة فيكون حالا
اى كائنا من فرعون قوله بانه متعلق بتفسير والضمير فى كنهه للعذاب اى كنهه
فى الشدة والفظاعة وهل تعرفونه بدل من قوله من فرعون ومن هو بدل من مفعول
تعرفونه وقوله فى فرط متعلق بمعنى العلو المستفاد من من هو كانه قيل اى عال هو
فى فرط عتوه والشكيمة الحديدة المعترضة فى فم الفرس وشدة الشكيمة مثل فى
فرط الاباء عن الانقياد والتمرد عن التجبر وتجاوز الحد فى الظلم ماخوذ من لفظ
فرعون لاشتهاره بذلك قوله ما ظنكم بدل من هل تعرفونه والمعذب على صيغة
اسم الفاعل وضميره للعذاب وقوله ثم عرف عطف على قال اى عرف حال
فرعون فى فرط عتوه وشدة شكيمته قوله وسيطلع لما اظهر بقوله ولما ترى الى
ههنا بمعانى دقيقة لطيفة كانها ثمرات كانت محجبة فى اكمامها اشار الى ان من خدم
كتابه هذا حق خدمته اطلع على نظائرها كثيرة قال واما الحالة التى تقتضى تاكيد
اوله اى تعقيب المسند اليه المعرف بالتابع المسمى تاكيدا والمراد بالظن التوهم
والاحتمال فان السامع ربما يتوهم فى حكمك بالمسند على المسند اليه انك تجوزت فيه
اى نسبت المسند الى غير ما هو له بتاويل على طريق المجاز العقلى او سهوت فيه بان
غفلت عما هو له فذكرت غيره مكانه او نسيته فوضعت غيره موضعه والسهو
ما يتنبه صاحبه بادنى تنبيه لانعدام الصورة عن المدركة فقط دون النسيان
فانه زوالها عن المدركة والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء فاذا اردت دفع ذلك
التوهم اكدت المسند اليه تاكيدا لفظيا اما باعادة لفظه بعينه نحو عرف زيد زيد
واما بذكر ما هو فى حكم اعادته مثل عرفت انا فيندفع به توهم التجوز والنسيان
لاحتمال ان يتوهم وقوع زيد نفسه موقع عمرو نفسه سهوا او نسيانا قوله
ربما كان اى ربما كان القصد بتاكيد المسند اليه التاكيد اللفظى والمعنوى المذكور
مجرد تقريره اى تحقيق معناه فى ذهن السامع فانك اذا قلت جاءنى زيد وتوهمت
ان معنى زيد لم يتقرر فى ذهن السامع اكدته باعادته لتقرره فيه وانما قال مجرد
التقرير تنبيها على ان ما تقدم مشتمل على التقرير ايضا الا انه قصد به شئ آخر من
دفع التجوز وغيره فان التاكيد اللفظى قليل بالقياس الى ما تقدم قوله كما يطلعك
ليس متعلقا بقوله وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما توهمه العبارة اذ ليس

في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل ما يطلعك على ان التأكيد قد يقصد به مجرد
التقرير بل هو معلق بما قبله وذكر مجرد التقرير معهما اعتراض كأنه قيل ارادة دفع
توهم التجوز او السهو او النسيان تقتضي تأكيد المسند اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل
فانه ذكر هناك ان قولك انا سعيت في حاجتك يفيد القصر وان قولك سعيت انا في
حاجتك يقصد به دفع احتمال التجوز والسهو والنسيان فيعلم من ذلك ان تكرير
المسند اليه في نحو انا عرفت لا يفيد دفع ذلك التوهم وانما يفيده تكريره على وجه
التأكيد فيكون ارادة دفعه مقتضية لتأكيد المسند اليه لا لتكريره مطلقا قوله او
خلاف الشمول عطف على تجوزا اي لئلا يظن بك السامع في حكمك ارادة خلاف الشمول
والاحاطة فان المسند اليه اذا كان عاما اي ذا اجزاء يصح ان يقصد به بعضها جاز ان
يتوهم السامع انك قصدت بعضها فلا يكون الحكم شاملا محيطا فتؤكد بكل دفعا
للتجوز اللغوي كقولك جاءني الرجال كلهم وليس يندفع به توهم السهو او النسيان
او التجوز العقلي واما عرفني الرجلان كلاهما فقد قيل انه لتقرير الشمول لا لدفع خلافه
اذ المثنى نص في مدلوله فلا يجوز ان يقصد به بعض وقيل لدفع خلاف الشمول في الحكم
بناء على ان الفعل الصادر من احد المتصاحبين يسند اليهما فيكون ح لدفع التجوز العقلي
دون اللغوي واما اذا اردت دفع توهم ان الجائي رسول لا منهما وجب ان تقول انفسهما
لا كلاهما وكذا اذا اردت دفع توهم ان احدهما جاء والاخر محرض على ذلك المجي بطريق
عموم المجاز وجب ان تقول جاءني جاءني الرجلان لان توهم التجوز اللغوي انما هو في
المسند واذا اردت دفع توهم السهو او النسيان وجب ان تقول الرجلان الرجلان
قوله ومنه كل رجل اي ومما يدفع به ظن خلاف الشمول وان لم يكن تأكيدا اصطلاحيا
وذلك لانه في معنى قولك الرجال كلهم عارفون فبهذا الاعتبار فيه دفع خلاف الشمول
وقد يقال الخبر اذا كان نسبته الى جميع افراد الجنس على سواء فهم من النكرة العموم
كما في قولك تمرة خير من جرادة ورجل وامرأة في المثالين للشمول ولفظ كل يدفع به
توهم خلافه واذا ترك التكلف كان لفظ الكل في المثالين لافادة الشمول ابتداء
لا لدفع توهم خلافه قال واما الحالة التي تقتضي بيانه فقوله اي تعقيب المسند
اليه المعرف بالتابع الذي يسمى عطف بيان لافادته بيان متبوعه وتفسيره وانما
قال زيادة ايضاحه لان المعرفة لا تخلو عن ايضاح قوله بما يختصه من الاسم كابو
العلم وغيره فان البيت الحرام عطف بيان للكعبة على سبيل المدح ولا يجب ان
يكون اختصاصه لكن الاسم به على الاطلاق بل اللازم ان يكون مختصا به في الجملة واقله
بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع ليتصور ايضاحه وقد صرح في قسم
النحو بكون عطف البيان اعرف لكنه ليس بلازم من كونه موضحا لجواز ان يوضح
متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد وقوله قوله علم كلمته

مسندا

مسندا اخبوه من هذا القبيل اي من قبيل التابع الذي يراد به البيان والتفسير وان لم
يكن عطف بيان صناعيا ولا متبوعه مسندا اليه فان اثنين وواحدا من الصفات
المؤكدة لا انه لم يقصد بهما مجرد التأكيد كما في امس الدابر ونفخة واحدة بل قصد
بيان ان الغرض الاصلي من متبوعهما هو ذلك المعنى الذي اكد بهما وليسا في البيان
كالصفة الكاشفة اذ فيهما بيان مفهوم المتبوع وفيهما بيان المقصد الاصلي من
مفهومه وتوهم كونهما من عطف البيان باطل لانه عرفه في النحو بما ذكر بعد الشيء من
الدال عليه لا على بعض احواله بيانا له لكونه اعرف الا ترى انه اورد الآية الاخرى
هاهنا ولا مجال لتوهم كونها من عطف البيان لانه اشترط كونه اسما قوله وكذا
لفظ اله يحتمل الجنسية والوحدة وذلك ان اسم الجنس كانسان مثلا ان كان موضوعا
للماهية بقيد الوحدة اعني الفرد المنتشر كانت الوحدة داخلة في مفهوم اله كالانسانية
في مفهوم الجنس وان كان موضوعا للماهية من حيث هي هي كانت الوحدة مستفادة من
تنكير اله وتنوينه ولو التزاما قوله والذي له الكلام مسوق هو العدد في الاول
وذلك لان سوق الكلام للنهي عن اتخاذ الاثنين من جنس الاله لا عن اتخاذ جنس
الاله فمصب النهي والاصل فيه هو العدد واما الجنس فقيد للمنهي عنه متمم اياه
والوحدة في الثاني وذلك لان المقصود اثبات الوحدانية في الالوهية لا اثبات
الالوهية فانها مسلمة قوله ففسر يعني ان تفسيرهما بهذين الوصفين المؤكدين بيان
لما هو الغرض الاصلي منهما قوله ومن هذا الباب من وجه اي من باب البيان والتفسير
وفصله من الاية الاولى لاختلافهما في ان الصفة في الاول اسم وفي الثانية فعل
او ظرف فكان هذا ابعد من عطف البيان فلذلك قال من وجه وايضا الصفة في
الاول لبيان ان الغرض الاصلي هو العدد والوحدة مع كون الجنس داخلا في المراد
وفي الثانية لبيان ان المراد هو الجنس دون الفردية ولذلك قال لبيان ان القصد من
لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى الجنس والى تقريرهما وكأنه اشار بذكر التقرير الى ان اسم
الجنس موضوع للماهية فكان القصد منه الى الجنس تقريرا له على معناه الاصلي
وتجريدا عما عرض له في الاستعمال باعتبار التنوين والتنكير واذا كان القصد من
دابة وطائر الى الجنسين فلا اشكال في الاخبار عنهما بقوله الا امم امثالكم كأنه
قيل وما من جنس من هذين الجنسين الا امم ولا شك ان الجنس مفهوم واحد فلا يتصور
ح كون الوصف مفيدا الزيادة التعميم وفي الكشاف ان المقصود بهذين الوصفين
زيادة التعميم والاحاطة كأنه قيل وما من دابة قط في جميع الارضين السبع وما من
طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه الا امم امثالكم محفوظة احوالها
غير مهمل امرها وتوجيهه ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن جاز ان يراد بها
دواب ارض واحدة وطيور جو واحد فيكون لاستغراق عرفيا فلما ذكر وصفان نسبتها

الى دواب اى دواب اية ارض كانت والى طيور اى جو كان على السوا اتضح ان الاستغراق حقيقى يتناول دواب جميع الارضين وطيور جميع الآفاق فظهر ان الوصفين يفيدان زيادة التعميم والاحاطة لكن يرد عليه ان النكرة المفردة فى سياق النفى تدل على كل فرد فرد ولا يصح الاخبار عنها بقوله امم وكذا لا يصح ذلك الاخبار ان اريد بتلك النكرة النوع لان كل نوع امة لا امم وجوابه ان النكرة ههنا محمولة على المجموع من حيث هو بقرينة الحمل والى السؤال والجواب اشار حيث قال فان قلت كيف قيل الا امم مع افراد الدابة والطائر قلت لما كان قوله وما من دابة ولا طائر دالا على معنى الاستغراق ومغنيا عن ان يقال وما من دواب ولا طيور حمل قوله الا امم على المعنى واذا تحققت ما قررناه انكشف لك ان كلامى الشيخين ليسا متحدين

قال واما الحالة التى تقتضى البدل عنه اوله اى الابدال عن المسند اليه ليناسب ما تقدم من البيان والتاكيد والوصف فان المراد بها معانيها المصدرية واتما قال نية تكرير الحكم ولم يقل اذا كان المراد تكرير الحكم لان المتبادر من هذه العبارة تكرير الحكم لفظا وليس كذلك بل هو مكرر نية وقصدا قوله وذكر المسند اليه معطوف على نية وقد جعل المبدل منه تارة مسندا اليه نظرا الى الظاهر واخرى توطئة للمسند اليه الذى هو البدل نظرا الى الحقيقة قوله لزيادة التقرير متعلق بذكر المسند اليه وانما قال فى التاكيد وربما كان القصد الى مجرد التقرير وقال ههنا لزيادة التقرير تنبيها على ان المقصود الاصلى فى البدل كونه منسوبا اليه فيكون التقرير فيه امرا زائدا بخلاف التاكيد فان التقرير فيه مقصود اصلى اذا عرفت هذا فقول فى الابدال امران الاول تكرير الحكم نية وذلك لكون البدل فى حكم تكرير العامل بناء على ان المقصود الاصلى بالنسبة متكررا لعامل والانتساب وايضا ورود البدل مع تكرير العامل صريحا كثير والثانى زيادة التقرير والايضاح وذلك لان كون المسند اليه مذكورا بعد توطئته يقتضى ذكره مرتين فيوجب تقريره وايضاحه قطعا وكونه مذكورا مرتين ظاهر فى بدل الكل وفى بدل البعض ايضا واما فى الاشتمال فلان قولك سلب زيد ثوبه بمعنى شئ من زيد ثوبه ومن ثم قال فى بدل الاشتمال ذكر المسند اليه اجمالا ثم تفصيلا وكذا فى بدل البعض فهما فى الايضاح اقوى من بدل الكل وان كانا اضعف منه فى التقرير وقد يكون الثانى فى بدل الكل اوضح من الاول فيفيده ايضا حاصل هذه الجهة ايضا وتقديم الاشتمال والبعض على الكل لكونهما اظهر فى الايضاح وارسخ فى البدلية لان الكل يحتمل عطف البيان غالبا والظهور التوطئة فيهما لان بدل الكل عين المبدل منه فجعل احدهما توطئة نوع تحكم قوله فى الانواع الثلاثة متعلق بقولك وامر بالتامل لتتضح ان الرابع اعنى بدل الغلط انما يكون فى كلام يصدر لا عن روية وفطانة فهو بمعزل عن مراكب البلغا ومن عدو حذو هم قال واما الحالة التى

تقتضى

تقتضى العطف اوله اى على المسند اليه وحروفه على رايه احد عشر ترك منها ام لاختصاصها بالاستفهام والكلام فى الخبر فالواو اذا عطف بها على المسند اليه كان المقصود تفصيله اى ذكره مفصلا مع رعاية الاختصار فلو قيل مثلا جاء رجلان فات التفصيل ولو قيل جانى زيد وجانى عمرو كان من عطف الجمل وفات الاختصار وليس فى الواو تفصيل المسند اذ لا يدل على ان المجى من احدهما قبل الاخر او بعده او معه فلا يفهم ههنا تفصيله وتعدده بل يفهم منها اشتراكهما فى مطلق المجى نعم يلزم عقلا تعدد افراد المجى لامتناع قيام عرض واحد بمحلين والفا لتفصيل المسند اليه لدلالتها على التعقيب وهو ان ملابسة المجى للثانى بعد الاول بلا مهلة فيفهم منها تفصيله وتعدده واما تفصيل المسند اليه فهو وان كان لازما فى الفا الا انه ليس بمقصود اذ المقصود الاصلى بيان التعقيب كان فى قولك جانى زيد فعمرو خطابا لمن عرف مجيئهما ولم يعرف التعقيب منهما واعتبار الحقا ههنا ايضا احترازا عن مثل قولك جانى زيد فجانى عمرو وثم مثل الفا الا انها تدل على مهلة وحتى تشاركهما فى الترتيب وافادة تفصيل المسند لكن لا بد فيها من التدريج بان يكون المسند اليه ذا اجزاء يتعلق بها المسند شيئا فشيئا حتى يبلغ جزؤه الاخير اى الاعلى والادنى فى المذكور بعد حتى والترتيب على هذا الوجه معتبر بحسب الذهن دون الخارج اذ ربما كان حصول المسند لما بعد حتى فى الخارج قبل حصوله لما قبلها او فى اثنائه كقولك مات كل اب لى حتى آدم ومات الناس حتى الانبيا واستشهد على التدريج بانه يجب لظهوره فيه فان التابع لا ينقلب متبوعا للمتبوع عدا الا بتدريج والاشعار بلزوم التدريج لحتى وان كانت لعطف الجمل فان صار جملة عطفت حتى على فارسى والمعنى رماني المال فى ايثاره ورقانى الى ان صار متبوعى تابعى وبعده ولو عشت حتى مات احدث بعده دقائق شعر ليس عندهما بعدى قوله او كان المراد رد السامع جوز استعمال لا فى قصر القلب والافراد وفى دلائل الاعجاز انها تستعمل للقلب فقط واورد لكن فى قصر القلب اذ لم يوجد استعمالها فى الافراد الا ان كونها للاستدراك اعنى رفع الوهم الفاسد الذى نشا من الكلام السابق يقتضى ان يكون قولك ما جانى زيد لكن عمرو خطابا لمن اعتقد انتفا المجى عنهما بعد نفيك المجى عن زيد قوله او كان المراد صرف حكمك كلمة بل اذا كان ما قبلها مثبتا دلت على صرف الحكم عن الاول وجعله فى حكم المسكوت بحيث يحتمل ثبوت المسند له وعدمه كان المتكلم قال احكم على الثانى ولا اتعرض للاول ومن قال ان الحكم على الاول كان خطا اراد ان تعرضه لاثبات المسند للاول كان خطا لا ان ثبوت المسند له كان غير مطابق للواقع حتى يلزم انتفاؤه عنه فانه مما لم يقل به احد واذا كان ما قبل بل منفيا فهى عند المبرد يدل على صرف ذلك النفى عن الاول وجعله فى حكم المسكوت عنه كما فى حكم الاثبات بعينه وعند الجمهور يدل على ثبوت المسند للثانى وكون الاول فى حكم المسكوت عنه

ولا صرف الحكم على مذهبهم فكانه اختار مذهب المبرد وذهب جماعة الى ان
النفي في المتبوع محقق كالاثبات في التابع وعلى هذا المذهب تكون بل مفيدة للقصر
كما يستعمل بها المص في مباحثه واما اذا افادت كون الاول في حكم المسكوت فلا يفيد
قصرا اذ لا بد فيه من حكمين اثبات ونفي قوله او كان المراد الشك فيه اى شك المتكلم
في المسند اليه هل هو الاول او الثاني او تشكيكه للسامع في ذلك فان التشكيك
قد يكون مقصودا الغرض يتعلق به قوله على قول الجمهور اى على ان اى حرف تفسير وما
بعده عطف بيان لما قبله ويؤيده ان ائمة اللغة يفسرون به الضمير المرفوع المتصل
بلا تاكيد وفصل والضمير المجرور بلا اعادة الجار وان سائر الحروف العاطفة
تقتضي المغايرة بين المعطوفين وان العطف التفسيري بالواو والفا قليل وكانه نظر
الى ان التشريك في الاعراب بتوسط حرف قوله وفي العطف اى ليس مباحث العطف
مقصورة على ما ذكرناه بل سيأتيك في باب الفصل والوصل دقائق جمة خصوصا
في العطف بالواو وقال المص لا يستعمل فيما بعده تارة بواسطة اخرى موصولة
وتجرا اخرى باخرى زائدة وقد تنصب بوجه بعيد يعني تارة بجعل ما نكرة غير
موصوفة وتنصب ما بعده بتقدير اعني او على التمييز ان كان منكرا قال واما
الحالة التي تقتضي الفصل اقول اى تعقيب المسند اليه المعرف بما سمي فصلا قوله
تخصيصه اى تخصيص الفصل او المتكلم للمسند بالمسند اليه اعني جعله خاصا
بالمسند اليه لا يتجاوز الى غيره واشترط في دخول الفصل ان يكون الخبر معرفا
باللام او افعل من كذا مغيرا عن صيغته او غير مغير او فعلا مضارعا فاورد امثلتها
وقدم المعرف لانه الاصل فان اريد بالمنطلق الجنس كان التخصيص مستفادا من
اللام وافاد الفصل تاكيد ذلك التخصيص وان اريد به المعهود كان التخصيص
مستفادا من الفصل وحده ولا استبعاد في جريان التخصيص قلبا او تعيينا في المعهود
وقد صرحوا بان الفصل يفرق بين النعت والخبر ويفيد تاكيد ثبوته للمخبر عنه
وقصره فيه واما نحو قولك الكرم هو التقوى اى لا كرم الا التقوى فقصر المسند
اليه فيه على المسند مستفاد من اللام على طريقة قولك المنطلق زيد وضمير الفصل
قد تجرد هاهنا عن معنى القصر وافاد تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه فما يتوهم
من ان الفصل قد يفيد تخصيص المسند اليه بالمسند او تاكيد تخصيصه به فليس
بثبت والتخصيص في الامثلة الباقية مستفاد من الفصل اذ لم يجعل تقديم المبتدا
على الخبر مفيدا للحصر الحصر فيه وكان الاولى ان يمثل بما يكون نصا في الفصل نحو
قولك كان زيد هو القائم بالنصب فان كلمة هو في الامثلة المذكورة يحتمل ان يكون
مبتدا خبره ما بعده قال واما الحالة التي تقتضي تنكيره اقول اى المسند اليه
فهي اذا كان المقام اى موضع ذكر الكلام للافراد اى لجعل المسند اليه فردا مما يدل

علم

عليه اما شخصا او نوعا فان كان اسم الجنس موضوعا للماهية بقيد وحدة شخصية
او نوعية فاطلاقه عليها ظ وان كان موضوعا للماهية من حيث هي كان الافراد الشخصي
او النوعي مستفادا من القرائن وقوله شخصا او نوعا نصب على المصدر اى للافراد
افراد شخص او نوع او على التمييز اى لافراده من حيث الشخصية او النوعية قوله
اى من نوع من الماء حمل تنكير الماء على النوعية فكان تنكير الدابة ايضا كذلك فقوله تلك
الدابة اراد بها نوعا منها وان كان المتبادر منه الشخص قوله او من ماء مخصوص اى من
نوع مخصوص من الماء وهي النطفة ما عتبر نوعية الماء من وجهين احدهما اضافته
الى نوع من الدابة والثاني اعتبار كونه نطفة فانها نوع من الماء ممتاز عن سائر
انواعه ولم يتعرض لحمل التنكير في ماء ودابة للافراد شخصا اذ لا يلائمه قوله
تعالى فمنهم من يمشي على بطنه الآية فانه تفصيل للانواع لا للاشخاص ولا حاجة
الى ان يجعل ماء ودابة مسندا اليه بالتاويل لان المثال لمقام الافراد الجاري في عمر
المسند اليه كما عرفت في نظائره قوله غير صالح للتعريف اى لا يصلح المقام
لتعريف المسند اليه لان المتكلم لا يعرفه بعينه بل انما يعرف منه القدر الذي
يعبر عنه بالنكرة وذلك اما على سبيل الحقيقة او الادعاء ونصب حقيقة على
المصدر به اى انتفى عنك معرفته انتفاء حقيقة اى انتفاء حقيقيا لا ادعائيا
وجعله تمييزا لا وجه له قوله او تجاهل عطف على قوله لا تعرف منه حقيقة
وفائدة هذا التجاهل والايراد تحقيره وعدم الاعتداد به واظهار انه غير
ملتفت اليه بخصوصه وذكره كذاب بعد معتبر مبالغة ومتقاربا اى متحاميا
متحرزا حال من فاعل قلت وقوله كانك لست الخ تبيان للتجاهل الذي تضمنه قوله
قلت هل لكم في حيوان وحال اخرى من ضمير المخاطب اى قلت مشبها انت بمن لا
يعرف هو ولا اصحابه منه الا ذلك الصورة اما عدم معرفة من التنكير واما عدم
معرفة اصحابك فمن قولك هل لكم اذ معناه هل لكم رغبة في معرفة حيوان كذا افادكم
عليه قوله ولعله حال متعلقة بمعنى قوله كانك لست اى تظهر عدم معرفتكم
به مرجوا اى محتملا كونه عندكم اشهر من الشمس قوله وعليه اى وعلى التجاهل
وان لم يجئ في المسند اليه كما ان المثال السابق اعني هل لكم في حيوان ايضا كذلك والتمزيق
التفريق وكل ممزق اى كل تمزيق وترك العاطف في الجزاء اعني انكم لفي خلق جديد لانه
بمعنى تجدد خلقكم وعدل الى الاسمية للدلالة على التحقق قوله كانهم لم يكونوا اى بالوا
ذلك في حقه كانهم لم يكونوا يعرفون منه قوله والى سحرها اى التجاهل لاشتماله على
نكتة بهية تستميل النفوس بحسنها ما لك سحر البلاغة والمتصرف فيه يصنعه
حيث اراد وان شئت ان تعرف كونه كذلك فانظر لفظ كان وما قبله ايضا اعني
ما لك مورقا مقولا في حقك ماذا ترى اى لا نبات فيه لطائف عجيبة يسال عنها

الناظر فيها وذلك لان التجاهل ههنا دل على انها ولهت فتخيلت ان الارض وما عليها
تغيرت عن حالها ودهشت نضارتها تعجبا عليه فوتحت شجر هذا الموضع اي الخابور
من ديار بكر فانه مالك مورقا كانك لم تجزع او على انها ادنت تفخيم شان المصيبه
وتجاوزها الحد المعهود في المصائب حتى تجزع لها كل شجر ومدر فالتوبيخ كون هذا
الشجر مورقا مع شدة جزعه وفرط حزنه قوله او الاستحقار عطف على لفظ كان
وفي العدول عن الاستفهام غاية ادب وذكر علام الغيوب اصاب محزه لدلالته
على ان الاستحقار ليس على حقيقته واختيارا او على لوا واشعارا بان كل واحد من
المثالين كاف في التنبيه على ما ذكر من سوق المعلوم مساق المجهول والى سحر البلاغة
ولا شك انهم لو اخبروا وابا بحر لو توليتم تفسدون في الارض وتقطعون ارحامكم
ويتمر ذلك بالعنة والصمم والعمى لاستدعى غضبهم ولجوا في الباطل ولم يرجعوا الى الحق
فعدل الى صورة الاستحضار ولفظ التوقع استدراجا لهم الى الاعتراف بالحق
وتليينا لسورة حجاجهم قوله متضمنا حال من الاستحضار والتعريض التقصير
يريد تقصيرهم في امر الدين ورخاوة العقد ضعف الاعتقاد وناعيا حال من
الاستحضار ايضا يقال نعى عليه هفواته اذا شهره بها كان لكل هفوة موتة
وان يتوقع مفعول ناعيا وان يفسدوا فاعل يتوقع اي مشتهرا عليهم ان يتوقع
الافساد وتقطيع الارحام من امثالهم وان تولوا شرط معترض بين يتوقع وفاعله
جزاؤه مضمونها قوله وتاخروا عطف على تولوا تفسيرا له لئلا يتوهم انه
من التولي بمعنى الاعراض وتناحرا مفعول له ليفسدوا ويقطعوا يقال انتحر
القوم على الشيء اذا تشاحوا عليه حرصا وتناحروا في القتال والتهالك شدة
الحرص كانه يوقع نفسه في الهلاك قوله لهم متعلق بالاستحضار في المعنى وهو
نكتة اختيار هذا على التصريح اي استحضرا على الوجه المذكور من التضمين
والنعي لهم بصرا اي ليطلعهم التامل في المتوقع الذي هو الافساد والتقطيع
على ما يترتب على ما يفيده ذلك المتوقع وهو اولئك الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى
ابصارهم بمعنى اشتهارهم وانساهم بكونهم ملعونين صما عميا حتى يوصفوا بذلك
في الالسنة قوله لئلا يلبسوا متعلق بالاستحضار ايضا فهو علة للمعلل بالعلة
السابقة اعني لهم وجعل كلمة اذا في مثل مراد اذا اعرض وثما اذا كانت زائدة اولى
كما في قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائدة شلا كما تطرد الجمالة الشردا على ما صرح
به الميداني وقد يقال اذا ظرفية والعامل فيها لئلا يلبسوا وصلة من مقدرة اي
لئلا يلبسوا اذا تعرض لمن عرض وقيل جزاؤه محذوف والشرط صلة اي لمراد اذا اعرض
عنهم لم يلبسوا جلد النمر وهو ركيك جدا وجاز ان يقدر الجزاء لم يستحق ذلك عرفا
قوله على سبيل النصيحة يعني ان التعريض اذا كان على وجه النصيحة والارشاد

الى الحق برفق لم يكن موجبا للغضب بخلاف ما اذا كان على وجه التعيير والعدول
الى الطريق الا بلغ فانه يكون اشد اغضابا والهابا ولبس جلد النمر عبارة عن شدة
الغضب فان النمر علم فيها وكذا انقلاب الحماليق عبارة عنها والحملاق باطن الجفن
وان لا ينقلب عطف على لئلا يلبسوا قوله واما لانه لا طريق لك عطف على قوله
اما لانك لا تعرف منه فصل كون المقام غير صالح للتعريف الى امور اربعة احدها
ما مر والثاني ان لا يعرف السامع من المسند اليه الا القدر الذي يعبر عنه بطريق
التنكير واما لم ينظمه في سلك الاول على قياس ما مر في الموصول بان يقول اما
بانك لا تعرف منه انت او سامعك لقصده ايراد حديث التجاهل المخصوص بالمتكلم
والثالث ان هناك مانعا يمنعك من تعيين المسند اليه كارادة الابهام على السامع
وتاتي الانكار له لدى الحاجة والتحرز عن التطير بالاسم الذي يعينه او عن نقل
مجد والرابع ان المسند اليه في شانه من جهة الارتفاع او الانحطاط وصل الى
حد يوهم قصور العبارة عن تعريفه وتعيينه ثم مثل لهذه الاربعة بجملتين المسند
اليه في احدهما مبتدأ وفي الاخرى فاعل قال وقولهم شر اهر ذا ناب من الاعتبار
الاخير اقول اي من الوصول الى حد لا يمكن معه التعريف اذ المراد شر عظيم بلغ
من كمال العظمة حدا لا يكتنه كنهه فهو من قبيل ارتفاع الشان قوله في مثل
هذا التركيب اي هو ايضا من الاعتبار الاخير الا انه من قبيل انحطاط الشان
فقولك عنده شيء اي شيء قليل حقير فيلزم حقير مقدار ذلك الشخص في ذلك
النوع ولفظة شيء تدل على القلة والحقارة من وجوه منها جوهر الكلمة وبناء
المرة والتنكير العارض ولا محذور في ذلك لان القلة تقابلها الزيادة فيفهم من اجتماع
الدوال الثلاث ان القلة في الغاية وكذا الحال في لفظ نفحة قوله ومنه اي ومن
الاعتبار الاخير ان نظن الا ظنا اي ظنا قليلا مستحقرا والمعنى لا نظن بالساعة
شيئا من الظن الا ظنا ضعيفا لا اعتداد به قوله وقول ابن ابي السمط مسند اخبره
منه ايضا اي هو من الاعتبار الاخير ايضا ولو عطفه على ان نظن الا ظنا لاغناه
عن تكرير منه الا انه راعى التادب فلم ينظمهما في سلك ونظر ايضا الى اشتماله
على قسمي الاعتبار الاخير اعني الارتفاع والانحطاط فاورده جملة على حدة وفاصله
لفظة ايضا الاشارة الى ان الضمير في قوله ومنه ان نظن للاعتبار الاخير لا
للمحصور بخصوصه يقال شانه يشينه اي عابه والاقتضاء يتعدى الى مفعولين يقال
اقتضاه الدين قوله حاجب الاول برفع حاجب للحكاية وجر الاول لكونه
صفة للمضاف اليه وجاز وقوعه صفة له لكونه معرفة اذ القصد الى المعهود الا
انه ترك اللام رعاية للحكاية وان اريد به اللفظ كان ايضا معرفة لانه مؤول
بهذا اللفظ لا لانه علم حقيقة بناء على ما توهم من ان وضع لفظ لمعنى يتضمن

وضعه لنفسه لكن اللفظ علم له فانه باطل قطعا لان الالفاظ المهملة اذا اريد بها انفسها كانت مشاركة للالفاظ الموضوعة التي اريد بها انفسها في اجراء الحكم المعروف عليها بلا فرق ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لا يلتفت اليه قوله وقال تعالى جملة فعلية معطوفة على الاسمية التي هي قول ابن ابي السمط منه وحمل تنكير غشاوة على التهويل والتعظيم اقتضى لحق المقام من حمله على النوعية اى على ابصارهم نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله على ما ذكر في الكشاف قوله في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص جعل اللام في القصاص لتعريف الجنس لانه المناسب للمقام دون العهد والحكم المتعلق بجنس القصاص جنس من الحكم فالمعنى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو شرعية جنس القصاص حياة عظيمة هي حياة الجماعة الذين خلصوا عن القتل بتشريع القصاص او نوع من الحياة واللام في لمكان متعلق بالارتداع وزيادة لفظ مكان لتفخيم العلم اى لمكانته ومنزلته قوله او ما ترى بيان لكيفية حصول الحياة بالارتداع المتفرع على العلم بالاقتصاص والاول من مفعولي ترى متروك لعدم القصد الى معين وثانيهما الجملة الشرطية وجواب اذا كيف تسلم وفاعل اوثق ضمير الاقتصاص او تذكره وقوله فيتسبب عطف على يسلم وفاعله ضمير الارتداع قوله والمعنى طلب التعظيم تقديم الجار على عامله اعني فالجنبها على اختصاص المثال بالتعظيم كما نبه بتقديم الجار في المثال الذي يليه على اختصاصه خلاف التعظيم والتهويل التي جعلها بلا تخوفا وعطفه على التعظيم يجري مجرى التفسير وقد وقع في موقع الحال اى قال ذلك متجاوزا ان يقول ولا شك ان المثال الذي من قوله وبخلاف ذلك هو التحقير المقابل للتعظيم لكن لا سبيل الى جعل التنكير في رضوان من الله اكبر للتحقير بل هو للتقليل الذي يقابل التكثير كما صرح به حيث فسره بقدر يسير من رضوانه وكانه لما كان التقليل مستلزما للتحقير غالبا جعله مقابلا للتعظيم والتهويل فقال اولا بخلاف ذلك وفسره بمجرد التقليل كما عرفت وقال ثانيا واما لخلافه اى لخلاف التهويل وفسره به ايضا حيث قال نفيا زمن عذاب الرحمن اى قدر يسير منه وهو في الاصل ما ينفيه الريح من التراب وبجمعه في اصول الشجر وبالتاويل الذي ذكرناه يندفع ما قيل انه لم يفرق بين التعظيم والتكثير وبين التحقير والتقليل مع ظهور الفرق لان التعظيم والتحقير بحسب المنزلة والرتبة والتحقير والتكثير بحسب العدد والكمية قوله قصدا الى افادة حال عاملها قال قوله والمعنى رسل جملة وقعت خبرا للمبتدا الذي هو وقوله وان يكذبوك والعائد محذوف اى معناه وفي بعض النسخ المعول عليه قال وان يكذبوك وهو ظ وهذا المثال يشتمل على قصد التكثير والتعظيم معا والى الاول اشار بقوله ذوو عدد كثير والى الثاني بقوله واولوا آيات الى قوله وعزم واما قوله وما اشبه ذلك فقيل لا تنسب وما جرى به عادتهم من

ختم

ختم الحالات بالمعمات او يريد به ما اشبه ذلك المذكور من مقتضيات التنكير كقصد العموم في نحو علمت نفس وتمرة خير من جرادة والا نسب بسياق الكلام والعطف بالواو ان يريد ما اشبه ذلك من جهات تعظيم الرسل وايضا لم يبق شي من مقتضيات التنكير حتى يعمم لاجله والتنكير في علمت نفس للتقليل الا انه تقليل ادعائي اذ المقصود استقلال الكثير في مقام الكبرياء والتنكير في تمرة للافراد لا للتخصيص والعموم مستفاد من تساوى نسبة الخبر الى افراد الجنس كما مر قال واما الحالة التي تقتضي تقديمه فهي متى كان ذكره اهم اقول اى من ذكر المسند فيقدم المسند اليه لذلك على المسند قال سيبويه في ذكر الفاعل والمفعول كانهم يقدمون الذي هو عندهم اهم وهم ببيانه اعنى وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم وذكر الشيخ عبد القاهر انا لم نجد شيئا يجري مجرى الاصل في التقديم سوى العناية الا انه لا يكفي ان يقال قدم للعناية بل لا بد ان يفسر وجه العناية بشي ويعرف فيه معنى فلذلك شرع المص في بيان وجه الاهمية واختار لفظة ثم للدلالة على التراخي في الرتبة قوله اما لان اصله اى الراجح في المسند اليه هو تقديمه على المسند لان المسند صفة له وحال من احواله فيكون متقدما عليه طبعا فناسب ان يراعى ذلك اللفظ اذا لم يكن هناك مانع كما في الفاعل فان كون الفعل عاملا يمنع من تقديمه عليه قوله في هذا المعنى اى ان الشي مقدم اذا كان اصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه وقد فصله في اخر الفن الثالث وبين ان ذلك كالمبتدا المعرف وذي الحال المعرف الى اخر ما ذكره هناك قوله واما لانه متضمن للاستفهام كان الاولى به ان لا يتعرض له لانه في قانون الخبر كما لم يتعرض لام في مباحث العطف وكانه نظر الى احوال المسند اليه في الكلام وان لم يكن خبرا فاورده هاهنا على طريقة ايراد الامثلة من غير باب المسند اليه وقوله وسنقرر في القانون الثاني اى سنقرر هناك الوجه في اقتضاء تضمن الاستفهام التقديم وهو اشارة الى ما ذكره في اخر باب الاستفهام من انه طلب والطلب انما يكون لما يهمك ويعنيك الى قوله فلا يعجبك لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام قوله واما لانه ضمير الشان والقصة هذا ضمير راجع الى الحكم خبري في الذهن فيجوز ان يعتبر ان ذلك الخبر شان فيذكر الضمير وانه قصة فيؤنث الا ان الاستعمال على انه لا يؤنث الا اذا كان في الجملة التي يفسره مؤنث غير فضلة كقولك هي هند مليحة وكلمة عن في قوله من قريب بمعنى بعد كقوله ومنهل وردته عن منهل اى وبعد قريب تعرف الخبر وتفهم منه عرفا اتصال الموعود بالقريب او بمعنى على كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد اى تعرف الخبر كائنا على قريب وقد صرح بعد الخبر في وضع المضمر موضع المظهر حيث قال متى لم يفهم السامع من الضمير معنى بقي منتظرا لعقبى الكلام كيف يكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه وهو الخبر في التزام تقديمه قوله اذا

وَرَدَهُ اي وَرَدَ الخبرُ السامعَ او ذهنَه ولا يخفى ان التشويق الى الخبر انما يظهر اذا كان
في المسند اليه طولٌ ويقوّى اذا اشتمل على امرٍ عجيب فلذلك اورد في المثال عطف
البيان والصفة والشائع في الاستعمال كون الفاعل لصانع كنايةً عن ادوصانه
ذميمه كالسارق والزاني لكنه كُنِيَ به عن الصفات المحمودة كالفاضل البارع والخبيرُ
هو مَصدوقٌ ورجلٌ بوطية له وفي ذكره مبالغةٌ كانه قبل صدوقٌ ومعدودٌ من الرجال
الصدق قوله وهو احدى خواص تركيب الاخبار في باب الذي لم يقل تركيب باب
الاخبار بالذي على ما هو المشهور لئلا يتوهم كون الباء صلةً للاخبار فيحتاج الى دفعه
بانه للاستعانة وانما جعل التشويق احدى آثار هذا التركيب وخواصه الاضافية
اذ له خواص أُخَر كالقصر وتاكيد الحكم والاجمال والتفصيل قوله كما اذا قلت
اي كالتشويق الذي يحصل اذا قلت وبرك نصبٌ على الحال بتاويل النكرة من المفعول
وهو الذي زيد منطلق ولا يبعد ان يجعل بمعنى مكان ظرفاً مقدّراً كما ذكر في نصب سوى
في الاستثناء مثل اوّلاً للاخبار عن المسند وثانياً للاخبار عن المسند اليه المضاف ماخوذا
مع ما اضيف اليه اذ يمتنع الاخبار عن المضاف وحده وثالثاً للاخبار عن المضاف اليه
وحده قوله اي التشويق الى الخبر هو السبب يريد انهم لما التزموا في هذا الباب
التشويق الى الخبر التزموا تاخيره اذ لو قدم لم يتصور تشويق اليه وانما حصر
سبب الالتزام تاخير الخبر في التشويق لان العمدة الكبرى من خواص باب الاخبار
بالذي فكان تقدم المبتدا متفرعا عليه لا على قصد تاكيد الحكم والاجمال والتفصيل
قوله وامتناع اي وهو السبب في امتناع الاخبار عن ضمير الشان وذلك لان ما
يُخبَر عنه في هذا الباب يكون خبرا والتشويق يوجب تاخير الخبر في هذا الباب فلو اخبر
عن ضمير الشان لوجب تاخيره وهو ممتنع فالتشويق بتوسط ايجابه التاخير صار
سببا لامتناع الاخبار عن ضمير الشان قال والمراد بالاخبار في عرف النحويين
اقول يريد ان هذا بحث نحوي لكنه لما جرى ذكره وكان مشتملا على مزيد دقة وغموض
اوردناه استطرادا قوله الى اجزاء سُمّيت في الكلام اي سواء كان منسوبا اليه او
منسوبا فضلةً او عمدةً فان الاخبار جارٍ في الكل اذا امكن فيه رعاية شرائطه قوله
فتؤخّره اي فتؤخّر ذلك الجزء الى عجز الكلام وتجعله خبرا قوله واما اذا كانت فعلية فلاي
فتصيّر ما عداه صلةً للذي والالف واللام بمعناه وفيه اشارة الى ان الموصول
مجموع الالف واللام لا اللام وحده كما اختاره سيبويه في حرف التعريف قوله
واضعا ومراعيا حالا لان مراده فيان من فاعل تزحلفه او تصيّره ولفظه في ذلك اشارة
الى المذكور اعني التزحلف والوضع ومثل منصوب على انه بدل مما افاده قوله
وان الضمير لا ينصب مفعولا الاولى ان يقول بدله وان الضمير لا يعمل ليتعلم منه
امتناع الاخبار عن الاسم العامل به دون معموله سواء عمل فيه الرفع او النصب او الجر

وكانه

١٤١

وكانه نظر الى المثال الذي يورده لامتناع اعمال الضمير اذ هناك لزم نصبه للمفعول
قوله للتحقق جميع ذلك اي لتحقق كيفية الاخبار عما يصح ان يخبر عنه وامتناعه
فيما لا يصح قوله وعن الذباب الذي اظنه وان اخبرت باللام عن الذباب قلت الظانّه
انا يطير في الجو مغضب انا زيد الذباب وعن الجو قلت الطائر ما الذباب يطير فيه الجو
وهكذا تبرز ضمير الفاعل في الكل لاجراء الصفة على غير من هي له ولا تخبر عطف على
قل وليس قوله هو اكرامي زيدا قائما واجب من باب ضربي زيدا قائما لان الحال ههنا
من تتمة المبتدا قوله واما لان يتقوى عطف على قوله واما لانه في تقديمه تشويقا
وقد يقال اذا كان تقديم المبتدا مفيدا للتشويق الى الخبر او لتقوى اسناده اليه او
منبئا عن تعظيمه كما سنذكره كان جعل امثال هذه حالات مقتضية للتقديم لا
توسط الاهمية اولى من جعلها من اعتبارات الاهمية بناء على ان تقديمه لما كان
مفيدا لهذه المعاني كان ذكره اهم من ذكر المسند ولعل المص ادرجها في تلك الاعتبارات
قصدا للضبط التقديم وحصره في الاهمية قوله على الظاهر اي يتقوى اسناد الخبر
الى المسند اليه حال كون الكلام مجرى على ظاهره وهو ان يكون المقدم كانا مثلا في
انا عرفت مبتدا خبره ما بعده بلا اعتبار تقديم وتاخير فتقوى الاسناد لتكرره
واما اذا اعتبر كونه موخرا في الاصل ثم قدم كان التقديم مفيدا للتخصيص وقد
صرح في بحث تقديم المسند بان مثل انا عرفت يجري تارة على ظاهره وهو ان يكون
انا مبتدا وعرفت خبره ولا يفيده الا تقوى الحكم واخرى على ان اصله عرفت انا
فيفيد التخصيص وقد يقال ان التقوى بنا على الظاهر دون التحقيق لان مبناه على
تكرر اسناد الخبر بان يصرفه المبتدا الى نفسه اولا ويردّه الى الضمير ثانيا ولا يخفى
ان ذلك الصرف بنا على الظاهر وايضا الخبر في الحقيقة هو الفعل مع الضمير وليس
اسناد هذا المجموع مكررا الا من حيث الظاهر وهو ان اسناد الفعل الى الضمير
بمنزلة اسناده هما الى المبتدا قوله يصلح للتفاؤل اراد به ما يتناول الخير والشر
والمشهور اختصاصه بالخير ويستعمل في الشر التطير قوله فتقدمه الى السامع
اي اذا كان الاسم يصلح للتفاؤل فتقصد التفاؤل فتقدم الاسم الى السامع بتقديمه
على المسند ليتفاءل به فيحصل له مسرة او مساءة وذلك لان التفاؤل والتطير
انما يكونان بمستهل الكلام لا بما يذكر في اثنائه فبطل ما توهم ان التفاؤل حاصل
قدّم الاسم او اخّر فالمقتضي لتقديمه تعجيل المسرة او المساءة بتعجيل التفاؤل واما
قال في دار فلان ومن ذلك لئلا يتوهم ان المراد تفاؤل المخاطب بحصول سعد بن
سعيد في داره فانه تفاؤل متعلق بمجموع الكلام وليس يقتضي تقديم المسند اليه
انما يقتضيه التفاؤل الحاصل بمجرد سماع اسم سعد بن سعد وقال في المثال
الثاني في دار صديقك ليجتمع فيه التطير الحاصل بمجموع الكلام مع التطير المتعلق

بسماع اسم المسند اليه فيزداد المساة فتأمل وكن على بصيرة قوله واما لان كونه
متصفا بالخبر يكون هو المطلوب به ان اتصافه بمضمون الخبر على الاستمرار بحيث
يعد من المتصفين المتسمين به يكون هو المطلوب من الكلام لا مجرد الاخبار بحصوله له
فالخبر الاول بمعنى خبر المبتدا والثاني بمعنى الاخبار وههنا بحث هو ان الاستمرار
في قولك الزاهد يشرب ويطرب وكذا في قوله تعالى الله يستهزئ بهم ليس مستفادا من
التقديم بل من المضارع فانه يفيد استمرارا تجدديا اذا كان هناك قرينة كما في
قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر وقوله تعالى فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل
لهم مما يكسبون وقوله تعالى ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون وههنا قرينة دالة على
ان المضارع للاستمرار وهو ان كيف انما تسأل بها عن الحالات المستمرة في اكثر
الاوقات وقد اراد ان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر هو المطلوب دون صفته
الخبر له وهما اعتباران متلازمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد
وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني اذا كان الكلام في
الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد قوله واما التوهم ان انت
ان المسند اليه لا يزول عن خاطرك فهو يسبق الى لسانك كقولك وصالك يغنيني او انه
مستلذ عندك فتجريه على لسانك مقدما نحو حبيبي اشتاقه قوله واما لان في تقديمه
تنبيها انبا التقديم في الذكر عن التعظيم في التقدم في الشرف على المتأخر متعارف الا
ان المتأخر ههنا هو الخبر وبيان شرف المبتدا عليه مما لا يلتفت اليه فكانه اراد
ان الافتتاح به في صدر الكلام لما كان على سنن تلك الطريقة المتعارفة انبأ عن
تعظيمه وشرفه في الجملة وقوله والمقام يقتضي ذلك تذكير لما هو معتبر فيما تقدم
وتأخر قوله زيادة تخصيص لم يرد به التخصيص في الثبوت اعني القصر اذ
لا يناسب شيئا من المثالين بل التخصيص في الاثبات وهو التخصيص بالذكر لكن
يرد ان التخصيص بهذا المعنى حاصل بلا تفاوت قدم المسند اليه او اخر فلا يكون
تقديمه مفيدا لزيادة هذا التخصيص سواء جعلت اضافة الزيادة بيانية او لا
وغاية ما يتكلف له ان الضمير لو كان مؤخرا لاحتمل نحو ان يكون مسندا الى
غيرهم فاذا ذكر الضمير تخصص الاثبات بهم بعد هذا التوهم ولما قدم الضمير
تخصص الاثبات بهم مجردا عن ذلك الاحتمال فكان تخصص الاثبات قد تقوى
بالتقديم وازداد به ومما يقال من ان ثمرته اذ زيادة التخصيص بالنسبة الى الحكم
بسبب تكرير الاسناد فليس بشيء لان هذا معنى تقوى الاسناد اليه وههنا بحث وهو
انه لم لم يذكر في مقتضيات تقديم المسند اليه التخصيص الحصري في مثل انا سعيت
في حاجتك كما ذكره في مقتضيات تقديم المسند وقيل لان لفظ انا مثلا في المثال
المذكور عنده تابع قدم على متبوعه باقيا على حاله لا مسندا اليه وفساده ظاهر

وانت خبير بان حمل التخصيص ههنا على القصر مع عدم الظهور في المثال اقل تكلفا
ودعوى كونه مشروطا بكون الخبر فعلا لا شاهد لها بل هي مردودة بتصريحهم بالقصر
في قوله تعالى كلمة هو قائلها وما انت علينا بعزيز قوله الهز التحريك والبعث وينبو
قطن قبيلة وزنا جمع رزين وهو الوقور والخفوف جمع خاف من الخفة وصفهم
بالمضي كانهم سيوف وبالشجاعة حيث لم يفارقوا السلاح وبالسكون والوقار
في المجالس وبالاسراع بانفسهم في خدمة الاضياف وقراهم قوله والمراد هم خفوف
اي محل الاستشهاد ذلك لا قوله تجدهم سيوفا اذ ليس تقديم المسند اليه
فيه لذلك ولا قوله جلوس لاحتمال تقديره فيه موخرا او ابا في حسبك ذا سيئة
ومعناه كافيك وهو مبتدا خبره ان تعلوا والمضطر من له ضرة اي مال كثير او
من له ضرائر اي متمتع بازواج والمسمح بالخا المعجمة من الرجال من لا ملاحة له
ومن اللحم ما لا طعم له والملح بالمعجمة ايضا من انشاعدوا الحوار ولد الناقة قبل
ان ينفصل قوله لا انت حلو ولا انت مر نافع للاولياء ولا ضار للاعداء بل انت
ملحق بالعدم وكرر المسند اليه لتثبت به كل واحد من المسندين على حدة مبالغة
قوله والاشباه ذلك يروى بالنصب عطفا على زيادة تخصيص وبالجر عطفا على
لانه يفيد اي واما الاشباه ما ذكر والاول اظهر وايا ما كان فتلك الاشباه مثل
ان تقصد في ابتداء الكلام الى تخصيصه نحو ولد الحجام حضر والنرجس عليه غواشيك
المسك بالباب او تحذير السامع منه نحو الاسد واقف والضابط ان كل معنى يصلح
له اسم المسند اليه اذا اريد تعجيل افادته قدم قال واما الحالة التي تقتضي
تأخيره عن المسند فهي اذا اشتمل المسند على وجه من وجوه التقديم اقول
لا شك انها تقتضي تقديم المسند تقتضي بعينه تأخير المسند اليه وبالعكس
فلذلك احال ههنا تأخير المسند اليه على ما تقتضي تقديم المسند واحال هناك
تأخير المسند على ما تقتضي تقديم المسند اليه لكن يرد عليه ان المسند قد يؤخر
بسبب في نفسه بلا نظر الى ما يقتضي تقديم المسند مثل كون اسمه مما يتطير به
وكالقصد الى استحقاره او كونه قليل الحضور في الذهن وكذا يؤخر المسند لامثال
ما ذكر فلنا خبر ما يؤخر اسبابا مغايرة لجهات تقديم ما يقدم عليه فكان المص
لم يلتفت اليها لقلتها وخفائها او نظر الى اندراجها في جهات التقديم بنوع تكلف
فيقال مثلا كون المسند اليه مما يتطير به يقتضي تقديم المسند وما الضبط باحالة
تأخير كل منهما على تقديم الآخر قوله لا طلاق المسند اليه او تخصيصه الظاهر ان
يعطف بالواو لتكون من مقابلة المتعدد بالمتعدد فيوزع اذ ليس لكل واحد من اطلاق
المسند وتخصيصه حالتان تقتضيانه فقيل او بمعنى الواو وذلك لانه لما كثر
استعمالها في الاباحة التي معناها جواز الجمع استعملت في معنى الجمع كالواو وعلى

ما نص عليه بعض المحققين ومن البين في ذلك قول الشاعر سيان كسر رغيفه او
كسر عظيم من عظامه وقيل شاع في اللف الاجمالي ان يذكر نشره باو كقوله تعالى
وقالوا كونوا هودا او نصارى لان الذي وقع عليه اتفاق القولين هو احد الامرين
والموكول الى السامع هو التعيين وكذا هاهنا اشركت الحالتان في مقتضا احد الامرين
لا في اقتضائهما معا وقوله حال التنكير متعلق من حيث المعنى بكل واحد من
الاطلاق والتخصيص قوله استغنيت عن التعريف فيهما اي ستغنيت في الحالتين
عن التعلم بعني قد عرف ان المسند اليه المعرف بوجوه مختلفة من جملتها الاضافة
يتقيد بالتوابع لامور تقتضيها فاذا مهرت في ذلك وتعرفت ان انتفا تلك الامور
مقتضي اطلاقه امكنك ان تعتبر امثالها في المنكر بلا احتياج الى تعليم وايضا بعض
موجبات التنكير يوجب اطلاق المنكر مثل ان لا تعرف منه سوى الاطلاق حقيقة
او ادعاء او ان لا يكون لك طريق الى تعريف الزائد على الاطلاق لسامعك او يكون
هناك مانع من التخصيص قال واما الحالة المقتضية لقصر المسند اليه اقول
عدل عن الضمير الى الظاهر في هذه الحالة وما قبلها لمزيد الايضاح فيهما لكونهما
آخر احوال المسند اليه الجارية على مقتضى الظاهر على ان اضماره هاهنا يوهم رجوعه
الى المنكر قوله وانت تريد تقرير صوابه ونفي خطائه هذا انما في قصر الافراد ظاهر
واما قصر القلب فالصواب فيه اعتقاد ثبوت احدهما مطلقا والخطا هو التعيين
واما قصر التعيين الداخل عنده في الافراد فقد قيل الصواب فيه اعتقاد احدهما
والخطا عدم الترجيح عنهما وفيه نظر لان عدم الترجيح ليس حكما حتى يوصف بكونه
خطاوا انما جعل حكم السامع بان زيدا متمول وجواد حكما واحدا مشوبا بصواب
وخطا نظرا الى انه حكم بكونه جامعا بين الوصفين وان كان في الحقيقة حكمين احدهما
صواب والاخر خطا قوله مثل ان يكون بالنصب حال من حكم مشوب وقوله
فتقول بالنصب عطفا على يكون وبالرفع اي فانت تقول واكتفى بذكر ثلثة من طرق
القصر ولم يذكر الرابع اعني التقديم مع ان تقديم المسند يفيد حصر المسند اليه
فيه لانه اراد قصره على المسند بلا تغيير في وضعه ولان التقديم دلالته على القصر
بالفحوى لا بالوضع مع انه سيذكر في بحث تقديم المسند قوله وعليه اي وعلى
قصر المسند اليه على المسند لتقرير الصواب ونفي الخطا والاية الاولى من قصر
القلب قررت ما هو صواب من اعتقاد السامعين كون يوسف عليه السلام على
احد الوصفين ونفت الخطا الذي هو تعيين البشرية والثانية من قصر الافراد
لان الظاهر من حال الانسان وان كان فرا اجماع الاصلاح والافساد فيه وبينهم
عن الافساد لا ينافي ذلك وقوله مقصور ون على الصلاح مبني على ان الاصلاح صلاح
وقوله لا ينافي مثال امر سواه يناسب قصر الافراد كما ان لا يتخطاها انسب بقصر

القلب

من ضمير ابوت وفعل المملول نصب على انه مصدر لان تنفث وتنصر وكذا اجريا
كانه قيل وجرى في الثبات والصبر جريا على سننها والضمير للنفس لا للملوك
وعند طروق لان تنفث والنوائب المصائب والبوارق جمع بارقة وهي سحابة ذات
برق وحين لم يفعل اي النفس لتنفث والتصبر والمعنى فشكيته حين لم تفعل
والفا للسببية لان الشكاية متفرع بما تقدم ومستقبلا حال من المستتر في
قائلا كما انه حال من المستتر في اقاما وقوله وفي الثقالة الثاني عطف على قوله في
الثقالة الاول ولا شك ان حزن المستلي اذا كان عن رصد ولا اتقاد ت لحضور المصا
وغيبته كانا في بغية التسلية قوله خاطبتك اي في تطاول ليلك ام لم اخاطبك
اي في بات ممنته بصيغة الغيبة على ان المصاب لو كان غائبا لم يتغير بحزني عليه
قوله على ان جميع ذلك اي جميع ما ذكر من تطاول الليل وانتفا الرقاد ونفيا فهم
الشدة بالليل انما كان لما خصه اي لاجل امر خصه ولم يجاوزه الى غيره بريد انه
نبه في الثقالة الثالث على ان تلك الشدائد كانت لامر ورد عليه فيكون هو مبتلى
بتلك الشدائد والمراد بذلك الخاطب والغائب المذكورين ولولا الالتفات الثالث
لجاز ان يراد بهما غيره فيكون تلك الشدائد لا مر ورد على غيره لا عليه وقد يقال
حصر مجيء النبا في المتكلم يفهم بمعونة المقام وفحوى الكلام وان لم يكن في اللفظ
ما يدل على الحصر ابا واي اهلك حائرا ابا ترااي متحيرا ها لكا واللام في لمقتضى
الحال صلة فطن بالفتح يقال فطنت للشي وفطنته ومن الحكاية بيان للمقتضي وهنا
بحث وهو ان حاصل هذه النكتة ان قوله تطاول ليلك صدر عنه لا عن تعمد
وفطانة بمنزلة كلام السكران فلا يكون الخطابات الذي فيه من جهات حسن الكلام
ولا يقصد به ايضا التنبيه على ما ذكر وغاية ما يتكلف لذلك ان يقال لم يرد به انه
نبه على ان ذلك النبا جعله كذلك على ما يتبادر من العبارة فانه غير معقول بل اراد
انه نبه على ان ذلك النبا لشدته وفظاعته بحيث اذا ورد على انسان سلب عنه
فطنته لمقتضى الحال وجعله بحيث يجري على لسانه ما كان الفه ولا شك ان
التنبيه على هذا المعنى من كمال تيقظه للحال الذي هو ورود النبا وتفطنه
لمقتضاه الذي هو الخطاب وكذا اراد بقوله والانسان اذا دهمه اي اصابه
وغلبه ما يحار الخ ان الانسان اذا ابتلي بمثل هذه الحالة لا يسلم كلامه من امثال
ما ذكر الا ان الشاعر لرسوخ عقله وكمال فطانته تثبت في هذا المقام ونبه
على مقتضاه قوله ما وجه خبرانه وبعد الصدمة ظرف له قدم عليه توسعا
وحين افاق بدل من بعد وشبابا نصب على المصدر اي افاق افاقة وقدر كا حال من
ضميرا فاق قوله غاظه ذلك اي عدم تثبتها وتبصرها فاقبلاله اي للمستحق للعتاب
والظرف اعني حين معمول وتجا ما ان جعل الفاء داخلة على ولى تقدير اي ولى

حين سكت واما ان تجعل الظرف بمنزلة شرط جوابه ولى والمجموع جواب لما وعلى
التقدير بن تجيء ان المتعارف في جواب لما هو الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء
وفي سكت مبالغة لانه جعل الغضب الحامل على فعل كالآمر به والمغري عليه
فعبر عن سكونه بالسكوت وتذكيره عنها اول ونظيره تانيثه ما قد وجد في بعض
النسخ المعتبرة فاطنبك ولم اخاطبك مغيبة بكسر الكاف والكمد مد الكلام مع
النفس خفيا قوله وانما ذكرت لك ما ذكرت يريد ان التمثيل بايات نعبد كاف
لما انا بصدده من ان الالتفات يختص مواقعه بلطائف معان الا اني ذكرت هذه
الاحتمالات الدقيقة في التفاتات امرئ القيس لتعلم انه لما اشتهر بالبلاغة واعترف
له بها مع انه ذكرها ارشادا للمتعلم الى كيفية استخراج اللطائف المختصة بالالتفاتات
اخر والبزل جمع بازل وهو البعير الداخل في السنة التاسعة وحينئذ يتشقق نابه ويصير
في غاية القوة وقوله لامرئ انسب من ان نعال الرجل نظرا الى اسم الشاعر وتوهم
اتحاد اد به اسمه ليس رشي والمطاوي جمع مطوى موضع الطي قوله والمفاضل ابتداء
كلام كالاعتراض وضمير اشباهها للطائف الاعتبارات ذكر الاشباه بمعنى الامثال
تحسين لها وقيل الضمير لما والتانيث باعتبار المعنى قال واعلم ان لطائف الاعتبارات
اراد باللطائف الخواص وبالاعتبارات مناسباتها في مراكب البلغاء والمرفوعة بالنصب
صفة للطائف وهذا الفن في المسند اليه والمطامح جمع مطمح وهو ارتفاع البصر
والنازحة بالجر صفة المطامح جعل مناشئ اللطائف لبعدها عن معرفة تفاصيلها
وما يجب منها على ما ينبغي كالمواضع المرتفعة البعيدة واللطائف المستخرجة كالامور
المرفوعة هناك لتدرك بالبصر واستخراجها منها كرفع تلك الامور قوله ولا تتبينها
اي لا تحقق تلك اللطائف ولا تعرفها حق معرفتها الا بامور ثلثة الاول الجد البليغ
والسعي الكامل والثاني صدق الهمة ووفور الرغبة الثالث النفس اليقظى والذهن
الصافي وانما ذكرها على هذا الترتيب لانه اعتبر اولا ادراك اللطائف ثم ما يقرب منه
اعني السعي ثم ما هو مبدأ السعي ثم كما هو الاصل ولو اعتبر الواقع لانعكس الترتيب
والامتراء افتعال من المري وهو مسح الضرع لاخراج الدر والاستشراف رفع البصر
للنظر وبسط الكف فوق الحاجب كالمستظل من الشمس لما هناك اي اللطائف التي
هي في تلك المطامح والطبي بالضم للسباع وذوات الحوافر بمنزلة الضرع لذوات الاظلاف
والمجهود الطاقة يعني ما لم تستخرج عن طاقتك ما هو الخالص الصافي منها ولم تخلف
اي انت والتقييد للمبالغة في التفتيش واللام فيه متعلقة بالسعي وضمير عنها للماقي
هنالك وفي ذكره ورائك مع لم تخلف تاكيد قوله معهود اي كل حد عهد وصول الناس
اليه ووقوفهم عنده وماذا احال مما هو فاعل لم تمتد ولم تخلف المجني للحاطب وايراد الباء
في ضبعيك لتضمين المد معنى الاخذ والتبطش الاخذ بقوة والمتوخي المطط والانباع فذرا
مد

مد اليد ووصفه بالبسط لافادة زيادة القدرة على الاخذ والحفظ ان لا ترك اي
لان لا ترك متعلق بتبطش او بمادة او المرمى موضع الرمي والغرض الهدف والقسيط
ومستظهرا حالا اخرى اي مستعينا بنفس يقظى والطماحة الطمع واراد باستشعار
اللطائف جعلها شعارا وهو ما يلي الجسد من الثياب والمعوان كثير المعونة قوله
هذه الطبقة اراد بها علم البلاغة كانه قال هذه الطبقة التي هي فوق طبقات
سائر العلوم والناظرة بانوار البصائر اشارة الى صفاء اذهانهم والمخصوصون
بالعناية اشارة الى التوفيق والرغبة والمدلون من ادل بحجته اذا توسل بها اشارة
الى السعي والجد فقد ذكر بذلك الامور الثلثة على الترتيب بحسب الواقع والحكمة العلم
المشفوع بالعمل وفصل الخطاب تخليص الكلام بحيث لا يشتبه على السامع ما
اريد به وقد يجعل بمعنى المفعول اي المفصول من الخطاب الذي يتبينه من خاطب
به او الفاعل اي الفاصل من الخطاب بين الحق والباطل قوله على ان كلام رب العزة
خبر لقوله وعلماء هذه الطبقة اي هم على ان اعجاز القران بالبلاغة وكونه واردا على
اسلوب لا يحسن على منواله الا بالصرفة وغيرها مما ذهبت اليه طائفة قوله
وهو قرآنه اشارة الى ان كلامه تعالى هو هذا المقروء المنتظم من الحروف كما هو
مذهبه والطلاوة بالضم الحسن والقبول واغدقت بالغين المعجمة والدال المهملة
اي صارت كثيرة الماء شبه القران بشجرة طيبة استحكم اصولها بكثرة الماء واثمرت
فروعها في السماء قال في اخر الاستدلال نقلا عن ارباب السليقة في وصف القران
ان له لحلاوة وان عليه لطلاوة وان اسفله لمغدق وان اعلاه لمثمر وانه يعلو
ولا يعلى وما هو بكلام البشر والباء في العوالي لجزالة وجه الاساليب والمراد بهما
الطرق المذكورة في فن المسند اليه مخرجا على مقتضى الظاهر وعلى خلافه والحصر فيهما
لما اشرنا اليه من رد الصرفة واخواتها لا العدم اعتبار طرق الاسناد والمسند
وغيرهما قال الفن الثالث للوجه الذي علمت اقول الوجه الذي علمت
له انه لا بد من التصفح لمقتضيات الاحوال في ايراد المسند اليه على تلك الصور المتنافية
والكيفيات المختلفة هو ان مدار حسن الكلام على انطباق تركيبه باعتبار مجموعه
واجزائه على مقتضى الحال فلا بد من معرفة مقتضيات الاحوال في باب المسند اليه
ليبرز لكل حالة في معرضها ولهذا بعينه تعلم ان لا بد من معرفة مقتضيات الاحوال
في باب المسند لتاتي بروزه كذلك فقوله للوجه متعلق بتعلم ولفظة له تجري بعد
العمد مجرى البدل من قوله للوجه على طريقة بزيد مررت به ولك ان تجعل
للوجه معمولا لما يفسره تعلم له وانما قال ايضا نظرا الى انه وصف الوجه بانه علم له
شيء آخر والعائد الى الموصول محذوف اي علمت له والاواذي جمع آذي وهو الموج
جعل ذكره عبارة الكثرة واشتماله على امور نفيسة ودونه في موضع الحال

اى الذى خص متلاطم امواج فكره متجاوزا فى تلك ابنا جنسه المتشاركين له فى اصل
الفكر وكان انسه مفعولى المستودع واولهما المستتر الراجع الى الموصول تعالى
استودع عنه الشى اذا طلبت ان يكون وديعة عنده وكانه اشار بجعله وديعة الى
وجوب محافظته وكونه محض توفيق الخلاق بوزن الكتاب العلامة كانه يبعث
الاشيا فيصل الى حقائقها والحدث الصادق فى الطريقة الامور كانه حدثت بها قوله
ولا يحجب عطف على الصلة اى الذى حدث فلا يحجب كقوله تعالى واقرضوا الله واراد
ببدايع النكت غرايب خواص تراكيب البلغا وبمكامنها مواضعها التى اختفت فيها
وبلطايف السحر البيانى وجوه الدلالة اللطيفة المستجلبة للقلوب اليها المستخرجة
عن معادنها اى مواضعها المتصفة بها وقد اشار الى علمى البلاغة قوله المستطلع
اشارة الى فائدتهما اعنى ادراك اعجاز القران على الوجه الذى ادركه ارباب البلاغة
السليقة يقال استطلعت رأيه طلبت الاطلاع عليه والطلع بالكسر الاسم من
الاطلاع وبالاضافة الى الاعجاز التنزيلى صار نوعا من الاطلاع قوله لزمام الحكم
اى الحكم بكونه معجزا وكفاها مصدر كافاته اذا قابلته وصرت نظيره وهو هنا نصب
على الحال بمعنى المكافى والمتحدى اسم مفعول من تحديته اذا نازعته فى فعل على سبيل
الغلبة قوله بهواى طلع الاعجاز بمعنى الاطلاع عليه هو الطلبة اى المط من فن
البلاغة وما يتعلق به قوله ان لا بد مفعول علمت وان مخففة وضمير الشان محذوف
وقوله لمقتضيات الاحوال فى ايراده بفتح الضاد ومع كلمة فى هو الموافق لما مر فى
صدر باب المسند اليه وفى بعض النسخ بكسرها ونصب ايراد على انه مفعول لاسم الفاعل
وهذا انسب بقوله عن الاحوال المقتضية لانواع التفاوت فى المسند لا يقال
كيف جاز نصبه للمفعول به ولا اعتماد لانا نقول هو فى المعنى معتمد على الموصوف
لان الاضافة بيانية فكانه قيل لاحوال مقتضية ايراد المسند اليه ولا شك ان
تصفح المقتضيات يستلزم تصفح المقتضيات وبالعكس فكل واحدة من النسختين
تلايم ما تقدم وما تاخر اما صورة او معنى قوله فى افراده وفى كونه جملة معطوفان
على قوله فى المسند اى لانواع التفاوت فى افراده وفى كونه جملة قدم الفعل لانه
الاصل فى المسند ومثل بالماضى والحال والمستقبل دون الامر لان الكلام فى الخبر
وقدم فى الاسم المنكر لانه الاصل مقيسا الى المعرف واشار بقوله من جملة المعرفات
الى انه لا بد من خصوصية كل منها من حالة تقتضيها وقوله مقيدا صفة فعلا
وما اورد عليه واورد لكل واحد مثالا ومن كونه موخرا عطف على كونه متروكا
قدم تاخير المسند هنا لانه الاصل فيه واخره فى ضبط الاعتبارات بنا على ان تقديمه
بحث عن الاحوال المقتضية له وقوله حتى ينتهيا متعلقة بالتفحص وفاعل ينتهيا
ضمير المسند والنسبة العلامة اقوم سمته اى اعدل طريقه والضمير لكل مقام
فهو

فهو اى المذكور من الاسامر والاجرا والمطارح اسم مكان من طارحوا الكلام اذا طرحه
بعضهم على بعض كما فى المناظره وشرا اى متحمر من الدون بتقديم المهمله على المعجمه والمطارده
اسم مكان من مطاردة الفرسان بعضهم بعضا والجذع من الفرس ما تم له سنتان
والقارح ما تم له خمس سنين وح بقوى قال واما الحالة المقتضية لترك المسند
اشارة الى وجود القرينة المجوزة لتركه بقوله كان ذكر المسند اليه حال يعرف منه
اى من ذلك الحال المسند والى مرجحه على الاثبات بقوله وتعلق بتركه غرض اى داع
سواكان غاية يقصد حصولها بالترك او باعثا متقدم الوجود عليه على قياس ما مر
فى فصل الاغراض واتباع الاستعمال انما يكون غرضا لغير المستعمل الاول وهو
على قسمين الاول اتباع الاستعمال الوارد على تركه كما فى الامثلة السماعية نحو
كلاهما وتمرا اى لك كلاهما وازيدك تمرا او فى الامثلة المقيس عليها من القياسيات الثانى
اتباع الاستعمال الوارد على ترك نظايره كما فى الامثلة المقيسة من القياسيات
والضابط فى ضربى زيدا قائما ان يكون المبتدأ مصدرا منسوبا الى فاعله او مفعوله
او اليهما بعده حال منهما او من احدهما او افعل تفضيل مضافا الى مصدر كذلك
والضابط فى كل رجل وضيعته ان يعطف على المبتدأ بواو بمعنى مع ويكون الخبر المقارنة
اى كل رجل مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به والضابط فى لولا زيد ان يقع المبتدأ
بعد لولا ويكون الخبر امرا عاما قوله ونحو ذلك يعنى مثل قولك لعمرى لافعلن ومباحث
هذه الضوابط مستوفاة فى كتب النحو قوله واما قصد الاختصار لم يذكر لفظ القصد
فى اتباع الاستعمال لان اتباعه فى الامثلة التى ذكرها واجب واما الاختصار فقد
يقصد ويترك المسند وقد لا يقصد ولا يترك والاحتراز عن العبث مرفوع او مجرور والجمع
بينه وبين الاختصار تنبيه على جواز الاجتماع فى الاعتبار وكذلك جمع ضيق المقام
معهما فانها مرجحات يجوز اعتبارها مجتمعة وفرادى واذا المفاجاة تدل على مطلق
الوجود فيحذف خبر المبتدأ بعدها جوازا قياسيا اذا كان عاما فيجوز ان يقصد ههنا
اتباع الاستعمال ايضا ونحو زيد منطلق وعمرو اى منطلق ان جعل من عطف الجملة
باسرها على مثلها فقد حذف فيه المسند من الجملة الثانية لدلالة المسند الاول عليه
وان قصد فيه عطف عمرو على زيد وعطف منطلق المحذوف على منطلق المذكور فقد حذف
فيه المسند ايضا فلا يقدح فى ذلك كون المحذوف معطوفا على مسند آخر وفى عطف
مفرد ذى جملة على مفرد ذى جملة اخرى كما فى قولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا نظر وتامل
قوله اذا حمله على تقدير النار شر من ذلكم اى من غيظكم على من يتلو عليكم الايات
واذا حمل على تقدير هو النار كان من حذف المسند اليه ولعله اولى لان السامع عرف
ما هو شر ولم تعرف خصوصيته فهو طالب للحكم عليه بالتعيين قوله واما ضيق
المقام لكلال المتكلم وفوت الفرصة والمحافظة على وزن او سجع وفى قوله قصد مع

الاختصار إشعاراً بأن ضيق المقام مانع في الغرضية او بأن ضيق المقام لا مع عن
الاختيار الذي هو لازم في الكل قوله قالت اي الحبيبة والحال انها رأت اصفرار
وجهي من جوى اي من المطالب بهذا الاصفرار والمجازى به وتنهدت اي تنفست
تنفس الصعداء اجابها قائلا المتهد اي الانسان المتهد هو المطالب واذا احل على
هواي المطالب به المتهد كان من حذف المسند اليه قوله اي التقديرين اولى اقول
اذا جعل كلمة من في السوال مبتدأ والمطالب به خبراً له كما هو المشهور وهو
مذهب سيبويه كان التقدير الاول اولى لان السوال ح عن معين يحكم عليه بالمطا
به كانه قيل ازيد المطالب به ام عمرو ام خالد الا انه اختصر في العبارة فالسائل
يطلب بهذا السوال الحكم بكون المطالب به فيه محكوما به والخصوصية كالمتهد
مثلا محكوما عليها فيجب ان يلقى اليه الحكم على الوجه الذي يطلبه كما ستعرفه ولذلك
حكم الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف بانه اذا استخبر من النائب فقيل زيد
كان التقدير زيد النائب واذا جعل المطالب به مبتدأ وكلمة من خبرا له كان التقدير
الثاني اولى لان السائل ح يطلب حكما على المطالب به بالتعيين فيجب ان يراعي ما يطلبه
وهذه المطابقة بين السوال والجواب هي المطابقة المعنوية التي وجبوا رعايتها
في زيد اخوك واخوك زيد حيث قالوا انما يقدم ويحكم على ما يتصور ان المخاطب
طالب للحكم عليه واما زيد في جواب من قام فهو مطابق للسوال بهذه المطابقة
المعنوية سوا جعل فاعلا او مبتدا الا ان قام مسند في المعنى الى زيد قدم او اخر
لكنه اذا جعل فاعلا فاتت المطابقة اللفظية لان الجواب جملة فعلية والسوال
اسمية وانما اختاروا فوات هذه المطابقة اللفظية لنكتة هي ان الاستفهام
بالفعل اولى فقولك من قام اصله اقام زيد ام قام عمرو ام بكر فلما تعذر التفصيل
وضع لفظ دال على الذات مطلقا وضمن معنى الاستفهام فوجب تقديمه على الفعل
فصارت الجملة في الصورة اسمية وهي في المعنى على فعليتها فاختير في الجواب الفعلية
اذا لم يكن هناك مانع تنبيها على اصل السوال والدليل على هذا الاختيار التصريح
بالفعلية في قوله تعالى قل يحييها الذي انشاها وقوله تعالى ليقولن خلقهن العزيز العليم
واما قوله تعالى قل الله ينجيكم في جواب من ينجيكم ففيه مانع هو القصد الى افادة
القصر على المذهب المختار واذا انجليت ما جلوناه انكشف لك حقائق معان
في غاية الظهور ولكن من لم يجعل الله له نورا فما له من نور قوله اي نحن بما عندنا
راضون فالقرينة ههنا مناحزة عن المحذوف الا ان في قوله بما عندنا نوع اشعار
بذلك الخبر المقدر قوله وبين المعترفين بون بعيد هو كقوله في باب المسند اليه
وكم بين الشاهد بين قوله ولك ان تاخذ من هذا القبيل اي من حذف المسند الله
احق ورسوله كذلك فاحق خبر الاول اخر الى موضع خبر الثاني ليكون كالعوض

عنه

عنه او هو خبر للثاني دال على الخبر الاول وفي كلامه اشارة الى ان هناك وجها
اخر راجحا وهو ان لا حذف فيه واحق خبر عنهما وافراد الضمير في يرضوه لكونهما
في حكم مرضي واحد فان رضى رسول الله رضى الله وفيه اعتبار لطيف هو التنويه
برفعة شانه وعلو مكانه عليه السلام قوله واما ان يخرج وفي بعض النسخ ان لا يخرج وكلاهما
صحيح فان اخراج الذكر الى ما ليس بمراد باعث على الترك داع اليه وعدم اخراج ذكره
اليه غاية يترتب على الترك وقد عرفت ان الغرض اعم منهما قوله كما اذا قلت يعني اذا
قلت ازيد عندك ام عندك عمرو كانت ام منقطعة قصد بها الاضراب عن الاستفهام
السابق لا متصلة اذ ليست هي والهمزة داخلتين على المتساويين وهذا ظاهر وكذا
اذا قلت ام عمرو عندك كانت منقطعة ايضا لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام
وهو اقرب الى الاتصال فالعدول عنه الى الجملة دليل الانقطاع قال قلت لم لا يجوز
ان يكون عمرو في ازيد عندك ام عمرو معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد للمشاركة
في المسند المذكور اعني عندك كما في قولك قام زيد وعمرو فلا يكون هناك ترك
مسند للغرض المذكور قلت لان تقدير الكلام ازيد حصل او حاصل عندك
وفي ذلك الظرف مستتر راجع الى زيد وقد انتقل الى الظرف فلا يصلح خبرا عن
عمرو بخلاف قام فيما ذكرته من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما
يقتضي ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمرو لم يجز استناد قام
اليهما معا لاشتماله على ضمير زيد قوله واما لا اختبار السامع لظاهر
ترك اللام لان الاختبار نفسه قسم من الغرض الذي فصله لكنه نظر الى ان
اللام مقدر فيما تقدم بحسب المعنى وكانه قال ترك المسند للذكر وللاختبار
ثم عاد الطريقة المفصل افتنانا فقال واما طلب تكثير الفائدة بالمذكور اي بما
ذكر من الكلام سوا كان مسندا اليه كما اذا حمل على ترك المسند او مسندا كما اذا
حمل على ترك المسند اليه فلفظ كل واحد من صبر جميل وطاعة معروفة امر منه كون
يمكن حمله تارة على ترك المسند واخرى على غير ترك المسند اعني ترك المسند اليه
فهذه نكتة مشتركة بين حذف المسند والمسند اليه يمكن ارادتها في حذف كل
منهما قوله اي معروفة منكم بالقول دون الفعل واذا قدر المسند امرا كما والذي يطلب
منكم مراد بمعروفة انها معلومة لا تشك فيها كطاعة الخلص من المؤمنين على ما امر
واذا حمل على حذف الخبر اريد بمعروفة هذا المعنى ايضا قال واما الحالة المقتضية
لذكره اقول لم يرى ان لا يكون ذكر المسند اليه بعينه المسند بوجه مما من الوجوه اي
لا بذاته ولا بقرينة اخرى حالية او مقالية ح يجب ذكر المسند قوله او ان
يكون في ذكر المسند غرض يريد ان هناك قرينة على المسند الا انه تعلق بذكره غرض
مترتب اما غاية مطلوبة واما حاصل محض وانما قال زيادة التقرير لان القرينة

تقرر المسند في ذهن السامع فذكره يزيد تقريره فيه قوله او قصد التعجب من
المسند اليه بذكره فان مفهوم المسند كمقاومة الاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب
من المسند اليه وكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم نذكر تعين اسناده الى
المسند اليه واما قصد التعجب منه فلا واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظاهر
فلابد من نكتة وحيث كان قصد التعجب مناسبا حمل عليه وقد يقال اراد ان
التعجب الحاصل بالذكر اقوى فاذا قصد هذا التعجب فلابد من ذكره ولهذا اراد
لفظة بذكره مع دلالة قرائن الاحوال اراد بها ما يعم القرائن الحالية كتوجهه
الى الاسد وتلطخ ثوبه وسيفه بالدم والمقالية كان يقال من يقاوم الاسد فيقول
يقاوم الاسد زيد قوله او غير ذلك كالتوبيخ والتهديد والترحم والاغراء الى غير
ذلك من المعاني التي تصلح لان تقصد اليها في حق المسند اليه ان كان المسند صالحا
لذلك النوع من الغرض قوله والمقام مقام بسط كان يكون اصغاء السامع مطلوبا
وكان يقصد الافتخار والابتهاج بذكر المسند والكلام في قوله او لان الاصل
للنظر الى جانب المعنى وكذا في قوله او ليتعين اي ربما دلت القرينة على ان المسند
هو العلم مثلا ولم يدل على خصوصية شيء من العبارات التي تعبر بها عنه من نحو
عالم او علم او يعلم او له العلم الى غير ذلك فاذا اريد تعيين شيء منها لغرض متعلق به
صرح بذكره والاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم لمن حكم به عليه وليس فيه تعرض
لاقترانه بزمان وحدوثه فيه ولا لدوامه نعم لما كان اسم الفاعل جاريا على الفعل
جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن كما في ضائق ويجوز ان يقصد به الدوام
ايضا في مقام المدح والمبالغة وكانه انما قال صريحا تنبيها على ان مجرد الثبوت
مستفاد منه صريحا باصل وضعه وقد يستفاد منه غيره بقرينة وكذا حكم
اسم المفعول واما الصفة المشبهة فلا يقصد بها الا مجرد الثبوت وضعا او
الدوام باقتضاء المقام والجملة الاسمية اذا كان خبرها اسما فقد يقصد بها الدوام
والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن واذا كان خبرها مضارعا فقد يفيد استمرارا
تجدديا فليس كل جملة اسمية مفيدة للدوام فان قولك زيد قام يفيد تجدد القيام
كما سياتي في كون المسند جملة فعلية فقوله فاصل الاسم وقع لما يقال من ان
الصفات كاسم الفاعل والمفعول يدل على الزمان والتجدد ومعنى ان الاصل في الاسم
صفة كان كقائم او غير صفة كغلام الدلالة على الثبوت واما الدلالة على التجدد
فامر عارض في الصفات فلا اعتداد به قوله فيستفاد التجدد اي صريحا فان
الفعل يدل بوضعه على التجدد اي الحدوث والاقتران بالزمان وكذا قوله فيورث
احتمال الثبوت والتجدد واراد به صريحا الا انه اكتفى بذكره في الاسم ولا شك
ان ذكر الظرف يورث ذلك الاحتمال صريحا بخلاف القرينة التي لا تدل على تعين

الظرف

قوله هو

الظرف وكذا اذا فرضت دالة على تعينه قوله وهما حاصل وحصل اختارا في
موضع الواو نظرا الى انهما متباينان وقد مر مثله قوله وياتيك اي في الحالة المقتضية
لافراد المسند فيه اي في الظرف الواقع خبرا كلام يدل على ان الاقوى تقدير الفعل
قوله لشمول هذه الاعتبارات اي لاكثرها كما صرح به في بعض النسخ اذ ليس
هنا مثال التعجب ولا اهانة المسند اليه ولا مثال ما اشار اليه بقوله او غير ذلك
والكل صالح لزيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع المخالف والاستلذاذ
وبسط الكلام ورعاية الاصل وتعبير الاسمية من السلمه وفي لا كثر تعظيم المسند
اليه والمعتزلة لما اوجبوا على الله ثواب المطيع وعقاب العاصي ونفوا عنه
خلق الافعال القبيحة وارادتها وزعموا ان صفاته تعالى عين ذاته سموا انفسهم
اهل العدل والتوحيد اي عن قائلون بانه تعالى عادل لا يفعل قبيحا ولا يخل بواجب
وبانه تعالى متوحد بالقدم لا شريك له فيه وذكر الناصر لدين الله تاريخ للتصنيف
وهو الرابع والثلاثون من الخلفا العباسيه بويع سنة خمس وسبعين وخمسمائة
وتوفي سنة اثنين وعشرين وستمائة قال واما الحالة المقتضية لافراد المسند
وضع لفظ المسند موضع ضميره لافادة تمكينه فان المسند المفرد يشتمل على عدة
اقسام واراد بالمفرد ما يقابل الجملة لا المركب وضبط افراد المسند باجتماع امرين
كون المسند فعليا وان لا يقصد من نفس التركيب تقوى الحكم واحترز بالاول عن
كونه سببيا وبالثاني عن قصد التقوي بنفس التركيب فان كلا منهما يقتضي كون
المسند جملة كما سياتي لا يقال نحو زيد قائم قصد بنفس تركيبه التقوي
وليس المسند فيه جملة بل مفرد لانا نقول ليس فيه من التقوي ما نعتد به لكونه
شبيها بالحال عن الضمير كما ستعرفه فلا يتناوله لفظ التقوي عند الاطلاق وانما
قال من نفس التركيب احترازا عن قصد التقوي بالتكرار او اداة التاكيد فانه لا ينافي
افراد المسند كقولك قام قام زيد وان زيدا القائم قوله واعني بالمسند الفعلي جعل
في قسيم النحو الوصف على قسمين فعليا وهو ما يكون مفهومه ثابتا للمتبوع نحو
مررت برجل كريم وهو الذي سماه النحويون وصف الشيء بحال نفسه وسببيا
وهو ما يكون مفهومه ثابتا لامر متعلق بمتبوعه نحو مررت برجل كريم ابوه وهو
الذي سموه وصف الشيء بحال متعلقه وعلى ذلك القياس جعل المسند هنا قسمين
فعليا وسببيا فقوله ما لثبوت للمسند اليه اراد به ما هو المتبادر من لفظه اعني
الثبوت الحقيقي وهو قيامه بالمسند اليه وكونه حالا له واراد بالانتفاء عنه ما
يقابله اعني رفع الثبوت الحقيقي يدل على ذلك انه قال في المسند السببي وهو ان
يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مبني عليه او بالانتفاء عنه مطلوب
التعلق بغير ما هو مبني عليه تعلق اثبات له بنوع ما او نفي عنه بنوع ما فان

جَعْلَه تعليقَ اثباتٍ له بنوعٍ ما او نفيٍ عنه بنوعٍ ما في مقابلة الثبوت لما هو مبني
عليه او الانتفاء عنه ذ لنظاهرٌ على انه اراد بالثبوت والانتفا ما ذكرناه لا ما تناول
الثبوتَ التعليقيَّ وانتفاوه وفيما ذكره من تفسير الوصف الفعلي والسببي
اشعارٌ بذلك ايضا فلا يرد ما يتوهم من ان تفسيره للمسند الفعلي يجب ان يكون
تفسيرًا المطلق المسند في الجمله الخبرية اذ لا معنى للمسند فيها الا ما حكم بثبوته
للمسند اليه او بانتفايه عنه فتناول المسند السببي الذي جعله مقابلا للفعلي
قولـه كقولك تمثيل للمسند الفعلي سواء كان مفردا او جملة الا يرى انه اورد
الامثلة بعد تفسيره ثم قال وتفسير تقوى الحكم يذكر فيما بعد فلو كانت امثلة"
للمسند المفرد لاخرها عن التعرض لقيدي ضابطة الافراد كما يشهد به الذوق
السليم فالمثال الاول للفعلي الذي هو اسم مفرد والثاني لما هو ظرف متاخر عن
المسند اليه محتمل لكونه جملة ومفردا والثالث لما هو فعل ماض غير مقيد والرابع
لما هو مضارع مقيد بالشرط وكلاهما مفرد وقدم الظرف على الفعل لمشاركته في
المثال الاول في صيرورته بالتصرف مثالا للسببي الذي هو جملة اسمية والخامس
لما هو ظرف متقدم على المسند اليه وانما اخره لعدم مشاركته للظرف الاول
فيما ذكر فخالد مبتدا وفي الدار خبره ولم يقصد بقوله اذ تقديره استقر او حصل
انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا بل لما كان المعتبر في المسند الفعلي هو
الثبوت الحقيقي او انتفاوه ولم يكن ذلك ظ في قولك في الدار اراد بتقديره بما يكون
ثبوته للمسند ثبوتا حقيقيا الا انه قدره بما هو المختار عنده واورد على سبيل
الاستطراد دليلا عليه وهو ان الظرف يقع صلة وح يكون مقدرا بالفعل
اتفاقا فكذا ينبغي ان يقدر اذا وقع خبرا لان معناه فيهما واحد لا نقال اذا كان في
الدار مقدرا بحصل كان الخبر فعلا للمبتدا فلا يجوز تقديمه عليه كما في زيد قام لانا
نقول سبب عدم الجواز الالتباس بالفاعل ولا التباس ههنا لان الظرف غير
معتمد فلا يجوز اعماله على المختار وانما لم يمثل للمسند المفرد ههنا لانه اما فعل ماض
او مضارع واما اسم منكرا او معرف وقد ذكره فيما بعد امثلتها وفوايدها ولا يتصور
للمطلق مثال سوى ما ذكر في اقسامه فمن زعم ان الستين مقدرا باسم الفاعل وان
في الدار خالد محمول على ان خالدا فاعل للظرف كما هو مذهب الاخفش بناء على ان الامثلة
للمسند المفرد فقد تعسف بلا طائل قال واما الحالة المقتضية لكونه اول
اي لكون المسند المفرد فعلا بدليل ما تقدم من قوله وفي افراده من كونه فعلا وما
تاخر من قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة ومعنى تخصيص المسند باحد الازمنة
جَعْلُه مخصوصا ومقيدا بالزمان الماضي او الحال او المستقبل وانما كان الفعل
اخصر ما يمكن من الطرق لدلالته على الحدث الذي هو المسند وعلى الزمان معا خلاف

الاسم

الاسم فانه محتاج في الدلالة على الزمان الى شيء اخر كقولك زيد قائم في الزمان الماضي
وقد يقال خرج بهذا القيد ايضا نحو زيد قام فانه يفيد التخصيص باحد الازمنة
الثلاثة مع التجدد لكنه ليس باخصر لان الضمير في حكم الملفوظ ولا حاجة الى ذلك
لان الكلام في تعيين الحالة المقتضية لكونه فعلا بعد تحقق الحالة المقتضية لكونه
مفردا كما عرفت فمثل زيد قام خارج بضابطة الافراد واما افادة التجدد اي الحدوث
فلازمة لدخول الزمان في مفهوم الفعل اذ لم يقصد بذلك مجرد اقتران الحدث
بالزمان بل حدوثه فيه فيذكر افادة التجدد تحقيق للمقام لا تقييد للاحتراز فنحو علم الله
ويعلم الله لا يقصد به تجدد علمه حتى يلزم تغير القديم بل تجدد تعلقه ولا تجدد زيد فيه
كما علم في موضعه ونحو زيد كاتب واكل يفهم منه التجدد والاختصاص باحد الازمنة
بقرينة العقل والمقام وخصوصية الحدث لا بحسب اصل وضعه وانما تعرض
لتفسير الآية لدلالة على ان كنت وكذبتم للماضي ويكسبون ويقتلون للحال وكلمة
ما في الاية الاولى موصولة في الموضعين او مصدرية لكن بيان المص لها بقوله من كتبه
ما لم يكن يعلمه وبقوله من اخذ الرشى يشعر بانه لكونها موصولة فيهما وانما بين
المكسوب باخذ الرشى لا بالرشى لان مكسوب العبد حقيقة فعله الذي يثاب عليه
او يعاقب واذا اطلق المكسوب على الرشى مثلا اريد انها مكسوب تحصيلها قولـه مما يحسبون
بذلك بعد اي بعد ما مضى فيكسبون للحال وكذا يقتلون اذ ليس القتل ماضيا محضا
لان بعضه اعني قتل محمد عليه السلام لم يتيسر بعد ولا مستقبلا محضا لانهم قتلوا
بعضا كزكريا وشعيا عليهما السلام وفي تقتلون مجاز عقلي حيث اسند قتل الانبياء
السالفة الى الحاضرين ومجاز لغوي ايضا حيث جعل قصد القتل بمنزلة القتل فان
قصده شامل للكل وثابت في الحال فمحمد صلعم داخل في الفريقين وقد يقال قتله عليه
السلام لم يقع اصلا وقتل من قبله قد تقادم عهده فالتجوز في الحال المفسر باواخر
الماضي واوايل المستقبل فالوجه ان يراد بالفريق الثاني من قتلوه من الانبياء ويكون
التعبير بالمضارع لاستحضار تلك الصورة الشنيعة والآيات الثلاث الاخيرة
امثلة الاستقبال صريحة فيه قولـه والمراد بالزمان الماضي هذه تعريفات غريبة
نفهم من اهل اللغة ما هو المقصود بعبارات لكنها لا تصح لان لفظ قبل ظرف زمان
فيلزم ان يكون لزمان الماضي زمان اخر وجد هو فيه او يكون الشيء ظرفا لنفسه
ولان لفظ يترقب ان جعل بمعنى الاستقبال فات معنى الترقب اذ لا يتصور ترقب
الاستقبال في الاستقبال وان جعل بمعنى الحال كان كل من الحال والاستقبال
ماخوذا في تعريف الاخر فيلزم الدور على انه قد يقال التغاير الاعتباري يصحح
الظرفية في الجمله ومرتبة في علوم اخر يلاحظ فيها جانب المعنى فقط ان يقدم اجزاء
الزمان بعضها على بعض وانقالا بازمنة اخرى علاف الزمانيات قولـه والحاكم

تعيين

فی ذلک هو العرف لا ضبط یرید ان مقدار الحال مفوض الی العرف بحسب الافعال
ولا یتعین له مقدار مخصوص فانه یقال یاکل ویمشی ویحج ویکتب القران ویجاهد
الکفار ویعد کل ذلک حالا ولا شک فی اختلاف مقادیر ازمنتها هذا واما القائلون بان
الزمان موجود متصل لا یجوز اجتماع اجزائه فقد زعموا ان الحاضر عرض حال فی
الزمان هو الآن کالنقطة فی الخط ولا وجود للزمان عند المتکلم بل هو عنده موهوم
محض قوله واما الحالة المعتضیه لتقییده قوله ای لتقیید المسند المفرد
الذی هو الفعل کما یشهد سیاق الکلام وانما خصه بالذکر مع جریان هذه التقییدات
فی الاسماء المتصلة بالافعال کالمصدر والصفات لانه الاصل فی هذا التقیید
فیعلم تقیید ما عداه بالمقایسة علیه واما قوله فهذه کلها تقییدات للمسند فاشارة
الی ان التعمیم بمنزلة ایراد الامثلة غیر الباب قوله مما یتصل به ای یتعلق بالفعل
سواء کان معمولا له کما عدا الشرط او لا کالشرط وفائدة لفظ غو من نحو المصدر وحاول
ما لیس مذکورا ههنا کالمستثنی المنصوب فی قولک ما جاءنی احد الا زیدا ثم انه قدم
المصدر لشدة اتصاله بالفعل و وصفه لیظهر کونه قیدا وعقبه بالزمان اذ
قد یکون مدلول لفظ الفعل کالمصدر ثم بالمکان لمناسبته ایاه ثم بالمفعول له
لکونه لازما للافعال الاختیاریة عنده وعبر عنه بالحاصل لیتناول الغرض
المط والباعث المتقدم واورد مثال الهمام ذکرا لمفعول به وجعل بالسوط منه بناء
علی ان الجار والمجرور ملحق بما هو اقرب الیه من المفاصیل وقد یقال کل ما صرح فیه
بالجار فهو معمول به اصطلاحا وهو مستبعد فی مثل ضربته فی یوم الجمعة للتادیب
وقوله او ما ضربت الا زیدا اشارة الی ان المتوسط من الفعل والمفعول به قد لا
یکون حرف جر ولا شبهة فی ان زیدا مفعول به لان المستثنی منه متروک لفظا
ولذلک لم یجعل بدلا منه واما کونه بتوسط حرف فلان الفعل المنفی لا یتعدی الی ما
قصد وتوفد علیه الا باداة الاستثناء قوله کنحو تضرب زیدا ان ضرب عمرو قدم
المثال بما هو جزاء معنی فقط علی ما هو جزاء لفظا ومعنی لانه اظهر فیما اختاره فی الشرطیة
قوله اخرت هو علی صیغة الخطاب ای سواء اخرت الشرط او قدمته فانه قید للمسند
فی الجزاء والفرق انه اذا اقدم انجزم الجزاء اذا وجدت شرائطه وانما رفع ههنا یضرب
علی ما هو الروایة مع تقدم الشرط علیه لکونه فعلا ماضیا قوله یرداد الحکم بها تعددا
ای فیکون الفائدة فی تعریفه اقوی کما سبق تحقیقه قوله ولما ذکر کانه قیل ان کان
مسند هو فعل وله قید هو خبره التشبیه بالمفعول وکان علیک ان تذکره صریحا
فاجاب بان الخبر فی هذا الکلام هو المسند فی الحقیقة لا قید للمسند وذلک لان
الافعال الناقصة لا تتم بمرفوعها کلاما فهی فی الصورة مسندة الی ما هو
فاعلها فی الحقیقة قیود للمسندات التی هی اخبارها الا یری ان کان فی کان زید منطلقا

م

٨٤

قید المسند الذی هو الانطلاق بالزمان الماضی وحیث کان فی المقام دقة لمحا لفة الصورة
الحقیقة امر بالتامل قوله وقد ظهر لک من هذا ای مما ذکرناه من ان الشرط قید
للمسند فی الجزاء ان الجملة الشرطیة ای المرکبة من الشرط والجزاء جملة خبریة هی مضمون
الجزاء مقیدة بقید مخصوص هو مضمون الشرط و قوله محتملة فی انفسها اشارة الی ما
تقدم من ان الاحتمال یجب ان یقطع فیه النظر عن خصوصیة المتکلم والخبر ایضا
وحاصل ما اختاره ان الجملة الجزائیة جملة اسمیة او فعلیة مستقلة قد حکم فیها
بالنسبة بین طرفیها اما اخبارا او انشاء فهی جملة خبریة او انشائیة مقیدة بقید
مخصوص یجری مجری الظرف والحال فلا یتغیر بذلک القید مما کانت علیه من الاحتمال
وعدمه وانما خص الخبریة بالذکر لانه فی قانون الخبر و اورد الجزاء فعلیة لان الکلام
فی تقیید الفعل فاذا قلت مثلا ان ضرب عمرو تضرب زید کان معناه تضرب زید فی
وقت ضرب عمرو ونحن نقول اذا قلت ان جئتنی او کلما جئتنی اکرمک لم نشتبه علی من
له ادنی تمییز ان هذا الکلام قد یکون صادقا وان لم یوجد شیء من المجیء والاکرام اصلا ولو
کان اکرمک کلاما خبریا قد حکم فیه باسناد الاکرام الی المتکلم وقید ذلک الاکرام
بقید لوجب ان یکون صدقه بتحقق الاکرام له مع ما قید به فان صدق الخبر انما
یکون بتحقق مضمونه مقیدا کان او مطلقا الا تری ان قولک ساکرمک راکبا لا یتصور
صدقه الا بتحقق الاکرام مع قید الرکوب ونحو تضرب زید فی وقت ضرب عمرو ان
ارید به معنی الشرطیة اعنی تعلیق ضرب زید بضرب عمرو فقد انکشف ان الشرط لیس
کسائر القیود وان معنی الشرط فی متعارف اللغة الحکم بالاتصال بین الشرط والجزاء
فان طابق الواقع فالشرطیة صادقة والا فکاذبة ولا اعتبار فی صدقها وکذبها
بوقوع شیء من مضمون طرفیها کما حقق فی موضعه الا ان المص لما نظر الی ان الجزاء
المقدم علی الشرط فی صورة جملة مستقلة توهم انه حکم بالنسبة فیما بین طرفیها
وجعل المؤخر ایضا کذلک لا اشتراکهما فی المقصد بالشرط معنی فحکم ههنا برجوع الشرطیة
الی معنی الحملیة واشار الی ذلک فی بیان مرجع الخبریة وقلده فی ذلک جماعة وبنوا علیه
خیالات وهم یحسبون انهم یحسنون صنعا قوله واعلم ان للفعل یرید ان للفعل
الذی ذکرنا تقییده له ولما یتصل به من فاعله وغیره اعتبارات فی الترک ای
احوالا مقتضیة للترک وما عطف علیه وقال من الترک لکانت الاعتبارات
مقتضیات للاحوال قوله وله اعنی الفعل لما اراد افراد اعتبارات القید الشرطی
بالذکر اظهارا للاعتناء بشانها کان لا اضمار الفعل مع تفسیره بالمظهر موقع حسن
ولعل الباقی بتقییده بمعنی فی والظ فی لفظ اعتبارات الثانی هو النصب عطفا
علی الاول لکنه یروی بالرفع اما عطفا علی محل اسم ان واما علی انه مبتدا خبره له
وح لا یدخل فی حیزاعلم قوله مانع قریب کعدم علمه بالقیود او عدم ارادته

اعلام السامع بها او عدم الفرصة لذكرها او علم السامع بها او بعيد كالخوف من
توهم كونه منكرا او قادرا على الكلام او الاعتماد على شهادة العقل او ادعاء ظهورها
وبالجملة مدار القرب على كثرة الوقوع وظهور المانعية ومدار البعد على خلاف ذلك
قوله فيما اذا لم يكن المراد المسند المفرد اما اسم او فعل والمقتضي لكونه فعلا على ما مر
ارادة افادة التجدد والاختصاص باحد الازمنة الثلاثة على اخصر ما يمكن فعدم
هذه الارادة يكون مقتضيا لكونه اسما قوله افادة الفعل نصب على المصدر من
المصدر اي كافادة الفعلية كونها على اخصر وجه قوله لاغراض متعلق بلم يكن
وذلك اشارة الى عدم كون المراد ما ذكر وتلك الاغراض مثل ان لا يكون المسند زمانيا
كقولنا الله عالم او لا يختص باحد الازمنة كقولك زيد غلام او كان مختصا واريد بسط
الكلام كقولك زيد ضارب في الزمان الماضي قال واما الحالة المقتضية لكونه اقول
اي لكون المسند الذي هو اسم منكرا فهي اذا كان الخبر اي خبر المبتدا او الحكاية اي اللفظ
على استيفاء صورته الاولى فاذا حكي منكر استبقي على تنكيره قوله كما اذا اخبر عن
رجل يريد الاخبار عنه على طريقة اخباره بالذي فان الخبر هناك يكون محكيا على
تنكيره قطعا وان لم يلزم حكاية اعرابه وقوله تصديقا مفعول له لاخبر على طريقة
قولك ضرب زيد تاديبا فهو تعليل للفعل الفاعل المتروك كانه علل ولا ثم بني للمفعول
قوله فان كون المسند اليه نكرة تعليل لاقتضاء تنكير المسند اليه تنكير المسند وقوله
ليس في كلام العرب خبران وشبهوا اخبر مبتدا قلنا ممتنع او قلنا يصح تاويل المصدر
او بمعنى الواو اي مستويان قولنا ممتنع و قولنا يصح وهذه الجملة معترضة وفيه
اشاره الى ان بعضهم قالوا انما امتنع عقلا وليس بشيء فان الذي يجب عقلا هو ان يكون
كل واحد من المحكوم عليه والمحكوم به معلوما بوجه ما سواء كانا معرفتين او نكرتين
او مختلفين اذ لا شك ان النكرة معلومة بوجه ما وان لم يكن فيها اشارة الى تعينها
ومعلوميتها والقول بان ترك الاصل في المسند والمسند اليه معا ممتنع عقلا مما
لا يلتفت اليه اصلا قوله وتحقيق الكلام فيه اي في انه ممتنع عقلا او لا ليس مما
يهمنا الآن بل يكفينا لما نحن فيه التمسك بعدم الوقوع المعلوم بالاستقراء لا يقال
مذهب سيبويه بان من في كم ابوك وكذا كم في كم مالك مبتدا اخبره ما بعده فقد اسند
المعرفة الى النكرة لانا نقول اراد المصنف ان ذلك ليس واقعا في الجملة الخبرية فان ذلك
قد ورد ذلك في الخبر ايضا قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ونحو قولك
مررت برجل افضل منه ابوه فان افضل مبتدا وابوه خبره قلت له ان يحمل ذلك
على القلب الذي نذكره قوله واما ما جاء كانه قيل كيف ادعيت ان المسند اليه نكرة
والمسند معرفة ليس في كلام العرب مع وروده في كلام فصحائهم فاجاب بان
ذلك على طريق القلب وهو ان يجري حكم جزئي الكلام على الآخر فههنا جعل كل واحد

احد

٤٣

القلب اي ليس تجاوز وترك صفة الملكية الى البشرية قوله ثم ليس هو كلمة ثم
للتراخي في الرتبة فان عدم اختصاص القصر بما بين المسند اليه والمسند وشيوعه
فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول وذي الحال والحال الى غير ذلك اعلى مرتبة من جريانه
فيهما قوله وله تفريعات كانقسامه الى الافراد والقلب وتاتيه بطرق متعددة
لها شروط واحكام مختلفة ولا شك ان افراد فصل للقصر مع تاخيره عن سائر مباحث
القانون تقتضي ان يتوجه اليه بقصد على حدة مع فراغ بال فيكون ذلك اقرب الى
الوقوف عليه من ان لا يفرد له فصل او يورد فصله في اثناء مباحث قانون الخبر قال
واعلم ان جميع ذلك اقول اي جميع ما ذكر من مباحث المسند اليه هو مقتضى ظاهر
الحال فان على ما تقدم من الامثلة ما ليس على مقتضى الظاهر كقوله اولئك على
هدى من ربهم واولئك اباقي وهذا على الخف فان اسم الاشارة فيها وضع موضع الضمير
لتقدم ذكر المشار اليه قلت لعله نظر الى ان الاعيان اذا ذكرت صارت بمنزلة المشار
اليه حقيقة فاسم الاشارة هناك في موضعه بخلاف المعاني اذا ذكرت فان حقها
ان تعبر عنها بالضمير فاذا عبر عنها باسم الاشارة فقد وضع موضع الضمير ثم
اشار الى بعض صور اخراج المسند اليه لا على مقتضى الظاهر ارشادا الى كيفية سلوك
طريقه ولما كان بعض الصور المشار اليها من قبيل الالتفات اسعل له وبسط
الكلام فيه لانه فن من فنون البلاغة له شيوع في الكلام يعم المسند اليه وغيره
وله فائدة عامة ولطائف معان يختص بها مواقعه قوله اما لانه اختص
شرع بتفصيل اسباب كمال العناية بتمييز المسند اليه مثلا ان يختص بحكم بديع
فيعتني بتمييزه ليعلم ان هذا المتميز المتعين هو الذي له الحكم العجيب الشان
كما في قوله عاقل عاقل اي كامل في عقله اعيت اي اعجزته مذاهبه اي طرقه
اي طرق معاشه تلفين مهتدي اليها وجاهل جاهل اي كامل في جهله تلقاه مرزوقا
وهذا اشارة الى ما ذكر من كون العاقل محتل الحال والجاهل فارغ البال وهو اختص
بحكم بديع هو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا اي مبطنا للكفر نافيا
للصانع الحكيم او قائلا بالطبع خالق الخير وخالق الشر قوله ولانه قصد التهكم
بالسامع او النداء على كمال بلادته او فطانته او ادعاء الظهور لا تقتضي شيء منها
كمال العناية بالتمييز فلا يكون من اسبابه بل يقتضي اسم الاشارة سواء قصد به
كمال العناية بالتمييز ام لا واجاب بان اسم الاشارة يفيد اكمل تمييز كما مر ولا
شك ان التهكم مثلا يزيد بزيادة التمييز فاذا قصد التهكم اعتني بالتمييز فقصد اكمل
التمييز فاورد اسم الاشارة قوله اصلا مبالغة في نفي المشار اليه بحسب
الحس حتى يكون المبصر هناك بمنزلة فاقد البصر في عدم ملاحظة الخطاب بالاشارة
الحسية فتعين قصد التهكم بلا اشتباه قوله او قصد ادعاء اعادة الفعل لطول

الفصل ولان ما تقدم متعلق بالسامع وهذا بالمسند اليه تعالى لك اى اظهر بالعلة
والمرض واشتجى من شجى بالكسر اى حزن وتريد من حالة او استيناف وقد ظفرت
استيناف وذلك واقع موقع الضمير الراجع الى الفتل لا دعا ظهوره كالمحسوس
بالبصر قوله وما شاكله لك اى ذلك المذكور من اسباب كمال العناية وهو عطف
اذ جاء فكان اختيار الواو على او تفتن فى العبارة مع التنبيه على عدم منع الجمع واراد
بما شاكل ما يفيده اسم الاشارة من بيان القرب والبعد والتوسط والتحقير والتعظيم
وبوضع المضمر موضع المظهر كقولهم اى كوضع العرب فى قولهم
وابتدا المصدر للفعل فى موقع الحال اى بعد ثوبا ابتدا او قوله من غير جرى كالبيان
لابتدا او لفظا نصب على المصدر اى ذكر لفظيا او قرينة حال عطف على لفظا معنى
او تقديرا وقد يروى مجرورا عطفا على جرى ومعنى حينئذ لفظا بلا مقابل ومكان طرف
كقولهم وقوله على قول من لا يرى حال من نعم رجلا وبئس رجلا وانما اعتبر هذا القيد
لان الضمير على القول الاخر يحتمل ان يكون راجعا الى المخصوص لكنه التزم افراده فقيل
نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون لان المخصوص متأخر غالبا فعومل بضميره
معاملة الضمير المبهم قوله ليتمكن متعلق بوضع المضمر والمستتر فى ما يعقبه لما
والبارز للمضمر قوله لعقبى الكلام اى آخره قوله فضل تمكن فى ذهنه لان الانسان
مجبول على شوقه الى معرفة المبهم وزيادة تلقيه لما سبق بعد الطلب وهذا لا يستقيم
فى مثل نعم رجلا اذ لا يعرف السامع ان هناك ضميرا الا بذكر النكرة ومن ثمه قيل
ليتمكن متعلق بقوله وقولهم هو زيد عالم وهند مليحة فقط وايد بان قوله وهو
السر فى التزام تقديمه يشعر بان البيان مختص بضمير الشان لانه الذى تقدم الوعد
ببيان سره اى التمكن فى ذهن السامع فضل تمكن هو السبب فى التزام تقديم ضمير
الشان ورد بان التمكن المذكور وما يتفرع عليه من التزام التقدم جار فى كل ضمير يا ذ
فسر بمظهر فالضمير فى تعقبه للمضمر الذى وضع موضع المظهر والسر الموعود داخل
فى السر المذكور قوله قال الله استشهاد على ان العاده هى تمكن ما يعقب الضمير فان
ذلك انما يظهر اذا كان ما يعقبه مما يعتنى بشانه ويراد تمكنه كما فى لا يستبين حتى لا يصح
ان يقال هو الذباب يطير وهى النملة تسير قوله كما توضع المظهر متعلق بقوله
وبوضع المضمر واراد بالمظهر غير اسم الاشارة لما سبق وبالمضمر غير ضمير المتكلم
لما سيأتى من قوله وبترك الحكاية الى المظهر قوله اذا اريد تمكين نفسه يعنى ان وضع
المظهر موضع المضمر يفيد تمكين نفس المظهر اى تمكين المعنى الذى اريد به بخلاف
وضع المضمر موضع المظهر فانه يفيد تمكين ما يعقبه كما مر قوله ان نسألوا الحق
نعطه الحق سائل ملح فيه وضع الظاهر موضع ضمير الغائب والمخاطب ايضا اذ اصله
نعطه اياكم والمثال لوضع المظهر موضع المضمر مطلقا فلا حاجة الى تأويل بجعل
الحق

٤٤

الامر الحق مسند اليه وكانه صح خارج الباب هاهنا وفى قوله ربه رجلا ليقبته من اول
على التعميم قوله ونظيره اى ونظير قوله الله الصمد فى وضع المظهر موضع المضمر
حال ثبوت ذلك المظهر فى خارج باب المسند اليه هاهنا دون قوله بذلك وربه
رجلا ونعط الحق تفننا فى عباراته وتذكرا فى بعض المواضع مع عدم الالتباس
فى شىء منها اى وما انزلنا القران الا ملتبسا بالحق اى بالحكمة الداعية الى انزاله
وما نزل الا ملتبسا به واذا فسر الحق الثانى بالاوامر والنواهى لم يكن مما نحن فيه
قوله وبترك الحكاية عطف على بوضع المظهر موضع المضمر وانما افرد
ترك الحكاية الى المظهر ليبتنى عليه حديث الالتفات وفعل نصب على انه مصدر
نوى لانه فعل ايضا كانه قيل ترك الخلفا قوله اذ خالف الروعة هذا اذا لم
يكن له خوف واريد احداثه وتربية المهابة اذا كان له خوف واريد ازدياده ولم
يدخل بهما ولتقاربهما وقد يقال المهابة يراد بها عرفا الحالة التى تكون فى قلوب
الناظرين الى الملوك وتربيتها تقويتها بازديادها واما الروعة فالخوف الذى
يتجدد بمخاطبتهم قوله او تقوية عطف على اذ خال الروعة وعليه اى وعلى ترك
الحكاية الى المظهر لتقوية المامور فان لفظ الله ينبئ عن كمال القدرة ووجوب
الاطاعة وسعة الرحمة واستحقاق تفويض الامر اليه فتقوى الداعية الى كمال
التوكل عليه قوله او فعل عطف على فعل الخلفا حيث يقول اى حين يقول
استعير حيث للزمان قوله وعليه اى وعلى ترك الحكاية الى المظهر ليكون ادخل
فى الاستعطاف فان لفظ العبد ادخل فيه من الضمير خصوصا اذا اضيف
الى المخاطب وتمام البيت مقرا بالذنوب وقد دعاكا قوله وما جرى مجرى
هذا الاعتبار هو عطف على ما تقدم نظرا الى المعنى اى بترك الحكاية الى المظهر لما
ذكر وما جرى مجراه كالتمكن من اجراء الوصف فى قوله تعالى فآمنوا بالله ورسوله
النبى الامى وقوله عبدك العاصى فان المضمر خصوصا المتكلم لا يوصف وكالتعظيم
فى قولك افضل العصر يجاورك الى غير ذلك من المعانى التى تصلح لها ذلك الاسم
المظهر قال واعلم ان هذا النوع اقول يريد ان هذا النوع من الاخراج لا على
مقتضى الظاهر وهو نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة لا يختص المسند اليه اى لا
يختص به بحذف الجار واوصل الفعل قوله ولا هذا القدر يحتاج الى تقدير اى
ولا النقل مطلقا يختص بهذا القدر وهو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة بل
كل واحد من التكلم والخطاب والغيبة ينقل الى الاخر اى الى كل واحد من صاحبيه
فالاقسام ستة وقد يفسر هذا القدر بنقل الكلام من الحكاية الى الغيبة التى هى
المظهر فانه المذكور فى قوله وبترك الحكاية الى المظهر فلا يحتاج الى ذلك التقدير
لكنه لا يلائم تعميمه المنقول عنه بقوله بل الحكاية الى آخره وقد يقال اراد

بهذا النوع النقل من اسلوب الى اسلوب وحذف المضاف من تفسيره اى اعنى نقل الكلام
من الحكاية الى الغيبة وهو بعيد جدا ثم ان الانتقال من طريق الثلثة الى اخر منها انما يسمى
التفاتا اذا كان على خلاف مقتضى الظاهر كما يشعر به لفظ النقل وايراده فى الاخراج
لا على مقتضاه ومأخذ كرمن فائدته العامة فلا يكون نحو انا الذى فعل وانت رجل فعل كذا
من الالتفات فى شى لان حق الضمير العائد الى الموصول او الموصوف ان يكون غائبا
لان الاسماء الظاهرة غيب بل لا يبعد ان يجعل مثل انا الذى سمتنى امى حيدرة
وانت الذى اخلفتنى ونحن قوم فعلنا وانتم قوم تجهلون ممن باب الالتفات من
الغيبة الى التكلم او الخطاب وهو اعنى الالتفات من مباحث علم المعانى لانه بحث
عن خواص تراكيب الكلام فى الافادة واما قال صاحب الكشاف انه يسمى فى علم المعانى
بالالتفات لانه اراد به علم البلاغة الشامل للمعانى والبيان وكون الالتفات من اخراج
الكلام لا على مقتضى الظاهر المندرج تحت الكناية على ما مر لا يوجب كونه من مباحث
البيان كسائر الجزئيات المندرجة تحت قواعد تعم عده المص فى علم البديع من المحسنات
المعنوية ولا استبعاد فى اشتراك علمين فى مسئلة واحدة من جهتين كما حقق فى موضعه
والتطرية بالهمزة الايراد والاحداث من طرا عليه اذا ورد وبالياء التجديد من طريت
الثوب اذا عملت به ما يجعله طريا كانه جديد والنشاط بالفتح حركة السرور والاملاء
احالة شدة امتلاء من ملئ الاناء بالكسر اذا امتلأ فهو ملآن او اقيد من ملأ بالضم غنى
واقتدر فهو ملئ كذا والاستدرار فى الاصل استجلاب الدر اى اللبن والاخريا جمع
حرى بمعنى جدير بذلك اى بالاستكثار قوله اليس جملة استئنافية لبيان كونهم
اخريا والهمزة لانكار النفى وتقرير الاثبات السجية الطبيعة والعشار جمع عشراء
وهى الناقة التى اتت عليها من حملها عشرة اشهر وهى اعز مال عندهم والحجيرى العادة
وتمزيق الادم هو الجلد عبارة عن العيب والاخلال بالعرض وباحة الحرم اى
الحرم تسليط العدو بالاسر والنهب قوله اقرام استئناف لبيان انهم كيف
الاضياف على ماذكر يقتضى استكثار الالتفات اى ان يأتى فيماذكر من كونهم اخريا
فنظمهم قوله فيخالفون اى يوقعون المخالفة فى القرى والفاء لتفصيل المجمل و
الاسلوب بازاء اللون والايراد بازاء الطعم لا يخفى عن لطف قوله فان الكلام دليل
على ان ايراد الكلام قرى للارواح قوله لكن دفع لتوهم ارادة مطلق الانسان والجار
متعلق بما فى الانسان من معنى الفعل اى المتصف بالانسانية بحسب المعنى والمراد
بالاتصاف بخواصها من الذكاء والتفطن للدقائق والتلذذ بها قوله قال ربيعة من مقرر
استئناف لبيان استكثار العرب من الالتفات واستحسانهم اياه وصرح باسماء
الشعراء ليعلم ان تلك الامثلة من كلام العرب العرباء بانت فارقت فامسى اى فصار
معهودا موجعا لا جراك به والاخلاف الوعد يتعدى الى مفعولين والمواعيد جمع
الميعاد

الميعاد او الموعود واخلفتك التفات على مذهبه حيث لا يشترط سبق الطريق
الملتفت منه بل يكتفى بمجرد اقتضاء الظاهر التعبير به ثم قال اى ربيعة فى هذه القصيدة
بعد عدة ابيات وما لها الاثق بولد تمام الوقع البيت السابق عليه اعنى قوله لما تشكت
الى الاين قلت لها لا تشتكى مالها الوسعود الجزلا اى عظيما سهل الفناء اى سهل
ورود فنائه اذ لا حاجب هناك لارباب الحاجات والرحيب الواسع اى واسع الباع
بالعطا ويحدون ليس صيغة لنوم بل هو منزله يقول فى سمعته يقول وسع به بمعنى
سعه وحلها تمييز لا مذكرة للنفى والالتفات فى تملكت متفق عليه وقال ربيعة
تذكرت فيه التفات من الحكاية الى الخطاب كما فى اخلفتك وزينبا مفعول تذكرت
والجملة المتوسطة حال او اعتراض يقال هاجه اى بعثه وحركه ولتسرع تمنعك
التفات لان مقتضى الظاهر الاستمرار على الخطاب بعد العدول اليه تقتضب تقطع
والاباير يروى بالواو وبالفاء ايضا على ان الحلول فى هذا الموضع كان عقيب الحلول
بفلج واهلنا التفات من الخطاب بصيغة المفرد الى التكلم بصيغة الجمع وعمرة
ومثقب بكسر القاف موضعان والرواية بالفاء فيهما قوله لحزمت اللام جواب
القسم مقدر ام تعاد لم يترك والنصائب جمع نصيبه وهى حجارة تنصب حول
الحوض ويسد ما بينها من الفرج بالمدرة المعجونة والاذا منصب الماء الى الحوض
قوله لجولة صفة للحياض اى الكائنة او الحوض اى كان لها وحامل فى قوله اذ هم
اى اصحاب الحياض بمعنى مصدر من غنى بالمكان اقام به فيقدر مضاف اى ذووا
غنى او يجعل بمعنى اسم الفاعل اى مقيمون وهم رتما اى متقابلون بحيث يرى بعضهم
بعضا فالتفت فى اهلك من الغيبة الى الخطاب وعنيه بفتح العين والنون والسيد
وزيد قبيلتان يريدان بنى السيد لا يوجبون فى انفسهم لزيد من الحرمة والتبجيل
مثل ما توجبه ها تان القبيلتان فى انهم لا يجيزون قتل واحد منهم بواحد من زيد والمودة
بمعنى الابصار اى لا يعظمون باعينهم كما يعظمون ما عين بنى كون وم رهوب والضمير
فى نفوسهم للسيد وكما تراه نصب على المصدر والضمير لزيد والحق الدية والارع
مونث محققة اى مشدودة فى الحقيبة مقروب اى متروك فى القراب والتفت
فى تسالوا من الغيبة فى زيد الى الخطاب وكذا فى نغط من الغيبة الى الحكاية لان
الضمير للسيد وهى سائلة من الخطاب الى الغيبة كما مر وحلت بكسر الحاء فا للام المشددة
وهى فى الاصل بمعنى القصرة او البحيلة طرق الخيال اى جاء خيال الحبيبة فى الليل
والحال ان لا طروق مثل طروق ليلة مدلج اى سائر فى اول الليل يريد به نفسه
والمقصود تفضيل طروقه فى تلك الليلة على طروقه فى غيرها سدكا اى لازما حال
من الخيال من سدك بمكان كذا اى لزمه بارحلنا جمع رحل وهو مسكن الرجل وما
يستصحبه من الاثاث ولم يتعرج اى لم ينعطف ولم يمل عطف على سدكا جعل
الخيال نفس الحبيبة فالتفت من الغيبة الى الخطاب فى انى اهتديت والرحيلة

بالحا المهملة وبالجيم ايضا القويه على السير اي كيف ضربت قوتيه على المشي حتى اهتديت
لنا والحال ان القوم قد قطعوا مسافة طويلة والمتان جمع متن وهو ما صلب من
الارض والسبسب موضع ومل الارض الممتدة او ما ليست بصلبة ولا سهلة تقاك
طما به قلبه اذا ذهب به في اول كل شي واكبا للتعديه طروب اي كثير الطرب في طلب
الحسان وهو خفة تعتري الانسان لشدة سرورا وحزن وبعيد تصغير بعد للتقريب
وهو ظرف طروب او طما وحين او عصر على الروايتين بدك من بعيد اي حين ولى الشباب
وكاد ينصرم واقبل المشيب يكلفني اي القلب وصال ليلى ويروى بالتا الفوقانيه
على ان ليلى فاعل اي تكلفني شدائد فراقها او على خطاب القلب وقد شط وليها اي بعد
قربها وعواد الدهر عوايقه وعادت من المعادات كان الحوادث تعاديه او من
العود اي عادت العوايق الى ما كانت عليه من الحيلولة بيننا فالعقت في طما بك من
التكلم الى الخطاب وفي يكلفني من الخطاب الى التكلم واذا حمل التا على خطاب القلب
كان فيه التفات اخر من الغيبه الى الخطاب والاثمد بفتح الهمزة وضم الميم ويروى
بكسرهما والخلي الخالي من الحزن والعائر العوار وهو القذي الرطب الذي تلفظه
العين حال الوجع والارمد صفة ذي العائر من رمد بالكسر اذا هاجت عينه والمراد
تشبيه نفسه بذي العائر الارمد في القلق والاضطراب وتشبيه ليلته بليلته
في الطول الا انه اختصر في الكلام قوله وذلك اي ما ذكر في البيتين من سوء الحال
لاجل نباء جائني وخبرت ذلك النبا عن ابي الاسود قيل هو خبر قتل ابيه وابو
الاسود كنيته وقيل سبع بذلك الخبر منه قوله فالتفت في الابيات الثلاثه اما
في الاول فمن الحكايه الى الخطاب اذ القياس تطاول ليلي واما في الثاني فمن الخطاب
الى الغيبه حيث قال وبات والقياس وبت على الخطاب وليس في لم ترقد وباتت
التفات لانهما جاريان على ظاهر ما سبقهما واما في الثالث فمن الغيبه الى الحكايه
في جائني والقياس جاءه وكانه لم يجد في اشعار الجاهليه مثال الالتفات من الحكايه
الى الغيبه فاقتصر على امثلة الاقسام الخمسة من السته ومثاله ما مر من وضع
ضمير المتكلم وقوله تعالى ثم انشاناه خلقا اخر فتبارك الله واعلم ان كلام الكشاف
حيث قال التفت امرو القيس ثلاث التفاتات في ثلاثه ابيات صريح فيما ذهب
اليه المص من عدم اشتراط سبق طريق اخر تحقيقا وما يتوهم من ان لفظ ذلك
التفات من الغيبه الى الخطاب فيكون في تلك الابيات ثلاث التفاتات على مذهب
الجمهور ايضا فليس مما يعتد به لجواز ان يكون الكاف خطابا لغيره لا لنفسه على
ان المتبادر من كلامه توزيع الالتفاتات على الابيات لا بقال الفائده العامة
التي ذكرها اعني تطرية نشاط السامع انما تتصور اذا كان الانتقال تحقيقا
لا تقديريا لانا نقول اذا ورد على السامع خلاف ما يترقبه من اسلوب الظاهر
كان له مزيد نشاط ووفور رغبة في الاصغا الى الكلام قوله اكثر من ان يضبطها

العلم

العلم يرد عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما
قبلها في اصل الفعل اعني الكثرة ونظيره قولهم اكثر من ان تحصى وقولهم الناس
اكيس من ان يمدحوا رجلا لم يروا عنده آثار احسان وهو كثير في كلام المولدين
فقيل كلمة من متعلقة بفعل يتضمنه اسم التفضيل اي متباعدة في الكثرة من
ضبط القلم ومن الاحصا ومتباعد في الكياسة من مدح الرجل الخالي عن الاحسان
ورد بان مراد المركز تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل بدون الاشيا الثلاث
ولا شك ان التفضيل مراد فالمعنى اكثر مما يمكن ان يضبط بالقلم ومما يمكن ان
تحصى واكيس ممن يتاتى منه ان يمدح الخالي عن الاحسان الا انه تسومح في العبارة
اعتمادا على ظهور المراد وهذا النوع اراد به الالتفات اذ هو نوع من
اساليب الكلام ولفظ قد اشارة الى ان الفائدة العامة كافية لحسن الالتفات
في مواقعه كلها لكن ربما اشتمل بعضها على فائدة اخرى فيزداد حسنه فيه ويختص
على صيغة المبني للمفعول والباء داخلة على ما هو مقصور وخاصه على طريقة
تخصك بالعبادة واخص بنا وهو المتعارف في الاستعمال وان كان الاصل
دخول البا على المقصور عليه اعني ماله الخاصة وستسمع تحقيقه في تقديم
المسند ان شاء الله تعالى وقلما تتضح من الوضوح اي لا تتضح الا لا وحد تبريز في البلاغه
بحسب السليقة او للكاملين في المهارة في هذا الفن وقوله والعلما النحارير من
عطف الصفات بعضها على بعض اشعارا بان المهارة فيه انما تكون للعالم النحرير
ومتى اختص موقع الالتفات في الكلام بشي من ذلك المذكور اعني لطايف المعاني
كساه الالتفات المختص موقعه بشي منها الكلام زيادة بهاء اي حسن ورونق
وطراوة وفاعل اورث ووجد ضمير الالتفات ايضا وليس في بعض النسخ المصححة
لفظة في الكلام فالمعنى كسا الشي الموقع وورث الشي الساء وجد الموقع او الالتفات
المختص موقعه ان كان يسمع اي يسمع الكلام حق سماعه ويعقل لطايفه على وجهها
وكلمة ما مبهمة لتاكيد القلة وافرد قليل مع كونه خبرا لهم اما تقديرا موصوف
مفرد اي شي او فريق قليل او لكونه على صيغة المصدر كالصهيل والنهيق او لان
هم راجع الى من وفي صيغة الافراد اشعار بالقلة ايضا قوله ام تحسب هذا ايضا
اقتباس استشهادا على قلة من يسمع ويعقل ما ان الاستفهام فيه لانكار الحسبان
فدل على القلة وقوله ولا مرتا تقويه للدلاله على القلة فان الغايص الفايز بالفرايد
في غاية القلة قوله من سامعيه اي حق سماعه بان يتفطن لما فيه من النكت
وما موقعه جملة استفهامية في موقع المفعول الثاني اي عرفك ذلك الالتفات
موقعه الحسن الجميل في الغاية بحيث لا يدرك ما لم يسال عنه قوله ان يصير
من سامعي التفات واحد مما ورد في القران لا من سامعي كل التفات وانما قال

ثم ليتل لان التلاوة اعلى رتبة من الاصاخة فى صبره و رتبة سامعًا له حق سماعه
وخبر لعلك محذوف اى لعلك تصير من سامعيه الذين يفهمونه واختار الترجى على
الجزم لما تقرر من ان الدخيل ليس كالناشى قوله اليس هذه مقدمة وجدانية مشتملة
على قضيتين تمهدهما لبيان نكتة الالتفات المذكور ولما كان قصة المنعم اقرب الى ما فى
الآية وقصة الجانى اظهر فى وجدان الحالة المحركة الملجئة الى الاقبال امضى حسب
الترتيب والتعليم تقديم الجانى على المنعم والهمزة لانكار النفى وتقرير المنفى ومما
يشهد خبر ليس واسمه ان المراد الى متنقلا اى متدرجا فى الانتقال وفاعل الايجاد
ضمير الشان وهى جملة موكدة لقوله وجد من نفسه تفاوتا فى الحال بينا وهناك
اشارة الى اخره فى استحضار الجنايات قوله او ما تراك اى اتشك فيما ذكرناه
وما تراك وكيف تصنع ثانى مفعولى ترى واذا كنت ظرف لكيف تصنع بحسب المعنى
وتحول بيان له او استيناف وتجنبه تاكيد لتاخذ من اجتنك سرى اى اظهر لك
وقوله واحدة فواحدة حال من جناياته اى مفصلة متعاقبة وجملة وانت
مما يميز ذلك واجد حال من ضمير معتدا قوله على تزايد اى جميعا كائنا على تزايد
تحرك ذلك التزايد وانت لا تجيب حال من كاف يدعوك فتقطع بالرفع اى فجننه
تقطع وبالنصب قيل مفعول مشافها لانه بمعنى قائلا له بالمشافهة وفى قل التفات
من الغيبة الى الخطاب لان المعتبر فى الالتفات وحدة السامع لاسلوبيه دون
وحدة المخاطب الذى يلقى اليه الكلام قوله على هذا نصب على المصدر اى مشافها
له مشافهة على هذا النسق من التوبيخ وفيه اشارة الى ان المشافهة لا يجب ان
يكون بخصوصية ما ذكر بل بما كان على هذا الطريق من التعيير والتقريع وقد يقال
سرد الكلام على هذا المنوال ولا يكتفى بالقدر المذكور فهو نظير قوله وما جرى
ذلك المجرى فى قصة المنعم قوله واذا كان الحاضر عطف على قوله واذا كنت فى
حديث وان كان بحسب المعنى قسيما لقوله وقد حضر مجلسكما وقال ههنا حتى
يحملك وفيما تقدم الى ان تغلب اشارة الى ان الحالة الغضبية اشد تاثيرا واقوى
وتثنى عليه ثانى مفعول تجد والصنيعة المعروف والرائعة المعجبة والعارفة
العطية والذارف العطية من ذرف الدمع اى سال قوله وما جرى ذلك المجرى
اى من المدح والاطراء وتعداد النعماء وهو عطف على مفعول تقول قوله واذا
وعيت اى حفظت وهو عطف على قوله واذا اجبت قوله على الوجه الذى اى
بعد تلاوتك لما قبله على الوجه الذى يجب ذلك الوجه فى التلاوة ومعنى كون التامل
قلبيا انه بتوجه تام من القلب لا يشاركه فيه شائبة وهم وكيف اصار عطف
على ما توقعه وكونه تعليل لما فى حيز العلم اى علمت انه اصاب المحز وطبق لكونه
منتهيا الغائية للحصر اى السابقة اياه بحيث لا يدركها الحصر ولا يصل اليها من

اى وجه قوله هذا

فانه

فانه كما اذا استحقه ولم يترك قوله من حقه خبر ان العبد وان يكون قراءته
فاعل له واذا اقود ظرف له واذا اخذ بدل من اذا قود اى قرض ولاحظ يقال مثل بين
يديه مثولا اذا انتصب قائما وتجد معها صفة وجه والعائد محذوف اى تجده
مع القراءة وصائرا بالجر صفة محركا فكان لفظة شبه زائد كما يشعر به قوله فيما بعد
افلا تجد محركا وذلك اشارة الى الاقبال وعند ظرف الايجاب ومستند عنه صفة
لحالة وضميرا انطباقها للقراءة على ما هو عليه حال من المنزل اى كائنا على الوجه
الذى هو كائن عليه والا اى وان لم يكن قراءته كذلك لم يكن هو قارئا حصصا واما كان
الالتفات فى الآية مبنيا على ما ذكره لان الفاتحة انزلت على لسانهم ليقرؤها فاشير
فيها الى الكيفية قراءتهم اياها قوله والوجه اى ذلك الوجه الذى من حق العبد ان
يكون قراءته عليه واذا افتتح متعلق بان يكون اما على التوسع فى الظروف واما على كونه
مفسرا للعامل قوله واذا انتقل ان يكون عطف على اذا افتتح ان يكون محذوا به حذو
الافتتاح اى مقدرا بقدر الافتتاح مساويا له فى كونه عن قلب حاضر وبه فاعل
محذوا والضمير للانتقال لكنه يتعدى بنفسه يقال حذوت النعل بالنعل فلا حاجة
الى الباء فكانه ضمن معنى الذهاب اى مذهوبا به مذهب الافتتاح قوله فانه متى
تعليل لكون ذلك الوجه المذكور هو هذا قوله على الوجه الذى عرفت يعنى كونه
عن قلب حاضر الخ وافلا تجد محركا جواب متى على معنى انه تجد ذلك المحرك قطعا قوله
من معبود عظيم الشان هذه المعانى مستفادة من لفظة الله الدال على الذات
المتصف بجميع صفات الجلال والاكرام ومحاسن الافعال والانعام فكان عظيم
الشان حقيقا بالثناء لغاية كماله وبالشكر لوفور انعامه ونواله ومستحقا للعبادة
اعنى غاية الخضوع والتذلل لكونه جامعا لجهات ذلك الاستحقاق مع ان اللام
الجارة تنبئ عن استحقاق الحمد والثناء قوله ثم اذا انتقلت به بلفظة ثم على المهلة اى ينبغى
ان يجرى الحمد اولا ويتامل ثم ينتقل وهكذا فيما بعده قوله جلائلها ودقائقها اشارة
الى ما قيل من ان الرحمن من كونه ابلغ يتناول جلائل النعم فقدم واردف بما يتناول
دقائقها على سبيل التتميم عند هذا اى عند هذا الوصف او القول والمتنادية
بالجر على انها صفة خاتمة وقوله للامر كله هذا العموم من حذف مفعول مالك مع
الاحتراز عن الترجيح بلا مرجح وقوله فى العاقبة بازاء يوم الدين فى نظم الآية وفيه
اشارة الى ان اليوم مع اجرائه مجرى المفعول به توسعا باق على ظرفيته بحسب
المعنى ويوم الحشر تفسير لقوله فى العاقبة واللام فى للثواب متعلقة بالحشر وفى
قوله يوجب عليك الاقبال التفات من الغيبة الى الخطاب كما فى الآية بعينه اذ
الظاهر ان يقال يوجب عليه قوله ما تصورت اى ما تصورته من انك تجد فى
نفسك محركا للاقبال يتقوى شيئا فشيئا الى حد الايجاب فتستطيع بالنصب
عطف على لا تصبر ولا تنطبق عطف على ان لا تقول وفاعله ضمير القرآن

وليس ابن حجر بعد ما بين النكتة الخاصة في التفات واحد من التنزيل شرع في تبيين
اللطائف المختصة في التفات ابيات امرئ القيس وذكر هنا نسبه ونسبته
منها على انه كان من ملوك العرب من قبيلة كندة وبعد خبر ليس وفيه مستتر راجع
الى ابن حجر وان يكون متعلق بيبعد على تقدير ان يكون بدل اشتمال من فاعله
المستتر وهو المشهود له حال من فاعل يبعد وقائد تعليل لانتفاء البعد والجائز
الجامع كان عادتهم في تسابق الفرسان ان تغرز قصبة في آخر الميدان فمن اخذها
عد سابقا وكان له الفضل والتقدم ثم صار احراز قصبات السبق في امر عبارة
عن التقدم والكمال فيه والدرك بفتح الراء وسكونها والمفتلذ المقتطع من الفلذة
وهي القطعة والاناسي جمع انسان العين والنكتة اللطيفة المؤثرة في القلب من
النكت وهو التاثير في الارض بنحو قضيب اي الآخذ للمختارات من مختارات النكت
والحقنا انه متعلق بالمفتلذ واذا التفت ظرف ليبعد وقد كشط في نسخة مصححة الف
اذا نظرا الى ان المعنى على المضي وكان يمكنه حال من فاعل التفت بتقدير قد والتمثيل
ببيت لبيد انه لا استبعاد في افراد الضمير وجمعه لشيء واحد في بيت وبات لنا
وكذا الحال في بيت على الخطاب وبات لكم في الوجه الاخر وحين قصد ظرف ليكون
او لخبره اعني فعل وتهويل الخطب جعله هائلا اي عظيما مخوفا منه واستفظاعه
وجرانه فظيعا اي شنيعا شديدا وفي النبا متعلق بالتهويل وحال من الخطب
واللام في للواقع اي الحادث الذي وقع متعلقة بالنبا الكاف فته اي كسره وفت
في عضده على طريقة تخرج في عراقيها كناية عن فل شوكته وتوهين امره ولقد
بالغ حيث وصف الخبر بالاجاع والتفجيع يقال فجعه اي اوجعه والحادثة
التي اخبر عنها بالغت والاحراق وحاصل تقرير الكلام وليس ابن حجر بعد اذ التفت
تلك الالتفاتات مع امكان ان لا يلتفت اصلا ويلتفت التفاتا واحدا من ان يكون
فعل ذلك المذكور من الالتفاتات حين قصد تهويل الخطب منبها وقد ذكر لالتفاته
الاول اربع نكت وللثاني ثلاثا وللثالث واحدة وجمع بين نكتتين من نكت الاول
لان مآلهما التسلية اعني كشف الغم والفرق بان الاول اعتبر فيها كون المسلى
ملكا ولم يعتبر ذلك في الثانية وبان اقامة النفس مقام المصاب مبنية على
صفة الملك في الثانية دون الاولى قوله فاقامها اي النفس واخذ خطابه اي ذلك
المصاب تسلية اي ليحصل له بعض التسلي بسبب تفجع مثل هذا الملك له وتحزنه
عليه واللام في لفظا صه متعلقة بابدت وضمير استشعارها للنفس يقال
استشعر خوفا اذا اضمره في قلبه والكمد الحزن المكتوم والارتماض الاحتراق
من الحزن والضجر القلق والاضطراب من الغم وضمير لا يقلقه ولا يضجره في
موقع المصدر اي لا يقلق ذلك القلق ولا يضجر ذلك الضجر وكان من حقها حال

من

من المسند اليه والمسند في حكم الاخر واعرب باعرابه واذا رجعت ههنا الى اصل
الاستعمال الذي به الاعتبار وجدت المسند اليه معرفة والمسند نكرة والابيات
الثلاثة من كتاب سيبويه الا ان الثالث لم يتعين قائله فنسبته الى الكتاب ليعتمد عليه
والبيت الاول للقطامي عمرو بن سليم التغلبي وصدره قفي قبل التفرق يا ضباعا
وهو ترخيم ضباعة والالف للاطلاق وقوله الوداعا متعلق بمضاف اي موقف
الوداع والمراد الدعاء بان لا يكون وداع وفراق والبيت الثاني لحسان من قصيدة
يهجو بها ابا سفيان ويمدح النبي عليه السلام واوله كان سبيئة من بيت راس
السبيئة بالهمزة الخمر المشتراة للشراب وبيت راس قرية من الشام بين غزة ورملة
اشتهرت بجودة خمورها وخبر كان قوله بعده على انيابها او طعم غض من التفاح
هصره اجتناؤه من الشجر لكمال نضجه ولطافته وصدر البيت الثالث فانك لا تبالي بعد حول
وبعده لعمرك ما يبالي بعد حول ... ملك ... اي ذهب السودد
وغلب على الناس اللوم والدناءة واشتبه الاصل والنسب حتى لو بقوا على هذه
الحالة سنة لا يبالي انسان اهجينا كان ام غير هجين وتوجيه كون هذا البيت من
تنكير المسند اليه وتعريف المسند هو ان الظبي مرفوع على انه اسم لكان المحذوف
المفسر بكان المذكور وامكن بالنصب خبر له وانما اختير تقدير كان لان الاستفهام
بالفعل اولى قوله ولا تظنن بيت الكتاب خارجا عما نحن فيه اي من كون المسند معرفة
والمسند اليه نكرة قوله والضمير معرفة يعني وان كان عائدا الى نكرة لانه اشارة
الى ذلك المنكر من حيث انه معلوم بوجه ما الا يرى انه يقع مبتدأ في نحو قولك جاءني
رجل وهو راكب وانه يفسر بذلك الرجل فاسم كان وخبرها معرفتان وهذه الجملة
خبر للمبتدا المنكر الذي هو ظبي لتخصصه بالاستفهام قوله فليس المراد لم يرد
ان محل ورود الاشكال كان امك بان اسم كان هذه نكرة وخبرها معرفة حتى يجاب
بان اسمها ضمير وهو معرفة وانما المراد ان مورد الاشكال هو ظبي المنكر على انه اسم
كان المقدر لما عرفت والعدول الى جعله مبتدأ كما ذكر لم مخالفة اصل الاستفهام
وترك الاولى بلا ضرورة ولذلك اي ولان ارتفاع ظبي بالفعل المفسر لا بالابتداء قدرنا
اصل الكلام اظبيا كان امك فجعلنا ظبيا مسندا او امك مسندا اليه حتى رجع الكلام
الى اصله من كون المسند نكرة والمسند اليه معرفة قوله وفي لعب اي بيت الكتاب
اشارات بعضها سؤال وبعضها جواب والتبجح القول في شيء بلا علم كانه اعتماد
على البخت قوله فتخطا بالنصب على انه جواب النهي لان اياك والتبجح بمعنى لا تبجح
من الاسولة ما مر من انه لم لا يجوز ان يكون ظبي مبتدأ خبره الجملة فلا يكون المبحث
مما نحن فيه وجوابه ما مر ايضا من انه عدول عن الاولى بلا ضرورة ومنها انه اذا قدر

الفعل كان الهمزة داخلة على الفعل وام داخلة على الاسم ولا تعادل ان وجوابه ان ذلك
الفعل محذوف وجوبا لوجود مفسره فكانه لا فعل هناك فلا خلل في التعادل ومنها ان
الضمير العائد الى النكرة اقوى منها اى لا ابهام لانه كناية عنها فيجب ان يكون نكرة وعلى
هذا يرد الاشكال على كان امك اذا جعل اسم كان ضمير ظبي وجوابه ان معنى التعريف
هو التعيين اى الاشارة الى معلوم من حيث هو معلوم وان كان مبهما وهذا المعنى موجود
في الضمير العائد الى النكرة دونها ولهذا يجرى عليه احكام المعارف اتفاقا انما الكلام
في ضمير ربه رجلا ونعم رجلا ومنها ان المسند اليه في اصل الاستعمال لما كان امك وجب
تانيث الفعل لانه مسند الى مونث حقيقي من الآدميين بلا فصل ولو كان الفعل المقدر
مونثا لكان مفسره ايضا كذلك وجوابه ان المقدر مسند في الظاهر الى ظبي فروعي تذكيره
نعم كان الواجب على المص في بيان اصل الاستعمال ان يقول واظبيا كانت امك فانث
الفعل لكنه نظر الى تقدم الخبر المذكر فجعله كالضمير الواقع بين المذكر والمونث
لذات واحدة يجوز تانيثه وتذكيره ثم اختار ما وافق نظم البيت قال وان هذا
النمط اى هذا النوع من التصرف في الكلام الذى ذكرناه مسمى بين علماء المعاني بالقلب
من قلبت الجراب جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا وتانيث الضمائر باعتبار
الشعبة وفي قوله ومما يورث الكلام ملاحة اشارة الى ان القلب نفسه يحسن
الكلام ويزينه فكان مقبولا مطلقا وان تضمن اعتبارا لطيفا زاد حسنه على قياس
الالتفات قوله ولا نشجع عليها الا كمال البلاغة فان الكامل في البلاغة يتصرف
في الكلام تفننا فيقلب ويجرى احكام اجزاء الكلام بعضها على بعض اذ ليس هناك
الباس في المقصود اما لشهادة المعنى او اللفظ او لشهادتهما مع الجهارة وقوة التصرف
في احوال الملفوظ وقوله ياتي بيان لقوله لها شيوع الا ان الموجود في اكثر الرواية
تذكير الضمير نظرا الى القلب وقد سلك في ازالة استبعاد القلب واستنكاره سبيل
الترقي فقال هو واقع في كلام الناس نثرا ورايتهم يتداولونه فيما بينهم فيقولون على
سبيل التجدد والاستمرار عرضت الناقة على الحوض بل واقع في اشعار الفصحاء الماضين
بل ثابت في كلام الله تعالى الذى هو فوق كل كلام وللاشعار بقصد الترقي اعاد الجار
في المعطوفين قوله يريدون عرضت الحوض على الناقة وذلك لان المعروض عليه يجب
ان يكون ذا شعور واختيار وفي هذا القلب اعتبار لطيف هو ان المعتاد ان يوتى
بالمعروض الى المعروض عليه فحيث اتى بالناقة الى الحوض جعلت كانها معروضة عليها
ومن نظائره ادخلت الخاتم في الاصبع والقلنسوة في الراس واول قول القطامي
فلما ان جرى سمن عليها اى على الناقة تعالى طينت بالسطح اى اصلحته وسويته بالطين
والفدن القصر والسياع الطين بالتبن يصف ناقته بالسمن وانها كفدن طين وصدر
بيت الشماخ ولدت ولم يوشب به حسبي لبا كا عصب والضمير في منه للاب

اوّلم يخلط   الرّلم الوبه لبنا   المشذ

86

لم يوشب لم يخلط واللبن العصب والشدة والعلباء عصب العنق اى انا منه لا من
غيره ثم انى عصبت به لا كتعصب العلباء بالعود بل اشد واقوى منه ولا قوى وليس
في البيتين اعتبار لطيف والحمل على المبالغة بجعل الاصل فرعا مستبعد جدا قوله
وتشقى اوله وتحتوى خيل لا هوادة بينها الهوادة اللين والرفق والضياطرة جمع
ضيطار وهو الرجل الضخم الذى لا نفع له ولا كفاية عنده والحمر جمع احمر اللون
وقيل من لا سلاح معه اى تلاحق فرسان لا صلح بينهم وتشقى رجال لا علم لهم بالقتال
وفي القلب تنبيه على قوة شجاعتهم وكثرتهم حتى كان تعدى منهم الى الرماح وقد تقال
جعل ضربهم بالرماح شقاء لها دلالة على حسبهم وانهم ليسوا اهلا لان تطعنوا بها
فلا قلب ح كما في استعارة الشقاء لكسرها ايضا والمهمه المفازة والمغبرة المتلونة
بلون الغبار والارجاء الاطراف جمع رجا بالقصر وفي ذلك التشبيه في عنبرة لون
السماء حتى كانه اصل فيها قوله ممشي صدره وابن شيخا قد تحنى صلبه والقعس خروج
الصدر ودخول الظهر ضد الحدب والاكباب السقوط على الوجه يقال كبه فاكب
والعثرة الزلة اى رأت العوانى شيخا منحنيا قد صار احدب اذا مشى تكلف مشيه
الا قعس خوف السقوط او يعثر فيكب ففي القلب تخييل انه من غاية ضعفه سقط
على وجهه قبل عثاره قوله على احد الوجهين وفائدة القلب الذى هو في هذا الوجه
المبالغة في تعلق الاهلاك بهم حتى كانهم اهلكوا قبل مجيء الباس اى العذاب اليهم
واما على الوجه الاخر وهو معنى اهلكنا اردنا اهلاكها فلا قلب وهناك وجه ثالث
لم يلتفت اليه وهو ان معنى اهلكناها فحكمنا بمجيء باسنا اياها اى اثبتنا ذلك فيما بين
الناس قوله على ما يحمل عليه من ذهب بحكاية هذا الفعل اى هو من القلب حال
كونه على الوجه الذى يحمل عليه اشار بذلك الى ان له محملا آخر لا قلب فيه وهو ان
المعنى ثم تول عنهم الى مكان قريب تتوارى فيه بحيث تسمع كلامهم فانظر ماذا يرجعون
اى اى جواب يردون والنكتة في القلب طلب المسارعة في المراجعة حتى كانه يرجع
قبل ان يسمع الجواب قوله حمل على ثم دنى فتدلى وذلك لان التدلى تكلف القرب في تدليه
فيكون متقدما على الدنو وفي لفظ محملا اشارة الى ان له محملا اخر لا قلب فيه وهو ان
التدلى هو التعلق من الهواء اى دنى جبرائيل عليه السلام من النبى صلعم فبقى متدليا من
الهواء واقفا بين السماء والارض من تدلت الثمرة من الشجرة قوله او كان المسند
اليه معرفة معطوف على قوله او كان المسند اليه نكرة واراد بالوصف مفهوم
الاسماء المشتقة من الافعال فان لها مفهومات تستعد على الاستناد الى ما يوصف
بها وتعرفها اما بالاضافة وهي للعهد وقد يقصد بها الجنس ايضا واما باللام اما
للعهد او للجنس فقوله غير معهود احتراز عن مثل قولك زيد المنطلق اذا اردت به
معهودا قوله ولا مقصودا الاغصار احتراز عن مثل قولك زيد الامير اذا اردت

به الجنس فانه يفيد الانحصار وقد يقال انما يفيده اذا كان المقام خطابيا واما اذا
كان استدلاليا فلا كما سياتي فلا يكون اتفاقا للعهد وقصد الانحصار مقتضيا لتنكير
المسند قوله من ارتفاع الشان ولم يقل من ارتفاع شانه لان الضمير ان عاد الى
المسند ورد ان ارتفاع شانه لم يتقدم في تنكير المسند اليه بل قصد بارتفاع الشان
الجنس والضمير في انحطاطه للشان ودلالة الوصف في شيء عظيم على ارتفاع الشان
لا ينافي دلالة التنكير عليه ايضا كما مر قوله المقتضية للتخصيص اي تخصيص المسند
الذي هو الاسم المنكر وخص الاضافة والوصف بالذكر لان تخصيص الاسم من حيث
انه اسم انما يكون بهما واما تخصيصه بالمفعول ونحوه فهو باعتبار كونه في معنى الفعل
لا من حيث انه اسم ويسمى تقييدا وقد علم ذلك في ضمن تقييد الفعل وتسمية الاضافة
والوصف مخصصا والمفعول ونحوه مقيدا مجرد اصطلاح وربما يوجه بان الفعل
يسند ثم يقيد والاسم يضاف او يوصف ثم يسند ففي الاول تقييد مسند وفي الثاني
اسناد مقيد فسمي كل قسم باسم تمييزا بينهما فكان التخصيص بالاسم الاولى لان العموم م
والاستغراق في الاسماء اظهر قوله ان كان ما سبق على ذكر منك يعني قوله اذا منع
عن تربية الفائدة مانع قربت او بعدت قال واما الحالة المقتضية لكونه اسما
معرفا اقول فهي اذا كان اي المسند عند السامع متشخصا اي متعينا باحدى طرق
التعريف وقوله معلوما له تاكيد لكونه متشخصا اي معلوما له باحدى تلك الطرق
وقد يتوهم ان الثاني اشارة الى سبب تعريفه مطلقا فان التعريف هو ان يشار الى
المعلوم من حيث انه معلوم والاول اشارة الى تعيين تعريفه بطريق مخصوص
فعلى هذا كان الواجب تقديم الثاني على الاول وترك خبر كان واسمه حالا او خبر
كان والفاء في قوله فالمسند تنبيه على ان السؤال من الكلام السابق وانما نشا منه
بناء على ظاهر ما يقال من ان محط الفائدة هو الخبر فاذا كان معلوما انى يتصور الفائدة
خصوصا اذا كان المسند اليه ايضا معلوما واجاب بانه مستفاد لازم الحكم
او الحكم لان العلم بكل واحد من الطرفين باحدى طرق التعريف لا يستلزم العلم
بالاسناد وقدم اللازم لانه اولى بالاستفادة ههنا مثل واكثر ايضا وانما جعلوا
الخبر محط بناء على معنى ان المقصود الاصلي من الكلام استناده الى المخبر عنه لا
على انه في نفسه مقصود منه قوله كما تراهما اي كما تستفاده تراهما في قولك ومعرفا
حال من ضمير قولك وقوله اذا قلت ظرف لقولك لمن يعرف اي كما ترى في قولك
اذا قلت وظاهر قوله لمن لا يعرف ان ذلك الانسان هو اخوه لا يلائم تقدم الاخ
في الامثلة بل تاخيره فكان الوجه ان يقول لمن لا يعرف ان احدهما هو الاخر كما
اشار اليه فيما بعد وقوله معرفا له في جميع حال من ضمير قولك او من ضمير اذا قلت
الاول مع ما عطف عليه قوله ولا يتقدم فيما نحن فيه بين ان طرفي الكلام الخبري
اذا

اذا كانا معرفتين جاز ان يستفيد السامع منه الحكم او لازمه ومثل لذلك امثلة
قدم فيها احدى المعرفتين وامثلة اخرى قدم فيها المعرفة الاخرى فاشار ههنا الى
ان ما تقدم من المعرفتين لا يتقدم لسلامة الامير اي جزافا بلا سبب داع اليه وهذا
مثل في العجم فان المثقلة من الخدم ما اخذ من لشوقه اشيا تمسكون به ذلك بسلامة مه
الامير ثم بين الداعي في تلك الامثلة وغيرها والضابط في المقدم ان تراعي حال
السامع فاذا تصورته كالطالب ان يعلم حكما على احد هذين المعرفتين لزيد مثلا قدمته
وجعلته محكوما عليه بالاخر عاقه لمطابقته مع ما في ذهن السامع وكذا تقدمه
اذا تصورته كالطالب ان يعلم لازم حكم عليه قوله لكن اذا اثنى استند ذاك من لا تقدم
اي لكن اذا اثنى تقدم اذ هناك سبب يقتضيه قوله هل تعلم وقوله هل تحكم على ذلك
المثني به يدل على ان السامع يستفيد ههنا لازم الحكم لان الحكم معلوم له قطعا قوله
على الوجه المتصور اي على الوجه الذي تصورته كالطالب للحكم على ذلك الوجه وكذا
معنى قوله على ما تتصوره قوله كيف حكمك عليه وعلى ذلك الاخر جعله محكوما عليه
وان كان محكوما به لان المخبر به في باب الذي هو المخبر عنه في المعنى اي كيف حكمك على
ذلك المثني الذي هو مخاطبك والاخر هل تحكم عليه بالمخاطب اعتدادا بثنائه فقط
او بالاخر او بهما معا ففي هذا المثال يستفيد السامع حصر المثني فيه وان المعتد
به ثناؤه فقط على سبيل قصر النفس فكانه قيل الذي اثني عليه ثناء معتدا به انت
ويكون مستفيد الحكم قوله بحضوره ومحضر غيره متعلق بنقل والمثال يفيد قصر
التعيين فيستفيد السامع منه الحكم ايضا على ما عرفته ولا بد ان يكون ذلك الغير قد
اثنى عليه ايضا واذا جعل الثنا بحضوره وتصورته كالمستخبر هل تحكم عليه بالمثنى
استفاد منه لازم الحكم اذ لم يكن هناك ثنا من غيره قوله لكن لا يعلم على التعيين
اي لم يتعين عنده انه زيد او عمرو الا انه لم يتعين باعتبار نسبة الاخوة حتى لا يصح
اخوك بل اخ لك قوله واما باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها عطف الاستغراق ق
على تعريف الحقيقة كانه تفسير له لان اسم الجنس اذا عرف تعريف الحقيقة يقصد
به الاستغراق في المقام الخطابي فيقال زيد المنطلق اي كله على طريقة قوله هم القوم
كل القوم يا ام خالد قوله اشرك على معنى قول النحويين يريد انهم حكموا بامتناع
تقديم الخبر على المبتدا اذا كانا معرفتين وبنوا ذلك على امر لفظي هو دفع الالتباس
ولذلك اجازوا اذا ارتفع اللبس كما في قوله بنونا بنو ابنائنا ولم يتعرضوا في ذلك امرا معنويا
داعيا اليه لكنك اذا تاملت ما تلوناه عليك عرفت ان السر والحكمة في ذلك هو
ان ما تقدم من المعرفتين هو الذي طلب الحكم عليه فيجب ان يكون مبتدا ومحكوما
عليه وفيه بحث لان ما ذكر انما يجب المحافظة عليه في افادة خواص التراكيب برعاية
مقتضيات الاحوال لا في صحة التركيب بحسب تادية اصل المعنى فكيف تعلل به

حكم نحوي قوله وما قد سبق الى بعض الخواطر رد على الامام الرازي حيث قال زيد دال على الذات والمنطلق على الوصف ولا شك ان الوصف تستند الى الذات لا الذات تستند الى الوصف فزيد هو المحكوم عليه قدم او اخر وتقرير الرد ان المنطلق اذا قدم وجعل مبتدأ اريد به مفهومه المشتمل على معنى نسبي اعني ثبوت الانطلاق لشي بل اريد به ذاته اعني ما صدق عليه وزيد اذا اخر وجعل خبرا اريد به مفهوم مسمى بزيد مثلا فيكون الوصف مسندا الى الذات دون العكس وانما اول زيدا بصاحب اسم زيد لان الجزئي الحقيقي لا يصح حمله على شي بل هو ما يحمل عليه المفهومات الكلية تشهد بذلك تاملك في علم المعاني مع قطع النظر عما يوهمه الالفاظ على ان مذهب الكوفيه ان الخبر يجب ان يكون مشتقا او في معناه قوله فلا معرج عليه اي لا تعويل ولا اقامة من عرج على المنزل مطيته اذا اقامها عليه قوله واما ما يقع كانه قيل قد ذكرت ان المقدم من المعرفتين هو المبتدأ قطعا ونحن نجد ما يجب فيه ان يكون المقدم خبرا كقول ابي تمام لحبيب به نحو ان لم انم كراي كرا كاشا هدي الدمع ان ذاك كذاكا اذ لا يشتبه ان المراد كراك كراي فانه المناسب للسياق واللائق بالعشاق وكقوله ايضا في وصف القلم لعاب الافاعي القاتلات لعابه وارى الجنى اشتارته ايد عواسل فان المعنى لعابه لعاب الافاعي اذ المقصود تشبيه مداد قلم الممدوح بالسم في حق الاعداء وبالعسل في حق الاولياء فاجاب بانه من باب القلب فيكون المقدم مبتدأ فلا نقض على ما ذكرت الا ان الكلام اخرج على خلاف مقتضى الظاهر للمبالغة المطلوبة من التشبيه المقلوب وكذا الحال في قوله بنونا بنو ابنائنا الارى العسل والجنى ما يجتنى ويوخذ طريا اشتارته اجتنته واخذته والعاسل من ياخذ العسل وصفه بالطيب والنظافه اذ لم يمسه الا ايدي من اجتناه قال واعلم ان القول بتعريف الحقيقه باللام وباستغراقها مشكل قد ذكر ان اللام في زيد المنطلق وعكسه قد يكون لتعريف الحقيقه واستغراقها لافرادها وكان عليه اشكال فاورده هاهنا ثم اختار ما هو الاقرب عنده بقوله اذا قلنا الى قوله وكل ذلك على ما ترى فاسد بيان الاشكال وتقريره ان هاهنا احتمالات ثلاثة لا مزيد عليها الاول ان المراد بتعريف الحقيقه القصد اليها من حيث هي وتميزها عما عداها ويلزمه محذوران الاول ان يكون اسماء الاجناس معراة عن طرق التعريف معارف فانها موضوعة اي للقصد الى الحقيقه وتميزها وليس اللام في قوله لذلك صلة للوضع بل للغاية وكونها معارف لم يقل به احد واورد على هذا الكلام اعتراض منع الملازمه بناء على ان اسماء الاجناس موضوعة للحقائق بقيد وحدة غير معينة ومنع بطلان اللازم بناء على ان عدم القول بشي ليس قولا بعدمه الا انه اخل بحسن الترتيب فقدم منع بطلان اللازم على منع الملازمه

واما

وانما نسب التزام كون اسماء الاجناس معارف الى ملتزم مجهول لانه مكابرة فان سكوت ائمة اللغة عن ذلك مع تعرضهم لانواع المعارف واحكامها دلالة قاطعة على انها ليست معارف وكذلك امتناع وصفها بالمعارف وقال ليكد من في امتناع مع الظاهر بامتناع تنبيها على انه سبب هو ظرف ليكد من فما التزمه واورد في بيان امتناع الوصف المصدر الخالي عن التنوين لكونه اظهر وان المصادر موضوعة للحقائق دون الافراد اتفاقا واختصر ايضا للتجنب عن حديث التنوين اذ يجوز ان يقال التنوين في رجوعا للتنكير فلذلك لم يجز وصفه بالمعرفة لا لانه في نفسه غير صالح للوصف بها فيحتاج الى الجواب بان تنوين التنكير انما هو في غير المتمكنة من الاسماء كصه واما تنوين نحو رجل فللتمكن وكذا تنوين زيد الثاني في قولك مررت بزيد وزيد اخر وتنكيره لكونه في معنى مسمى بزيد قوله وليس ذهبت اشارة الى منع الملازمة ونسبته الى المخاطب لانه مما ذهب اليه كثير من العلماء واراد بالاجماع اجماع اهل اللغة فانهم اجمعوا على ان المصادر المؤكدة موضوعة للحقائق ليس فيها اعتبار الفردية وان كان لبعض الفقهاء فيه خلاف قوله ولزم عطف على لزم الاول وهو المحذور الثاني ولم يتعرض هاهنا لالتزام الثاني لكونه اظهر بطلانا مما تقدم واما منع الملازمه فيبتني على اعتبار الفردية وقد دفعه هناك واشار اليه هاهنا بقوله او نحو الضرب قوله وانه اي كون اللام في اسماء الاجناس كلها او في المصادر وحدها للتاكيد بتعريف الحقيقه مما لم يقل به احد الاحتمال الثاني ان المراد بتعريف الحقيقه القصد اليها حال حضورها او تقدير حضورها اي الاشارة اليها من حيث انها حاضرة في ذهن السامع اما تحقيقا او تقديرا ويلزم من ذلك ان لا يمتاز تعريف الحقيقه عن تعريف العهد الحقيقي والتقديري لانه ليس معنى تعريف العهد سوى القصد والاشارة الى الحاضر في الذهن حضورا حقيقيا او مجازيا اي يلزم ان يكون تعريف الحقيقه مندرجا في تعريف العهد قسما منه لا قسيما له كما يزعمونه وانما ذكر معنى تعريف العهد بطريق الحصر تنبيها على اندفاع ما يتوهم من ان تعريف العهد هو القصد والاشارة الى الحضور الحصة من الحقيقه لا الى الحضور الحقيقه فيتمايز التعريفان قطعا فكانه قال معنى تعريف العهد هو مجرد القصد والاشارة الى الحاضر من حيث انه حاضر واما ان ذلك الحاضر هو الحقيقه او حصة منها فامر خارج عن حقيقه تعريف العهد بل هو اختلاف راجع الى معروض التعريف اعني الحاضر لا الى معنى التعريف اعني الاشارة الى الحضور فلو اعتبر خصوصية الحاضر وسمي الاشارة الى الحضور الحقيقه تعريف الحقيقه والى الحضور الحصة تعريف العهد كان ذلك امتيازا بمجرد اصطلاح والكلام في تحقق ماهية تعريف الحقيقه وامتيازها في نفسها عن تعريف العهد ثم ان سياق كلامه يقتضي ان يكون مراده بالحقيقي

والتقدير في العهد تحقيق الحضور وتقديره ويؤيد ذلك قوله حقيقةً او مجازاً فان
فان الحضور المجازي ان لا يكون الشيء حاضراً لكنه يجعل كالحاضر لمناسبات من الوجوه
الخطابية وح يلزم ان يكون تعريف المنطلق والذكر للعهد التحقيقي ايضا لان المراد
بهما حاضر في ذهن السامع تحقيقا وان لم يكن مذكورا لفظا فقد ترك مثال التقديري
اعتمادا على ما سيذكره من بيان وجوه التقدير وقد يقال الظاهر انه اراد بالعهد
التقديري ما ليس مذكورا لفظا كما هو المشهور وجعلهما مثالين له لا الاحتمال الثالث
ان المراد بتعريف الحقيقة هو الاستغراق ويلزمه محذور ان آن يكون اللام الموضوع
لتعريف الحقيقة موضوعة لغير التعريف وذلك لان الاستغراق معنى مغاير
للتعريف لوجوده حيث لا يتوهم هناك تعريف نحو كل رجل وكل رجال ولا رجل
ولا رجال وقوله اذ انا ملت متعلق بلزم على انه قيد لظهور اللزوم لا لنفسه ب
ان يكون الجمع بين لام الحقيقة ولفظ المفرد جمعا بين المتنافيين لدلالة اللام حينئذ
على الكثرة ولفظ المفرد على الوحدة وهذا انما يلزم اذا كان اسم الجنس المفرد دالا
على الماهية بقيد وحدة لا بعينها واما اذا دل على الماهية من حيث هي فلا على انه
جاز على الاول ان يجرد عن معنى الوحدة من ضرورات يجعل الكل كلمة واحدة او يراد به
كل فرد فرد لا مجموع الافراد فلا منافاة ايضا قوله وان صير في الجمع بينهما اي ان
رجع وانتهى في الجمع بينهما الى ان المفرد سلب عنه دلالته على معناه بالمرة وضم اليه
اللام وجعل المجموع دالا على معنى آخر كلفظ مسلمون قوله لوجوه كثيرة مثل جواز
ان يثبت الفعل نحو جات الرجل وجواز تاكيده باجمعون وجواز دخول من عليه كما
في الجمع وجواز عود ضمير الجمع اليه نحو الرجل ضربوا ولزوم ان لا يكون اللام في
الرجل كلمة براسها كالواو والنون في مسلمون قوله ادناها جعل وجوب الوصف
بالجمع او جوازه ادنى الوجوه اي اقلها محذورا مبالغة وقد يقال اراد اقربها الى
الوقوع قوله او صحته عطف على وجوب والمقصود ان الوجوب ان نرفع بالمحافظة
على الصورة الاصلية فلا مدفع للجواز والصحة كما في اسماء الجموع وقيد الصحة بقوله
على الاطراد لان وصفه بالجمع مسموع في الجملة الا انه شاذ لا يقاس عليه نحو الدرهم
البيض والدينار الصفر قوله لا اقل اي لا اقل من الصحة على الاطراد وهي جملة
معترضة واعتبار معنى القلة نظرا الى ان الصحة بالنسبة الى الوجوب كالبعض
من الكل قوله وكل ذلك على ما ترى فاسد اشارة الى ما لم يبين فساده من اللوازم
في الاحتمال الثاني والثالث وقد ظهر لك مما قرره ان القول بكون اللام للاستغراق
الحقيقة مشكل ايضا كما ادعاه في صدر الكلام فلا يرد ان دليله قاصر عن مدعاه
قال والاقرب بناء هو نصب على انه مفعول له لما يفسره اي يدل عليه ان يقال
وكون اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير كما قال به بعض ائمة الاصول هو

الصواب

الصواب بل معنى التعريف مطلقا هو العهد اعني الاشارة الى ان مدلول اللفظ معهود
اي معلوم حاضر في ذهن السامع ففي الكشاف ان معنى تعريف الجنس في الحمد الاشارة الى
ما يعرفه كل احد من ان الحمد ما هو وفي ايضاح المفصل ان زيدا موضوع لمعهود بينك
وبين مخاطبك وان غلام زيد لمعهود بينكما بحسب تلك النسبة المخصوصة ولا شبهة
لاحد في اعتبار معنى العهد في الموصول واذا كانت اللام موضوعة لمعنى العهد مطلقا
اي سواء كان الحاضر ماهية او حصة منها كان تعريف الحقيقة قسما من العهد
كما ان ما سموه تعريف العهد قسم آخر منه ثم ان الحاضر ماهية كانت او حصة
جاز ان يكون حضوره تحقيقيا وان يكون تقديريا فكان الاولى به ان يقول تعريف
الحقيقة احد قسمي تعريف العهد وهو ان يكون الحاضر الحقيقة اما تحقيقا كما في
قولك احمده حمدا وهو التحقيق بالحمد والثناء واما تقديرا بان ينزل الحقيقة منزلة
المعهود الحقيقي بوجه من الوجوه الخطابية الا انه تعرض لتنزيلها منزلة المعهود
لخفائه وكثرة وجوهه بخلاف كونها معهودة تحقيقا فانه قليل ظاهر قوله اما
لان ذلك الشيء بدل من قوله بوجه لتقارب اللام والباء في المعنى واختار ذكر الشيء
ليعم الحقيقة وغيرها فانه ايضا قد ينزل منزلة المعهود تحقيقا قوله فهو لذلك
حاضر في الذهن اي كالحاضر فكانه معهود حقيقة نحو هو التمر والماكولات
المعتادة الغالبة قوله او على طريق التهكم بان يكون ذلك الشيء مستغنى عنه
فينزل الاستغناء عنه منزلة الاحتياج اليه للتهكم اي السخرية والاستهزاء او
للتمليح فيصير له ما يلزم الاحتياج كالحضور والمعهودية فيعرف باللام ويساق في
علم البيان ان الجبن مثلا ينزل منزلة الشجاعة لاحد هذين المذكورين فيقال للجبان اسد
قوله على احد الطريقين اي التحقيق والتهكم قوله في شانه صفة اسبابا متاخذة
متعاونة وقوله او غير ذلك اما مجرور عطفا على ما بعد اللام من قوله اما لان ذلك
الشيء اي او لغير ذلك المذكور مثل كونه امرا عجيبا خارجا عن النظائر وقطعيا يجعل
كالحاضر واما مرفوع كما في بعض النسخ فيكون عطفا على ما تقدم نظرا الى المعنى قوله
فقام الحقيقة لذلك مقام المعهود رجوع الى ما كان بصدده من بيان تعريف الحقيقة
بعد الاشارة الى التعميم بذكر الشيء كما مر وقوله ثم ان الحقيقة الظاهر من كلام
النحاة ان اللام لها معنيان تعريف الحقيقة وتعريف العهد ومن كلام بعضهم ان
الاستغراق معنى ثالث وقد يتوهم ان هناك معنى رابعا هو العهد الذهني الذي هو
في حكم المنكر وقد تبين ان معنى اللام واحد هو العهد المتناول لتعريف الحقيقة ولا ينبغي
ان يجعل تعريف الحقيقة معنى آخر مقابلا للعهد كما فعلوه وان الاستغراق لا يجوز
ان يكون معنى اللام فشرع يبين كيفية استفادة الاستغراق والعهد الذهني من اللام
مع كونها موضوعة لذلك المعنى الواحد وقد وقع عبارة الكتاب في نسخة الاصل

وعليه اكثر النسخ هكذا ثم ان الحقيقة لكونها من حيث هي هي لا متعددة لتحققها
مع التعدد ولا لا متعددة لتحققها مع الوحدة وقد صح عن المص تغييرها الى قوله لا
متعددة لتحققها مع التوحد ولا لا متعددة لتحققها مع التكثر ومعنى هذه النسخة
المغيرة الهاظ وهو ما اشتهر في الكتب الكلامية من ان الماهية من حيث هي ليست
واحدة ولا كثيرة ولا شيئا من المتقابلات التي تحمل عليها والا لما اجتمعت مع المقابل الاخر
بل هي صالحة لكل واحد من المتقابلين غير منفكة عنهما معا واما النسخة القديمة فقد
حملت على نفي التعليل فان اللام في لتحققها متعلقة بمتعددة والنفي المستفاد من لا
الى معنى غير منسحب على هذا التعليل وكذا اللام في لتحققها مع الوحدة متعلقة بمعنى
لا متعددة اي متوحدة ولا الاولى لتذكير النفي وذلك انه ربما يتوهم ان الماهية
بسبب تحققها مع التعدد تكون متعددة وانها بسبب تحققها مع اللاتعدد اي التوحد
تكون لا متعددة فنفى كل واحد من هذين التوهمين وانت خبير بركاكتهما فان تحقق
الماهية مع صفة لا يستلزم ان يكون مقتضية لها وبان كل واحد منهما يرفع الاخر
وبان تعليل صلوحها للتوحد والتكثر بسلب التعليل المذكور لا يصح لان نفي توهم
فاسد ناش مما لا يصلح ان يكون منشأ له لا يكون سببا لذلك الصلوح في نفس الامر
ولا دليلا عليه كما لا يخفى على ذي فطرة سليمة وقد حملت على تعليل السلب ايضا لان
تحققها مع التعدد مثلا يدل على ان التعدد ليس نفسها ولا جزءها لان الجزء متقدم
فيكون امرا خارجا عنها عارضا لها ورد بان المعية الزمانية لا تنافي الجزئية والمعية
الذاتية تنافي العروض لان العرض متأخر على ان الخارج عن الشيء قد يكون لازما له
مقتضى لذاته فلا يكون ذلك الشيء صالحا لما يقابله ولعل الاعراض عن توجيه ما
لا طائل تحته اولى قوله صالحة خبر ان الحقيقة واللام في لكونها متعلقة به ومن
حيث هي هي حال من ضمير لكونها اي مأخوذة من هذه الحيثية ولا متعددة نصب
على الخبرية قوله فيكون الحكم اي اذا كانت الحقيقة صالحة للتوحد والتكثر لم يكن
المعرف باللام دالا بنفسه على الوحدة او الكثرة بل على نفس الحقيقة من حيث حضورها
في الذهن محققا او مقدرا فان قصدت به الماهية من هذه الحيثية كما في مقام التعريفات
او اجرا الكلام على الماهيات فذاك وان قصدت اليها من حيث وجودها في ضمن
الافراد بناء على ان الاحكام الجارية عليها انما ثبتت لها في ضمنها كان استغراقها وعدم
استغراقها مفوضا الى مقتضى المقام فاذا كان المقام خطابيا يطلب فيه الظن
دون التعيين حمل على الاستغراق دفعا لتوهم الترجيح بلا مرجح واذا كان استدلاليا
يطلب فيه اليقين حمل على اقل ما تحقق فيه الحقيقة فقد رجع الاستغراق
والعهد الذهني اعني الحمل على غير معين الى تعريف الحقيقة فاسم الجنس اذا عرف
باللام فان كان هناك حصة من الماهيات معهودة حمل عليها والا فان لم يكن هناك

ما يدل

ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث وجودها في ضمن افرادها حمل على الحقيقة وان دلت
قرينة على ارادتها من حيث الوجود فان كان المقام مناسبا للاستغراق حمل عليه والا
حمل على غير معين وانما قدم الحصة على الماهية لانها اعرف واقوى في معنى العهد
والمعلومية قوله استغرافا تمييز للحكم والغرر الكثير هو الذي يخدع بسهولته لقلة
تجاربه والخب بالفتح الخداع المجرب قوله مفردا خبر كان والجملة حال من المعرف باللام
الحقيقة والمراد التسوية في المفرد والجمع في الحمل على الاقل وتقديم خبر كان في مثل هذا
الموقع واجب وانما زاد لفظ الايهام وهو الايقاع في وهم السامع لان تساوي جميع
الافراد في تحقق الحقيقة فيها لا يستلزم ان لا يكون لبعضها رجح من جهات اخرى قوله
على اقل ما يحتمل هو على صيغة المبني للمفعول وكذلك فلا يوجب وفي قوله الزائد على
الاثنين اشارة اليها لا مر تفسيره من كون الاثنين جمعا اي هو العدد الزائد على الاثنين
لا الاثنان وفيه تنبيه على ان النسبة بين المفرد والمثنى والجمع كالترتيب بين الواحد
والاثنين والثلثة وعلى ان الجمع اذا اطلق على ما هو ازيد من اثنين باقل من واحد كان
مجازا ايضا كما في قوله تعالى الحج اشهر معلومات قوله وستقف على هذا اي على الحمل
على الاقل المستقر في المقام الاستدلالي في نوع الاستدلال حيث قال هناك الحمل
التي لا يكون بينه الحال في الكل وخلافه كقولنا المومن غر كريم سميت مهملة ولا احمالها
وخلافه ان استعملت لم يستعمل الا في المستقر وهو البعض ولطلب التقصير في الاستدلال ل
لا يترك الحقيقة فيه الى المجاز ولا التصريح الى الكناية قوله ومبنى كلامهم هذا يعني
حكمه بان الاقل في الجمع هو ما زاد على الاثنين بواحد قوله ليسا بجمع اي ليسا يجري
من الحسبانات التي يصدق عليها حقيقة صيغ الجموع الاصطلاحية والمراد بصناعتك
الصناعة علم البلاغة وسوابقها اللغة والصرف والنحو ولواحقها الحد والاستدلال
او علم العربية فمعنى سوابقها السوابق منها وكذا معنى لواحقها وهي علم المعاني وما يتبعه
ومدارها سيرتها تلك العلوم تمايز التثنية والجمع بالحد والصيغة وعود الضمائر
وجواز الابعث في نحو جاءني الرجال دون الرجلان وهذا تعريض لصاحب الكشاف
حيث قال في اشهر معلومات ان لفظ الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد قوله عرفي
الاستغراق العرفي ما يعد في العرف شمولا واحاطة مع خروج بعض الافراد وغير
عرفي وهو المسمى بالحقيقي ما يكون شمولا لجميع الافراد في نفس الامر قوله غفار الذنوب
اي مستره وكرمه ان يغفرها كلها الا ان غفران الكبائر مقيد بالتوبة عند المعتزلة
وغفران الشرك مقيد بها عند الكل ولا يقدح ذلك في شمول الذنوب جميع افرادها
واستغراق المفرد يكون اشمل اذ لو لم يكن اشمل كان استغراق المفرد قد يكون
اشمل لا دائما ومثلها النكرة المنفية لوضوح ذلك فيها وانما صدق لا رجال مع صدق
رجل او رجلين لان مدلول الجمع مركب من الجنس والجمعية فاذا انتفى هذا المركب

انتفى افراده وهي حمل الجنس وليس الواحد والاثنان منه واعلم ان المفرد اذا عرف
بلام الجنس وقصد به الاستغراق تناول كل واحد من افراد مفهومه اعني الآحاد
فاذا نسب اليه حكم كان منتسبا الى كل واحد منها واما الجمع المستغرق فقياسه
على المفرد يقتضي تناوله كل جماعة ولا يشترط ان لا تتداخل الجماعات واجزاؤها حذرا
عن التكرار فاذا نسب اليه حكم كان منتسبا الى كل جماعة فاذا استلزم ثبوته لها
ثبوته لاحادها كالمجيء مثلا لزم ثبوته لكل واحد والا فلا واليه مال المصنف زعما ان نسبة
الوهن الى العظام لا يدل على ثبوت الوهن لكل عظم فاختصر اللفظ بالافراد وتوصل
الى الاطناب في معناه وسيأتيك تمام الكلام في باب الايجاز ان شاء الله تعالى وفي
الكشاف ان الملك اكثر من الملائكة وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الكتاب اكثر من
الكتب واذا كان معناه كل جماعة خرج عنه الواحد والاثنان فيكون استغراق المفرد
اشمل لكن جمهور ائمة التفسير واللغة على ان الجمع المحلى باللام والمضاف كالعالمين والمحسنين
وعبيدي يتناول كل واحد كالمفرد ولذا يقال بطل عنه معنى الجمعية وصار للجنسية
ويؤيده صحة استثناء الواحد والاثنين منه نحو جاءني الرجال الا زيدا وقد يراد بالجمع
الكل المجموعي كما في قولك للرجال عندي درهم اذ لا يلزمك الا درهم واحد وقد فرق
في المعرف بين المفرد والجمع في جانب القلة بان المفرد يجوز ان يراد به بعض الجنس
الى الواحد وفي الجمع يراد به بعضه لا الى الواحد قوله واذا عرفت هذا اي كون
المعرف باللام في مقام الخطابي محمولا على الاستغراق فقوله لزم ان لا يكون غير زيد
منطلقا لان معنى الاول زيد كل منطلق ومعنى الثاني كل منطلق زيد ولا يصح زيد
المنطلق وعمرو لاستلزامه التناقض وصح لا عمرو لافادته التأكيد ويصح المنطلق
زيد وعمرو بالواو ايضا لان القصد الى حصر المنطلق فيهما معا فتأمل قوله بجهات
اعتبارية مثل ان يكون جواد غير حاتم مثلا قليلا في نفسه او خفيا او غير عام او غير
واصل الى المخاطبين قال واما الحالة المقتضية لكونه جملة فجعل الحالة المقتضية
لكون المسند جملة امرين قصد تقوي الحكم بنفس التركيب وكون المسند سببيا اما
الاول فلانه اذا اريد ذلك التقوي وجب ان يسند الفعل الى ضمير المسند اليه
ويسند المجموع اليه فيتكرر الاسناد ويكون المسند جملة واحترز بنفس التركيب
عما اذا اريد تقوي الحكم بالتكرير او اداة التأكيد كما مر والمسند اذا كان جملة اسمية
لم يتصور هناك تقوي الحكم على ما صورناه فلم يمثل بها واورد المسند اليه فيما
اذا كان المسند الجملة الفعلية مضمرا على احوال اللائمة ومظهرا لتشارك الكل
في افادة التقوي وعطف المظهر بأو لان الضمائر تفيد التخصيص ايضا بخلافه
وقوله كما سيأتيك اشارة الى ما سنذكره من بيان سبب التقوي اعني تكرر الاسناد
وذكر الشرط مؤخرا ومقدما لعدم الفرق في التقوي واورد الجزاء جملة فعلية
اذ

اذ ح ينعقد سبب التقوي قوله لما عرفت اي الشرطية تشارك الفعلية المحضة
في التقوي لما عرفت واعاد في الشرطية لفظ قولك دون الظرفية الكاف ايضا لان
الظرف ابعد لاحتماله الافراد بخلاف الشرط فانها جملة مقيدة واما الثاني فلما بين
بقوله او اذا كان المسند سببيا الخ وهو عطف على قوله اذا اريد تقوي الحكم وقد يقدم
ان المسند السببي بمنزلة وصف الشيء بحال متعلقه الا ان مثل هذا رجل كريم ابوه
وصف سببي ومثل زيد كريم ابوه لا يعد مسندا سببيا لما سيأتي ثم ان ظاهر قوله اذا
كان المسند سببيا يدل على ان المسند السببي يكون بنفسه جملة لان المتبادر من قوله
المسند هو المسند الذي يتصدى لبيان الحالة المقتضية لكونه جملة وعلى هذا فالمسند
السببي في هذه الامثلة هو جملة ابوه منطلق ونظائرها لكن تعريفه يقتضي ان يكون
المسند السببي هو نفس منطلق وانطلق ويقبل يطلق السببي على كل واحد منهما فيه عبارة
علاوة لك فاراد بالمسند المعنى الاول وبضميره في قوله وهو ان يكون مفهومه المعنى
الثاني على طريقة الاستخدام قوله وهو اي كون المسند سببيا وان رجع الضمير الى
المسند احتيج الى تقدير اي ذو ان يكون قوله مع الحكم عليه العبارة الظاهرة ان يقال
مع الحكم بثبوته لما هو مبني عليه فان مفهوم المسند ليس محكوما عليه واجيب
بان كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند
مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه وقع عليه الفعل والمراد بالمبني
عليه هو المبتدا فانه اساس بني عليه الخبر وقوله مطلوب التعلق بالنصب خبر ان
يكون وتعلق اثبات منصوب على انه مصدر التعلق مثلا ولا بالفعل ثم بالصفة
المشتقة ثم بالظرف واكتفى بامثلة الاثبات لانه الاصل وقوله او يكون نصب على ان
يكون وكذا قوله فيطلب ويطلب عطفا على ان يكون ووصف الفعل بيستدعي الاستناد
الى ما بعده مع ان كل فعل كذلك ليترتب عليه قوله فيطلب قوله بسبب مما قبله اي
ملتبسا بتعلق بما قبله اي متعلقا به كتعلق الاخ بزيد وقال بنوع اثبات لان ضرب
اخيه للشخص ليس ثابتا له ثبوتا حقيقيا بل هو منتسب اليه بنوع ثبوت فان قلت
كان يمكنه الجمع بين قسمي المسند السببي في حد واحد بان يقول هو ان يكون مفهومه
مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مسند اليه او بالانتفاء عنه الخ فلما افرد كلا منه قلت
لئلا ينتقض بمثل زيد منطلق ابوه فان المسند هنا ليس سببيا ولذلك قيد المسند
في القسم الثاني بكونه فعلا واكده بان عطف عليه لا شيئا متصلا بالفعل ولم يذكر
في امثلة المتصل افعل التفضيل لانه لا يعمل فيما هو سببي مما قبله والسر الذي
يطلع عليه هو ان الاسم المتصل بالفعل مع فاعله الظاهر جعل في الافراد تابعا
لما فاعله مضمر وانما جعل مع المضمر مفرد الشبيه بالحال من الضمير لعدم تغيره
في الحكاية والخطاب والغيبة وههنا ابحاث الآن منطلقا ابوه ليس مسندا فعليا

فينبغي ان يكون سببيا كما يقتضيه قياسه على النعت قلنا نعم لكنه اخرجه عن السببي
محافظة على الضبط في امضا السببيه كون المسند جمله ب ان المسند في مثل انا عرفت
اذا قصد به التخصيص جمله وليس سببيا ولم يقصد هنالك تقوي الحكم ايضا
واجيب بان ذلك الضمير تاكيد متقدم لا مبتدا فالمسند مفرد والكلام جمله فعليه
وليس شي كما سياتي وقد يجاب بان المقصود الاصلي هنالك التخصيص الا انه لما
كان سبب التقوي متعذرا كان ايضا مرادا تبعا يرشد الى ذلك انه قال اذا
اجري انا عرفت على ظاهره لا يفيد الا التقوي واذا اعتبر فيه تقديم وتاخير
يفيد التخصيص فلم يورد صيغة الحصر في افادة التخصيص ج ان الجملة الواقعة
خبرا عن ضمير الشان خارجة عما جعله ضابطا لكون المسند جمله واجيب بان جعلها
مستثناة عن الحكم المستفاد من مضمون الضابط تنبيه على خروجها منه فلا ضير
د ان المسند في مثل زيد اخوه عمرو مشكل جعله سببيا اذ لا حاصل لتعلق ذلك الجامد
بالمبتدا الاول تعلق ثبات قلنا هو مؤول بكونه مسمى بعمرو ولما مر فظهر صحة تعلقه
بذلك كما في المشتقات والافعال ه ان نحو زيد ضربته او ضربت غلامه او قام عمرو
في داره لا تقوي فيه وليس ما بعد الفعل اعني فاعله سببيا مما مثله واجيب
بالتزام التقوي بنا على ان الضمير مطلقا يصرف الخبر الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة
على ما سيجي وانت تعلم ان كون المسند الى زيد جمله في هذه الصور لم ينشا من قصد
التقوي حتى اذا لم يقصد كان ايضا مسندا الى زيد ولكن مفردا كما في انا عرفت قوله
قوله وما ذكرت لك اي من ان المقتضي لكون المسند جملة اما ارادة التقوي او كون
المسند سببيا اذا علمت حقيقة مضمونه اعترك على ثلاث نكت معتد بها في علم النحو
او جه قول النحاة لا بد في الجملة الواقعة خبرا من ذكر يعود الى المبتدا وان كان مقدرا
وذلك لان التقوي المذكور انما يكون باسناد الفعل الى ضمير المبتدا او بصرف الضمير
مطلقا الخبر الى المبتدا او المسند السببي بعد بنائه على المبني عليه او اسناده الى ما بعده
لا يكون مطلوب التعلق بغيره الا اذا كان للمبني عليه او المسند اليه تعلق وارتباط
بذلك الغير ب ان الجملة الواقعة خبر الضمير الشان مستثناه عن هذا الحكم الكلي
اعني اشتراط العائد وذلك لان التقوي انما يقصد اذا اريد اثبات معنى للمبتدا وكون
مسندا انما يتصور اذا اريد تعليق معنى به وليس خبر ضمير الشان الا عين المبتدا
لكونه تفسيرا له ورافعا لابهامه فهو بنفسه مرتبط بالمبتدا كالخبر المفرد بل
اقوى منه ج وجه نيابة تعريف الجنس والعموم عن الضمير وذلك لان المقصود
هو الربط وهو حاصل بهما كما في الضمير فالواو في عطف نيابة العموم على نيابة تعريف
الجنس اشعار بان ليس معنى الجنس الاستغراق بل الماهية التي هي جنس لزيد يطلق عليه
وعلى غيره فاذا ذكر في الخبر عن زيد علم انه هو فكان رابطا له بزيد واما كون العموم رابطا

فظاهر اي لا نضيع اجرهم واجر غيرهم ايضا **قال** واما الحالة المقتضية لكون
الجملة فعلية بين ما يقتضي كون المسند جمله على الاطلاق فشرع يبين الحالات المقتضيه
لخصوصيات الجمل الاربع على النمط الذي سبق في المسند المفرد واقسامه قوله
فاذا كان المراد من الجملة التي وقعت مسندة التجدد اي حدوث المسند للمسند اليه فزيد
انطلق يشارك انطلق زيد في الدلالة على تجدد الانطلاق ويباينه في افادة التقوي
واللام في قوله لافادة ليست صلة للوضع بل هي للغاية واراد بالافادة الدلالة كيلا
ينافي ما ذكره في خاتمة النحو من ان الالفاظ المفردة لا تفيد السامع مسمياتها انما
تفيد معانيها قوله موقت بزمان اي يكون الفعل موضوعا للدلالة على التجدد فان
الفعل الدال على اقتران حدث بزمان متجدد متغير ناسب ان يراعي في وضعه تجدد ذلك
الحدث في ذلك الزمان المتجدد لا مجرد اقترانه به قوله اذا كان المراد خلاف التجدد
هذا انما يجري في الجملة الاسمية التي خبرها اسم كالمثال المذكور واما نحو زيد ابوه
منطلق فانه يفيد التجدد الا يرى الى قوله فالاسم الخ فانه يدل على ان خلاف التجدد مستند
الذي وقع مسندا في الاسمية لا الى الاسمية مطلقا فانه توهم فاسد والمراد خلاف
التجدد مطلق الثبوت اعني بلا تعرض لحدوث لا الاستمرار الثبوتي فانه مفوض الى
المقام كما ان الاستمرار التجددي في المضارع مفوض اليه ايضا كما مر قوله الا بالقرائن
كاسم الفاعل اذا كان عاملا فانه يدل على الزمان اعني الحال والاستقبال فيفيد التجدد
كالفعل الا انه عارض وكالاسم الموضوع للفعل نحو هيهات فانه بتوسط ذلك الفعل
يدل على التجدد قوله وما يتبع من تفاوت الجملتين الفعليه والاسميه يعني سوا وقعتا
مسندا كما مر او لا كما في الايات المذكوره وتجددا انتصب على التمييز وضمير هو فصل
للحصر اي هو يطلعك لا غيره وضمير على انه للشان وخبره كيف طبق وانما جاز
ذلك مع ان المفسر لضمير الشان لا يكون الا جمله خبريه لانه انخلع عن معنى الاستفهام
وصار معناه طبق تطبيقا كاملا ومن ثم جاز ان يكون جزاء دعي ظرفا لطبق وقد سبق
نظيره وجانبين حال من المنافقين او من ضمير هم في قولهم والضمير في به للقول
وقوله ليروج متعلق بجانبين وذلك اشارة الى ادعا الاحداث اي لولاها وادعا الاسميه
مدعين بانهم ثابتون في الايمان لم يكن رائجا عنهم متقبلا منهم كيف والمتبادر ح ادعا
الاستمرار وحيث حي متعلق بطبق ومع الدا عطف على قوله جملة اسميه اي وكائنة
مع الدا وقوله نعم فاعل طبق والوجه في تطبيق المفصل في رد دعواهم الكاذبه
انهم ادعوا احداث الايمان لا ثبوته ليروج منهم فرد ذلك عليهم بانهم مستمرون على
عدم الايمان مع التاكيد بالدال فان الجملة الاسمية بجزئيها كما اذا كانت مثبته تقصد
بها بحسب المقامات استمرار الثبوت كذلك اذا كانت منفيه تقصد بها بحسبها
استمرار النفي فيلزم من استمراره انتفا الاحداث فهنالك اثبات الشي ببينه ولو

قيل وما امنوا لم يبلغ هذه المرتبة في الرد وقد يقال قصد بالاسمية في الجواب اخراج
دواتهم عمن له حظ من الايمان ويلزمه انتفا احداثه قوله وعلى تفاوت عطف على
قوله على انه والمناسب لما تقدم وما تاخر ان يقال وعلى ان تفاوت ولما لم يوجد كلمة
ان جعل كيف اصاب بدل اشتمال من تفاوت اى تطلعك على تفاوت كلامهم على
كيفية اصابته والضمير اعنى قوله وهو راجع الى ما حكيه ولا شك ان المحكي امنا
وانا معكم الا انه ادخل ما توصل به في الحكاية في المحكي تغليبا وبهذا الاعتبار صح ان
يكون فيما حكيه ظرفا لتفاوت كلام المنافقين بلا تكلف تجريد وقوله تفاوتا مصدر
للمصدر والجملة متعلق بالاول على الاظهر والشاكلة الخاصرة والرمي المرمي واذا
اصاب السهم شاكلة الرمي تم المرام وانما اختار وامنا المومنين الفعلية لانهم يدعون
احداث الايمان وجدوها عن التاكيد لان انفسهم لا تساعدهم على هذا الكلام ومع
شياطينهم الاسمية لانهم يدعون الثبات على اليهودية واكدوها لانهم في ذلك على
صدق رغبة ووفور نشاط ونصب سلاما تقديره الفعل الدال على التجدد ورفعه على
انه مبتدا محذوف الخبر اى عليكم فدل على ثبوت السلام بل على دوامه بحسب اقتضا
المقام فيكون تحيته عليه السلام افضل من تحيتهم قوله فستقف عليها في موضعها
اى في الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشروط المختلفة وانما جعل الحالة المقتضية
لكونها ظرفية ارادة اختصار الفعلية الا ارادة احتمال التجدد والثبوت لان
الكلام في الجملة الواقعة خبرا والظرف لا يكون جملة الا بتقدير الفعل وقوله بدل
استقر نصب على الحال اى مبدلا من استقر وحصل على اقوى الاحتمالين حال من
ضمير مبدلا اى كاينا عليه وعلى ما تقدم حال من ضمير كاينا فهذه احوال متداخلة
قوله وتظهر لك من هذا اى من كون الظرفية اختصار الفعلية مع ما تقدم من
ان الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط اى مرجع الجمل المشهورة
الى ثمانين لان الظرفية رجعت الى الفعلية والشرطية الى الجملة التي وقعت جزا
وهي اما فعلية او اسمية **قال** واما الحالة المقتضية لتاخير المسند **اقول**
عدل عن ضمير المسند الى المظهر نظرا الى تخلل الفاصل اعنى بفاصل الجامع مع رعاية
حسن الاجتماع مع بين لفظي المسند والمسند اليه وقد تقدم الوجه في اسناد تاخير
المسند الى مقتضيات تقديم المسند اليه ونسب الى بعضنا لكونه فيه ان كون الحكم
على المسند اليه مطلوبا يوجب له صدر الكلام اذ لا بد ان يعقل المسند اليه اولا حتى
يكون الحكم على متحقق وبذلك يجب تاخير المسند ايضا فلا حاجة الى ما ذكر في تقديم المسند
اليه فرده بقوله واياك ان تظن اى لا تظن استيجاب صدر الكلام للمسند اليه
حاصلا لكون الحكم عليه مطلوبا اذ ليس كون الحكم عليه مطلوبا هنالك اى في مرتبة
استيجاب الصدر اى جعله واجبا له بل هو في مرتبة ادنى او ليس الاستيجاب في

مرتبة

مرتبة كون الحكم عليه مطلوبا بل في مرتبة اعلى وفي قوله ولا تغفل اشارة الى ان هذا
الظن بحسبان الغفلة فان الحكم كما يتوقف على العقل المحكوم عليه يتوقف على تعقل المحكوم
به فلا يجب من هذه الجهة تقديم احدهما على الاخر في التعقل على ان التقدم في التعقل
لا يستلزم التقدم في اللفظ نعم لما كان المسند اليه ذاتا ما يطلب له الحكم بالوصف
الذي هو المسند كان الاصل تقدمه عليه تعقلا وذكرا واما وجوب تقدمه عليه
لذلك فكلا الا يرى الى وجوب تاخيره في الجملة الفعلية وجوازه في الاسمية **قال**
واما الحالة المقتضية لتقديمه **اقول** قد سلف منه احالة تاخير المسند اليه
على ما يقتضي تقديم المسند ولا بد له من الاهتمام بتفاصيل هذه الحالة قوله موضع
تقريره اى بصدد كون تضمنه الاستفهام مقتضيا للتقديم قوله او ان يكون المراد
تخصيصه بالمسند اليه الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص والخصوص ان
يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعنى ماله الخاصة فيقال مثلا خص المال
بزيد اى المال له دون غيره الا ان المتعارف في الاستعمال ادخال الباء على المقصود
اعنى الخاصة كقولك خصصت زيدا بالمال بناء على تضمين معنى التمييز والافراد وذلك
لان تخصيص شي باخر في قوة تمييز الاخر فكانك قلت ميزت زيدا بالمال عن غيره ومن
هذا الاستعمال خصصت فلانا بالذكر وتخصك بالعبادة واختص برحمته من يشا وكذا امثاله تخصيصه بالمسند اليه اى تمييز المسند وافراده من
بين الاشيا الصالحة لان تجعل ثابتة للمسند اليه وهذا معنى قصر المسند اليه على
المسند ومن الاستعمال الاصلي قوله هنا من غير ان تخصه باحدهما وقوله في
ضمير الفصل اذا كان المراد تخصيصه للمسند بالمسند اليه كما مر ومعنى قوله
لكم دينكم ولي دين ان دينكم مقصور على الحصول لكم لا يتجاوزه الى الحصول لي
وديني مقصور على الحصول لي لا يتجاوزه الى الحصول لكم فالقصر للافراد والمقصود
المتاركة وقد نسخت بآية القتال وكون اللام الجارة مفيدة للاختصاص بمعنى الحصر
ان سلم لم ينافه دلالة التقديم عليه لجواز اجتماع الادلة على مدلول واحد قوله
فرده من القيام والقعود اشارة الى ما يسمى قصر تعيين وان كان عنده داخلا
في الافراد قوله وارد خبر للمبتدا الذي هو قولهم قوله على هذا اى على كونه جوابا للمردد
ويمكن جعل المثالين لقصر القلب بان يعتقد السامع كون زيد قاعدا وكون المتكلم
قائما واما جعلهما لقطع الشركة فلا للتنافي بين الوصفين وسيأتيك في هذا المعنى
اى في القصر المستفاد من التقديم قوله كقولها اى كقول القائلة وهي ام تابط
شرا كانت بعد موته تبكيه وتثني عليه فسئلت عن سبب شجاعته فذكرت كلمات
مشهورة من جملتها ولقد حملت به في ليلة مظلمة مشدود حبك النطاق تحت
راسي بسرج وعلى ابيه درع اشارت بذلك الى ما يزعم العرب من ان المراة اذا

اذا اوزعت ثم وطئت انت بالولد شجاعا والحبك جمع الحباك وهو الطريقه في الرمل ونحوه والنطاق شقه لبس لها حجزه ولا نيفق ولا ساقان تأتزر به المراة وتشد وسطها وترسل اعلاها على اسفلها الى الركبه والاسفل يجر على الارض وقد يقال تحت راسي سرج حال من حملت بلا واو فالظاهر ان سرج فاعل للظرف لا مبتدا فلا يكون مما نحن فيه فكانه مثل به على الاحتمال المرجوح اعني كونه اسمية وقعت حالا بالضميره وحده لمجيئها بعد حال مفردة قوله له همم من ابيات حسان في مدح النبي عليه السلم وقبله له راحة لو ان معشار جودها على البر كان البر اندى من البحر والنكره ههنا وفي قوله لها حلق ضيق موصوفه تصلح ان تقع مبتدا فلا يجب تقديم الظرف كما في قوله مع واجل مسمى عنده على ما سيصرح به الا ان الاكثر في الاستعمال تقديم الظرف على النكره الموصوفه يقال عندي ثوب جيد وكتاب نفيس وعبد كيس وذلك لانه لو اخر لاحتمل ان يكون وصفا اخر فكانه نبه بايراد الامثلة من النكرة موصوفه وغير موصوفه على ان تقديم الظرف للتنبيه المذكور قسمان واجب واولى وانما لم يقدم في واجل مسمى لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة ولا يبعد ان يجعل التقديم في له همم للتخصيص قوله لها اي للدرع فانها مونث سماعي والحلق جمع حلقه وضيق مصدر وصف به والوضين المنسوج من وضنت النسع نسجته وتذكير الضمير المجرور في ضيقه للنظر الى الضيق والهاجس ما يخطر بالبال وغير انني استثنا منقطع اي لكنني والبيت للبيد قاله عند النزع والاغر الكريم الشريف واصله الابيض الجبهه من الفرس والابلج المضيء من بلج الصبح اضا واشرق يأتم اي يقتدي والهداة جمع هاد والعلم الجبل المرتفع وفي راسه نار جمله اسميه وقعت صفه وجاز ان يكون نار فاعلا للظرف لاعتماده على الموصوف فلا يكون مما نحن فيه وما شاكل ذلك اي المذكور من الامثله وقوله فايا النعت متعلق بقوله لا نعت وتعليل لكون التقديم منبها على ان المقدم خبر لا نعت ولذلك اي ولان النعت لا يتقدم يقال جاني راكبا رجل بنصب راكبا على انه حال ولا شك انه لو اخر لكان نعتا مرفوعا فلو لم يمتنع تقدم النعت لجاز رفعه مقدما وربما يقال اراد انه يجب تقديم الحال اذا كان ذو الحال نكرة لئلا يلتبس بالنعت اذا كان صاحبها منصوبا ولو جاز تقديم النعت لم يرتفع الالتباس في صورة النصب اصلا قوله لان الظرف يريد ان هذا التنبيه انما يصار اليه فيما اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا لانه لو اخر الظرف لكان حمله على الوصف اولى وانما قال عن المنكر لان المتاخر عن المعرف لا يصلح ان يكون وصفا له اذا قدر بالفعل او باسم الفاعل المنكر والضمير في منه للظرف ولفظا بالحمل متعلقان باولى لان الاول باعتبار الفا والثاني باعتبار المفضولية كقولنا زيد بالاكرام احدر منه بالاهانه والمخصص معناه زاد جدارته بالاكرام على جدارته بالاهانه وقوله لامرين تعليل الاولويه وذلك

اشاره

اساره الى الحمل على الوصف وقوله استدحامع ما عطف عليه بدل من امرين وما سبق في الفن الثاني هو ما ذكر في تعريف المسند اليه من ان طول الحكم كلما ازداد خصوصا ازداد الحكم بعدا فيقوى الفائده في الاعلام به ولذلك اي ولان المصير الى التنبيه بالتقديم لتعاضد الامرين في الحمل على الوصف لا يجب تقديم الظرف حيث لا تعاضدا ن كما اذا كان المنكر موصوفا فان المنكر لا يستدعي الوصف استدعاءه اذا لم يكن موصوفا فلا يثبت تلك الاولويه فلا يجب التقديم فان قلت اولويه الحمل على الوصف اذا اخر انما يقتضي اولوية التقديم لا وجوبه قلت تلك الاولويه التامه صارت باعثه على التزام التقديم فاذا انتقضت صارت باعثه على ترجيحه كما عرفت قوله وان هذا التقديم لما حكم بان الظرف اذا وقع خبرا عن المنكر وجب تقديمه واورد فيه بان المنكر اذا كان موصوفا لم يجب ذلك التقديم كان المتبادر من كلامه وجوب التقديم مطلقا اذا لم يكن المنكر موصوفا فاشار الى ان هناك تفصيلا وهو ان الظرف الواقع خبرا اذا لم يكن له حق بان يخبر عن ذلك المنكر قبل صيرورته مبتدا فانه يجب تقديمه عليه كامر وان كان له حق بان يخبر عنه لم يجب محافظة على الحق التقديم وفرقا بين القسمين لا يقال هناك صور اخرى لا يجب التقديم فيها ايضا مثل قولك ما احد خير منك وارجل في الدار ام امراة لانا نقول نعرف حالهما بالمقايسه على المنكر الموصوف فكان الوصف تخصص وتفوت تلك الاولويه معه كذلك حرف النفي والاستفهام يوجبان تخصيصا فلا يبقى تلك الاولويه معهما ايضا ومثل للمصدر بما له فعل كسلام عليك وبما لا فعل له كويل قوله فلا اي فلا التزام ومرفوعا علة لنفي الالتزام وقوله عن مبتدا اي ذلك اي عن المبتدا ذلك المنكر الذي ليس موصوفا قوله وذلك اي الامر الذي بعد مبتدا وللظرف حق في التاخر عنه قولك سلام عليك قوله منزلا حال من سلام عليك لان اللفظ المحكي معرفه وكذا مفيدا حال منه لذلك اي لكونه منزلا منزلة اسلم عليك وفي منزله منزلته اشاره الى وجوب حذف الفعل وقيام المصدر مقامه فيكون هو العامل في عليك ويظهر حق التاخير عنه والقياس في ويل لك قبل صيرورته مبتدا ان يقال ويلا لك باعمال ويلا في الظرف لانه بمعنى هلاكا الا ان الشائع في الاستعمال ويلك بالاضافه واعاد لفظ بين لطول العهد قوله ليس له ذلك اي حق في التاخير وانما قال قبل صيرورته مبتدا لانه بعد ما صار مسندا كان حق الفعل ان يتاخر عنه قوله قد هلك خصمك لا شك ان كل احد ينتظر هلاك خصمه فهو المهم عنده ولولا ذكر الهلاك لم يحسن ذكر الخصم قوله او لانه صالح عطف على ما تقدم بحسب المعنى كانه قيل واما تقديم المسند فلكونه متضمنا للاستفهام او لانه صالح للتفاؤل نحو سعد من يرافقك قوله او لانه اهم عند القائل كالامثلة المذكوره قوله ما يستحقه اي من جلائل النعم ومن شدائد النقم فان عذاب الرحمن انما يكون لموجب

قوى فيكون شديدا او قدم المسند لان الاهتمام بالوقوع عليه قوله او كقوله عطف البيت الاول باو تنبيها على التساوي في الاسناد لا لصحة التمثيل على طريقة او كميت او لاحتماله قصد التخصيص بالتقديم مبالغة في اثبات السلام على المراة التي كانت معه كانها فلقة قمر فنظم البيت الثاني في سلك الاول بالواو للاشتراك في النظم وسوى مطلع الاول للضرورة وتقدم عليك لان الاهم بالنفي تعلق السلام بالمخاطب وتقدم خبري ليس ولم يكن اعني بمغن وبين الضلوع للاهمية ايضا والمعنى اذا لم يكن في قلب المحبوب مودة لم تتيسر شفاعة من خارج وصال ونيل حيث كان البعاد واهتمام القائل قرينة من عقد السامع واهتمامه قرينة به وغير الاسلوب فيهما ثم عاد الى اسلوبه فقال او ان يكون المراد بتقديمه قوله ثلثة في تقديم هذا المسند مع تنكيره للايهام ووصفه بما لاجله يهتم الناس بمعرفته تشويق تام الى ذكر المسند اليه والدنيا فاعل تشرق اي تضئ ببهجة هذه الثلثة وقد يجعل الدنيا مفعول تشرق على انه متعد اما بنفسه او بتضمين الانارة وفاعله ضميرا لثلثة وفيه عدول عن الاستعمال الشائع الى النادر وعن المعنى القوى الى الضعيف واما جعل الدنيا طرفا لاشراق الثلثة فمن قبيل مسخ الكلام وقد يقال الاحسن ان يجعل ثلثة مبتدا وخبره محذوف اي لنا ثلثة موصوفة بكذا فيكون شمس الضحى وما عطف عليه بدلا او بيانا ويكون المثال خارجا عما نحن فيه قوله وكالنار الحيوة قدم كالنار على الحياة ومن رماد على اواخرها للتشويق اي من جنس الرماد اواخر الحياة والرماد خان اي هو من جنسه والمراد بيان وجه الشبه يعني ان زمان الصبي فيه ظلمات الجهل وكدورات الهوى بمنزلة الدخان وزمان الشيخوخة فيه ضعف القوى واستيلاء البرد واليبس بمنزلة الرماد وقبله وعيشي الشباب وليس منها صباي ولا دواعي الهيجان قوله تطويل الكلام في المسند اذ هناك تزداد التشويق الى المسند اليه فيتمكن زيادة تمكن كما ترى في ثلثة تشرق الدنيا وفي كالنار ومن رماد وقوله او يكون عطف على ما بعد ان من قوله ان يكون اي اذا اريد بالجملة افادة التجدد جعل مسندها فعلا لانه الموضوع لافادته وقدم اليه على المسند اليه الذي هو فاعله وكما ان افادة التجدد يقتضي كون المسند المفرد فعلا كما مر كذلك يقتضي كونه مقدما على المسند اليه وكيف لا وكونه فعلا يستلزم تقديمه على فاعله قوله احتراز مرد انه لو قال ويقدم البته على ما يسند اليه بلا تقييد بقوله في الدرجة الاولى لورد عليه نحو انا عرفت فان الفعل فيه قد اسند الى المبتدا ولم يقدم عليه فلما قيد به لم يرد واراد بنحو انا عرفت الجملة الاسمية التي مسندها جملة فعلية يكون المسند اليه فيها ضميرا عائدا الى المبتدا وقد علم من هذا التقييد ايضا ان افادة التجدد انما يقتضي تقديم وجوب المسند الذي هو الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى

لا

لا على ما يسند اليه مطلقا ولا يلزم من ذلك ان الاسمية في نحو انا عرفت لا تفيد التجدد بالقياس الى المبتدا بل الثبوت فانه توهم فاسد لان الضمير وما يرجع اليه شئ واحد فكيف يقصد ثبوت المسند وتجدده له معا وقد سبق ان الجملة الفعلية اذا وقعت مسندا افادت تجدده للمسند اليه فلا تغفل قال واذا سلكت هذه الطريقة فهي ان يستند الفعل الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عوده الى ما قبله يستند اليه في الدرجة الثانية قوله وهو ان انا مبتدا اي من اول الامر بلا اعتبار تقديم وتاخير قوله ولا تقدير بالنصب عطف على مجرى وشبهه في هذا الاعتبار بزيد عارف وزيد عرف لانهما متعينان لهذا الاعتبار قوله الا في التلفظ اي تقدم وتقدم وتاخر في التلفظ على معنى ان هناك تقدما وتاخرا صوريا بحسب التلفظ لا حقيقيا بحسب المعنى فان ذلك انما يكون في المزال عن مقره لا فيما هو ثابت في محله وكلمة اللهم يستعمل فيما اذا قصد استثناء امر نادر مستبعد كانه يستعان بالله في تحصيله قوله ثم يقال قدم انا معنى وجعل مبتدا الا انه بقي تاكيدا على حاله حتى يكون انا عرفت جملة فعلية كما نقله بعضهم عن المصنف ان امتناع تقديم التوابع في السعة مشهور فيما بينهم وسماني في كلامه ما يدل عليه وتسميتها بالتوابع وتعريفها بكل ثان يشهدان بذلك ايضا قوله لا يفيد الا تقوى الحكم اي لا يفيد التخصيص اذ ليس هناك تقديم معنوي يستفاد منه التخصيص ويرد عليه انه يجوز استفادته من التقديم اللفظي كما ذهب اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء وسبب تقويه صرح اولا ان الفعل في نحو انا عرفت يستند الى ما بعده من الضمير ابتدا ثم بواسطة عوده الى المبتدا يستند اليه في الدرجة الثانية وثانيا بان المبتدا اذا جا بعده ما يصلح ان يستند اليه صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم مع قطع النظر عن وجود الضمير وصرفه ثم ان كان هناك ضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا ويظهر من كلاميه معا ان في انا عرفت ثلاثة اسانيد الاول الاسناد الى المبتدا الحاصل بصرفه ما بعده الى نفسه الثاني اسناد الفعل الى الضمير الثالث اسناده الى المبتدا بتوسط عود الضمير اليه وهذا الثالث مذكور في الموضعين وقد حكم ساحره عن الاول ولم يفهم منه لزوم الاسانيد الثلثة وهو بعيد جدا لانه ان نظر الى المعنى فليس هناك الا اسناد واحد وهو اسناد العرفان الى المتكلم وان نظر الى الاصطلاح فهناك اسنادان اسناد الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتدا ومنهم من قال اسناد الفعل الى الضمير واسناده الى المبتدا بتوسط عود الضمير متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار اذ هناك اسناد الفعل الى الضمير اصطلاحا فان اعتبر الضمير في نفسه سمي ذلك الاسناد اسناد الفعل اليه وان اعتبر كونه عائدا الى ما قبله وعبارة عنه سمي ذلك الاسناد اسناد الفعل الى المبتدا بتوسط

العود ولا شك ان اعتبار الضمير في نفسه متقدم على اعتبار عوده الى ما قبله فلذلك قال اسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى واسناده الى المبتدا بواسطة عوده اليه في الدرجة الثانية فما صرح به اولا ليس الا اسنادا واحدا له اعتباران احدهما متقدم على الاخر واما الاسناد الى المبتدا بصرفه ما بعده الى نفسه فهو اسناد اخر مغاير بالذات للاسناد المذكور اولا وهو ط ومتقدم في الاعتبار على الاسناد الاول باعتباريه وذلك لان المقتضي لهذا الاسناد هو المبتدا المتقدم مع مطلق صلاحية ما ذكر بعده وملاحظة هذا المطلق متقدمة على اعتبار اشتماله على الضمير وعوده الى المبتدا الا انه اشار الى تقدمه على الاعتبار الثاني من الاسناد الاول حيث قال ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا وانما اقتصر ههنا على ذكر اعتباره الثاني لانه داخل في سبب التقوى واما اعتباره الاول فهو وسيلة الى ما هو داخل فيه وهذا القول هو الصواب فان قلت اذا عرفت جملتان كبرى وصغرى اتفاقا وفي كل واحدة منها اسناد واحد ففي الصغرى اسناد الفعل الى الضمير وفي الكبرى اسناد الجملة الفعلية الى المبتدا لكن المص زاد فيها اسناد الفعل الى الضمير اعتبارا وسماه اسناد الفعل الى المبتدا فظن قوم انه اسناد مغاير بالذات لاسناد الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتدا فوقعوا في التثليث او زيد عرف عطفه باو لانه لا يحتمل التخصيص كما يحتمله اخواته المشاركة له في التقوى ثم ان ظاهر ما ذكره في تعليل التقوى يقتضي تقوى الحكم في مثل زيد مررت به وزيد ابوه منطلق فان التزم ورد انه جعل المسند السببي قسيما لما يراد به التقوى وان خص الضمير المذكور في التعليل بما يستند اليه الفعل والا كان تقييدا بلا دليل واجيب بان الامثلة المذكورة هنا وما تقدم من ان الفعل يستند الى الضمير ابتداء دال على هذا التقييد وفيه بحث سيرد عليك قوله فاذا قلت متعلق بقوله لا يفيد الا التقوى للحكم واذا اجرى هو يعطى الجزل على ظاهره لو وقعه في مقام لا يناسب التخصيص افاد التقوى فقط وعليه اي وعلى الاعتبار الاول المفيد للتقوى فقط ورد هذه الايات اذ ليس ملايما لها ونظيرا لانه الاولى واحد وامن دونه لا من دون الله فهو سهو قلم والمراد بقوله وهو يتولى الصالحين تحقيق توليه لهم لا حصره فيه اذ غيره يتولاهم ومعنى يوزعون يحبسون ويمنعون اي يحبس اولهم ليلحق بهم اواخرهم وذلك لكثرتهم والمقصود تحقيق المنع لا ان غيرهم لا يوزعون واريد بقوله وهم قد خرجوا به تحقيق خروجهم ملتبسين بالكفر ودلالة على انتفاء ما انتحلوه من احداث الايمان بعد الدخول لا حصر الخروج بالكفر عليهم ومحل قد دخلوا وما عطف عليه نصب على الحال من فاعل قالوا قوله وكذلك اذا قلت عطف على فاذا قلت وفصله لانه مثال من النفي يريد ان التقوى لا يختلف بكون خبر المبتدا المقدم منفيا لان

سبب

سبب التقوى موجود مثبتا كان الخبر او منفيا قوله من غير شبهة اذ ليس في لا يكذب ما يفيد تاكيدا اصلا وفي لو بها اقوى من لا يكذب انت شبهة لكنها تزول بان انت هناك لتاكيد المسند اليه لا لتاكيد الحكم وتقويه فان تقوى الحكم انما هو بتكرر الاسناد المرتب على كون انت مبتدا والباء في قوله بانه هو لا غيره متعلق بالتاكيد والمعنى ان الحكم متوجه اليه نفسه ثم تعدى الى من غيره تجوزا او سهوا ونسيانا لان انتفا الكذب ثابت له دون غيره ليكون تخصيصا فقد مر اي فيما سبق من ان فائدة تاكيد المسند اليه تقريره ودفع ما يتوهم من التجوز والسهو والنسيان ومن ان سبب تقوى الحكم تكرر الاسناد لتتضح لك الفرق بين انت لا تكذب ولا تكذب انت وعليه اي وعلى تقوى الحكم بالخبر المنفي ورد هذه الامثلة من التنزيل لان معنى التخصيص لا يناسبها بل قصد في الاول تحقق عدم اشراكهم لا تخصيصه بهم سواء اريد بهم طائفة مخصوصة او من لا يشرك مطلقا وفي الثاني تحقق عدم ايمان اكثر اهل مكة وفي الثالث تحقق عدم تساؤل اهل المحشر وفي الرابع تحقق عدم ايمان الكفار ومعنى حق القول ثبت وسبق القلم بانهم لا يؤمنون ومعنى عميت استترت عليهم طرق الاخبار فلا يتساءلون عما يحتجون بل يسكتون حيرة وانقطاعا او لا يسال بعضهم بعضا كما كان دابهم في الحياة الدنيا قوله ونقرب وذلك لاستناد عارف الى ضمير عائد الى زيد فتكرر الاسناد ويفيد زيد عارف تقوى الحكم دون التخصيص على قياس زيد عرف قيل واما هو عارف فيقرب من هو عرف في التقوى ويساويه في التخصيص لجواز ان يقدر هو مؤخرا على انه تاكيد للمستتر في عارف وفيه تامل والضمير في قوله لانه راجع الى عارف ولعل السر في عدم تفاوت عارف حكاية وخطابا وغيبة هو ان المعنى على تقدير موصوف اي انا رجل عارف وانت رجل عارف وهو رجل عارف ولعدم تفاوته اشبه الخالي عن الضمير من الجوامد كحيوان مثلا فضعف التقوى ولا يكون نظيرا له قريبا ولذلك اي ولشبهه بالخالي وضميره ورتبه بهذا التشبيه في حكم كلمة واحدة لم يحكم على عارف مع ضميره بانه جملة ولا عومل معاملة الجملة في البناء والذي يدل على ان عارفا مع ضميره ليس مبنيا انا لا نعلم ان الخبر في مثل زيد عارف هو عارف مع ضميره كما ان الخبر في زيد عرف هو عرف مع ضميره ونعلم ايضا ان الاعراب الجاري على عارف هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما امتنع اجراوه على الجزء الثاني اجري على الاول ولا شك ان ما اجري عليه اعرابه الذي استحقه لا يكون مبنيا وليس لعارف وحده استحقاقا لاعراب الذي اجري عليه حتى يقال لا يلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا كما في يضرب في زيد يضرب فان المضارع له اعراب في نفسه واذا وقع مع فاعله خبرا للمبتدا كان للمجموع اعراب اخر محلي يختلف بحسب دواخل المبتدا دون اعرابه في نفسه

وكذا اذا وقع صفة تغير اعرابه المحلي بحسب اعراب الموصوف دون اعراب الاول
واما عارف فانه تغير اعرابه الجاري عليه بحسب دواخل المبتدا وبحسب اعراب
موصوفه فدل على انه الاعراب الذي استحقه المجموع لكونه خبرا او صفة قوله
واشعر كانه قيل عارف اذا كان مسندا الى الضمير مستترا اشبه الخالي لعدم التفاوت
فكان ككلمة واحدة فلا يجعل جملة ولا مبنيا واما اذا كان مسندا الى ظاهر فليس فيه
هذا الشبه فينبغي ان يكون جملة ومبنيا فاجاب بان المسند الى الظاهر جعل تابعا
للمسند الى الضمير في الافراد وعدم البنا ثم عدول ابيه راجع الى عارف وفا على نحو
عارف ابوه الا انه تسامح فقال نحو زيد عارف ابوه واعلم ان الوصف في نحو
مررت برجل عارف ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل مع فاعله على قياس عرف
ابوه الا انه اجرى اعراب الوصف على الجزء الاول كما ذكره من الاتباع ولان الجزء
الثاني له اعراب في نفسه وان المشهور عند النحاة ان اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة
لعدم اشتماله على نسبة اصلية الا انه اذا وقع صلة كان مقدرا بالفعل وجملة وفي
الاعراب الجاري عليه اشكال واما نحو اقائم الزيدان فجملة وكلام ايضا لاشتماله
على نسبة اصلية مقصودة بالذات قوله وبالاعتبار الثاني اي وبنظر الكلام بالاعتبار
الثاني يفيد التخصيص قد مران ترك صيغة الحصر مما افاده التخصيص اشعار بكونه
مفيد التقوى ايضا لانعقاد سببه وان لم يكن مقصودا اصليا بنا على ان اصل
الفعل مقدر عند السامع فلا حاجة الى التاكيد لكنه لازم قطعا فيقصد اليه تبعا
الا ترى ان صاحب الكشاف جمع بينهما في قوله تعالى الله نزل احسن الحديث حيث قال
في ايقاع اسم الله تعالى مبتدا وبنا نزل عليه تاكيد الاسناد احسن الحديث الى الله
تعالى وانه من عنده وان مثله لا يجوز ان يصدر الا عنه قوله مردوا اي فتوهم
مردوا على النفاق اي تمهروا فيه وتعودوا به والسويدا حبة القلب وسيائك
بيانه اي بيان ان نظم الكلام بالاعتبار الثاني يفيد التخصيص وهو اشارة الى قوله
في ذلك الفصل فالحالة المقتضية للنوع الاول الخ وانما كان باعتبار الابتدا اي زيد
عرفت او عرفته قطعا لانه لو فرض انه كان موخرا ثم قدم لم يكن لرفعه وجه كما
ان زيدا عرفت لو حمل على الابتدا لم يكن لنصبه وجه وقوله الرفع يفيد تحقق
انك عرفت زيدا ادل على ان ما ذكر في تعليل التقوى محمول على اطلاقه فقال وههنا
زيد صرف الى نفسه ما بعده وهو وقوع العرفان عليه ثم لما تضمن الخبر ايقاع
العرفان على ضميره تحقيقا او تقديرا تكرر انتساب الوقوع اليه وتقوى الحكم وقس
على ذلك نظائره وهذا هو البحث الذي وعدناه قوله وحملته على باب التاكيد
اي باب التاكيد بالتكرير فان المعرب الباقي اثره في حكم الملفوظ فصار ان تكرر ضميره
يفيد تاكيدا ولا ينافيه امتناع اجتماع المفسر والمفسر صريحا كما توهم قوله
فلس

فلس لا التخصيص اي فليس يحتمل الا التخصيص يعني ان المنصوب على شريطة التفسير
اذا كان مصدرا بأما كما في الاية لم يجز ان يقدر رافعه المفسر الا موخرا لان تقديره مقدما
يودي الى توالي حرفي الشرط والجزا كما ذكره وانه ممتنع فلا يفيد الا التخصيص واعترض
عليه بان الهداية المذكورة اعني الدلالة على ما يوصل الى المطلوب ليست مخصوصة
بثمود واجيب بان المخصوص هو الهداية مع ما عطف عليها من استحبابهم العمى
على الهدى والصواب ان تقدير الكلام مهما يكن من شي فهدينا ثمود فوضع كلمة اما
موضع حرف الشرط وفعله وقدم شي مما في حيز الفا اعني ثمود عليها ليكون فاصلا بين
الحرفين وكالعوض من الشرط المحذوف وليدل على ان المقصود بيان حال الاسم الواقع
بعد اما اعني ثمود مثلا فالتقديم ههنا لهذه الفائدة لا لقصد التخصيص الذي لا يلائم
الاية وما ذكر من الاعتذار تكلف ظاهر ويويد ما ذكرناه انك اذا قلت جاني زيد وعمرو
فسئل لك ماذا فعلت بهما تقول اما زيدا فضربت واما عمرا فاكرمت بلا قصد الى تخصيص
ففي قراءة النصب تاكيد اثبات الهداية لهم وتحقيقه بالتكرير وبكلمة اما واما على قراءة
الرفع فتقوى الحكم بتكرير الاسناد وتاكيد بما في اما من الدلالة على اللزوم والتحقق
قال واما نحو زيد عرف ورجل عرف فلسا من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين
اقول اي لا اجرا على الظاهر وتقدير التقديم والتاخير وهما المراد ان ايضا بوجه
تقوى الحكم ووجه التخصيص في قوله على السوا اشارة الى ان نحو زيد عرف يحتمل
اعتبار التخصيص مرجوحا الا ترى الى قوله في باب الاستفهام فلا يحمل نحو قوله تعالى
الله اذن لكم على التقديم فليس المراد انا لا اذن ننكر من الله دون غيره وتوهم كونه اشار
ايضا الى ان نحو رجل عرف يحتمل التقوى مرجوحا فيما اذا كان المنكر موصوفا نحو واجل
مسمى عنده اي حصل عنده مردود بان كلامه في منكر لا يكون موصوفا كما يدل قوله وانما
يرتكب عند المنكر لفوات شرط المبتدا فنحو رجل عرف لا يتناول المنكر الموصوف وفي
بل الحق المعرف اي الاول وا لا يليق حاله نوع اشعار بذلك الاحتمال واما قوله ويحق
المنكر فالمشاكلة اذ قد تبين ان كلامه في منكر لا يصلح للابتدا الا بنية التقديم فحمله على
وجه التخصيص يكون واجبا قوله ان ضمير الفاعل قيد الضمير بالفاعل لان انفصال
الضمير مطلقا له اسباب اخر واراد فاعل الفعل بقرينة قوله الا اذا اجري الفعل
وقال في موضع الالباس نحو زيد عمرو يضربه هو احترازا عن نحو هند زيد ضربته
اذ لا ينفصل فاعل ضربته لارتفاع الالتباس بلحوق التا واما الصفة الجارية على غير
من هي له فلا يشترط في انفصال ضميرها الالباس نحو هند زيد ضاربته هي وحصر
الانفصال في هذين الشيئين انما يصح اذا كان الفعل مذكورا فان حذفه يقتضي
الانفصال ايضا كقوله تعالى لو انتم تملكون قوله واذا لم يكن موصوفا فلا احتمال
التقديم على الفعل ان اراد ان تقديمه عليه باقيا على اسميه ورسمه فاحتماله اياه ممنوع

فان كونه تاكيدا او بدلا لا يمنع تقديمه كما ان كون زيد فاعلا يمنعه وان اراد تقديمه عليه
باخراجه عن كونه تابعا وجعله مبتدا فمثله جائز في الفاعل ايضا واجيب عن ذلك
تارة بان المصنف خالف اجماع النحاة في تجويزه تقديم التوابع في السعة كما خالف علماء البيان
في انكاره المجاز العقلي وينافيه ما سيذكره من ان نحو علمك ورحمه الله السلام ان يكون
عدم النظير ولا يسوغه الا نية التقديم والتاخير واخرى بان فسخ التوابع واخراجها
عن التبعية كما في جرد قطيفة والمؤمن العايذات الطير ومن فسخ الفاعل وايضا الفاعل
عمدة فاذا فسخ زالت الجملة وبقي الفعل بلا فاعل ويرد عليه ان الفسخ ليس امرا محققا
بل اعتباري يمكن اعتباره في زيد قام كما في جرد قطيفة وهو عرف من ان الامتناع
وبقاء الفعل بلا فاعل يندفع باعتبار الضمير مقارنا لاعتبار الفسخ قوله مرفوعا بعرف
اي على انه فاعل له لا على انه بدل من فاعله المستتر فانه جعل الضمير المبهم فاعل الفعل
ثم ابدال الاسم المظهر منه كما قيل في اسروا النجوى الذين ظلموا قليل في كلام العرب فلا وجه
لحمل زيد عرف مع كثرة استعماله على انه مقدر بذلك القليل فان قلت كيف لا يحمل
عليه بطريق الاحتمال مع وروده صريحا في افصح الكلام قلت في الاية وجوه اخر
سوى الابدال ان يكون الواو حرفا دالا على كون الفاعل جمعا كما في اكلوني البراغيث
وان يكون الذين ظلموا نصبا على الذم او رفعا عليه او على انه مبتدا تقدم عليه خبره اذ
لا التباس كما في زيد قام وعلى تقدير الابدال في الاية لا التباس فيها بالفاعل لابراز الضمير
بخلاف عرف زيد فان الحمل منه على البدل يوجب الالتباس بالفاعل قوله الا بتاويل الوجه
البعيد هو ان يجعل زيد بدلا من الضمير المبهم قوله لفوات الشرط يعني فوات ما عدا
التقديم من الشروط فنحو رجل عالم جاءني لا يرتكب فيه ذلك الوجه البعيد لوجود شرط
الابتداء قوله اذ لم يمنع متعلق بقوله وانما يرتكب عند المنكر وقوله كما اذا قيل مثال
لا مانع فيه وايها السامع متعلق بقوله لصحة وتنبيه على ان صحة ارادة تخصيص
الجنس ههنا ظاهرة لمن يصلح ان يكون سامعا ليخيبه على ان عدم ارادته من شر اهر ذا
ناب كذلك وذلك لان هرير الكلب صوته عند تاذيه وعجزه عما يوذيه قال في الصحاح
هو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد فالاهترار لا يكون الا من الشر فمن قال
المعنى ان الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير فقد وهم قوله الا اذا اجملت
متعلق بقوله دون قولهم اي في قولهم مانع من ارادة التخصيص الا اذا اجملت التخصيص
على وجه اخر هو التخصيص الفردي اذ ليس فيه ح ذلك المانع الذي كان في نفس الكلام
قوله ايضا رايته كثيرا يعني في مقامات مثل هذا التركيب نحو رجل جاء لا في هذا التركيب
بعينه ولذلك قدمه عليه والاستبعاد المستفاد من لفظ الفهم الدال على البعد راجع ج
الى حمل التخصيص على هذا الوجه في هذا التركيب بعينه في موضع استعماله ولا ينافي تلك
النكرة قوله وشر اهر ذا ناب لا شر ان عطف على قوله رجل جاء لا رجلان وانما كان

نابا

نابا عن مظان استعماله لانهم يستعملونه في مقام تفخيم الشر وتفظيعه لا في بيان
افراده قوله واذ قد صرح الائمة بتخصيصه اي بالحصر فيه حيث تاولوه بما نقله
لا تخصيص النكرة بما يصحح وقوعها مبتدا حتى يقال تخصيص النكرة الواقعة مبتدا
واجب صرحوا به ام لا قوله فالوجه جواب اذ اي اذ قد صرحوا بتخصيصه
مع تحقق ما قد بيناه من امتناع التخصيص الجنسي وبقي التخصيص الفردي لزم
طلب وجه له هو تفظيع شان الشر بجعل تنكيره على التهويل والتعظيم ليكون التخصيص
نوعيا اذ لا مانع منه اي شر عظيم اهر ذا ناب لا شر صغير قوله فهو بمعزة اي
المقطع محرما ناولوه به من اصاب المحز وطبق المفصل وقد اورد ان المنكر ح موصوف
فصح الابتداء به كالمظهر المعرف فلا بد ان يكون فيه ايضا التقديم والتاخير ولاستفادة د
التخصيص واجيب بانه مستفاد من طريق اخر هو مفهوم الصفة كما تقول ضربت
اكبر اخويك اي لا اصغرهما وهو معتبر في عرف اللغة كما سيصرح به من ان قولك
ما ضربت اكبر اخويك يفيد بدليل الخطاب ان يكون ضاربا لاصغرهما قوله ولما عرفت
من ان بناء الفعل على المبتدا اقوى اي اشد تقوية للحكم فاقوى افعل تفضيل مبني من المزيد
او اشد قوة لافادة الحكم والشرطية اعني اذا استعملوا الايجاد وزيادة مفعولي
تراهم اي البلغاء ووجه الكناية في مثلك لا يبخل ان البخل اذا نفي عمن يكون على اخص
اوصافه وسده مسده فقد نفي عنه قطعا وفي غيرك لا يجود ان الجود لا بد له
من محل فاذا نفي عمن يغايره فقد اثبت له بلا شبهة وقوله من غير متعلق بيستعملوا
وكلمة غير بمعنى لا اي استعملا لا ناشئا من عدم ارادة التعريض اي لم ينشا من ارادة
وعلى انسان متعلق بالتعريض على تضمنه معنى الاطلاق اي على انسان معين ان
يقصد اليهما بلفظي المثل والغير كان يراد مثلا ان زيدا المشبه بمماثلة المخاطب
او بمغايرته لا يبخل ولا يجود فليس في الكلام كناية حكمية لان ما قصد به من
الحكم على زيد بعدم البخل او الجود غير مصرح به وليس فيه ايضا تعريض اصطلاحي
اعني امالة الكلام الى عرض اي الى جانب منه لان الكلام موجه نحو زيد بين الانسانين
ومبين حالهما بطريق الاستقامة بل فيه نوع خفاء لعدم التصريح بخصوصيتهما
حيث كني عن ذاتيهما بما اشتهرا به من المماثلة والمغايرة فكانه عرض بهما قوله
لكونه تعليل للمنفي في لا يكادون واعون من الاعانة واذ ذاك ظرف للمراد اي المعنى
الذي اريد بلفظي المثل والغير اذ ذاك الاستعمال الذي هو بطريق الكناية بلا تعريض
حاصل ومتحقق على صيغة المبني للمفعول من تحققته اذا علمت حقيقته وهذا
اشارة الى كون التقديم اعون اي ستعلم هناك ان الكناية فيهما من قبيل الكناية
في الحكم وان المقصود بالكناية فيه تقويته فتعلم ح علما تاما ان تقديمهما اعون
لما اريد بهما واما اذا قصد بهما الى انسانين فليس يلتزم تقديمهما لفقدان تلك

العلة المقتضية له اعني كونه اعون على المراد بها قال فصل واعلم ان هذا
هو الفصل الذي وعد في الحالة المقتضية لتقييد الفعل انه يذكره في اخر هذا الفن
وقد اعاد ههنا ذكر هذه الاعتبارات اعني الترك واخواته مع كونها مذكورة هناك
لبعد العهد وليبني عليها تفاصيلها ولم يرد ان كل واحد من هذه الاعتبارات جار في
كل واحد من الفعل وما يتعلق به من الفاعل وغيره فان الاضمار مثلا لا يجري في
الفعل والحال والتمييز بل اراد انها جارية اجمالا في الفعل ومتعلقاته وانما خص
عدم جريان الترك في الفاعل بالتعرض لتشبه الى جريانه في غير الفاعل لا يتضح انضا
ظاهرا الا فيما ذكره وقوله على الخصوص حال من التكلم في موقع المصدر له اي
تكلما كائنا على الخصوص قوله الى فاعله اي فاعل الفعل فانه لا يحذف وحده وان كان
يحذف مع فعله بخلاف فاعل المصدر فانه يحذف وحده وجوز الكسائي حذف
فعل الفاعل في تنازع العاملين مرددا وتركيب ما ضرب واكرم الا انا لم يوجد
في العرب العربا فلم يعتد به وان حمله الجمهور على حذف الفاعل قوله الى نفس الفعل
اي يحذف وحده كما يحذف مع فاعله ايضا وكانه اشار بلفظ النفس ههنا الى ان الفاعل
لا يتوجه الحذف الى نفسه ولو عكس وذكر النفس في الفاعل لكان اظهر في المراد
قوله الا في المفعول به وذلك لانه داخل في مفعولية الفعل المتعدي فاذا
لم يذكر انساق الذهن انسياقا بسهولة الى انه متروك وتطلب معرفة حاله هل
هو منسي او منوي بحسب القرائن فلذا انكشف حاله في الترك انكشافا تاما
وتبين لتركه مقتضيات بخلاف غيره مما لا مدخل في معقولية الفعل فان الترك
فيه لا يستضح كذلك ونعلم حاله في الترك مما ذكر في المفعول به على طريقة المقايسة ترك مع
قوله اي تعني قرائن الاحوال اراد به ما يعم اللفظية والمعنوية وجمعها نظرا
الى مواد جنس الفعل لان الكلام في تركه والا فالمادة الواحدة تكفيها قرينة
واحدة فاقتصر من مرجحات الترك على ذكر الاختصار واتباع الاستعمال لان
مقصوده ههنا بيان القرائن فاعتمد في تفصيل مرجحات ترك الفعل على ما تقدم في
ترك المسند وقد فصلنا لك حال اتباع الاستعمال وان الاستعمال الوارد على
ترك شي يتناول القياسي ايضا كما يظهر من تمثيله بهذين المثلين فان حذف الفعل
فيهما قياسي قطعا وحظيه من حظيت المراة عند زوجها صارت ذات حظوة
والية من الالية والالوة اي القسم واصله ان رجلا كان لا يحظى عنده امراة فلما تزوج
هذه اجتهدت في ان يحظى عنده فلم ينفع فطلقها فقالت ذلك اي ان لم تكن لك في
النسا حظية فانا غير الية وهو يروى بنصب الاسم اي ان لم اكن حظية فلم
اكن اليه فصار مثلا يضرب في كل قضية كان الانسان اهلا لها مجتهدا فيها
لكنها امتنعت عليه بعارض لا من جهته وقصة حاتم في قوله لو ذات سوار
لطمتني

لطمتني مشهورة وجواب لو محذوف اي لهان علي وقيل هي بمعنى التمني فلا حاجة الى
جواب لكنه لا يتعين ههنا الا لان لو بمعنى التمني لا يستلزم الفعل وقوله او غير ذلك
بالجر عطف على قوله لعمرا اي كما اذا اردت ضرب المثل بغير ذلك المذكور من الامثال
الواردة على حذف الفعل قوله كما اذا قلت ان زيد جا ولو عمرو ذهب يعني اذا
لم يكن هذا الكلام مسموعا بعينه اذ لو كان مسموعا لجاز ان يقصد فيه اتباع
الاستعمال الوارد على تركه قوله وتلك القرائن اي التي يغني عن ذكر الفعل فيحذف
ثم اما جوازا واما وجوبا واما وحده او مع فاعله كثيرة وان اضبط اي اجمع لك
من القرائن في هذا المقام ما يستعين به على درك ما عسى ان يشذ عن جمعها ما ان يعلمه
عليه وكلمة عسى مقحمة او يتقدر القول لان الجملة الانشائية لا تقع صلة للموصول
وقوله يشذ بدون ان بعد اقحامها وفائدتها الاشعار بان الشذوذ عن الضبط محتمل
لا قطعي قوله منها ان يكون اي الفعل مفسرا فيحذف وجوبا لان المقصود الابهام ثم
تفسيره فلو ذكر لم يتصور تفسيره بهذا المعنى والاسم المرفوع بعد ان ولو وهلا
محمول على انها على الفعل محذوف لا مبتدا لاختصاص هذه الكلمات بالافعال وكذا
ما بعد اذا الشرطية على الاكثر واما همزة الاستفهام فقد يجعل ما بعدها مبتدا
لجواز دخولها على الاسما والافعال وقد يجعل فاعلا كما اختاره لان الاستفهام
بالفعل اولى فلا يترك اذا امكن وللتنبيه على الفرق اعاد لفظة نحو وذكر للاستفهام
امثلة ثلاثة لان المفسر اما ان يوافق المفسر لفظا ومعنى كما في أزيد ذهب او معنى
كما في ازيد ذهب به اي أُذهب واما ان يناسب كما في أزيد ذهب اخوه اي انفرد
قوله ونحو واياي فارهبون اعاد لفظ نحو لان المحذوف هنا الفعل مع الفاعل
والمذكور منصوب وفيما سبق المحذوف مجرد الفعل والمذكور مرفوع وسياق
الكلام في فاياي فارهبون قوله كما سبق التعرض له اي لكون الفعل محذوفا مفسرا على
الوجوه المذكورة فانه ذكر في المفعول به ان الفعل يضمر بشريطة ان يفسر اما لفظا
ومعناه واما بمعناه او بلازمه وان حروف الشرط والتحضيض يمتنع دخولها
على غير الافعال وان دخول الاستفهام واذا على الفعل اولى وقد مثل في بحث الفاعل
لاضمار الفعل وحده بقوله ان ذو لوثة لانا قوله ومنها ان يكون هناك اي في
موضع حذف الفعل حرف اضافة اي حرف جر قوله لوضعها على ان تفضي بمعاني
الافعال اي على ان توصلها الى الاسما وتضيفها وتنسبها اليها ولذا سميت حروف
الاضافة فهذه الحروف لا تنفك عن معاني الافعال لكنها لا تدل على خصوصية
فعل بل على الفعل المطلق فاذا اريد تقييد ذلك المطلق بخصوصية احتيج الى دلالة
اخرى ثم تلك الدلالة الاخرى تتفاوت فتارة يكون الشروع فيه اي في الفعل
الذي يضمر اللفظ الدال عليه قوله فانه اي فان الشروع في القراة يفيد ان المراد

بسم الله اقرأ والباء في بسم الله اما للملابسة على معنى ملتبسا ومتبركا به اقرأ واما للاستعانة
اي باستعانة اسم الله افعل والاول احسن وتقدير اقرأ دون ابتدأ ليفيد تلبس القراءة
كلها باسمه تعالى واخره قصدا الى الاختصاص ان ناسب المقام والا فمجرد الاهتمام
قوله فانه يفيد ذلك اي فان تقدير الفعل الذي شرع فيه موخرا عن اسم الله
قوله لكون الاقتران يعني ان يقترن الفعل كله بالقول الذي يقتضي تقدير الفعل لا ان
يقترن به مجرد الشروع فيه كما في بسم الله والرفاء الموافقة والالتئام وهذا دعاء الجاهلية
للعرس وقد ورد النهي عنه والاختيار فاعل يفوض واليك ظرف لغو ولا يصح ان يجعل
الاختيار مبتدأ واليك خبرا له لان الظرف الواقع خبرا لا يكون الا مستقرا ولا يجوز
ان يكون اليك ههنا مستقرا لامتناع الاكتفا بتقدير المعنى العام والحذف في هذه الصورة
جائز قوله وتارة يكون اي تلك الدلالة الاخرى عموم الاستعمال اي كثرة الاستعمال
الجار والمجرور ومقصوده انه معنى ذلك الفعل المقيد او كثرة استعمال ذلك المعنى لوجوده
في ضمن جميع الافعال قوله لا يراد الا معنى الحصول لانه المعنى العام الذي يقصد
اليه في الظروف اذا لم يكن هناك قرينة تخصصه وانما قال معنى الحصول تنبيها على
جواز تقدير الكون والثبوت وغير ذلك مما هو بمعناه ثم ان مفهوم الحصول مع عمومه
للافعال له خصوصية بها يمتاز عن سائرها كالقيام والقعود فلا منافاة بين عمومه
وكونه فعلا مقيدا والحذف في هذه الصور واجب قوله من مقيدات الاحوال
اي من الاحوال المقيدة للفعل المطلق الذي دل عليه حرف الاضافة وذلك مثل ان
سبق ذكر الفعل نحو ضربته اليوم وللتاديب او سبق ما يدل عليه نحو ليحق الحق
اي فعل ما فعل قوله فيكون الحال مغنية دل على انه اراد بالحال ما يعم المقال لان
المغني ههنا قول السائل من كتبه وقد يقال جعل القرينة كونه جوابا للسؤال لا نفس
السؤال فيكون قرينة حالية ولو اعتبر مثل هذا التاويل لم يثبت قرينة لفظية اصلا
قوله وعليه اي وعلى ترك الفعل جوازا لكون الكلام جوابا للسؤال واقع قوله تعالى ولئن
سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله وذلك لان السؤال نفسه واقع في
الآيتين اي واقع مذكور فيهما الا ان كون السؤال سؤالا محققا وغير مقدر فيهما وذلك لا
يقدح في وقوع ذات السؤال فالآيتان كالمثال الذي ذكره اولا في الاشتمال على
سؤال واقع وان امتاز عنهما بان السؤال فيه متصف بالسؤالية تحقيقا وقد عرفت
السر في اختيار كون زيد في جواب من قام فاعلا لا مبتدأ قوله لسؤال مقدر يعني
ان ذات السؤال مقدر غير مذكور قوله ضارع لخصومة اي ذليل لاجل خصومة
وهو فاعل فعل محذوف اي يبكيه ضارع وقيل اي ليبكيه ضارع والثاني اليق
بالمعنى والاول انسب بالسؤال المقدر ومختبط مما تطيح الطوائح اي سائل من اجل
الحاجة المطيحات اي اهلاك المهلكات ماله والمقصود ان يزيد كان معاونا للاذلا

مراعيا للفقراء ونظم الآية هكذا او كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله العزيز
الحكيم فقوله يوحي اليك ربك سهو منه ووقع ههنا في قسم النحو ايضا قوله ومن البنا
على السؤال المقدر فصله عما قبله لان السؤال المقدر ههنا قرينة للمبتدأ المحذوف
لا للفعل كانه لما قيل نعم الرجل سأل سائل من الرجل فاجاب زيد اي هو زيد والمطابقة
المعنوية بين السؤال والجواب مرعية ههنا اذا جعل كلمة من خبرا لما بعدها اعني
الرجل على عكس ما تقدم في زيد جوابا لقولك من القائم فلنكر ذلك على ذكر منك قوله
لهذا الباب اي باب نعم وبئس قال وان هذا التركيب اي الذي بني فيه الفعل
للمفعول وذكر الفاعل مرفوعا بمقدر والمناطحة مضاربة الكبشين بقرونهما والسماك
ب كوكب من الثوابت خص بالذكر لدلالة اسمه على السمو اي العلو والارتفاع واقتضاب
الكلام ارتجاله والافانين جمع افنان جمع فن بمعنى النوع وحاق معناه وسطه وجمعته
وفصوص الشيء مختاره وانه مستعارة من فص الخاتم ومستتبعات التراكيب ما تضمنه
من اللطائف التي هي توابع لحاق معناه الذي هو المقصود الاصلي منه قوله فان
جوهر الكلام تعليل لكون موقعه اللائق به ان يصل من بليغ كامل الى مثله وضمير
سننها اي طريقها للمساومة وهي طلب المبايعة ولا يقع ذاك اي ما ذكر من التوجيه
والتلقي عن علم منه اي عن علم عظيم تام من المتكلم وقوله فان السامع تعليل لقوله
ولا يقع ذاك الخ بينه اي من الكلام البليغ وبين ما د ونداكره اي لم يقبله ولم
يعتد به منزلة ما يلقيه اي ينزل المتكلم اساءة به اعتقاده قوله ومما يشهد لك
قد اي بان السامع اذا اساء بالمتكلم اعتقاده الخ وفيه رد على ما في الكشاف
من ان قراءة علي رضي الله عنه يتوفون بلفظ المبني للفاعل بناه قصر ما روي عنه من تخطئة
القائل من المتوفي بلفظ اسم الفاعل وملخص ما في الكتاب ان التوفي بمعنى الاستيفاء واخذ
الحق كملا لكنه صار حقيقة عرفية في اخذ الروح واستيفائها فيكون فاعله
بالمعنى المتعارف هو الله او الملك وجاز ان يراد به استيفاء مدة العمر ويجعل كناية
عن الموت فيكون فاعله الميت وهذا وجه القراءة المنسوبة اليه كرم الله وجهه الا
ان هذه الكناية فيها دقة فلم يكن يلتفت عنده تلك السائل فنزل كلامه على
المتعارف واجابه بما يناسبه مخطئا اياه قوله فهو اول ائمة النحو اراد ابا الاسود
بدليل فاخذته اي في استخراج علم النحو وتمهيد قواعده بعد ما امره به علي لا سيما ب
دعته اليه منها انه قرا قارئ ان الله بريء من المشركين ورسوله بجر رسوله ومنها
ان بنتا لابي الاسود قالت ما احسن السماء برفع احسن وجر السماء فقال ابوها
نجومها فقالت اردت التعجب قال فكيف تقولين ما احسن السماء ونقل القصة الى
علي فقال هذه من مخالطة العجم قال ابو سعيد السيرافي اكثر الناس على ان اول
من رسم النحو ابو الاسود الدؤلي قوله واذ قد عرفت هذا اي ما ذكرناه من ان

موقعه ان يصل الخ اذا شحذنا اى حددنا بها اى بتلك الجهات والمز اما قوله الجملة
المدلول عليها بزيد فعل زيد دالا على السوال اذ لولاه لم يقدر سوال الا ان الدال
على خصوصية السوال هو كتب القران قوله بخلافه متعلق بناب اى ناب الكلام
مناب الجمل الثلاث ملتبسا بخلاف الكلام اذا قيل الخ قوله متى كان اجمع للفوايد اى
من كلام اخر كان ابلغ منه يعنى اذا تساويا مادة وحروفا وانما يعد المفعول
فضلة لتمام اصل الكلام بدونه لا لانه ليس مقصودا اصلا والتقريب وهو تطبيق
الدليل على الدعوى اعنى شوق المقدمات على وجه يفيد المطلوب ظاهر ههنا وهو ان الكلام
اذا خلا عن الفضلة كان كبناء احكم بنيانه وشيد اركانه فيكون افضل مما اشتمل على
فضلة قوله بخلافه اى بخلاف الكلام فى النظم الاخر الذى بنى فيه الفعل للفاعل
فان اوله مطمع فان قلت لا شك ان الحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا طلب
فتعارض ما ذكرتم قلت لا معارضة لان المرزوق من حيث لا يحتسب الذ وميل
النفس اليه اكد من الاعز على ان النظم الاخر ليس فيه طول يقتضى تشوقا وطلبا
ليفيد عزه قوله ان الكلام على ذلك النظم اى النظم الاخر الذى فيه البنا للفاعل
يكون كالمتناقض من حيث الظاهر اى اذا نظر الى ظاهره كان هناك تناف يشبه
التناقض واذا تؤمل فى حقيقته زال فان كون الفاعل عمرو والمفعول فضله انما هو
بالنظر الى حصول اصل الكلام لا بالنظر الى ادا المعنى المقصود به والتقديم انما يدل
على الاعتنا بشانه فى الذكر وادا ما قصد بالكلام وقد يكون تعلق الفعل بالمفعول
هو المقصود الاصلى من الكلام مع ان حصول اصل الكلام لا يتوقف عليه فليس
هناك ما يشبه التناقض ولعل النظر الذى احاله على الحواشى هو ان ايهام الجمع بين
المتنافيين من محسنات الكلام على ما ذكر فى وجه حسن نعم الرجل زيد فى بحث
الاطناب وقيل انه يلزم من هذا الوجه ان يكون التشبيه ابلغ من الاستعارة سيما
المرشحة اذ يزيد دعوى الاتحاد ويحصل القرينة المانعة شبه تناقض وقيل هو
ان تقديم المفعول على الفاعل حاصل فى النظم الاول ايضا اذ تقديره يكتبه زيد ورد
بان هذا التقديم لضرورة الانفصال فلا يدل على ذلك الاعتنا قوله اجمالا اولا
الاسناد الاجمالى فى الموضعين فى يكتب وفى من يكتبه ولا شك ان تكرير الاسناد
اكد وابلغ وايضا ذكر الشى فى الموضعين مجملا اولا ومفصلا ثانيا اوقع فى قلب السامع
من ذكره مفصلا ابتدا قوله ومن قبيل ما نحن بصدده جعله من قبيله لاشتراكهما
فى حذف الفعل بنا على السوال المقدر وان تمايزا بان المحذوف فيما هو بصدده رافع
للفاعل المذكور وهنا ناصب للمفعول قوله وجعلوا لله ذهب جماعة الى ان الجن مفعول
اول لجعلوا وشركا مفعوله الثانى ولله ظرف لغو متعلق بشركا محله بعد المفعولين
كما ان محل الشركا بعد الجن الا انه لما كان سوق الكلام لانكار اثبات الشركا لله قدم ما
هو

هو اد خل فى الانكار فادخل ولم يرض به المص لان المقصود الذى سيق له الكلام
انكار اتخاذ الشريك لله مطلقا جنيا كان او غيره واستفاده هذا المعنى من تقديم
لله شركا على الجن لا يخ عن ضعف واختار ان لله شركا مفعولا جعلوا الا انه قدم
المفعول الثانى لانه محل الانكار ولان المفعول الاول منكر استحق التاخر
وجعل الجن منصوبا بفعل مضمر دل عليه السوال المقدر الناشى من جعلوا وفائدة
الجمع ح زيادة التوبيخ حيث اثبتوا شركا لمن لا يمكن ان يكون له شريك واحد وقد
يقال الجن عطف بيان لشركا او بدل منه وليس المبدل منه فى حكم الساقط حتى يختل
الكلام برجوعه الى قولنا وجعلوا لله الجن وليس بمرضى به ايضا لما عرفته قوله
فاشتمال المقام على جهة من جهات الاسناد ا لا شك ان المقتضى بالذات باسناد
الفعل هو تلك الجهة الا انه اسند الاقتضا الى اشتمال المقام عليها بواسطتها
وعطف التلفظ به اى بالفعل على الاسناد حاله اى للفعل على طريقة اعجبنى زيد
وكرمه لان المراد الجهات المقتضية لكونه مذكورا ملفوظا به كعدم القرينة
واصالة الذكر وبسط الكلام وزيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع الى غير
ذلك لا ان الجهات المستدعية للفعل اى المقتضية لكونه فعلا او جملة فعلية كافادة
التجدد والتخصيص باحد الازمنة على اخصر وجه وتقوى الحكم فانها مقتضية لذات
الفعل مثبتا كان او محذوفا وقد فرغ عن بيانها قوله غير مرة اى اكثر من مرة واحدة
وذلك انه ذكر امثال هذه الجهات مرة فى اثبات المسند اليه واخرى فى اثبات
المسند مطلقا وانما قال على امثالها اما تفخيما لها واما لانك ما نبهت على اعيانها
بل على ما يماثلها قال واما الحالة المقتضية لترك مفعوله فهى القصد الى
التعميم اذا قصد تعميم المفعول مع الاختصار بتركه لم يذكر مفعول خاص والالفات
الاختصار والتعميم لان السامع ربما يقصر الفعل على ما ذكر معه ولا يذكر ايضا
مفعول عام والالفات الاختصار المط فان قلت لابد هناك من قرينة تدل على
المفعول العام المتروك وح كان الحذف لمجرد الاختصار والعموم مستفاد من
ذلك المقدر قلت افادة تعميم المفعول مع حذفه على وجهين الاول ان تدل على
مفعول عام كان يذكر فى الكلام مثلا كل احد ثم يقال قد كان منك ما يولم اى كل احد
فالحذف ههنا لمجرد الاختصار والعموم مستفاد من المقدر والثانى ان لا يكون
هناك قرينة غير الحذف تدل على تعيين امر خاص او عام من العمومات فيتوصل بعدم
ذكر المفعول فى المقام الخطابى الى تقديره عاما بنا على ان تقدير خاص دون اخر ترجيح
بلا مرجح فالحذف على هذا الوجه مدخل فى تقديره عاما دون حذفه على الوجه الاول
فلذلك قالوا قد يحذف المفعول للقصد الى التعميم مع الاختصار وقد يحذف للقصد
الى مجرد الاختصار ومن لم يتميز عنده احد الوجهين عن الاخر اشكل الامر عليه

وانت تعلم ان العام المقدر على الوجه الاول يتعين لفظه ومعناه وعلى الثاني يتعين
معناه فقط ويتساوى تقدير جميع الالفاظ الدالة على ذلك المعنى قوله والامتناع
يروى بالرفع والجر عطفا على القصد وبالجر عطفا على التعميم والمراد بالامتناع على
الاول امتناع المتكلم وعلى الثاني امتناع الفعل وانه اي ترك المفعول لقصد التعميم
مع الاختصار احد انواع سحر الكلام قوله يعطي اي كل ما يصلح ان يعطى ويدعوا
اي كل احد وقس البواقي عليهما قوله ذهابا حال من فاعل نزل مع كونه متروكا
وايضا ما تعليل لذهابا والمبالغة الحمل على جميع افراد الحقيقة في مقام الخطابي كانه
قيل يفعل كل عطاء والطريق المذكور هو ايهام ان القصد الى فرد منها دون اخر الفاسم
يفضي الى الترجيح بلا مرجح والسر في ذلك انه قصد نفس الفعل كان بمنزلة ان يعرف
مصدره بلام الحقيقة كما اشار اليه بقوله يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة
فيجري فيه ما جرى في المعرف بلام الجنس فيقصد تارة الى التعميم كما في نحو فلان يعطي
واخرى الى نفس الحقيقة بلا تعميم كما في قوله تعالى وانتم تعلمون اي وانتم من اهل
العلم والمعرفة مع ان ما انتم عليه في امر ديانتكم من جعل الاصنام لله اندادا
وهو غاية الجهل ونهاية سخافة العقل فقوله وعليه اي على القصد الى نفس الفعل
قوله عز وعلا فلا تجعلوا وانما اورد على صيغة الحصر مع انه جوز فيه تقدير
المفعول كما سيأتي تنبيها على انه الاولى كانه متعين قوله او القصد الى مجرد
الاختصار اشار بذكر مجرد الى ان الاختصار لازم لترك المفعول مطلقا الا انه
قد يقصد نكتة اخرى هي العمدة في تركه وقد يقصد الاختصار وحده قوله اذ لا
يلبس تعليل لما يستفاد من قوله كقوله عز وعلا اي ترك فيه المفعول لقصد
مجرد الاختصار لنيابة قرائن الاحوال لانه لا يلبس وكذا الحال في اخواته اعني
قوله لاتضاح ولانصباب ولظهور واختلاف هذه العبارات من تفنناته
على ان تقدير ضمير المفعول لاستدعاء الموصول اياه مما لا بد منه في صحة الكلام
وتقديره ذاتك بقرينة انظر اليك في غاية الوضوح وتقدير المفاعيل في الافعال ل
الاربعة اعني يسقون واخواته ليس في تلك الغاية في الوضوح لاحتمالها القصد
الى نفس الفعل كما ذهب اليه الشيخان عبد القاهر وجار الله وذلك لانهما اعتبرا
ان المفعول هو الابل والغنم مثلا فلو اعتبر واحدهما يقابل الاخر فلو قدر المفعول
وقيل يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لاوهم ان ترحم موسى عليه السلام كان من
اجل ان مسقيهم ابل ومذودهما غنم وليس كذلك فانهما لو كانتا تذودان ابلا لهما
وكانوا يسقون غنما لهم لكان الترحم باقيا بحاله والمصنف اعتبر ان المفعول هو الغنم
المضاف اليهما والمواشي المضاف اليهم والتقابل بينهما باعتبار المضاف اليه فلو لم
يقدر المفعول لفسد المعنى الا ترى انهما لو كانتا تذودان مواشيهم وكانوا يسقون ن

عنهما

١

تام
علمه ولكن احد الصدر اوسع

عنهما لم يكن هناك ترحم فلا يصح ان يقال ان ترحمه كان لاجل انهما كانتا على الذود
والناس على السقي وهذا ادق نظرا واوضح معنى فلذلك قال لانصباب الكلام قوله
لظهور ان المراد لو شاء هدايتكم لهداكم فقد استمر حذف مفعول المشيئة وما في
معناها اذا وقعت شرطا وكان مفعولها مضمون الجزاء ولم يكن في تعلق المشيئة به
غرابة كما في قوله فلو شئت ان ابكي دما لبكيته فان تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب
فذكر المفعول ليقرر تعلق الفعل به ولا يتوهم ان المفعول غيره قوله كقوله
تعالى هل من شركائكم استشهاد معنوي للوجه الاخير اذ فيه بعد بخلاف الاولين
والمراد بالاحتمال الاحتمال القصد الى نفس الفعل والقصد الى مجرد الاختصار وانما قال
واكثر فواصل القرآن لان بعض الفواصل يتعين فيه القصد الى نفس الفعل كقوله تع
تلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون وبعضها يتعين فيه القصد الى مجرد الاختصار
كقوله فتمتعوا فسوف تعلمون اي مآل امركم وعاقبته والابيات الثلثة من قبيل
لو شاء لهداكم وما ذكر بينهما اعني قوله وللك استنظرا الخ استطراد ذكره بايراده فيما
مر امثلة المشيئة على ان حذف المفعول في الفواصل مطرد كحذف مفعول المشيئة
وفاعل شاء في قوله اذا شاء ضمير الصدع المذكور في البيت السابق فلو ان من حتفه
ناجيا لكان هو الصدع الاعصم والصدع بالفتحتين هو الوسط من الوعول
والاعصم هو الذي في ذراعيه بياض مستجورة اي مملوة صفة عبيرة او بركة
والنبع شجر يتخذ منه القسي والساسم شجر اسود قيل هو الابنوس والارقال
ضرب من الاسراع والملوي المفتول والقد السير يقد من جلد غير مدبوغ والمحصد
المحكم يصف ناقته بحسن الاطاعة مخافة من الضرب قوله لو شئت على صيغة
الحكاية وبلاد نجد نصب على نزع الخافض اي الى بلاد نجد ولا يجوز ان يكون عودة
مفعول شئت اذ يلزم تخلل الجزاء بين اجزاء الشرط مع الالتباس وعقيق وزرود موضعان
قوله او الرعاية الا انسب ان يقدر مضاف اي قصد الرعاية ليناسب ما تقدم
وما تأخر في كونه باعثا على الترك متقدما عليه فان رعاية الفاصلة غاية متأخرة
عن الترك قوله من الاعتبارات المناسبة للترك كعدم العلم به واخفاء امره
وتطهير اللسان عنه وعكسه واختبار السامع ومقدار تنبهه الى غير ذلك مما
ذكر في ترك المسند او المسند اليه قوله واما الحالة المقتضية لاثباته اي
اثبات المفعول فعدم الكلام اي خلوه عما ذكر من مقتضيات ترك المفعول
فيذكر رعاية للاصل مع عدم الداعي الى خلافه او القصد اي ويذكر المفعول
لوجود ما يقتضي اثباته كالقصد الى زيادة تقريره والى بسط الكلام بذكره
وكالرعاية على الفاصلة وما يشاكل ذلك كالتسجيل في القضية والتنبيه على
الغباوة والاستلذاذ والتبرك والتعظيم والاهانة وغيرها مما يناسب

الاثبات وانما عطف تارة بالواو وتارة باو اشعارا بجواز اجتماع الاحوال
والاستقلال لكل على حيالها قوله واما الحالة المقتضية لاضمار فاعله كما اعتنى
بالفعل وما يتعلق به ذكر ترك الفعل واثباته مع اندراجهما في ترك المسند واثباته
وتعرض لحذف المفعول به واثباته ليقاس عليه سائر متعلقاته واورد اضمار
الفاعل واظهاره مع كونهما مندرجين في اضمار المسند اليه واظهاره تذكيرا
لسائر احوال الفاعل كالتعريف والتنكير وغيرهما مما ذكرت في المسند اليه
وتنبيها على احوال غيره مما يتعلق بالفعل واخر الاظهار مع كونه اصلا لتوقف
معرفة الحالة المقتضية له على معرفة الحالة المقتضية للاضمار حيث قال فهو
كون المقام غير ما ذكر قوله زارت اي الحبيبة فانها في حكم المسبوق بالذكر لكونها
نصب العين ووزد اللسان شبه ظلام الليل برواق ممدود عليها وهو ستر دون
السقف يمد قدام البيت وشبه ما على قلائدها ونطاقها اي سفرها من الجواهر
بالنجوم وقد يراد بالنطاق المنطقة التي يشد على الخاصرة وهي انسب بالترصيع
لكن الشقة اليق بالمراة قوله في الافتتاح اي في ابتداء الكلام بلا سبق ذكر الفاعل
وان لم يكن مطلع القصيدة والقيل والقال بمعنى القول منقولان من الافعال
والخنا الفحش والابلاغ ايصال الشي الى غايته والاسماع الشتم قوله غير ما ذكر
اي من الحكاية والخطاب وتقدم الذكر حقيقة او حكما وفي وضع اسم الاشارة
موصوفا بالمظهر اعني ذلك الرجل موضع المضمر زيادة تعيين وتمييز قوله
او مستدعيا للالتفات اي من المضمر الى المظهر قال واما اعتبار التقديم
والتاخير مع الفعل اضافة الاعتبار الى ما بعده بيانية اذ لم يرد به معناه
المصدري بل الامر الذي يعتبر ويراعى حاله لانه تفصيل لما مر من قوله ان للفعل
ولما يتعلق به اعتبارات مجموعها راجع الى الترك والاثبات الخ ومعنى كونه مع الفعل
ان يكون مصاحبا له سواء كان بينه وبين ما يتعلق به او كان بين متعلقاته وفاعل
ان يقع راجع الى اعتبار التقديم والتاخير وقوله فاعل معنى احترازا عن الفاعل
اللفظي فانه لا يتقدم ولم يمثل بنحو رجل عرف لقلة علاف الضماير ومثل للنوع
الثاني بالمتعدي الى واحد والى اثنين بقسميه دون المتعدي الى ثلاثة لقلته ووجوه
الى ذينك القسمين اذ واحد مغاير واثنان متحدان ثم ان المفعولين سواء تغايرا او
اتحدا اما ان يعدا معا على الفعل او يتقدم على الفعل احدهما او ثانيهما فالاقسام ستة
الا انه اكتفى بذكر اثنين منها واورد في النوع الثالث التقديم بين الفاعل والمفعول
وبين المفعولين متحدين ومتغايرين قوله ان يكون هناك وجود فعل الخ كل واحد
بحسب زعم المتكلم طابق الواقع اولا والخطا في الفاعل ان يعتقده غيره وذلك في قصر
القلب والخطا في تفصيله ان يعتقد شركة غيره معه وذلك في قصر الافراد واما
وقصر

قصر التعيين الداخل عنده في الافراد فلا خطا فيه بل المقصود به ازالة تردد المخاطب
ومن قال الشاك حاكم بتساوي الطرفين في الوقوع بحسب نفس الامر وهو خطا
فقد اخطا لان الشك تساوي جهتي الحكم بمعنى تردده بينهما وان كان جازما بان الواقع
احدهما بعينه لكنه لا يعلمه قوله يريد دعوى الانفراد بذلك اي بما ذكر من
السعي والكفاية وهذه العبارة ظاهرة في قصر الافراد الا انه اراد ما يندرج
فيه القلب ايضا لانك اذا ادعيت انك منفرد بالفعل ومستبد به فقد ادعيت
انه صدر منك لا من غيرك ولا بمشاركته وقد يقال اشار بالانفراد الى الافراد
وبالاستبداد الى القلب وان كان في الفاظهما تقدم وما تاخر من تقديم القلب
على الافراد وانما خص التاكيد في الوجه الاول بنحو لا عمرو لانه صريح فيما قصد
هنا من نفي الغير وخص في الوجه الثاني بنحو وحدي لانه ايضا صريح فيما قصد
به من قطع الشركة فيكون التاكيد في كل منهما مصيبا محز الشبهة التي خالجته قوله
شاهد صدق على ما ذكر اي من ان تقديم الفاعل المعنوي لنفي انفراد الغير او مشاركته
عند من له ذوق سليم لان انكار التعليم انما يقع موقعه اذا كان المتكلم منفردا
بالحرش مستبدا به اذ لو شاركه المخاطب فيه او انفرد به لجاز ان يكون اعلم منه
بحال الضب فلا ينكر تعليمه اياه وهذا المثل يعم كلا من القلب والافراد فيعين
بحسب المقام ويضرب لمن يتصدى لتعليم من هو اعلم منه قوله وليس اي اذا لم
يكن في الكلام فاعل معنوي او كان ولم يتقدم لم يكن هناك تخصيص ولا خطا فيعلم
بذلك ان التخصيص فيما ذكر مستفاد من تقديم الفاعل المعنوي واسم ليس ضمير
الشان واذا ملك ظرف له ويجب خبره وانما نفى الوجوب هنا اشارة الى وجوبه
فيما اذا تقدم قوله فيقصد عطف على ان يكون والضمير في اذا ملك للمثال الثاني
اعني سعيت انا في حاجتك لانه الذي يدفع به شائبة التجوز او السهو او النسيان
كما مر بخلاف سعيت في حاجتك اذ ليس فيه ذلك الدفع اصلا وخص ذلك البيان لانه لم
بالثاني الذي يلتبس بانا سعيت في حاجتك لاشتمالهما على الفاعل المعنوي وقوله
غير مشوب حال من السعي قيل وفيه سماجة لان انتفاء الشوب بهذه الامور
صفة للفاعل الذي هو المؤكد لا للسعي قوله ومنه اي ومما قصد فيه الحصر
بتقديم الفاعل المعنوي وما انت علينا بعزيز اذ قصد فيه نفي العزة عن شعيب
عليه السلام واثباتها لرهطه فيكون تخصيصا للعزة بهم ويلزمه تخصيص
عدمها به الا ان المتبادر كما يشهد به الذوق السليم هو القصد الى الاول وكانه
انما فصله بقوله ومنه لان لولاه لم يكن كلامه في الفعل ومتعلقاته والوجود
هنا شبه الفعل اعني الصفة المشبهة والدليل على انه قصد به التخصيص انه
لولاه لم يكن كلامه عليه السلام في جوابهم مطابقا لمقالتهم واعرض على ذلك

لانه من باب انا عارف فلا يفيد الاختصاص اتفاقا لاشتراط افادته بكون الخبر فعلا
والتمسك بان قوله ارهطي اعز عليكم جواب له فيوجب مطابقته اياه ضعيف لجواز
ان لا يكون جوابا له بل لقولهم ولولا رهطك لرجمناك اذ يفهم منه بمعونة المقام
ان امتناعهم عن رجمه كان لعزة رهطه عليهم لا لخوفهم منهم واعلم ان صاحب
الكشاف صرح بالتخصيص في قوله تعالى كلمة هو قائلها فكيف يقال باب انا عارف
لا يفيد الاختصاص اتفاقا وان جعله جوابا لما انت علينا بعزيز هو الظاهر بان يجعل
التنوين للتعظيم فيدل على ثبوت اصل العزة له عليه السلام ولا دلالة لقولهم ولولا
رهطك لرجمناك على اشتراك العزة فلا يلائمه ارهطي اعز عليكم فان قيل شرط
التخصيص عنده تقدير كون المقدم بحيث اذا اخر كان فاعلا معنويا ولا يتصور ذلك
فيما نحن فيه قلنا ان الصفة بعد النفي يستقل مع فاعلها كلاما لجاز ان يقال ما عزيز
انت على ان يكون انت تاكيدا للمستتر ثم يقدم ويدخل الباء على عزيز بعد تقديم انت
وجعله مبتدا وكذلك قوله وما انا بطارد الذين امنوا وما انت عليهم بوكيل مما يلي
الضمير حرف النفي وكان الخبر صفة واما صورة الاثبات نحو انا عارف فلا يجري
فيها ذلك فلا يفيد عنده تخصيصا وان كانت مفيدة اياه عند من لا يشترط ذلك
كما نقلناه قوله اي من نبي الله اختار هذا التقدير لان كلامهم انما وقع في شعيب
ورهطه وانهم الاعزة دونه فلا يطابقه اعز من الله الا بتقديره وقد يقال
لا حاجة في المطابقة الى التقدير لان تهاونهم بنبي الله تهاون بالله فحين عز عليهم رهطه
دونه كان رهطه اعز عليهم من الله قوله ولذلك اي ولان التقديم يفيد الاختصاص
وثبوت اصل الفعل منفيا كان الكلام او مثبتا يعني ان يقال وذلك لان منطوق
الثاني يناقض مفهوم الاول وقوله عند التقديم اشارة الى انه اذا لم يفد التقديم
لم يكن منهيا وكلمة لا انت في الموضعين لا مدخل لها في التناقض انما هي لتمام بيان
المعنى قوله وكذا اذا اكد الخ يعني هذا ايضا اذ لا دلالة لتاكيد الفاعل على
ثبوت اصل الفعل فلا يناقض اصلا قوله ولذلك ايضا اي ولان تقديم الفاعل
المعنوي يفيد التخصيص وثبوت اصل الفعل ورد في صورة النفي على ان السامع
اعتقد ثبوته لذلك المقدم استقبح قوله لاستلزامه ان يكون قد اعتقد لا
شبهة في ان رؤية شخص واحد لكل احد في الدنيا ظاهرة الاستحالة فلا يعتقدها
معتقد في حقك فلا يصح منك تسليم وجودها بنفيها عنك واثباتها لغيرك
وانما قال في الاول يعني لان الفساد فيه اعني التناقض في نفس مدلوله وفي الثاني
يستقبح لان الفساد فيه باعتبار تحقق مدلوله في الخارج وايضا يمكن تصحيحه
بالحمل على الاستغراق العرفي الا ان المتبادر هو الحقيقي فيكون مستقبحا الى مستقيما
لا منهيا واعترض بان المنفي في ما انا رايت احدا هو الرؤية الواقعة على احد من
الناس

الناس لا الواقعة على كل احد منهم وانما عم النفي لوقوع النكرة في سياقه فلا عموم
في الاثبات فلا يلزم الا ان تعتقد فيك معتقد انك رايت احدا من الناس فتنفي انت تلك
الرؤية عنك وتثبتها لغيرك ولا محذور في ذلك واجيب اولا بان المراد كل احد الا
ان لفظ كل سقط عن القلم وضعفه ظاهر وثانيا بان لفظ احدا اذا لم يكن همزته منقلبة
عن واو لا يستعمل في الاثبات الا مع كل وهذا على تقدير صحته ضعيف ايضا لان
الاستقباح جار في نحو انا ما قلت شعرا وما انا رايت رجلا على ما صرح به الشيخ
عبد القاهر ولا يجري فيه التزام كل في الاثبات وثالثا بان الفعل اذا انتفى على
وجه عن فاعل قدم فهو على ذلك الوجه يكون ثابتا لغير ذلك الفاعل فههنا نفي الرؤية
عن المتكلم بالنسبة الى كل احد كانه قيل ما انا رايت زيدا ولا عمرا ولا بكرا الخ فيفهم
ان هناك من راى كل احد منهم بيان ذلك انه لو اريد نفي الرؤية عنه بالنسبة الى
معين مثلا كزيد مثلا لوجب ان يقال ما انا رايت زيدا ولو اريد نفيها بالنسبة الى
واحد لا بعينه وقع النزاع في رؤيته كانه ادعى عليك انك رايت احدا من الناس
واردت ان تنفيها عنك وتثبتها لغيرك كان المناسب ان يقال ما انا رايت الا احد
من الناس لانه معهود باعتبار تعلق الرؤية وان لا يتعرض لنفي الرؤية بالنسبة
الى باقي الاحاد لكونه لغوا ولما تعرض له دل على ان الرؤية التي نفيت ان يكون فاعلها
رؤية واقعة على كل واحد من الناس فيلزم المحذور بخلاف ما اذا قلت انا ما رايت
احدا فانه مستقيم اذ لا يلزمه الا ان يعتقد معتقد ان هناك شخصا لم ير احدا
من الناس وانه غيرك فتنفيه واثبت انك المتصف بعدم الرؤية دونه فلا محذور
فيه قوله وعتيرا اختار لفظ الاحتراز لان التناقض الذي لزمه انما يتم في صورة
واحدة هي ان يكون هناك ضرب واحد متعلق بمفعول واحد وقد وقع النزاع في فاعل
ذلك الضرب فاذا قلت ما انا ضربت فقد نفيت عنك ذلك الضرب واذا قلت
الا زيدا فقد اثبته لك لان الضرب واحد ومنهم من قال لان مقتضى تقديمك ضميرك
وايلاءه اي جعله بحيث يلي حرف النفي ويتبعه بلا فصل يقتضي نفي ان يكون ضربته
انما يقتضي ذلك اذا لم يستثن على ما هو قياس الاستثناءات المفرغة في نحو قولك
ما ضربت الا زيدا وهو مندفع بالفرض الذي ذكرناه وزعم بعضهم ان الاولى ان
يقال لانه ان النفي منتقض بالا حتى يقتضي ان يكون ضربت زيدا وذلك لانه ليس
مستثنى من النفي بل من الاثبات اذ النفي ههنا للفاعلية لا للفعل فكانه قيل ضرب
كل احد الا زيدا منتف عني وثابت لغيري وقد سهى في ذلك اما اولا فلانه ادعى
في ما انا رايت احدا ان الرؤية منفية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يكون
بالنسبة للغير كذلك واذا لم يكن الفعل منفيا بالقياس الى المفعول وكان النفي مقصورا
على الفاعلية لم يصح ذلك الادعاء وكان اللازم هناك ثبوت رؤية احد من الناس

لاثبوت روية كل احد منهم وكانه قيل روية احد من الناس منتفية عنى وثابتة
لغيري واما ثانيا فلان الاثبات في ما انا ضربت الا زيدا ليس بعام لان المقدر احد
ولا شيئا ولا زيدا اولا يصح ان يستثنى منه الا ان يقدر مع احد لفظ كل بناء على انه
في الاثبات لا يستعمل الا معه وهو مردود وعند هذا الزاعم وقد يعلل امتناع
ما انا ضربت الا زيدا بما ذكر في ما انا رايت احدا وهو ان المنفي هو الضرب
بالنسبة الى كل احد سوى زيد فيستلزم ان يعتقد معتقد انك ضربت كل احد
سوى زيد فنفيت ذلك عنك واثبته لغيرك فان قلت هذا الوجه مبني على رجوع
الاستثناء الى الاثبات وقد تبين ما فيه قلت نعم الا ان هنا وجها اخر وهو ان
يجعل الاستثناء راجعا الى النفي فيكون المتكلم قد اثبت لنفسه ضرب زيد ونفى
عنها ضرب ما عداها والتقديم يقتضي اثبات ذلك النفي لغيره ونفي ذلك المثبت
عنه فكانه قال انا ضربت زيدا اي لا غيري وما انا ضربت من سوى زيد اي ضربه
غيري فيكون هناك من ضرب كل احد سوى زيد وهذا اوجه وجه وانت تعلم
ان هذا المقام من مداحض الاوهام ترى جماعة قد تاهوا ولم يتثبتوا على ما تخيلوا
وتاهوا ولقد نبهناك تنبيها واتيناك من لدنا سلطانا مبينا قال والحالة
المقتضية للنوع الثاني اقول يعني اعتبار التقديم والتاخير بين الفعل وغير
الفاعل من متعلقاته وصور هذه الحالة في مثال جزئي من جزئيات تقديم المفعول
به بلا واسطة على سبيل التمثيل واقتصر على قصر القلب لانه ادخل في الرد عن
الخطا الى الصواب واذا اردت بهذا المثال قصر الافراد قلت في تاكيده زيدا
عرفت وحده كما مر في الفاعل المعنوي قوله شبيهم ان يقال جعله مشبها به
لتقدمه واشتراكهما في علة النهي اعني مناقضة منطوق اخر الكلام مفهوم اوله
وكذلك التناقض فيما اذا قلت زيدا لم اضرب ولا احدا من الناس او قلت انا
لم اضرب زيدا ولا احد غيري اعني لا فرق في لزوم التناقض في صورة العطف
بين ان يكون المقدم يلي حرف النفي او يكون مقدما عليه ايضا والنهي الواقع في
مسئلتي تقدم الفاعل المعنوي والمفعول في صورة النفي مقصور على الحالة المذكورة اما
وهي ان يقصد بالتقديم تقرير الصواب ورد الخطا في الفاعل او المفعول واذا لم
يقصد به التخصيص فلا نهي كما اذا ظن بك ظان ظنا فاسدا انك معتقده قد
ضرب عمرا او انك تعتقد كون زيد مضروبا بالغير ذلك الظان ثم قال بناء على ظنه
الفاسد زيدا ضربت او انا ضربت زيدا فقدم المفعول او الفاعل في كلامه
ردا لخطائك في زعمه فانه يصح منك ان تقول في جوابه ما زيدا ضربت ولا احدا
من الناس وما انت ضربت زيدا ولا احدا سواك فتقدمهما في كلامك لتوافق
كلامه لا ليفيد التخصيص وهذا هو الفرق الواضح الذي اشار اليه قوله
وكذلك

وكذلك امتنعوا اي ومثل امتناعهم وانتهائهم عن ان يقال ما زيدا ضربت ولا
احدا من الناس امتنعوا عن ان يقال ما زيدا ضربت ولكن اكرمته قوله فيود بالنصب
جواب للنفي قوله اذا قلت بزيد مررت يريد ان تقديم المفعول به بواسطة
يفيد التخصيص كافادة تقديم المفعول به الصريح ثم اشار الى تعليل الحكم بقوله
والتخصيص لازم للتقديم اي التخصيص لازم غالبا للتقديم ما حقه التاخير
سواء كان فاعلا معنويا او مفعولا به صريحا او غير صريح او ظرفا او حالا الى
غير ذلك من متعلقات الفعل وخبر المبتدا وانما قلنا غالبا لان التقديم قد
لا يكون للتخصيص بل لموافقة الكلام السابق كما مر انفا او لمجرد الاهتمام او
التبرك او الاستلذاذ او رعاية الفاصلة او غيرها الا ان هذه قليلة فتجعل
في حكم العدم قوله وفي معنى قوله وهم بالاخرة هم يوقنون يذهب الى انه
تعريض بما في كلامه تعريضا بان يقال بدل يذهب يقولون انه تعريض ليكون
داخلا في حيز نسمع معطوفا مع الظرف الذي يتعلق به على قوله في معنى اياك
واياك نستعين يقولون لكنه عدل عن ذلك لانه ليس قول جميع ائمة المعاني
بل مما ذهب اليه في الكشاف فصار نظم الكلام مشكلا ووجب ان يجعل
جملة يذهب في معنى قوله وبالاخرة عطفا على نسمع اي ولذلك يذهب ووجب
ان يجعل قوله وفي قوله ليكونوا اشهد يقولون مع ظهوره لئلا يقع الفصل
بالاجنبي قوله فيما يقولون انها لا تدخل كلمة ما مصدرية وان مكسورة والضمير
للقصة او للاخرة وكذا ضمير وانها لا يمسهم وضمير فيها في المواضع الثلاثة
للاخرة وقوله في الجنة بدل من فيها او قيد للفعل اعني لا يتلذذون بعد ما قيد
نفيها وقد يقال الاول يتعلق بالنفي والثاني بالمنفي اي لا يكون في الاخرة تلذذهم
في الجنة الا بالنسيم والارواح العبقة وقوله ليست بالاخرة خبر ان في قوله
فان الاخرة وايقانهم بالنصب عطف على اسمها وقوله في شيء خبر ليس ومن لا ايقان
حال منه اي يجوز تقديم حال المجرور او صفة لما يفسره في شيء وعند الله ظرف
لمضمون الجملة اي هي المتصفة في الاخرة عند الله وفي الاية تخصيصان احدهما
من التقديم بالاخرة اي المؤمنون يوقنون بالاخرة لا بشيء هو غير الاخرة فهذا
قصر غير حقيقي قصد به تعريض بان الاخرة التي هم عليها اهل الكتاب ليست
بالحقيقة اخرة والثاني من تقديم هم اي المؤمنون هم الموقنون بالاخرة لا
اهل الكتاب فهذا ايضا قصر غير حقيقي قصد به التعريض بان ايقان اهل
الكتاب بالاخرة التي هم عليها ليس في الحقيقة ايقانا قوله اثبات شهادتهم
على الامم اي بتبليغ الرسل اليهم رسالات الله وذلك كرامة لهذه الامة وما ورد
لجعلهم امة وسطا وليس لاختصاص شهادتهم بكونها على الناس مدخل في كرامتهم

وقوله لان [illegible] يعطف على تسمع ايضا ويكون في معنى اياك نعبد

خلاف اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم اى مُعَدِّلًا مزكيا لهم فانه كرامة
ثانية وعدى شهيدا الثانى بعلى لتضمنه معنى الرقيب دلالة على ان تعديله اياهم
عن خبرة واطلاع على حالهم قوله وترى هم عطف على تسمع اى ولذلك ترى ائمة
علم المعانى قوله لا للعرب وحدهم كما يزعمه طائفة من اهل الكتاب قوله لوقوعه فى
مقابلة كلهم لا شك ان الواقع فى مقابلة الكل هو البعض المطلق وان حمل تعريف
الناس على العهد اريد به بعض مخصوص كالعرب مثلا فمقابله البعض الاخر اعنى
العجم لا الكل فالاظهر ان يقال لئلا يلزم من الاول اختصاصه بذلك البعض
المعهود فلا يتناول البعض الاخر الذى يقابله الا انه قطع النظر عن خصوصية
البعض المعهود واوقعه فى مقابلة الكل وكون الجن مقابلا لجنس الانس ظاهر وكلا
الاختصاصين باطل فانه رسول لكل الناس لا لبعضهم ولكلا الجنسين لا لاحدهما
واعلم ان ما ذكره مبنى على ان للناس معمول لرسولا بان يكون اللام متعلقة بمعنى الرسالة
فقدم على رسولا ليكون من تقديم معمول الفعل على عامله اذ لو كان معمولا لارسلنا
لكان من تقديم بعض معمولات الفعل على بعضها ولا يفيد تخصيصا او كان فى الاصل
صفة لرسولا فقدم فصار حالا فلا يفيد تقديمه ايضا تخصيصا وقد يقال
تعلقه بارسلنا يجعل قوله رسولا تاكيدا والتاسيس اولى والحال بمنزلة
الوصف فيفيد التخصيص بمفهوم المخالفة كما يذكره الان ويتم المقصود قوله
ولافادة الامثلة التى تقدمت بعد قوله والتخصيص لازم للتقديم كانت من
الاثبات وهذه التى شرع ان يذكرها الى قوله سائر كتب الله تعالى من النفى اى
ولافادة تقديم ما حقه التاخير التخصيص ترى ائمة علم المعانى يفرعون على
التقديم الذى يفيد التخصيص ما يفرعونه على نفس التخصيص المستفاد من
التقييد بالوصف وكانه جعل التخصيص الحاصل فى صورة التقييد بالوصف
مكشوفا ظاهرا فى متعارف اللغة فلذلك بنى التفريع عليه لا على التقييد بالوصف
الدال عليه وقد يقال اراد بخصص الوصف بالذكر لا معنى الحصر ويدفعه اقحام
لفظ النفس عند من له ذوق سليم قوله فيذهبون عطف على قيل واذا لمجرد الظرفية
والفاء فى فكما داخلة على قوله يذهبون ايضا عطفا له على يفرعون اى يفرعون على
التقديم ما يفرعونه على نفس التخصيص فيذهبون ايضا اذا قيل ما زيدا ضربت
الا انه ينبغى ان يكون ضاربا لانسان سواه كما يذهبون اذا قيل ما ضربت اكبر
اخويك فيذهبوا الى انه ينبغى ان يكون ضاربا لاصغر لانه مفهوم الوصف اى
اخاك الاكبر ودليل الخطاب مفهوم المخالفة وهو شامل لمفهوم الوصف والشرط
وغيرهما والحاصل ان ذكر الوصف فى الاثبات يقتضى النفى عن غير المذكور
وفى النفى يقتضى الاثبات له لئلا يلغو ذكره اذ الكلام فيما اذا لم يظهر للوصف

فائدة

فائدة اخرى فكذلك التقديم فى الاثبات والنفى يقتضيهما كيلا يكون لغوا قوله ولذلك
اى ولان التقديم فيما ذكر يدل على انه ضارب لانسان آخر يمتنعون وذلك لان منطوق
العطف يناقض مفهوم التقديم كما مر غير مرة فان قلت اذا كان التقديم كالتقييد
بالوصف فكما جاز ان يقال ما ضربت اكبر اخويك ولا اصغرهما ينبغى ان يجوز
ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس قلت مفهوم الوصف كما اشرنا اليه انما
يثبت اذا لم يظهر هناك فائدة اخرى فاذا ذكر معه ما يقابله كان المقصود
التنصيص على كل منهما ولا يثبت لشئ من الوصفين مفهوم وكذلك مفهوم التقديم
انما يثبت اذا لم يظهر له سوى التخصيص فائدة واما اذا ظهرت فلا الا ترى
كيف جاز فى رد مقالة ذلك الظان ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس وقد يتوهم
ان مفهوم التقديم بمنزلة المنطوق عندهم ولا يندفع بمنطوق آخر يبطله فكان
بخلاف مفهوم الوصف فانه يضمحل فى مقابلة المنطوق وليس بشئ الا ترى كيف
جعل الوصف فى افادة التخصيص اصلا وشبه به التقديم فى افادته قوله
وبسمتهم عطف على تراهم يفرعون ومعنى لا فيها غول ان الغول مقصور على
اللاحصول فى خمور الاخرة لا يتجاوزه الى اللاحصول فى خمور الدنيا وبعبارة
اخرى عدم الغول مقصور على الحصول فى خمور الجنة لا يتعداه الى الحصول فى
خمور الدنيا ومرجعهما الى ما ذكره بقوله ان المعنى بالكسر عطفا على تقدم الظرف
والمقصود التعريض برداءة خمور الدنيا وانها موصوفة بهذه النقيصة المكرى
والغول الغائلة الصداع او الاثم او اغتيال العقول وسلبها من حيث لا يدرى
وينزفون على صيغة المبنى للمفعول من نزف الرجل اذا سكر وتقديم هم على ينزفون
ليقوى الحكم السلبى وتقدم عنها لرعاية الفاصلة قوله ويقولون فى قوله
الم ذلك الكتاب هو اعنى يقولون مع ظرفه المؤخر عنه عطف على يقولون السابق
مع ظرفه المقدم عليه فلا حاجة الى جعله معطوفا على يسمعهم كما توهم ولو اجرى
كلامه على نظام واحد يقال وفى قوله تعالى الم الخ يقولون يمتنع قوله افاد تخصيص
نفى الريب بالقرآن جعل معنى لا اعنى النفى جزءا من المسند اليه كما قررناه فى العبارة
الاخرى ومحصول المعنى ان جنس الريب منتف عن القرآن وثابت فيما يقابله
من سائر كتب الله تعالى وانتفاء الجنس بانتفاء جميع افراده وثبوته بثبوت ادنى
فرد منه فلذلك قال على ان ريبا بالتنكير للتقليل قوله دليل خطاب نصب
على انه خبر يرجع اى ويصير التقديم بافادته التخصيص بل بمفهومه دليل خطاب
على ما ذكر والاتيان من تقديم خبر المبتدا عليه وقد سبق انه عمم حكم التقديم
بحيث يعمنا وله ايضا فلا يرد ان البحث فى تقديم متعلقات الفعل عليه قوله
وعلى هذا متعلق بجواب متى اعنى افاد اى وافاد تقديم الظرف على عامله الاختصاص

على قياس افادة ما ذكر من تقديم معمولات الفعل على عاملها فان جعل اذ ظرفية
محضة معمولة لقرات كان الحصر مستفادا من التقديم وحده وان جعلت
شرطية معمولة للجزاء اعني قرات كما هو المشهور كان الحصر مستفادا من التعلق
بالشرط كما في قولك ان خلوت قرات وجاز ان يعتبر التقديم عونا للتعليق في افادة
الحصر وان جعلت معمولة للشرط كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستقلا بافادته
ولما احتمل المثال هذه الوجوه امر بالفهم وقد يقال اراد ان يشرع في بيان اخر فقال
فافهم اى جميع ما قدمناه من الامثلة المفيدة للتخصيص ثم شرع في بيان وجه افادة
التقديم التخصيص قوله استدعا الحكم اى استدعا التقديم الحكم وثبوتا ونفيا
تمييز والمثال الاول لتقديم الفاعل المعنوي والثبوت فيه منطوق والنفي مفهوم
والثاني لتقديم المفعول به والمنطوق فيه هو النفي والثالث لتقديم الظرف
على نهج الاول في المنطوق والمفهوم قوله لما عرفت متعلق بلزم وحالة التقدم
هي الحالة المقتضية له قوله الا ترى سامعك الخ وذلك لان تقديم الفاعل او
المفعول او غيرهما يدل على انه المقصود الاصلي فلا بد ان يكون اصل الفعل مسلما
على الوجه الذي ذكره والمراد بقوله او غير ذلك من معمولات الفعل هو الظرف
وسائر المتعلقات كالحال والمصدر وغيرهما قوله استدعى المقام غير ذلك
اى غير الذي نفيته من الفاعل او المفعول اذ المفروض ان الفعل واقع فلا بد له
من فاعل يقع منه او مفعول يقع عليه فيجتمع ذلك اى لاستدعا المقام غير ما
نفيته نفيك الذي هو منطوق كلامك مع الاثبات الذي هو مفهومه باستدعا
المقام واذا اثبت عمرو من كان اعتقده انعكس الامر قوله لكونه خطأ اى لكون
اعتقاده خطأ واعلم ان ما ذكر من وجه افادة التقديم التخصيص جار في كل ما حقه
التاخير من معمولات الفعل وخبر المبتدا وانه قد يكتفي في افادة التخصيص بمجرد
التقديم اللفظي كما في قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء على ما مر قوله ويفيد
التقديم في جميع ذلك اى جميع ما ذكر من الفاعل المعنوي والمفعول به وغيرهما
من مقيدات الفعل ورآء ما سمعت اى بعد ما سمعته من التخصيص نوع اهتمام
واعتنا بشان المقدم اى بذكره اما لتعظيمه او التبرك به او استلذاذه او كونه
نصب العين قوله فعلى المؤمن ان يقدر الفعل تفريع على ما تقدم وان اراد انه
اذا كان التقديم يفيد مع التخصيص الاهتمام فعلى المؤمن ان يقدر الفعل في بسم الله
موخرا ليفيد مع التخصيص الاهتمام باسم الله تعظيما له وتبركا به ورد عليه
ان السوال باقرا باسم ربك غير متوجه ح وذلك لان اصل القراءة غير معلوم
للمخاطب لان قوله اقرا اول ما نزل على ما دلت عليه الاحاديث الصحيحة
والخلاف انما هو في تمام السورة فكان الامر باصل القراءة هو المناسب للمقام
دون

دون تخصيصها المتوقف على العلم باصلها وايضا المخاطب به هو النبي عليه السلام
كما هو الظاهر ولا يتصور منه تجويزه القراءة بغير اسمه تعالى حتى يقصد بالتقديم
احد وجوه القصر وان اراد انه اذا كان التقديم مفيدا للاهتمام فعلى المؤمن ان
يقدر الفعل موخرا ليفيد الاهتمام باسمه تعالى وان لم يقصد تخصيصا توجه
ذلك السوال وكان جوابه انما لم يقدم باسم ربك كيلا يتوهم التخصيص
الذي هو ناب عن هذا المقام ولا يقدح ذلك في كون اسمه تعالى اهم في نفسه كما ان
تاخيره عن الفعل في قال الله وشكرت الله لا ينافيه وبما اوضحناه لك انكشف عندك
ان الوجه الذي اختاره المص لا وجاهة له سوا قصد بالتقديم فيه التخصيص
او مجرد الاهتمام وان القول بجعل باسم الله متعلقا باقرا الاول وباسم ربك
متعلقا باقرا الثاني متضاعف فيه الفساد والله الهادي الى الرشاد قوله مقدم
الفعل على المفعول دال على انه جعل باسم ربك مفعول اقرا لان المفعول به يطلق
على ما يتعلق بالفعل بواسطة حرف الجر كما مر وكذا التعدية يطلق على معنى يتناول
ضم المفعول به كما في قوله غير متعدي الى مفعول به ثم ان الفعل كما ينزل منزلة اللازم
بقطع النظر عن المفعول بواسطة فقوله على نحو ما تقدم تشبيه لقطع النظر
عما هو بواسطة بقطع النظر عما هو بغير واسطة فلا حاجة الى حمل البا في قوله
مفعول به وفي الاية على الزيادة كما توهم والوجه الاخر في يعطي ويمنع قصد التعميم
في المفعول بالحذف قال والحالة المقتضية للنوع الثالث اقول اى تقديم
بعض معمولات الفعل على بعض ولفظ ارادة يروى مرفوعا عطفا على محل العناية
وجره اظهر والمتبادر من كلامه ان تقديم بعض متعلقات الفعل على بعضها
لمجرد الاهتمام دون التخصيص فقولك علمت منطلقا زيدا يفيد الاهتمام بشان
الانطلاق لا تخصيصه بزيد مع انه في الحقيقة من تقديم الخبر على المبتدا فقد يفيد
قوله تقديم ما يقدم اراد به ما هو اعم من تقديم بعض معمولات الفعل على بعضها
تعميما للقاعدة ولذلك عد من هذا القبيل اعني التقديم لمجرد الاهتمام تقديم المبتدا
على الخبر وتقديم العامل سوا كان فعلا تاما او ناقصا او حرفا او اسما على معموله
ومثل ايضا بقوله وجه الحبيب اتمنى مع انه من تقديم المفعول على الفعل قوله
احدهما ان يكون فيه مساهلة لان ما ذكره سبب للعناية لا قسم منها وقد يقدر
اللام اى احدهما لان يكون وتقييد المسند او ذي الحال بالمعرف احترازا عن المنكر
وقد علم وجه اصالة تقديمهما والعامل ملحق بالموثر والفاعل عمدة وبمنزلة الجزء
من الفعل والمختار في المفاعيل الترتيب الذي اورده وقد يختار تقديم المفعول
المطلق لما مر في تقييد الفعل وترك البواقي على ما اختاره وترك المفعول معه
لانه منصوب بالواو عنده فليس من معمولات الفعل وان كان من مقيداته كما مر

بل بواسطة [illegible]

هنالك ولا يبعد ان يقال هو في حكم التوابع لان اصله العطف لكنه عبر عن التبعية
تنبيها على المقارنة والمعية واورد للتمييز مثالا ولم يقل ممتلا غضبا لان الكلام
في معمولات صريح الفعل وايضا فاعل ممتليا مستتر فلا يظهر ان يقدمه
لكونه فاعلا قوله او في حكم فاعل بالتنكير ولم يقل في حكم الفاعل لئلا يتوهم
كونه في حكم فاعل الفعل المذكور وليس كذلك بل هو في حكم فاعل اما المجرده كما في
اعطيت فان زيدا عاط اي اخذ من عطوت اي تناولت واما المزيده كما في كسوت
فان عمرا مكتس وكانه نظر الى هذا الاختلاف فعطف كسوت على اعطيت مع
الاستغنا عنه لان باب اعطيت عبارة عما يتعدى الى مفعولين متغايرين
وحق التابع ان يذكر مع المتبوع اي بعده بلا فاصل لاتحادهما في الاعراب من
جهة واحدة مطلقا وفي الذات غالبا قوله وكذلك عرفت انا وفلان زيدا اي
المعطوف مع مغايرته متبوعه في الذات وبعده عنه يشارك سائر التوابع
في استحقاق التقدم على غيرها واذا اجتمعت التوابع قدم النعت ثم التاكيد ثم
البيان ثم البدل ثم العطف قوله وضربت لك بالجر على التوابع وذلك كالمفعول
الاول من باب اعطيت والاسم المبهم المميز فان اصله التقدم على التمييز وكالمستثنى
منه يقدم على المستثنى وكالتمييز الذي هو في المعنى فاعل فان اصله التقدم على
الظرف مثلا في نحو طاب زيد نفسا يوم الجمعة قوله بالاطلاق متعلق بالاصالة
والاحتراز عن استحقاق الموضع باعتبار امر عارض كالمفعول اذا كان ضميرا
متصلا والحال من النكره والخبر عن المنكر ونظائرها قوله وثانيهما ان يكون
للعامل فيه ايضا مشاهلة لا يخفى نصب عينك بضم النون وفتحها اي منصوبا
قداميها وان التفات بفتح الهمزه عطف على كونه يجري مجرى المفسر له وما في كما
مصدريه والتشبيه بحسب المعنى كانه قيل وثانيهما ان يجدك ذا عناية بتقدم
ما تقدم لكونه نصب عينك كما يجدك قوله وازاي ستر ولفظ قيل عطف
عليه ويقول ثاني مفعولي يجد قوله فيقدم اي المفعول على الفعل عطف على يقول
تفسير اله وحق المفسر ان يعقب مفسره ويقدم وجه الحبيب على الفعل المجرد
الاهتمام نظرا الى اقتضا المقام وقد يتوهم انه اريد تقديمه على الفاعل وحده
فلزم منه اتصاله بتقديمه على الفعل ايضا فلذلك لم يقيد تخصيصا قوله يقف
شعري اي ينتصب فزعا ويقول لله شركا تقدير لله صرفت شركا على معنى الاتحاد
والتوسع قوله وجعلوا اي اثبتوا في زعمهم واعتقادهم في الاية والمثال
قدم الظرف المتعلق بشركا اعني لله وقيل قدم فيهما المفعول بواسطة على الذي
بغير واسطة واذا جعل لله مفعولا ثانيا لجعلوا كان تقديمه على شركا على طريقة
قولك في الدار رجل كما مرت اليه الاشارة قوله او لعارض عطف على لكونه في
نفسه

نفسه وذلك اشارة الى كونه نصب العين مترادا التفات الخاطر اليه ثم
ان المص اورد للعارض اربعة امثلة من عند نفسه وبين فيها العارض الذي يورث
العناية والاهتمام ثم عقبها باربعة اخرى يماثلها من نظم القران على ترتيب
امثلتها اعني ان الاول من الاربعة الاخيرة نظير الاول من الاربعة الاولى
وهكذا قوله ملتفت الخاطر ثاني مفعولي توهمت بمعنى ظننت وقوله فكما غير متعلق
بلا يتوقف وهذه الكاف للقران في الوقوع يقال كما جا زيد جا عمرو اي تقارن
مجيئاهما وقوله مثل ما قد يقول متعلق باخذت اي اخذت في الحديث مثل اخذك
فيه وقولك لصاحبك قوله فجدير هذا هو العارض الذي يورث الاهتمام
قوله واعجبني عطف على اعجبني الاول قوله او كما اذا وجدت عطف على كما اذا
اخذت وهو المثال الثاني من امثلته قوله ما انت تستبعد وقوعه من يعني ج
جهتين مختلفتين في اقتضا بعده وقوله من جهة بعده متعلق بالتفات والمستتر
في بعده للجهة والبارز للموعود وتجد خبر فانك وحال التفات ظرف لتجد
وضعفا وقوه تمييز عن نسبة التفاوت الى الانكار قوله بالنسبة اي بالنسبة
الى الجهتين وضمير تفاوته للانكار وذلك صفه لتفاوته اي التفاوت الذي
هو في الضعف والقوه فقوة القصد المتفرعه على قوة الانكار المترتبه
على قوة الجهة في التبعد امر عارض يوجب زيادة الاعتنا بذكر المنكر وجعله
نصب عين المتكلم وقوله في الاول يتعلق في المعنى بان يقول لا ابا وجدت ولا
بانكرت كما يشهد له قوله وان يقول في الثاني فليتامل في تصحيحه قوله فتذكر
عطفا على ان يقول واراد بالمرفوع ههنا الفاعل وما اكده وما عطف عليه واما
المرفوع الذي قدم عليه المنكر فهو التاكيد والمعطوف اذ لا يتصور تقديمه
على الفاعل لكونه ضميرا متصلا فان قلت هل يجوز ان ينفصل بتقديم هذا
عليه للغرض المذكور فيقال وصدهذا انا واي وجدي كما في قولك ما ضرب الا انا
قلت لا يجوز اذ ليس كل غرض مصححا للانفصال بل ذلك مفوض الى الاستعمال
قوله او كما اذا عرفت هذا هو الثالث من امثلته وايراث الاشتباه بصلة
دنت هو العارض الذي اورث الاهتمام فاقتضى تقديم الحال اعني من محبيك
على الصفة قوله او مثل الذي في قولك الحمد لله عطف على مثل الذي في قولك رايت
الجماعة وهو الرابع من امثلته والمحافظة على السجع عارض اورث زيادة الاهتمام
بالمجرور ثم اعني بالحق وبعاد ولحتى قدما على المفعول بلا واسطة والمناشي
مواضع الحدوث والحصول واراد بقوله لطفا والطف ان تلك المناشي
متفاوت فبعضها لطف وبعضها الطف وقيل هما صفة خفا اي متفاوت
مراتب الخفا في اللطافه والضليع القوي من الضلاعه ويقال له بالفارسية

عملوا او وعدم شق الغبار كناية عن السبق والظالع هو الذي في مشيته عيب
اي غمز اي في مضمار المناشي وقعه در امرا التنزيل يعجب منه ويمدح له يقال لا
در دره اي لا كثر خيره واصل الدر اللبن وتعدية الاحاطة بعلى لتضمنها معنى
الاشتمال ومقتضيات يروى بفتح الضاد وكسرها وقوله لا ترى شيئا استدراك
لبيان ما قبله منها اي من لطائف الاعتبارات عليه اي على ذلك الشي فيه اي في
التنزيل وقوله من وجه لطيف متعلق براعى كما ان من الطف وجه متعلق بمراعى
يريد ان كل اعتبار لطيف يراعى في كلامهم على وجه لطيف فقد روعي ذلك الاعتبار
في التنزيل على وجوه هي الطف من كل جمع جمع من الوجوه والمقصود ان وجوه
الرعاية في التنزيل ازيد في الكيفية اي في اللطافه والكمية اي العدد فقوله من
الطف وجوه ابلغ من ان يقال من الطف وجه وما نحن فيه هو التقديم لعارض
واذا احببت ظرف لتستضي وضمير بحدها للامثله يعني انك اذا اخذت الامثله
التي نلقيها اليك مسارح نظرك وتاملك اهتديت بضوئها الى معرفة ما عسى
يظلم عليك من نظائرها فقوله فقدم اي المجرور على الفاعل واللام في لما مفتوح
مع تشديد الميم او مكسوره مع تخفيفه وانهمك في كذا اي جد ولج والاستمرار
المبالغه والالحاح وفاعل فكان ضمير الاشتمال الذي دل عليه اشتمل والنكد
قلة الخير وتربة تمييز عن النسبه لا عن الضمير الراجع الى تلك القرية وكذا
منبتا اي ما انكد تربتها واسوا منبتها قوله اكانت اي محلا فكره معنى هذا الكلام
وفي التعبير عن القريه بالمدرة تحقير شانها عافاتها اي بجوانبها واطرافها
وهناك ظرف لقوله كان وفاعل لم ضمير مساق الحديث قوله ومنها اي ومن
الامثلة ان قال الله تعالى في سوره المومنين قالوا ءاذا متنا وكنا ترابا وعظاما
ءانا لمبعوثون لقد وعدنا نحن واباؤنا هذا وقال في سوره النمل وقال الذين
كفروا ءاذا كنا ترابا واباؤنا ءانا لمخرجون لقد وعدنا هذا نحن واباؤنا والعامل
في اذا في الايتين مضمون الاسمية المؤكدة بان واللام اي انبعث اذا متنا انخرج
اذا كنا وفي تكرار همزة الاستفهام مبالغة في الانكار وهذا اشارة الى البعث
والاخراج من القبور وهناك اشارة الى الاية الاولى وههنا الى هذه الايه قوله
لا جزء هناك اي في الجهة المنظور فيها ههنا والبنى بضم البا وكسرها جمع بنيه
بضمها وكسرها على طريقه غرف وغرف وسدره وسدر قوله كما تعرف
يعني ما تقدم من ان حق التابع ان يذكر بعد المتبوع بلا فاصل فان قلت جاز ان
يكون من قومه وصفا ايضا يتقدم متعلقه معرفا فلا حاجة في تقديمه الى
عارض قلت حذف الموصول مع بعض صلته مما لا يجوز عند البصريه على
ان المقصود الاصلي هو الوصف بالكفر كما في الاية الاولى فتقديم الوصف
الاخر

الاخر ههنا لعارض قوله ان يكون من صلة الدنيا يروى بنصب صلة اي لاحتمل
المجرور ان يكون كلمة من الداخله عليه صلة الدنيا ويروى بجرها فقيل المعنى لاحتمل
المجرور ان يكون بعض الصله التي هي مجموع الجار والمجرور وقيل معناه لاحتمل ان
يكون من جملة ما يقع صلة الدنيا وان لم يكن ههنا منها وفي كلامه نظر وهو ان
من قومه جار ان يكون متعلقا بالدنيا من حيث اللفظ لانه اسم تفضيل من الدنو
المتعدي بمن الا ان تعلقه به من حيث المعنى غير معقول اذ لا طائل في ان يقال
اترفناهم وانعمناهم في الحياة التي دنت من قوم نوح الا بتاويل بعيد وهو
ان يراد دنت من حياة قوم نوح اي كانت قريبة منها في الزمان او شبيهة بها في
الاحوال قوله للمحافظة على الفاصله اي على الفاصلة الالفيه في طه فقدم
لذلك على موسى وزيره وليس في الشعرا هذا العارض المقتضي لتاخير موسى
فقدم رعاية للاصل مع المحافظه على الفاصله النونيه ايضا قوله فما كان
الغرض اي من ايراد الامثله الا مجرد التنبيه على ان التقديم لعارض يورث
الاهتمام وضمير فيها للنظائر وخاتمين حال من المستتر في ولنقتصر وهذه
الانواع الثلاثة اشارة الى اعتبار التقديم والتاخير بين الفعل وفاعله المعنوي
واعتباره بين الفعل وغير الفاعل المعنوي واعتباره بين متعلقات الفعل
قوله فليكن اي ما عرفته فيما سبق على ذكر منك لتعلم ان ذلك الطريق قد يشكل
في هذه الانواع فينزل المصيب في الفاعل او المفعول منزله المخطي فيقدم
وقد يعكس فينزل المقدم وقد يجعل غير الاهم من المتعلقات بمنزلة الاهم
فيقدم وقد يعكس فيترك تقديم الاهم كل ذلك لاعتبارات خطابيه مناسبه
لما ذكر **قال** واما الحالات وصف الشروط بالمختلفه لاختلافها في الاستقبال
والمضي وفي عموم العقلاء وعدمه وفي كونها حرفا واسما وظرفا وغير ظرف
ولم يعد اذ وحيث فانهما يردان لا يقعان شرطا وابتداء بان لانها الاصل
وعقبها باذ لزيادة مناسبتها اياها ثم ليسائر الظروف الاقرب فالاقرب
ثم بما يخص العقلاء وقدم على مهما لانه اصلها واخر تي واني لقلتهما وفصل
لو باعادة الكاف لانها لم يعمل اصلا بخلاف اذا فانها تجزم في الشعر كقوله
واذا تصبك خصاصة فتحمل ولانها للمضي وشرطيتها تقديريه ولم يذكر اما
استغناء عنها بمهما وقوله فالذي جواب اما وضمير عنها للحالات وقوله اما ان
نفي للشرط في الاستقبال شروع في تفاصيل ما بين هذه الكلم اي نفي لتعلق
حصول مضمون جملة لحصول جملة اخرى في الاستقبال فقوله في الاستقبال
ظرف للمعنى المندرج في مفهوم لفظ الشرط اعني حصول مضمون الجملة الاخرى
كما اشرنا اليه ولا يصح جعله ظرفا للتعلق المندرج في مفهومه ايضا لانه

حاصل في الحال وليس القصد لجعله ظرفا لحصول الجملة الاولى كما لا يخفى قوله
الخلو عن الجزم بوقوع الشرط اقتصر على ذلك لان مقصوده ان يذكر بانه تمام ان
واذا واما الخلو عن الجزم بلا وقوع الشرط فهو مشترك بينهما وقد يتوهم
ان اقتصاره مبني على جواز استعمال ان في المحال وليس بشي فانهم اتفقوا على
انها للمعاني المشكوكة فالاصل فيها ان لا يجزم بشي منها في الشرط وقد نبه على
ذلك حيث قال وهو لا يعلم اتكرمه ام لا وحيث جعل ان لم اكن اباك من قبيل
ما هو خارج عن الاصل بسبب الجزم فيه ولا شك ان الجزم فيه بلا وقوع الشرط
لا بوقوعه واذا استعملت ان في المحال كانت خارجة عن اصلها قوله في مقام
الجزم اي بوقوع الشرط او لا وقوعه قوله لاستدعا المقام اياه كما اذا سيل
العبد هل سيده في الدار وهو يعلم انه فيها فتجاهل خوفا منه وقال ان كان في الدار
اخبره بانك على الباب وكما اذا استطلت ليلك فقلت ان لم يطلع فماذا اعمل وانت
جازم بانتفا عدم طلوعه لكنك تتجاهل ضجرا وتولها قوله ان صدقت اي ان
ظهر صدقي فالمتكلم جازم بظهور صدقه في الاستقبال الا ان المخاطب شاك
فيه فاستعمل فيه ان تنبيها على شكه واظهارا لتثبت المتكلم وتمكنه في امره وقد
جعل ان صدقت مثالا للتجاهل ايضا فانه مع جزمه بظهور صدقه في الاستقبال
يتجاهل ويري تشككه فيه لاعتبار مناسب يستدعيه قوله واما بتنزيل
المخاطب منزلة الجاهل قد يكون المخاطب جازما بوقوع الشرط او لا وقوعه فينزل
منزلة الجاهل الشاك فيه لعدم جريه على موجب علمه كقول الاب للابن ان كنت
ابا لك فلا تؤذني وان لم اكن اباك كيف تزاحم حقي وكلمة كيف للانكار اي لا يكون
عليك رعاية حقي فالابن عالم بوقوع الشرط في الاول وبعدم وقوعه في الثاني
الا انه لما لم يعمل بعلمه نزل منزلة الجاهل الشاك توبيخا وتقبيحا قوله ولامتناع
الجزم تعليل لقوله فلما ترك المضارع اي في الجزا وحاصله ان الجزم معلق بتحققه
بتحقق الشرط الذي في تحققه شبهة فحقه ان يعبر عنه بالمضارع ولا يترك ذلك
الى الماضي الا لنكتة ويعلم مما ذكر من ثبوت الشبهة في تحقق الشرط ان الاصل
فيه ايضا ان يكون مضارعا فلا يعدل عنه الى الماضي الا لفائدة وسيأتيك تفصيل
الكلام في ذلك وانما قال نظرا الى لفظه لان الماضي بواسطة كلمة الشرط قد انتقل
الى معنى الاستقبال الا ان لفظه باعتبار وضعه الاصلي موذن بالتحقيق قوله
مثل ما ترى مثل لنكتة العدول في الجزا عن المضارع الى الماضي بقوله تعالى ان
يثقفوكم فانه ذكر فيه ثلث جمل متعاطفة كل منها مستقلة بالجزائية احدها يكونوا
لكم اعدا اي يظهروا عداوتكم ويعملوا بمقتضاها لان نفس العداوة ثابتة غير
معلقة لوجدانهم للمومنين وثانيها يبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل
والضرب

والضرب والشتم وقد ذكرهما ان الجملتان بصيغة المضارع على ما هو الاصل
وثالثها ودوا وقد ذكرت بصيغة الماضي تنبيها على ان لزوم ودادتهم كفر المومنين
لوجدانهم اياهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم العداوة وبسط الايدي
لجواز ان يختفيا حال الوجدان بتذكر القرابة والمعارفة السابقة على انه لوداده
اذ لا احب عندهم من كفر المومنين فانه اضر الاشيا لهم وانفعها للكفار اذ
به يحسم مادة المخاصمة وينقطع دابر المقاتلة والمشاجرة وانما دل الماضي
على تحقق اللزوم لان الخبر معلق بالشرط فمعناه اذا وقع الجزا تحقق مفهومه
جزما على تقدير الشرط قوله ما كان معمول يحتمل وضمير يحتملها للما انثه حملا
على المعنى فان قلت الودادة حاصلة قبل المصادفة فلا يكون معلقة بها فالاولى
ان يجعل ودوا حالا بتقدير قد او عطفا على مجموع الشرطية قلت المراد اظهار
الودادة وما يتفرع عليها من الجد والاجتهاد في ارتدادهم كما عرفت في العداوة
وجعله حالا او عطفا عدول عن الظاهر بلا طائل قوله واذا للشرط اراد ان يذكر
كلمات الشرط مفصلة فصدرها بكلمة اما فقال اما ان وتركها في بواقي
التي عطفها عليها ولم يجمع بين ان واذا مع اشتراكهما في انهما للشرط في الاستقبال
لاحتياجه الى الاستدلال على شرطية اذا فقوله قال تعالى استيناف لبيان شرطيتها
بادخال اذا المفاجاة في الجزا كما تدخل في جزا ان وذلك لقربها من الفا فان
المفاجاة مصادفة الشي بغتة فناسب ترتب الشي على غيره بلا مهلة واعترض
على هذا الاستدلال لجواز ان يكون اذا فيما ذكر ظرفية مجردة معمولة لمعنى
المفاجاة اي ثم فاجاوا زمان اشراك فريق منهم في زماننا فافهم فالاولى ان يستدل
بمثل اذا جيتني اكرمتك قاصدا معنى الاستقبال فلولا انها للشرط لم ينقلب
اكرمتك مستقبلا فان قلت جاز ان يكون القصد الى اكرام مستقبل لكن عبر
عنه بصيغة الماضي تنبيها على تحقق وقوعه فلا يكون هناك انقلاب الماضي الى
معنى المستقبل بتوسط اذا قلت هذا التاويل لا يطرد في جميع الموارد واما
واما نحو اذا جيتني اكرمك فيجوز ان يكون اذا فيه ظرفا مجردا معمولا لاكرمك ولا
يخفى عليك ان الاستدلال بالاية تمسك بالظاهر المفيد للظن الغالب الكافي
في مباحث الالفاظ ولا يقدح فيه الاحتمالات البعيدة قوله والاصل فيها
اي في كلمة اذا القطع اي قطع المتكلم بوقوع الشرط وذلك لغلبة استعمال اذا
في المقطوعات كغلبة استعمال ان في المشكوكات والاستعمال الغالب يستدل
به على الوضع والاصالة اذا لم يكن ثمه معارض قوله قطعا مصدر للمصدر المعرف
اعني القطع على نحو اعجبني ضربك ضربا شديدا وتحقيقا صفة له اي قطعا محققا
وقوله باعتبار عطف على تحقيقا اي قطعا ملتبسا باعتبار او حاصلا بسبب

اعتبار والمراد ان القطع على قسمين حقيقي كما في اذا طلعت الشمس وعرفي فان المظنون
قد ينزل منزلة المقطوع لاعتبار خطابي كاظهار الوثوق نحو قولك اذا انعم زيد علي
فاكرمه بجعل انعامه مقطوعا به لكمال جوده وظهور استحقاق المخاطب وكاظهار
الشغف بوقوعه كقوله على اذا الاقيت ليلى بخلوة زيارة بيت الله رجلان حافيا
وقد صحف جماعة رجلان برجلاى وبنوا عليه خرافات في اعراب البيت حتى قال
قائلهم رجلاى فاعل زيارة وحافيا حال من ضمير المتكلم في رجلاى لانه في معنى زيارة
بيت الله حافيا وانت خبير بان نسبة زيارة بيت الله الى الرجلين ركيكة جدا وبان
وبان الحافي اذا لم يكن راجلا لم يكن له مشقة عظيمة وقد ذكر هذا المصحف
بمحضر جمع من ادباء الشام فاتخذوه اضحوكة يتلهون بها قوله وهو النكتة اي كون
الاصل في اذا الجزم هو النكتة في تغليب لفظ الماضي مع اذا على المستقبل قوله في
في الاستعمال متعلق بتغليب ولكون الماضي وفي تغليب متعلقان بمعنى التاثير
المستفاد من النكتة وانما قال اقرب الى القطع من المستقبل في الجملة لان المضارع
قد يستعمل في الحال فيدل على القطع فلا يكون الماضي اقرب الى القطع من المضارع مطلقا
بل في الجملة وقوله نظرا حال من المستتر في اقرب اي منظورا الى لفظه او مفعول
له اي اقرب لاجل المنظور به قوله قال تعالى فاذا جاءتهم الحسنة استشهد بالاية على
استعمال اذا في المقطوع مع الماضي واستعمال ان في المشكوك مع المضارع بناء على
ان كلامه تعالى وارد على اساليب كلامهم والا فليس في علمه تعالى الا القطع اما بالوقوع
او باللاوقوع قوله حيث اريدت الحسنة المطلقة وذلك لان المطلق يجري على الاطلاق
اذا لم يكن معه ما يدل على تقييده واما قوله تعالى وان تصبهم حسنة فالمراد بها نوع
من الحسنة اعني الخصب والرخاء لان الاية نزلت في اليهود حين تشاءموا برسول الله
فقالوا منذ دخل المدينة نقصت ثمارها وغلت اسعارها فرد الله عليهم بقوله
قل كل من عند الله وكذا اريد بقوله تعالى ولئن اصابكم فضل من الله نوع من الفضل
هو الفتح والغنيمة يدل على ذلك انه وقع في مقابلة قوله فان اصابتكم مصيبة اي قتل
وهزيمة لشهادة ما قبله اعني يا ايها الذين امنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات او
انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن ولا شك ان النوع المخصوص اقل نوعا من المطلق
فكان موقعا لان مع المستقبل وانما استعمل الماضي في ولئن اصابكم لان الشرط مع
اللام الموطئة يلزمه المضي لفظا وايضا الله ذو الفضل العظيم فهنالك شائبة
تحقق معنى قوله لفظا اذا متعلق بقال وحيث اريدت تعليل له وقوله لكون حصول
الحسنة المطلقة تعليل لذلك المعلل على معنى ان ذكر اذا في جانب الحسنة بسبب
ارادة الحسنة المطلقة انما كان لان حصول الحسنة المطلقة مقطوع به وقوله
لكثرة وقوع مفعول له لمقطوعا اي قطع بحصولها لكثرة وقوعها واتساعها

في الوجود وهذا ما ذكر في الكشاف من ان جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته
واتساعه لتحققه في كل نوع من الحسنة بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة
جنسها قوله ولذلك اي ولان الحسنة المطلقة كثيرة الوقوع متسعة في الوجود
عرفت تعريف العهد للذهاب الى كونها معهودة او تعريف جنس والمراد ان
تعريف مطلق الحسنة اعني جنسها اما تعريف عهدي كما هو الاقرب الى الصواب
عندي واما تعريف جنسي على مذهب الجمهور اي غير راجع الى العهد لكن اخذ تعريفه
على الوجه الاول اقضى لحق البلاغة فانه يدل على اعتبار ان الحسنة المطلقة لكثرة
ورودها فيما بينهم صارت بمنزلة المعهود الحاضر كانها نصب اعينهم فيكون انسب
باستعمال اذا وادخل في اللوم على دعوى الاختصاص وترك الشكر وتعريف
الجنس على مذهبهم خال عن هذا الاعتبار وبما حصلناه لك اتضح عندك المرام
من هذا المقال واندفع ما توهموه من الاشكال فاقم وجهك للدين القيم ودعهم
في خوضهم يلعبون قوله وبلفظ ان في جانب السيئة عطف على قوله بلفظ اذا يريد
ان السيئة محمولة على الجنس كالحسنة لان وقوع جنس السيئة نادر بالنسبة الى
وقوع جنس الحسنة لعمومه الاوقات في لفظ ان في جانب السيئة ونكرت
لانها اذا وقعت لم يقع الا شيء قليل منها بخلاف الحسنة فانها لو اقع منها انواع
غير منحصرة ولذلك اي ولان السيئة لا تقع الا في الندرة اي في قليل من
الزمان قيل قد عدوت قوله ومنه اي ومما يستعمل فيه اذا مع الماضي في جانب
الحسنة وان مع المضارع في جانب السيئة الا ان الحسنة ههنا اعني الرحمة
منكرة كالسيئة فاشار الى وجه تنكيرها بان القصد منها الى نوع يريد نوع القليل
للنظر الى لفظ الاذاقة فانه بحسب اصل وضعه ينبئ عن معنى القلة وان كان
ههنا مستعارا للايصال اي اذا اذقناهم شيئا ما من الرحمة فرحوا وطغوا
وان تصبهم قدر يسير من السيئة قنطوا وشكوا وكما ان جنس الحسنة بالقياس
الى جنس السيئة مقطوع به كذلك قليل منها بالقياس الى قليل من السيئة قوله
فهو المطابق اي القصد الى نوع القليل نظرا الى لفظ الاذاقة فهو المطابق للبلاغة
لدلالته على قلة ثباتهم وتمكنهم في الامور وعدم صبرهم وتحملهم منها حيث
يطيشون لادنى نعمة ويجزعون لادنى مضرة وقد يقال اراد ان غاية القلة الفرد
وغاية الكثرة الجنس فاريد ههنا النوع المتوسط بينهما جمعا بين اذا ولفظ الاذاقة
والجمع بين المتنافيين بتوفير حق كل منهما بقدر الامكان هو المطابق للبلاغة
قال واما قوله وان كنتم في ريب الخطاب في الاصل للمرتابين في حقية القران
وحقية حشر الاجساد فقد استعمل ان فيما هو قطعي الوقوع بل واقع وذلك
مناف لما تقدم من ان الاصل فيها عدم الجزم واشار الى استعمال ان فيها للقصد الى

موبخ المخاطبين على الريبه وتصوير ان المقام لا يصلح الا لفرض الارتياب وذلك
لاشتماله على ما يقلع الريبه عن اصلها وهو الاعجاز الذى نبه عليه بقوله فاتوا
بسوره من مثله وابتدا الخلق الذى اشير اليه بقوله تعالى فانا خلقناكم من تراب
ثم من نطفه فمثل هذا المقام لا يصلح لان يحسب فيه الارتياب الى العاقل الا على
سبيل الفرض كما يفرض المحالات لاغراض تتعلق بفرضها كتبكيت الخصم واثبات
المط بابطال نقيضه والمبالغه فى ثبوت شى كقوله تعالى ولو سمعوا فرض فيه
سماع الاصنام لغرض التبكيت والالزام وعبر عنها بالواو التى هى ضمير العقلا
بنا على اعتقاد المخاطبين فيها الالوهية التى لا تعقل الا لذى العلم ثم الاصل
فى فرض المحال كما نبه عليه بالمثال كلمة لو دون ان لان المحال مقطوع بلا وقوعه
الا ان ههنا جعل الارتياب الواقع بمنزلة المحال لاجل القالع ثم جعل بمنزله ما لا
قطع بعدمه على طريق المساهله وارخا العنان قصدا الى التبكيت والالزام فاستعمل
فيه ان قال فى الكشاف فان امنوا بمثل ما امنتم به من باب التبكيت لان دين الحق
واحد لا يوجد له مثل فجى بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير ومثله قوله تعالى
قل ان كان للرحمن ولد وقوله ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا فان حقيته
عند ذلك القائل امر محال ونظايره كثيره ومن ثمه توهم ان كلمة ان تستعمل فى
المحال اصالة قوله وتنزيلا اى للمقام عطف على لا يصلح وذلك لانه لما الحق
الارتياب بالمحال لم يتصور تنزيله منزلة المقطوع بحصوله بل منزله المشكوك
للغرض المذكور ومثله اى ومثل ان كنتم فى ريب قوله ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرا
بالكسر وذلك لان اسرافهم فى الكفر وطغيانهم فى الشرك كان واقعا واستعمل
فيه ان لقصد التوبيخ والتصوير بنا على اشتمال المقام على ما يقلع الاسراف
من اصله ولا يصلح الا لفرضه ومعنى افنضرب عنكم الذكر اى انهملكم فنضرب
اى نصرف عنكم الذكر اى القران وما فيه من المواعظ صفحا نصب على المصدر
اى اعراضا وصرفا او مفعول له او حال اى للاعراض او معرضين واذا قرى
ان بالفتح كان تعليلا اى لان كنتم مسرفين فان قيل الشرط هو الارتياب والاسراف
فى الاستقبال وذلك مما لا جزم بوجوده ولا بعدمه فلا حاجة الى تاويل احد
بان الظاهر من حال المرتاب والمسرف بقاوه على حاله ومثل هذا يعد فى العرف
جزما والصواب ان ليس المراد الارتياب والاسراف المستقبل بل الماضى المحقق
فى الحال ومن ثمه قال الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ وعند المبرد والزجاج ان كلمة
لا تقلب كان الى معنى الاستقبال لتمحضه للزمان مع كثرة استعماله وذهب كثير
من النحاة الى انه اذا اريد بقا الماضى على معناه مع ان جعل شرطها لفظ كان
كقوله تعالى ان كنت قلته وان كان قميصه قد من قبل قال فى الكشاف ان كان

الشيطان

الشيطان فنسيتك قبل النهى قبح مجالسة المستهزئين فلا تقعد معهم بعد ان ذكرناك
فحنث اراد ان يفسر شرطان بالماضى فقدره بكان قوله ومنه اى ومما استعمل
فيه ان لمقام القطع توبيخا وتجهيلا قول العامل عند التقاضى لا ان القطع ههنا
بعدم الشرط الذى هو كونه لم يعمل وفيما سبق كان القطع بوجوده فلذلك لم
يقل ومثله والعمالة بالضم اجرة العمل والتسويف التاخير يترجم اى يفسر ويكشف
ومفعول قولوا محذوف اى فقولوا لم يعمل واقطع مضارع مجزوم جوابا للامر
قوله منزلة من لا يعتقد انه عمل اى لم يشك فى انه عمل فلا يكون له اعتقاد بوجود
عمله ولا بعدمه وانما قال ان اعتقدتم اى لم اعمل لانه بيان لمعنى قوله ان كنت لم
اعمل فلا يصح ان يقال ان لم تعتقد وانى عملت على ما توهم وادعى انه قياس
تنزيلهم منزله من لا يعتقد انه عمل فتامل وقوله ويلكم ردعا من العامل عليهم
قوله واما لتغليب عطف على قوله فاما لقصد التوبيخ على الريبه اشار به
الى وجه اخر لاستعمال ان فى الارتياب مع تحققه وهو انه كان فيهم من لا يرتاب
بل يعاند مع كونه عالما بالحقية فغلب ذلك اى غير المرتاب على المرتاب ويرد على
هذا الوجه انه اذا ادخل المرتاب فى حكم من لا ارتياب له كان عدم الشرط مقطوعا
به فلا يكون ان ايضا موقعا الان وقد يجاب بان المراد تغليب من لا قطع بارتيابه
على من قطع بارتيابه واما ما يقال من انه كان بعضهم مرتابا قطعا وبعضهم غير
مرتاب قطعا نزلوا جميعا منزله من لا قطع بوجود ارتيابه ولا بعدمه فهو نكتة
اخرى لاستعمال ان فى الاية لا تعلق لها بالتغليب قال وباب التغليب باب
واسع يجرى فى كل فن منه مثل ذلك على انه يجرى فى فنون كثيره لا يختص بما ذكر
فمنها نوع هو ان يغلب الاكثر من جنس على اقله فينسب الى الجميع ما هو منسوب
الى اكثره كما فى قصه شعيب عليه السلام اذا غلب اتباعه فى نسبة العود
كما غلب هو عليهم فى الخطاب نفى قوله او لتعودن تغليبان قوله والا فما كان
احد ان لم يدخل فى حكم التغليب لم يصح نسبة العود اليه اذ لم يكن فى ملتهم حتى يتصور
عوده اليها قوله صغيره فيها نوع نفره كسرقه لقمه والتطفيف بحبه وفيه
اشاره الى مذهبه كما بين فى موضعه ومنها تغليب المذكر على المونث فى صفة مشتركه
بينهما ينطلق على كل منهما بصيغه تمتاز عن صيغه اخرى بعلامة فاذا اريد اجمعا
اتى بصيغه المذكر كقوله تعالى كانت اى امراة لوط من الغابرين اى الباقين فى القريه
والعذاب اى الهلاك وقوله وكانت اى مريم من القانتين اى المطيعين فقوله عدت
الانثى من الذكور اى جعلت بمنزلتهم فى التعبير بلفظ يختص به الذكور وضعا ومنها
تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من جنس اخر مغمور فيما بين ذلك الافراد بان
يطلق اسم ذلك الجنس متناولا لذلك الفرد ايضا كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة

الملسهم

اسجدوا فانه داخل فيما اريد بلفظ الملائكة ولذلك تناوله الامر بالسجود وكان
استثناؤه من قوله فسجدوا استثناء متصلا على ما هو الاصل في الاستثناء وفي قوله عد
الانثى من الذكور اشارة الى انه تشبيه تغليب المذكر على المؤنث في كون اللفظ
متناولا للغير ما وضع له ايضا مع رمزه لطيفة لا تخفى مكانها ومنها تغليب
الخطاب على الغيبة وهو ان يجتمع في لفظ واحد جهتا خطاب وغيبة فيعامل
معه بالنظر الى جهة الخطاب كما في قوله بل انتم قوم تجهلون فان لفظ قوم اسم
ظاهر والاسماء الظاهرة غيب وقد حمل على انتم فصار عبارة عن المخاطب
ثم انه وصف بتجهلون بالتاء دون الياء فغلب جانب خطابه المستفاد من حمله
على انتم على جانب غيبته الثابتة له في نفسه لان الخطاب اشرف وادل
وهو بالحقيقة تغليب جهة المعنى على جهة اللفظ فان الغيبة في قوم بحسب
لفظه ومعناه المخاطب ومنها تغليب المخاطب على الغائب بان يعبر عنهما معا
بصيغة موضوعة للمخاطب كقوله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ
بالخطاب فانه لا يجوز ههنا اعتبار خطاب من سواه عليه بلا تغليب لامتناع
ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فكانه
قيل عما تعمل انت يا محمد وما يعمل جميع المكلفين وغيرهم واما على قراءة الغيبة
فلا يحمل على تغليب غيره عليه السلام عليه اذ لم يعهد في كلامهم الغائب وان
كان اكثر على المخاطب ولا تغليب احدهما على المتكلم ولا يبعد ان يجعل من تغليب
العقلاء على غيرهم بان يراد بالواو الجميع ومنها تغليب العقلاء على غيرهم
بان يعبر عن الجميع بصيغة تخص العقلاء كقولك خلق الله الناس والانعام ورزقهم
واما قوله تعالى يذرؤكم فقد اجتمع فيه تغليبان لان المعنى جعل لكم ايها الناس
من انفسكم اي من جنسكم ازواجا اي حلائل او ذكورا واناثا وخلق للانعام
من جنسها ازواجا يذرؤكم اي يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام فيه اي
في هذا الجعل الذي هو منبع التكثير والتوالد والتناسل ففي لفظ كم غلب
المخاطبون اعني الناس على الغيب اعني الانعام والا لقيل يذرؤكم واياهن
وغلب فيه ايضا العقلاء على غيرهم والا لقيل يذرؤكم واياكن ولقد احسن
من قال لم يغلب المخاطبين على الغيب حتى بالكاف لا بالهاء ولم يغلب العقلاء على
غيرهم حتى بالميم لا بالنون ومنها تغليب احد المتناسبين على الاخر بان يطلق
اسمه على الاخر ويثنى بهذا الاعتبار قصدا اليهما ثم المعتبر هو الاسم الاخف
الا ان يكون الاثقل مذكرا كالقمرين فان قلت مجرد اطلاق الاسم على الاخر لا
يكفي في التثنية كما في المشترك بل لا بد من الاشتراك في معنى ليصيرا من جنس
واحد قلت هو مختلف فيه فقد جوز بعضهم ان يقال قرآن لطهر وحيض

وعان

وعينان لجارية وباصرة وايضا جاز ان يجعل الاخر مسمى باسمه ادعاء ثم يأول
الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم متناولهما فيثنى باعتباره كما قيل في العلم
فيكون معنى الابوين المسميين بالاب والخافق هو المغرب من خفق النجم اذا غاب
وقيل المشرق لانه تخفق منه الكواكب اي تلمع وانما فصله عما قبله بقوله ومنه
اي ومن هذا الباب لبعده عن الانواع المتقدمة المعاريه المذكوره بعد
قوله ومن هذا الباب **قوله** واما قوله واذا مس الناس ضر بلفظ اذا اراد
ان الضر اي سوء الحال نادر كالشيء فقد استعمل اذا في المشكوك فيه على ما تقدم
من ان الاصل في اذا الجزم بالوقوع واجاب عن ذلك بان ههنا امورا ثلاثة تعاضدت في
اقتضاء كون الضر مقطوعا به فان لفظ المس ينبئ عن القلة في معنى الاصابة وتنكير
الضر في المقام التوبيخي يدل على تقليله وقد جعل مفعول المس الناس وهم لتماديهم
في عصيانهم مستحقون لان يلحقهم وعامرهم كل ضر فاستعمال اذا تنبيه على
ان مساس قدر يسير من الضر لامثالهم لاحقه ان يكون في حكم المقطوع به
واخر الاية على ما في الروم دعوا ربهم منيبين اليه وقد وجد في بعض نسخ المتن
لفظ دعانا فالصواب ح واذا مس الانسان ضر على ما في الزمر قوله واما في قوله
واذا مسه الشر فيؤس ان الشر ههنا كالضر هنالك وقد فات من تلك الامور
الثلاثة واحد منها اعني تنكيره الا انه ناب عنه شيء اخر هو ان الضمير راجع
الى الانسان المعرض المتكبر على ما يقتضيه البلاغة لا الى مطلق الانسان المذكور
في قوله واذا انعمنا على الانسان على ما يتبادر اليه الوهم فيكون استعمال اذا تنبيها
على ان مثله حقيق ان يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا به فقال نأى بجانبه اي بنفسه
كان الجانب مفخم والمعنى ابعد بنفسه وذهب بها عن محلها ومقامها تكبرا وتعظما
قوله وعند النحويين ان اذ في اذ ما المناسب للاجمال السابق في تعداد كلمات
الشرط تقدم اذا ما على اذ ما لكنه عكس لمزيد اهتمام به حيث كان اذ بلا ما
للزمان الماضي معرى عن الشرطية مضافا الى ما بعده من الجملة وبادخال ما الابهامية
القاطعة للاضافة انتقل الى معنى الشرطية في الاستقبال وكانهم لم يجعلوا
اذ ما كلمة براسها كما زعمه بعضهم قياسا على اخواتها من اذا ما ومتى ما وايما وانما
قال في باب الشرط لان اذا قد يكون لمجرد الظرفية بخلاف اذا ما وقال من حيث
المعنى اذ عنهما فرق من حيث ان الجزم باذا ما مع كونه نادرا ايضا اقرب الى السمع
قال اذا ما جئت نيرا ثم تقدم قوله الا في الابهام في الاستقبال فان قولك
اتيك اذا طلعت الشمس اذا لم يكن معه قرينة محمول على طلوع الغد فيستحق
العتب بترك الاتيان فيه بخلاف قولك اذا ما طلعت فانه لا يختص به وقد يقال
اراد ان اذا محمول على وقت يناسب وجود الشرط فيعذر في ترك الاتيان بعذر

المطر مثلا واذا ما يتناوله وغيره فلا يعذر قوله ومتى ما اعم اى اشد واقوى
عموما لانه اكثر افراد لانه متى شامل لجميع الازمنه الاستقبالية فيعم الحكم
المعلق به كل وقت من اوقات وقوع شرطه حتى اذا قال متى دخلت الدار فانت طالق
طلقت فى اى وقت دخلت فى ليل او نهار لكنه ربما يخص ببعض الاحيان علا فمتى ما
فيكون اقوى عموما وليس فى شى منهما تكرار الطلاق بتكرر الدخول على ما توهم انما
ذلك فى كلما وعطف الاحيان على الامكنه اما تفسيرى واما تنبيه على ان المكان ما
يعتمد عليه كالارض للسرير والحين هو الفراغ المتوهم الذى يملاوه المتمكن
بجسمه واجمية اسمائى الامكنه على قياس متى فى الازمنه وقوله حيثما نظيرا ينما اى
فى انه لتعميم الامكنة ايضا وكلة من فى وجوهها تختص بذوى العلم وبعمم فى
الشرط وفى الاستفهام ايضا مرا عما اى مهاجرا ما يسلوكه اليه قومه اى
يوصل اليهم الذل والهوان ويلصق انوفهم بالرغام وما لتعميم الاشيا اى فى
الشرط وكذا فى الاستفهام واذا رايت شبحا من بعيد قلت ما هو واذا عرفت
انه انسان قلت من هو وقد يطلق كلمه ما على اولى العلم كما فى قولهم من لما يعقل
ويسال بها عن صفاتهم كقولك ما زيد فقوله ومهما اعم على قياس ما مر فى متى ما
فتناول كل شى من الاشيا بحيث لا يخص بخلاف ما فانه قد يخص ووجه كونه
اعم اذ اقد راصله ما ما ظاهر لان الاولى شرطية والثانية مزيده لزيادة التعميم
كما فى متى ما وايما واذا جعل كلمة براسها فوجه كونها اعم وضعها كذلك بمناسبه
زيادة البنا لزيادة المعنى واذا قيل اصله مه بمعنى اكفف منضمة الى ما الشرطيه
فهو زيادة التعميم فيها من الامر بالكف عن كل شى قوله او غير ذلك يعنى من
الحالات والصفات الراجعه الى القراه كالتوسط بين الجهر والهمس وكالحده
والثقل والطيب والكراهة قوله والمطمه المعممات اى الفائده المطلوبه
بهذه الكلمات المفيده للعموم فى الازمنه او الامكنه او غيرها ترك التفصيل
الى الاجمال فى هذه الامور اما وحده كما اذا قصد عدم التصريح بالذكر واما مع
الاحتراز عن طول لا يفى بالاحصا او يفى لكنه يمل واما الاختصار حاصل فى
الكل قوله الى عدد حال من المقول اعنى ان ما تى زيد الخ اى فى قولك هذا القول
ذاهبا الى عدد ربما تعذر استيعابه فانك اذا لم تقيد قولك من يا تنى بقيد تعذر
استيعاب عدده قطعا وان قيدته بقولك من بنى زيد مثلا لم يتعذر وقوله
مع قيام الاملال اما فى صوره التعذر فالاملال لازم واما فى غيرها فقد يكون
املال بسبب الكثرة وقد لا يكون فيقصد ح الاختصار وترك التفصيل
الى الاجمال ولقد احسن من طبق الاية على ما نقله من المعنى وحذا فيه الشى
اعاليه واطرافه جمع حذفا و الظاهر فى نظم الاية ان يقال فذلك هو الفائت

وانما

وانما ذكرا ولك نظرا الى ان عموم الافراد يفيد شمول الحكم للجميع قال
واعلم ان الجزا قدمه على الشرط لانه العمدة والشرط قيد له ولان تقدمه هو المناسب
لقوله لما كانا يتعلق حصول امر يعنى مضمون الجزا بحصول ما ليس بحاصل يعنى
مضمون الشرط ولقد بالغ حيث جعل الجزا والشرط نفس التعلق واراد ان
معناهما من حيث انهما جزا وشرط ذلك التعلق والمقصود ان الاصل فى
الشرط والجزا ان يكونا جملتين فعليتين مضارعتين فلذلك اخرج لو ولان
الاصل فى جملتيها المضى كما سيأتى والحصول المعلق هو تحقق نسبة خبريه
ايجابيه او سلبيه او تحقق نسبة انشائيه فان الجزا قد يكون انشائيه والحصول
المعلق به هو تحقق نسبه خبريه ايجابيه او سلبية او تحقق نسبة انشائيه
فان الجزا قد يكون انشائية والحصول المعلق به تحقق نسبة خبرية فى الاستقبال
ايجابا كانت او سلبا ولا يجوز ان يكون حصول نسبة انشائية لان الشرط مفروض
الصدق اى التحقق فى الاستقبال وذلك لا يتصور فى الانشا قوله استلزم
ذلك اى كونهما تعلق حصول امر الخ امتناع الثبوت اى ثبوت مضمون احدهما
فى الحال اما الشرط فلانه ليس بحاصل فى الحال بل هو مفروض الحصول فى الاستقبال
واما الجزا فلتوقف حصوله على حصول الشرط وقوله فامتنع ان يكونا اسميتين
او احدهما لم يرد به الامتناع بالكلية بل اراد ان الاصل مطابقة اللفظ للمعنى بحسب
الظاهر فامتنع فى الكلام البليغ العدول عنها الا لنكتة كما سيصرح به وقوله
وكذا امتناع المضى بالنصب اى وكذا استلزم ذلك امتناع المضى اى امتناع ثبوت
مضمونهما فى الماضى فامتنع باعتبار رعاية المطابقة ايضا ان يكون الفعلان فى
جملتيها ماضيين او احدهما وفى بعض النسخ لم يوجد لفظ فامتنع بعد لفظ
المضى فاما ان يقدر او يجعل ان يكون بدلا من المضى ومثل للعدول الى المضى ثلاثة
امثلة منقلبة الى معنى الاستقبال ثم اعاد لفظ نحو للعدول الى الاسميه فى
الجزا وحده لان الجملة الاسميه لا تقع شرطا لاختصاص كلما به بالفعل واعاد
ثانيا للعدول الى المضى الباقى على معناه المحوج الى التاويل الذى سيذكره الان
نقيده الماضى الاول بالان يدل على ان ذلك الماضى بمعنى الحال فلو قال ان يكرمنى
الان لكان اظهر فى التقييد وافيد قوله مما لا موجب لكونه مضارعا معه
بيان لقوله نحو فى المواضع الثلاثة اى من الصور التى لا يكون معها ما يوجب
كون الفعل مضارعا اذ مع الموجب لا يجوز العدول اصلا وان كان فيه نكتة كثيره
وكلمة ان اذا اكدت بما وجب تاكيد شرطها بالنون لئلا ينحط المقصود عن رتبة
الاداة والنون الموكدة مخصوصة بالمضارع واذا كان الجزا مصدرا بالسين
او سوف او بكلمه لن وجب كونه مضارعا قوله لايصار اليه خبر لقوله ان

نحو واعتبر بلاغة الكلام لان غير البليغ منه لا يطلب فيه نكتة العدول
قوله مثل نوخي او ودّ للمصير الى غير الاصل نحو ليتني اطلب ابراز غير الحاصل في
معرض الحاصل بـ طلب ابراز المقدر في معرض الملفوظ و بين لابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل اسبابا خمسة ثم اشار الى اسباب اخرى اجمالا بقوله وما شاكل
ذلك قوله لان ما هو للوقوع كالواقع اى ما هو محقق الوقوع في الاستقبال
كالواقع في تحقق الوقوع وعليه اى وعلى جعل ما هو للوقوع كالواقع والتعبير
عنه بلفظ الماضي وان لم يكن في الشرط والجزا كقوله تعالى ونادى فانه تعالى عبر عن
الاحوال المترقبة المتحققة الوقوع في الدار الاخرة بالفاظ ماضية وذلك كثير
في القران قوله وكذا اى ومثل نادى انا فتحنا اذا اريد به فتح مكة لان نزولها قبله
زمان المراجعة من صلح الحديبية وللمفسرين اقوال اخر فتح خيبر وفتح الروم وفتح
ما فتح الله له من النبوة والدعوة الى دين الاسلام بالحجة والسيف فانه فتح منطوى
فيه كل الفتوح وقيل هو من الفتاحة وهي الحكومة اى قضينا لك قضاء بيّنا على
اهل مكة ان تدخل انت واصحابك من قابل قوله واما للتعريض هذا هو السبب
الثالث من الاسباب الخمسة قال تعالى ولئن اتبعت اهواءهم بعد الذي جاءك من
العلم ما لك من الله من ولي ولا نصير فابرز اتباع النبي عليه السلام اهوا اليهود
والنصارى في معرض الحاصل اعنى صيغة الماضي مع القطع بانه لا يقع منه
تعريضا لمن صدر عنه اتباعها وتعلق الجزا بهم اعنى كونهم لا ولي لهم من الله
ولا نصير وكذا ابرز مع شركه في قوله لئن اشركت ليحبطن عملك في معرض الحاصل
تعريضا لمن اشرك وحبط عمله وكذا ابرز زلل المخاطبين في معرضه تعريضا بمن مع الوعيد
زلوا وبحوق العظيم بهم اعنى ما دل عليه قوله فاعلموا ان الله عزيز حكيم فان قيل
التعريض فيما ذكر من الايات انما نشأ من اسناد الفعل الى فاعل يمتنع منه
ذلك الفعل لا من صيغة الماضي قلنا الاسناد الفرضي يكفيه الامكان الذاتي
فلا تعريض من جهة الاسناد وان سلم فالتعريض في المضارع انما يكون بمن
يحصل منه الاتباع والاشراك والزلل في المستقبل ولا طائل تحته لا يقال
اللام الموطئة توجب كون الشرط ماضيا فلا مدخل للتعريض في كون الشرط ماضيا
في لئن اتبعت ولئن اشركت لانا نقول قد عرفت انه لا تنافي بين المقتضيات
لجواز تعددها على انه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضي في الشرط
هو التعريض قوله ونظيره اى نظير نحو ولئن اتبعت في كونه تعريضا وان لم
يشاركه في كونه شرطا وتعبيرا بالماضي على ما ليس بحاصل والمنبه عليه اى على
ان المراد وما لكم لا تعبدون فيكون تعريضا قوله ولذلك اى ولكونه للتعريض
قيل انا امنت بربكم دون بربي مع انه المناسب لولا قصد التعريض واتبعه
اى

اى ذكر بعده فاسمعون حثا لهم على الاصغا ليقفوا على ما اراده من التعريض
فيمتنعوا عما هم عنه وقوله هذا التعريض اشارة الى التعريض المذكور في النظم
اعنى ايتي وما لي لا اعبد ءاتخذ واما التعريض في الايات السابقة فمما لا يخفى حسن
موقعه قوله طالبي دم المسمع اى قاصدي قتله وهو اى ذلك الوجه ترك المواجهة
بالتضليل والتصريح وفي هذا التعريض نكتة اخرى هي الاعانة على قبول الحق
الذي هو وجوب عبادة الله وقبح عبادة الاصنام حيث دل على محاض النصيحة
بانه لا يريد لهم الا ما اراده لنفسه قوله ومن هذا الاسلوب اى من اسلوب
اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب قوله تعالى قل لا تسألون عما اجرمنا
حيث اسنده الى نفسه وتابعيه والعمل الى المخاطبين وكذا من هذا الاسلوب
ما قبله وانا او اياكم وحيث ردد كلا من الفريقين بين الهدى والضلال ولم
يصرح بتضليل المخاطبين فان قيل ما فائدة او الاولى وهلا قيل وانا واياكم قلت
لان المتبادر كون الفريقين معا اما على هدى واما في ضلال وليس بمراد ولو ترك
او الثانية مع ترك الاولى تبادر من الكلام انه نشر على ترتيب اللف وخرج عن
كونه كلاما منصفا وترك الثانية وحدها مما يشوش المعنى واعلم انه لا تعريض
في ترديد كل من الفريقين بين الهدى والضلال بل فيه ترك التصريح بالتضليل
واما قوله اجرمنا ففيه تعريض باجرام المخاطبين فشارك في ذلك الايات السابقة
فاستحق ان يقدم على ما قبله وايضا هو اقوى في الانصاف من الترديد فكان
اولى بالتقديم قوله وهذا النوع من الكلام اى المشتمل على اسماع الحق على
وجه لا يورث مزيد غضب سواء كان تعريضا ولا يسمى المنصف وصفا له بوصف
صاحبه حيث لم يجعل لنفسه مزية على مخاطبه ولان كل من سمعه قال لمن خوطب به
قد انصفك صاحبه قوله ان ظفرت على صيغة الحكاية مثال لاظهار الرغبة
وقد يجعل مثالا للتفاؤل ايضا وان قرئ على صيغة الخطاب كان مثالا لهما وعليه
اى وعلى اظهار الرغبة قوله تعالى ان اردن تحصنا اظهار للرغبة في ارادتهن
التحصن وفائدة تقييد النهي بالشرط التنبيه على انهن مع قصور عقلهن اذا اردن
التحصن والتعفف كان المولى احق بذلك ولهذا نزلت الاية فيمن كن يردنه ويكرههن
المولى على الزنا وايضا اذا لم يردن ترك الزنا لم يكرههن الزنا فلا يتصور اكراههن
عليه واذا اعتبر احد هذه الامور لم يثبت مفهوم الشرط اعنى جواز الاكراه اذا
لم يردن التحصن قوله وما شاكل ذلك عطف على ما تقدم نظرا الى المعنى كانه قيل
اسباب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل ما ذكر وما شاكله كما يقال المسرة
او المساءة بابرازه كذلك نحو ان اكرمتك او ان ضربتك وكالاستلذاذ بوقوعه
نحو ان زارني الحبيب وكاظهار الوثوق به نحو ان اعطاني فلان كذا قوله من

هذا القبيل اى ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل فان مقتضى الظاهر ان يقال
لم يرحمه الله ونكتة العدول التفاول واظهار الرغبة وانما فصله لانه ليس بشرط
قوله ومن هاهنا اى ومن مقام تقريرنا وتفصيلنا نكت ابراز غير الحاصل في
صورة الحاصل تنبه للنكتة في ذكر مجي الحسنة بصيغة الماضي واصابة السيئة
بصيغة المضارع وهي اظهار الرغبة في وقوع الحسنة دون السيئة على ما تقتضيه
كمال رافة الله تعالى بعباده فان قلت قد صرح فيما مر ان النكتة في تغليب الماضي
مع اذا كونه اقرب الى القطع الذي هو الاصل في اذا ومثل باذا فاي تصور التنبه
لنكتة تفاوت الشرطين من هاهنا قلت ما صرح به فيما مر هو النكتة العامة
لاستعمال الماضي مع اذا والتي جعله من هاهنا هي النكتة الخاصة لبعض موارده
كما بينا وذلك على قياس ما عرفت من النكتة العامة والخاصة في الالتفات قوله
وابراز المقدر في معرض الملفوظ عطف على ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل وهذا
الابراز هي النكتة الثانية من نكتتي المصير الى خلاف الاصل في الشرط والجزاء ومعرض
الملفوظ به هو كونه معلقا ومعلقا به بتوسط كلمة الشرط وقد ابرز المقدر في
المثال المذكور في هذا المعرض لانصباب الكلام الى معناه بشهادة كل فطرة سليمة
قوله فاعتد هو على صيغة الامر فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم معلقا بحصول
اعتداد المخاطب باكرامه فلا حاجة في الانشائية الواقعة جزاء الى ان يأول
بالخبرية وقد مر امتناع وقوع الانشائية شرطا قال واما كلمة لو فهي كانت
لتعليق ما امتنع بامتناع غيره جعل اولا المعلق ما امتنع والمعلق به امتناع غيره
وعكس ثانيا فقال معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجي مخاطبك فظهر من
كلاميه معا انه اراد تعليق الامتناع بالامتناع اما على تقدير المضاف اى لتعليق
امتناع ما امتنع بامتناع غيره ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع واما
على امتناع حيثية الممتنع اعني امتناعه الا انه عدل عن العبارة الظاهرة الى
ما امتنع تارة في الجزاء وتارة في الشرط تنبيها على اعتبار المضي فيهما ومحصل ما ذكر
انها نزل على معنى قولنا لما انتفى الشرط انتفى الجزاء بانتفائه فرجع الى ما هو المشهور
من انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق
حصول امر في الماضي لحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي
كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا
لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي على حصول مجي مقدر فيه
فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجي في زعم المتكلم
واستعمال لو بهذا المعنى هو المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول
مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا

لفسدتا فان لو هاهنا يدل على لزوم الفساد اى خروج العالم عن نظامه الموجود لتعدد
الالهة وعلى ان الفساد منتف كأنه قيل وما فسدتا فنعلم من ذلك انتفاء التعدد
ومن هذا الاستعمال توهم بعضهم ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكسه
المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم
المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية انتفاء معلوم بين
للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك
لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجي من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم
له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجي منه ولها استعمال
ثالث هو ان تقصد استمرار بيان شيء فيربط بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني
لاكرمته وقوله لو لم يخف الله لم يعصه قوله على سبيل القطع متعلق بامتناع
غيره وفيه اشعار بان الشرط مقدر الوجود في الماضي حتى يكون امتناعه اى انتفاؤه
مقطوعا به وقوله امتنعت جواب حين لتنزيلها منزلة لما واذا امتنعت جملتاها
امتنع ان يكون جملتاها او احدهما اسمية ولزم ان يكونا فعليتين ولو قال والفعل
ماضيا لكان اظهر فان ذلك لازم ايضا من قوله لتعليق ما امتنع وقوله بما امتنع
على صيغة الماضي كما عرفت الا انه جعله حالا فيكون داخلا تحت اللزوم قوله
واستلزم عطف على لزم وفاعله ضمير مصدره اى استلزم لزوم كونهما فعليتين
مع كون الفعل ماضيا فان قلت اذا كان معطوفا على لزم وجب ان يكون المعطوف
لازما من قوله فحين كانت الخ كما ان المعطوف عليه كذلك قلت نعم الا انه لزم للشرط
بتوسط اللازم الاول اى فحين كانت كذا لزم ان يكون الفعل في جملتيها ماضيا واستلزم
لزوم كونه فيهما ماضيا تنزيل المستقبل في الآيات المذكورة منزلة الماضي المعلوم
ومعنى وقفوا على النار اروها حتى يشاهدوها او اطلعوا عليها كانه تحتهم او ادخلوها
فعرفوا مقدار عذابها من وقفته على كذا اى عرفته اياه وجواب لو في هذه الآيات
محذوف اى لرايت امرا هائلا عجيبا تقصر العبارة عن تصويره وهذه امور
انما تقع في الآخرة لكنها لتحققها نزلت منزلة الماضي المقطوع به فاستعمل فيها اذ ولو
المختصتان بالماضي وكأنه قيل هذه احوال قد تحققت وانقضت وانت ما رأيتها
وحق كان المناسب ان يقال ولو رأيت لكنه عدل الى صيغة المستقبل تنبيها على
نكتة اخرى هي ان لفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف في اخباره بمنزلة لفظ الماضي
المعلوم تحقق معناه ويمكن ان يقال تلك الامور ماضية تأويلا ومستقبلة تحقيقا
فروعي الجانبان معا قوله نزل مفعول استلزم وتنظيما له التنزيل ولو اخرج عن
ظرف التنزيل اعني قوله منزلة الماضي لئلا يقع التعليل بين اجزاء المعلل لكان اولى
قوله منزلة وده وذلك لان رب المكفوفة لكونها دالة على تقليل محقق حقها ان

يدخل على فعل ماض لان رب للتقليل وتقليل الفعل انما يعرف اذا كان ماضيا فاما
اذا كان مستقبلا فلا يعرف ان وقوعه قليل او كثير بالنسبة الينا ولا شك ان
وداده الكافرين كونهم مسلمين امر مستقبل الا انه نزل منزلة الماضي في تحقق
الوقوع فاستعمل فيه ربما ثم عبر عنه بلفظ المستقبل لما عرفت من احدى النكتتين
والقول الاخر للبصريين ان ما كافة بمعنى شيء موصوفة بيود وما تعلق به رب
محذوف اى يحقق وعند الكوفيين ان المقدر ربما كان يود فلا حاجة الى تنزيل
المضارع منزلة الماضي ومعنى تقليل الوداده انهم من شدة الاهوال مدهوشون
فان كانت منهم افاقة ما تمنوا كونهم مسلمين وقيل المراد تكثير الوداده قوله
واستلزم في مثل قولك عطف على استلزم في مثل قوله تعالى وفاعله ضمير ذلك
اللزوم ايضا ومفعوله القصد قوله مستمر الامتناع قيل عليه ان كلمة لو
يدل على الامتناع وقد دخلت على المضارع الدال على الاستمرار فيفهم امتناع
الاستمرار لا استمرار الامتناع واجيب عنه بانه كان الجملة الاسمية يدل
بمعونة المقام على دوام الثبوت فاذا دخلها حرف النفي دلت على دوام
الانتفا لا على انتفا الدوام كذلك المضارع الخالي عن حرف الامتناع يدل على
استمرار الامتناع ولا بعد في ذلك الا يرى ان قولك ما زيدا ضربت يدل على اختصاص
النفي لا على نفي الاختصاص فمعنى قولك لو تحسن الي لشكرت ان انتفا الشكر بسبب
استمرار الاحسان لا انه بسبب انتفا الاستمرار الاحسان فان الشكر موقوف
على وجود الاحسان لا على استمراره وقوله فيما مضى اشارة الى ان لو على معناها
وان المضارع الواقع موقع الماضي افاد استمرار انتفا الفعل فيما مضى وانما
قال وقتا فوقتا لان الاحسان لو جرى هكذا مرفا فلاحظ انتفاؤه بحسب اوقات
وجوده لا استمرار انتفائه في جميع الاوقات فيكون المضارع المنفي كالمثبت
في ان الاستمرار المستفاد منه تجددي لا ثبوتي قوله على نحو ما قال من العصبه
وانما قال بعد قوله انا معكم انما نحن مستهزؤن لانه يظهر ان مقتضى الظاهر ان
يقال الله مستهزئ فعدل الى يستهزئ قصدا الى استمرار استهزا الله بهم وقتا فوقتا
وهو انزال البلايا عليهم واد خال الهوان فيهم على تجدد الازمنة وقوله
ويحسبون عطف على مستهزئ ولولا انه قصد به الاستمرار لقيل مما كسبوا
كما قال مما كنت وانما فصل قوله لو يطيعكم ولم يعطفه على قولك لو تحسن
اما لانه لا يحتمل استحضار الصورة كما يحتمله قولك لو تحسن واما لان صاحب
الكشاف حمله على امتناع الاستمرار ولعله اظهر مما اختاره المصنف وبالغ فيه
حيث حكم بانه وارد عليه لان عنتهم اى وقوعهم في المشقة والهلاك انما لزم
من استمراره عليه السلام على اطاعتهم فيما يعن لهم ويستصوبونه اذ فيه
احلال

اخلال امر الايالة وانقلاب الرئيس مرؤسا واما اطاعته اياهم في بعض ما
يرونه فقيها استمالتهم واستجلاب قلوبهم بلا معرة قوله ولك ان ترد الغرض
من لفظ ترى ويود وتحسن هذا او جدتان في هذه الامثلة وهو ان يقصد بصيغة
المضارع فيها استحضار الصورة فان المضارع دال على الزمان الحاضر الذي
من شانه ان يشاهد ما هو واقع فيه فيقصد به الى احضار الصورة في الحال
وجعلها مشاهدة ثم انه جعل الاستحضار في يود راجعا الى صورة الوداد وهو
ظ وفي لو تحسن الى صورة منع الاحسان على قياس ما مر ان القصد الى استمرار
امتناع الاحسان الا انه اختار هنا لفظ المنع على الامتناع لزيادة التقبيح
وذكر في ترى استحضا رصورة المرئي المستتبع لاستحضار صورة الرؤية
تنبيها على ان المقصود من استحضار صورة الرؤية استحضار صورة تلك
الحالات المرئية فان قلت اذا كان لو تحسن لاستحضار صورة انتفا الاحسان
كان لو ترى لاستحضار صورة انتفا الرؤية لا لاستحضار صورة الرؤية
قلت يجوز ان يعتبر اولا انضمام لو الى المضارع ثم يقصد استحضار الصورة
فيكون راجعا الى الانتفا ويجوز ان يقطع النظر عنه ويقصد لاستحضار المضارع
وحده وانما يتعين هذه المعاني بما اقتضاه المقام كما ان تعيين استمرار الامتناع وعكسه
انما هو بحسبه ولا شك انه لا معنى لاستحضار صورة انتفا الرؤية في لو ترى
كما لا طائل تحته في استحضار صورة الاحسان في لو تحسن فتدبر ولا تلتفت الى
ما يقال من ان جعل لو في لو ترى للتمني دون الامتناع لان لو التمني لا يختص بالماضي
فلا حاجة الى التاويل قوله فالمجرمون لما يقولون يعني قولهم ربنا ابصرنا وسمعنا
فارجعنا نعمل صالحا وقوله متقابلين تلك المقالات اشارة الى قوله تعالى يرجع بعضهم
الى بعض القول يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا انتم لكنا مؤمنين
وكانه اكتفى بذكر استحضار صورة المجرمين والظالمين عن التعريض لاستحضار
الموقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب قوله كما في قوله والله الذي ارسل
اى كالاستحضار الذي فيه فان قوله تثير بمعنى اثارت بدليل فسقناه لان الماضي
لا يكون متاخرا عن المستقبل والقزع بفتحتين جمع قزعة وهي قطعة من السحاب
رقيقة والمندوف المضروب بالمندفة وهي الة النداف تتضام اى ينضم بعض
تلك القزع الى بعضها ولفظه ثم قامة مقام آخرى اى يسكون ولا عن قزع تبدو
وتتضام ثانيا يحذن اى يبصرن ركاما سحابا متراكما اى متراكبا ركب بعضه
بعضا قوله وانه اى العدول عن الماضي الى المضارع لاستحضار الصورة هو
المسمى عند النحاة بحكاية الحال الماضيه قوله يا في قد لقيت بدل من قوله
بما لاقيت في البيت السابق وهو الامن مبلغ فتيان فهم بما لاقيت عند رحى

بطان وهو موضع والغول من السعالى وكل مهلك يسمى عند العرب غولا تهوى
اى تسرع كما فيها تنزل وتسقط والسهب الفلاة والصحيفة الورقة من القرطاس
والصحصحان المستوى خرت اى سقطت يقال صرعه اى القاه على الارض واهلكه
ولم يؤنث صريعا لانه بمعنى المفعول والجران مقدم عنق البعير من مذبحه الى
منحره واللام فى لليدين للاختصاص او بمعنى على ومن هذين البيتين بيان اخوان
فعلت لها كلا انضو ارض اخو سفر تخلى مكان فشدت شده نحوى فاهوى
لها كفى بمصقول يمانى النضو المهزول والشدة الحملة واهوت كفى بالسيف اى
اومأت به فاضربها اى ضربتها والضمير للغول ولتعين مرجعه اورد البيت
الاول قوله من هذا القبيل اى من العدول الى المضارع لاستحضار الصورة
قوله واستلزم عطف على استلزم الاول او الثانى وفاعله ايضا ضميرا للزوم
اى واستلزم لزوم كون جملتها فعلية ان يحمل انتم على انه فاعل فعل محذوف لا مبتدا
خبره تملكون ليكون لو داخلة على جملة فعلية قوله لفائدة التاكيد وفيه بحث لانه
لو كان من قبيل التكرار للتاكيد وكان الحذف لمجرد الاختصار كما ذكره لم يلزم
الحذف فى نحو وان احد من المشركين استجارك فالصواب ما عليه الجمهور من ان
المقصود الابهام بالحذف ثم التفسير فلا يجوز اجتماعهما قوله لدلالة ضمير عليه
مردود بان كلمة الشرط تدل على الفعل المطلق وقوله تملكون يدل على خصوصه
ولا مدخل فى ذلك للضمير الذى هو انتم على قياس لو ذات سوار لطمتنى الا
ان يقال لولا انتم لما احتيج الى تقدير فعله دلالة ما على محذوف قوله منفصلا حال
من المستتر فى المبدل الراجع الى ضميره او مفعول ثان على تضمين الابدال معنى الجعل
وقد يقال لا حاجة الى تكلف الانفصال بل اصله لو تملكون انتم تملكون بحذف
الجملة الاولى باسرها وتبقى تاكيد فاعلها مع مفسرها وجوابه بان فيه التزام كثرة
الحذف بلا ضرورة وكان العدول الى المضارع اعنى تملكون لاستحضار الصورة
وذهب المبرد الى ان لو قد يستعمل فى المستقبل بمعنى ان كما فى اطلبوا العلم ولو
بالصين وانا هى بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط وعلى هذا اجاز ان يحمل
لو ههنا على الاستقبال اى ان تملكوا تخلوا الخشية الفاقة وذهب صاحب
الكشاف الى انه لما حذف الفعل ههنا برز الكلام فى صورة المبتدا والخبر وافاد
الاختصاص كما يفيده صريح المبتدا والخبر فى مثل انا سعيت فى حاجتك والمعنى
ان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ قال وامثال هذه اللطائف اقول
اى المذكورة فى مباحث تقييد الفعل بالشروط المختلفة يقال تغلغل الماء فى
الشجر اى دخل فى تجاويفه وعروقه والرائضة جمع رائض من رضت المهر اذا
علمته السير وحبسته عن الذهاب الى ههنا وهناك وكانه اراد بالرائضة الذين

اربعوا

واربعوا الى د رجة تعليم الغير كما مثاله من علماء المعانى واللام فى قوله لمبنى متعلق
بلا يتم يريد ان مسائل علم المعانى باسرها مما لا يحيط به الا علمه تعالى وذلك لانها
مستخرجة من تتبع جزئيات التراكيب وتعرف ما لها من لطائف النكت مفصلة
على وجه تحصل به قاعدة كلية هى مسئلة من علم المعانى ولا شك ان احاد التراكيب
غير منحصر فلا يمكن للبشر ان يطلع عليها ويتعرف جميع لطائفها حتى يستخرج
جميع القواعد المتعلقة بجميع نكتها فكثير من مسائل علم المعانى بعد بالقوة لم
يصل اذهان الرائضة اليها ولا الى اللطائف الجزئية التى يستخرج هى منها بل علم
الله تعالى محيطة بجميع مسائله وتفاصيل لطائف التراكيب التى هى مبنى تلك
المسائل فلا تتبع قوله ولا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه المسائل يعنى كما
ان علم المعانى لا يحيط به الا علام الغيوب كذلك ما هو المقصود الاصلى منه اعنى
العلم ببلاغة القرآن ليس حاصلا بتمامه الا له تعالى قوله هذا الفن اى الفن
الثالث والاستيراء طلب الورى وهو خروج النار من الزند ولا يضع اى
المستودعات والراكض من ركض الدابة اذا استحثه للعدو قوله الى اثنائه اى
مدى اى ابعد غاية متعلق براكض وكذا الثانى باستفراغ طوق اى طاقة والمتفوق
المرتضع من تفوق الفصيل اذا اشرب اللبن فواقا فواقا وهو زمان ما بين
الحلبتين فان الناقة تحلب ثم تترك زمانا قليلا يرتضعها الفصيل لتدر وا لا فاويق
جمع افواق جمع فوق جمع ضفة بكسر الفا وهو اللبن المجتمع فيما بين الحلبتين
وقوله بقوة فيه متعلق بمتفوق وهو صفة راكض كمولع ومتوسل وطامع
والصفايا جمع صفية وهى المختارة وحبات القلوب سويداتها وضمير
عليها راجع الى ما يؤثرها يقال خطيب مصقع اى بليغ مجهر والخبايا جمع خبيئة
وهى المخبوءة قوله بذلك اى بما ذكر من الركض وما تعقبه من الصفات تانوع
كذا اذا تامل فيه باستقصا متنقلا اى متدرجا فى الانتقال من العلم الاجمالى
الى العلم التفصيلى فان عجز المتحدين لما التنزيل عن ان ياتوا بسورة من مثله دل
اجمالا على انه معجز وبعلم المعانى والبيان يتوصل الى تفصيل ذلك الاجمال ويعلم
ان اعجازه بما فيه من النكت واللطائف الخارجة عن طوق البشر وحاصل ما ذكره
ان ما اودعناه فى الفن الثالث لا تتضح حق اتضاحها ولا تنقاد كما ينبغى الا لذى
طبع نقاد وخاطر وقاد يستودع طاقته فى وسعه لتحصيلها لا قوى باعث
على تحمل المشاق وهو الطمع فى السعادة العظمى واللذة الكبرى المطلوبة لذاتها
والفوز بالجر وقد يروى بالنصب عطفا على محل المنوه به قال الفن الرابع
قوله مذكور خبر مبتدا وهو ان ليس بممتنع والمعنى ان عدم الامتناع الاتحاد والمباينة
والتوسط بين مفهومى الجملتين مقرر مثبت فى ذهنك على وجه لا سبيل لك

الى انكاره وقوله لا تجد اما صفة لمركوزا وحال من المستتر فيه او خبر ثان
وفاعل ليس اما ضمير راجع الى اتحاد على التنازع واما ضمير الشان وانما ذكر
لسلب الامتناع دون الامكان لئلا يتوهم الامكان الخاص فيخرج عنه ما كان
واجبا من هذه الاقسام يقال تآخى زيد وعمرو اذا اخذ كل منهما صاحبه اخا له
والارتباط ههنا مصدر المبنى للمفعول يقال ارتبطه وربطه كلاهما بمعنى واحد
والمستحكم بكسر الكاف من استحكم الشيء صار محكما والاواخي جمع اخية بتشديد اليا
وهي قطعة حبل يدفن طرفاها ويظهر عروق يشد اليها الدابة والمراد بالاواخي
جهات الارتباط قوله ولا ان يباين عطف على اتحاد والوشائج جمع وشيجة
وهي عروق الشجرة ويطلق على القرابة المتشابكة ولا ان يكونا اى مفهوما جملتين
بين بين اى بين الاتحاد والمباينة والاصرة ما عطفك على غيرك من رحم او معروف
او غيرهما وهنالك اشارة الى بين الجملتين قوله متوسط بالنصب عطف على ان
يكونا بين الاولى اى بين الحالة الاولى التى هى الاتحاد والحالة الثانية التى هى المباينة
لذلك اى لما بينهما من اصرة الرحم والاتصال بوجه ما ومحصول كلامه ان
بين مفهومى اى جملتين فرضنا اما كمال الاتصال او كمال الانقطاع او التوسط بينهما
وقوله وهو ترك العاطف وذكره افرد الضمير الراجع الى الفصل والوصل لانهما
صارا بمنزلة اسم واحد لباب مخصوص وقدم الفصل الذى هو ترك العطف لانه
الاصل ولان مداره على جهتين من تلك الجهات الثلاث اعنى الاتحاد والمباينة ومدار
الوصل على جهة واحدة هى التوسط ولا يقدح فى الدراية التخلف على سبيل الندرة
والقلة كالوصل لدفع الايهام مع المباينة والفصل للاحتياط مع التوسط قوله
وكذا طى الجمل عن البين ولا طيها يعنى ان مدارهما ايضا على هذه الجهات فان الغالب انه
اذا كان بين الجمل من الاتحاد والتناسب ما يعلم بواسطته بعضها من بعض يعتاد
الى طى الجمل والا فلا يرد ان المدار على وجود القرينة وقصد الاختصار وما يترتب
عليه من النكت وعدمها لا على الجهات المذكورة ثم العبرة فى الايجاز طى جنس الجمل
واحدة كانت او زائدة وقد يحصل بحذف المفردات ايضا وقوله عن البين يوهم
اختصاص طى الجمل بابنا فى الكلام قوله وانها اى هذه الجهات الثلاث لمحك البلاغة
اى ما يمتحن به بلاغة المتكلم فان طبق فيها المفصل ظهر كمال بلاغته واصله الحجر
الذى يحك به الذهب فيعرف جودته من رداءته ومنتقد البصيرة اى الموضع
الذى ينتقد فيه البصائر ويعرف جيادها من زيوفها والمتفاضل موضع تفاضل
الاشيا بعضها على بعض والمعيار والميزان اى يعرف به العيار والمسبار آلة يعرف بها
غور الجرح ومقدار عمقه والمتجم المظهر من نجم النبت اى ظهر والمعجم موضع
العجم من عجمت العود اذا عضضته لتعرف صلابته من رخاوته والجلا بالكسر
مصدر

مصدر جلوت السيف صقلته والصدا بالهمز والقصر مصدر صدئ الحديد
بالكسر اى وسخ واسود والقدح السهم قبل ان يراش من الريش والمعلى هو السابع
من قداح الميسر وله النصيب الاعلى وان لك بفتح الهمزة عطف على القدح والابداع
الاختراع والوشى النقش قوله كنحو ان يذكر اى الجمل بمثل التمييز المذكور مع مساهلة
فى العبارة والمراد كنحو ان تعرف ان الجمل فى اى موضع يذكر متعاطفة وفى اى موضع
يذكر غير متعاطفة وان كان تمييز موضع العطف عن غير موضعه هو الاصل
فى الفن الرابع لان المقصد الاعلى منه مباحث الفصل والوصل لكثرتها ودقتها وهى
مبنية على ذلك التمييز المحتاج لخفائه الى مزيد اعتنا بشانه واما المباحث الجملة الحالية
والايجاز والاطناب فكالتبع للمقصود بالذات قوله وانه اى العطف او التمييز
وتشبيه للاول بشان آن التعاطى بالعطف انسب منه بالتمييز قوله فيما بعد
واما توسيط الواو بين جمل لا محل للمعطوف عليها من الاعراب فانما يعد تعاطيه
لا يقال رجوع الضمير الى العطف يستلزم استدراك قوله اعلم ان تمييز
موضع العطف الخ لانا نقول اذا تبين ان العطف فى اى موضع يقرب وفى
اى موضع يبعد احوالهما فقد حصل تمييز مواضع العطف عن غيرها فلا استدراك
وانما ذكر القصد فى تفسير القرب والبعد حيث قال فيما هو ان يقصد العطف
بينهما بناء على انه اراد بالعطف الذى حكم عليه بانه نوعان معنى المصدر المبنى للفاعل
فلذلك قال يعتمد معرفته اصول بلاغته ولم يقل يعتمد اصولا بلاغته ولا شك ان
العطف بهذا المعنى يتضمن القصد فصرح بما فى ضمنه قوله هو ان العطف
فى باب البلاغة اى العطف المطابق لمقتضى الحال يعتمد معرفته اصول بلاغته واما
العطف الذى يقصد به صحة التركيب وتادية اصل المعنى فلا حاجة فيه الى الاصل
الثالث اعنى وجه كونه مقبولا قوله الموضع الصالح له من حيث الوضع انما
اعتبر الوضع لان المرجع فى كون الموضع صالحا للعطف الى معانى حروفه بحسب
الوضع فالموضع الصالح للفا ان يكون المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهلة
لان الفا موضوعة لذلك والموضع الصالح لثم ان يكون هناك مهلة وهكذا سائر
باقى الحروف وفائدة العطف ما يترتب عليه من كون الثانى من الاول على الارتباط
الذى يقتضيه معنى الحروف سوا تشاركا فى معنى الاعراب اولا ووجه كون
العطف مقبولا صنعا لبلاغة اما فى الواو فان يكون بين المعطوفين جهة جامعة
واما فى غير الواو فان يكون بين المعطوفين نسبة مخصوصة يقتضيها معنى
العاطف قوله وانت اذا اتقنت معنى الفا بيان لقرب القسم الاول من
القريب وهو العطف بغير الواو وقوله على معنى محصل اى معنى مقصود فى
نفسه يستدعى ذلك المعنى من الجمل جنا مخصوصا يشتمل ذلك الجنس على فائدة

العطف وكونه مقبولا في ذلك البين فالاصول الثلاثة ممهدة في العطف بغير
الواو لمجرد ضبط معانيها الوضعية بخلاف الواو فانه يدل على معنى مبهم غير
متحصل هو مطلق الجمع في معنى من المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة
فليست الاصول الثلاثة ممهدة في الواو لمجرد ضبط معناه الوضعي قوله وكذلك
اذا اتقنت بيان لضرب القسم الثاني من الضرب وهو العطف بالواو واذا كان
للجملة المعطوف عليها محل من الاعراب ومجمل ما ذكره في بيان ضربه ان الاعراب
صنفان اصل وتبع منحصر في خمسة والصنف الاول ليس موضعا للعطف
باي حرف كان لفوات شرط العطف فيه اعني تقدم متبوع وكذا اربعة من
الصنف الثاني ليس شيء منها موضعا للعطف اما لفقدان ذلك الشرط حكما كما في
البدل فان المبدل منه في حكم الساقط واما لفقدان ما يقتضيه الواو من المغايرة
بين المعطوفين كما في الوصف والبيان والتاكيد فتعين ان موضعه هو الصنف
الخامس من الصنف الثاني وقد تحقق عندك ان كل واحد من وجوه الاعراب
دال على معنى فاذا كان للجملة الاولى محل من الاعراب ظهر فائدة العطف بالواو
اعني المشاركة في ذلك المعنى وح فقد صح تمهيدك من تلك الاصول الثلاثة امكان شرع
معرفة موضعه ومعرفة فائدته ثم اذا عرفت ان مقبولية العطف بالواو هي
الجهة الجامعة بين المعطوفين فقد تمهد لك الاصل الثالث واستبان امر الضرب
ولنرجع الى تفصيل كلامه قوله واتقنت ان الصنف الثاني اعني الاعراب التبعي
منحصر في تلك الانواع اي لا يوجد الاعراب التبعي الا فيها فلا حاجة الى جعل
الاعراب بمعنى المعرب ولا الى تقدير مضاف على معنى ان ذا الصنف الثاني منحصر
لكون تلك الانواع اقساما له قوله واتباع الثاني الاول فيه تسامح لان الاتباع ع
المذكور ليس من تلك الانواع بل هو العطف بالمعنى المصدري والمعدود في تلك
الانواع هو العطف بمعنى المعطوف فكانه عدل عنه لئلا يصير قوله فيما بعد
انما موضعه النوع الخامس بمنزلة ان يقال موضع العطف هو المعطوف
دون باقي التوابع وايضا فيما ذكره دلالة على ان كلمة اي حرف عطف ولهذا لم
فقال بتوسيط حرف قوله وعلمت كون المتبوع عطف على اتقنت في قوله وكذلك
اذا اتقنت وانما اورد في المعاني السابقة الاتقان لكون تلك المعاني متقنة اي
محكمة مقررة في علم النحو بلا شبهة ولا حاجة الى بيان وعدل عنه ههنا لان
كون المبدل منه في حكم المنحى والمعرض عنه انما يعلم مما وقع في عبارة النحاة
من البدل في حكم تنحية المبدل منه اي تبعيده وازالته مع ان كلامهم هذا ليس
مجرى على ظاهره بدليل صحة قولك رايت غلامه رجلا صالحا ولو كان المبدل منه
في حكم الساقط بالكلية لخلا كلامك عن العائد الى المبتدا بل ارادوا به ان العمدة
هو

هو البدل وما تقدم منه توطئة له فكانه في حكم الساقط قوله ويوصفون بصريح
بل في شبه الغلط وذلك ليخرج الكلام من ان يعد صادرا بلا روية فان المتكلم
يوى بتصريح بل انه ذكر الاول بتعمد الا انه اضرب عنه واضرب والتقريب ههنا
ان يقال ان لفظ البدل معناه بحسب اللغة ما يقوم مقام الشيء وذلك انما يتصور
اذا كان الشيء متروكا او في حكم المتروك ففي تسميته بالبدل اشعار بسقوط المبدل
منه فاذا انضم اليه توصيفهم باظهار كلمة الاضراب في القسم الذي ظهر
فيه اطراح المتبوع علم ان الكل في حكم الطرح بتقدير بل واما ما يقال من ان اهمام
مماثله فيلزم تساويهما في الاحكام فمحل نظر قوله وعلمت في الوصف عطف على
علمت السابق وهذا ايضا حكم يعلم بالتامل في هذه التوابع فان قلت ان اريد
الاتحاد في المفهوم فذلك في بعض صور التاكيد والبيان وان اريد الاتحاد في الذات
فهو لا يمنع من صحة العطف كما في الصفات التي يعطف بعضها على بعض قلت
انما جاز تعاطف الصفات لانه لم يقصد شيء منها الذات التي هي جهة الاتحاد بل
المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة فان ما به الاتحاد مراد بالاول
قوله ثم رجعت عطف على اتقنت وعلمت اي اذا رجعت بعد اتقانك وعلمك
بما تقدم الى تاملك فحققت ان معنى الواو اعني الجمع يستدعي المغايرة بين معطوفيه
اذ لا يعقل جمع بين الشيء ونفسه قوله حصل لك جواب الشرط الذي هو اذا
اتقنت ان الاعراب وما عطف عليه ولم يذهب عليك عطف على حصل يقال ذهب
عليه كذا اذا غفل عنه والامثلة الثلاثة من قبيل الصنف الاول بنا على ان زيدا
فاعل جا لا عطف على مستتر فيه وان عمرا مفعول عرفت لا عطف على مفعول
مقدر وكذا الحال في راكبا واما قوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله
السلام فليشارك الصنف الاول في انتفاء تقدم المتبوع الا ان المتبوع في الصنف
الاول مقدم وههنا موخر والمراد بلزوم عدم المطرانه جدير بان لا يوجد له
نظير وان وجد على قلة كقوله ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه قبر بسنجار او قبر
على قبه ولا يخفى عليك ان كلامه هذا يدل على امتناع تقدم التوابع في السعة
وذكر المحققون من النحاة ان تقدم المعطوف جائز بشروط ثلاثة الضرورة وعدم
التقدم على العامل وكون العاطف احد الحروف الخمسة اعني الواو والفاء
وثم واو ولا وقد يقال جاز ان يعطف ورحمة الله على ضمير السلام المستتر
في الظرف بلا فصل ولا تاكيد على سبيل الشذوذ قوله واما نحو قوله عز وجل
واياي فارهبون يريد ان المعطوف عليه اذا كان مقدرا مقدما على المعطوف
بقرينة توجد هناك كان العطف سائغا شائعا لان المقدر كالملفوظ به
فقوله فارهبون دال على عامل اياي اعني ارهبوا ومفسر له وانما انفصل

ضمير المفعول لتقدمه على عامله لاجل التخصيص وعطف المفسر على المفسر
بالفا لان المراد رهبة بعد رهبة وصح كونه مفسرا للمعطوف عليه باعتبار الاتحاد
النوعي وقد يقال ايراد الفا فيهما من حيث ان حق المفسر ان يذكر عقيب المفسر
كالتفصيل بعد الاجمال في نحو قوله تعالى فتوبوا الى باريكم فاقتلوا انفسكم على ما
هو المشهور والواو في واياي لعطف عامله اعني ارهبوا على قوله تعالى واوفوا
بعهدي والذي تعرض في علم النحو هو الاضمار على شريطة التفسير فقد عد هذه
الاية من قبيل هذا الاضمار واما نحو قوله تعالى او كلما عاهدوا عهدا افنضرب
عنكم الذكر صفحا اثم اذا ما وقع امنتم به مما دخل فيه همزة الاستفهام على الواو
او الفا او ثم فقد قيل عطف على مقدر كما اختاره وقيل عطف على ما قبله من الكلام
الا انه ادخل الهمزة بين المعطوفين قصدا الى المعنى التوبيخ ونحوه في المعطوف
اما باعتبار اجتماعه مع المعطوف عليه او ترتبه بلا مهلة او مهلة قوله المستدعي
فعلا مدلولا على معناه يعني ان حرف الاستفهام يستدعي فعلا مطلقا فلا بد
لخصوصية معناه المحصل من قرينة اخرى في سياق الكلام وانما جمع القراين
نظرا الى تعدد الموارد الذي اشار اليه بلفظ نحو وفي قوله وهو اكفروا واسامحه
لان الفعل حذف مع فاعله هو كفروا لا اكفروا والذي عطف على كفروا هو الفعل
العامل في كلما عاهدوا اعني نبذه فريق منهم قوله وحصل لك ايضا عطف على حصل
الاول قوله ليس واحد منها موضعا للعطف بالواو وانما قيد بالواو وان شاركه
الفا وغيره لانه المقصود بالبحث في هذا المقام ولان بعضا لانواع الاربعة
صالح للعطف باي او بل كقوله اعجبني زيد اي حسنه او بل حسنه وجاني اخوك
اي زيد وجاني زيد بل حمار واراد بشرط العطف تقدم المتبوع وبشرط معنى العطف
بالواو المغايرة بين المعطوفين وانما لم يجعل المغايرة شرطا لمعنى العطف مطلقا احترازا
عن العطف باي قوله انما موضعه النوع الخامس يعني اتباع الثاني الاول في الاعراب
بتوسط حرف قوله عز اسمه وما اهلكنا اشار به الى جواب نقض يرد على ما ذكر
من ان الوصف ليس موضعا للعطف فان قوله لها كتاب جملة ظرفية او اسمية
وقعت صفة لقرية مع وجود الواو بينهما وتقرير الجواب ان تلك الجملة حال
من قرية لا وصف لها وانما جاز الحال من النكرة بلا تقدم الحال عليها لانها بسبب
وقوعها في سياق النفي في حكم الموصوفة اذ المعنى على قرية من القرى وحمل قوله ولها
كتاب معلوم على الوصف بجعل الواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف على ما في
الكشاف ليس بشي اذ لم يثبت واو بهذا المعنى واعتذر المص لصاحب الكشاف
بان ما ذكره سهو منه ولا عيب فيه للانسان لانه ذهول يزول بادنى تنبيه والبشر
لا يخلو عنه انما العيب في الخطا وهو ان يستقر الصورة المنافية للحق فلا يزول

بسرعة

بسرعة وقد يقال تكرر في الكشاف الحمل على الوصف مع بسط وتفصيل فالحكم بكونه
سهوا سهو ثم الظاهر ان قوله تعالى وثامنهم كلبهم صفة لسبعة كما يشهد به اخواه
اعني ثلاثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم وايضا ليس سبعة في حكم الموصوفة
حتى يصح الحمل على الحال اتفاقا ولا شك ان معنى الجمع يناسب معنى اللصوق وباب
المجاز مفتوح فليحمل هذه الواو عليه تاكيدا للصوق الصفة بالموصوف ويكون
هذه ايضا فرعا للعاطفة كالتي بمعنى مع والحالية والاعتراضية ويؤيده ما
روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال حين وقعت الواو انقطعت العدة اي
لم يبق بعدها عدة عاد تلتفت اليها وذلك لان المبالغة في تحقق هذه الصفة
لموصوفها تدل على ان هذه العدة هي الصواب قوله وسيزداد ما ذكرت
وضوحا في اخر هذا الفصل فانه ذكر هناك انه يجوز الحال من النكرة بلا تقديم
اذا كانت مع الواو لعدم الالتباس بالصفة كقولك جاني رجل وعلى كتفه سيف
واذا كانت النكرة مستغرقة كما في هذه الاية كان ذلك ادخل في الجواز قوله
ثم اذا اتقنت ايضا شروع في تمهيد الاصل الثاني في الواو وكلمة اذا مع ما في
حيزها معطوفة على نظيرتها في تمهيد الاصل الاول قوله معرفة موضعه ومعرفة
فايدته بدل اشتمال من اصلان لان الاصلين هما الموضع والفايدة لا معرفتاهما
الا ترى الى قوله والعطف في باب البلاغة يعتمد معرفة اصول ثلاثة احدها
الموضع الصالح الخ قوله فاذا عرفت شروع في تمهيد الاصل الثالث في الواو
وانما اختار عرفت على اتقنت وعلمت تفننا في العبارة وتنبيها على ان ما تقدم اما متقن
في علم النحو او معلوم مما ذكر فيه بتامل واما وجه القبول في العطف بالواو اعني
الجهة الجامعة فانما عرف في علم المعاني كما سنفصلها واورد المثال من المفردات
وان كان الكلام في عطف الجمل اشعارا باشتراط الجهة الجامعة في عطف المفردات
ايضا وانما قال اولا يحدث وثانيا يحدثه نظرا الى مذكر كذلك وتانيث كلها وقد يقال
كلها تاكيد والمبتدا هو المذكورات السابقة فوجب التانيث خلاف كذلك فانها
مبتدا مذكر قال واما توسيط الواو بين جمل لا محل لها الخ فيبقى بسبب البعد
فيما نحن نتعاطيه قوله غير ممهدة لك يريد ان تلك الاصول الثلاثة غير ممهدة
ههنا تمهيدها هناك وذلك لان فايدة العطف بالواو في جمل لا محل لها غير ظاهرة ولهذا
قيل ان الواو فيما بينها لتحسين اللفظ فقط وقال بعضهم انه لاستيناف الكلام
وابتدايه وكذا موضعه المعلوم في النحو انما يظهر في المفردات بلا اشتباه ويظهر
ايضا فيما هو في حكم المفردات من الجمل التي لها محل من الاعراب على طريقة المقايسة
بادنى تامل دون الجمل التي لا محل لها وهو اي عدم كون الاصول ممهدة هو السر
والسبب في ان ادق مسلك هذا التوسيط قوله وما قصرها عليه اي وما قصر

البلاغه على عرفان الفصل من الوصل قوله وان احد نفتح الهمزه عطف على مزيد
غموض هذا الفن يجري منه مجرى التفسير اي هو لغموضه كالعقبه العليا فلا
يتجاوزها الا من خلف الفنون الاخرى التي هي كالعقبات السفليات قوله
واعلم انك اذا تاملت يريد تقريب البعيد بما لخصه في القريب وفاعل قرب
ضمير مصدر تاملت والباقي بحث لا يخفى متعلق بقرب على معنى الظرفيه وفي
باد في تنبيه متعلق به ايضا على معنى الاستعانه وفي باد ذراسه متعلق بلا يخفى
قوله وهو اي ادنى التنبيه هو ان الجمله اذا نزلت الخ ونزولها منزلة العاريه
عن المعطوف عليها اشارة الى فوات شرط العطف سوا كان بالواو وبغيرها اعني
تقدم متبوع على المعطوف اما فوتا تحقيقيا كما اذا اريد قطع الجمله عما تقدمها
او حكميا كما اذا اريد ابدالها من جملة اخرى سابقة عليها ونزول الجمله الثانيه
من الاولى منزله نفسها اشارة الى فوات المغايرة التي هي شرط العطف بالواو
ولم يذكر الموصوف ههنا لان الموصوف ذات محكوم عليها بالصفه حقيقه
وذلك لا يتصور في الجمله اصلا فالموضحه لما قبلها بجعلها تابعا لا وصفا وانما
ذكر الصفه فيما تقدم لانه جعل البحث هناك متناولا لعطف المفردات
كما يدل عليه تمثيله للجهة الجامعه بعطف المفردات على ما اشرنا اليه
وانتفا الجهة الجامعه بين الجملتين اشاره الى فوات شرط كون العطف بالواو
مقبولا عند البلغا فان قلت قوله لكمال انقطاعها عنها متعلق بقوله لم يكن
بينها وبين الاولى جهة جامعه فقد علل انتفا الجهة الجامعه بكمال الانقطاع
والامر بالعكس قلت بل هو متعلق بما بعده اعني قوله لم يكن ايضا موضعا
لدخول الواو فان قلت كيف جعل ههنا وجه القبول راجعا الى الموضع الصالح
الذي هو الاصل الاول مع انه عده فيما سبق اصلا ثانيا قلت لما قيد الموضع
الموضع الصالح هناك بكونه من حيث الوضع لم يتناول وجه القبول لانه
من حيث البلاغه واطلقه ههنا فتناوله واعتمد في كونه اصلا ثانيا على
التفصيل السابق لا يقال كمال الانقطاع قد يكون لاختلاف الجملتين
خبرا وطلبا ولا تعرض له ههنا اصلا لانا نقول لعله اراد بالجهة الجامعه
المناسبه التي تعم الجامع العقلي والوهمي والخيالي وغيرها فكانه قال ليس
بينهما مناسبة جامعه ولا شك ان الاتفاق في الخبريه او الطلبيه من المناسبات
الجامعه فتناول نفيها كمال الانقطاع بنوعيها قوله وانما تكون اي الجمله
موضعا لدخول الواو اذا توسطت بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع
معتبرة الى الجمله الاولى وهذا بمنزله قوله فيما سبق انما موضعه النوع الخامس
واعلم انه لم يتعرض للاصل الثاني اعني فائدة العطف بالواو في جملة لا محل لها من

الاعراب

الاعراب مع كونه اولى بالتعرض لعدم ظهوره كما مر فنقول فائدة العطف
بالواو فيما لا محل له من الاعراب هي التشريك والجمع بين مضموني الجملتين في
التحقق بحسب نفس الامر فان قلت اجتماعهما واشتراكهما في ذلك التحقق معلوم
بدون الواو لدلالة الجملتين على تحقق مضمونيهما في الواقع فيجتمعان فيه قطعا قلت
ما ذكرته انما هو بدلالة عقلية ربما لم تكن مقصوده فبالعطف يتعين القصد
الى بيان الاجتماع ويتقوى دلالة العقليه بالوضعيه ويندفع ايضا توهم
الاضراب عن الجملة الاولى الى الثانيه قوله ولكل من هذه الانواع اي القطع
والابدال وكمال الاتصال بالايضاح او التاكيد وكمال الانقطاع والتوسط
بينهما وضمير وردها لهذه الانواع والضمير في طبق ودقائق راجع الى المورود ها
وهنالك اشارة الى اقتضا الاحوال ومن البلاغه حال من درجه وجوز
تقديمها توسعا وضمير مناطح للكلام **قال** واما الحالة المقتضيه للقطع **اقول**
بين اولا الاحوال المقتضيه للانواع المذكوره باسرها على وجه كلي الا التمثيل
في اكثرها ثم عقبها بامثلة كثيرة لكل واحد منها ليكون لك عود الى التامل في
هذه الاحوال ومقتضياتها فينكشف لك غطاؤها وذلك لمزيد غموض هذا
الفن ودقته كما مر قوله ان تشرك الثاني اي تجعل الثاني شريكا للكلام السابق
في ذلك الحكم فالضمير مفعول ثان تشبيها دة المعنى وكم على الاول لاتصاله
بالفعل يقال اشركت زيدا عمرا اي جعلته شريكا لعمرو قوله فيقطع بالرفع
عطفا على لا يريد ولا يجوز نصبه جوابا للنفي وكلمة ثم في قوله ثم ان هذا للتراخي
في الرتبة فان التفصيل اعلى مرتبة في البيان من الاجمال وفاعل كان ضمير الشان
الذي يفسره يوجد وانما قال قبل الكلام السابق لان غير المشتمل على مانع اذا
كان متاخرا عن السابق المشتمل عليه لم يقطع لان المتبادر هو العطف
على ما ليس فيه مانع بناء على كونه اقرب وعلى هذا فقوله وذلك اذا كان لا يوجد
معناه ان لا يوجد هنالك كلام غير مشتمل على مانع لا قبل الكلام السابق ولا
بعده قوله كالمورد هو على صيغه اسم الفاعل فان الكلام بسبب كونه منشا
السوال كانه مورده والتقييد بالفحوى زيادة توضيح قوله فينزل ويطلب
بالرفع اي فحينئذ ينزل وجاز نصبهما عطفا على يكون وقوله فيقطع بالرفع ولا يجوز
نصبه اذ ليس من تمام الحاله المقتضيه للقطع بل هو مقتضاها اي فيقطع
هذا الثاني عن الكلام السابق لذلك اي لطلب وقوعه جوابا للسوال المنزل
منزله الواقع قوله بالفحوى حال عن السوال اي وينزل السوال مدلولا عليه
بالفحوى ما نقل تنبيه السامع على موقع السوال انما يكون مع القطع واما اغناء
عن السوال وعدم سماع شيء منه وعدم انقطاع كلامك بكلامه فحاصلة على

تقديرالعطف ايضا فكيف يجعل جهات مقتضية للقطع اجيب بان النكت
المذكورة ههنا جهات مقتضية لتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع والقصد
الى جعل الثاني جوابا له لا لترك العطف فان قلت الجد ورلازم ايضا فان
تلك المعاني الثلاثة حاصلة على تقدير عدم التنزيل اي على تقدير العطف
وتوضيحه ان ذكر الثاني عقيب الكلام السابق سواء كان مقطوعا عنه او معطوفا
عليه يترتب عليه تلك المعاني واذا عطف لم يكن هناك تنزيل قلت الظاهر انه
انه اذا لم ينزل السؤال منزلة الواقع لم يذكر الثاني وان سلم فلعل المراد ان ذلك
التنزيل اما لمجرد تنبيه السامع على موقع السؤال واما لاغنائه مع ذلك التنبيه
الخ فلا اشكال والثاني بتقليل للمعية لا للسببية كما يرشدك اليه قوله وهو اي
تكثير المعنى بتقليل اللفظ تقدير السؤال وترك العاطف فان تقدير السؤال اشارة
الى تكثير المعنى وترك العاطف اشارة الى تقليل اللفظ وقوله او غير ذلك عطف على
تكثير المعنى اي وللقصد الى غير ما ذكر واراد بما ينخرط في هذا السلك ما نزل
لاجله السؤال منزلة الواقع وذلك كالاشعار بتعنته السامع لو وضع السؤال
واراد بما ينخرط في هذا السلك ما نزل لاجله السؤال منزلة الواقع وادعاء
ظهور السؤال بحيث يستغني عن ذكره والقصد الى بسط الكلام معه بذكر الجواب
المتفرع على تنزيل السؤال منزلة الواقع قوله ويسمى النوع الاول قطعا والثاني
استينافا لم يرد ان نوعي الحالة المقتضية للقطع يسميان قطعا واستينافا كما
توهمه ظاهر عبارته بل اراد ان نوعي القطع الحاصلين من ذينك النوعين
يسميان بالقطع والاستيناف فتسمية النوع الاول من تسمية الخاص باسم
العام قوله وايراده عطف على تمام المراد يجري منه مجرى التفسير على طريقة
قوله اعجبني زيد وكرمه كانه قيل غرض واف بايراد تمام المراد قوله مطلوبا في
نفسه اي يكون مطلوبيته بالنظر الى ذاته لا بالنظر الى صفاته كغرابته مثلا
والفظيع هو الشديد الشنيع والعجيب ما يتعجب منه لغرابته واختفاء سببه
واللطيف ما دق وخفي قوله او غير ذلك عطف على المنصوبات يعني به مثل
العظيم والكبير وغير ذلك مما له جهة استدعا للاعتنا بشان المراد قوله
فيعيده بالنصب عطفا على يكون فهو من تمام الحالة المقتضية للابدال اذ فيه
استيناف القصد الى المراد ليظهر بمجموع القصدين مزيد الاعتنا بالشان
تميز مقام الابدال عن مقام البيان اذ ليس فيه الا مجرد القصد الى ازالة
الخفا قوله فظاهره مثل ان يكون للسامع غفلة او شبهة او توهم تجوز
او سهو او نسيان او خلاف شمول او ارادة زيادة تقرير قال واما الحالة
المقتضية لكمال انقطاع ما بين الجملتين اقول اي ان تختلفا خبرا وطلبا مع
تفصيل

تفصيل يعرف في الحالة المقتضية للتوسط وذلك التفصيل هو ان لا يكون المقام
مشتملا على ما يزيل الاختلاف من تضمن الطلب معنى الخبر او عكسه فان المقام
اذا اشتمل عليه لم يبق بين الجملتين كمال الانقطاع لزوال ذلك الاختلاف وانما
لم يقل مع تفصيل ياتي في الحالة المقتضية للتوسط لان المذكور هناك ان يكون
المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف فالقيد المعتبر ههنا يعرف مما ذكر هناك
قوله او ان اتفقتا خبرا فان لا يكون بينهما ما يجمعهما ما قتصر على الخبر ولم يقل
او طلبا لان الكلام في القانون الاول والعبارة الظاهرة في هذا المقام ان يقال
او ان لا يكون بينهما ما يجمعهما عطفا على ان تختلفا خبرا وطلبا الا انه عدل عنها
الى ما في الكتاب تنبيها على ان عدم الجامع انما يعد سببا للانقطاع اذا كان مع
اتفاق الجملتين في الخبرية وذلك لان اختلافهما خبرا وطلبا سبب مستقل
لكمال الانقطاع بحيث اذا جامعه عدم الجامع لم يعتد به ولا يقال اجتمع هناك
للانقطاع سببان جاز ان يعتبر مجموعهما او احدهما فلذلك جعل الاختلاف
سببا على الاطلاق وقيد عدم الجامع بتقدير الاتفاق والوجه في حل تركيبه ان
يقدر بعد فا الجزا مبتدا حتى يكون الجزا جملة ثم يجعل الشرطية باسرها معطوفة
على الاسمية الواقعة بعد فا جواب اما فيصير المعنى او فان اتفقتا خبرا فهو ان
يكون وجه ينتظم اللفظ مع رعاية تلك الفائدة قوله عند المفكرة جمعا من
جهة العقل العقل قوة للنفس الناطقة بها تدرك المفهومات الكلية والخيال ل
قوة لها هي خزانة لصور المحسوسات والوهم قوة تدرك بها معاني جزئية
منتزعة عن المحسوسات والمفكرة قوة تتصرف بها الناطقة في مدركاتها
تركيبا وتفصيلا وما يتوهم من انه اراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل من
الكليات وبالجامع الوهمي ما يدرك بالوهم من المعاني الجزئية وبالجامع الخيالي
ما يكون صورة مرتسمة في الخيال فليس بشي لانه جعل كل واحد من الاتحاد
والتماثل والتضايف سواء كانت كلية او جزئية جامعا عقليا وجعل كل واحد
شبه التماثل والتضاد والتضاد على الاطلاق جامعا وهميا وجعل تقارن الصور
في الخيال جامعا خياليا وليس تقارن الصور صورة مرتسمة في الخيال كما لا يخفى
بل اراد بالجامع العقلي امرا بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين عند المفكرة
وبالوهمي امرا بسببه يقتضي الوهم ذلك وبالخيالي امرا بسببه يقتضي الخيال
ذلك ثم ان العقل لما كان مميزا بين الاشيا الملتبسة وتنتسب اليه الامور الصحيحة
المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا في نفسه
للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم مما يشتبه عليه الامر بما
يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب

المقتضيه فى نفسها للاجتماع بسبب الجمع بها الى الوهم ولما كان المثال مجملا
لتقارن صور المحسوسات التى منها تنتزع صور الموهومات والمعقولات بسبب
الجمع بسبب تقارن الصور كليه كانت او جزئيه محسوسة او موهومة الى
الخيال والضابط فى الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن فى خزانه الصور او لا
فالاول هو الخيالى والثانى اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع ويقتضيه
بحسب نفس الامر فهو العقلى والا فهو الوهمى قوله اتحاد فى تصور اى متصور
كما يشهد له قوله مثل الاتحاد فى المخبر عنه او الخبر او فى قيد من قيودهما يعنى كالظرف
والحال والمفعول والصفه وغيرها فان علت المتبادر من كلامه ان الاتحاد فى
واحد من المخبر عنه او بها او قيد من قيودهما كان للجمع بين الجملتين وفساده واضح
لامتناع ان يقال هزم الامير الجند يوم الجمعه وخاط زيد ثوبه فيه قلت
لا نسلم ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا قصد بيان الامور الواقعه فى يوم الجمعه
جاز العطف لان المقصود الاصلى هو هذا القيد واذا قصدت بيان وقوع تلك
الامور فى الواقع وجعل يوم الجمعه قيدا تابعا لم يجز العطف لا لانه ليس جامعا
بل لانه جامع غير ملتفت اليه كما صرح به فى حفى ضبو على ما سيجى قوله او تماثل
عطف على اتحاد وهناك اشارة الى تصور من تلك الثلثه وقوله فان العقل يجلل
لكون التماثل مما يقتضى العقل بسبب اجتماع الجملتين عند المفكره وانما قال عن
التشخص فى الخارج احترازا عن التشخص فى الذهن فانه لا يرتفع واذا رفع العقل
التشخص الخارجى عن المثلين بقيت الماهيه الكلية الواحدة فقد رجع التماثل
الى الاتحاد وايضا التضايف للاجتماع ظاهر فان المتضايفين يعقلان معا سوا
كانا حقيقيين كالعليه والمعلوليه والسببيه والمسببيه او مشهورين كالعله
والمعلول الشاملين للمعقولات والمحسوسات والسبب يرادف العلة والمسبب
المعلول وقد يخص العلة بالموثر والسبب بالغايه او بما يفضى الى الشى فى الجملة
والسفل والعلو مختصان بالمحسوسات فلذلك عطفهما باو والاقل والاكثر يوصف
بهما الكميات وما يتعلق بها من المعقولات والمحسوسات قوله فالعقل يعليل
تنبيهى لكون التضايف جامعا عقليا اى العقل يابى ان لا يجتمع المتضايفان فى
الذهن قوله وان العقل سلطان مطاع مصراع فرد من مخترعاته وافق بما هو
مقصوده وقد يقال بمامه حر كان لا يخالفه لبيب والاول بحسب المعنى
ان تمم بقولنا وان خالفه لا يستطاع قوله والوهمى هو ان يكون بين تصوريهما
اى بين متصورى الجملتين شبه تماثل وانما جمع التصورات نظرا الى تعدد
المواد لا لان الجامع الوهمى يجب ان يكون باعتبار كل واحد من متصوريهما بل هو
على قياس الجامع العقلى وقد نبه على ذلك بقوله نحو ان يكون المخبر عنه فى احدهما
لون

لون بياض وفى الثانية لون صفرة قوله فان الوهم يحتال ان يبرزهما فى معرض
المثلين بمكان الوهم يرعى ان الصفرة بياض زيد فيه شى يسير لا يخرجه عن حقيقته
وكم للوهم من حيل يروج هذا ايضا مصراع فرد كما مر وقد يلحق به فان الوهم شيطان
رجيم قوله والا اى وان لم يصدق فى ان الوهم يبرز ما يشبه المثلين فى معرضهما
فالزم وخذ بقوله يعرف صدقى فان الوهم هو الذى حسن الجمع بين هذه الثلاثه
لتشابهها الامور المتماثله بسبب الاشتراك فى ان اشرقت الدنيا ببهجتها
اى ببهاها وطراوتها اشراقا حسيا بالشمس والقمر ومعنويا بابى اسحق لافاضته
عليها انوار العدل والاحسان وهو الذى حسن ايضا الجمع بين الملك والسقا
وصغار النمل لاشتراكها فى عدم التوقع منهم والاستغنا عنهم مع كونها متباعده
متباينه غاية التباين قوله وقل لى عطف على عليك وقوله سواه اى سوى الوهم
ظرف متعلق بحسن لفظا قدم عليه اهتماما وهو فى المعنى استثنا من ما الاستفهاميه
الذى اخبر عنها بالذى حسن وانما قال او بقوله اشعارا بان كل واحد من القولين
واف بما هو مقصوده اعنى ظهور صدقه فى احتيال الوهم قوله وقد عرفت
حال من المثلين فى قوله يحتال فى ان يبرزهما فى معرض المثلين اى وقد عرفت حال
المثلين فى شان الجمع بالرجوع الى الاتحاد بواسطه تجريدهما عن التشخص فاذا احتال الوهم ظهر لك ان شبه التماثل جامع وهمى وقوله او تضاد عطف على
شبه تماثل والمتضادان هما وجوديان لا يكون تعقل احدهما بالقياس الى الاخر
ويتعاقبان على موضوع واحد مع ان بينهما غاية الخلاف قوله كالسواد والبياض
اى كتضاد السواد والبياض مثل اولا بالمحسوسات بالذات باحدى الحواس
الخمس الظاهره ثم اعاد الكاف ومثل بجنسه اخرى من الانفعال البدنيه والنفسانيه
والقلبيه وقد يقال التحرك والسكون من الانفعالات والقيام والقعود من
الاوضاع والذهاب والمجى من الحركات المختلفه بالاضافة فان حركة واحدة
مجى وذهاب بقسمه الى شخصين والايمان والكفر اعنى اذعان الحق وجحوده
من الاعراض النفسانية المختصه بالقلب وانما جعل بعض الاقوال والافعال
ايمانا او كفرا لانبائه عنه واما الاقرار والانكار فقد ينسبان تارة الى اللسان
والاخرى الى الجنان ثم اعاد الكاف ثانيا ومثل بالموصوفات بالمتضادات فانها
فى حكمها ونبه بايراد مثالين ماخوذين من اول الامثله السابقه للمتضادين
واخرها على ان قوله وكالمتصفات بذلك اى بما ذكر يعم الجميع ولا يخفى ان بين
السما والارض شبه تضاد لاتصافهما بوصفين متضادين خارجين عنهما
لازمين لهما اعنى غاية الارتفاع وغاية الانحطاط وانهما ليسا كالاسود
والابيض لان الوصفين المتضادين داخلان فى مفهومى الاسود والابيض

خارجان عن مفهومي السما والارض وكذلك السهل والجبل فلتزمهما لزوما بيّنا وصفان
متضادان خارجان عنهما اعني الملاسة والخشونة واما الاول والثاني فانهما
وان تضمنا وصفين متنافيين كالاسود والابيض الا انه ليس بين وصفي
الاولية والثانوية غاية الخلاف فلذلك جعلا مما بينهما شبه تضاد قوله
فان الوهم ينزل تعليل لكون التضاد وشبهه من الجامع الوهمي قوله منزلة
المتضايفين وذلك لاشتراكهما في الضدية التي هي من الاضافات اللازمة لهما
لزوما بيّنا ولذلك اي ولتنزيل الوهم المتضادين وما يشبههما منزلة المتضايفين
تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من سائر المغايرات الا ترى ان السواد
اقرب خطورا مع البياض من الحلاوة وكذا الحال بين الاسود والابيض وبين
السما والارض ونظائرهما وذلك لان الوهم اما في الاحتيال فان قلت اذا
كان شبه التماثل والتضاد وشبهه من امور كلية لم يكن مدركه للوهم فكيف يصور
منه الاحتيال والجمع بسببه قلت الادراك في الحقيقة انما هو للنفس سوا
كان المدرك كليا او جزئيا الا ان لها الات تستعملها في ادراكاتها فالوهم آلة
بالذات في ادراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات والنفس يستعمله ويستعين
في ادراك سائر الحواس ايضا ومن ثمه قيل الوهم سلطان القوى الحسية بل
ربما تستعمله في المعقولات المنتزعة من المحسوسات بل في المعقولات الصرفة
ولذلك تخطى فيها وتحكم عليها باحكام المحسوسات فالجامع الوهمي ما اقتضى
القوة العاقلة الجمع لاجله باستعمال الوهم واحتياله فلما كان الوهم آلة في هذا
الاقتضا نسب الجمع اليه كما نسب القطع الى السكين قال والخيالي هو ان
يكون بين تصوراتهما اي من متصورات هذه الجملة ومتصورات تلك الجملة تقارن
في الخيال اي في القوة التي هي خزانة للصور محسوسة كانت او موهومة او معقولة
فان الجامع الخيالي ليس يعتبر فيه علاقة مقتضية في نفسها للاجتماع او شبهه
بها كما في الجامع العقلي والوهمي بل هو مجرد تقارن بين المتصورات في الخيال سابق
على العطف لاسباب مختلفة مودية الى ذلك التقارن وقوله فان جميع ما ثبت
تعليل لما دل عليه تنكير تقارن مع اسناده الى اسباب منكرة اعني تفاوت الصور
في التقارن كانه قيل للتصورات تقارنات مختلفة لان جميع ما ثبت في الخيال
مما يصل اليه من الخارج بطرق الحواس يكون ثبوتها او تقارنها فيه بحسب التادي
اليه والتكرار لديه لاسباب مقتضية لذلك التادي والتكرار فاذا تادى
اليه صور متعددة معا وتكرر تاديها اليه كذلك تقارنت فيه واذا تادى
اليه صورة واحدة مرارا متكثرة صارت واضحة عنده ولذلك اي ولان الثبوت
في الخيال بحسب التادي والتكرار بما لم يكن الاسباب المودية المكررة على

وتيرة

وتيرة واحدة اي طريقة معينة فيما بين معشر البشر اختلف الحال في ثبوت
الصور في الخيالات ترتبا اي اجتماعا على كيفية مخصوصة ووضوحا فكم من
صور تتراءى متعانقة في خيال لاتحاد الاسباب في حقه وتلك الصور بعينها
لا ترى بعضها بعضا في خيال اخر وهذا اشارة الى اختلاف الصور ترتبا في الخيالات
وكم من صور لا تكاد تظهر في خيال وهو بعينها في خيال اخر كنار على علم اي جبل
مرتفع وهذا اشارة الى اختلاف الصور وضوحا وشهرة بحسب الخيالات
قوله وان احببت ان تستوضح اي تزيد في وضوح ما يلوح به اليك اي يشار
اليه ملقى اليك من تفاوت الصور في تقارنها ووضوحها فحدق وجواب الشرط
من تحديق البصر لشدة النظر من جانب اختبارك اي لاجل امتحانك وتلوّم
من تلقاه اذا استقبله وبدل من حدق وحده فلا يحب اللفا والمعنى بلوكاتبا
تتعدد بدليل انه الا ترى الى قوله معدو دانك مع ما بعده فالقول بان الكاتب هو
المعدد على معنى تلق كلاما اي خذ كلامه بتعديده لك توهم والعجلة البيرم النجار د
ويسمى بالفارسية سكنه قوله واخر واخر اي وتلق اخر واخر والمراد الكثرة
لا خصوصية الاثنين ولهذا جمع الضمير فقال بما يلابسون اي بتعدد ما
يلابسون وهولا المذكورون من ارباب صناعات مخصوصة بمنزلة العرف الخاص
ثم انتقل الى ذكر اهل العرف العام واياكان من اصحاب العرف والرسم يقال
عرفهم ورسمهم كذا اي ما يتعارفونه ويتعودونه فايا نصب على انه خبر كان
وفاعله مستتر راجع الى ما هو مذكور معنا اعني من تعدد له وقوله فتلقه جواب
ايا وقد يقال هو منصوب بمضمر يفسره هذا الظاهر اي وايا وجد تلق فتلقه
على طريقة وايا ي فارهبون وقوله فاسم متعلق بتلق والضمير للمذكورين من الكاتب
والنجار وغيرهما وجميعا حال واللام في لمصادمتهم متعلق بلا يستبعدون
العدّ اي لا يعدونه بديعا خارجا عن القانون في عق الامور واذا تغيرت العد
الى خلاف ما ثبت في خيال اصحاب الصناعات الخاصة او العرف العام استبعدوه
وانكروه انكارا تاما قوله وهل تشبيهات فاعل فعل يفسره ما بعده اي هل
تجلوا تشبيهات اولئك والمقصود ههنا بيان تفاوت الصور في الوضوح بعد
استيضاح تفاوتها في التقارن فيما تقدم ويعلم من جلوت العروس وفيما حكى
حال من تشبيهات اي كائنة في جملة الامور المحكية وحكى جملة استئنافية وقوله
اسلك طريق ومركب الجد من قبيل لجين الما اعني اضافة المشبه به الى المشبه
والانتظام مستعار للجمع والحمل للثبات على الجد وقد حسنت هاتان الاستعارتان
بناء على تشبيه الطريق بالسلك والجد بالمركب قوله انتقاب المحجة بالاظلام
جعل الظلام كستر يستتر به المحجة اي الطريق الواضح وجهها وسوى الاغراء

مفعول ثان لاورث اى امراسوى الاغرا وفيه مبالغة حيث جعل المانع من السير
باعثا عليه ولقد احسن حيث عبر عن الجد فى السير بلطم خدود المهمه بايدى الرواقص
جمع راقصه وهى الناقه التى لها نشاط فى السير كانها ترقص ونشر الظلام جناحه
ومده لهم روانة عباره عن شمول الظلام للهوا وستره لوجه الطريق والقاوهم
العصا كناية عن النزول وقوله فما بالهم عطف على ما استطاع افترى اى تكشف
ذلك العبوس عن مزيد تخبطهم اى سترهم على غير بصيرة فبينا مضاف الى
الجملة الاسميه والالف للاشباع وهو ظرف لانسهم والزبى بالزاى المعجمة
جمع زبية وهى الرابية لا يعلوها الما وتطلق ايضا على حفرة تحفر فى مكان عال
لاصطياد الاسد فاذا بلغ السيل الزبيه كان غاية فى الاجحاف والطغيان وقد
يروى بالرا المهملة جمع ربوة والطبيان للفرس كالثديين للمراة فاذا بلغها الحزام
سقط السرج وذلك عند الهرب وعدم التمكن من شدة الحزام وكلا المثالين
يضربان لفظاعة الشر وبلوغه النهايه والمثل الاول فى تركيب الكتاب وقع حالا
من المستتر فى الظرف اعنى فى وحشة الظلما والثانى ايضا حال من المستتر فى
مقاسات لانه بتقدير وفى مقاسات خبر للمبتدا اعنى هم قوله مظلم بهيم اى
خالص لا يخالطه شى من النور يقال فرس بهيم اى لا يخالط لونه ما يخالفه فلم
يتمالكوا اى لم يتماسكوا ولم يقدروا على منع انفسهم من ان اقبل عليه كل منهم حال
كونه ناظما ثناه ومادحا سناه بالقصر وهو النور وسناه بالمد وهو الرفعة
والشرطية اعنى واذا اشبهه شبهه عطف على قوله عند مه قوله فما تشبهه
اى فما تشبهه والعدول الى المضارع لتصوير الحالة الماضيه والابريز الذهب
الخالص قوله او التفاوت عطف على تشبهات اى هل التفات فيما ذكره تتلوا
عليك سورة خبر ما تلوناه او يجلو لديك صورة خبر ما جلونا وانما عطف باو
اما لان الاستفهام راجع الى معنى النفى وكلمة او تفيد عموم النفى كقوله تعالى
اثما او كفورا اى لا تتلو شيئا منهما سوى ما ذكرنا من اختلاف الصور واما
للتنبيه على ان كلا منهما كاف لنا فيما هو اصل المقصود اعنى الاختلاف وانت
تعلم ان التفاوت فى الايراد على الوجه الذى ذكره يدل على اختلاف الصور فى
الخيال لا تفاوتا وما وضوحا ايضا قوله فيما حكيته متعلق بالايراد ومن ذوى
الحروف حال من الاذكيا وقوله احسن الكلام بتقدير القول اى قائلا على انه حال
من الجوهرى وكذا الحال فى اخواته ونقب الفكرة هو التعمق فى المعانى ونظم
الفطنه هو ترتيب الالفاظ لتنسيق المعانى والتفصيل هو ان يجعل بين كل لولوتين
خرزة للتحسين والتزيين شبه المعانى اللطيفه باللالى المفصله فى الحسن
والبها والسمط هو الخيط ما دام فيه الخرز والزائف الفاسد المردود من
الدراهم

الدراهم والبهرج هو الردى الباطل من الشى وهو معرب يقال درهم بهرج كذا
فى الصحاح وهو الموافق للنسخ المصححه من الكتاب وقد يقال النبهرج اقرب الى
المعرب يقال احميته اذا جعلته حاميا اى حارا والكير منفاخ الحداد من
زق او جلد غليظ واما الكور بالواو فهو المبنى من الطين الذى فيه النار وسبكته اى
اذبته وخبث الحديد والذهب ما ينفى عنهما من الغش وكون الكلام مركبا فى معنى
وجيزا نه ركب لذلك على قياس قولك هذا الكلام فى معنى المدح كما مر والوجيز
صفة اللفظ ووصف به المعنى تبعا والفحم بسكون الحا وقد يفتح كنهر ونهر والافحام
مصدر افحمته اى وجدته ساكتا والمعنى اخرجت الكلام من عيب وجدانه غير
مفيد بمعناه بمنزلة الساكت والفطيس بوزن الفسيق هو المطرقة العظيمه
واعترض بان فطيسا لا فصام قريب من الملام والمراجل جمع مرجل وهو القدر
من نحاس والدنان جمع دن والراووق هو المصفاة وتمشى عذوبة الكلام فى
المفاصل ورقته فى الافكار وحدته فى العقل تاثير حسن نظمه ولطافة معناه
وجوده مغزاه فى نفس السامع تاثيرا شاملا لظاهره وباطنه والرقم النقش
والرسم الاثر استعجم الامر اشكل واستغلق واللكنة عجمة فى اللسان والرمض
بفتح الميم الوسخ الجامد فى موق العين فان كان سائلا فهو غمض والبرود ما
ما يبرد به الشى وبرود العين من الاكحال جعل الكلام البليغ لمن اعتراه شبهة
كالكحل لمن به رمد قوله او سلوك او اخبار معطوفان ايضا على تشبهات
وقوله قائلا تصريح بالقول المقدر فيما تقدم وما ما خر يقال ند البعير اى نفر
وشذ اى انفرد عن الجمهور وقوله اضيق من مجيرة الاسما التى فيها التا وقعت
نكرات والتى بدونها وقعت معارف ولعل السر فى ذلك ان التا وقعت فى جميع ما
وجدت فيه او فى بعضه اعنى قصه للوحدة والافراد فلا يناسب التعريف
الجنسى فنزل فى الكل دعاية للموافقة قال ولصاحب المعانى فضل احتياج
فى هذا الفن اى الفن الرابع الى التنبه والتيقظ لانواع هذا الجامع اى الذى يجمع
بين الجملتين عند المفكرة لاسيما النوع الخيالى منه وذلك لان مسئلات الفن
الرابع وهى مباحث الفصل والوصل مبنيه على الجامع فلا بد من الاعتنا بمعرفة
ولما كان النوعان الاولان من الجامع اعنى العقلى والوهمى مندرجان تحت الضبط
بحكم العقل والوهم دون النوع الخيالى اذ لا ضابط له بل مبناه على الرسوم والعادات
المختلفه وجب مزيد اعتنا بشان النوع الخيالى قوله فمن اسباب معناه فمن
الاسباب اسباب تجمع بين صومعة وهى موضع العباده وقنديل وقران ومن
الاسباب اسباب تجمع بين دسكره وهى موضع الفسق وكاس الخمار واباريق
واقران وبالنظر الى هذين النوعين من الاسباب يظهر تباين الاسباب فى شان

الجمع بين الصور في خزانة الخيال تباينا بعيدا واذا كان الامر على ما ذكر من تباين
الاسباب واختلافها فيما بين الامور والاشخاص فقل لي اذا لم يوف صاحب علم
المعاني النوع الخيالي حقه من التيقظ يقال وفاه حقه اي اعطاه اياه وافيا تاما
وانه اي والحال ان صاحب علم المعاني من اهل المدر اي حضري انى يستحلي كلام
رب العزة اي كيف ومن اين يستحليه وهو مفعول لقل ودال على عامل اذا والمعنى
لا يستحليه اذا لم يوف الخيالي حقه قوله مع اهل الوبر متعلق بكلام وكذا
حيث متعلق به والمستتر في يبصر وناسقا لله سبحانه او للكلام على الاسناد
المجازي وانما جمع الدلائل لان كل واحد من تلك الامور دليل على الصانع الحكيم
وذلك النسق نصب على المصدر واولا ينظرون الخ اما بدل منه بتقدير مضاف
اي نسق اولا ينظرون واما مفعول به لناسقا يقال نسقت الكلام اي عطفت
بعضه على بعض واللام في لبعد متعلق بالنفي المستفاد من انى يستحلي اي لا يستحليه
لبعد المعسر عن خياله لكونه من اهل المدر في مقام النظر اي التفكر في معرفة الصانع
وصفات كماله بالنظر الى مصنوعاته وكلمة ثم للتراخي في الرتبة فان بعد التعسر
في خياله عن السما اكثر واقوى من بعد المعسر عن خياله في ذلك المقام قوله
وذلك اي تيقظه او توفية حقه بتيقظه يحصل اذا نظر كان جل مرمى غرضهم
اي معظم ما يعود اليه غرضهم نزول المطر بحله اي بحله وينزل فيه ويجره
اي يدخله في جوارنا ويحفظنا يقال اجاره من ان يظلمه ظالم واجاره الله من
العذاب منيع اي ممتنع على طالبيه لاستحكامه يرد الطرف اي هو مشرف
عال بحيث يكل طرف الناظر اليه استشهد بالبيت على ان حصونهم الجبال
ومن لاصحاب مواشي ذلك اي ومن يتكفل لهم بطول المكث في منزل من عدم
الاعوز اي من معزومات الامور وواجباتها فعند نظره اي نظر المدري
هذا النظر المذكور وعند ظرف لما يدل عليه ايرى وهو مبني للمفعول على صيغة
الغيبة مسند الى ضمير المدري والمعنى اي ايظن الحضري عند نظره هذا
ان البدوي اذا اخذ يفتش الخ والمراد انكار الظن قوله هناك اي في خزانة
الصور وضميرها لصورة الابل واللام متعلق بمقارنة او بعوزه اي البدوي
من اعوزه الشي اذا احتاج اليه ولم يقدر عليه وضمير بعدها الصورتي
الابل والسما او لا تنقض اي لا ترفع من نقضت الشي رفعته نثيلها اي عنقها
بعدها اي بعد صور الابل والسما والجبال قوله لا اي لا يرى الحضري البدوي
كذلك لم تتاخذ اي لم تجتمع ولم ياخذ بعضها بعضا قوله على ذلك الوجه اي على
الترتيب المخصوص المذكور فيما بين تلك الصور عن النسق اي عطف الظروف الى مو
الثلاثة اعني السما وما بعده على ما قبلها وعطف الاحوال الثلاثة اعني كيف وقعت
الخ

الخ على ما تقدمها لا يقال كلامنا في الجامع بين جمل لا محل لها من الاعراب فلا يصح
التمثيل بالاية لانا نقول قد مر ان عطف المفردات يعتبر فيه الجامع ايضا
كما في عطف الجمل مطلقا فالتمثيل بالاية تذكير لذلك قال واما الحالة المقتضية بازائه
للتوسط احترز بالتوسط عن بيان كمال الاتصال وكمال الانقطاع لتوقف تعقله
عليهما وذكرها ولا صورة اختلاف الجملتين خبرا وطلبا لان لها مباحث فيها دقة
وغموض بخلاف ما اذا اتفقتا خبرا ولم يتعرض لصورة اتفاقهما طلبا لان في
خروج عن قانون الخبر بالكلية واما تضمن الخبر معنى الطلب في صورة الاختلا
فليس يقتضي ذلك الخروج وانما وسط الشرط اعني قوله ان اختلفا بين المبتدا
والخبر لان ازالة الاختلاف يقتضي سابقة الاختلاف وقدم ذكر تضمين
الخبر معنى الطلب على عكسه الذي هو اداخل في القانون اما للمراعاة تقدم
الخبر على الطلب في قوله خبرا وطلبا او لان مباحثه اكثر واذا قوله بتضمين
احدهما معنى الاخر ما يعم استعمال احدهما في معنى الاخر وانسياقه الى تقدير
الاخر وقوله مشركا يروى مخففا ومشددا وهو عطف على مستعملا وانما قال
في جهات جامعة بصيغة الجمع نظرا الى المواد المتكثرة للجملتين المختلفتين خبرا
وطلبا لا لان الجهة الجامعة يجب اعتبارها في جميع متصوراتهما فانه غير واجب
كما اشرنا اليه وكلمة من في مما تليت تبعيضية لا بيانية لمكان تنكير جهات ولا
يخفى ان ما ذكره هنا نفي لسببي كمال الانقطاع ولا بد في اثبات التوسط من
نفي اسباب كمال الاتصال ايضا وكانه اعتمد في ذلك على ما سبق اذ لم يكن
في نفي اسباب كمال الاتصال بحث بخلاف ازالة الاختلاف بالتضمين فان فيها
مباحث قوله على نحو متعلق بقوله مستعملا ومشركا معا اي استعمالا واشتراكا كا
كاينين على نحو اشتمال المقام واشراكه في قوله عز وعلا واذ لا يخفى تعليل لاشتمال
المقام في هذه الاية على ما ازيل الاختلاف اي ظاهر ان لا تعبدون بمعنى لا تعبدوا
لان مقام اخذ الميثاق يقتضي الامر والنهي فلذلك عطف عليه قولوا والمعنى
على تقدير القول اي واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل قائلين لا تعبدوا وقولوا وقيل
اخذ الميثاق في قوة القسم ولا تعبد وا جواب له فلا حاجة الى تقدير القول
وقد يجعل لا تعبدون مقدرا بان المصدرية بدلا من الميثاق فلما حذفت ان عاد الفعل
الى الرفع وعلى هذا فيكون قولوا امرا واقعا صلة لان وقوله تعالى وبالوالدين
احسانا اما بتقدير وتحسنون نظرا الى السابق او بتقدير واحسنوا نظرا الى
اللاحق قوله فان المقام مشتمل على تضمين ان اصحاب الجنة معنى الطلب يريد ان
قوله ان اصحاب الجنة متضمن معنى فليمتازوا اي هو دال على تقديره لا انه خبر
مستعمل في معنى الطلب كاستعمال لا تعبدون في معنى لا تعبدوا او بيان تضمينه

اياه قوله فاليوم لا تظلم نفس شيئا كلام مقول في وقت الحشر بدلالة عطفه
بالفا على قوله ان كانت الا صيحة واحدة الاية فيكون متاخرا عن وقوع الصيحة
واحضار الخلق لا يقال عطفه بالفا يدل على ان مضمونه اعني نفي الظلم واقع في
ذلك اليوم ومتاخر عن الاحضار لا على ان الاخبار به متاخر عنه ليكون كلاما وقت
الحشر لجواز ان يكون الاخبار به قبل ذلك الوقت لانا نقول لفظ اليوم اذا اطلق
هكذا معرفا يتبادر منه الزمان الحاضر تحقيقا فوجب ان يكون المعنى فيقال لهم اليوم
لا تظلم نفس فهو كلام متعلق بحال عموم الخلق من السعدا والاشقيا لوقوع
النكرة في سياق النفي يقال يوم الحشر في حقهم على طريقة الغيبة فيكون الخطاب
الوارد بعده على سبيل الالتفات ايضا عاما لاهل الحشر ليكون التفاتا وتعبيرا
عن معنى واحد بطريقين ولا شك ان قوله ان اصحاب الجنة الى قوله ايها المجرمون
تفصيل لهذا الخطاب العام الدال على الجزا اجمالا ولذلك لم يعطف عليه فيكون
اعني قوله ان اصحاب الجنة متقيدا بهذا الخطاب ويكون التقدير ان اصحاب
الجنة منكم يا اهل الحشر هذا ثم انه قد جا في التفسير ان هذا الكلام اعني ان اصحاب
الجنة يقال لاهل المحشر حين يسار باهل الجنة الى الجنة لا في حال كونهم مستقرين
في الجنة فيكون نحو قوله في شغل فاكهون من قبيل تنزيل ما هو للكون بمنزلة الكائن
مبالغة في التحقق فقد تحرر ان معنى الاية هو ان اصحاب الجنة منكم يا اهل المحشر
يؤول حالهم الى اسعد حال وهذا الخبر في ذلك الحين يفهم منه القصد الى طلب
الامتياز فاشتمل المقام على معنى فليمتازوا عنكم الى الجنة فهذا الطلب المقدر
بدلالة ذلك الخبر عطف عليه قوله وامتازوا اليوم فان قيل اذا كان قوله
ان اصحاب الجنة مقولا حين يسار بهم الى الجنة مع انه تفصيل لقوله ولا تجزون
المعطوف على قوله فاليوم لا تظلم نفس لزم ان يكون فاليوم ايضا مقولا في ذلك
الحين الذي هو بعد الحساب ضرورة ان التفصيل مع الاجمال والمعطوف مع المعطوف
عليه وهو باطل لان الفا تقتضي ترتبه بلا مهلة على الاحضار الذي هو قبل
الحساب اجيب بان المعطوف بالواو اعني ولا تجزون لا يجب ان يكون مقارنا
للمعطوف عليه في الزمان لا يقال فليمتازوا مسبب عن قوله ان اصحاب الجنة
فكيف يعطف عليه امتازوا مع انه لا يصح تسببه عنه لانا نقول يصح
تسببه عنه لدلالته بالمفهوم على معنى ان اصحاب النار ليسوا كذلك فان قلت
لا حاجة الى تقدير منكم وتكلف التطويل في بيانه بل لما جا في التفسير على ما نقله
من ان هذا الكلام يقال لهم حين يسار بهم وافى بالمطلوب قلت لا بد من تقدير مع في
الامر بالامتياز على الوجه الذي ذكر اعني فليمتازوا عنكم بل نقول لملاحظة
الخطاب مع الذين نسب اليهم الجزا بطريق الخطاب مجملا مدخل في طلب الامتياز
كما

كما يلوح بالتامل الصادق هذا تقرير كلامه على الوجه الاتم الابلغ ولا يخفى عليك
ما فيه من التعسف فالوجه في الاية ان يجعل من عطف القصة على القصة وهذا
عطف لم يذكره السكاكي ولم يتنبه له الجامدون على ما صرح به في كتابه من عطف
المفردات وعطف الجمل وقد ذكره العلامة في الكشاف حيث قال وقصة المنافقين
عن اخرها معطوفة على قصة الذين كفروا كما تعطف الجملة على الجملة وقال في
موضع اخر ليس الذي اعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او
نهي يعطف عليه انما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المومنين فهي معطوفة
على جملة وصف عقاب الكافرين يعني انه ليس من عطف الجملة الى الجملة ليطلب
هناك مناسبة الثانية مع الاولى بل من عطف جملة مسوقة لغرض على جمل اخرى
مسوقة لغرض اخر فالمقصود بالعطف هو المجموع وشرطه المناسبة بين مجموعي
القصتين فكلما كانت المناسبة بينهما اقوى كان العطف احسن ولا يشترط
المناسبة بين جمل القصتين وقد حققه بعضهم بانه نظير ما يقال في عطف المفرد
في مثل قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن من ان الواو الثانية
لعطف مجموع الصفتين الاخيرتين المتقابلتين على مجموع الاوليين المتقابلتين
لانك لو عطفت الظاهر وحده على وحده من الاوليين لم يكن هناك تناسب
فكما صح في المفردات ذلك صح في الجمل ان يكون الواو لعطف قصة اي مجموع جمل على
قصة اخرى اي مجموع مثلها بل هذا بالجواز اولى فليكن ذلك اعني عطف القصة
على القصة على ذكر منك فانه ينجيك عن تكلفات باردة في مواضع شتى وقد يقال
وامتازوا طلب في معنى الخبر بدليل وقوعه في سياق تفصيل الخبر كانه قيل وانتم
ايها المجرمون ممتازون منفردون عن الصالحين الى عذاب الجحيم ودركات السعير
لكنه عدل الى صيغة الامر لما فيه من المبالغة واعلم وان قوله وان الخطاب
الوارد وقوله ان قوله ان اصحاب الجنة وقوله وان التقدير ثلاثتها بفتح الهمزة
معطوفة على ان الذي قبله قوله واما كونه اي واما كون المقام مشتركا بين المعطوف
والمعطوف عليه في الذي نحن بصدده من الاثنين في جانب جمعهما عند المفكرة
فظاهر اما الاية الاولى ففيها الاتحاد بين المعطوفين في المسند اليه والتماثل في
المسندين اعني ترك العبادة لغير الله وقولهم للناس حسنا والاشتراك في
قيد اخذ الميثاق واما الثانية ففيها الاتحاد في المسند وهو الامتياز وشبه
التضاد بين المسند اليهما اعني اصحاب الجنة والمجرمين الذين هم اصحاب النار
والاتحاد في قيد الظرف الذي هو اليوم قوله ونحو قوله تعالى فلما جاها هو
بالجر عطفا على قوله نحو قوله عز وعلا واذ اخذنا وهذا شروع في تضمين الطلب
معنى الخبر على عكس ما تقدم فلذلك اعاد لفظ نحو ومعنى بورك من في النار ومن

حولها بورك من في مكان النار ومن حول مكانها ومكان البقعة التي حصلت فيها
اعني البقعة المباركة المذكورة في قوله تعالى نودي من شاطئ الوادي الايمن في البقعة
المباركة قيل المراد بالمباركة فيهم موسى عليهم السلام لانه كان في مكان النار والملائكة
الحاضرون حول ذلك المكان والظاهر انه عام في كل من كان في تلك البقعة وفي ذلك
الوادي وحواليهما من ارض الشام فان الله جعلها موسومة بالبركات في قوله
الى الارض التي باركنا فيها للعالمين والظاهر ان قوله وسبحان الله تنقيد الامر تنزيها
له تعالى في مقام المكالمة عن المكان والجهة اي وسبحه تسبيحا فالحال في عطفه
على نودي كحال الق والضمير انه للشان والشان انا الله على انهما مبتدا وخبر اد
لما دل عليه ما قبله اي ان مكلمك انا والله بيان لانا وقوله لما عرفت تعليل لكون
المعنى فلما جاءها قيل بورك من في النار وقيل الق عصاك وملخص ما ذكر ان
نودي بمعنى قيل لما عرفت في علم النحو من ان هذه لا تاتي الخ فيكون قرينة على ان
التقدير وقيل الق لكن يظهر من هذا ان الق مقدر بقيل ومعطوف على نودي الذي
هو بمعنى قيل ففي قوله والق معطوف على قوله ان بورك مساهلة والمراد انه عطف
على نودي ان بورك وفي الكشاف ان الق معطوف على بورك لان المعنى نودي ان
بورك وان الق كلاهما تفسير لنودي والمعنى قيل له بورك من في النار وقيل له الق
عصاك قال والدليل على ذلك قوله تعالى في سورة القصص وان الق عصاك بعد
قوله ان يا موسى اني انا الله على تكرير حرف التفسير كما تقول كتبت اليه ان حج
وان اعتمر وان شئت ان حج واعتمر فان قلت فعلى هذا يكون الق بلا تضمين
معطوفا على بورك وداخلا معه في حيز معنى القول قلت لا باس لان الخبر
والطلب اذا وقعا في حيز القول كان القصد منهما الى اللفظ المودي للمعنى فتنكر
سورة الاختلاف فجوز العطف كما تقول قال زيد نودي للصلاة وصل في
المسجد تحكي قوليه معطوفا احدهما على الاخر اي قال هذين القولين بل تقول
اذا كان لهما محل من الاعراب مطلقا جاز العطف بلا تاويل كما ستعرفه فان
قلت لعل الكلام التشخين واحد الا ان المص سامح بذكر انه في المعطوف عليه
قلت فح لا تضمين في الق لا في قوله وقيل الق على هذا التقدير اظهار لعامل
المعطوف عليه في المعطوف كما يقال معنى جاني زيد وعمرو وجاني زيد وجاني عمرو
ومثله لا يعد تضمينا اللهم الا ان يختار ان العامل مقدر لفظا ويجعله تضمينا
فلزمه ان لا يكون وعمرو في المثال المذكور معطوفا على زيد قال واما قوله
فبشر اقول يعني قد يتوهم ان بشر عطف على اعدت بتضمين احدهما معنى يوافق
الاخر كما يشهد له قراة زيد بن علي وبشر على لفظ المبني للمفعول عطفا على اعدت
فيكون مما نحن فيه بصدده وليس كذلك بل هو عند جماعة معطوف على فاتقوا

على

على طريقة قولك يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم وبشر يا فلان بني اسد باحساني
اليهم واعترض عليه اولا بان الجهة الجامعة بينهما وان كانت موجودة باعتبار
التقابل بين المسندين والمسند اليهما الا ان العطف بين امرين لمخاطبين من
غير تصريح بالنداء كما صرح به في المثال المذكور مستقبح بل غير جائز عند بعضهم
وثانيا بان فاتقوا جزاء لقوله فان لم تفعلوا وليس قوله بشر مسببا عن ذلك
الشرط فلا يصح عطفه على جزائه واجيب عن الثاني بان المعنى فان لم تفعلوا
فاتقوا النار واتقوا ما يغيظكم من حسن حال اعداكم فاقيم بشر مقامه لان
التبشير مقصود في نفسه ايضا مع غيظهم وهذا القدر من الربط كاف
وقد ذكر العلامة انه من عطف القصة على القصة لان المعتمد بالعطف هو
مجموع وصف ثواب المومنين فهو معطوف على مجموع وصف عقاب الكافرين
كما حققته وذهب بعضهم الى انه معطوف على فانذرهم مقدرا بعد اعدت
على طريقة قوله واهجرني مليا واخار المص انه معطوف على قل مقدرا قبل يا ايها الناس
اعبدوا وايده بان تقدير القول بوساطة انصباب الكلام الى معناه اكثر في القران
والكلام فيما نحن فيه منصب الى معناه لانه تعالى يامرهم وينهاهم على لسان
النبي عليه السلام فاورد عليه ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا ان
لم يدخل في حيز القول المقدر اختل نظم الكلام وان دخل كان عليه مامورا بان
يقول وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وفساده ظ واجيب بانه مامور
بتادية معنى الكلام بعبارة تليق به كان يقول وان كنتم في ريب مما نزل على
او مامور بتبليغ هذه العبارة على طريق الحكاية عن الله تعالى فلا اشكال ونظيره
قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم اي أدّ معنى هذا الكلام على طريق
الخطاب او اد اليهم كلامي هذا اليهم بطريق الحكاية قوله اي وقلنا او قائلين
كلوا اشارة الى تجويز التقديرين فالاول عطف على انزلنا وقد حذف المعطوف
مع العاطف والثاني اي حال من فاعله قوله ومن ذلك كون لفظ من ذلك
مبالغة وتصريحا بان كل واحدة من هذه الايات مما قدر فيه القول بوساطة
انصباب الكلام الى معناه واتما قال او قائلا انت يا موسى ليعلموا ان فالا متعلق
بالضرب لا لضرب المقدر والا لكان المعنى قائلا هو وههنا بحث وهو ان قائلا ان
قدر داخلا على كلوا لزم الفصل بينه وبين عامله اعني اضرب بما يوجب اختلال
النظم وان قدر متصلا باضرب لزم الفصل بينه وبين معموله اعني كلوا بما يوجب
اختلالا له ايضا فالوجه تقدير الفعل معطوفا على فقلنا او على فضرب المقدر قبل
فانفجرت ولو قدر العاطف ايضا لكان اظهر قوله اي وقلنا اتخذوا لم يقدر ههنا
اسم الفاعل لمكان الواو المانع من تقديره حالا بل اقتصر على تقدير الفعل وان

لزم منه حذف المعطوف مع ابقا العاطف والظاهر انه من عطف الطلب على الخبر اعنى جعلنا تتضمن الطلب معنى الخبر كما فى والق عصاك قوله اى يقولان وبنا اقتصر على تقدير الفعل المضارع ليوافق قراة عبد الله المناسبة لكونه حالا مقيدة ليرفع وانما قال على قول اصحابنا اى البصريين لان التقدير عندهم يقولان اى قائلين وعند الكوفيه ان يا بنى متعلق بوصى لما فيه من معنى القول واعترض بان التوصية قول خاص فان اريد بها مطلق القول مجازا لم يكن لايراد الصلة اعنى البا الجاره وجه وان اريد بها معناها الخاص لم يتعلق به يا بنى بشهادة المعنى واجيب بان المراد الخاص المقتضى لتلك الصلة وتعلق به يا بنى نظرا الى القول المطلق المندرج تحت ذلك الخاص وفيه تكلف والصواب تقدير القول قوله اى ويقولون ذو فوائد رح مضارعا معطوفا على نظيره اعنى يضربون لانه اولى وان جاز تقدير اسم فاعل معطوفا على مضارع وقع حالا والظاهر ان يجعل من عطف الطلب على الخبر المتضمن كما مر فى قوله واتخذوا قوله اى فقولوا لهم سيحوا انما احتيج الى تقدير القول ههنا لان عاهدتم خطاب و قوله فسيحوا خطاب للمشركين فلا ينتظم الكلام الا بتقدير قولوا بعد الفا وذلك انهم عاهدوا مشركى العرب فنكثوا الا ناسا منهم فامروا بنبذ العهد الى الناكثين وان يقولوا لهم سيحوا اى الارض اربعة اشهر امنين لا يتعرض لهم فيها وهى الاشهر الحرم والمعنى هذه براة واصلة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم ولما كانت المعاهدة باذن الله تعالى واتفاق رسوله نسب البراة عن العهد اليهما كما نسب الى المعاهد اى انهما برئا مما عاهدتم به المشركين فانبذوا اليهم عهدهم قوله وكذلك عطف على قوله وبشر هو عطف على قوله وعندى انه معطوفا على قل مرادا اى ومثل عطف بشر الذين امنوا على قل مرادا قبل يا ايها الناس عطف وبشر الصابرين على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا ولم يتعرض صاحب الكشاف لهذا العطف فالظاهر انه جعله معطوفا على تستعينوا كانه قيل يا ايها المومنون استعينوا ويا محمد بشرهم قوله لكونه فى معنى امنوا وذلك لانه دلالة على التجارة المنجيه وتعلم لها والمتعارف فى التعلم هو الامر والنهى ويرد عليه ان تومنون تفسير للتجاره فلا يستقيم ان يجعل بشر داخلا فى سلكه اذ لا مدخل للتبشير فى ذلك التفسير والصواب تقدير القول كما اختاره لانه كثير فى قوله وكذا الحاكم دونها اشار الى رجحان ما اختاره اما فى هذه الايه فلما عرفته آنفا ولعدم التصريح بالندا ايضا واما فى قوله وبشر الصابرين وبشر الذين امنوا فلعدم التصريح بالندا كما مر قوله اوان تتفق الجملتان خبرا عطف على قوله ان يكون المقام مشتملا على ما يزيل

الاختلاف

الاختلاف وهذه هى الحالة الثانية المقتضية للتوسط وهى الاتفاق فى الخبرية مع الاشتراك فى الجهة الجامعة وكان الانسب بعبارته فى الحالة الاولى اعنى قوله وهى ان اختلفا خبرا وطلبا ان يكون المقام مشتملا ان يقول ههنا او ان اتفقتا خبرا ان يكون المقام على حال اشتراك بينهما فى جوامع ومن عدم الوجه فى جمع الجوامع فى قوله فى جهات جامعة قوله واظهر انما قال ذلك لان بعض الجوامع كالعقل اقوى واظهر وله مراتب متفاوتة فى الظهور وكذا الحال فى الوهمى والخيالى متقدم على الخيالى قوله بهذا القدر متعلق بقوله ولنختم يريد انا فصلنا الحالات المقتضيه للامور المذكوره فيما بين الجمل على وجه كلى مع تمثيل لها فى بعض المواضع فالان نذكر لك امثلة كثيرة لها لتجذب تلك الامثلة بضبعيك وتحفظك عن الزلق ان استقبلك مداحض فى زمان شروعك فى سلوك طرقات تلك الحالات قوله ان عسى بكسر الهمزة فى النسخ المعول عليها اعتراضية وعسى منجمه لتقوية معنى الغرض المستفاد من اداة الشرط ولا يصح جعل عسى شرطا كما لا يخفى ويوجد فى بعض النسخ بفتح الهمزة اى لان عسى وفى بعضها ان بالفتح ايضا وليسا بظاهرين معنى ولا لفظا قال ومن امثلة القطع للاحتياط ولم يعطف اراها اى لم يعطف اراها على تظن مع الاتفاق فى الخبرية والاشتراك فى الجهة الجامعة للاتحاد فى المسند اعنى الظن والتناسب فى المسند اليهما اعنى المحب والمحبوب مع ان المسند اليه فى الاول وقع قيدا اى مفعولا فى الثانى كيلا يتوهم السامع ان اراها معطوف على ابغى لقربه منه واشتراكهما فى الجامع اعنى الاتحاد فى المسند اليه والتناسب فى المسندين مع الاتحاد فى قيدهما ومع يفسد المعنى كما ذكره قوله وليس بمستبعد اسم ليس هو قوله ان يكون موضع قوله ولانصبابه تعليل لنفى الاستبعاد وان ايراد متعلق به واضافة ايراد الى عما وهو السوال اضافة المصدر الى مفعوله لا يقال اذا كان الكلام السابق منصبا الى ذلك السوال وجب ان يكون اراها استئنافا لانا نقول ليس يجب ان يجعل السوال المنصب اليه الكلام بمنزلة الواقع حتى يجب ان يجاب عنه قوله فما هو هنالك اى ليس الفصل فى ذلك المقام وهو ان يكون سوبه لاجل اللفظ اعنى رعاية الوزن هو فى مقام الحلى وهو رعاية صحة المعنى لان الكلام فى تراكيب البلغا التى يجب ان يراعى فيها جوانب المعنى ومقتضى الحال فلو عدل عن ذلك الى مجرد رعاية الوزن انحط هذا التركيب عن مرتبته الى ما دونها وانخرط فى سلك التراكيب التى لا يعتد بها نعم قد يعتبر فى البلاغة مجرد رعاية السجع والقافية والوزن اذا لم يوجد هناك نكتة معنوية قوله لم يعطف لهم الخ يعنى ان تظن يريد ان لهم الخ جملة اسمية خبرها جملة فعلية على الاصح وهذه الجملة الاسمية تشارك الفعلية السابقة اعنى رحمتم فى الجهة الجامعة لان محصولهما سواء بالنحو دعوى

الا نمّا البهم وحالهم انكار ذلك وتقييد لكونه ترك العطف منهما لئلا يتوهم
عطف الاسمية على مفعول زعمتم فيفسد معنى البيت اذ يصرح لهم الف وليس
الاف داخلا فيما زعمه المخاطبون فان قلت لا مجال لهذا التوهم لان المفتوحة
مع ما في حيزها مفرد وقع مفعولا فكيف يصح ان يعطف عليها جملة مستقلة ليس
اجزاؤها معمولة لما عملها في قوة المفرد قلت يصح ذلك لان زعمتم يتضمن
معنى القول فكانه قيل ملم ان اخوتكم قريش فالمفتوحة في معنى المكسورة فجاز
عطف المستقلة عليها وجاز ايضا ان يجعل من العطف على محل اسم على معنى وان لهم
الف قوله بفحوى الحال اراد بالحال ما يعم المقال كما مر مرارا في القرائن الحالية
وذلك لان الزعم اشتهر في دعوى الكذب ومنه قيل زعموا مطية الكذب
وقال شريح لكل شي كنية وكنية الكذب زعموا قال المرزوقي في رد الشاعر
على بني اسد في انتسابهم الى قريش بالقرابة بان لهم ايلافا في رحلة الشتاء الى اليمن
وفي رحلة الصيف الى الشام للتجارة وليس لكم شي من هاتين الرحلتين وايضا
قد آمنهم الله تعالى من الخوف والجوع وانتم خائفون وجائعون واليه الاشارة
بقوله اولئك أومنوا خوفا وجوعا وقد جاعت بنو اسد وخافوا والالاف
مصدر آلفه يولفه والالف مصدر الفه يالفه قوله وذلك انه اي ان
الشاعر وحين ادى ظرف لخبر ان اعني فصل وضمير كان للانكار قوله واما
جملة انا معكم انما نحن مستهزئون وجعلهما جملة واحدة لان الثانية موكدة
للاولى مقررة لها فالعطف على احدهما كالعطف على الاخرى ولما كانت الثانية
اقرب مع اشتمالها على ذكر الاستهزاء قال لكن لو عطف على انما نحن مستهزئون
لشاركه في حكمه اعني كونه من قولهم وههنا مفسدة اخرى ليست في عطفه
على انا معكم وهي ان يشاركه ايضا في كونه موكدا لانا معكم قوله لشاركه في
اختصاصه بالظرف المقدم الظاهر انه جعل اذا ههنا لمجرد الظرفية فيكون
تقديمها لافادة الاختصاص بلا شبهة ويحتمل ان يريد انها شرطية قدمت
لتضمنها معنى الشرط ولافادة الاختصاص ايضا اذ لا منافاة بينهما واما
استناد الاختصاص الى التقييد بالشرط مقدما كان او موخرا فلم يلتفت
اليه واعترض عليه بجواز العطف على قالوا ماخوذا مع قيد سوا سمي
جمله فعليه مقيده بظرف مقدما او جمله شرطية فان القيد اذا جعل جزا
من المعطوف عليه لم يشاركه المعطوف في ذلك القيد كما في قوله تعالى فاذا
جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون فان الظرف مخصوص
بالمعطوف عليه اذ لا معنى لقولك اذا جاء اجلهم لا يستقدمون فيكون خ
قطع الله يستهزئ للاحتياط لا للوجوب قوله وما سولته اي زينته مفعول
معه

معه ومستدرجا حال من فاعل خلاهم ومتصل خبر قوله فان استهزاء الله وقوله
بكل حال ظرف للاتفاق اي استمرار انتفاء الانقطاع في كل حال وقوله فانهم مفسدون
تعليل لما يستفاد من معنى الكلام وهو ان اختصاصه بذلك الظرف المقدم
ليس بمراد لشهادة ما يستفاد في نظيره قوله قطع الا انهم لمثل ما تقدم
اي لم يعطف الا انهم هم السفهاء على قالوا لئلا يختص كونهم سفهاء بالظرف
المتقدم اعني اذا قيل لهم امنوا ولا على انؤمن لئلا يشاركه في كونه من قولهم
فان قلت انؤمن استفهام فكيف يعطف عليه الخبر قلت قد صرحوا ان
ذلك اذا وقعا محكيين في حيز القول والاعتراض بجواز العطف على قالوا ماخوذا
مع قيد متوجه على هاتين الاتنين ايضا وقد اجيب عنه في الكل بان قالوا
في الايات الثلاث ماخوذا مع ظرفه المتقدم عليه معطوف بالواو على يكذبون
في قوله ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون وداخل فيما هو سبب للعذاب الاليم
فلا يصح ان يعطف الله يستهزئ والا انهم هم المفسدون والا انهم هم السفهاء
على ذلك المقيد اذ لا مدخل لشي منها في سببية العذاب وفيه بحث لجواز ان
يكون واذا قيل لهم لا تفسدوا معطوفا على يقول امنا وان كان مرجوحا فح فلا
يلزم من العطف على ذلك المقيد ما ذكرتموه من المحذور فالاولى المصير الى
الاستيناف على ما اوضحه ايضاحا تاما فان قلت لم ذا خالف في ايراد الا
توبيخها في حكم نظم القرآن قلت لان عطف جملة الله يستهزئ على ما يفيقها
المشتملة على ذكر الاستهزاء اظهر في بادي الراي من العطف في الايتين الاخيرتين
والبحث عن نزل العطف الاظهر اهم قوله في الذي قبله اي في الكلام الذي
قبل الله يستهزئ قوله لم يكن من البلاغة ان يعرى الكلام عن الجواب فيلزم
المصير الى الاستيناف يعني اذا اعتبر تحريك الكلام السابق نحو السوال ونزل
منزلة الواقع لزم المصير الى الاستيناف لا انه يلزم اعتبار الاستيناف على
الاطلاق قوله على ما ادعوه اي على وجه حصرهم في الصلاح بانما قال
ومن امثلة الاستيناف قوله عن جماعات العذال اشار به الى العواذل جمع
عاذل له صفة لجماعة لا لامراة لشهادة قوله صدقوا او الغمرة الشدة والانجلاء
الانكشاف وكلمة حتى ههنا في حكم لما وصار جوابها وضمير كان المعطوف على
شرطها راجع الى ابدا الشكاية قوله فبني اي الشاعر الكلام عليه اي على
هذا السوال وقوله على ما عليه اي تاركا للعطف على الوجه الذي ثبت عليه
ايراد الجواب عقيب السوال فانه يكون بلا عطف اما لكمال الاختلاف طلبا
وخبرا او لانه مرتبط به ارتباطا ذاتيا او لان حقهما ان يكونا كلامين شخصين
فلا مجال للعاطف بينهما وجندب بضم الدال روايه الكتاب ويجوز فتحها وهو

في الاصل ضرب من الجراد والجنوب جمع جنب بمعنى الجانب وخبت اسم موضع وهو
في الاصل الارض المطمئنة فيها رمل عريت اي حط عنها رحلها والاجمام الاراحه
وازالة الكلال والمناخ موضع الاناخة والقادسية موضع قريب من الكوفة
لج اي جد في السير وذلت اي الناقة من شدة السير وبعد المنزل قوله نصل
اي اراد الفصل فلم يعطفه قوله عن النسا العاذلات اشارة الى ان العواذل
جمع عاذلة صفة لامراة بدلالة قوله واين وقلن قوله بكى اي كثير البكا والعدان
بالكسر موضع وبرام بفتح البا وقيل بكسرها موضع دفنت فيه تلك القتلى والمحرق
بكسر الرا لقب عمرو بن هند فانه حرق مائة من الاعدا بالنار فضرب المثل بتان
والحزم المأمن من دخله كان امنا لم يعطف كانوا على طالب للاستيناف قوله
او كيف ابكيهم فان قلت الجواب المذكور لا يطابق هذا السوال قلت بل يطابقه
لان المعنى كيف ابكيهما عالمة بحالهم ام جاهله ولا وجه للبكا منه مع الجهل
فاذ وجب ان نصفهم لي وقيل المعنى كيف اندبهم واصفهم في بكائي صفهم لي
فكان الشاعر قال لها قولي كانوا على الاعدا الخ ولا يخفى عليك ان الجملة التي
قطع عنها كانوا اعني طالب اقامتهم غير التي نشا منها السوال اعني قوله بكى قوله
عفا اي اندرس وعفاه درسه يتعدى ولا يتعدى والحنان السحاب المصوت
والعسوف الظلوم والوبل القطر والهطال كثير الهطل وهو تتابع المطر وقوله
ماذا عفاه جملة اسمية فالظاهر ان يجاب بمثلها فيقال كل حنان عفاه ومن
حدا بهم عفاه على طريقة ما عرف في ماذا صنعت فكانه لم ينظر الى خصوصية
عبارة السوال بل قصد الى ما يفهم منها من الجملة الفعلية على قياس ما حققه فيمن
قام ولا ينافي ذلك في ماذا صنعت اذا جعلت اسمية فتامل قوله عفاه من حدا بهم
قيل معناه عفاه من حدا الابل وساقها بهم اي بسببهم والحمس من المادحين
والسالكين يقال عرضت اي ضجرت ومللت والغره من لم يجرب الامور ادخل
عليه الجاره بقوة لعمل اسم الفاعل وبعد طرف لما عرض ما قدم عليه توسعا
طوى عنه كشحه اي اعرض عنه وجانبه قوله ما للمتقين الجامعين بين
الايمان بالغيب الخ اختار هذه العباره على ان يقول ما للمتقين الموصوفين بهذه
الصفات المذكوره او الجامعين بينها اشعارا بفايدة تكرار الموصول في الايمانين
وتركه فيما عداهما وهي ان الايمان بالغيب اصل يتفرع منه اقامة الصلاة
والانفاق والايمان بالكتب المنزله اصل يترتب عليه الايقان بالاخره فكرر
الموصول في الاصلين وعطف احدهما على الاخر بالواو الجامعه عطف الصفه
على الصفه المجروره او المنصوبه على الاختصاص وجعل كل اصل منهما في ضمن
فرعه لان كل فرع يبتني على اصله ويدل عليه فهو يتضمنه وقوله اختصوا
حال

حال من المتقين وكنه الشي غايته ووقت الامر كنهه ايضا ولا يبنى منه فعل
وقولهم لا يكتنهه كنهه اي لا يبلغ نهايته كلام مولد لا نقاد رقدره اي لا نغالب
قدره فضلا عن ان يغلب ومفعولا في حقهم حال من ضمير اختصوا فان قلت اذا
قرر السوال هكذا اما للمتقين اختصوا او ما بالهم اختصوا كان معناه اي اسباب
تاخذت في شانهم حتى استحقوا تلك الهداية اختصوا بها فكان سوالا عن السبب
فلا يطابقه الجواب اذ لا دلالة له على السبب قلت الكلام السابق مشتمل على
تفصيل السبب الا ان السامع لم يتنبه له فنبه عليه اجمالا باسم الاشارة الدال
على ذوات المتقين باعتبار تميزهم بتلك الصفات حتى صاروا كالمحسوس المشاهد
والى هذا اشار بقوله فاجيب بان اولئك الموصوفين غير مستبعد ولا مستبدع ان
يفوزوا اي ظاهر من حالهم استحقاقهم لاختصاصهم بالهدى والفلاح لمكان
اتصافهم بتلك الصفات اختصوا بها فلا مجال للاستبعاد والسوال فان قلت
انما لم يصح هذا اذا لم يكن اسم المتقين مجازا بحسب المال قلت لا يخفى ايضا
ان الذين يؤل حالهم الى تلك الصفات كان مالهم الى ذلك الاختصاص بالاستحقاق ق
فان قلت حصر الفلاح مستفاد من تعريف الخبر وتوسيط الفصل واما
حصر الهدى فكيف يفهم من قوله اولئك على هدى قلت من حيث انه جواب
عن السوال عن سبب اختصاصهم بالهدى المستفاد من هدى للمتقين ومشير
الى ذلك السبب اجمالا مكون من ترتب الحكم على الوصف المناسب المختص فيكون
مختصا ايضا قوله ولك ان تقدر هذا وجه ثان في الاية وهو المختار كما سياتي
قوله منطويا على بيان الموجب اي انطواء ظاهرا مفصلا والا فالاستيناف
على الوجه الاول منطو عليه ايضا ليكون مطابقا للسوال عن السبب لكنه
انطواء خفي اجمالي كما بيناه قوله ولك ان تخرج الاية عما نحن بصدده يعني
الاستيناف وانما جعل المنصوب على الاختصاص من التوابع لانه بحسب
المعنى وصف وتابع وكذا اذا جعل مرفوعا على الاختصاص وكانه لم يتعرض
لقلته ولكونه اقرب الى معنى الوصفية قوله مرادا به اي بالموصول الثاني مع
خبره التعريض وبدون فايدة اخراج الموصول الثاني عن كونه صفة للمتقين
كالموصول الاول هي التعريض باهل الكتاب الذين لم يومنوا بنبوة محمد صلى الله عليه
وسلم وهم ظانون انهم على الهدى وطامعون انهم مفلحون عند الله اي ظنهم ذلك
فهو فاسد وطمعهم خايب وليسوا من الهدى والفلاح في شي بل هما مختصان
بمن امنوا بالكتب المنزله جميعا لا بالتوراة وحدها وايقنوا بالاخرة على وجهها
لا كما يزعم اهل الكتاب من انه لا يدخل الجنه الا من كان هودا او نصارى وان النار
لا تمسهم الا اياما معدودات وان التلذذ في الجنه ليس الا بالنسيم والارواح العبقه

دون المطاعم والمشارب والمناكح قوله جاعلا حال من فاعل تجعل الموصول
الثاني اي جاعلا جملة والذين يؤمنون بما انزل اليك الخ من مستتبعات هدى للمتقين
فان قلت كيف يصح هذا العطف مع ان الجملة الاولى بيان حال الكتاب والثانية
ليست كذلك قلت من حيث ان المراد بالثانية التعريض لمذكور فكانه قيل هو
هدى للمتقين وليس هدى لليهود فالثانية في حكم صفة الكتاب وقيل الواو للحال
وليس بظاهر واذا جعلت هذه الجملة براسها اي بتمامها من مستتبعات وصف
الكتاب امتنع عطف ان الذين كفروا على ما قبله في هذا الوجه ايضا كما في
الوجهين السابقين على ما سياتي قوله والفصل من هذه الوجوه والاستيناف
الذين يؤمنون بالغيب لجهات اما بالنظر الى الوجه الاول فلان الاستيناف
بعد اجراء تلك الصفات الظاهرة في ايجاب الاختصاص ليس فيه مزيد لطف
بل هناك نوع غفول عن السبب المبين كما مر وايضا استيناف الذين
يؤمنون بالغيب منطوي على بيان الموجب وتلخيصه مفصلا دون استيناف
اولئك كما عرفته وايضا لا فصل ههنا من منشا السوال وبين الجواب بذكر
صفات المسؤول عنهم بخلافه هناك واما بالنظر الى الوجه الثالث فلان الاستيناف
تكثير الفائدة بتقليل اللفظ وايضا الموصولان ههنا منتظمان في سلك واحد
من الاعراب ومختلفان في الوجه الثالث وايضا يصح عطف الموصول الثاني
على ما قبله في الوجه الثالث يحتاج الى تكلف كما حققته انفا ولا تكلف فيه على
تقدير الاستيناف واما بالنظر اليهما معا فلانه لا بد من تاويل الهدى والثبات
بزيادة الهدى والثبات عليه او تاويل المتقين بالضالين الصائرين الى التقوى
وعلى التقديرين يحسن استيناف الذين يؤمنون واما استيناف اولئك
والابتداء بالذين يؤمنون بما انزل اليك فيحوجان على تقدير الصبر ومع الى
تكلف في وصف الضالين بتلك الصفات الجارية على المتقين قوله فصل بنزل
على كل افاك لتقع جوابا اعترض عليه بان الجملة الاولى طلبية فترك العطف
للاختلاف طلبا وخبرا لا للاستيناف واجيب بانه لا منافاة في اجتماع
اسباب الفصل وكانه نبه بقوله يقطر على ان هذا السبب اعني الاستيناف
في غاية الظهور فاسند الحكم اليه مع قطع النظر عن صلاحية الكلام السابق
للعطف عليه وعدمها لان من المعلوم ان القصد الى كونه جوابا لذلك السوال
والافاك الكذاب والاثيم كثير الاثم والضيف يطلق على الواحد والجماعة وهو
في الاصل مصدر ضافه وكانوا اثني عشر ملكا وانما جعلهم ضيفا لانهم كانوا
في صورة الضيف او لانهم كانوا ضيفا في حسبان ابرهيم ومعنى المكرمين انهم
مكرمون عند الله قال بل عباد مكرمون او عند ابرهيم حيث خدمهم بنفسه

واخدمهم

واخدمهم امراته واذ دخلوا نصب بالمكرمين ان حمل على المعنى الثاني والا فبما في
ضيف من معنى الفعل او باضمار اذكر وجاز ان ينتصب بحديث وان لم يرد به معناه
المصدري واراد بقوله منكرون انهم ليسوا من معارفه او من جنس الناس الذين
عهدهم او كان هذا سوالا لهم عنهم اي انتم قوم منكرون فعرفوني من انتم
فراغ اي ذهب بخفية من ضيوفه كما هو داب المضيف والهمزة في الا تاكلون
انكار لعدم الاكل وحث عليه فاوجس اي اضمر وانما خافهم لظنه انهم يريدون
به سوءا حيث لم يتحرموا بطعامه وعن ابن عباس وقع في نفسه انهم ملائكة ارسلوا
للعذاب قوله في القران كثير يقدم في القران على عامله لمجرد الاهتمام دون
الحصر لان سلوك هذا الاسلوب كثير في غيره ايضا قال ومن امثلة البدل
المثال الاول يجري مجرى بدل الاشتمال لان عدم الاقامة مغاير للارتحال وغير
داخل فيه مع ما بينهما من الملابسة والمثال الثاني والرابع يجريان مجرى بدل الكل
والثالث يجري مجرى بدل البعض لدخول الثاني في الاول قوله كمال اظهار الكراهة
لاقامته وذلك لان الرجل اذا كره اقامة من يصاحبه لمخالفة سره علنه فربما
رمز الى كراهيته رمزة خفية وربما ارسله فيما لا يعنيه فيفهم منه ذلك فان
قال له ارحل فقد كمل اظهار الكراهة لانه يدل على ارادة الارتحال المستلزمة
لارادة الاقامة فان اراد بالتضمن المعنى اللغوي الشامل للالتزام فلا اشكال
وان اراد الاصطلاحي فهو مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده بمعنى انه
جزؤه كما ذهب اليه جمع وعلى ان مدلول النهي هو الكراهة كما ان مدلول الامر
هو الارادة فيكون كراهة الاقامة جزء مدلول ارحل وعلى هذا المذهب يكون
دلالة لا تقمن على كراهة الاقامة مطابقة اصطلاحا ايضا واما اذا قيل ان
النهي يستلزم الكراهة فحمل المطابقة على ما فيه زيادة ظهور بالقياس الى دلالة
ارحل قوله مثل ما قال الاولون ان اريد به ما نقل عنهم من قولهم ائذا متنا الخ
كما هو الظاهر كان مثالا لبدل الكل على ما مر وان اريد به ما هو الاعم منه كان
من قبيل بدل البعض كالمثال الثالث فلا وجه للحمل على الاشتمال ولم يتعرض
للاستيناف في المثال الرابع لان احتماله اياه بعيد جدا ولا يكون الكلام الثاني
اوفى بتادية المراد في المثالين الاخيرين لظهوره واما المثال الثاني فهو مما ليس
فيه الكلام السابق وافيا بتمام المراد فابدل منه ما يفي به قوله لم يعطف
يخادعون على ما قبله لكونه موضحا له ومبينا وذلك ان قولهم امنا بالله وباليوم
الاخر كلام كاذب يوهم السامعين انهم امنوا فيحتمل ان يكون على وجه الخداع
لاغراض لهم فوقه وان لا يكون فازال هذا الخفاء بيخادعون وتبين انهم قالوا
ذلك خداعا وجوز في الكشاف ان يكون مستانفا كانه قيل ولم يخادعون

الايمان كاذبين وما دفعهم في ذلك فقيل يخادعون والحمل على البيان اولى لانه
ايضاح لما سبق وتصريح بان قولهم هذا مجرد خداع وايضا الخداع ليس مطلوبا
لذاته ولا يكون الجواب عن ذلك السوال شافيا وانما قال في حكم المخادعين لان
مخادعة الله والمومنين مما لا يصح لان علام الغيوب لا يخدع والحكيم الذي لا
يفعل القبيح لا يخدع والمومنون وان جاز ان يخدعوا لم يجز ان يخدعوا وانما قيل
يخادعون لان صورة صنعهم مع الله والمومنين معهم حيث يتظاهرون بالايمان
وهم كافرون صورة صنع المخادعين وكذا صورة صنع الله والمومنين معهم
حيث اجروا عليهم احكام المسلمين مع كونهم عندهم في عداد شرار الكفرة
واهل الدرك الاسفل من النار صورة الخدع ايضا وقد يقال يخادعون بمعنى
يخدعون الا انه اخرج على صيغة المفاعلة مبالغة لان الفعل اذا غولب فيه
فاعله جاء ابلغ واحكم لزيادة قوة الداعي اليه عند المبالغة ويويده قراءة ابي حيوة
يخدعون الله والذين امنوا وعلى هذا فالمنافقون في حكم المخادعين او يخادعون
حقيقة ان اريد يخدع الله يخدع رسوله لانه الناطق عنه باوامره ونواهيه
قوله فوسوس اليه الشيطان الوسوسة القول الخفي بقصد الاضلال
يقال وسوس اليه اي القى الوسوسة اليه ووسوس له اي فعل الوسوسة
لاجله واضافة الشجرة الى الخلد على معنى ان الاكل منها سبب بزعمه لخلود الاكل
وان لا يموت ابدا وملك لا يبلى اي لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال قوله
لم يعطف لا ريب فيه على ذلك الكتاب ظاهر كلامه هذا مبني على ما هو المختار
في الكشاف من ان ذلك الكتاب جملة على حدة وذلك الكتاب جملة اخرى وهدى
وهدى للمتقين جملة ثالثة محذوفة المبتدا او انما جاءت هكذا متناسقة بلا حرف
نسق لكونها متآخية اخذ بعضها بعنق بعض قوله حيث كان وزانه اي قياسه
ونسبته وهو في الاصل مصدر وازن موازنة وقد يطلق على ما يوزن به جعل
لا ريب فيه بالقياس الى ذلك الكتاب تارة بمنزلة التاكيد المعنوي واخرى
بمنزلة الحال المؤكدة وبين الاول بقوله يدل على ذلك اي على كونه بمنزلة نفسه
في جاءني الخليفة نفسه الخ ثم حكم بان تقرير كونه حالا مؤكدة ظاهر كما ستطلع
عليه والضمير في انه للشان وكلمة حين مستعملة استعمال لما وجوابها كان
عند السامع اي كان الكلام المشتمل على وصف الكتاب بتلك المبالغة مظنة
انه مما يرمى به على سبيل المجازفة والمساهلة فينظمه السامع في سلكه وبولغ
مسند الى قوله في وصف الكتاب وضمير شانه للكمال وتلك المبالغة مصدر
بولغ وحيث جعل قيد البولغ وكذا قوله بشهادة قيد له بعد تقييده بالاول
والاصول هي القواعد التي سبقت من ان اسم الاشارة للبعيد اذا استعمل في

القوس

القوس افاد بحسب المقام بعد الدرجة وعلو المرتبة ومن ان المسند اذا
عرف بلام الجنس افاد الانحصار في المسند اليه ومن ان الحصر اذا لم يكن حقيقيا
كان مبالغة في كماله ونقصان ما عداه حتى يلحق بالعدم فصار الجنس منحصرا
فيه لذلك فيؤول المعنى الى ان هذا الكتاب البالغ في كماله اعلى درجات الكتب
هو الذي يستحق ان يسمى كتابا دون غيره والجزاف بالكسر مصدر جازفه
اي اخذ الشيء بغير تقدير ومعرفة بكميته والفعل في فاتبعه مسند الى
ريب فيه اي جعل لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب نفيا لان يكون مظنة ان
ينظمه السامع قبل التامل في سلك ما جوزف فيه وقد اجيب به اي
بذلك الاتباع المجز واتباع نفسه الخليفة مصدر فاتبعه والحاصل ان لا
ريب فيه لدفع توهم المجازفة في الكلام كما ان نفسه لدفع توهم التجوز او السهو
في الحكم ثم الظاهر مما ذكر ان الضمير المجرور في لا ريب فيه راجع الى الكلام السابق
اعني ذلك الكتاب كانه قيل لا ريب فيه فلا مجازفة في هذا الكلام بل هو صادر
عن تحقق وايقان وجاز ان يكون عائدا الى ما اشير اليه بذلك كما هو المتبادر من ظاهر
الاية ويكون مع ذلك دافعا للمجازفة ايضا لان نفي الريب عن الشيء شهادة وتسجيل
بكماله لانه لا كمال اكمل مما للحق واليقين كما لا نقص انقص مما للباطل والشبهة
وانما كان تقرير كونه حالا موكدة ظاهرا لانه يوكد معنى الكمال المستفاد من
الخبر الذي هو الكتاب كما ان بينا موكد معنى الخبر الذي هو الحق في قوله وكذلك
فصل عطاف على قوله لم يعطف لا ريب فيه على ذلك الكتاب واللام في قوله للذي
قبله متعلقة بالتقرير والضمير المجرور في هدى للمتقين وفي قوله لان قوله ذلك
الكتاب لا ريب فيه مسوق لوصف التنزيل بكمال كونه هاديا اشارة الى ان ذلك
الكتاب متبوعا للا ريب فيه مقيد ايضا موكدا لهدى للمتقين بناء على دفع توهم
المجازفة من الكلام تتمة له فلا يتجه ان الاولى على ما ذكر ان يعطف هدى للمتقين
على لا ريب فيه لاشتراكهما في انهما تاكيدان لذلك الكتاب والمذكور في الكشاف
ان هدى للمتقين تاكيد للا ريب فيه كما ان لا ريب فيه تاكيد لذلك الكتاب قوله وان
معناه بالكسر جملة حالية او معطوفة على جملة تقديره هو هدى فيكون ايضا
خبرا عن المبتدا الذي هو قوله هو هدى للمتقين وكون نفس الكتاب هداية
محضة مستفاد من حمل المصدر عليه وكون تلك الهداية بالغة درجة لا يكتنه
كنهها مستفاد من تنكير هدى قوله فاما بيان اي واما مبين ان ما قبل هدى
للمتقين مسوق لما ذكر اي لوصف التنزيل بكمال كونه هاديا فما تراه من النظم
الشاهد له اي للتنزيل وقوله لاحرازه اما بدل اشتمال باعادة الجار او اللام
في موضع الباء اي الشاهد للتنزيل باحراز التنزيل قصب السبق في شان التنزيل

اعنی ما هو المقصود منه وانزل لاجله وهو ای ذلك النظم الشاهد تلك
الشهاده وقوله ثم من لعقبه عطف علی من النظم وانما اورد لفظة ثم تنبیها
علی التراخی فان تقویه الشاهد وتزکیته متراخیة الرتبة عن اصل الشهادة
وانما وصف المبدا بالبلیغ لکون الریب منفیا بلا النافیة للجنس قوله وانك
تعنی وانك بعد ما عرفت ان ذلك الشاهد المصدق یشهد باحراز التنزیل قصب
السبق فیما هو شانه والمقصود منه لتعلم ان شان کتب السما وبذو ما هو
المقصود الاصلی منها هو الهدایه لا غیر وبحسب الهدایه تتفاوت شان
الکتب فی درجات الکمال لان کمال الشی انما هو بحصول ما قصد به فاذا دله
ذلك النظم علی علو شانه ورفعة مرتبته بحیث انحصر جنس الکتاب وکماله
فیه فقد دل ذلك علی کمال کونه هادیا فصار هدی للمتقین کالتاکید اللفظی
لما قبله بحیث اتحد معنیاهما فی المآل بخلاف لاریب فیه فانه کالتاکید المعنوی
لما قبله کما مر قوله وکذلك قوله ان الذین کفروا عطف علی قوله ومن امثله
التقریر والتاکید قوله الم ذلك الکتاب لا علی قوله وهذلك فصل هدی للمتقین
اذ لیس الکلام فی فصل ان الذین کفروا عما قبله فانه لکمال الانقطاع کما سیاتی
بل فی فصل لا یومنون وختم الله فانه لکمال الاتصال وذلك ان لا یومنون
مقرر لما افاده قوله سواء علیهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم من ترك اجابتهم
الی الایمان فان المقصود بالتسویة ترك الاجابة فلا یومنون بمنزله التاکید
اللفظی لما قبله وکذلك ختم الله مقرر ایضا لما افاده تسویة الانذار وعدمه
من انه لیس لهم قلب یخلص الیه حق ای یصل الیه خالصا ولا سمع یدرکونه
به ولا بصر یتبصرون به عبرة ولما کان انتفا سلامة تلك المشاعر لازما للتسویة
المذکورة خارجا عنها کان ختم الله بمنزلة التاکید المعنوی لها فان قلت هلا
جعل ختم الله تاکیدا لقوله لا یومنون قلت لعدم دلالة لا یومنون علی مضمون
ختم الله لا یقال فاذا کانا تاکیدین لعدم التفاوت بین الانذار وعدمه کان
الاولی عطف احد التاکیدین علی الاخر لانا نقول التاکید الاول من تتمة
التاکید الثانی علی قیاس ما تقدم وقد یقال ختم الله استیناف ولیس ببعید
واما قوله تعالی ولهم عذاب عظیم فالظاهر انه عطف علی جملة ان الذین اولی
خبران لا علی احد التاکیدین لان ثبوت العذاب العظیم لا یتبادر منه تقریر
التسویة کما فی التاکیدین السابقین قوله کما تری ای کالتقریر الذی تری
قوله وکذلك قوله انا معکم ای هو ایضا من امثلة التقریر والتاکید وقوله
لما کان المراد الخ بیان لکون الایة من هذا القبیل وقوله انا معکم قلوا بفتح الهمزة
اذ المراد هو المعنی وجوز الکسر علی الحکایه بحسب المعنی وکذا الحال فی همزة
انا

انا نوهم وضمیر معناه لقوله انا معکم قلوا با قوله وقع قوله انما نحن مستهزون
مقررا وجه التقریر ان ایهام الایمان یتضمن نفیه والاستهزا باهله یتضمنه
ایضا فکان الثانی مقررا للاول وقد یقال معنی الاول الثبات علی الیهودیه
ومعنی الثانی دفع الاسلام لان المستهزی بالشی المستخف به دافع له قطعا
ودفع نقیض الشی تاکید لثباته ومنطوق ما هذا بشرا یوکد مفهوم ان هذا
الا ملك کریم اعنی نفی البشریة ومفهوم الاول اعنی اثبات الملکیة یوکد منطوق
الثانی وانما قال فی حال التعظیم لان نفی الادمیه فی مقام التحقیر یفهم منه
عرفا اثبات الشیطانیه او السبعیه او البهیمیه وقوله کان فی اذنیه وقرا
ای ثقلا مانعا من السماع مقرر لقوله کان لم یسمعها وهو جمله وقعت حالا
من ضمیر ولی مستکبرا قال وامثلة الانقطاع للاختلاف خبرا وطلبا قدمه
لانه اقوی قسمی کمال الانقطاع والمراد ان لا یکون هناك ما یزیل ذلك الاختلاف
کما مر والرائد هو الذی یتقدم الرفقه لطلب الما والکلا من راد یرود اذا
جا وذهب یقال ارسیت السفینه ای القیت مرساتها التقف والجزاوله
المعالجه والضمیر للحرب وقوله فکل تعلیل للامر بالارسا للجزواله والحتف
الهلاك یجری بمقدار ای بقدر من الله وقیل فی دیوان الاخطل وقال سیدهم
والضمیر للسفینه وذلك لانهم لما راوا ما فیها من الاموال طمعوا فی اخذها
فامر سید القوم الملاحین ان یرسوا لیاخذوها فان قلت ارسوا جملة لها
محل من الاعراب والکلام فی جمل لا محل لها منه قلت النظر ههنا الی المحکی
اعنی کلام الرائد دون الحکایه ولا اعراب لها فی المحکی وقد یقال الکلام عام
متناول لما له محل ایضا فان الاختلاف خبرا وطلبا یوجب الفصل بین الجمل
مطلقا ولیس بشی فان الجمل التی لها محل من الاعراب کما صرح به بعضهم فی
حکم المفردات یکفی فی کون العطف بالواو بینها مقبولا بالجهة الجامعة من
غیر التفات الی ذلك الاختلاف وعدمه الا تری الی قوله تعالی وقالوا حسبنا
الله ونعم الوکیل فان هذا العطف فی الحکایه دون المحکی والسر فی ذلك ان
الجمل التی لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات ولیست النسب التی
بین اجزائها مقصودة بالذات فلا التفات ای اختلاف تلك النسب بالخبریه
والطلبیه خصوصا فی الجمل المحکیه بعد القول بل الجمل حینئذ فی حکم المفردات
التی وقعت موقعها لظهور فائدة العطف بینها بالواو بخلاف ما لا محل لها
فان نسبها مقصودة بذواتها فتصیر صفاتها العارضة لها ولیس تظهر
فائدة العطف بینها بالواو الا بتامل کما مر ویقتضی ان یکون بینهما مزید مناسبة
کما لا یخفی وقد نص العلامه فی سوره نوح بصحة قولك قال زید نودی

للصلاه وصلي في المسجد كما ذكره سابقا قوله ملكته حبلي تمليك الحبل عبارة
عن الانقياد والدخول تحت التصرف التام والقاه على غاربه اى كا هله عبارة
عن التخليه وعدم الالتفات لقلة الرغبه في مواصلته والتصرف فيه وقال
انى في الهوى كاذب اى قال انك في دعوى محبتي كاذب الا ان الشاعر حكى
معنى كلام حبيبه بعبارة نفسه وقوله بالرفع فيهما اى في يا كلك وادفع
وذلك لان الجزم فيهما يخرجهما عن صلاحية العطف ويجعلهما جزا شرط محذوف
اى ان تدن ما كلك على مذهب الكسائى وان تصلح ادفع اليك الاجر فان قلت
لم اسند الفعل في نزا ولها وما كلك وادفع الى الاختلاف دون الاسباب
مع كونه محتملا قلت لان الاختلاف ظاهر التحقق فالاسناد اليه اولى فان
قيل عطف انتقم على الذى عليه مما لا يجوز لا لاشاركه في كونه مقولا للمحبوب
اجيب بان المراد ترك عطفه على قال وقد يقال اسند تركه الى الاختلاف
لانه اظهر السببين وربما يجعل استنادا ما تقدم قلت استغفر الله جوابا لما اذا
قلت قوله ومن امثلته اى امثلة الانقطاع لغيرا لاختلاف يعني به القسم
الثانى من كمال الانقطاع وهو انتفا الجامع بعد اتفاق الجملتين في الخبريه قوله
ويقع في خاطرك نعته اى في اثنا الحديث التي يكون فيه قوله مثال الاول
كنت في حديثنا اى مثال الاول هذه القصه قوله وان خاتمي هذا عطف على
مقدر اى خاتمك على ما وصفت وان خاتمي وترك العطف في قوله ان خاتمي
ضيق لاخ من نكته قوله لتبو مقامك عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخف
فيه تنبيه على ان هذا الجامع قد يعتبر في بعض المقامات كان يكون مثلا في تعداد
الامور التي تتعلق بك وبيان احوالها فتقول كم ثوبي واسع وخاتمي ضيق
وخفي كذلك فتصل لكن اشتغال اهل مجلسك بذكر الخواتم ينبو عن ذكرك
خفك مع خاتمك وكذا في قوله قبيل هذا او بينهما جامع غير ملتفت اليه اشعار
بما ذكرناه ايضا فان ما لا يصلح ان يكون جامعا في شي من المقامات لا يسمى جامعا
وقد سبق منا كلام في تحقيق هذا المطلب فليكن منك على بال ولا تلتفت الى
ما يتوهم من ان قول المص ههنا صريح في ان الاتحاد في المسند لا يصلح جامعا
بين الجملتين ايضا بل لا بد من الجامع بين المسند اليهما ايضا وقوله او يكون في
حديث عطف على يكون في حديث وقسيم له كما يشعر به قوله بعينه وقد يتم
والاقسام ثلاثة الاول ان لا يكون بين الحديثين تعلق اصلا الثانى ان يكون
بينهما جامع غير ملتفت في ذلك المقام وقد عرفتهما الثالث ان يكون بينهما
تعلق ما لكنه لا يصلح جامعا اصلا كما يدل عليه قوله بعيد التعلق به وانما
فصله عنهما لانه مقدمة لبيان الفصل في قوله تعالى ان الذين كفروا وقوله
وكون

وكون ما عقبته الظاهر وكونه الا انه وضع المظهر موضع المضمر لا يقال
بين صدري الحديثين جامع هو ذكر العلوم والاساس في سياق كل منهما وكذا في
الايه اذ الحاصل انه هداية للمتقين وغيرنا فع للذين كفروا لانا نقول ان
المقصود بيان حال الجهال مطلقا لا بيان حالهم ما لقياس الى كتاب سيبويه
وكونه اساسا ولهذا اطلق الجهل وقال وسوما اثر لهم جهلهم ولم يقيده بحاله
واما ذكر العلوم ومطلق الاساس فهو ذلك المتعلق البعيد وكذا الحال
في الايه اذ المقصود انه لا نفع في الانذار سوا كان بالقرآن او غيره قوله
خلافه متعلق باخرج اى اخرج من زمرة العقلا ملتبسا بخلاف حاله الحاصل
اذا تركه وفي قوله هو نا تما اشارة الى ان ذكر هذه الجمل معا بلا عاطف ليس مستحسن
ايضا لكن الخطب اهون اذ هناك جمع في الذكر ودلالة على الاجتماع في نفس
الامر بالواو وههنا مجرد الجمع في الذكر قوله لا والذى هو عالم كلمة لا رد لما
زعمته الحبيبة من اندراس هواه كما حكاه في البيت السابق زعمت هواك
عفا الغداة كما عفا منها طلال باللوى ورسوم والخطاب في هواك للنفس اى
ادعت ان هواك اندرس كما اندرس آثار ديارها بذلك الموضع وجواب القسم
في البيت الذى بعده ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك
تحوم وفي قوله بين مرارة الهوى وكرم ابى الحسين اشارة الى انه من عطف
المفرد على المفرد وان الجامع يشترط فيه ايضا كما مر وما يقال من ان كرم ابى الحسين
له حلاوة وان مرارة النوى دا وكرمه دوا فمما لا يخفى سماجته قوله يعلم
ما يلج هذا مثال للتوسط في المفردات لان كلمة ما موصوله لا استفهامية الا ان
توسط تلك المفردات باعتبار الجامع بين الجمل الواقعه صلات وقوله ان
الابرار مثال للتوسط في الجمل وقوله وغير ذلك اما مرفوع عطفا على ما تلوا
واما مجرور عطفا على قوله وانما لم يتعرض لامثلة التوسط بازاء الاختلاف
لانها قد تقدمت مستوفاة قوله واعلم ان الوصل من محسناته ان يكون الجملتان
متناسبتين يريد ان التوسط بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع يصحح العطف
بين الجملتين في فن البلاغه كما مر وان التناسب يورثه حسنات ابدا على ما تقتضيه
اصل البلاغه قوله وما شاكل ذلك يعني كونهما شرطيتين او ظرفيتين وكون
الفعليتين بحيث يكون فعلاهما ماضيين او مضارعين وكون الخبر في الاسميتين
اسما او فعلا ماضيا او مضارعا الى غير ذلك من تفاصيل احوال الجمل قوله
من غير التعرض معناه من غير ان يقصد التعرض بقيد زايد معنى فيصح ما ذكره
من الامثله ولا يرد انه اذا كان المراد من الاخبار مجرد نسبة الخبر الى المخبر
عنه لم يصح نحو قام زيد لانه يفيد قيدا زايدا وتخصيصه ان النسبة تقصد

على ثلاثة وجوه آان يراد تجريدها عن الخصوصيات كما فى قولك زيد منطلق اذا قيل انه يدل على مجرد الانتساب بلا زمان ولا تجدد ولا استمرار ومعنى كونه للثبوت انه لا يدل على الحدوث لا انه يدل على عدمه او يدل على استمرار الانطلاق ودوامه فانه يستفاد بمعونة المقام كما مرت ان يقصد معها خصوصية معينة فلا يجب ح رعاية التناسب اذ ربما لا يتفق الجملتان فى تلك الخصوصية كما اذا اريد باحديهما التجدد وبالاخرى عدمه ح ان يقصد النسبة فى ضمن اى خصوصية كانت فههنا يجب رعاية التناسب قوله ان يراعى بصيغة الخطاب فى نسخة معتمد عليها وقد يروى بصيغة الغيبة مبنيا للمفعول والاول انسب بقوله فتقول قوله وكذا زيد قام وعمرو قعد فصله لان الخبر فى الاسميتين فعل وما قيل من ان هاتين الجملتين يحتملان ان يكونا فعليتين ايضا فيجب ان يقدرا متناسبتين فى الاسمية او الفعلية لا مختلفتين فيهما انما يصح على مذهب بعض الكوفية حيث جوزوا تقديم الفاعل قوله وان لا تقول عطف على ان تراعى ولو ترك ان وعطف على ان يقول لكان اظهر قوله وكذا قام زيد وعمرو قعد اى تقول ذلك ايضا للاختلاف فى الاسمية والفعلية وان اشتركا فى افادة التجدد وافترقا فى ان الثانية تفيد التقوى على ما سلف واذا رفعت احد الاسمين فى احدى الجملتين فى باب الاضمار على شريطة التفسير ورفعت الاخر فى الاخرى واذا نصبت نصبت رعاية للتناسب ولا ينبغى لك ان ترفع فى احدهما وتنصب فى الاخرى لادائه الى الاختلاف فى الاسمية والفعلية سواء كان الفعل مشتغلا بضمير ما اضمر عامله كقولك زيد لقيته ومررت به او بمتعلقه كقولك زيد اكرمت اباه وعمرو ضربت غلامه وقد نبه بما ذكر على ان التناسب فى الاشتغال بالضمير والمتعلق يراعى فى الجملتين ايضا قوله امثال ذلك يريد به ما سبق فى علم النحو من امثلة الاضمار على شريطة التفسير او اراد امثال ما ذكر هنا من الامثلة مطلقا قوله والثبوت فى الاخرى اى واريد عدم التجدد فى الاخرى وفائدة لفظة بعد بقوله ثبوت المستفاد من قاعدة تعالنتوهم قصد الحدوث به وقيل دفع التوهم كون الجملة حالا ووجه اى وعلى كون باحديهما التجدد وبالاخرى الثبوت وان لم يكن العطف بالواو وفى قوله سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون اى سواء عليكم احدثتم الدعوة لهم ام استمر عليكم صمتكم اشعار بان الهمزة وام يدخلان بحسب المعنى على المستويين وقد يقال المستويان ههنا مضمونا الجملتين كانه قيل هذا او ذاك ام ذاك طلبا لتعيين ما علم ثبوته على الابهام قوله واذا حزبهم امر اى اصابهم مكروه وضيق فانه لوقت الدعاء والالتجاء لكشف البلوى قوله اجددت بالتخفيف من الجد المقابل للعب

وقد يروى ما الشديد من التجدد المناسب للاحداث قوله استبعادا مفعول له لما دل عليه الكلام اى قالوا ذلك استبعادا قوله وما اعظم كيد الشيطان للمقلدين فيه اشارة الى ما هو المختار عندي من عدم جواز التقليد فى الاعتقاديات والى انه يفضى الى التقليد فى امور ظاهرة البطلان كحال هؤلاء فى تقليدهم اباءهم قوله فى عبادة تماثيل اشارة الى ما قبل الاية اعنى قوله اذ قال ابرهيم لابيه وقومه ما هذه التماثيل التى انتم لها عاكفون قالوا وجدنا اباءنا لها عابدين قال لقد كنتم انتم واباؤكم فى ضلال مبين قالوا اجئتنا قال فبالحرى ان تحقق فى الحال قوله لمجيئها بيان لوجه مناسبة الحال للفصل والوصل واللام متعلقة بخبر المبتدا اى الحاق الكلام فى الحال بالكلام فيهما ملتبس بالحرى لمجيئها وهى مع الواو وفرع للعاطف كما اشرنا اليه وسيصرح به وللفظ تارة اما ظرف او مصدر قوله مع الواو اى مقارنة لها قوله لا معها معطوف على مقدر اى لمجيئها اخرى مجردة لا مع الواو وجعل لا هذه بمعنى غير حتى يكون لا معها حالا ايضا بمعنى غير مقارنة بحث يشهد ان ما بعدها اعنى معها لا يصلح ان يكون مضافا اليه قوله الكلام فى ذلك اى فى ان الحال فى اى موضع يجى بالواو وفى اى موضع يجى بدونها واراد بقوله حال بالاطلاق فانه اذا اطلق لفظ الحال انصرف اليه وهو الحال المنتقلة الكثيرة الاستعمال فاذا اريد به الحال الاخرى قيد بالموكدة واراد بالاصل فى الكلام ما هو الراجح فى الاعتبار بحسب المناسبة وبالنهج فى الاستعمال الواضح الذى جرى عليه الاستعمال ومن ثمة قيل الاصل مدلول الدليل والنهج مختار الاستعمال وقد يقال الاصل ما يتعلق بالمعنى والنهج ما يتعلق باللفظ وفائدة لفظة معا انه لولاها لربما توهم ان لكل منهما سهما واحدا كما فى قولك لهما درهم اى لكل منهما درهم واذا قيل معا تحققت وحدة النهج بلا شبهة مع كون الاصل متعددا قوله فاصل النوع الثانى قدم بيان اصل الموكدة بعد ما اخرها فى الذكر لان المعتبر فى بيانها الثابت وفى بيان المنتقلة اللاثابت قوله وصفا ثابتا اى لازما لا يتغير وذلك لان الحال الموكدة وما تقرر اسم مضمون اسم واقع فى الجملة السابقة سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية فان الموكدة قد تاتى بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا فان عربيا موكد مضمون الضمير الراجع الى القران الذى يفهم منه كونه عربيا وكذلك قائما بالقسط يوكد مضمون لفظة الله فى شهد الله اذ يفهم منها القيام بالقسط ولا شك ان الوصف انما يوكد مضمون الاسم اذا كان من الاوصاف اللازمة ليدل عليه الاسم ضمنا فاذا صرح به اكد مضمونه وبما قررناه تحقق ان الحال الموكدة لا يجب كونها مفردة لمضمون جملة عقدها من اسمين

لا عمل لهما ولا يبعد ان يجعل كونها كذلك شرطا لوجوب حذف عاملها ولو شرط
الحال الموكده بما تقرر مضمون الجمله السابقه مطلقا لزم ان يكون نحو ولوا مدبرين
ولا تعثوا في الارض مفسدين وتبسم ضاحكا ممن لم يجعلها بمعنى المصادر احوالا
موكدة مع انها ليست صفات لازمه قوله ان يكون وصف غير ثابت وذلك لان
المقصود من النوع الاول بيان ان الفعل صدر من الفاعل او وقع على المفعول مقيدا
بتلك الصفه والهيئة والتقييد انما يفيد اذا كان بالصفات المتغيرة المتبدله لان
كون الفعل صادرا او واقعا على الهيات والصفات اللازمه امر معلوم ولما كان
الاصل في النوع الثاني هو الثبوت وجب ان يعبر عنه بعبارة تدل على الثبوت
واللزوم كالصفة المشبهه نحو حبيبا وشفيقا وسخيا جوادا او بطلا شجاعا او ما
ليس بمشتق كعربيا ونحوها بما انما يقع حالا موكدة اذا اقترن به ما يدل على ثبوته
كقوله قائما بالقسط ولما كان الاصل في النوع الاول هو اللاثبوت وجب ان
يعبر عنه بما لا يدل على الثبوت واللزوم كاسم الفاعل والمفعول فانهما لا يدلان
على لزوم معناهما للموصوف بهما بل يعبر بهما على الاطلاق عن الصفات المتبدله
وهذا الاينافي ما تقدم من ان الاسم سواء كان وصفا او غيره اصله ان يدل على
الثبوت لان معنى ذلك انه لا يدل على الحدوث كما يدل عليه الفعل فالثبوت
هناك يقابل الحدوث والمراد به ههنا اللزوم وقد يكون الحال المنتقلة اسما غير
مشتق كرطبا وبسرا اذا يفهم منهما هيئة غير لازمه قوله ويمتنع ان يقال
جاء زيد طويلا يريد ان هذه صفات لازمه لا فائدة في تقييد المجي بها والتاويل
الذي اشار اليه مثل ان يكون زيد في سن النمو او الانحطاط فيحدث له طول او
قصر ومثل ان يحدث له سواد او بياض بسبب من الاسباب الطارئه قوله
ونحوها في الاستعمال ان ياتيا عاريين عن حرف النفي وذلك لان المقصود من
الموكدة تقرير الصفه التي تضمنها الاسم ومن المنتقله تقييد الفعل بهيئه
مخصوصة وما دخل عليه حرف النفي انما يدل على نفي الصفة والهيئة فان
قيل الصفة المنفيه قد يراد تاكيدها وكذا قد يقيد الفعل بها قلنا المقصود
من الحال تقرير ثبوت الصفه والتقييد بثبوت الهيئة سواء كانت حقيقيه
او اعتباريه فان انتفاء الصفات والهيات مما لا ينضبط الا بتحصيل فلا بد ان
يعبر عنهما بما يدل على الثبوت فان قلت قد يفهم من نفي صفة او هيئة ثبوت
اخرى كما يفهم من نفي الركوب ثبوت المشي وبالعكس فح كان النفي منضبطا محصلا
قلت ذلك بطريق الالتزام والمختار في نهج الاستعمال ما يدل صريحا على
ثبوت الصفة او الهيئة المقصوده فلا يخالف هذا النهج في فن البلاغه وان
جاز مخالفته بحسب النحو قوله لان هذه الواو تعليل لما ذكره من ان النظر الى
كون

كون اعرابهما غير تبع يقتضي عدم دخول الواو وانما قال اصلها العطف لانها
في الحال ليست بعاطفة قال في الكشاف واو الحال هي واو العطف استعيرت
للوصل فان قلت قوله بقي الحق بين يدل على ان ذا الحال هو الحق وهو ليس كذلك
بل هو عند الجمهور ضمير المفعول في العامل المقدر اعني احقه او اثبته وعند الم
ضمير الفاعل فيما اختار تقديره في قسم النحو حيث قال احق التقديرات في زيد
ابوك عطوفا يحق عطوفا وفي هو الحق بينا يبدو بينا قلت لما كان ذلك الضمير
عبارة عن الحق صح جعله ذا حال قوله والخبر ليس موضعا لدخول الواو
لانه متحد بالمخبر عنه كالوصف بالموصوف وقد سبق تقرير وجوب التغاير
بين المعطوف والمعطوف عليه في غير كلمة اي قوله والتحقيق فيه اي فيما ذكرنا من
ان حق النوعين ان لا يدخلهما الواو وقوله الا بعد ان يكون هناك اي موضع انتظام
الاعراب للكلمات تعلق معنوي ينتظم ذلك التعلق معاني تلك الكلمات وذلك
لان الهيات الاعرابيه وضعت داله على معان معتورة تطرا على مدلولات
الكلم عند ضم بعضها الى بعض فاذا وجدت الاعراب في موضع قد تناول شيئا
بدون الواو اي بطريق الاصالة دون التبعية كان ذلك دليلا على ان لمدلول
تلك الكلمه المعربه تعلقا معنويا بمدلول غيرها من الكلم المنضمة اليها
فلا يحتاج ح الى تكلف معلق اخر كالواو مثلا والحال كذلك فان لها اعرابا اصليا
تدل على كونها هيئة لذي الحال وقيدا لعامله او موكدة لما دل عليه ذو الحال
حقيقه فحقها ان يكون بلا واو مفرده كانت او جمله لان الجملة الواقعة حالا
لها اعراب بالاصالة محلي قطعا قوله لكن النظر اليها اعتذار عن دخول
الواو في الحال اذا كانت جمله بيان ذلك ان الجمله من حيث هي جملة مستقله بافادة
فائدة هي النسبه التامه بين طرفيها وان كانت غير مستقله باعتبار ما عرض
لها من وقوعها موقع المفرد وقيدا للفعل مثلا فالجمله الحاليه اذا لم يكن متحدة
بالجمله السابقة اتحادها اتحادها اذا كانت حالا موكدة ولا شك انها غير منقطعه
عنها بالكلية لوجود الجهه الجامعه بينهما نزلت منها منزلة الجملة المتوسطة
بين كمال الاتصال والانقطاع فلا يبعد ان يدخلها الواو والداله على الاجتماع
والاتصال لتقاوم استقلالها في نفسها وترتبطها بما قبلها زيادة ارتباط كما دخل
بين الجمل المتوسطه بين غايتي الانقطاع والاتصال ثم انه جعل لا ريب فيه ههنا
حالا موكدة وجوز فيما تقدم كونها جمله موكدة للجملة التي قبلها ايضا ولا يخفى
جريان هذين الوجهين في لا شبهه فيه وانما قال لجهات جامعه بصيغة الجمع
نظرا الى تعدد موارد الحال كما مر قوله كما ترى في جاء زيد تقاد الجنائب بين
يديه فان هذه الجملة ليست متحدة بالاولى ولا منقطعة عنها لان المجي يناسب

قود الجانب والضمير في يديه يربطها بالسابقة وكذا الحال في وسعه على
كيفية وقوله يبسط خبر لكن فان قلت ما ذكره يجرى بعينه في الجملة الواقعة
صفة فيلزم ان يجوز دخول الواو فيها قلت له ان يقول ارتباط الصفة بالموصوف
لا شك انه اقوى فلا يلزم من الجواز ههنا الجواز هناك وقد سبق تجويز بعضهم
ايراد الواو لتاكيد لصوق الصفة بموصوفها الا انه لم يشتهر اشتهار كون
الواو للحال وقد نصرناه بدليل نكتفي به في مباحث الالفاظ والجملة اذا وقعت
حالا فحكمها في دخول الواو على قياس الاحكام الخمسة فقد يمتنع وقد يجب وقد
يجوز اما مع التساوي واما مع رجحان احد طرفيه فبعد تمهيد القاعدة شرع
في تفاصيل ذلك قال الضابط فيما نحن بصدده اي من دخول الواو وعدمه
في الجملة الواقعة حالا لا منتقلة اذ قد ظهر ان المؤكدة يمتنع فيها الواو وقوله لان
الاسمية كما تعلم دلالته على الثبوت انما يصح اذا لم يكن خبر الاسمية جملة فعلية
نحو زيد قام فانه كقام زيد يفيد التجدد كما مر وكانه بنى الكلام على ما هو الاعم
الاغلب في الاسمية فان الجملة الفعلية واردة على اصل الحال بالاطلاق فاذا
كانت على نهجها ايضا بان يكون مثبتة ليست في حكم المنفية كالتي فعلها مضارع
مثبت كانت متمكنة في الحالية قريبة من الحال المفردة جدا فالوجه فيها ترك الواو
جريا على موجب الحال من استغنائها عن دخولها وانما قلنا ليست في حكم المنفية
احترازا عما اذا كان فعلها ماضيا مثبتا فانه في حكم المنفي كما سياتي ولذلك لم يمثل
ههنا الا بالمضارع وقد نبه بقوله او بعدو فرسه على ان الحال قد يكون سببيا
كما يكون فعليا على طريقة المسند والوصف وقوله لا يكاد تسمع اشارة الى ان
دخول الواو في المضارع المثبت كالممتنع اعني الحرام اذا اجرى على ظاهره واما
اذا قدر معه مبتدا فدخول الواو جائز ومسموع كثيرا منه قوله تع لم تؤذونني
وقد تعلمون وقولهم قمت واصك وجهه وقول الشاعر نجوت وارهنهم مالكا
قوله وذلك ان يكون اسمية في الحال غير المؤكدة انما قيد بذلك لان الاسمية
واردة على اصل الحال المؤكدة وخص هذا التقييد بالاسمية ولم يقل فيما سبق
وذلك ان يكون فعلية في الحال غير المؤكدة لان المؤكدة تقع اسمية ومفردة ولا تقع
فعلية اصلا قوله فالوجه الواو وذلك لانها لخروجها عن اصل الحال يوهم انها
ليست حالا فاحتيج الى رابط دال عليه خصوصا اذا كانت الاسمية منفية
خارجة عن نهج الحال ايضا وقوله ما جاء بخلاف هذا الامور معدودة الحقت
بالنوادر يؤكد قوله فالوجه الواو ويقرر ان المراد به رجحان دخولها بحيث يكون
تركه قريبا من المعدوم كان دخولها من قبيل سنن الهدى والنحاة اختلافات
فجوز بعضهم ترك الواو في الاسمية مطلقا وبعضهم اذا كانت في تاويل مفرد
نحو

نحو فوه الى في اي مشافها وبعضكم لبعض عدو اي متعادين وبعضهم اذا كان
ضمير ذي الحال في صورة الجملة كالامثلة المذكورة في الكتاب سوى الثالث منها
الى غير ذلك ومعنى عوده على بدئه ان رجوعه الى ما ابتدا منه على ان البدا مصدر
بمعنى المفعول ومحصوله انه راجع في الطريق الذي جا منه وقد يتوهم ان عوده
مرفوع على انه فاعل رجع مجازا او بدل الاشتمال من المستتر فيه او منصوب
على الحالية بمعنى عائدا او على المصدرية او على انه مفعول به بان يحمل رجع على
التعدي والكل ضعيف واصلاح المنطق كتاب لابن السكيت في تصحيح اللغات
والافعال كتاب لا وعل في النحو وقال المسيب بن علس يصف غواصا نصف
النهار منصب النهار من نصفت الشي بلغت نصفه والمراد طول مكثه تحت الما
واضره رفيقه بالغيب لا يدري اي لا يعلم ما فعل حال الغواص وفي الصحاح برفع
ج النهار من نصف الشي بمعنى انتصف فالجملة الحالية تخ خالية عن الضمير ايضا فاحتاج
الى ان قدر الواو ومحذوفه اي والما غامره اي ساتره وجنان الليل ظلامه وستره
ما آب اي ما رجع قوله مضوا هو من ابيات يرثي بها الشاعر بنيه ويذكر سرعة
انتقالهم قبله والرواح النزول من السير في اخر النهار للتروح ويقال راح
اذا دخل في وقت العشي وعالهم اي اهلكهم والقدر بسكون الدال وفتحها ما
قدره الله تعالى من القضا قوله لا ارتفاع قبيلة متعلق بر خلوا والبيت لخالد بن
يزيد بن معاوية والورق البيض الدراهم المضروبة وكان تامة اي ولقد وجد
فيما مضى حال كونه لا ينتسب الى اب وقيل ناقصة والواو زائدة بين اسمها
وخبرها لتاكيد الثبوت كما يزاد لتاكيد لصوق الصفة بموصوفها وكذا الكلام
في وكنت وما ينهنهني الوعيد يقال نهنهت الرجل اي كففته وزجرته اقادوا
من دمي اي مكنوا ولي القتيل من دم وجب على من اقاده الامير مكنه من القود
قوله الا ان ترك الواو ارجح متعلق بقوله فالوجه جواز الامرين معا وانما
كان الترك ارجح ترجيحا للاصل على النهج مع تايد الاصل بان موجب الحال ترك الواو
وقوله والفعل الماضي منفيا ومثبتا مبتدا خبره منتظم في سلك المضارع فان
قيل ذكر المنفي مستدرك لاندراجه مع المضارع المنفي فيما ورد على اصل الحال
دون نهجها ومشاركته اياه في الحكم وهو كون الترك اولى اجيب بانه لم يمثل
فيما سبق الا بالمضارع المنفي فكانه اراد ان يجمع بين قسمي الماضي ولا يفرق بينهما
في بيان حكمهما قوله لوروده لا على نهج الحال يعني مع وروده على اصلها الذي
تدم هو التجدد قوله فلحرف قد وذلك لانه في حكم حرف النفي من حيث ان الفعل
الماضي يحتمل كل جز من اجزا الزمان الماضي فاذا دخل عليه قرب من الحال وانتفى
عنه ذلك الاحتمال وقوله حتى يصلح للحال منظور فيه لان كلمة قد تقرب

الماضي من الحال بمعنى الزمان الحاضر الذي هو زمان التكلم لا بمعنى ما يبين
كيفية الفعل فان الحال الذي بهذا المعنى كلا منافيه على حسب عاملها قد يكون
ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا كما لا يخفى فما ذكره غلط نشا من اشتراك
لفظ الحال والجواب ان الحال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة
كان مضيها واستقبالها وحاليتها بالقياس الى ذلك المقيد لا الى زمان التكلم
كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية ولا استبعاد فيما ذكرناه
فانهم صرحوا بان ما بعد حتى قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان كان
ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاني زيد ركب فهم منه
تقدم الركوب على المجيء فلا يقارن الحال عاملها واذا قلت قد ركب قربته الى
زمان المجيء فيفهم مقارنته اياه كان ابتدا الركوب كان متقدما الا انه قارن
المجيء في الدوام واذا قلت جاني زيد يركب دل على تقارنهما وح يظهر صحة كلام
القوم في هذا المقام وفي وجوب تجريد الجملة الحالية عن علامة الاستقبال
كالسين وسوف ولن اذ لو صدرت بها تبادر منها كونها مستقبلة بالقياس الى
عاملها وح يجب ان ياول قوله من زمانك بالزمان الذي اعتبره المتكلم في عامل
الحال ولك ان تقول ان عاملها قد يكون مقترنا بزمان التكلم فاشترط هناك
لفظة قد للتقريب وفي ما عداه طردا للباب فلا يحتاج الى ذلك التاويل هذا واما
ما يقال من انهم استبشعوا ان يقع الماضي الصرف حالا بهذا المعنى الذي
نحن بصدده للتنافي بين الماضي والحال بمعنى اخر اعني زمان التكلم فاحتيج الى
ادخال قد المقرب للحال لتنكسر سورة ذلك التنافي فيزول الاستبشاع
فمما لا يلتفت اليه ذو طبع سليم والانتظام في سلك المضارع معناه جواز
الامرين مع رجحان الترك كما سيصرح به وذلك للاشتراك في العلة فدخول
الواو على المضارع المنفي وعلى الماضي مطلقا بمنزلة المكروه قوله قد جعله السيد
نفع الحال اي نعيه واوقعه في المشقة قوله الا ان ترك الواو في النفي وفي
الاثبات ارجح متعلق بقوله لك ان تقول الخ وهذا المجموع بيان او تاكيد للانتظام
في سلك المضارع المنفي وكان المصرح برجحان الترك منهما دفع لتوهم عدم رجحانه
في الماضي المثبت الامري الى اعادته حرف الجر في الاثبات قوله بحسب التقديرين
يعني تقدير الفعل لحصول ونكون الظرف ح جملة فعلية قطعا وفي تقدير اسم الفاعل
كحاصل وح ان لم يكن بعده اسم مظهر يصلح ان يرفع به كقولك خارجا على فرس
كان مفردا قطعا وان كان بعده ذلك احتمل ان يكون مفردا بان ينتصب اسم الفاعل
على الحالية فيعمل الظرف في الظاهر لاعتماده وان يكون جملة اسمية قدم خبرها قوله
وان لا يكون شاملا للافراد ولكونه متقدما جملة اسمية ولا شك ان تقدير الاسمية

متفرع على تقدير اسم الفاعل فيصح قوله ويرد لذلك يعني ان يكون واردا على
اصل الحال وهو تقدير الفعلية والافراد وغيروا رد عليه وهو على تقدير
الجملة الاسمية نعم يلزم حمل كلامه على خلاف ظاهره في توزيع الورود وعدمه
على التقديرين والمتبادر من قوله حالا امران انهما جنسا ويان كالمباح والمشهور
ان ترك الواو ارجح قال الشيخ عبد القاهر اذا جعل نحو على كتفه سيف حالا
كثر فيها ترك الواو كقوله خرجت مع البازي علي سواد وقد يكون مع الواو كقوله
وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق والسر في غلبة
ترك الواو امتناع دخوله على تقدير الافراد ورجحان الترك على تقدير الفعل الماضي
واما رجحان دخوله فعلى تقدير الاسمية فقط واذا لم يكن بعد الظرف مظهر كان
رجحان الترك اظهر كما في قوله تعالى فخرج على قومه في زينته قوله ثم من عرف
عقب الكلام السابق بهذا البحث لتعلقه بالجملة الحالية المصدرة بالواو والمعنى
ان من عرف ان السبب في تقديم الحال على النكرة دفع الالتباس بالصفة تنبه
لجواز ايقاع الجملة مع الواو حالا من النكرة بلا تقديم اذ لا التباس هاهنا اصلا
لامتناع دخول الواو على الصفة كما مر وتنبه لمزيد جوازه اذا كانت تلك النكرة
في سياق النفي فانها لعمومها وكونها موصوفة في المعنى بمنزلة المعرفة فهذا الاعتبار
منضما الى اعتبار انتفاء الالتباس يعرف مزيد الجواز وتنبه ايضا لوجوب الواو
في نحو جاني رجل وعلى كتفه سيف اذا اريد الحال دفعا للالتباس ولوجوب
تركه فيه اذا اريد الوصف لامتناع عطف الصفة على موصوفها البتة واما
قال فتامل ليعرف به بطلان قول من ادعى خلافه وقد سمعت منا تحقيقه قوله
واما ليس اقرؤه بالذكر اذ ليس من قبيل الافعال الداخل عليها النفي مثل ما كان
ولا يكون حتى يكون ترك الواو فيه ارجح ولا من قبيل الافعال المتصرفة المتضمنة
للنفي كابى وامتنع حتى يلزم فيه فقدمع كون الترك ايضا ارجح بل هو فعل دال على
نفي الحال صريح فلا مجال فيه لقد لكنه لما قام مع خبره مقام الفعل المنفي
اذ ليس زيد منطلقا في قوة لا ينطلق زيد كثر ذكر الواو وتركه ايضا الا ان ذكره
ارجح بحسب الدليل واد وردها لاستعمال وذلك لان المجوز للواو وهو النفي
وهو في ليس ذاتي وفي الفعل المنفي بالاداة عارض وقد يقال ان ليس بمنزلة حرف
النفي والجملة بعده اسمية في الحقيقة فلذلك كان ذكره ارجح لكنه يقتضي ان يكون
الترك هاهنا في صور معدودة ملحقة بالنوادر لا في صور كثيرة كما دل عليه
كلامه وقوله اذا اجرى وصف بالعلاوة في الاستغنا عنه اذا اجري في كفه
الرشا لم يبق في البير شي من الماء هذا او قد قيل ان قوله ليس فيه مفعول ثان
لخلى لا حال اي جعل القليب كذلك على قياس قولك تركت زيدا ضربتنا اي صيرته

بحث الايجاز والاطناب

صريحا قال واما الحالات المقتضية لطى الجمل عن الكلام ايجازا ولاطيها اطنابا اراد بالكلام الجنس وجمع الجمل نظرا الى تعدد الموارد فان المطوى فى موضع واحد لا يجب ان يكون جملا بل قد يكون جملة واحدة وقد يكون جملتين او اكثر وجمع الحالات نظرا الى اقسام الايجاز والاطناب بحسب مراتبهما وذكر الحالات مجملة لانه احالهما جميعا على علمك بما قد سبق فلا معنى لذكرها مفصلة وقد خص بالذكر طى الجمل ولاطيها لانها العمدة فى وضع هذا الباب وان وجد الايجاز والاطناب بطى المفردات ولاطيها ايضا بل قد يوجد الايجاز بلا طى اصلا ويسمى ايجاز قصر وقوله ايجازا واطنابا مفعول له وقيل حال بناء على انه فسرهما فى صدر قانون الخبر بالطى واللاطى وانما لم يتعرض للمساواة لانه لا فضيلة لكلام الاوساط فما يصدر عن البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة يعتد بها كما سياتى وكلمة هما قائمة مقام العائد الى المبتدا اعنى الحالات المقتضية كانه قال استغنى بذكر ذلك اى بالعلم المحيط بما قد سبق عن بسط الكلام فيها اى فى تلك الحالات المقتضية وذلك لانه قد ذكر فيما تقدم طرق الايجاز على الاطلاق كطى المسند اليه والمسند مفردا او جملة وطى المفعول ونحوه وكطى السؤال الذى هو جملة فى مثل القران وذكر ايضا طرق الاطناب على الاطلاق كتذييل المسند اليه بالتوابع وتقييد الاسناد بشى من القيود وذكر متعلقات المسند وذكر الجملة المتعلقة بما قبلها تاكيدا او بيانا او بدلا فقد سبق ح ايجازات بطى المفردات والجمل وقد سبق ايضا اطنابات بذكر المفردات والجمل وبين هناك ايضا احوالا اقتضته اياها فمن ضبطها استغنى عن البسط ههنا لانه يعرف ما عدا المذكور بالمقايسة عليه قوله فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما يريد ان الايجاز والاطناب امران نسبيان ضرورة ان الكلام انما يوصف بهما بالقياس الى كلام اخر محقق او مقدر ولا شك ان الامر النسبى لا يتحدد ولا ينضبط الا بتعيين المنسوب اليه وليس لنا كلام على مقدار معين يجب بحسب نفس الامر كونه منسوبا اليه لهما بل كل كلام يفرض فانه يصلح لذلك فح لا يمتاز الموجز عن المطنب بحيث يحكم على هذا انه موجز لا مطنب وعلى ذاك بانه مطنب لا موجز فان كلاما واحدا اذا نسب الى اخر اتصف بالايجاز فانه بعينه اذا نسب الى ثالث يتصف بالاطناب فعلم ان لا مجال فيهما للضبط والتعيين مبنيا على التحقيق الصرف بل لا بد من ترك التحقيق والبناء على امر عرفى هو جعل كلام اوساط الناس اعنى الذين لا بلاغة لهم ولا فصاحة ولا عى ولا فهاهة منسوبا اليه ومقيسا عليه فانه وان لم يتعين لذلك بحسب التحقيق الا ان الاوساط لما كانوا اكثر من

الطرفين

الطرفين كان كلامهم على مجرى تعارفهم فى تادية المعنى مشهورا بين الناس فهو امر عرفى معروف الوجه معلوم الطريق فناسب ان يجعل اصلا يقاس عليه غيره ولا يكون البناء عليه ردا الى جهالة كما توهم وبما قررناه اندفع ايضا ما يقال من ان كون الشى نسبيا لا يقتضى ان لا يتيسر الكلام فيه الا بترك التحقيق فان الاضافيات كثيرا ما يحقق معانيها الا انه يحتاج فيها الى التعرض لما اليه الاضافة على الوجه الذى قرر فى علوم اخر قوله مثل جعل بالجر على انه بدل من البناء وقوله مقيسا عليه ثانى مفعولى جعل وقوله ولا بد من الاعتراف بذلك جملة معترضة اى لا بد للمنصف من الاعتراف بوجود كلام الاوساط بل لا وجه لانكاره لقوة اشتهاره فيما بين الناس كما مر فيصح البناء عليه وانما قال لا يحمد منهم ولا يذم لانه ليس لهم فى ذلك اعمال روية ولا رعاية نكتة بل اكتفوا فيه بمجرد الالات وضعية فلا محمدة لهم فيه ولا مذمة ايضا لكونه وافيا بما هو مقصودهم من امور دينهم او دنياهم نعم اذا نسب ذلك الكلام الى مراتب البلاغة كاصوات الحيوانات واذا صدر مثله عن البليغ لداع ضرورة راعى فيه تجريده عن النكت لمطابقة المقام وبذلك يرتقى عن تلك الاصوات كما سلف فى صدر الفصل الاول وفى تسميته بمتعارف الاوساط تمييز له عن كلام من الذى كلفوا فيه بتقليل وتكثير قوله باقل من عبارات متعارف الاوساط تناول ايجاز الحذف وايجاز القصر الذى لا حذف فيه وفى قوله سواء كانت القلة او الكثرة راجعة الى الجمل او الى غير الجمل تصريح بان الايجاز والاطناب لا يختصان بطى الجمل ولاطيها بل يكونان ايضا بطى المفردات ولاطيها كما ذكرناه قوله وقد نبهت عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل يعنى فى الفنون الثلاثة ومباحث الفصل والوصل اذ قد بين فيها طرق اختصار الكلام باطلاق الاسناد وحذف المسند اليه والمسند وغيرهما مفردا او جملة وبين فيها طرق تطويله بتاكيد الاسناد وتذييل المسند اليه او المسند بما يتعلق به وتعقيب جملة باخرى موكدة لها مثلا كما اشرنا اليه انفا واللام فى لمن قصتها موطئة وفى لتعرفن جواب القسم المقدر والمعنى لئن كنت فهمت تلك الطرق كما هو حقها فلا محالة تعرف كلا من الوجازة والاطناب متفاوتة زيادة ونقصانا على مراتب لا تكاد تنحصر وتعرف ايضا معنى ما قيل فى وصف البلغاء من انهم ياتون تارة بالكلام فى غاية الاطناب وتارة فى نهاية الايجاز كانهم يرمزون الى المقصود رمزا خفيا لا يدركه الا الافراد الاذكيا شبهها برمز من يلاحظ محبوبه بموخر عينه خوفا من الرقبا وهى الملاحظ نصب على المصدر اى يوحون بمعنى يشيرون وكما نبهت عليك فيما سبق تلك الطرق ذكرت هناك ايضا مقامات مقتضية اياها فقد ارشدت بذكرها الى مقامات اخرى تناسبها فى اقتضاء الاختصار والتطويل

فعليك برعاية المقامات ومقتضياتها اذ لست انت كالاوساط الذين لا حاجة
بهم الى تلك الرعاية ولا لحق كلامهم مدح ولا ذم بل ما صادف من اختصارك
وتطويلك موقعه اللائق به حمد في باب البلاغة وما لم يصادفه ذم ويسمى
الاطناب اكثارا وتطويلا لانه اكثر في كلامه وطوله بلا طائل والتطويل ههنا
محمول على المعنى الاصطلاحي وفي قوله طرفي الاختصار والتطويل وقوله للاختصار
والتطويل محمول على المعنى اللغوي قال والعلم في الايجاز اي المثال المشهور
في باب الايجاز قوله جلت كلمته يقال فلان علم في هذا الفن اي مشتهر به فان قلت
الايجاز بالقياس الى كلام الاوساط فما كلامهم ههنا حتى يقاس هذا عليه قلت
ذلك معلوم بحسب نوعه وان لم يكن معلوما بحسب شخصه فانا نعلم قطعا ان
المعاني المنطوية تحت قوله تعالى في القصاص حياة لو اداها الاوساط لادوها
بعبارة اطول منه الا ترى الى كونه اوجز من اوجز كلام عند بلغائهم في هذا المعنى
قوله واصابته اي اصابة قوله في القصاص حياة محز البلاغة بالايجاز الذي
فيه تظهر بفضله وزيادته على ما هو اوجز كلام عندهم في هذا المعنى اعني
قولهم القتل انفى للقتل وذلك من وجوه آ قلة الحروف فان الملفوظة في قوله
عشرة اذ لم يعتبر التنوين حرفا على حدة وفي قولهم اربعة عشر ب الاطراد اذ
في كل قصاص حياة وليس كل قتل انفى للقتل فان القتل ظلما ادعى للقتل ج عدم
الاحتياج في قوله الى تقدير بحسب المعنى وان تقدير متعلق الجار اعني في القصاص
مجرد رعاية قاعدة لفظية فهو من قبيل ايجاز القصر ولا بد في قولهم ان تقدر
انفى من تركه د ما في تنوين حياة من التعظيم او النوعية ه صنعة الطباق بين
القصاص والحياة و النص على ما هو المطلوب بالذات اعني الحياة فان نفي القتل
انما تطلب لها لا لذاته ز جعل نقيض الشيء منبعا له بايراد لفظة في ح الخلو عن
التكرار مع التقارب فانه لا يخلو من استبشاع فلا يعد في الاكثر ردا للعجز على
الصدر حتى يكون مستحسنا ط عذوبة اللفظ وسلاسته حيث لم يكن فيه ما
في قولهم من توالي الاسباب الخفيفة اذ ليس في قولهم حرفان متحركان على التوالي
الا في موضع واحد ولا شك انه ينقص من سلاسة اللفظ وجريانه على اللسان
ى ان يكون القتل انفى للقتل من حيث انه قصاص لا من حيث انه قتل وقد صرح
بهذه الحيثية في قوله دون قولهم قوله ومن الايجاز هذا ايضا ايجاز القصر
وقوله ذهابا اما حال من المستتر في الخبر اي قوله هدى للمتقين كائنا من الايجاز
حال كونه يذهب فيه الى ان المعنى ما ذكر واما مفعول له لمضمون الكلام اي
يعد من الايجاز للذهاب الى ان المعنى على ان يكون المراد بالمتقين الضالين الصائرين
الى التقوى بعد الضلال واحترز بذلك عن المعنى الاخر وهو ان يحمل المتقين على

حقيقته

حقيقته ويجعل اثبات الهدى لهم من قبيل قولهم للعزيز المكرم اعزك الله واكرمك
على قصد الزيادة والثبات اذ ليس فيه على المعنى الاخر ايجاز يعتد به وقوله
لما ان الهدى تعليل لكون المعنى ما ذكر وفسر الهدى بالهداية ليعلم ان المراد به معنا
المتعدي اعني الدلالة لا معناه اللازم اعني الاهتداء اذ لا يصح ان يقال الاهتداء
للضال لا للمهتدي قال في الصحاح هداه الله هدى وهدى واهتدى بمعنى ووجه
حسن الايجاز المذكور في الاية شيئان آ قصد المجاز المستفيض اي المشهور
نوعه وهو وصف الشيء بما يؤول اليه فانه مجاز شائع منه قوله تعالى اني اراني
اعصر خمرا ولا يلدوا الا فاجرا كفارا وقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه
وقولهم مرض المريض ونضل الضالة وان لم يكن اطلاق المتقي على الضال الصائر
الى التقوى مستفيضا بحسب شخصه ب التوصل بهذا الايجاز المبني على
ذلك المجاز الى تصدير اولى الزهراوين يعني سورتي البقرة وال عمران سميتا بذلك
لاشتهارهما من زهرت النار اضاءت بذكر اسم اولياء الله وفي هذا التصوير
تشويق الى التقوى واشعار بالاعتناء بحال المتقين فاندفع ما قيل من ان هذا
التصوير انما يصح اذا كان الضالون الصائرون الى التقوى اولياء الله قبل ان
يتصفوا بالتقوى تحليا بالفعل وليسوا كذلك قوله اظهر من ان يخفى حاله في
الوجازة فانه ايضا من ايجاز القصر ومن جوامع الكلم التي تستقل مع قلتها
بالمعاني الكثيرة اي غشيهم من اليم ما لم يعلم كنهه الا الله فقد ناب ما غشيهم
عن عبارة طويلة يقصر عنها البيان وكذا قوله ولا ينبئك مثل خبير اظهر من
ان يخفى حاله في الوجازة نظرا الى ما ناب عنه اي لا يخبرك بالامر مخبر هو مثل
خبير عالم يريد ان الخبير بالامر وحده هو الذي يخبرك بالحقيقة دون سائر
المخبرين والمعنى ان هذا الذي اخبرتكم به من حال الاوثان من انهم ما يملكون
من قطمير ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيمة
يكفرون بشرككم هو الحق لاني خبير بما اخبرت به ومن حمل الاية على ان المراد
به نفي المثل اي لو كان له مثل في ذلك اي في العلم المحيط بالاشياء كلها لاخبرك
بحكم العادة لكن الاخبار منتف فينتفي وجود المثل فقد خرج بما حمل عما
تقتضيه نظم الاية ولا ينبئك مثل خبير قوله وانظر عطف على مقدر اي تحقق
ما ذكرنا وانظر قال صاحب الكشاف والفاء في قوله فتوبوا للتسبيب لا غير
لان الظلم باتخاذ العجل سبب للتوبة والامر بها والفاء في فاقتلوا للتعقيب اي
فاعزموا على التوبة فاقتلوا انفسكم على ان الله تعالى جعل توبتهم قتل انفسهم وجاز ان
يكون المعنى فتوبوا فاتبعوا توبتكم القتل على ان القتل تتمة للتوبة تابعة اياها
واما الفاء في فتاب عليكم متعلقة بمحذوف فاما جواب لشرط مقدر اي فان فعلتم

فقد تاب عليكم وح يكون الخطاب في عليكم جاريا على ظاهره داخلا في مقول موسى
واما عطف على مقدر اي ففعلتم فتاب عليكم وح يكون الخطاب من الله على طريقة
الالتفات من الغيبة في قوله واذ قال موسى لقومه وقال ايضا الفا في قوله تعالى
فانفجرت متعلقة بمحذوف اي فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا
في قوله فتاب عليكم وهي على هذا فا فصيحة لا تقع الا في كلام بليغ انتهى كلامه
والمصا اختار في الاية العطف لقلة التقدير ولان الفا الجزائية لا تدخل على
الماضي المتصرف الا مع لفظ قد واضمارها ضعيف فتوهم من ذلك ان تقدير
الشرط ينافي عنده كون الفا فصيحة وابى بعضهم بالنقل عنه والصواب خلافه
لان العلم عندهم في الفصيحة قول الشاعر قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم
القفول فقد جئنا خراسانا وهو بتقدير الشرط اي فان صح ما قالوا فقد آن القفول
لانا جئنا خراسانا قيل ولو ادعى اختصاصها بتقدير الشرط كما توهمه عبارة الكشاف
لم يبعد وقد يقال هذا الايهام مدفوع بقوله كما ذكرناه فانه اشارة الى الوجهين
فقوله وهي على هذا اراد به ان الفا على كونها متعلقة بسبب محذوف شرطا كان
او غيره تسمى فا فصيحة وذلك اما لافصاحها عن محذوف واما وصفا لها بوصف
صاحبها واما لكونها مقيدة معنى بديعا وواقعة موقعا حسنا اما على تقدير
الشرط ففي الكشاف في سورة الفرقان ان هذه المفاجاة بالاحتجاج والالزام حسنة
رائعة وخاصة اذا انضم اليها الالتفات وحذف القول يعني في قوله تعالى فقد
كذبوكم اذ تقديره قلنا او قال تعالى ان قلتم انهم معبودنا والهتنا فقد كذبوكم
وفي لفظ المفاجاة اشعار بان السامع كان غافلا عن هذا المترتب والنتيجة ففوجئ
به واما على تقدير العطف ففي حذف المعطوف عليه في قوله تعالى فانفجرت تنبيه
على ان الموحى اليه لم يتوقف على اتباع الامر وانه لا يحتاج الى الافصاح به
لانتفاء الشك عنه وعلى ان السبب الاصلي في الانفجار هو امره تعالى لا فعل موسى
عليه السلام ولا شك انه لا يهتدي الى امثال هذه الدقائق غير البلغاء قوله
وفي قوله فقلنا اضرب عطف على قوله فتوبوا اي انظر الى الفا التي تسمى فا فصيحة
في قوله فقلنا اضرب ومفيدة حال من الفا كما ان قوله كيف افادت كذلك قوله
وتامل عطف على انظر وانما قال ذلك لان الفصيحة ههنا مقدرة يحتاج الى تامل
يظفر به موقعها ولان المحذوف هنا اكثر من جملة واحدة يدل عليه انسياق الكلام
اليه فالفا في فقلنا المقدر داخلا على كذلك يحيى الله فا فصيحة تقتضي تقدير فضربوه
فحيي ولا يخفى عليك ان الايجاز مع الفا الفصيحة ايجاز حذف مطلقا قوله وقد رد
صاحب الكشاف يعني انه جعل الا انه من قبيل الايجاز بالحذف ولم يجوز ان يكون
وقالا عطفا على اتينا كما ذكره وكانه اشار بذلك الى ان تلك النعمة كانت عظيمة
جدا

جدا فاقتضت من المصطفين الاخيار الشكر بانواعه فعلا وعلما شكر فعلي وعرفا
قلبي وقالا لسانيا وهذا اوجه وجيه وجوز المص عطف قالا على اتينا لان يعوض
ترتب الحمد على ايتا العلم ونسبته عنه الى فهم السامع لشهادة العقل تفويضا
مثل تفويض الترتيب في فمن يدعوك فان المعنى على السببية اي فانه يدعوك لكنه
ترك الفا واقتصر فيه على الاستيناف كما اختير في الاية العطف بالواو تفويضا
للترتيب الى فهمه بمعونة المقام وانما جاز ترتب الدعا على فهم مع كونه سببا للامر
بالقيام بنا على ما مر من ان ذكر السبب مترتب على ذكر مسببه وقوله تفويضا
نصب على انه مصدر وعامله مضمون ما تقدم كانه قيل فوضنا لاستفادة تفويضا
وجاز ان يكون حالا من فاعل اخبرا وقالا وان يكون مفعولا له لاحدهما واستفادة
مفعول لتفويضا ومثله صفة له وانه اي التفويض قال ومن امثلة
الاختصار فصلها عما تقدمها لعدم ارادة ايها في حيز نظر وتامل مع انه
طال الكلام بذكر تقرير الكشاف وابدا ذلك الاحتمال وزاد لفظ الامثلة
تنبيها على ان للاختصار امثلة كثيرة والمذكور ههنا مع كثرتها بعض منها وابدل
لفظ الايجاز بالاختصار تفننا في العبارة الا ترى الى قوله وقد تليت عليك فيما سبق
طرق الاختصار والتطويل فلئن فهمتها لتعرفن الوجازة متفاوتة بين وجيز واوجز
والى قوله وذكرت لك ايضا للاختصار والتطويل مقامات الخ فلولا ان الايجاز
والاختصار متحدان لما عرف حال احدهما من الاخر ولما صح قوله وسمي الايجاز
اذ ذاك عيا وقد تخايل لبعضهم ان بينهما عموما من وجه لان مرجع الايجاز الى
متعارف الاوساط كما مر وسياتي ان الاختصار قد يرجع في دعواه تارة الى
المتعارف واخرى الى ان يكون المقام خليقا بابسط مما ذكر فيه ولانه لا يطلق الاختصار
الا اذا كان في الكلام حذف قوله لدلالة فا التسبب في فكلوا يعني انها تدل على
ان الامر بالاكل مسبب عما تقدم وليس في قوله لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما
اخذتم عذاب عظيم ما يصلح ان يكون سببا له فدلت بشهادة مساق الكلام على تقدير
ابحت لكم الغنائم ويتجه ان يقال فهذه الفا فصيحة ايضا فان المحذوف سبب غير
شرط فكان الاولى به ان ينظمه في سلك قوله فتاب عليكم ومعنى الاية لولا حكم
من الله سبق اثباته في اللوح وهو ان لا يعاقب المخطي في اجتهاده او ان اهل بدر
او انه لا يواخذ احد الا بعد تاكيد الحجة بتقديم النهي لمسكم فيما اخذتم من اسارى
بدر من الفدا او ما تركتموه من الاثخان عذاب عظيم روي انه لما نزل امسكوا عن
الغنائم ولم يمدوا اليها ايديهم فنزل فكلوا مما غنمتم اي في الحرب وقيل المراد اباحة
الفدية المتوعد عليها لانها من جملة الغنائم وحلالا حال من المغنوم او صفة
لمصدر اي اكلا حلالا قوله فلم يقتلوهم لما انهزم اهل مكة يوم القبضة من

الحصبا واخذ المومنون يقتلون ويأسرون افتخروا بذلك فكان الرجل يقول
قتلت كذا واسرت كذا فقيل لهم فلم تقتلوهم على انه جواب شرط مقدر وفي الحقيقة
هو سبب للجواب اقيم مقامه اي ان افتخرتم بقتلهم فغزوا عن الافتخار اي تجاوزوه
لانكم ما قتلتموهم ولكن الله قتلهم وانما جعل الافتخار مشكوكا مع كونه واقعا
تنبيها على انه ينبغي ان يكون مفروضا لا محققا واما قوله فلم تقتلوهم انتم باظهار
تاكيد المخاطب ففيه نوع اشعار بان الكلام في القاتل دون القتل كما دل
عليه ولكن الله قتلهم وقد يقال انما قال ههنا لدلالة الفا دون فا السببية
اشعارا بانها ليست فصيحة عنده كما في الاية السابقة قوله وكذا اورد ثلاثة
امثلة مصدرة بلفظ كذا يعني انها ايضا من قبيل طي الشرط لدلالة الفا كقوله تع
فلم تقتلوهم اقوله تعالى فانما هي زجرة واحدة فان تقديره اذا كان ذلك اي
البعث فما هي اي النفخة الا زجرة اي صيحة واحدة وهي النفخة الثانية وقيل هي
ضمير مبهم يفسره خبره وجاز ان يكون الفا تعليلا اي لا تستبعد وها فانها
سهلة هينة في قدرته ما هي الا صيحة واحدة فاذا هم اي الخلائق كلهم احيا
بصرا ينظرون به قوله فالله هو الولي اذ تقديره ان ارادوا وليا بحق فالله هو
الولي بالحق فليتخذوه وليا قوله لا ولي سواه اشارة الى الحصر المستفاد من
الخبر وتوسط الفصل ما ولت معنى الهمزة التي تتضمنها ام المنقطعة في ام
اتخذوا وهو الانكار والتوبيخ بمعنى ما كان ينبغي ان يتخذوا من دونه اوليا فهلا
جعلت الفا تعليلا له حتى يستغني عن تقدير الشرط قلت لان قوله فالله هو
الولي ليس على معنى المضي فلا يصح ان يعلل به ما هو ماض وقد يقال انما يحسن
التعليل في صريح النفي والانكار لا في الاستفهام المتضمن لهما كما تشهد به الذوق
السليم ولذلك لم يوجد له نظير في الاستعمال فتامل ح قوله فاياي فاعبدون
اذا صله فان لم تتات الخ وبيان ذلك ان وصف الارض بالسعة مع طلب الاخلاص
في العبادة ينصب الى المعنى الذي ذكره فالفا في قوله فان لم تتات جزا الشرط محذوف
ايضا اي اذا كانت ارضي واسعة فان لم تتات ان تخلصوا الى العبادة في ارض فاخلصوها
لي في غيرها والفا في قوله فاياي جواب ان لم تتات وهي في الحقيقة داخلة على
العامل المحذوف المفسر بالمذكور واما الفا في فاعبدون فقيل تكرير لما قبله لتطابق
المفسر المفسر من كل وجه وقيل عاطفة اي فاعبدون عبادة بعد عبادة وصح كون
الثاني مفسرا للاول باعتبار الاتحاد في النوع وقيل التغاير بين المعطوف عليه
والمعطوف من حيث ان الاختصاص مقصود في الاول دون الثاني اذ الغرض منه
مجرد تفسير الفعل بلا قصد الى بيان كيفية تعلقه بالمفعول وانما صح بينهما معنى
التعقيب لان مرتبة المفسر في الذكر ان تقع بعد المفسر كما قيل في التفصيل بالقياس
الى

الى الاجمال قوله وعوض عنه اي لما حذف الشرط قدم المفعول على عامله في
الجزا ليقع موقع الشرط كانه عوض عنه على طريقة قولك اما اليوم فاني خارج وقد
يقال موقع الشرط قبل الفا فالمفعول الواقع بعدها لا يكون في موقعه قال
في الكشاف ثم حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع افادة تقديمه معنى
الاختصاص والاخلاص ومنه يظهر انه لا منافاة بين قصد التعويض وافادة
التخصيص بتقديم واحد قوله كلا تركت ههنا لفظة كذا لانه مثال لمجرد الاختصاص
بلا تقدير شرط وانما لم يجعل كلا معطوفا عليه لانه حرف يدل على معنى الردع
لا اسم فعل بمعنى ارتدع وفي قوله فاذهب انت واخوك اشعار بان الخطاب
في فاذهبا انما هو لموسى وادخل هرون فيه تغليبا كما يدل عليه صدر القصة
اعني قول موسى اني اخاف ان يكذبون ويضيق صدري الخ ولذلك قال اي ارتدع
عن خوف قتلهم دون ارتداعا قوله لدلالة ايهم على ذلك بواسطة علم النحو
يريد ان ايهم يكفل من جملة اسمية تقتضي محذوفا لم يرتبط بما تقدم وذلك
المحذوف يجب ان يكون مناسبا للمعنى ومعلقا عن العمل وقد دل علم النحو ان المعلق
انما هو لا فعال القلوب والمناسب للمعنى هو العلم لان القاءهم اقلامهم في
النهر كان لذلك وانما قدر النظر لانه وسيلة الى العلم بعد الالقا فانهم لما
ابصروا ان قلم زكريا ارتفع فوق الماء وثقل اقلامهم علموا انه احق بها فكفلها قوله
فعلنا ما فعل اي فعلنا ما فعل من اختيار ذات الشوكة لكم مع ودادكم ان غيرها
يكون لكم ليحق الحق اي يثبته ويعليه ويبطل الباطل اي يزهقه ويستأصله
وانما قدر المعلل المحذوف موخرا تنبيها على قصد معنى الاختصاص اي ما اختارها
لكم وما نصركم عليها الا لهذا الغرض الذي هو سيد الاغراض وقيل لا حذف
هناك بل اللام متعلقة بيقطع وكذا قوله ولنجعله تعليل معلله محذوف اي
ولنجعله اية للناس فعلنا ذلك فحذف المعلل مع ابقاء عاطفه داخلا على التعليل
القائم مقام المحذوف في دخول العاطف عليه الا يرى الى صحة دخوله عليه مع
كون المعلل مذكورا موخرا فكانه هو المعطوف وقيل هو عطف على تعليل مضمر اي
لنبين به قدرتنا ولنجعله اية فعلنا ذلك فيكثر الحذف ح وكذا قوله ليدخل الله
معلله محذوف وهو ما دلت عليه الاية وسيقت له من كف الايدي عن اهل
مكة والمنع من تعذيبهم وقتلهم صونا لمن بين اظهرهم من المومنين اي ليدخل
في رحمته اي توفيقه لزيادة الخير مومنيهم او ليدخل في الاسلام من رغب فيه
من مشركيهم كان الكف ومنع التعذيب قوله وقوله انا عرضنا ترك فيه
لفظ كذا لانه لا يشارك ما تقدمه في حذف معلول الجار بل في مجرد الاختصار قوله
اذا لم يفسر الحمل بمنع الامانة والغدر قد يفسر الحمل في الاية بمنع الامانة

والغدر فيهما لامتناع من ادائها من قولهم فلان حامل للامانة ومحتمل لها اى
لا يؤديها الى صاحبها حتى تخرج عن عهدتها فان الامانة راكبة عليه وهو حاملها
الا تراهم يقولون ركبته الديون ولى عليه حق فمعنى الاية ح انا عرضنا
الامانة اى الطاعة فانها لازمة الوجود كان الامانة لازمة الاداء على هذه
الاجرام العظام فانقادت لنا انقياد مثلها واطاعتنا اطاعة تتاتى من
الجمادات حيث لم تمتنع على مشيئتنا وارادتنا ايجادا وتكوينا وتسوية على خلق
مختلفة وهيئات متفاوتة واشكال متنوعة والانسان مع صغر جرمه وكونه حيا
عاقلا صالحا للتكليف لم يكن حاله فيما يصح منه ويليق به من الانقياد لاوامرنا
ونواهينا كحال تلك الجمادات فيما يصح منها من الانقياد وعدم الامتناع بل
ابى عن اداء الامانة محتملا اياها وعلى هذا نظهر وصفه على طريق المبالغة
بالظلم لترك اداء الامانة وبالجهل لاخطائه ما يسعده مع تمكنه منه وهو اداؤها
ولا يشتبه عليك ان عرض الامانة على الجمادات واباءها واشفاقها عن ترك
ادائها مجاز وقد يفسر الحمل بتحمل التكليف من حملت الشىء على ظهرى ومعنى الاية
ح ان ما كلف به الانسان بلغ من عظمه وثقل محمله الى انه لو عرض على اعظم
الاجرام المخلوقة واقواها واشدها تحملا للمشاق لابى حمله والاستثقال به
واشفق منه وقد حمله الانسان على ضعف بنيته ورخاوة قوته وعلى هذا
فلا بد ان يقدر ثم خاس به اى غدر بحمل الامانة وضمانها فيها حتى يرتبط به قوله
انه كان ظلوما جهولا فان مجرد تحمل الامانة الشاقة لا يناسب الوصف
بالظلم والجهالة وليس على التفسير الاول هذا الحذف فلا اختصار فيه من
هذا الوجه وان اشتركا فى الاختصار بطى عرضناها على الانسان وقد يقال
على التفسير الاول ايضا اختصار مخصوص به لان تصور عرض الامانة
والامتناع من ترك ادائها يقتضى تصور القبول قطعا فالاولى ان لا يجعل
قوله اذا لم يفسر طرفا لكون الاهم من الاختصار ولانه يوهم الاختصاص
بل يسر طاحرا وه كان اصل الكلام قوله منها على صيغة المفعول حال من اصل
الكلام فالضمير فى عليه له وقيل حال من ثم خاس بها وبل هذا الكلام والذى
مع صلته صفة لقوله انه كان ظلوما جهولا وقوله فى الغالب متعلق بالظرف
الواقع صلة فى قوله ما عليه اى ما ثبت عليه الانسان فى الغالب واحترز به
عن الانبيا ومن عذ وحذ وهم وانما اتى بكلمة الاستعلا فى ما عليه تنبيها على
كمال الاستيلا الذى يدل عليه صيغة المبالغة فى الاية قوله تتمته فذهبت
نفسك عليهم حسرة فكلمة من ح اما موصولة والمقدر خبرها واما شرطية
والمقدر جزاؤها وقوله قراءة عطف على الصلة او الشرط ولا يجوز ان يكون جزا

لوجود

لوجود الفاء فى الماضى بدون قد وايضا لان معنى الانكار رؤية سوء العمل حسنا
على تقدير تزيينه واما اذا كان تتمته كمن هداه الله فمن موصولة والمقدر خبرها
وانما قدم الوجه الاول مع تاخر قرينته فى نظم الاية لانه افيد وقال حسرة
دون حسرات مبالغة فى الانكار اى ما كان ينبغى ان يكون منك تحسر ما عليهم
اذ لا ينفع ولا يجدى لان الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء وما انت عليهم بوكيل
والفاء فى فلا تذهب للسببية فان ما تقدم سبب للنهى عن التحسر واذا قدر كمن
هداه الله كانت الهمزة لانكار التساوى كانه عليه السلام اعتقد ذلك حيث
تحسر على تركهم الاسلام ذلك التحسر ولا يخفى ما فيه من التكلف وقدر صاحب
الكشاف هكذا فمن زين له سوء عمله من هذين الفريقين كمن لم يزين له وقال
فكان رسول الله قال لا فقال تعالى فان الله يضل الاية ولم يلتفت اليه المصرح
ظهوره لان فى ترتب ما بعد الفاء عليه نوع خفاء وعليهم متعلق بتذهب كما يقال
هلك عليه حبا ومات عليه حزنا وحسرات مفعول له اى لا تهلك نفسك
للحسرات وفى جمعها ايذان بتضاعف اغتمامه على كثرة مساوى افعالهم قوله
وقول العرب مبتدا وانشار للايجاز خبره وقوله وهى المحنة او الشدائد بكلمة او
اشارة الى صحة تقدير الموصوف مفردا وجمعا وقوله ببهت على صيغة المبنى للمفعول
وهذه الجملة صفة مبلغا وانث الضمير العائد اليه فى معها لكونه عبارة عن
غاية الشدة والفضاحة وحتى لا تجير بالرفع فى نسخة مصححة على انه مستانف
مسبب عما قبله ونصبه على جعله غاية له اظهر يقال ما احار بنت شفة اى
ما تكلم بكلمة قوله ومن الايجاز قوله صرفا لا فصله عما تقدمه لانه نوع
من ايجاز القصر له ضابط مخصوص هو ان ينفى اللازم او ما يجرى مجراه قصدا الى
نفيه ونفى ملزومه معا قوله ولا علم الله متعلق به حمله من مبتدا او خبر معطوفه
على الجملة المنفية المركبة من اسم لا وخبرها وقوله نفيا حال لمتعلقه بمعنى كلمة
التفسير اى افسر ما لا يعلم بما لا ثبوت له ولا علم الله متعلق به حال كونه نافيا
للملزوم والذى هو المنبا به اعنى كون الاصنام الهة وشفعاء لهم عند الله ينفى
لازمه وهو كونه معلوما لله وانما زاد لفظ الوجوب مبالغة فى اللزوم ووجهها
على انه لا شبهة فيه واما قوله للعالم الذات فاشارة الى مذهبه مع اشعار بانه
يجب عموم علمه للمفهومات كلها لان نسبة ذاته الى الكل على سوا قوله باى اعتبار
كان يعنى من الثبوت لذاته او لغيره فى الماضى او الحال او الاستقبال والمقصود
المبالغة فى الانتفا قوله ان الذين كفروا يعنى اليهود كفروا بعيسى والانجيل
بعد ايمانهم بموسى والتوراة ثم ازدادوا كفرا بكفرهم بمحمد والقران وقبول
التوبة لازم لها لزوما عقليا على مذهبه فى التحسين والتقبيح العقليين واما
عند الاشاعرة فلا لزوم عقليا بل علم شرعا ان الله تعالى بفضله يقبل التوبة عن

عباده فلذلك قال ههنا فلن يكون اى فلن يثبت قبول توبة بنيتها على عدم قبولها
فرع لعدمها ولم يقل هنالك فان علم الله متعلق به للاتفاق على ان انتفا علمه تعالى
بشي انما يكون لانتفائه فى نفسه وربما يقال قصد الافتنان فى العبارة وقوله
الواجب فى حكمته اشارة الى ما ذكره من ان الحكيم يقتضى منه عقلا ان لا يقبل
توبة التائب ولا يقبل معذرته وان كان قادرا على ترك القبول قوله بما اشركوا
كلمة ما مصدرية وفى ما لم ينزل موصولة والمعنى سنلقى فى قلوب الذين كفروا
الرعب بسبب اشراكهم بالله شركا لا ثبوت لها اصلا اى من حيث كونها شركا
ولا انزل الله باشراكها حجة فقد نفى فى الاية الفرع الذى هو انزال الحجة قصدا
الى نفى الاصل الذى هو ثبوت الشركا ايضا وفى الاية وجه اخر من هذا الاسلوب
اعنى ان نقصد نفى الفرع والاصل معا بنفى الفرع وحده وذلك لان انزال الحجة
فرع ثبوتها فى نفسها فنفى الانزال وقصد نفى الحجة والانزال معا وقوله على اسلوب
حال من ضمير منتف اى كائنا على طريقة قوله سدا بيد به ثم اج بسيره على
لاحب لا يهتدى بمناره وقوله لا تفزع الارنب اهوالها ولا يرى الضب بها ينجحر
السد ومد اليد الى الشى وشدت الناقة وسعت خطوها واج الظليم اذا عدا وله
حفيف فى عدوه واللاحب الطريق الواضح والمنار العلم فى الطرق والانجحار
الدخول فى الجحر قوله اى لا ضب ولا انجحار اعما الى ان قصد الشاعر نفى الانجحار
لا نفى رؤيته او الى ان فى قوله وجه من ذلك الاسلوب كما فى الاية فان رؤية
الانجحار فرع ثبوته كما انه فرع ثبوت الضب فنفى الرؤية وقصد نفيها مع نفى
الاصلين جميعا وقوله نفيا للاصل والفرع معا فى الاية والبيتين وهو نصب
على الحال وفى التعبير بالاصل والفرع تنبيه على ان ليس ههنا لزوم عقلى كما فى
الاستين السابقين بل لزوم عادى قوله ومنه اى ومما ورد على اسلوب
القصد الى نفى الاصل والفرع معا بنفى الفرع وحده قوله ما ليس لك به علم فانه نفى
فيه العلم بالشرك وقصد به نفى الشرك والعلم معا وكذا قوله ولا شفيع يطاع
اذ نفى فيه الاطاعة لان النفى متوجه الى القيد على ما عرف وقصد به نفى الشفاعة
والاطاعة معا وانما فصلهما عما تقدمهما لان الاصالة والفرعية فيهما قد
تجردتا عن اللزوم العقلى والعادى ايضا قوله ومن الايجاز هذا نوع مخصوص
من ايجاز الحذف حذف فيه المفعول اما بواسطة او بدونها اعتمادا على اقتضا
الفعل اياه قوله لان الخلط يستدعى مخلوطا ومخلوطا به وقد ذكر المخلوط وحده
فكان المخلوط به مقدرا فان قلت جاز ان يكون من قبيل قولك خلطت الشعير
والحنطة على معنى خلطت كلا منهما بالاخر فيكون كل من العمل الصالح والسيئ مخلوطا
ومخلوطا به فلا يحتاج الى تقدير قلت لا بد على هذا ايضا من التقدير اذ المعنى
خلطت الشعير بالحنطة والحنطة بالشعير وح يكون تقدير الاية هكذا خلطوا

علا

علا صالحا باخر سيئا والاخر السيئ بالصالح ويكون المعنى مكررا واما على ما ذكره
فلا تكرار فى المعنى لان النكرة اذا اعيدت كانت الثانية غير الاولى والى ذلك
اشار بقوله اى تارة اطاعوا واحبطوا الطاعة بكبيرة واخرى عصوا وتداركوا
المعصية بالتوبة الا ان احباط الطاعة بالكبيرة مذهب طائفة من المعتزلة قوله
اصله قل لهم قولى لك هذا انما حذف فيه المفعول بلا واسطة اعتمادا على اقتضا
الفعل المذكور اياه وذلك لان قوله قل للذين كفروا امر له عليه السلام بخطابهم فى
الظاهر فلولا ذلك التقدير لكان امرا بان يخاطبهم بصيغة الغيبة فلا يستقيم واذا
اعتبر ذلك التقدير استقام الكلام اذ المراد اد اليهم هذا القول المنزل عليك
او اد معناه بعبارة الخطاب منك قوله فمن قرا بيا الغيبة انما قال ذلك
لانه قرئ سيغلبون بتا الخطاب وح لا حاجة الى تقدير وكذا لا حاجة اليه اذا
قرئ قل للذين كفروا ان تنتهوا يغفر لكم بتا الخطاب والكاف كما فى مصحف ابن
مسعود ولا شك ان اللام فى هذه صلة القول فى قراءة الخطاب فكذا على قراءة
الغيبة ليتوافقا فالحمل على ان اللام بمعنى لاجل حتى لا يحتاج الى تقدير وجه مرجوح
جدا قال ومن امثلة الاطناب قوله ان فى خلق السموات اختلاف
اختلاف الليل والنهار اعتقابهما وما بما فى ينفع الناس مصدرية اى بجرى
فى البحر ملتبسة بنفع الجرى للناس او موصولة وبث عطف على انزل اى وما بثه
فيها او على احيى اى وبث به وتصريف الرياح تحويلها فى مهابها واحوالها قوله
ترك الايجاز بيان لما سبق من كون الاية من امثلة الاطناب وهو اى ذلك الايجاز
ان يقال ان فى ترجح وقوع اى ممكن كان على لا وقوعه لايات اى علامات دالة على
وجود الصانع وصفاته لان ترجحه لما لم يكن من ذوات الممكن كان مستندا الى فاعل
اما واجب بذاته او منته اليه دفعا للدور والتسلسل وقد تقرر فى علم الكلام ان
وجوب الوجود يدل على وحدانيته والعلم والقدرة وعلى سائر الصفات السلبية
وانما قال لايات نظرا الى المقصود وهو ان فى ترجح وقوع الممكنات لايات
وقوله لكونه متعلق بترك ولا مع انس صفة لكلاما اى مشتركا مع الانس فقط
والقرن اهل زمان واحد وقوله قرنا فقرنا حال من القرون اى متدرجين
فى الوجود متعاقبين فيه والى انقراض متعلق بمعنى التدرج والتعاقب قوله
وان فيهم بكسر الهمزة اى والحال ان فى القرون التى هذا الكلام معها من يعرفه
انت فى الموجودين ومن يعقدونه اى فى الاتين فى الزمن المستقبل وقوله من مرتكبى
المقصر بيان لمن واذا كان كذلك فقل لى اى مقام للكلام ادعى لترك الايجاز الى
الاطناب اى لا مقام ادعى للاطناب من هذا المقام فان فى ذكر الحوادث على سبيل
زيادة تحريك للسامع على النظر لان كل واحد منها محركه وبعثه عليه علاوة ذكرها

محله كيف وفي ملاحظة التفصيل ما ليس في ملاحظة الاجمال قوله اوثروا الاطناب
فيه على الايجاز بيان لكونها لانه من امثلة الاطناب وقيل استيناف ولما كان ظرف
لاوثروا وتعريضا منصوب على انه مفعول به وليبتهج عطف على تعريضا ووقع
عطف على اوثروا والخطاب في قولوا للمؤمنين والمقصود امرهم بالثبات على ما
نالوا من كرامة الايمان ودخول بين على احد لكونه ههنا معنى الجماعة قوله لا تجزى
اى لا تقضى والجملة صفة ليوما تقدير العائد اى لا تجزى فيه وشيئا اما
مفعول به او مصدر اى شيئا من الحقوق او قليلا من الجزا والعدل الفدية
لانها تعادل المفدى اشتملت الاية على نفى الخلاص من جميع الوجوه لانه اما
بنفسه بان يعطى بدلا او بغيره فاما ان يجزى شيئا او يشفع او يقهر ولقد
بولغ في نفى النصرة بالجملة الاسمية قوله اذا كان متعلق بلم يوثروا وكذا قوله
لئلا يختص متعلق به ايضا وقوله لنقش متعلق بكلاما وقوله وفي الامة الجاهل
حال قوله لئلا يختص المخاطب منهم اى من الامة وهو انتقاش صورة ذلك اليوم
في ضمائرهم بفهم احد كالعالم والمعترف والمسترشد دون احد كغيرهم وان
يكون بحيث يناسب قوة سامع كالفهم دون سامع كالبليد وكذا المراد بقوله
او يخلص الى ضمير بعض دون بعض هو الفهم والبليد ولذلك عطف باو دون
الواو فان قلت اى فائدة في الاطناب بالنسبة الى العالم قلت زيادة التفصيل
وتمكين النقش واما الفائدة بالنسبة الى الجاحد والمعاند فالزام الحجة وازالة
العلل والاعذار قوله اذ ليس احد من مصدقي حملة العرش يرتاب في ايمانهم
وايضا يسبحون بحمد ربهم يدل على ايمانهم وفائدة صيغة المضارع في الافعال
الثلاثة الدلالة على الاستمرار والدوام وفي عطف يستغفرون للذين امنوا
على يؤمنون اعلام بان الاشتراك في الايمان يوجب النصح والشفقة وان
اختلف الاجناس وتباعدت الامكنة قوله لترك جواب لو او ثروا المستتر
فيه راجع الى والله يعلم انك لرسوله وقوله فقوله الخ تعليل للملازمة ووقع بين
اللازم والملزوم على طريقة الاعتراض بالفاء ولو اخر لكان انسب قوله ولكن
ايهام يعني لولا الفصل المذكور في البين لتوهم ان التكذيب راجع الى نفس الشهادة
اى المشهود به وهو انك لرسول الله لا الى دعوى الاخلاص على ما مر وقد نقل
عن المص انه قد ضرب على قوله هذا الفصل غلط فقيل للاحتراز عن الاطلاق
الفصل على شي من القران ورد بانه لا فائدة فيه مع تبقية قوله فصل في البين
وقيل لان الموضع موضع الاضمار لتقدم الذكر قوله وما حكيه مبتدا وخبره
من باب الاطناب وقوله وكذا ما حكيه اعتراض بينهما ولولا لفظة كذا لجاز ان
يكون من باب الاطناب خبرا لهما قوله لكن عصاى الاولى ان يقول عصى
اذ

اذ في عصاى اطناب من وجه واعترض على الامثلة المذكورة للاطناب بانها
انما تكون اطنابا ان لو كان متعارف الاوساط اقل منها وعلى ما ذكره من الايجاز
بانها انما تكون ايجازا ان لو كانت اقل من المتعارف واجيب عن الاول بان كون
المتعارف اقل من تلك الامثلة معلوم عند المنصف وعن الثاني بانه اراد بالايجاز
والاختصار في مباحث امثلة الاطناب ما يقابل الاطناب وان كان على حد
متعارف الاوساط فكانه قال اذ لم يرد اطنابه لقيل كذا ومن ثمه ثبت نفيهما
الاطناب قوله ومما يعد هذا اطنابا بزيادة ما ليس بجملة اعني الجار والمجرور
بخلاف ما تقدم فلذلك فصله وانما قال يعد لاحتمال ان يقال زيادة لك في
الكرة الثانية مما يوجد في متعارف الاوساط ايضا وهو اي الاطناب في موقعه
وذلك لانه قال اولا حين اعترض موسى وانكر عليه خرق السفينة الم اقل انك لن
تستطيع معي صبرا تقريرا لما كان قدمه اليه من عدم استطاعته الصبر معه
وترضيا له وحثا له على الصبر والثبات وعدم الاعتراض فلما رآه قد غفل
عن ذلك وذهب عما هو بصدده واعترض ثانيا بانكار قتل الغلام كان مقتضى
المقام مزيد تقرير لذلك المتقدم فاقتضى ان يقول في الكرة الثانية الم اقل لك
بزيادة لك اشعارا بان ذلك القول مما يختص به ولا يتعداه الى غيره فلا سبيل
له الى الغفلة والذهاب عنه قوله لاقتضاء المقام متعلق بزيادة لك قوله
لما قد كان متعلق بتقرير ولو قال لما كان قد تقدم لكان احسن فان كثيرا من النحاة
يمنعون وقوع الماضي بدون قد خبرا لكان قوله وكذا قال موسى اي هو ايضا
مما يعد من الاطناب وهو في موقعه قوله لاكتسا متعلق بزيادة لي وقوله وان
كان الطلب بفتح الهمزة عطف على اكتسا وضمير معها للزيادة ومن تاكيد بيان
ما لا يكون وضمير بدونه للزائد الذي هو لي ولو قال بدونها اي بدون الزيادة
لكان اولى واظهر والحاصل انه زيد لي لمجموع امرين احدهما انه يفيد زيادة
تاكيد الطلب لانشراح الصدر لان الكلام معه يصير اجمالا وتفصيلا على
قولك اشرح لي صدري والثاني ان المقام كان مقام مزيد احتياج الى انشراح
الصدر فاقتضى تاكيد طلبه وذلك ان هذا الدعا كان وقت ارساله الى كفرة
مردة طاغين فلا بد من انشراح الصدر لتحمل اعباء الرسالة ومكاره ايذاء الاعداء
وضروب مشاق التكاليف والتبليغ وقوله لما يؤذن متعلق بمزيد احتياج
قوله واراد على هذا اي على هذا الوجه من الاطناب وهو زيادة الجار والمجرور
قوله وقول البلغا مبتدا خبره في موقع ومن الاطناب حال من المستتر في الخبر
او بالعكس والاول اوقع بحسب المعنى والثاني بحسب اللفظ ولفظة مثل لا
يوجد في بعض النسخ واذا وجدت فان رفعت كما في نسخة مصححة كانت بدلا

او بيانا لقول البلغا وان نصبت كان مفعولا به له وعلى التقديرين هي كناية
تفخيما لشان المضاف اليه وخلافا حال من المقول اعني لا واصلحك الله وانما جاز
عطف الطلب اعني الدعا على الخبر الذي دل عليه بكلمة لا لدفع الايهام كونه
دعا عليه في مقام يجب فيه الاهتمام بدفعه ومن ثمة قيل هذه الواو احسن
من واوات الاصداغ على وجوه المرد الملاح قال ولك ان تعد باب
نعم وبئس يعني ان اللائق بحال اوساط الناس في تادية اصل المعنى المقصود
في هذا الباب ان يقولوا نعم زيد وبئس عمرو لكنه بحكم الوضع غير جائز الاستعمال
فبالنظر الى هذا الكلام المفروض للاوساط كان في هذا الباب اطناب الا انه
لما لم يكن المقيس عليه ههنا اعني متعارف الاوساط ممتنعا كما في سائر الاطنابات
ولم يكن ايضا ذلك الاطناب بتصرف من المتكلم فوض عده من الاطنابات
اليك ونسبه الى الوضع قوله وان يجعل عطف على ان تعد واختار لفظة الحكمة
لانها انسب بالواضع من النكتة ونحوها قوله في ذلك اي في وضع هذا الباب
على الاطناب واللام في لاقتضائه متعلقة بتوخي وفي لكونهما بالاقتضا والضمير
المثنى فيهما لنعم وبئس وضمير تحققها للمدح والذم العامين والمراد شيوعهما
في كل خصلة ان قولك نعم الرجل زيد مفيد كونه محمودا في جميع خصال حمد
الرجال وقولك بئس الرجل عمرو يفيد كونه مذموما في جميع خلاف تلك الخصال
وكذلك نعم الامير وبئس الامير يفيدان العموم في جميع خصال حمد الامرا
وخلافها وعليه فقس والسر في ذلك ان نعم وبئس لما لم يكونا مقيدين بخصلة
مخصوصة كقولك كرم ولؤم وحسن وقبح افادا حال الاطلاق عموما
يناسب المقام دفعا للتحكم ولا شك ان كون الممدوح او المذموم متصفا بجميع
كمال جنسه او نقصانه مستبعد جدا فاحتيج لذلك الى مزيد تقرير في
الكلام قوله ويجعل عطف على ان يجعل قوله مربيا باللام الجنس دون العهد
اي المختار ان اللام للجنس اي جنس المفرد كما في المثال المذكور او جنس المثنى
او الجمع كما في قولك نعم الرجلان الزيدان او نعم الرجال الزيدون وليس المراد الجنس
حقيقة حتى يمتنع تفسيره بمعين بل الجنس ادعا فانه يزعم في مقام المبالغة
ان زيدا مثلا هو جنس الرجل لكونه جامعا لكمالات هذا الجنس فكانه هو ولا
شك ان هذا ابلغ من جعل اللام للعهد الخارجي المشار به الى معين لفوات الاجمال
والتفصيل على هذا التقدير مع فوات تلك المبالغة وان كان هناك تكرير ولذلك
لم يقل به احد في المشهور وكذا ابلغ من العهد الذهني المشار به الى واحد من
الجنس لا بعينه فانه يفوت ح المبالغة بادعا الجنسية ويظهر من ذلك ان الفرق
بين كون اللام للجنس وكونه للعهد الذهني ليس قليلا على ما توهم قوله لكونه
من

من افراد ذلك الجنس اي بحسب الحقيقة وان كان بحسب الادعا عينه حتى
جاز تفسيره قوله او اذا قلت شرط جزاؤه محذوف يدل عليه ما تقدم اي كيف
توجه اقتضا المدح الى زيد اولا على سبيل الاجمال قوله فاضمرته اي اضمرت زيدا
والمراد اضمار فاعل نعم بوضع المضمر موضع المظهر كما مر الا انه لما اضمر ذلك
الفاعل من غير ذكره سابق وفسر باسم جنس زيد اعني رجلا فان المراد به الجنس
دون الفرد وفسر ذلك الجنس بزيد كما عرفت كان ذلك الضمير العائد بهذا
الاعتبار لزيد وان لم يكن راجعا اليه حتى يمتنع ح تفسيره اذ لا ابهام فيه
ويمتنع ايضا افراده في مثل نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون قوله
وان هذا الباب بكسر الهمزة استطراد في اثنا مباحث الاطناب وقوله
الواقع في موقعه اشارة الى ما ذكره من ان مقام المدح والذم العامين يقتضي
مزيد الثبوت قوله وفيه تقدير السوال اطلقه ولم يلتفت الى القول الاخر
وبنا المخصوص على السوال جعله مع مبتداه المحذوف جوابا له وقد عرف
مما سبق اي في مباحث الفصل والوصل لطف هذا النوع اي البنا على السوال
المقدر فلا نعيد ذكره هنالك ان السوال بالفحوى لا ينزل منزلة الواقع الا لجهات
لطيفة كتنبيه السامع على موقعه واغنائه ان يسال الى غير ذلك ولا يخفى
حسن موقعه اي موقع الاختصار بترك المبتدا اذ فيه الاحتراز عن العبث
واتباع الاستعمال الوارد على ترك النظائر قوله ولو لم يكن فيه اي في هذا
الباب كما يدل عليه سوق الحديث لبيان ما تضمنه هذا الباب من اللطائف
الا ترى الى قوله فيه من الاطناب وفيه تقرير السوال وفيه اختصار ويدل
عليه ايضا عود الضمير في جمعه بين الاجمال والتفصيل الى هذا الباب قوله سوى
انه اي هذا الباب يبرز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب والاختصار
الموجودين في هذا الباب وسوى ايهامه الجمع بين المتنافيين اعني الاطناب
ايهاما مثل ايهامه ذلك في الجمع بين الاجمال والتفصيل وانما قال ايهامه الجمع
بين المتنافيين لان الجهة مختلفة فلا يجمع بينهما حقيقة بل ذلك ممتنع قطعا ولا
شك ان ذلك الايهام يورث الكلام غرابة ولطفا وقيل اسناد ابراز الكلام
في معرض الاعتدال الى هذا الباب وان كان على سبيل المجاز مما لا يستحسن
بل هذا الباب نفسه يبرز في ذلك المعرض فالضمير في فيه وانه وايهامه
للاختصار بترك المبتدا وضمير اطنابه واختصاره وجمعه للكلام ورد
بلزوم انتشار الضمائر مع التكلف في كون ذلك الاختصار موجبا للاعتدال
والايهام على ان قوله نظرا الى اطنابه من وجه والى اختصاره من اخر يابى
ان يجعل الاختصار مبرزا للكلام في معرض الاعتدال كما يشهد به علامة

الفطوه واما قصة اسناد الابراز الى هذا الباب فتتم اذا اعتبر خصوصيه هذا الباب
فانها تقتضي اتصاف مطلوا الكلام في ضمنه بصفه الاعتدال قوله لكفي جواب لو
لم يكن وقوله تصبي تعليل للشرطيه وتاخيره انسب والسحر الكلام من غرابته
ولطافته المؤثره في القلوب المحوله اياها من حال الى حال كالسحر قوله على امثال ذلك
اي امثال ما ذكرنا من اللطائف قوله وقد اطلعناك عطف على الشرطيه اعني لو لم
يكن لكفي اي فيه هذه اللطائف التي كل واحدة منها كافيه شافيه وفيه لطائف اخر
لم يصرح بها اكتفا باطلاعنا اياك في الفنون الاربعه على كيفيه استخراج جهات
محاسن الكلام فتفتش فانك اذا فتشت فيها ترى هذا الباب مملوا بجهات من الحسن
مما ذكرناه او احلنا به على تفتيشك بعد اطلاعنا اياك على كيفية التعرض بجهات
الحسن مثل كون المسند فعلا دالا على مدح او ذم عام وكون المسند اليه مظهرا معرفا
بلام الجنس او العهد الذهني ومضمرا مميزا بنكرة ففي ذلك نكت الاظهار والاضمار
والابهام والتمييز وكتعقيب ذلك المسند اليه المخصوص تعيينا له ففي ذلك
تشويق الى ذكر المخصوص وزيادة تقرير للمدح او الذم وكتقدير السوال وحذف
المسند اليه في الجواب وبروز الكلام في معرض الاعتدال واشتماله على الايهام من
وجهين قوله وكنت عطف على جواب الامر اعني ترعد لـ فيه الى الماضي قصدا
الى عقعقه قوله في اختيار المختار اي في اختيار ما هو المختار والراجح في نفس
الامر وقد اختار هو ذلك المختار فيما سبق حيث قال مريدا باللام الجنس دون
العهد وحيث قال وقد يقدر السوال قوله والفعل مع الذي يليه اي مع فاعله
المضمر او المظهر ماخوذا مع مميزه خبرا مقدما وفي هذا القول فوات نكت تقدير
السوال وحذف المبتدا وفيه ايضا جعل الانشائية خبر المبتدا مع عدم ظهور
تقدير السوال وفيه تكلف في اعتبار العائد الى المبتدا بجعل الجنس بمنزلة العائد
وتعسف في اعتبار الابهام والتفسير الذي عليه مبنى الباب وهو جعل التزام
تقديم الخبر في الغالب ابهاما وذكر المبتدا بعده تفسيرا وفيه ان الضمير في نعم
رجلين الزيدان ورجالا الزيدون ان جعلوا راجعا الى المبتدا المقدم رتبة وجب
مطابقته اياه ولم يحتج الى مميز وان جعل مبهما كان قطعا له عما هو حقه للاحتياج
الى العائد قوله على ما رايت تعني ما قرره من كونه في تقدير اسمية حذف مبتدؤها
بنا على السوال المقدر هذا واما اختيار كون اللام للجنس دون العهد فانت خبير
بوجهه عما قررناه لك في اختياره اياه قال واعلم ان باب التمييز لما بين
ان من جملة جهات الحسن في باب نعم وبئس طريقة الاجمال والتفصيل ذكر ان
هذه الطريقة مستحسنة جدا حتى ارتكب بسلوكها ازالة باب من الكلام كثير
في الاستعمال عن اصله اعني باب التمييز كله سواء كان عن مفرد اي ذات مذكوره
باسم

باسم تام او باحد الوجوه المشهورة او عن جمله اي عن ذات مقدره في نسبة اما في
جمله او ما ضاهاها فان قولك طاب زيد علما معناه طاب شئ زيد ثم فسر ذلك الشئ
المبهم بالعلم قوله منادته ثاني مفعولي تجد وانما نادت على ان الاصل ما ذكره لان
المقادير وما في حكمها من المقاييس بمنزلة الصفات للاجناس كونها مبينة لكمياتها
فحقها ان تجري عليها والفعل في طاب زيد نفسا حقه ان يسند الى ما هو له اعني النفس
وقوله وطير الفرح عمرا وملا الما الاناء اشارة الى ان الفعل المسند الى المميز في
الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه في الاشتقاق مخالفا له في
التعدي كما في المثالين المذكورين او في اللزوم كما في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا
اي انفجرت عيونها فلا حاجة الى جعل المميز ههنا مفعولا في المعنى ولمصادفته متعلق
بقوله ترى ما ترى يريد ان مصادفتها الموقع ههنا اقوى لان مقام المبالغة اعني اظهار
التشكي يقتضي زيادة التقرير والمقصود ببيان مزيه حسن لطريقة الاجمال
والتفصيل في صوره جزئيه من باب التمييز وصورة اخرى من ضربه ولما كان
كلامه في التمييز والصورة المشتمله عليه اعني اشتعل الراس شيبا قال وفي
هذه الجمله وفيما قبلها لطائف ولم يقل وفي قوله اني وهن العظم مني وفيما تقدم
لطائف وانو كلمة مبتدا خبره لا تحتوي والمعنى على انكار عدم احتوا كلمة من
كلمات القران على لطائف اي ليس لا تحتوي الكلمه عليها فضلا عن جمله فضلا
عما جاوز الجمله والمقصود استبعاد عدم احتوا الكلمه واستحالة عدم
احتوا الجمله وزيادة استحالة عدم احتوا ما جاوزها وفاعل الفعل الناصب
لفضلا هو انتفا عدم الاحتوا اي تفي انتفا عدم احتوا الكلمه عن عدم احتوا
الجمله اي ذهب هذا العدم بالكلية وبعد ذلك الانتفا قوله ولا مرما كلمة ما
ابهاميه تؤكد تنكير التعظيم واللام الجاره متعلقه بتلي واهل الوبر من البشر
سكان الخيام واهل المدر سكان الابنيه قوله هالها اي في مقام تلاوة الامه
عليهم والموصوف هو السوره والصفه كونها مثل المنزل في الفصاحة والبلاغه
او كونها حاصله من امي لم يخالط اهل الدراسة وهذا ميل منه الى ان الظرف
مستقر صفه لا لغو متعلق بفاتوا لركاكة المعنى اي لم يتعرضوا للمعارضه
اصلا قوله على انهم حال من فاعل ما احاروا ولا اصدروا وفايدتها دفع توهم
عدم التفاتهم الى المعارضه قوله في رهان المفاخر بفتح الميم جمع مفخرة وهي ما
يفتخر به والاخير ان يضم الميم اسم الفاعل من فاخرته والشطط تجاوز الحد
والامتهان الابتذال وقوله تادى بهم العصبيه جمله موكده لما تقدم والعضب
السيف القاطع والكهام الكليل والصيب فيعل من صاب المطر اي نزل والمراد
ههنا السحاب فاضافته الى المطرات بيانيه والجهام سحاب لا ما فيه قوله

مفتقرا الى احد اصل معنى الكلام ومرتبته الاولى اى واخذ مرتبته الاولى من اللفظ
اعنى متعارف الاوساط الدال على اصل المعنى ثم الى النظر فى التفاوت بين ذلك
الماخوذ اعنى اصل المعنى والمرتبة الاولى وبين ما عليه نظم القران من المعنى والعبارة
الدالة عليه والى النظر فى ان احد الطرفين فى كم درجة متصل بالاخر ومرتبط به
اذ فى كل درجة من تلك الدرجات نكتة سرية فقوله وفى كم درجة عطف على قوله
فى التفاوت وقوله متصل صفة لكم درجة بتقدير العائد اى والى النظر فى كمية
درجات متصل بها احد الطرفين بالاخر وقد يقال الجار اعنى فى كم درجة متعلق
بمتصل والتقدير والى النظر ليعلم فى كم درجة متصل الطرف الاولى الماخوذ
بالطرف الاعلى المذكور فى القران على طريقة قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل
قوله فان الشيخوخة مشتملة اى دالة اجمالا على ضعف البدن وشيب
الراس اللذين تعرض لهما فى الاية كدلالة الجملة على اجزائها اجمالا ولم يرد ان كل
واحد منهما داخل فى الشيخوخة لانها كبر السن وهما من روادفه قوله
ثم تركت اشارة الى تراخى الرتبة وانما قال لتوخى مزيد التقرير اذ كان فى المرتبة
الاولى اعنى الاجمال تقرير ما خصوصا اذا انضم اليه كلمة قد فانها لا تخ عن
تاكيد لكن التفصيل ازيد تقريرا من الاجمال قوله ثم تركت هذه المرتبة الثانية
يعنى فى الجزء الاول اعنى ضعف بدنى ولما كان وهن العظام من توابع ضعف البدن
كان كناية عنه قوله فحصل انا وهنت عظام بدنى وفيه تقوى الحكم فان اكتفى
فى افادة التقوى بمطلق الضمير الراجع الى المبتدا فالامر ظاهر وان اشترط
كون ذلك الضمير مسندا اليه فنقول هو فى معنى انا وهنت واما تقرير التقوى
على راى الشيخ عبد القاهر فلا خفاء به قوله ثم لطلب تقرير ان الواهن عظام
بدنه يريد ان النسبة الاسنادية فى انى وهنت عظام بدنى قد تقررت بالبناء على
المبتدا وكلمة ان ثم طلب تقرير النسبة الاضافية اعنى نسبة العظام الى بدنه
بسلوك طريقى الاجمال والتفصيل فان قوله وهنت العظام يدل على تلك النسبة
اجمالا حيث احتمل ان يكون العظام من بدن غيره وقوله من بدنى يدل عليها تفصيلا
خلاف قوله وهنت عظام بدنى فانه يدل على تلك النسبة تفصيلا ابتداء كما ان قوله حصول
اشرح لى صدرى اجمال وتفصيل واشرح صدرى تفصيل فقط قوله لصحة وهن
المجموع بالبعض دون كل فرد فرد وذلك لان الحكم المنسوب الى مجموع قد يقصد
انتسابه الى كل فرد كقولك جاءنى الرجال وقد لا يقصد كقولك حملت الرجال
الخشبة فيصح ان يكون وهنت العظام من القبيل الثانى فلا يفهم منه شمول الوهن
العظام فردا فردا بخلاف قوله وهن العظم فانه يدل على شمول الوهن لكل فرد
وقد يقال اراد ان الجمع المستغرق يتناول كل جماعة جماعة لانها افراد مدلول
الجمع

مدلول الجمع كما ان المفرد المستغرق يتناول كل واحد واحد لانها افراد مدلوله
فيخرج عن الجمع المستغرق الواحد والاثنان ولذلك قيل الكتاب اكثر من الكتب
والملك اكثر من الملائكة وايضا نسبة الوهن الى جماعة لا تستلزم نسبته الى كل
واحد من الاحاد الداخلة فى تلك الجماعة على قياس ما عرف فى النسبة الى المجموع
قال فى الكشاف انما وحد العظم لان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده
الى هذا الجنس الذى هو عمود البدن وقوامه واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه
الوهن ولو جمع لكان قصدا الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن
كلها يعنى فكان هناك من ظن عدم الشمول فرد عليه وهذا مما لا يناسب ذلك
المقام اصلا فانظر فى كلامى الشيخين واختر منهما ما شئت قوله وهكذا تركت
الحقيقة عطف على تركت هذه المرتبة الثانية شرع فى بيان مراتب الدرجات
فى الجزء الثانى اعنى شاب راسى فان شبه انتشار الشيب وبياضه فى الراس
بسرعة باشتعال النار كان اشتعل استعارة مصرحة تبعية وان شبه
الشيب بالنار واثبت له الاشتعال تخييلا كان هناك استعارة مكنية
والاستعارة من حيث انها مجاز ابلغ من الحقيقة ثم تركت اى هذه المرتبة
التى هى ابلغ الى مرتبة ابلغ منها اعنى طريقة التمييز قوله وكونها ابلغ مبتدا
خبره من جهات قوله والفرق يراد تشهد به كل ذوق سليم وقد اصاب بلفظ
نير محزه وكون التنكير لازما للتمييز لا ينافى قصد التعظيم وافادة المبالغة
قوله على نحو وهن العظم منى يعنى فى سلوك الاجمال والتفصيل فى نسبة
الراس اليه فانا شتعل الراس يفيدها اجمالا ومنى يفيدها تفصيلا قوله
لقرينة عطف تعليل للترك وقوله لمزيد مزيد التقرير تعليل لذلك المعلل وقوله
وهى اى زيادة مزيد التقرير ايهام حواله وتادية مفهوم منى على العقل بقرينة
العطف اذ لا لفظ هناك يدل عليه وفى بعض النسخ وهو وانما قال ايهام لما
مر ان العدول الى شهادة العقل انما هو على سبيل التخييل دون التحقيق فلا
شك ان الايهام اعنى الايقاع فى الوهم نوع من الافهام فجاز ان يكون مقصودا
وموجبا لمزيد مزيد التقرير قوله واعلم ان الذى فتق اى فتح وشق والاكمام
جمع كم بالكسر وهو غطاء النور وقشر الطلع والازاهير جمع ازهار جمع زهر
وهو نور الشجر وهذه الجهات اشارة الى اللطائف التى جمعها فى ما بين الجملتين
قيل اراد ان المقدمة لما اختصرت ذلك الاختصار وصارت مع قلة اللفظ
مفيدة لكثرة المعنى فقد دلت على ان الكلام الذى هى اساس له مشتمل على غاية
الاختصار مع كثرة المعانى واللطائف ولما كان من البين المكشوف ان فى
ما بين الجملتين اطنابا بالقياس الى متعارف الاوساط اعنى قد شيب اشار

الى ان الاختصار فيهما بمعنى اخر ورد ذلك بان الاختصار فى المقدمة بالنسبة
الى متعارف الاوساط فكيف يوذن باختصار ما بعدها بمعنى اخر وايضا
كيف يتوقف تمام تلك الجهات عن الاولى اهيرا لقبول بل المراد ان اختصار المقدمة
ادق باختصار ما بعدها ولما ترك اختصاره دل على ان ذلك لما بيناه من
النكت منفع لها فى القلوب قبول وعلى هذا فقوله ثم ان الاختصار تذييل
لمباحث الايجاز والاطناب وقوله والذى نحن بصدده من القبيل الثانى
تنبيه على ان هاتين الجملتين توصفان بالاختصار بهذا المعنى مع كونهما
موصوفتين بالاطناب بالمعنى الاول ويرد عليه ان مبنى بعض تلك الجهات على
الحذف دون الاطناب ويمكن ان يقال اراد ان حسن مطلع الكلام يوجب اللطائف
المنطوية فيه قبولا فانه اذا لم يكن مستحسنا لم يلتفت الى محاسن ما بعده وعلى
هذا فقوله للكلام شروع فى بيان وجه حسن ارتباط اخر وهو ان اختصار
المقدمة موذن باختصار ما يورد بعدها وهذا الاذان معمول به ههنا
لوجود الاختصار فيما بعدها ولا يقدح فى ذلك كونه بمعنى اخر لان المعتبر
فى كلا المعنيين قلة العبارة وانما يختلفان فى المنسوب اليه فالذى اذن به
اختصار المقدمة هو ذلك المشترك فان قلت اعتبار كون المقام خليقا
بالبسط مما ذكره الجهالة قلت لا رد اليها بالقياس الى البلغاء العارفين
بمقامات الكلام ومقتضياتها كما لا رد اليها فى اعتبار متعارف الاوساط
بالقياس الى الكل على ما مر لا يقال اذا كان المقام خليقا بالبسط كان
المبسوط الذى ذكر غير مطابق له لا نا نقول مقتضى ظاهر المقام هو
الابسط لكنه عدل عنه لغرض كالتنبيه على قصور العبارة مثلا عن وصف
انقراض الشباب والمام المشيب فالاولى ان يختصر الكلام فى هذا المعنى ولا يبسط
كل البسط قوله من انقراض ايام متعلق بالحق ومن المام المشيب عطف
عليه وما اضيف وصفة الايام بتقدير القول ومن يقول استحضار الصورة
القول استحسنا له والمرصفه مشبهه اضيفت الى فاعلها والامر افعل
تفضيل اضيف الى فاعله كما على طريقة اضافة الصفة المشبهة لا الى
المفضل عليه فلا يلزم الجمع الممنوع بين اللام والاضافة قوله ومن لى اى ومن
يكفل لى بمعنى ان المشيب مع كونه مرا معيبا اتمنى ان يبقى لى زمنا واتمتع به
ولا يغيب عنى لان مغيبه الموت وهو امر منه قوله فانه لا يكون الاما قد
قد انطقه الله بالحق حيث حصر كون الاشيا فى مشيته واسند الكل الى قدرته
والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب قال فصل اعلم ان القصر
القصر لغة الحبس واصطلاحا جعل احد طرفى النسبة فى الكلام سوا كانت
اسناديه

اسنادية او غيرها مخصوصا بالاخر بحيث لا يتجاوزه اما على الاطلاق او بالاضافة
بطرق معهودة قوله كما يجرى بين المبتدا والخبر يجرى بين الفعل والفاعل اشعار
بانه اراد بالمسند اليه والمسند فيما سبق من قوله القصر كما يكون للمسند اليه
على المسند يكون ايضا للمسند على المسند اليه ثم ليس هو مختصا بهذا البين
المبتدا والخبر كما اراد هما ايضا بالمسند اليه والمسند فى مواضع كثيرة من كلامه
فيما سبق والمراد بقصر الفاعل على المفعول قصر فاعليته عليه اى قصر الفعل
المنسوب الى الفاعل على المفعول وقس عليه عكسه وما بين المفعولين ومعنى قصر
ذى الحال على الحال ان زيدا مثلا فى حالة المجى مقصور على صفة الركوب ومعنى
قصرها على ذى الحال ان المجى على صفة الركوب مقصور على زيد وبين كل طرفين
اراد به التكثير وذلك كالموصوف والصفة والتمييز وما انتصب عنه والفاعل
وما عدا المفعول به من سائر المفاعيل لا الاستغراق الحقيقى فلا يرد انه لا يجرى
فى نحو من زيد وابن عمرو ولا بين المعطوف والمعطوف عليه قوله وانت اذا
انتفته اراد به الاعتذار من تخصيصه بالذكر بيان القصر فى امثلة اكثرها
من المسند اليه والمسند بل من المبتدا والخبر ولذلك قال فى الايجاز قد ذكرنا
القصر فيما بين المسند والمسند اليه بالطرق التى سمعت فقد جاز ان نذكره
فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول قوله وحاصل معنى القصر منحصر فى نوعين
قصر الموصوف على الصفة اى قصر المنسوب اليه على المنسوب وقصر الصفة
على الموصوف اى قصر المنسوب على المنسوب اليه اذ لا بد من اعتبار طرفى نسخة
القصر فهناك منسوب ومنسوب اليه يقصر احدهما على الاخر وان كل
واحد من هذين النوعين ينقسم الى قصر افراد وقصر قلب قوله الموصوف عند
السامع يشعر بان المراد هو القصر غير الحقيقى كما يشعر به ايضا قوله لمن يعتقده
شاعرا او منجما الى قوله من غير ترجيح فان الحقيقى لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا
تردده اصلا ولولا هذا الاشعار لحكمنا باندراج الحقيقى فيه ايضا فان قوله
ثان واخر يتناول الواحد وما هو اكثر منه ولا يخرج عن تقسيم القصر بعض
اقسام غير الحقيقى ايضا وهو ان يكون القصر بالنسبة الى اوصاف او موصوفات
اكثر من اثنين قوله بوصف وارد على الاستعمال الاصلى كما مر غير مرة وقوله
دون ثان فى موقع الحال اى متجاوزا وصفا يصدق عليه انه ثان بالقياس الى
الاول واحدا كان او اكثر قوله لمن يتوهم زائدا على احد الوصفين اى يعتقده متصفا
باحد الوصفين مطلقا ويتردد بين الخصوصيتين قوله ويسمى هذا اى هذا المذكور
المتناول للمثالين فادرج قصر التعيين فى الافراد ولا مشاحة فى الاصطلاح الا
ان فى قصر التعيين ازالة الشركة الاحتمالية قوله او بوصف مكان اخر عطف

على قوله بوصف دون ثان ولفظ مكان منصوب على الظرف اى بوصف واقع
فى مكان وصف اخر واحدا كان او اكثر وقوله ما زيد منجم بل شاعر وارد على
اللغة التميمية لرعاية الموافقة بين المعطوفين فى الاعراب الظاهر وكانه نبه
بايراد المثال من الشعر والتنجيم على انه لا يشترط فى قصر القلب تنافى الوصفين
والا يخرج المثال المذكور من اقسام القصر كما انه نبه بايراد المثال فى الافراد
من القيام والقعود على انه لا يشترط فيه عدم التنافى بين الوصفين اذا
ادرج فيه قصر التعيين الجارى بين المتنافيين وغيرهما قوله او الى تخصيص
الوصف بموصوف عطف على قوله الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف
وقوله قصر افراد نصب على المصدر وقائم مقام ذو زموصوف ثان وقوله
او قصر قلب عطف عليه وقائم مقام مكان موصوف اخر وقوله ما شاعر
الا زيد وكذا ما قائم الا زيد كلام مركب من مبتدا وخبر بطل فيه عمل ما بتقديم
الخبر وانتقاض النفى بالا ايضا وتقديره ما شاعرا وما قائم احد الا زيد
فزيد فى الحقيقة بدل من المبتدا الذى هو احد وفى الظاهر مسند اقدم
عليه خبره وجاز ان يكون زيد فاعل ما شاعرا وما قائم على انه صفة رافعة
لظاهر وان كان الفاعل فى الحقيقة هو المستثنى منه المقدر ولو قال او ما
قائم الا زيد لمن يتوهم ان هناك قائما لكنه يتردد بين شخصين لكان اظهر
اذ ح يكون قد تعرض لقسمى الافراد معا وفى قوله او اكثر دلالة على انه لم يرد
بقوله ثان امرا واحدا او قوله فى جهة من الجهات معينة يريد به مثل بلد او قرية
او ما اشبههما وهذا قيد معتبر فى المثالين ليكون القصر صادقا موافقا للاستعمال
الشايع قال الشيخ عبد القاهر اذا قلنا ما قائم الا زيد لم يرد به ان ليس فى
الدنيا قائم سواه لاستحالته بل نريد ما قائم حيث نحن او عصرنا او ما
اشبه ذلك وانت خبير بانه لا فرق فى ذلك بين الشاعر والقائم كما يدل عليه
تقييده الشاعر فى مثال القلب بقبيلة معينة او طرف معين هذا او يدعى ان
لا ينحصر القصر فيما ذكر من ان السامع يعتقد كذا او يتردد فيه بل ربما اعتقد
المتكلم ان السامع انما يعتقد ان السامع منجما وشاعرا او اعتقده على خلاف
ما هو عليه من الشعر والتنجيم او يتردد فى امره فيقول ما انت الا شاعر بناء على
ظنه خطا كان او صوابا ومنه قوله تعالى ان انتم الا تكذبون كما سياتى ويجاب
عنه بانه لقلته لم يتعرض له ههنا ولهذا ايضا لم يصرح بالقصر الحقيقى فان
احد قسميه اعنى قصر الصفة على الموصوف وان كان ممكنا لكنه قليل وسياق
مثاله واما قسمه الاخر اعنى قصر الموصوف على الصفة فلا يكاد يوجد اصلا
الا على طريقة الادعا اعنى جعل ما عدا تلك الصفة بمنزلة العدم واعلم ان القصر
الحقيقى

الحقيقى على تقدير صحته لا يعتبر فيه الانقسام الى الافراد والقلب كما اشرنا اليه
قال وللقصر طرق اربعة يعنى بطرق القصر طرقه العامة فلم يذكر ضمير
الفصل وتعريف المسند لاختصاصهما بالمبتدا والخبر مع تقدمهما ايضا بخلاف
المقدم فانه وان تقدم ذكره لكنه قام يجرى فى امور كثيرة واما التصريح
بلفظ الاختصاص وما فى حكمه فلا يعد من طرق القصر اصطلاحا وقوله
بحسب مقام السامع اشارة الى تعيين الامثلة المذكورة للافراد والقلب انما
هو بالنظر الى حال السامع واعتقاده وايراد بل بعد النفى للقصر افرادا وقلبا
مبنى على مذهب طائفة من النحاة كما مر واقتصر فى ذكر لكن لقصر القلب على
ما تقدم قوله بالاعتبارين يعنى الافراد والقلب وقد اشار فى امثلة القصر
بطريق العطف الى تقدم الاثبات تارة والنفى اخرى قوله يتقدم لا غير زيد
وح يكون من قصر الصفة على الموصوف كما تصح ويجوز ان يقدر لا غير
شاعر لكنه ح يكون من قصر الموصوف على الصفة وسيصرح باستعمال لا
غير فى كلا القصرين قوله ويبنى غيرا بالضم على نحو بنا الغايات وذلك
لكون المضاف اليه منويا كما فى قبل وبعد مع المشابهة فى الابهام واذا بنيت
غير لم يتغير حركته بتغير اعراب المعطوف عليه فيقول رايت زيدا لا غير
ومررت بزيد لا غير واما ذكر ليس غير وليس الا ههنا فعلى سبيل الاستطراد
او للمناسبة اذ لا يخفى انهما ليسا من طريق العطف بل من طريق النفى والاستثنا
ولهذا قدر اسم ليس نكرة ليعم بالنفى ويكون اخراج المذكور من ذلك العام
مفيدا للقصر عليه كما يقول قولك ابدا ليس شاعرا غير زيد او الا زيدا
فان قلت قوله ليس شاعرا الا المذكور يشتمل على تعريف المسند مع تنكير
المسند اليه وقد منعه فى كلام العرب قلت المسند فى الحقيقة هو المستثنى
منه المحذوف اى ليس شاعر احد الا المذكور قوله فيجعل النفى عاما متناولا ل
كل شاعر يعتقده ممن عدا زيد ولا شك انه يتناول زيدا ايضا والا لم يصح
استثناؤه منه فكانه خص بالذكر من عدا زيد لبقائه على ذلك النفى دون زيد
قوله وثانيها اى ثانى الطرق الاربعة النفى باداته كليس وما وان المذكورة
ههنا وكغيرها من كلمات النفى والاستثنا بالا واحدى اخواتها واما الاستثنا
من الاثبات كقولك جاءنى القوم الا زيدا فلم يعده من طرق القصر فتامل وذكر
فى الامثلة الصفة الثابتة كالشعر والمتنقلة كالقيام فى صيغتى الاسم والمضارع ع
واورد لقصر الافراد امثلة اربعة من التنزيل ولقصر القلب مثالا واحدا
قوله نزل المخاطبون يعنى انهم وان لم يعتقدوا بعدهم عن الهلاك الا انهم لما
استعظموا عدم بقائه نزلوا منزلة المبعدين لهلاكه وجعلوا كانهم يعتقدون

فيه وصفين الرسالة والبعد عن الهلاك فرد عليهم بانه مقصور على الرسالة
لا يتجاوزها الى البعد عن الهلاك فهو من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر
ولا شك ان دعوى البعد عن الهلاك والتنزيل منزلة المبعدين انسب بالصحابة
من التبرء عنه والتنزيل منزلة المنكرين كما زعمه بعضهم قوله مقصور على
الاتصاف بعلى ذى اى مقصور على الكون على ذى لا يتعداه الى الكون على ولما
لم يكن معنى الوصفية فى الظرف الواقع خبرا ظاهرا صرح بذكر الاتصاف
تنبيها على ان الظرف يتضمن معنى يتصف به المبتدا اعنى الحصول والثبوت
على ذى وكان هذه المبالغة منه فى توضيح المعنى دفع لان يتوهم ان المقصود
قصر الحساب على المجرور الذى هو الرب فيكون من قصر الصفة على الموصوف
دون عكسه الذى هو المقصود قوله انا مقصور على النذارة بكسر النون
مصدر بمعنى الانذار وهذا ايضا من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر
لان القوم لم يعتقدوه جامعا بين وصفى الانذار والطرد ولا ترددوا فيهما
لكن لما عنيتهم وحرصهم على ذلك نزل له اعتقادهم الجمع قوله فالمراد لستم
فى دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب لا يخفى ان رسل عيسى كانوا
جازمين بصدقهم فقول الكفرة ان انتم الا تكذبون يكون قصر قلب لكنه حمل
على قصر الافراد اعنى على قسمه المسمى بقصر التعيين وهذا مبنى على ما ذكرناه
من ان المتكلم اذا اعتقد ان السامع يعتقد تردده كان له ان يسلك معه
طريق القصر وبيانه ان قوله عندنا ليس ظرفا للدعوى اذ لا طائل فيه بل
هو ظرف الجزء اعنى بين الصدق والكذب فيكون التردد ح من المتكلم اى
كائنين عندنا بين الصدق والكذب والمعنى لستم مترددين بين كونكم صادقين
او كاذبين بل نحن جازمون بانكم كاذبون وعلى هذا يتضح التشبيه بظاهر
حال المدعى فان ظاهر حاله ان يتردد السامع بين صدقه وكذبه وينطبق على
ما ذكرناه غاية الانطباق قوله بل انتم عندنا مقصورون على الكذب واما
قوله لا تتجاوزونه الى الحق كما تدعونه فمعناه لا يمكن عندنا ان تكونوا على
الحق الذى تدعونه حتى يتردد بين صدقكم وكذبكم ومن زعم ان التردد ههنا
من المخاطب على معنى انه لا ينبغى لكم ان تجزموا بصدقكم فى نفس الامر بل غاية
امركم ان تترددوا كما هو ظاهر شان المدعى عند الدعوى فان اراد تردد المدعى
بين صدقه وكذبه بحسب نفس الامر فهو باطل اذ ليس ظاهر حاله ذلك وان
اراد تردده بين صدقه وكذبه عند السامع كان المعنى ينبغى ان تترددوا بين
الصدق والكذب فى نفس الامر كما يتردد المدعى بين صدقه وكذبه عند السامع
وانه ركيك جدا اذ المقصود انكم ينبغى ان تقتصروا على ما هو ظاهر حال
المدعى

المدعى وليس لك ان تقول مراده ان غاية امركم ان تترددوا بين صدقكم
وكذبكم عندنا حتى يتناسب المشبه والمشبه به لانه لا يلائم الحكم بانه لا ينبغى لكم
ان تجزموا بصدقكم فانه بحسب نفس الامر قطعا كما نبهنا عليه هكذا احقق
الكلام والله الموفق للمرام قوله الا ترى الى ما قبله اى ما قبل قوله ما قلت لهم
الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله وهذا تنوير لكونه مقولا فى مقام اشتمل
على المعنى الذى ذكره وذلك لان تقديم انت هنا للتقوى والهمزة للتقرير
فقد جعل عيسى عليه السلام بمنزلة من قال للناس غير ما امر الله تعالى به وهو
دعاؤهم الى عبادة نفسه وامه ولم يقل لهم ما امره به من دعائهم الى عبادته
تعالى وهذا التوبيخ لاولئك الناس حيث تركوا عبادة الله واختاروا عبادة
غيره كان عيسى ما دعاهم الا اليها وما امرهم الا بها فيكون ح قول عيسى
قصر قلب قوله وفى قصر الصفة على الموصوف عطف على قوله فى قصر الموصوف
على الصفة واورد هنا الجملة الفعلية لجريان قصر الصفة فيها دون قصر
الموصوف ولم يذكر مثال الافراد من التردد اكتفاء بما تقدم وقوله لمن يرى ان
زيدا ليس بشاعر وان زيدا ليس بجاء يعنى ويرى ان عمرا شاعر وان عمرا جاء قوله
وتحقيق وجه القصر وجه القصر فى طريق العطف ظاهر مكشوف لان
كل واحد من المثبت والمنفى مذكور فيه مصرح به كما هو حقه بخلاف طريق
النفى والاستثناء فان المنفى ليس مذكورا فيه صريحا اذا كان الاستثناء مفرغا
بعد نفى والكلام فيه فلذلك تعرض لتحقيق وجه القصر فيه وقال وتحقيق
وجه القصر فى الاول يعنى فى قصر الموصوف على الصفة قوله بعد علمك متعلق
بمتى قلت وهذه الشرطية خبر انك وقوله وتحقيق ذلك يطلب من علوم اخر
اى من غير علوم العربية جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ثم انه نقل عن
المص ان انفس الذوات التى يمتنع نفيها هى الاجسام ومعناها على ما قيل لا تحتمل
النقصان لامتناع الخلاء ولا الزيادة ايضا لامتناع التداخل وهذا مع كونه
مبنيا على فاسد كما ترى لا يجدى نفعا لان القصر الواقع فى الاعراض كقوله ان
حسابهم الا على ربى وقولك ما السواد الا قابض للبصر خارج عنه والقول
بان الاعراض تقاس على الاجسام مما لا يلتفت اليه لان علة الحكم اعنى امتناع
النفى مشتركة وذكر بعضهم ان المراد بالذوات حقائق الاشياء سواء كانت
جواهر او اعراضا وهى عند المعتزلة ثابتة ومتقررة فى انفسها ليست مجعولة
بجعل جاعل فلا يمكن توجه النفى اليها بل انما ينفى عنها الوجود وما يتبعه من الصفات
كما حقق فى علم الكلام وهو ايضا باطل لان المص قد صرح فى مباحث هل بان
النفى والاثبات لا يتوجهان الا الى الذوات وانما يتوجهان الى الصفات ولا

شك ان تحقق الاشيا في نفسها بلا جعل جاعل انما يقتضي استحالة توجه
النفي والاثبات اليها بمعنى جعلها منتفية في الواقع او ثابتة فيه واما بمعنى
الحكم بانتفائها او ثبوتها فلا استحالة فيه نعم يكون الحكم بالانتفا كاذبا فلا
يقصد لذلك لكن الحكم بالثبوت صادق فالصواب ان يقال المراد بالذات
ما يستقل بالمفهومية وهو الذي يصح ان يعلم ويخبر عنه وبالصفة ما لا
يستقل كما مر في مباحث النعت ولا شك ان النفي والاثبات انما يتوجهان
الى النسبة الحكمية التي لا تستقل بالمفهومية يعلم ذلك من علوم بين فيها
موارد السلب والايجاب بل نقول اذا رجع العاقل الى وجدانه ظهر له ذلك
فانك اذا تصورت معنى زيد او انسان مثلا ولم تتصور معه نسبة شي من
الوجود او غيره اليه ولا نسبته الى شي لم يمكن منك هناك نفي ولا اثبات
قطعا فاذا قلت ما زيد توجه النفي الى الوصف اعني نسبة شي اليه ولا يمكن
ان يكون متوجها الى نسبة اي شي كان فان نسبة بعض الاشيا اليه ثابتة
لا محالة بل الى نسبة الاشيا التي وقع النزاع فيها بين المتكلم والمخاطب فاذا
اخرج شي منها بالاستثنا كان ثابتا وما عداه منفيا وهو معنى القصر وبما
قررناه تبين امتناع قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا قوله وحين
لا نزاع بمنزلة الشرط وتناولهما جزاله وعامل فيه قوله وتحقيق وجه القصر
في الثاني اي في قصر الصفة على الموصوف قوله على الوصف المسلم ثبوته
وهو وصف الشعر لم يرد انه مفهوم الشعر في نفسه وصف قابل للنفي لانه
بذلك الاعتبار من قبيل الذوات بالتفسير المذكور بل اراد انه من حيث قيامه
بالغير ونسبته اليه يطلق عليه الوصف وان كان الوصف في الحقيقة
نسبته الى ذلك الغير فان هذه النسبة غير مستقلة بالمفهومية وقابلة
لورود النفي عليها واراد بالوصف هاهنا معنى اخر اعني القائم بالغير وقد سبق
منه مثل ذلك في مباحث الصفة واياما كان فالشعر نفسه لا يقبل نفيا
فاما ان ينفي نسبة الوجود اليه او ينفي نسبته الى الغير لكن الاول ليس
بمراد فان ثبوته في نفسه مسلم فوجب ان يتوجه النفي الى ثبوته للمدعى له
اي الذي وقع النزاع بين المتكلم والمخاطب في ثبوت الشعر له قوله ان عاما
اي ان كان المدعى ثبوته له عاما توجه النفي اليه عاما وان خاصا فخاصا ثم العام
اما مطلق او مقيد فمثل لهما وفي الاول منهما اشارة الى القصر الحقيقي فانه ممكن
بل واقع في قصر الصفة على الموصوف قوله فيتناول عطف على توجه وقوله
لذلك اشارة الى المدعى له وانت خبير بان حاصل ما ذكره مع احالته به يتوقف
على علوم اخر هو ان النفي اذا ورد على المحكوم عليه كان متوجها الى نسبة شي ما
اليه

اليه واذا ورد على المحكوم به كان متوجها الى نسبته الى شي ما ثم ذلك الشي
يتعين بمعونة المقام وقرائن الاحوال سوا كان عاما او خاصا متحدا او متعددا
فاذا اخرج بعضه كان مثبتا وما عداه باقيا على النفي وهو معنى القصر وفيما ذكره
من التحقيق تصريح بان الاستثنا من النفي اثبات عند ارباب اللغة بلا شبهة
قال وثالثها اي ثالث الطرق الاربعة استعمال انما ذكر الاستعمال
هاهنا دون سائر الطرق لان الطريق ما يسلك ويشتغل به ليتوصل الى مط ولا
شك ان العطف والنفي والاستثنا والتقديم معان مصدرية يشتغل بها
المتكلم للوصول الى معنى القصر بخلاف لفظ انما فذكر معها معنى مصدريا قوله
انما يرد جا على صيغة اسم الفاعل ولو قال لمن يردده بين المجي والذهاب او
يراهما منه لكان تصريحا بالقسم الاول من الافراد ايضا كما صرح بتسميه
معا في قصر الصفة على الموصوف حيث قال او يراه منهما وذكر الشيخ عبد
القاهر ان قولك انما جاني زيد كلام مع من زعم ان الجاني عمرو لا من زعم انهما
جاءياك قال وان زعمت ان المعنى انما جاني من بين القوم زيد وحده كان تكلفا الا
ان المص لم يلتفت اليه قوله ويضيف اليه الذهاب مستدرك قطعا الصواب
ان يقال بدله ويضيف المجي الى عمرو لان الكلام في قصر الصفة لا في قصر الموصوف
قوله والسبب في افادة انما لما كان في افادة انما معنى القصر نوع خفا حتى تردد
فيها جماعة اشار الى ان السبب في تلك الافادة هو ان الواضع ضمن انما معنى ما والا
ولما لم يكن ذلك التضمين امرا جليا استشهد بما يدل عليه من قول المفسرين
وقول النحاة وايده بالمناسبة المحسنة للتضمين ونبه ايضا على تضمينه
معناهما بجريان بعض احكام ما والا فيه قوله وهو المطابق اي ما قالوه من
ان معناه ما حرم عليكم الا الميتة هو المطابق لقراة الرفع اي رفع الميتة مع
كون حرم مبنيا للفاعل فانها قراة مذكورة في بعض كتب التفاسير ويتعين
فيها ان يكون ما موصولة والعايد محذوف اي ان الذي حرمه الله عليكم الميتة ولم
يرد رفع الميتة مع كون حرم مبنيا للمفعول والا لتعرض لبنائه له وايضا لم
يتعين حينئذ كون ما موصولة لاحتمال ان يكون كافة كما اختاره الزجاج وان رجح
ابو علي كونها موصولة ليبقى ان على عملها وايضا الخافي قوله صلته حرم مقيدة
بالفتح في نسخ الرواية واما ما توهم من ان قوله المحرم عليكم يقتضي البنا للمفعول
فجوابه انه بيان للمعنى لا للتقدير ولا شك ان المحرم عليكم والذي حرمه الله عليكم
يتساويان في المعنى كما ان المنطلق زيد والذي ينطلق زيد يتساويان في افضاء
الحصر قوله ونرى عطف على نسمع وفي اختيار نرى مبالغة في كثرة سماعه
منهم حتى صار مرئيا مشاهدا قوله ويذكرون عطف على يقولون لذلك اي

لكون انما لاثبات ما يذكر بعدها ونفي ما سواه مما يقابله وقيل عطف على قوله
والسبب هو تضمنه معنى ما والا فالتضمين للعلما وذلك اشارة الى تضمينه
معناهما والربعي منسوب الى ربيعة قوله لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه
فاذا فرض ان المسند نفي كانت ان لتاكيد ثبوت ذلك النفي للمسند اليه كقوله تعالى
ان الله لا يستحيي قوله على ما نظنه حال من لا النافية اى كائنة على الوجه الذى
نظنه وانما قال بعلم النحو على تضمين الوقوف معنى الاحاطة والمراد ممن لا وقوف
له على علم النحو هو الامام الرازي بناء على ان قوله لا النافيه مع ما يتعلق به من
كلام السكاكي مدرجا فيما اسند الى الربعي فانه ذكر في المحصول ان كلمة ان للاثبات
وما للنفي فاذا اجتمعتا لم يتوجها الى واحد للزوم التناقض فوجب ان يتوجه
احدهما الى المذكور والاخرى الى غير المذكور وانما تعين كلمة ان للمذكور لكونها
اسبق وبالمحافظة عليها احق لكونها للاثبات الذى هو اشرف لكن يلزم مما ذكره
بطلان صدارة ما وتوالي حرفي الاثبات والنفي ثم تعقيبهما بالمثبت فقط وجواز
اعمال ما في انما وكل ذلك فاسد كما ترى بل يدعي علم النحو ايضا كافه قطعا قوله ضاعف
جواب لما وفاعله مستتر راجع الى مصدر انفصلت وفاعل ناسب مصدر ضاعف
بتاويل ان يضاعف او لفظ انما كما هو فاعل ان تضمن لان التاكيد على التاكيد ليس
معنى القصر كما لا يخفى بل القصر مشتمل عليه كما ذكره على انه منظور فيه اذ المؤكد
في القصر فيما اورده من المثال كما صرح به اثبات صريح معقب باثبات ضمني
فيتاكد الاول بالثاني ولم يكن هناك تاكيد على تاكيد كما في انما وقد يتكلف فيقال
اذا اعتقد المخاطب الشركة في المثال المذكور كان الاثبات الاول بعد اعتقاد
الثبوت تاكيدا او تكريرا والاثبات الثاني تاكيد على تاكيد واما اذا تردد فيه كما
ذكره فيحتمل تجويز السامع ان يكون الواقع هذا مع ملاحظته لذلك وفي التفاته
اليه نوع اثبات لهذا حتى يكون الاثبات الاول تاكيدا له واما في صورة القلب
فيجعل الاثبات الاول تاكيدا لاعتقاد ثبوت المجيء في الجملة وهذا التاويل جار
في الكل وايضا ما ذكره من الاثبات الصريح والضمني انما يظهر في صورة العطف
دون قولك ما شاعر الا زيد وتميمي انا وقد يجاب بان تصحيح المناسبة بكيفية
بعض الصور وذلك ان نقول ما ذكره الامام بيان للمناسبة ايضا لا حكم بان الكلمتين
باقيتان على حالهما ولا شك ان رعاية المعنى الاصلي بقدر الامكان اولى وان هذه
المناسبة اقوى قوله وبالعكس اى وللقصر الكائن بالعكس او كائنا بالعكس
وقوله ضمنا صفة اثباتا اى ضمنيا قوله ومما يدلك انما كان هذا منها لان
اسباب انفصال الضمير معدودة ولا شيء ههنا منها سوى تقدير الفصل
لغرض بان يكون انما تضرب انا في معنى ما تضرب الا انا قوله مثله اى مثال

انفصال

انفصال الضمير في ما يضرب الا انا فان قلت كيف يسند الفعل الغائب اعنى
يضرب الى ضمير المتكلم قلت هو في الحقيقة مسند الى الغائب اعنى المستثنى
منه المقدر اى ما يضرب احد الا انا فان قلت اذا اريد حصر الفعل في الفاعل
المضمر بطريق انما فهل يجب انفصاله اولا قلت ان ذكر بعد الفعل شيء من
متعلقاته وجب انفصاله وتاخيره دفعا للالتباس وان لم يذكر احتمال
الوجوب طردا للباب وعدم الوجوب بان يجوز الانفصال نظرا الى المعنى والاتصال
نظرا الى اللفظ اذ لا فاصل لفظيا قوله صحة انفصال الضمير معه اراد به ما
يعم الوجوب وضميره الزاير الطارد وذمار الرجل ما يتعلق به مما لو لم يحمه ليم
وعنف من حماه وحرمه والحسب ما يعده الرجل من مفاخر نفسه وآبائه يقال
قطرا الفارس القاه على قطره اى جانبه قوله ورابعها المقدم اى تقديم ما
حقه التاخير فانه يفيد القصر على ما قدم سواء بقي بعد تقديمه على حاله اى
كخبر المبتدا او المفعول اولا كقولك انا كفيت مهمك ثم انه اقتصر في قصر
الموصوف على احد قسمي الافراد اعني صورة التردد وفي قسمي الصفة على احد
قسمي الاخر اعني صورة الشركة قوله بالاعتبار من يعني الافراد والقلب
قوله وكذا زيدا ضربت فصله لانه من قصر الفاعل على المفعول بتقديمه
على الفعل وعقبه بمثال النفي تنبيها على ان التقديم فيه يفيد الاختصاص
لا نفيه كما يتوهم الا ان الضرب يكون منفيا عن المذكور ومثبتا لغيره وليس
وليس ما زيدا ضربت في افادة القصر كقولك زيدا لم اضرب لان الاختصاص
في الاول يعتبر في الضرب وفي الثاني في عدمه شهد بذلك الفطرة السليمة
قال وهذه الطرق يتفق من وجه فيستحق ان المخاطب بقصر القلب
له حكم مشوب بصواب وخطا فصوابه الحكم بثبوت الصفة لاحد الموصوفين
او باتصاف الموصوف باحد الصفتين وخطاؤه تعيين احدهما او احدهما والخطا
والصواب في قصر الافراد ظاهر واما قصر التعيين فلا خطا فيه بل المقصود
به تقرير صوابه ونفي تردده قوله وتحقق في قصر الافراد حكمه في بعض
وهو صوابه وتنفيه عن البعض وهو خطاؤه وانما يصح في احد قسميه دون
الاخر اعني قصر التعيين وقد سلف تحقيقه هذا كله فيما اذا كان المخاطب
ممن يصح عليه الخطا والتردد ولا في مثل اياك نعبد قوله ويختلف من وجوه
عطف على يتفق من وجه قوله بوساطة الوضع وجزم العقل اى بسبب
ان الواضع وضعها لمعان يفيد القصر بحيث يجزم العقل بالقصر اذا نظر
الى تلك المعاني ودلالة التقديم عليه بوساطة الفحوى اى بسبب مفهومه
الخطابي وحكم الذوق السليم فان من له ذوق سليم اى قوة دراكة له فانه

الوهم الخالد

تراكيب البلغاء ولطائف اعتباراتهم فيها اذا نظر في مفهوم الكلام المشتمل
على التقديم فهم منه التخصيص واما من لم يتنبه لهذه القوة فربما انكره مع
كمال قوته الادراكية في المعقولات والمنقولات روي عن بعض العلما انه اذا
سئل عن فائدة التقديم في التنزيل اجاب بانه فاعل مختار يفعل ما يشاء وقال
الشيخ ابن الحاجب وما يقال انه للحصر فلا دليل عليه قوله والطرق
الاخيرة الاصل فيها النص بما يثبت دون ما ينفي كما ترك الاصل المذكور في
طريق العطف كراهية الاطناب على ما قرر في الكتاب واوضحه كذلك الاصل في
مثل قولك ما زيدا ضربت وما انا قلت اذ المقصود به قصر الفعل على غير المذكور
لا قصر عدم الفعل على المذكور كما اشرنا اليه فيكون النص ههنا بما ينفي دون
ما يثبت قوله والطريق الاول لا يجامع الثاني هذا هو الوجه الثالث من وجوه
الاختلاف وهو ان العطف بلا لا يجامع الطريق الثاني اعني النفي والاستثنا
ويجامع الطريقين الاخيرين اعني انما والتقديم والسبب في انه لا يجامع الثاني
هو ان لا العاطفة وضعت لان ينفى بها عما بعدها ما اوجب لما قبلها كقولك
جاءني زيد لا عمرو وهو ظاهر وفي قولك زيد شاعر لا منجم فانه قد نفى فيه عن منجم
ما اوجب لشاعر وهو كونه مسندا الى زيد فمن شرط منفيها ان لا يكون منفيا
قبلها بغيرها ان يعتبر بلا العاطفة المخصوصة من كلمات النفي اي كلمات الموضوع
له كليس وما وان وما اشبهها واحترز بقوله من كلمات النفي عن ان يكون منفيا
بحكم العقل او بفحوى التقديم او بانما او بافعال تتضمن معنى النفي كابى وامتنع
فان المنفي بلا يجوز ان يكون منفيا قبلها بهذه الامور كما سيأتي واورد لتحقق
الشرط المذكور مثالا واحدا من قصر الصفة على الموصوف وثلاثة امثلة من
قصر الموصوف على الصفة يتنافى فيها الوصفان اما بالتضاد كالقيام والقعود
او بالعدم والملكة كالحركة والسكون او بالسلب والايجاب كالوجود والعدم
فيكون المنفي بلا في هذه الثلاثة منفيا قبلها بحكم العقل قوله يكشف لك الغطاء
وذلك لان الذي سبق في تحقق وجه القصر في النفي والاستثنا هو ان النفي
في قصر الموصوف على الصفة او الصفة على الموصوف يتوجه الى المتنازع فيه
وصفا كان او موصوفا فاذا وقع بعد لا العاطفة شيء من ذلك المتنازع كان
منفيا قبلها باداة النفي فيمتنع شرط تحقق منفيها اذا جامعت طريق النفي والا
فلذلك لم يوجد مجامعتها اياه في كلام العرب العربا وان كثرت في عبارة العلماء
ففي الكشاف وما ارسلناك الا نذيرا لا حفيظا ومهيمنا عليهم وما كان ذلك
الاختلاف الا حسدا بينهم لا شبهة في الاسلام وما هي الا شهوات لا غير
وانما قلنا بغير بلا العاطفة المخصوصة دفعا لما يتوهم من جواز مثل جاءني
الرجال

الرجال لا النساء لا هند قوله وهو يأتيني لا عمرو وقد يقال هذا المثال
يحتمل التخصيص والتقوى على السوا فكان الاولى ان يمثل بنحو زيدا ضربت لا عمرا
قوله ووجه صحة مجامعة لا لما كان انما بمعنى ما والا كان الاولى بجواز ان يمثل
من المستبعد ان يصح مجامعته لا العاطفة احدهما دون الاخر فبين ان الوجه
في ذلك هو ان النفي في انما ضمني لا صريح كما في ما والا فانما في حكم الافعال المتضمنة
للنفي لا في حكم ادوات النفي ولا العاطفة يجامع النفي الضمني دون الصريح اذ لا
شبهة في صحة قولك امتنع عن المجيء زيد لا عمرو مع انه يمتنع ما جاء زيد لا عمرو
والسبب في ذلك هو انه اثبت في الاول الامتناع عن المجيء لزيد ونفى بلا الامتناع
بلا عما بعدها فقد وجد ههنا شرط منفيها ونفي في الثاني المجيء عن زيد فلا يتصور
تحقق ذلك الشرط قوله ضمنا لا صريحا يعني كما ان امتنع عن المجيء زيد يتضمن نفي
المجيء عنه ويجامعه لا العاطفة بخلاف قولك ما جاء زيد فانه صريح في نفي المجيء عن
زيد فلا يجامعه العاطفة وكذلك ما جاء الا زيد صريح في نفي المجيء عن عمرو فلا يجامعه
ايضا فلا اشتراك بين انما وامتنع في مجرد كون النفي ضمنيا اما راجعا الى ما بعد لا
كما في انما او الى ما قبلها كما في امتنع وكذلك الاشتراك بين ما جاءني زيد وما جاءني
الا زيد في مجرد كون النفي صريحا اما راجعا الى ما قبل العاطفة كما في الاول او الى
ما بعدها كما في الثاني واعلم انك اذا قلت انما جاء زيد لا عمرو او زيدا ضربت
لا عمرا كان القصر مستندا الى انما والتقديم لتقدمهما وكان العاطفة موكدة
لذلك القصر واذا قلت انما تميمي انا كان القصر مستفادا من انما وتقديم
الخبر ههنا كتقديمه في قولك ما تميمي الا انا واذا قلت انما زيدا ضربت كان القصر
مستفادا من التقديم لعدم احتياجه الى تاويل حتى يكون المقصور عليه زيدا وكان
انما موكدا لذلك القصر نظرا الى ان زيدا هو الجزء الاخير رتبة اذ لا يمكن تقديم
بما والا الا بتاخير زيد كما لا يخفى ومن البين في ذلك قوله انا شيبا لم يزده معرفة
وانما لذة ذكرناها قوله لكن استدراك من قوله وتجامع الطريقين الاخيرين
وفاعل جامعت كلمة لا والعاطفة صفة لها ومفعوله انما وجامعتها جواب اذا
وقوله بشرط يريد انه شرط لصحة المجامعة كما يصرح به قوله واذا كان له
اختصاص لم يحسن فيه استعمال لا العاطفة وقد صرح الشيخ عبد القاهر
بانه شرط لحسن المجامعة ولعله اقرب وانما لم يعتبر في مجامعة لا العاطفة
التقديم هذا الشرط اصلا لا وجوبا ولا استحبابا لكون دلالته على الاختصاص
اضعف من دلالة انما قوله الا من يسمع ويعقل اشارة الى ان المراد بالسماع
في الاية ما يكون من غير ان يعقل المسموع كما ان قوله انما يكون انذارا ويكون
له تاثير اشارة الى ان المراد بالانذار هو التخويف مع تبليغ دعوة ما له تاثير

كذلك انما يجي زيد يتضمن نفي المجيء عن عمرو ويجامعه لا العاطفة م

فانه المختص بمن يخشى الساعة اى عقابها وهذه الخشية موقوفة على الايمان
بالله وبالبعث والقيامة واهوالها ولما كان اختصاص الاستجابة بمن يسمع
ويعقل في غاية الظهور جعله معلوما لكل عاقل مطلقا وحيث لم يكن اختصاص
الانذار بمن يخشى كذلك جعله مما لا يخفى على احد ممن له مسكة اى قدر من
العقل يتمسك به واما اختصاص العجلة بمن يخشى الفوت فهو ادنى مرتبة
منهما اذ قد يعجل من لا يخاف الفوت فلذلك جعله مركوزا فى العقول ثابتا فيها
بحكم العادة هذا مع ان المقرر في العبارة مط ايضا وهذه الامثلة الثلاث من
قصر الصفة على الموصوف اما الاول والثالث فلا خفاء فيهما واما الثانى فلان
المقصود منه قصر الانذار فى من يخشاها كما ذكره وانما يظهر ذلك على قراءة
تنوين منذر كما فى نسخ الرواية فان قلت اذا كان الموصوف ظاهرا لاختصاص
باحدى الصفتين فالظاهر مما ذكره امتناع المجامعة هناك ايضا فلا يقال
لمن اشتهر بان امره التذكر لا التسيطر انما انت مذكر لا مسيطر مع انه قد
ورد انما انت منذر لست عليهم بمسيطر قلت له ان يقول ليس الاختصاص
ههنا كالاختصاص فيما ذكرناه او ان يقول ان هذا الحكم مخصوص بلا العاطفة
قال وطريق النفى والاستثنا هذا هو الوجه الرابع من وجوه الا خلاف
وهو ان طريق النفى والاستثنا يسلك مع مخاطب يعتقد فيه المتكلم انه يخطى
لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر عليه دل على ذلك الاستعمال
مع ظهور المناسبة فينبغى ان لا يسلك طريق النفى والاستثنا مع المتردد دون
جار ذلك فى القياس واما العطف والتقديم فلا يعتبر فيهما الاصرار ولا عدمه
قوله وما قال الكفار كانه قيل ان الرسل لم يكونوا ينكرون انهم بشر وكان الكفار
يعلمون ذلك فكيف خاطبوهم بقولهم ان انتم الا بشر مثلنا مع انه لا خطاء ولا
اصرار من المخاطب فاجاب بانه لم يقل الكفار للرسل هذا الكلام الا والحال ان
الرسل عند الكفار فى معرض من يدعى انه منتف ومتنزه عن صفة البشرية ومنسلخ
عنه حكمها بالكلية وذلك ان الكفار كانوا يعتقدون ان الرسول يمتنع ان يكون
بشرا فاصرار الرسل على دعوى الرسالة بمنزلة الاصرار على انكار البشرية
عند الكفار فلذلك جعلوهم منكرين للبشرية وخاطبوهم بما خاطبوهم قوله
بما مفعول له لمضمون ما تقدم او حال اى جعلوا الرسل فى ذلك للعرض للبناء
او بما شبين قوله ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا بدل من جهلهم ولا يجوز ان
يكون مفعول جهلهم لفساد المعنى قوله او ما تسمع اى الا تنتبه وما تسمع
قولهم لهم فى موضع اخر مقولا فى حقك كيف تجد ما يحكى عنهم هناك اى فى ذلك
الموضع وهو ثانى مفعول تجد وفاعله ضمير ما يحكى ومن بيان لما سلوك
وكلمة

وكلمة هذا صفة لجهلهم اى جهلهم الذى هو ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا وهو
ان ما يحكى عنهم ما انتم الا بشر الاية وانما جعله مقررا لذلك الجهل بصريحا وانما
لانهم عقبوا انكار الرسالة هناك على طريقة الحصر على البشرية بانكار انزال
الرحمن شيئا وتكذيب الرسل تصريحا وعقبوه ههنا بقولهم تريدون ان تصدونا
عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فكان تلك الاية فى تقرير ذلك الجهل
اقوى من هذه قوله واما قول الرسل لهم جواب عما يقال من ان الكفار لما ادعوا
منافاة البشرية للرسولية وقصروا الرسل على البشرية بمعنى انهم لا يتجاوزونها
الى ما ينافيها اعنى الرسالة ووافقهم الرسل على ذلك القصر بقولهم ان نحن الا
بشر مثلكم لزم فى تسليمهم انتفاء الرسالة وكونهم مقصورين على البشرية وتقرير
الجواب ان قولهم هذا من باب المجاراة وارخاء العنان مع الخصم بتسليم بعض
مقدماته اذا كان حقا ليعثر حيث يراد تبكيته والحامه باظهار بطلان مقدماته
الباطلة وفى ذلك استدراج للخصم الى ان يصير مسكتا لا متشبث له اصلا ومثاله
ان يريد ان لاقى صاحبك فتماشيه فى الارض المستوية حتى اذا وصلت الى مزلقة
ازلقته فكان الرسل قالوا سلمنا اننا بشر فانه حق لكن لا نم انها لا تجامع الرسالة
فان الله يمن على من يشاء من عباده وانما اورد والتسليم البشرية فى صيغة الحصر
ليكون على وفق كلام الخصم فى الصورة فانه اقوى فى المجاراة ولم يقصد واذلك
تسليم الحصر واللام فى ليعثر متعلقة بالمجاراة وحيث يراد ظرف ليعثر وهو
من العثار بمعنى الزلة قوله اما تحقيقا اذا اخرج الكلام على مقتضى الظاهر
كما فى مثال الشيخ المرفوع لكل من بعيد بخلاف قوله ان انتم الا بشر مثلنا فانه من
اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ايضا كقوله عز وعلا ان انت الا نذير اى انت
نذير لا تسمع من فى القبور يعنى الكفار المصرين على الكفر كانهم اموات فى القبور
قوله لما كان النبى عليه السلام جوابه ابرز لذلك وقوله وما كان متمناه ومتى
وآهو معطوفان على خبر كان اعنى شديد الحرص لا على كان وبداخله جواب متى ومن
بيان لما والوجد الحزن والكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وضمير كاد ويبخع
للنبى وضمير له لما لانه داخله الوجد الذى كاد النبى يبخع اى يهلك نفسه لذلك
الوجد ويتساقط عطف على جملة متى راهم بداخله اى كان النبى يتساقط اى يلقى
نفسه فى السقوط والهلاك لاجل الحسرات على توليهم وما كانت عطف على يتساقط
ويلقى حال من مفعول تابعه واللام فى ليهموا متعلقة بيلقى يقال هام فى الارض
اى ذهب متحيرا وبل كانت اضراب من قوله وما كانت ولفظه عوده قيدت
فى بعض النسخ بالنصب وقد مر بحثه مستوفى وقوله عسى متعلق بمعنى ما تقدم
اى كان يدعوهم ويزين لهم الايمان رجاء ان يسمعوا ويعوا اى يحفظوا داعيا

في ذلك اي في الدعا وتزيين الايمان والصعب من الابل ما لم يذلل قوله لذلك
اشارة الى ما ذكر من كونه شديد الحرص وما عطف عليه قوله لست هناك اي
في محل ان تملك غرس الايمان في قلوبهم فقوله ان انت الا نذير قصرا قرادا اخرج
على خلاف مقتضى الظاهر قوله وقوله عز وعلا مبتدا خبره مصبوب في هذا
القالب اي في قوله وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير فكانه عليه السلام
بواسطة قربه من الله واصابته في الامور وارشاده الى المنافع والمضار
اعتقد القوم فيه انه يملك لنفسه ضرا ونفعا وانه يعلم الغيب فامر بان يقول
لهم لست هناك بل انا مقصور على النذارة والبشارة لا اتعداهما الى ملك
النفع والضر وعلم الغيب وانما قال لقوم يؤمنون لان التبشير في الانذار انما
يجدي بالقياس اليهم ويؤثر فيهم او اراد نذيرا للكافرين وبشيرا للمؤمنين
فحذف للعلم به قوله في مقام صفة لمخاطب اي مخاطب كائن في مقام وجملة لا يصر
على خطائه وما عطف عليها صفة مقام متعددا لعابد اي لا يصرفه وتعدد او رده
لكل واحد من قصر الموصوف على الصفة وعكسه مثالا فيما تلقاه المخاطب ولا
يصر فيه على خطائه وقوله انما الله اله واحد مثال من قصر الموصوف على الصفة
فيما يجب تلقيه على السامع واما مثال قصر الصفة على الموصوف فيما يجب تلقيه
عليه فقولك انما خالق كل شيء الله قوله والاصل في انما هذا هو الخامس من
وجوه الاختلاف فان كون الحكم حيث لا يعوزك تحقيقه اي يسهل عليك تحقيقه
معتبر في استعمال انما بخلاف سائر الطرق فانه لم يعتبر فيه ذلك الا انه اعتبر
فيه عدمه وقد يقال هو تتميم وتحقيق لما ذكره في طريق انما من انه يسلك
مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه الخ يقال اعوز الشيء اذا احتاج اليه ولم
يقدر عليه ويرقق الرجل جعله رقيق القلب شفيقا والتحني هو التعطف
وقوله انما هو اخوك من قبيل اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر قطعا
بخلاف قوله انما الله اله واحد فانه مع كونه جليا في نفسه بالادلة القاطعة الظاهرة
وقع فيه لصاحب الشرك خطاء واما الامثلة الثلاثة السابقة فالظاهر فيها
الاخراج لا على مقتضى الظاهر مع احتمال الاخراج على مقتضاه قوله ومن الثاني
قول الشاعر هو ابن قيس الرقيات يمدح مصعب ابن الزبير قوله شهاب اي كوكب
ماد في رفعة المحل والاضاءة تجلت اي انكشفت الظلماء عن وجهه فيهتدي الناس
به والجلاء بالفتح الوضوح وتعذلني اي تلومني والافناء الاخلاط والاوباش يقال
هو من افناء الناس اذا لم يعلم ممن هو عليهم اي على مدحي اباهم والضمير لممدوحيه
وما قلت اي ما حكمت ولا اثبت في مدحهم الا بالفضائل والكمالات التي علمت بها
قبيلة سعد قوله لادعي ذكرا لادعائنا سب المسلم قوله ان كل امرئ
فاعل

فاعل الظرف الواقع صلة اعني لديه هل له اي هل للممدوح نظير اي ظاهر انه لا
نظير له قوله وما يحكي عطف على قول الشاعر اي ومن الناس ما يحكي عنهم في هذه
الاية وهو انما نحن مصلحون والابيات الثلاثة المتوسطة بينها استشهدها دالة على
ادعائهم الظهور في كل ما يمدحون به ممدوحيهم وقوله ادعوا بيان لكون المحكي من
قبيل الثاني وقوله على مجرى صفة للمصدر اي ادعاء كائنا على مجرى عادة قصرا و
حال اي جاريا ذلك المجرى قوله ولذلك اي ولانهم ادعوا ذلك الادعاء المشتمل
على التاكيد بايراد الاسمية وبالقصر وبانه امر جلي والاضافة في قوله معرفة
الخبر وموسطة الفصل من اضافة اسم المفعول الى فاعله وتانيثهما باعتبار الضمير
العائد منهما الى ذي الحال اعني الجملة قال واذ قد ذكرنا القصر فيما بين المسند
والمسند اليه اكثر الامثلة التي ذكرها من باب المسند والمسند اليه بل من المبتدا
والخبر كما نبهنا عليه وفيها امثلة كثيرة من الفعل والفاعل وقد ذكرنا ايضا مثال
قصر الفاعل على المفعول كقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به وانما حرم عليكم
الميتة وكقولك زيدا ضربت وما زيدا ضربت قوله ونحن نذكره اي نذكر القصر
في ذلك اي فيما بين غير المسند والمسند اليه فلطريقي النفي وانما هنالك
اي في القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه عدة اعتبارات لجواز تقديم الفاعل
مثلا اذا اريد قصر المفعول عليه في ما والا دون انما قوله فيقدم ويؤخر بالنصب
عطف على يقول كانه تفصيل له اي لذلك تقدم المستثنى مع الاداة سواء كان
فاعلا او مفعولا وتؤخر غيره عنه لان ما يلي اداة الاستثناء هو المقصور عليه
تقدم او اخر فلا التباس هاهنا كما في انما الا ان هذا التقديم والتاخير قليل الدوران في
الاستعمال لما ذكر قوله لان الصفة المقصورة على عمرو الخ تصريح بان المراد
من قصر الفاعل على المفعول هو قصر الفعل مقيدا بفاعله على المفعول وهذا
معنى ما قيل من ان المراد قصره فاعلية عليه وتصريح ايضا بانه من قصر الصفة
على الموصوف وذلك انه لا شك ان ذلك الفعل باعتبار تعلقه بالمفعول صفة له
فهو اعني قصر الفاعل على المفعول يكون راجعا الى قصر الصفة على الموصوف
كانه قيل ما مضروب لزيد الا عمرو وحده وقس على ذلك قصر المفعول على الفاعل
وذهب جماعة من النحاة الى امتناع هذا التقديم والتاخير فلم يجوزوا ما ضرب
الا عمرا زيد وما ضرب الا زيد عمرا وهذا على تقدير جواز تعدد الاستثناء المفرغ
ظاهر اذ يلزم في الحصر في الفاعل والمفعول معا كانه قيل ما ضرب احد احدا
الا عمرا زيد وما ضرب احد احدا الا زيد عمرا واما على عدم امتناع تعدده وهو
الحق فلا ظهور له بل الظاهر ما اختاره المص وتوجيه قوله تعالى وما نراك
اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي وقول الشاعر لا اشتهي ما قوم الا

كارها باب الامير ولا دافع الحاجب وقوله ما اختار الامنكم قارب وقوله
كان لم يمت حى سوال ولم تقم على احد الا عليك النواح واختيار المقدر فيها على
ما ارتكبوه اى ابتعوك فى بادى الراى ولا اشتهى باب الامير واختار وما دار سا
وقامت عليك النواح لا نح عن تعسف قوله ما كسوت زيدا الاجبة هذا
ايضا من باب قصر الصفة على الموصوف كانه قيل ما مكسو زيد الا جبة وما
مكسو جبة الا زيد وكذا ما ظننت زيدا الا منطلقا اى ما مظنون فى زيد الا منطلق
وما مظنون منطلقا الا زيد وقد اشار فى هذه الامثلة ايضا الى جواز تقدم
المستثنى مع اداة الاستثنا قوله واذا اردت قصر ذى الحال على الحال قلت
ما جا زيد الا راكبا هذا من قصر الموصوف على الصفة اذ معناه لم يكن زيد فى زمان
المجى الا راكبا وقصر الحال على ذى الحال من قصر الصفة على الموصوف اذ معناه
فى مثال المذكور ان المجى على هيئة الركوب لم يثبت الا لزيد وقد نبه فيهما على جواز
التقديم ايضا قوله والاصل فى جميع ذلك اى جميع ما ذكر ههنا من امثلة
القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه واما القصر بينهما فقد حققه فيما سبق
وانما خص الكلام الناقص بالذكر لان البحث فى الاستثنا المفرغ كما اشرنا اليه
ويدل سياق كلامه عليه ولم يرد بما ذكره من الاستلزام ان كلمة الا يكون مستقله
به بحيث لا يكون لغيرها مدخل فيه بل ما هو اعم منه فلا يرد انه علل عموم المستثنى
منه بعدم المخصص وامتناع ترجيح احد المتساويين فلا يكون الا مستلزمة
وحدها اثر العموم فى المستثنى منه المقدر يكون بحسب مناسبة المقام كما
نبه عليه بعيد هذا بقوله لا مقتضا المقام معنى شى من الاشيا قوله ولذلك
اى ولاستلزام الا العموم فى المستثنى منه المقدر قوله تانيث الضمير
الظاهر ان يقال تانيث الفعل كما فى الكشاف اذ لا ضمير هناك بل الفعل مسند
الى ما بعد الا وقد يقال نظر المصر الى ان الفعل بحسب المعنى مسند الى ذلك العام
المقدر ولم يجوز حذف الفاعل فاعتبر هناك ضميرا راجعا الى ذلك العام على
طريقة قولك اذا كان غدا فائتنى وجعل المذكور بعد الا بدلا عن ذلك الضمير
كما يبدل منه فى الكلام التام وهو مردود بقوله للنظر الى ظاهر اللفظ
اذ على تقدير الابدال لا يكون الفعل مسندا فى الظاهر الى المونث المذكور بعد
الا فكيف يونث بالنظر اليه وقيل سمى علامة التانيث ضميرا مجازا وقيد القراتين
بالرفع لانه اذا نصب صيحة فلفظ كانت مسندا الى الضمير العقوبة او الاخذه
واذا نصب مساكنهم كان لفظ يرى مبنيا للفاعل مسندا الى المخاطب وصدره
حتى ذى الرمة طوى النحز والاجراز ما فى غروضها يصف النوق بالهزال من
السير والقحط طوى اى اضمر واهزل والنحز الضرب بالاعقاب والحث
والاجرا

والاجراز الدخول فى الجرز وهى التى لا نبات لها والغرض بوزن الفلس للرحل
كالحزام للسرج وقد يفتح همزة الاجراز على انه جمع جرز والضلوع الجراشع
الاضلاع العظيمة القويه والجرشع من الابل هو العظيم القوى قوله والاصل
المذكور وذلك لان الفعل وان كان بحسب الظاهر لما بعد الا لكنه بحسب الحقيقه
لذلك العام المقدر وهو ههنا مذكر لا مقتضا المقام معنى شى من الاشيا قوله
ويليها مناسبة المستثنى منه المستثنى فى جنسه لم يرد بكونه مناسبا له فى
جنسه مجرد كونه صادقا على المستثنى بل لا بد مع ذلك من مناسبته بخصوصه
بمقتضى المقام رعايتها فلا يقدر فيما جانى زيد شى ولا جسم ولا حيوان بل يقدر احد
وفى ما كسوته الا جبة يقدر كسوة وملبس وفى ما صليت الا فى المسجد يقدر فى
مكان وموضع وعلى هذا القياس قوله وهذه المستلزمات اى الامور الثلاثه
التى استلزمها كلمة الا فى الكلام الناقص قوله توجب اى تثبت جميع تلك الاحكام
المذكورة فى القصر بطريق النفى والاستثنا فيما بين غير المسند والمسند اليه
من الفاعل والمفعول وغيرهما قوله واستلزم هذا الكلام قصر الفاعل على
عمرو والمفعول ضرورى فقد ظهر منه ان الكلام الناقص اذا اول بالمقدر الى
التام كان افادته للقصر معلومة بالضروره فلا حاجة اذن الى البحث عن افادة
التام للقصر فلذلك خص البحث بالمفرغ وايضا استعمال المفرغ فى القصر
اكثر من استعمال التام قوله وكذا اذا قلت ما ضرب الا عمرو زيدا اسناده الى ان
التقدير فى صورة التقديم كما ذكر فى صورة التاخير بلا فرق قوله فيكون
زيد مقصورا على الجبة يعنى ان المكسو زيدا مقصور على الجبة وكذا قوله
فتكون الجبة مقصورة على زيد اراد به ان المكسو جبة مقصور على زيد كما
حققه واذا قلت ما اخترت رفيقا الا منكم هذا ايضا من قصر احد المفعولين
على الاخر الا ان احدهما ههنا مفعول بواسطة حرف الجر قوله كان التقدير ما
اخترت منكم احدا متصفا باى وصف كان انما قدر هكذا لان المستثنى اعنى
رفيقا موصوف كانه قيل الا شخصا رفيقا ولا بد ان يوخذ احد موصوفا على
الاطلاق ليكون جنسا له مناسبا للمقام قوله وكذا اذا قلت يعنى ان قولك
ما اخترت الا رفيقا منكم فرع لقولك ما اخترت منكم الا رفيقا وقولك ما اخترت
الا منكم رفيقا فرع لقولك ما اخترت رفيقا الا منكم فلابد اذا ذكرت احد
الاصلين المتساويين فى الاستعمال بدل الاخر كان بينهما فرق واضح كذلك اذا
ذكرت احد الفرعين المتماثلين فى الاستعمال بدل الاخر لم يعر عن فرق بل كان
بينهما ذلك الفرق ايضا وهو ان الاصل ما اخترت الا رفيقا منكم انما هو
على الرفيق فيمتنع ان يختار من المخاطبين غير الرفيق ولا يمتنع ان يختار الرفيق

من غيرهم والمقصور فى ما اخترت الا منكم رفيقا انما هو على منكم فيمتنع ان
يختار الرفيق من غيرهم ولا يمتنع ان يختار منهم غير الرفيق وذلك لان الفرعين
فى تقديرى الاصليين فلا تفاوت فى المعنى الا فى قلة الاستعمال وكثرته فكانه انما
قال لم نعرض عن فرق لان ذلك الفرق بين الفرعين يحتاج الى نوع تامل بسبب
توسط المقصور عليه بين جزء المقصور ولما كان ظاهر هذه العبارة مشعرا
عن ضعف الفرق وكان ما ذكرناه فرقا قويا زعم بعضهم انه اراد انك لو قلت
ما اخترت الا رفيقا منكم بدل ما اخترت الا منكم رفيقا بتقدير رفيقا وجعل منكم
صفة له بعد ان كان فى المبدل منه مفعولا ثانيا لاخترت كان بينهما فرق ضعيف
لانهما يدلان على قصر اختيار الرفيق على المخاطبين الا ان هذا القصر فى الا
منكم رفيقا قصدى وفى الا رفيقا منكم ضمنى لزوم من وصف الرفيق بكونه رفيقا
منهم وذلك لانه لو اختار من غيرهم رفيقا لم يصدق انه لم يختر الا رفيقا
موصوفا بانه منهم وانت تعلم ان مساق الكلام فى هذا المقام يابى ما زعمه على
ان الفرق حينئذ قوى ايضا اذ يمتنع فى الا رفيقا منكم ان يختار غير الرفيق منهم
ولا يمتنع ذلك فى الا منكم رفيقا بل يمتنع فيه ان يختار الرفيق من غيرهم قوله
وهذا اى الفرق بين الا منكم رفيقا والا رفيقا منكم يطلعك على الفرق بين قول
السيد الحميرى فى مدح ابى العباس السفاح وبين قولك فان الاول يدل على ان
المنبر لا يختار الفارس اى الخطيب الا منكم يعنى انه يقتصر رضاه فى اختيار
الخليفة عليكم وفى ذلك من المدح والاطراء ما لا يخفى والثانى انه لا يختار منكم الا
فارسا فلا يمتنع ان يختار من غيرهم ايضا فيختل المقصود من المدح قطعا قوله
واذا عرفت هذا اى القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه فان المبحوث عنه
ههنا وان كان بعض الامثلة الاتية فى انما من باب المسند والمسند اليه على عكس
ما تقدم اولا وقوله لا تضيع على صيغة النهى بيان ويقرر لقوله اعرفه
وامض عطف عليه ونزل صيغة امر بيان لما ذكره والمراد بالقيد الاخير من
الكلام ما يكون جزءا منه بالذات عمدة او فضلة لا ما يذكره فى اخره فقط فان
الموصول مع صلته المشتملة على قيود متعددة قيد واحد وكذا الموصوف
مع صفته فان المقصور عليه فى قولك انما جاءنى من اكرمته يوم الجمعة امام
الامير هو الفاعل اعنى الموصول مع صلته وفى قولك انما جاءنى رجل عالم هو
الموصوف مع صفته قوله مقدرا كما يضرب زيد بتقدير ما يضرب الا زيد وذلك
التقدير هو ما يضرب احد الا زيد فيختص الضرب فى زيد وكذا الكلام فى التعاد
الاخر قوله وكذلك اذا قلت انما زيد يضرب فتقديره بتقدير ما زيد الا يضرب
وذلك التقدير هو ما يفعل فعلا الا يضرب وانما فصله لانه من قصر المسند اليه
على

على المسند قوله ولا نفسه اى ولا نفس انما فى ذلك اى فى جواز التقديم والتاخير
عليه اى على ما والا وتوحيد ضميرهما باعتبار كونهما معا طريقا واحدا للقصر
فذلك اى ما والا اصل فى افادة القصر اذ لا حاجة فيهما الى اعتبار تضمين معنى شئ اخر
واعتبار مناسبة معه وايضا يفيدانه بلا احتمال واختلاف يعتد به بخلاف انما
فانه كالفرع عليه فى تلك الافادة وانما لم يقل فرع عليه لان افادته للقصر بالوضع
ايضا وما ذكر من التضمين والمناسبة انما هو لاظهار المعنى الوضعى الذى تطرق
اليه خفاء واختلاف ولا شك ان مرتبة الفرع ينبغى ان يكون ادنى مرتبة من الاصل
وايضا التقديم والتاخير فى ما والا غير ملبس لان المقصور عليه هو ما يلى الا
تقدم او اخر وفى انما ملبس اذ لا دلالة هنا على تعيين المقصور عليه الا بكونه الجزء
الاخير فلو جوز تقديمه لالتبس بغيره وانما لم ينعكس الامر فى انما لان المقصود
مقدم طبعا فيقدم وضعا ولذلك كان تقديم المقصور عليه فى ما والا نادرا وقد
يقال انما قال يعود الى الالباس ولم يقل ملبسا اشعارا بان الالباس قد يندفع
بالنظر الى حال المخاطب قوله وكذلك قد راى وقدر فى انما هذا لك تقديره ما هذا
الا لك وانما لك هذا تقديره ما لك الا هذا وكانه فصله ليبنى عليه حديث الاجتماع
مع لا العاطفة فان قلت كون المقصور عليه فى انما هو الجزء الاخير منقوض
بقولك انما انا قلت هذا اذ معناه ما قاله الا انا شهادة التقديم وبقوله وانما
لذة ذكرناها لان المراد قصر الذكر على اللذة قلت لا نقض اما بالمثال فلان
تقديم المبتدا فيه ليس لقصر الخبر عليه حتى يكون معناه ما ذكرته بل لقصره على
الخبر بانما على طريقته فقولك ما انا الا قلت هذا واما بالبيت فلانه قدم انه يجب فيه
اعتبار التاخير الرتبى اذ لا يمكن تقديره الا بقولك ما ذكرناها الا لذة وقس على
ما ذكرنا نحو انما شاعر زيد وانما قيسى انا فانه قدم فيه الخبر لقصره بانما على
المبتدا على طريقة ما شاعر الا زيد وما قيسى الا انا الا ترى كيف قدرا انما لك
هذا انما لك الا هذا واذا تحققت ما تلوناه تخلصت من ورطة حيرة وقعت فيها
جماعة قوله ولا تقول ما جاءنى غير زيد لا عمرو والرواية فى عمرو هو الرفع عطفا
على غير وقياسه ما جاءنى الا زيد لا عمرو ويقتضى جره عطفا على زيد لانه الواقع موقع
ما بعد الا وقيل انه مرفوع تقديرا لانه بمنزلة ما بعد الا وجره لضرورة اضافة
غير اليه واسعال اعرابه الى غير فقوله لا عمرو عطف على زيد المرفوع تقديرا
قال واعلم اى مهدت بروى بالتشديد من مهدت الامر سويته واصلحته
وبالتخفيف من مهدت الفراش بسطته والشاهد الحاضر المعاين بناها اى البنا
على تلك القواعد فالاضافة لادنى ملابسة والحذق بالكسر المهارة بحث اى عنيت
واوضحت والمناهج الطرق الواضحة اخذت بك اى اخذتك والبيان اسلك

للما الله تعال احد الحطام واحد به والجهل العلاه لا علم فيها والمتعسف موضع
الاخذ على غير طريق اى تحيرك وبعدك عن الجهل ما يلا لك الى الطريق المستقيم
وصرفتك اى تلك المناهج والآجن الماء المتغير طعمه ولونه والمطروق الذي يرده
الدواب ويخوض فيه ضد الاجن والغليل حرارة العطش تحيتها قصدتها
والضوال جمع ضاله والمنشودة المطلوبه فالاصول المذكوره في هذا العلم
من حيث انها مبنى واساس لفروعها سميت قواعد ومن حيث انها مسالك واضحه
اليها سميت مناهج ومن حيث انها علامات لها سميت اعلاما فالمعبر عنه واحد
واختلفت العبارات لاختلاف الاعتبارات قوله وحشدت على صيغة الحكاية
في نسخة معول عليها اى جمعت لك منها اى من القواعد والمناهج والاعلام
وقيل هي صيغة غيبة فاعلها ضمير الاعلام اى جمعت لك من الضوال المنشوده
ما لست عند احد بمجموعه وهذا انسب بسياق كلامه انسبت حذوت اى قصت وقدرت
عليها اى على تلك الامثله وابت عطف على امنت وفاعله يد الخطل وفاعل ستصرف
ضميرها او بالعكس اى ابت يد الخطل وامتنعت من ان تتصرف فيها حتى اليه عنانك
وعلى هذا فالضمير الراجع من الجمله الشرطيه الى موصوفها اعنى امثلة انما هو في
شرطها اعنى عليها لا في اجزائها وقيل فاعل ابت ضمير الامثله اى منعت الامثله
تصرف يد الخطل وهو الفساد والاضطراب في المنطق يقال خطل في كلامه
بالكسر قوله ثم اذا كنت اى بعد تمهيد القواعد وبناءك عليها ونهج المناهج
وسلوكك اياها ونصب الاعلام وانتحائك اليها وتمثيل الامثلة وحذوك عليها
اذا كنت ممن ملك الذوق السليم الحاصل بالتتبع منضما الى الطبع اى الفطرة
المستقيمه وتصفحت كلام رب العزه اى نظرت فيه بتامل في نظمه ومعانيه
اطلعتك اى تلك القواعد والمناهج والاعلام والامثلة مع ما سلكتها من الذوق
والطبع على ما يوردك هنالك اى في كلام رب العزه موارد الهزه اى حركة
السرور وكشفت اى تلك القواعد وما عطف عليها وفصلت هي لك انفصالك
ما اجمله ايثارا ولبب المصاقع فان اختيارا ولئك الواصلين الى نهاية بلاغه
البشر المقارعه على المعارضه حتى انتهى الحال بهم الى هلاكهم وسبي اولادهم
ونهب اموالهم دليل اجمالا على ان القران معجز لا يمكن للبشر الاتيان بما يوازيه
او يدانيه كما بين في علم الكلام قوله فان ملاك اى اشترط مع ملك القواعد
واخواتها الذوق والطبع لانهما ملاك الامر في علم المعاني دون ما عداه من العلوم
والا اى وان لم يختر علوما اخرى لاختيار هذا العلم لم تحظ بطائل اى بفايدة مما
تقدم او ما تاخر اى من مسائل هذا العلم او من سعيه وكده والاعز وبمعنى لاعجب
والصبح مسفرا اى مضيء مشرق قوله فسنذكر اى سنذكر على سبيل التفصيل وتبيين
النكت

النكت فيه وان سبق في مباحث الفصل والوصل اشارة اجمالية الى ان الخبر قد يراد
به معنى الطلب قال القانون الثاني من علم البلاغه وهو قانون الطلب قد
تقدم في ذكر القانونين فقال هنالك القانون الاول فيما يتعلق بالخبر والمناسب
لهذا ان يقال ههنا القانون الثاني فيما يتعلق بالطلب لكنه عدل الى جعل القانون
الثاني اما مبتدا محذوف الخبر او خبرا محذوف المبتدا اى القانون الثاني هذا
او هذا القانون الثاني قوله يستدعيها المقام وذلك لان بيان احكام اقسام الطلب
يتوقف على تلك المقدمه اعنى بيان ما لا بد للطلب منه وبيان تنوعه الى نوعيه
والتنبيه على ابوابه الخمسة في الكلام والتنبيه على كيفية توليد ابوابه لما سوى
اصلها اى اصولها لكنه وحد لعدم الالتباس على طريقه قوله كلوا في بعض بطنكم
تعفوا ففي المقدمه مقامات اربعة وهي اى المقدمه المشتمله على تلك المقامات
الاربعة فلفظة هي مبتدا خبره قوله ان لا ارتياب الى قوله تاقلبنا الكلام الى التصفح
لابواب الطلب فالمقام الاول اعنى بيان ما لا بد للطلب منه هو ان الطلب لا بد
له من تصور اما اجمالا كتصور شي ما او تفصيلا كتصور القيام على هيئة
مخصوصه مثلا لامتناع توجه الطلب نحو المجهول المطلق ولا بد له ايضا من
مطلوب لانه نسبة بين الطالب والمطلوب وانما اخره مع ان الانسب تقديمه
على التصور ليرتبط به انه يستدعي في مطلوبه ان لا يكون حاصلا وقت الطلب
وذكر عقيبه انه قد لا يستدعي امكان حصوله وقد يستدعيه قوله ولكن
هذا المعنى اى استدعا الطلب ان لا يكون مطلوبه حاصلا وقت الطلب فانه سيفرع
على هذا في مواضع شتى منها قوله وامتنع طلب الحاصل توجه الى غير الحاصل
وقوله امتنع ان يكون المط بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه
حاصلا الى غير ذلك من نظايره في توليد النتايج ومنها قوله في الباب الرابع ولا
تظنن هذا الطلب للحاصل فان الطلب حال وقوعه يتوجه الى الاستقبال كما نبهت
عليه في صدر القانون قوله والطلب هذا هو المقام الثاني اعني بيان تنوعه الى
نوعيه وانما قدم ما لا يستدعي امكان المط مع كون مفهومه سلبيا لمزيد الاهتمام
بشانه فان الطلب مظنة لكون مطلوبه ممكنا ولذلك احال بالانقسام على التامل
وايضا ما لا يستدعي باب واحد وما يستدعي ابواب اربعة فهو منه كالواحد
من العدد قوله اعم لان عدم استدعا الامكان يجامع الاستدعا للامكان
اعني الامتناع ويجامع الامكان ايضا والتمني يجري في المستحيلات والممكنات
المستبعد وقوعها قوله ان لا واسطة بين الثبوت والانتفا فانهما نقيضان
اتفاقا انما الخلاف في ثبوت الواسطة بين الوجود والعدم على ما قرر في موضعه
والحاصل ان المط اما ثبوت متصور اى مدرك مطلقا واما انتفا متصور للحصر

العقلي ولابد من اعتبار الحصول معها لانه المقصود بالطلب ولما كان الحصول
ذهنيا وخارجيا صار الاقسام اربعة حصول ثبوت او انتفا في الخارج وحصول
ثبوت او انتفا في الذهن ولا نعني بحصول الانتفا القيام في الخارج الا اتصاف
الذات بذلك الانتفا في الخارج ولا يلزم منه كون انتفا القيام موجودا او
ثابتا في الخارج قوله ثم اذا اريد الحصول في الذهن على التصور والتصديق
اي لم يرد على حصول المدرك التصوري وحصول المدرك التصديقي لم يتجاوز
اقسام المط ستة حصول ثبوت مدرك تصوري او مدرك تصديقي في الذهن
وحصول انتفا مدرك تصوري او مدرك تصديقي فيه وحصول ثبوت مدرك
تصوري او انتفائه في الخارج وانما لم يتجاوز لان المتبادر ان يكون الاقسام
ثمانية حاصلة من ضرب الاربعة الاولى في قسمي التصور والتصديق الا انك
تعلم ان المدرك التصديقي لا يطلب حصوله ولا انتفاؤه في الخارج بل لا يتصور
ذلك بخلاف المدرك التصوري كالقيام مثلا فانه يطلب ثبوته وانتفاؤه في
الخارج فظهر ان المراد بالمتصور كما اشرنا اليه هو المدرك مطلقا ولذلك
شمل جميع الاقسام وان المراد بالتصور والتصديق هو المتصور والمصدق
به اي ما من شانه ان يتعلق التصديق به فلا غبار على عبارته قوله وطلب
حصول التصور جواب عما يقال كيف يصح طلب حصول المتصور في الذهن
والحال انه متصور حاصل فيه فيلزم طلب تحصيل الحاصل وتلخيص الجواب
ان تصور الشي على مراتب متفاوتة في الاجمال والتفصيل فالانسان اذا لم
يتصور شيا اصلا لم يمكن منه طلبه قطعا واذا تصوره اما اجمالا بان ادركه
من حيث انه شي ما او تفصيلا بان ادركه باعتبار مفهوم اخص من مفهوم شي ما
كالانسان مثلا فيكون تفصيلا ما بالقياس اليه امكنه ان يطلب حصوله في الذهن
ولم يكن ذلك الطلب متوجها الى ذلك الحاصل من مراتب تصوره بل الى مرتبة غير
حاصلة يتفصل بها ذلك المجمل او يزداد بها تفصل ذلك المفصل قوله ووجه
ذلك اي وجه رجوع الطلب حصول التصور الى تفصل المجمل او تفصل المفصل
وانما قال المفصل بالنسبة لان المفصل من كل وجه لا يطلب تصوره قوله
اما النوع الاول من الطلب فهو التمني هذا هو المقام الثالث وهو التنبيه على
ابواب الطلب ولما حكم بان التمني لا يستدعي امكان المط وكان من المستبعد ان
يطلب العاقل ما لا يمكن اشار الى جريان التمني في المحال العقلي ككون غير الواقع
في الزمان الماضي واقعا فيه وفي المحال العادي كعود الشباب والى انه اذا اجرى
في الممكن وجب ان يكون مستبعدا بحيث لا يتوقع ولا يطمع فيه فان المتوقع يستعمل
فيه لعل والمطموع فيه يستعمل فيه عسى والتوقع اقوى من الطمع ولذلك قال

ولذلك طماعية في وقوعهما قوله واما الاستفهام المناسب لما تقدم ان
يقال واما النوع الثاني فالاستفهام الى اخر الاقسام الا انه عدل عن ذلك لانه
لا دليل على انحصار النوع الثاني في هذه الاربعة سوى الاستقراء الذي لا يفيد
غير الظن فاورد الكلام على وجه لا يتطرق اليه منع اذ لا شبهة في ان هذه
الاقسام الاربعة من النوع الثاني ولو سلك هذه الطريقة في التمني لاشعر
بعدم انحصار النوع الاول فيه وقد يقال انه لما علم حال التمني بانه انحصر
فيه النوع الاول بقي ذهن المخاطب في بادي الراي مترددا في سائر الابواب
الخمسة المذكورة في صدر الكتاب ان حالها ماذا فاورد كلمة اما تفصيلا لذلك
المجمل وازالة للتردد مع كونها قسيمة لاما الاولى وهذا اولى مع ان الافتنان
في ذكر النوعين مقصود ايضا قوله فالاستفهام لطلب حصول في الذهن
الاستفهام يتناول اقساما اربعة من تلك الستة المنحصر فيها اقسام المط
لان التصور اما تصور مدرك ثبوتي كالقيام واما تصور مدرك انتفائي
كاللاقيام وكذلك التصديق اما بثبوت مدرك وهو التصديق الايجابي واما
بانتفائه وهو التصديق السلبي واختار ان التصديق هو الحكم وحده كما هو
مذهب الاوائل وقدمه في التقسيم لان مفهومه وجودي وامتناع انفكاك
التصديق من تصور طرفيه ظاهر لامتناع الحكم على شي او بشي من غير ان يتصور
بوجه ما قوله بما المحكوم به اشارة الى ما هو المشهور من ان كل واحد من الوجود
والعدم قد يجعل محمولا كقولك زيد موجود او معدوم وقد يجعل رابطة كقولك
زيد يوجد له الكتابة او يعدم عنه الكتابة فالقسم الاول يسمى تصديقا بسيطا
ويسمى كلمة هل الطالبة له بسيطة والقسم الثاني يسمى تصديقا مركبا وتسمى هل
الطالبة له مركبة وفي قوله ثابت او متحقق او موجود كيف شئت تنبيه على انها
الفاظ مترادفة خلافا لما عليه جمهور المعتزلة وجعل المحكوم به في ما الانطلاق
ثابتا الانتفا مطلقا لانه بمعنى قولك الانطلاق منتف وفي ليس الانطلاق بقريب
انتفا القرب لانه بمعنى قولك الانطلاق منتف عنه القرب قوله لا مزيد للتصديق
على هذين النوعين وذلك لان التصديق يتعلق بالثبوت والانتفا قطعا فاما ان
يتعلق بثبوت شي وانتفائه في نفسه مطلقا واما ان يتعلق بثبوته وانتفائه
عن غيره قوله لا يحتمل الطلب الا في التصديق لان التصديق بوجود شي او بعدمه
قد لا يكون حاصلا فيطلب بهل البسيطة وفي المسند اليه لانه قد لا يكون متصورا
فيطلب تصوره واما المسند في هذا النوع وهو الثبوت والانتفا على الاطلاق
فتصوره بديهي حاصل لكل عاقل فلا يطلب اصلا واما النوع الثاني فيحتمل الطلب
في التصديق وفي طرفيه بمعنى انه يجوز فيه ذلك لا بمعنى ان كل فرد منه كذلك اذ ربما

كان التصديق مع طرفيه في هذا النوع ايضا بديهيا فيستغني عن الطلب بالكلية
كقولك الواحد نصف الاثنين قوله واما الامر والنهي والنداء فهذه الثلاثة
من القسمين الباقيين من تلك الستة اعني الحصولين المنسوبين الى الخارج وقدم
حصول الانتفاء في الخارج لانه مختلف فيه وما اختاره مذهب ابي هاشم وذهب
غيره الى ان المطلوب في النهي هو كف النفس عن الفعل لان حصول انتفاء الفعل في الخارج
محال وقد عرفت جوابه وقد يقال قدم النهي لئلا يذكر الامر والنداء معا لانهما
لطلب ثبوت متصور في الخارج كما ذكر وانما مثل النهي بقولك للمتحرك لا تتحرك
لانه اظهر وانما جاز ان يقال للساكن لا تتحرك قصدا الى الاستمرار وسكونه كما
سيأتي تحقيقه قوله والفرق بين الطلب في الاستفهام قد تبين ان الاستفهام
لطلب الحصول الذهني وان الامر والنهي والنداء لطلب الحصول الخارجي
فاراد مزيد توضيح للفرق بين الطلبين فقال انك في الاستفهام تطلب ما هو
في الخارج اي تجعل طلبك متعلقا بما هو ثابت في الخارج كالانسان وكقيام
زيد مثلا ليحصل في ذهنك نقش له مطابق اي صورة تصورية او تصديقية
مطابقة لذلك المتصور والمصدق به الثابت في الخارج فنقش الذهن في
الاستفهام تابع لما هو في الخارج وفيما سوى الاستفهام متبوع له لانك
تنقش في ذهنك مطلوبا من ثبوت او انتفاء خارجي ثم تطلب حصوله في الخارج
فيحصل فيه ولا خفاء في هذا الفرق اذا كان متعلق الاستفهام والمطلوب بالامر
واخويه حاصلين في الخارج واما اذا لم يوجدا كقولك ما العنقاء وقولك
اضرب لمن لم يضرب ففي كون ما في الخارج متبوعا في الاول وتابعا في الثاني
نوع خفاء فان قلت نحو علمني وفهمني معنى الانسان او كونه قائما لطلب حصول
النقش الذهني لما هو في الخارج وليس باستفهام قلت المطلوب الحقيقي في
الاستفهام كقولك ازيد قائم مثلا هو العلم والفهم واما التعلم والتفهم
فهو وسيلة الى ذلك المطلوب فيكون مطلوبا تبعا والمطلوب الحقيقي في نحو علمني
هو التعليم وهو امر خارجي ولا نقش ذهني واما العلم فهو متفرع عليه
تابع له في الحصول فان قلت ماذا تقول في نحو اعلم وافهم قلت الاستفهام
طلب حصول النقش في ذهن الطالب وما ذكرته طلب لحصول النقش في
خارج ذهنه اعني ذهن مخاطبه فلا اشكال ومن زعم ان المطلوب بالاستفهام
ان يوجد الشيء في ذهنك وجودا غير اصيل وبنحو اعلم ان يوجد الشيء في
ذهن المخاطب لعينه وجودا اصيلا فقد ابعد عن الصواب قوله وتوقفه
هذه المعاني يريد بها انتقاش الاشيا في الذهن وكون تلك النقوش مطابقة
لما في الخارج يعني الاتحاد في الماهية او بمعنى اخر حققها اي في التصور والتصديق

بالتحديد

بالتحديد والاستدلال ليستدعي علوما اخر قال واذ قد عثرت هذا
هو المقام الرابع من الاربعة وهو التنبيه على كيفية توليد الابواب الخمسة
لما سوى اصلها ولفظة اذ معمولة لمضمون جزائها اعني فبالحري ان نبين والمعنى
يليق بنا ان نبين اذ قد عثرت اي اطلعت عليه وما رقع عبارة عن الامور الثلاثة
التي بينها وما يتفرع عليها كيف يتفرع وعلى سبيل الجملة متعلق بنبين واذ لا بد
تعليل لقوله فبالحري وضمير منه للتبيين الاجمالي قوله ثم الفصول اي نبين
هنا اجمالا لانه اذا امتنع اجراء هذه الابواب على معانيها الحقيقية حملت بمعونة
المقام على معان اخر تناسب تلك المعاني ونورد لذلك امثلة ولا نتعرض ان افادتها
لهذه المعاني على سبيل المجاز او الكناية بل ذلك يعلم من القواعد البيانية المشتملة
على بيان اقسام المجاز من المرسل والمستعار الاصلي والتبعي الى غير ذلك من
تفاصيله وعلى بيان اقسام الكناية فاذا رجع الى تلك القواعد واستخراجها
منها احوال هذه الجزئيات المندرجة فيها صار البيان تفصيليا ومن ههنا
يظهر ان المطلع على الخواص مساق الكلام في العلمين معا واللام في لتلاوتها متعلقة
تضمنا والضمير للفصول وما تترتب مفعول تلاوتها وهنالك اشارة اما
الى علم البيان فيتعلق بالتلاوة او الى باب كيفية التفرع فيتعلق بالتفصيل
قوله كما اذا قلت تمثيل للمقدمة الكلية بالمقدمة الجزئية على نحو تمثيل المفردات
بالمفردات ولفظة ما كافة وفعل العقد بركما امتنع اجراء التمني اذا قلت قوله
والحال ما ذكر يعني كون قولك خطابا لمن همك همه اي حزنك حزنه قصدا الى
المحادثة لا ارادة الفهم قوله فيطلب بالنصب على انه جواب للنفي الذي يتضمنه
امتنع اي لم يمكن اجراء التمني على اصله فيطلب قوله وولد بمعونة قرينة الحال
معنى السؤال كانك قلت حدثني او هلا تحدثني الا انك ابرزته في معرض التمني
اظهارا للمحبة للحديث مع كونه مستبعدا غير مطموع فيه وايماء الى الشكوى
من صاحبك وقلة اهتمامه بما شئتك قوله في مقام لا يسع امكان التصديق
بوجود الشفيع وذلك بان يكون ذلك هناك التصديق بعدمه وفائدة ابراز
التمني في صورة الاستفهام اخراج المتمنى في معرض ما يمكن حصوله اعتناء
بشانه قوله وكذا اذا قلت لو يأتيني زيد ترك فيه العطف بالواو واورد
لفظة كذا بدل كما لانه ليس من ابواب الطلب لكنه ذكر هنا باعتبار ان غير
التمني ولد التمني بمعونة قرينة الحال وقال بالنصب اذ لولاه لامكن اجراؤه
على اصله فانه يجعل الجواب محذوفا ويحمل لفظ المضارع على المتصور او غيره
مما يناسبه فلما انتصب مضارع بعد الفاء في جواب لو وجب ان يراد به معنى
احد الاشياء التي ينتصب المضارع بعد الفاء في جوابها والذي يليق بالمقام

هو التمني ووجه المناسبة بين لو والتمني ان لو لتقدير غير الواقع واقعًا
والتمني ما يستبعد وقوعه قوله فيما يفيد لو متعلق بالحصول اي طالبًا لحصول
الوقوع في تقدير الوقوع قوله وسبب مبتدا اخبره هو بعد الرجوع وغير
الاسلوب لان لعل ايضا ليس من الابواب الخمسة وقال بالنصب اذ لولاه لم
يحمل على التمني فالنصب هو القرينة وبعد المرجوع عن الحصول هو المناسبة المصححة
فان بعد الرجوع بمنزلة الاحالة او الاستبعاد في المتمني قوله او كما اذا قلت هذا
من جملة ابواب الطلب فلذلك عاد فيه الى الاسلوب المتروك في لو ولعل قوله
لمن تراه لا تنزل اي تعلم منه ذلك بقرائن الاحوال قوله امتنع اي امتنع ان يكون ما
مطلوبك بالاستفهام في لا تنزل تصديقك بحال نزول صاحبك وجودا او عدما
لكون التصديق بحال نزوله من حيث العدم حاصلا لك فرضا وانما قال وتوجه
بمعونة قرينة الحال الى نحو الا تحب لتظهر معنى العرض اذ ليس المقصود الحقيقي
عرض النزول بل عرض محبته للتنزل قوله لعلمك بحاله اي بحال الايذاء وهو
انه واقع والصواب ان يقال ويتوجه الى ما يلابسه بحذف ما لا يعلم اذ لو كان
الاستحسان مجهولا لكان الاستفهام على حقيقته الا انه استعمل الفعل اعني
الايذاء في استحسانه مجازا وانما اعتبر ههنا معنى الاستحسان ليكون الانكار
ابلغ والزجر اقوى فكانه قيل اتستحسن هذا الفعل والا لما فعلته ولم يعتبره
في المجهول لانه في نفسه مستقبح جدا والوجه في انكاره والتوبيخ عليه ظاهر
خلاف الايذاء قوله هل تهجو الا نفسك او غير نفسك اي تهجو غير نفسك
فيما مثلا لان ظاهرهما طلب التصديق بان هجو الاب هل هو هجو نفس الابن
او غيره فيكون هجوًا لغيره لكن التصديق بانه هجو نفسه حاصل قطعا فوجب
الحمل على ما يناسب المقام من الانكار والتوبيخ قوله امتنع ان تطلب العلم بتاديبك
قيل المناسب بعدم تاديبك والامر هين لانه اذا استفهم عن احد طرفي النقيض
مثل اما قام زيد كان المطلوب العلم بقيامه اثباتا او نفيا لكن ذكر احد طرفيه لزيادة
اهتمام به والانسب بمساق كلامه ان يقول ويتوجه الى نحو انسيت تاديبي
فلانا ويتولد منه الوعيد والزجر قوله امتنع الذهاب عن توجه الاستفهام اليه
لكونه معلوم الحال يعني ان الذهاب معلوم الانتفا قطعا فيمتنع ان يتوجه اليه
بالاستفهام اثباتا او نفيا قوله واستدعى شيا مجهول الحال فيه ما قد عرفته
من ان اعتبار شي مجهول الحال يقتضي اجرا الاستفهام على اصله قوله امتنعت
معرفتك به عن الاستفهام اي امتنعت ان تستفهم عن وقوعها او لا وقوعها
لانها معلومة الوقوع وانما قال اتظن لا اعرفك لانه لما كان تصلفه بحضر
من المتكلم مع عرفانه به كان علامة لظنه انه غير عارف به والا لما تصلف

بحضره

بحضره كان الاقدام على الاساة علامة لنسيان التاديب والا لما اسا قوله
امتنع المجي عن الاستفهام للعلم بحصوله وقوله بمعونة القرينة المقررة اي تقرر المجي
وانه في موقعه وقد يستعمل لانكار المجي ايضا قوله وتوجه الى مطا اي مقصود
للمتكلم ممكن الحصول مثل بيان عجز المدعي ويتولد منه التعجيز اي نسبته الى العجز
وجعله نسبة له والتحدي اي الالجا الى التسليم وهو في اللغة المباراة والمنازعة
في الغلبة قوله الى نحو اعرف لازم الشتم اي ذكرته ولا تنسه وليس المراد التذكر
والعرفان بل التهديد قوله وتوجه الى غير حاصل يرد عليه مثل ما تقدم من انه
يقتضي اجرا النهي على ظاهره وانما قدر معنى الاكتراث مبالغة في التهديد لان عدم
المبالاة بامره اقبح من عدم امتثاله قوله وتوجه الى غير حاصل مثل زيادة الشكوى
ذكر غير الحاصل ههنا واقع في موقعه لا يتجه عليه ما تقدم ثم ان هذه المعاني المتولدة
المبنية على المناسبات العرفية والعلاقات الظنية بينها وبين المعاني الاصلية
للابواب الخمسة يفهمها من له ذوق سليم وطبع مستقيم فلا تلتفت الى انكار من
يجحدها متمسكا بالاحتمالات العقلية طالبا للبراهين القطعية فكل علم له
مرتبة لا يتجاوز بها عنها والا لبطلت العلوم الظنية باسرها وكان استعمال
التوليد والتولد في هذه المعاني اشارة الى ان هناك علاقة قطعا وان كانت خفية
في بعض المواضع جدا قوله ولنقتصر ذكر من المتولدات للتمني واحدا وللاستفهام
عشرة وللامر اثنين ولكل واحد من النهي والندا واحدا ثم اشار الى ان ما ذكره من
بيان المتولدات كاف لمسترشد بفطانة من لا يستضي بهذا المقدار من البيان
لا يستضي ايضا بما هو اكثر منه كما دل عليه المثل من لم يستضي بمصباح لم
يستضي باصباح قال الباب الاول شرع في تفصيل احكام الابواب
الخمسة وقدم التمني لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة
مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمناسبته الامر في احكامه قوله
هي ليت وحدها قد اشتهر في كلامهم ان من مثلا موضوعة للابتدا ولم يريدوا ان لفظة
من موضوعة للمعنى الذي وضع لفظ الابتدا بازائه حتى يكونا مترادفين بل
ارادوا انها موضوعة لكل ابتدا خاص متعلق بشيئين مخصوصين من حيث انه
حالة لهما رابطة احدهما بالاخر وعلى هذا القياس ليس معنى قوله ليت موضوعة
للتمني انها مرادفة له بل معناه انها موضوعة لكل تمن مخصوص عارض لمتمنى مخصوص
وسياتي تحقيق ذلك على ما ينبغي في مباحث الانشاء ان شا الله تعالى قوله واما لو
وهل كانه قيل هما ايضا يفيدان بالوضع معنى التمني فلا يصح دعوى كون ليت وحدها
موضوعة له فاجاب بان الوجه في افادتهما ما سبق من انه اذا امتنع حملهما
على معناهما الحقيقي تولد منهما بمعونة المقام معنى التمني فليسا موضوعين

للتمني كليت قولـه وكان الحروف اورد لفظ كان لعدم الجزم بما ذكره من التركيب
لجواز ان يكون كل منها كلمة برأسها فان التصرف في الحروف بعيد قولـه ماخوذة منهما
اي من هل ولو المستعملتين لافادة التمني وفي قوله مركبة وهو خبر ثان لكان مسامحة
والظاهر ان يقال مركبتين حالا من ضمير منهما او يقال مركبة منهما ومن لا وما
وقوله مطلوبا حال من ضمير مركبة والعائد محذوف اي بالتزام التركيب فيهما والحاصل
ان هل ولو اذا كانتا مفردتين يفيدان مجرد معنى التمني على سبيل الجواز واذا ركبتا
مع لا وما الزمتا معنى التمني لا لافادته بل ليتولد منه معنى التنديم في الماضي ومعنى
التحضيض في المستقبل وانما لم يجعل التزام التركيب لافادة التحضيض والتنديم
ابتداء بل وسط معنى التمني رعاية للمناسبة بين المعاني وفيما ذكر تنبيه على ان
التحضيض من فروع التمني المتولد من الاستفهام والشرط لا باب برأسها كما يتوهم
قال الاستفهام كلمات موضوعة وهي الهمزة قدم الهمزة لاصالتها في باب
الاستفهام وجريانها في التصور والتصديق وعموم تصرفها وقرنها بام لانها
قرينتها لكن معنى الاستفهام انما يظهر فيما اذا كانت منقطعة بعد الخبر كقولك
انها لابل ام شاء فان الدال ههنا على الاستفهام هو ام لا غير ومن لم يعدها من
كلمات الاستفهام جعلها عائدة الى الهمزة داخلة في حكمها ولذلك لم يتعرض
لها المص في تفصيل كلمات الاستفهام وعقبها بهل لانها حرف مثلها وانما قال
تقوى ايا ان لكون اصلها اي اوان لان لزوم حذف الهمزة اوان وحذف احد ياءي اي
وقلب الواو ياء وادغامها في الياء مع كون الاسم غير متمكن يابى ذلك الاصل فالكسر يقوي
ذلك الا ان الاول متقبل في مقام التخفيف وقد يقال لعل الكسر عوض عن الياء المحذوفة
واختلف في ايان انه فعال من اين او فعلان من اتى فيختلف الحال اذا جعل علما
قولـه وثالثها لا يختص اي لا يختص بشيء من طلب حصول التصور والتصديق
بل يعمهما وانما اخر عن المختص باحدهما لان مفهومه سلبي نزر حاد في التفصيل
الى ترتيب الاجمال اعني هذه الكلمات قولـه وهو طلب تعين الثبوت او الانتفاء
في مقام التردد وذلك لانك اذا تاملت ادنى تامل ظهر عندك ان السائل يعلم
قطعا وقوع احد طرفي النقيض وانما يسال عن التعيين واشارته ههنا الى
ما سبق من التنبيه على حال التصور تابعين بالتصديق وانما لم يذكر التصديق
فيما سبق لانه اراد هناك الجواب عن اشكال مختص بالتصور مبني على ما ذكره
اولا من ان الطلب لا يصح بلا تصور اجمالا او تفصيلا قولـه تقول في طلب
التصديق بها قدمه على طلب التصور لان طلب تصور المسند اليه او المسند
من حيث انه مسند اليه او مسند متاخر عن التصديق بالاسناد بينهما
واورد للتصديق مثالين احدهما تصديق بسيط في صورة جملة فعلية والاخر
مركب

١٢٥
مركب في صورة جملة اسمية وجعل الظرف مسندا بناء على انه متضمن
معنى الكائن الذي هو المسند في الحقيقة ثم ان قولهما ان مثل قولك ادبس في
الاناء ام عسل لطلب تصور المسند اليه او المسند او غيرهما مبني على الظاهر
توسعا الا يرى ان تصور الدبس والعسل حاصل للسائل قبل الجواب وبعده على
وتيرة واحدة لم يزدد بالجواب في تصورهما شيء والتحقيق ان المط هو التصديق
فان قلت هو حاصل فكيف يطلب قلت الحاصل هو التصديق بان احدهما
لا بعينه في الاناء والمط هو التصديق بان احدهما بعينه فيه وهو ان التصديقان
مختلفان بلا اشتباه الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعين المسند اليه
في احدهما وعدم تعينه في الاخر وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا
بان التصديق حاصل والمط هو تصديق المسند اليه اي من حيث انه مسند
اليه كما نبهنا عليه وهذه الحيثية اشارة الى ذلك التصديق المط فتامل وقس
عليه نظائره قولـه هل حصل الانطلاق وهل زيد منطلق اشارة الى قسمي
التصديق في صورتين مختلفتين كما مر في الهمزة ولا يصح ان يقابل هل بام المتصلة
لانها لتعيين احد الامرين بعد حصول التصديق فينافيها هل الطالبة للتصديق
وضعا قولـه باتصال ام اعترض عليه بانه لا سبيل الى اتصالها في قوله هل
عندك عمرو ام بشر وان اوقعت الهمزة موقع الهمزة موقع هل لان شرط المتصلة
ان يليها احد المستويين والاخر الهمزة واجيب بان المتصلة اذا وليها مفرد
فالاولى ان يلي الهمزة مثل ما وليها ويجوز المخالفة بين ما وليها نحو
اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا جوازا حسنا
كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن فما ذكره المص من قبيل الحسن دون الاحسن
فلا اشكال ويصح ان يقابل هل بام المنقطعة لانها اضراب عما سبق وطلب
لحكم اخر فلا منافاة بينهما فظهر ان ام في الاتصال لطلب التصور وفي الانقطاع
لطلب التصديق فهي كالهمزة قولـه دون ام عندك بشر باتفاقهما اما قبل
المنقطعة تجوز ان يقع بعدها مفرد كقولك ام شاء فيصح ان يقال هل عندك
عمرو ام بشر على الانقطاع فلا حاجة الى اعادة الخبر قلنا ذكر الجواز مشروط
بكون المنقطعة بعد الخبر اذ لا يلتبس بالمتصلة واما عقيب الاستفهام فيجب
ان يكون الواقع بعدها جملة فلذلك اعاد الخبر قولـه وقبح عطف على امتنع اي
ولاختصاص هل بالتصديق قبح هل رجل عرف لما سبق من ان نحو رجل عرف
يفيد التخصيص فيدل على حصول التصديق باصل الفعل وان الكلام في
جنس الفاعل او عدده والاستفهام فيه انما يكون لتعيين الفاعل وتصوره
فبينه وبين هل تدافع وانما لم يمتنع لجواز ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف

بفسره هذا المذكور فلا يكون هناك تخصيص وتدافع لكنه لبعده مستقبح
وكذا الحال في هل زيدا عرفت اذ المتبادر منه التخصيص وان احتمل ان يجعل التقديم
لغرض اخر او يجعل زيدا مفعولا لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشتغلا
عنه لكن كل واحد من الاحتمالين بعيد قبيح قوله دون هل زيدا عرفته فانه غير
قبيح لان المحذوف المفسر جاز ان يقدر مقدما لانه عامل فاصله التقديم على معموله
وكذا لم يقبح ارجل عرف وازيدا عرفت لان الهمزة قد يكون لطلب التصور وتعيين
الفاعل او المفعول فلا تدافع بينها وبين التقديم وقوله لما سبق متعلق بقبح
قوله واذا استحضرت ما سبق من التفاصيل في صور التقديم يعني قد سبق
ان المسند اليه المقدم في الذكر على المسند اذا كان منكرا كان تقديمه للتخصيص
قطعا واذا كان معرفا مظهرا كان تقديمه اللفظي للتقوي فقط واذا كان مضمرا
احتمل تقديمه التخصيص والتقوي على سواء وان المفعول سواء كان بواسطة او
بدونها وسائر متعلقات الفعل كالحال والظرف اذا قدمت عليه افادت
التخصيص اما دائما او غالبا فاذا استحضرت ذلك عرفت قبح هل بزيد مررت
وهل يوم الجمعة خرجت وهل راكبا جئت وهل في المسجد صليت وعرفت عدم
قبح هل زيد عرف وهل هو عرف وهل انت عرفت واعترض بانها قبيحة
ايضا اتفاقا واجيب بانه اراد ان لا قبح من جهة التدافع ولا يلزم منه ان لا
يقبح من جهة اخرى هي ان هل في الاصل بمعنى قد المقتضي للفعل فلا تفارق
اليفها اذا وجدته في الكلام كما فيما نحن بصدده واذا لم تجده كما في هل زيد ماهر
تسلت عنه ذاهلة وعرفت ايضا انه لا يقبح شيء من الصور المذكورة مع الهمزة
لكونها صالحة لطلب التصور فلا تدافع وليس فيها ايضا جهة اخرى مقتضية
للقبح فلا قبح اصلا وانما قال عساك ان تهتدي لانك بعد استحضار ما سبق
تحتاج في استخراج ما طوى ذكره الى تامل قوله ولابد لهل من ان يخصص الفعل
المضارع بالاستقبال هذا حكم ثابت له بحسب الوضع كما في السين وسوف
فكان الاولى به ان يقول وهل يخصص المضارع بالاستقبال فان قوله لابد يوهم
ان لهل معنى يقتضي ذلك التخصيص وليس هناك شيء سوى طلب التصديق
وهو جار في الامور الواقعة في الحال والماضي والمستقبل على سواء قوله فلا
يصح اي لا يصح ان يراد بالمضارع الداخل عليه هل معنى الحال سواء قصد بالاستفهام
حقيقته كقولك هل تضرب زيدا اي الآن او قصد به الانكار كما في المثال المذكور
في الكتاب والتقييد بالجملة الحالية اعني وهو اخوك تعليل للانكار وقرينة
لطيفة على قصد معنى الحال بالمضارع لان مضمون تلك الجملة واقع في الحال
ومقارن لعامله قوله في ان يكون متعلق بقوله على نحو اي لا يصح ان يقال
هل

هل تضرب زيدا كائنا على نحو اتضرب زيدا في ان يكون الضرب واقعا في الحال
قوله ولكون هل هذا مع ما عطف عليه اعني ولاستدعائه متعلق باستلزم
والمقصود بيان ان هل ادعى للفعل واشد ارتباطا به من الهمزة وان اشتركا في
ان الاستفهام بالفعل اولى كما مضى وكونه ادعى له من وجهين الاول ان هل لطلب
التصديق اي الحكم بالثبوت او الانتفاء وقد نبهت فيما سبق ان الاثبات والنفي
انما يتوجهان الى الصفات اي النسب دون الذوات اي المفهومات المستقلة
بالمفهومية ولا شك ان النسب الصالحة للنفي والاثبات داخلة في مفهومات
الافعال دون الاسماء ولذلك كان لهل مزيد اختصاص اي ارتباط وتعلق
بالافعال دون الهمزة وث ان هل تستدعي بحكم الوضع التخصيص بالاستقبال
وذلك انما يتصور فيما يحتمل الاستقبال وانت خبير بانك اذا اعتبرت
مفهوما غير النسب كزيد مثلا لم يكن له في نفسه احتمال وتعلق بزمان واذا
اعتبرت معه نسبة الوجود او غيره اليه جاء الاحتمال والتعلق والاختصاص
بزمان فالذوات من حيث هي ذوات ليس فيها احتمال اختصاص بالاستقبال
ولا بغيره انما ذلك في النسب والافعال تتضمن نسبا تحتمل الحال والاستقبال
فكون هل ادعى لها واقوى تعلقا بها وكان يكفيه من الوجه الثاني ان يقول
هل تخصص المضارع بالاستقبال كما صرح به اولا قوله استلزم ذلك
يعني استلزم ذلك المذكور وهو كون هل لطلب الحكم واستدعاؤه التخصيص
ويرد عليه انه علل الاستلزام بهما فلا معنى لاسناده اليهما اذ هو نظير
قولك لفضل زيد استوجب الفضل لزيد الاكرام ويجاب عنه بانه اراد افاده
التعليل لطول العهد الا انه اعاده بطريق الاسناد وهو ركيك جدا ويقال
ايضا ذلك اشارة الى هل اي للامرين استلزم هل مزيد اختصاص له الا انه
وضع لهل مكان له كما وضع ذلك موضع ضمير هل قوله اظهر خبر كون وانما
كان كون الفعل زمانيا اظهر لدخول الزمان في مدلوله وضعا ودلالة بعض
الاسماء المشتقة على الزمان بطريق العروض دون الوضع قوله ولذلك اي
ولان لهل مزيد اختصاص بالفعل قوله ولذلك نهي عن طلب الشكر اي طلب
حصوله في الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها من علام
الغيوب قوله وهل انتم تشكرون كذلك اي مفيد للتجدد ايضا سواء جعل
انتم فاعل فعل محذوف يفسره المذكور كما هو المختار او جعل مبتدا فان الجملة
الاسمية اذا كان خبرها فعلا دلت على التجدد كما مر والفرق هو ان في هل انتم
تشكرون زيادة تاكيد اما بالتكرار اذا جعل فعليه واما بتقوي الحكم اذا
جعل اسميه وليس في هل تشكرون شيء من ذلك قوله فترك الفعل معه

يكون ادخل في ذلك لان ترك الشيء مع ما يقتضيه اقتضاء اقوى ادل على ان هنالك
ما يستدعي تركه فترك الفعل مع هل يكون ادخل في الانبا عن استدعا المقام عدم
التجدد وعن كمال العناية بافادة الثبات والدوام قوله الا من البليغ لانه
الذي يعلم ان هل ادعى للفعل ويعلم نكتة العدول عن الفعل الى الاسم ويراعي
مقتضيات المقامات فلا يقول هل زيد منطلق الا لداع قوي يدعوه اليه
ونكتة سرية يدعوه اليه يقصدها واما غيره فهو بمعزل عن ذلك فلا يحسن
منه هذا التركيب كما لا يحسن التركيب المشتمل على بنا الفعل للمفعول واسناده
اليه مع ذكر الفاعل نحو ضرب عمرو بمقدر من كل احد بل ممن يعرف تلك النكت المنطوية
فيه على ما سنذكرها قوله والخطب مع الهمزة لجواز ان منطلقا اهون لان
استدعاها للفعل ليس في تلك المرتبة من القوة فاذا ذكرت مع الاسمية فكانه
لم يعدل بها عن اصلها فاذا صدر مثل ذلك عن غير البليغ لم ينقص حسنه ذلك
النقصان الكامل فان قلت اذا دخل هل على الجملة الاسمية وقصد بالاستفهام
طلب الفعل كما في قوله تعالى فهل انتم شاكرون عقيب قوله وعلمناه صنعة
لبوس لكم لتحصنكم دل على الاعتنا بحصول الفعل ودوامه واذا قصد
بالاستفهام الانكار دل على زيادة التقريع بانه وقع على سبيل الثبوت والدوام
ما كان ينبغي ان لا يقع على سبيل التجدد والحدوث فاذا قصد بالاستفهام حقيقته
فماذا يكون فائدة العدول قلت فائدته التنبيه على ان ذلك الفعل كالانطلاق
مثلا في هل زيد منطلق مظنة للدوام والاستمرار قوله من طلب حصول
التصور بيان للنوع الاول على معنى من المختص بطلب حصول التصور وقوله
على تفصيل حال من المستتر في قوله فمن النوع الاول ليصح منك تطبيقها
اي تطبيق تلك الكلمات في الكلام على ما يستوجب اي يستوجبها والمعنى
تطبيق تلك الكلمات على الشيء الذي يستوجب ذلك الشيء تلك الكلمات فالسين
في يستوجب للمبالغة وضمير المجرور للكلمات وقيل اي يستوجبه اي على الوجه
الذي يستوجب الكلام ذلك الوجه باقتضا المقام قوله تقول ما عندك تدعو
بمعنى اي اجناس الاشيا عندك يعني انك عرفت ان عنده جنسا من اجناس
الاشيا على الاجمال فتساله عن خصوصية ذلك الجنس فاذا قال مثلا انسان
فقد افادك تصور المركب حاضرا عندك وعرفت ايضا ان الكائن عند المخاطب
انسان وهذا التصديق اخص من اصل التصديق الذي كان حاصلا لك قبل الجواب
وهو ان جنسا من الاجناس كان عنده قوله وكذلك يقول ما الكلمة فصله
عما تقدمه لوجهين آ ان هذا سوال عن مفهوم اعتباري اصطلاحي وما تقدم
سوال عن موجود خارجي ب ان الاول سوال عما هو مبهم مطلقا والثاني
سوال

سوال عما له نوع تعين في الجملة كانه قيل مدلول هذه اللفظة اي جنس من اجناس
المفهومات هو فيجاب بما يرادف تلك اللفظة ان وجد والا جي بمركب يعين مفهومها
ولا يكون التفصيل الموجود في ذلك المركب مقصودا بل يقصد مجرد تعيين خصوصية
مفهومها وقس على ذلك قولك ما الغضنفر سائلا عن مدلوله لغة فانه يجاب
بالاسد مثلا ويسمى مثل ذلك اعني تعيين مدلول اللفظ حدا لفظيا واما نحو قولك
ما الانسان سائلا عن تحديد ماهيته الحقيقية بعد العلم بمدلوله الوضعي على
الخصوص وقولك ما الكلمة طالبا للحد الاسمي الذي يفصل مدلولها الاصطلاحي
بعد معرفة خصوصيته اجمالا لكن يجاب بنحو حيوان ناطق ولفظة وضعت لمعنى
مفرد فهو من العلوم انسب اذ يطلب فيها تفاصيل الحقائق الموجودة والمفهومات
الاصطلاحية واما اهل اللغة والعرف فانهم يقنعون بالمعرفة الاجمالية قوله
اي اي من في الوجود تؤثرونه في العبادة اراد اي جنس من اجناس الموجودات
تؤثرونه فيها كما يقتضيه مساق الكلام وقد صرح فيما بعد بان من للاستفهام
للسوال عن الجنس من ذوي العلم ويعلم منه جواز استعمال من الموصولة في الجنس
من ذوي العلم ومن غيرهما ايضا بطريق التغليب قوله او عن الوصف استعمال
ما في السوال عن وصف اولي العلم وغيرهم كثير في اللغة منه قولهم وما المفردون
يا رسول الله قال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات وكذا استعمل ما الموصولة في ذوي
العلم قصدا الى الصفة كقوله تعالى والسما وما بناها اي والقادر الذي بناها
قوله ولكون ما للسوال عن الجنس وللسوال عن الوصف وقع بين فرعون
وبين موسى ما وقع لوقوع هذه الواقعة بينهما وجوه ثلثة مذكورة في الكشاف
آ ان يكون فرعون قد اراد بالسوال انه اي شي هو من الاشيا التي شوهدت
وعرفت اجناسها فاجاب موسى بما يستدل به عليه تعالى من افعاله الخاصة
ليعرفه انه ليس شيا مما شوهد وعرف من الاجرام والاعراض والمصنف اختار
هذا الوجه الا انه تصرف فيه باخراج الاعراض عن السوال بنا على ظهور ان
رب العالمين لا يكون مستقلا اي قائما بذاته لا بغيره وقال لما كان فرعون
جاهلا بالله لا نظر له في معرفة الاشيا كان معتقدا ان لا موجود مستقلا
سوى اجناس الاجسام كما هو اعتقاد كل جاهل لا نظر له فيكون معنى قوله
وما رب العالمين اي اجناس الاجسام هو ولما كان موسى عالما بالله تعالى
اجاب عن الوصف اي عن سوال الوصف فقال رب السموات والارض وما
بينهما ان كنتم موقنين فذكر وصفا يدل على انه ليس من اجناس الاجسام بل
حقيقته ممتازة عن حقائق الممكنات واشار الى ان ذلك الاعتقاد من فرعون
ليس من الايقان وحث بما ذكره على النظر المودي الى العلم اليقيني بذاته وصفاته

فلما لم يتطابق السوال والجواب عند فرعون الجاهل عجب الجهلة الحاضرين عنده
فعدل موسى الى وصف اظهر في الدلالة على وجود الصانع وصفاته لانه من الايات
المتعلقة بالانفس وما تقدم من الايات المتعلقة بالافاق فقال ربكم ورب
اباىكم الاولين ولما راى فرعون استمرار موسى ثانيا على جواب لا يطابق سواله
استهزا به وجننه قال ان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون فعدل موسى
الى وصف ثالث اظهر من الاولين لان الامور المتجدده ادل على صانع محدثها
مما له نوع استمرار وعرض بجنون فرعون واتباعه بقوله ان كنتم تعقلون تغليظا
عليهم حيث لم يتفطنوا لما نبههم عليه مرتين من فساد مسالتهم وحكمة جوابه
الكريم ولقائل ان يقول لا مدخل في هذا الوجه لكون ما للسوال عن الوصف
كما زعمه المص بل مبناه على عدم مطابقة الجواب للسوال فلو فرض ان ما للسوال
عن الجنس فقط كانت هذه القصه باقية على حالها لا يقال ان جوابه بالوصف
مبنى على انه حمل كلمة ما على السوال عن الوصف لانا نقول بل مبناه على الخطاء
في السوال والتنبيه على النظر المودى الى العلم بحقيقته الممتاز عن حقايق
الممكنات كما ذكر الوجه الثانى ان يكون فرعون قد سال بما عن خصوصية ذاته
كانه قال اى شى هو على الاطلاق تفتيشا عن حقيقته الخاصه ما هى فاجابه
موسى بالوصف تنبيها على ان خصوصية تلك الحقيقه محجوبه عن عقول البشر
لا سبيل الى معرفتها انما الذى اليه سبيل هو معرفته بصفاته استدلالا بافعاله
وعدم التطابق بين السوال والجواب على هذا الوجه الذى لم يتعرض له المصنف
ظاهر ايضا ولا يخفى ان جعل هذا الوجه مبنيا على اشتراك ما بين معنييه اولى
الوجه الثالث ما اشار اليه بقوله ويحتمل الخ وهذا الذى مال اليه العلامه
حيث قال والذى يليق بحال فرعون مع ادعاه الربوبيه ويدل عليه الكلام ايضا
ان يكون سواله هذا انكارا لان يكون للعالمين رب سواه فلما نسب موسى الربوبية
الى غيره عجب قومه من جوابه فلما ثنى بتقرير قوله جننه الى قومه وطنز به
حيث سماه رسولهم فلما ثلث بتقرير اخر غضب وتحرق والتهب وقال لئن
اتخذت الها غيرى قال وهذا يدل على صحة هذا الوجه الاخير قوله
ان يكون الفرعون قد سال بما عن الوصف لما كان مقصوده ان يعرف موسى
بربوبيته كان سواله عن الوصف ليذكر موسى وصفا من اوصافه المخصوص
به لا عن الجنس قوله لكون رب العالمين عنده مشتركا وذلك اما لانه مع ادعاه
الربوبية لنفسه كان معترفا بربوبيته تعالى واما لانه بنى الامر على زعم الخصم
وتسليم قوله والظاهر انه لما سمع اطلاق رب العالمين في قول موسى على غيره
سال عن وصف رب العالمين طامعا في تعيين موسى اياه فلا حاجة في ذلك
الى

الى ثبوت الاشتراك عنده حقيقة او تسليما قوله لجهله متعلق لكونه عنده
مشتركا والتسويل التزيين ونفخ الشيطان في خيشومه اى اقصى انفه القاده
الباطل بعد ما ضده وتصويره في خياله والبا في بتسليم متعلق بالنفخ وضميرله
لفرعون واياها للربوبيه والاذعان هو الانقياد والاعتراف بذلك اى
بكونه ربا الى ان تعقبوه اى يذكروا عقيبه اى عقيب قولهم امنا برب العالمين
قولهم رب موسى وهرون قوله وان يكون ذلك السوال من فرعون عطف
على قوله ان يكون فرعون قد سال والطماعيه تخفيف اليا هي الطمع والضمير
في جوابه وحاضريه ووجهه لفرعون وفي بدله لموسى وهو منصوب على انه
ظرف تقديرى بمعنى مكانه على ما سلف قوله فيجعله بالنصب عطف على يجرى
اى فيجعل موسى فرعون مخلص جوابه ومنتهاه بان يذكر وصفا مختصا به وقيل
اى يجعل فرعون جواب موسى اذ اجرى على نهج حاضريه مخلصا له من طعن
الطاعنين قوله لجهله متعلق بطماعيه واذا كان متعلق لجهله وضميريه
لذلك المقام الذى حكم عليه بانه اول مقام وقع فيه اجتماعه به يعنى بعد
غيبته وهربه منه قوله لم يمكنه اى لم يجعل المخلص فرعون كما طمع وقيل اى
لم يجعل المخلص جواب موسى على نهج الحاضرين ولم يكن المخلص المخلص يقال
تفيهق في كلامه اى توسع وملا به فاه قوله من المسجونين اى من الذين عرف
حالهم في سجنى كان يلقيهم في مهواة لا يرى فيها نور ولا يسمع صوت الى ان يموتوا
قال واما من فللسوال عن الجنس المشهور انه للسوال عن العارض المشخص
لذوى العلم فاذا قيل من جبرئيل يجاب بما يفيد تعيينه وتشخيصه من انه ملك
كذا وكذا واذا قيل من جاءك يجاب بنحو زيد مثلا وقد يستدل على وروده للسوال
عن الجنس بقوله من انتم حيث وقع الجن في جوابه وفيه بحث اذ الظاهر
ان الشاعر ظنهم اناسي فسالهم عما يشخصهم فردوا عليه بانا من الجن لا من
الانس الذى ظننتنا منه قوله ومنه فصله عما تقدم لان الاستفهام فيه للانكار
لا على حقيقته قوله الى معنى الكمارث سواى يعنى على طريق الانكار اى ليس
لكما رب سواى وعلى هذا لو قال بلى بدل نعم لكان اولى قوله خلقه اول مفعولى
اعطى وكل شى ثانيهما اى اعطى كل شى ما يحتاجون اليه ويرتفقون به وجاز ان يكون
خلقه ثانى المفعولين فالمعنى اعطى كل شى صورته وشكله المطابق للمنفعة المنوط
به كما اعطى العين الهيئة التى تطابق الابصار والاذن الشكل الذى يوافق
الاستماع وكذا الحال في ساير الاعضا قوله ثم هدى اى عرفه كيف يرتفق
بما اعطى يعنى راه نموده او را بكيفيت استعمال آلات در تحصيل كمالات
وما احسن هذا الجواب كافيا شافيا وما اخصره قوله ونقدره اياه

على ما قدره ويدل على انه جعل خلقه مفعولا ثانيا لا عطى قوله واطلعت عطف على
سلكت فيه اى فى ذلك الطريق الواضح والسلوك والخريت هو الدليل الحاذق
ولزملك جواب اذا سلكت كونه اى يكون ذلك الصانع الذى وصفه والوجه فى
لزوم الاعتراف بكونه ربا ان النظر والاستدلال بالمصنوعات واحوالها
يؤدى الى العلم بوجود صانع قديم متصف بصفات الكمال منزه عن سمات
النقصان متوحد فى ذاته متفرد فى صفاته فوجب ان يكون هو الرب وحده
وان يكون العبادة من الكل حقا له دون غيره وفى وصف العقل بالهادى عن
الضلال تنبيه على ان الضلال انما تنشا من اتباع التقليد وشوائب الاوهام
قوله احد المتشاركين اكتفى فيه باقل ما يتصور منه التشارك اعنى الاثنين
واراد احد الشيئين المتشاركين او الاشيا المتشاركة فى امر هو مضمون ما
اضيف اليه اى وانما وصف الامر بعمومه للمتشاركين تاكيدا للتشارك وزيادة
ايضاح له قوله فطلب منه اى من ذلك القائل وصفا يميزها اى يميز تلك
الثياب عنده عما يشاركها فى الثوبية وذلك الوصف المميز كونها كتانا او
قطنا او حريرا الى غير ذلك من الاوصاف المميزة فى متعارف الناس قوله الكريا بعنى
هذا سوال عما يميز احد المتشاركين فى الحضور والخطاب ولما كان المخاطبون
هناك منحصرين فى الثقلين آل معنى السوال الى ما ذكره بقوله اى الانسى ام الجنى
ولم يرد به ان ايا سوال عن ذوى العلم كمن الا يرى كيف ذكر الجنس فى تفسيره
من وذكر فيه الاجناس الثلثة فقال بمعنى ابشر هو ام ملك ام جنى وعرفه فى
تفسير اى ههنا واقتصر على ذكر جنسين من تلك الثلثة على ان ما صرح به اولا من
معنى اى يدفع توهم هذه الارادة قطعا قوله فكانك قلت اعشرون ام ثلثون
فيه اشارة الى ان كم الاستفهامية محمولة على العدد الوسط فى حكم نصب المميز
وافراده وهذا تفسير للمثال الاول اذ المناسب للثانى اعشرين ام ثلثين قوله
ويقول كم درهمك الخ تنبيه على ان مميز كم يحذف كثيرا ويقدر ما يناسب المقام
وقوله قال عز وجل قال قائل منهم كم لبثتم يعنى قال تعالى ذلك فى قصة اصحاب
الكهف والمميز محذوف على ما قدره وقوله قال كم لبثتم فى الارض عدد سنين
هذا فى حق اهل النار فى سورة المومنين والمميز ههنا مذكور اعنى عدد سنين
والظاهر ان كلمة قال هذه من كلام المص عطفا على قال عز وجل ويحتمل ان يكون من
كلام الله تعالى عطفا على قال قائل منهم فان الاية فى مصاحف الكوفة قال كم لبثتم
والمستتر فى قال لله او للمامور بسوالهم من الملائكة وفى مصاحف الحرمين والبصرة
والشام قل كم لبثتم والخطاب للملك او لبعض روسا النار وهذا الخلاف فيما بعدها
قوله قال ان لبثتم الا قليلا قوله سل بنى اسرائل كم اتيناهم هذا السوال للتقريع

والاستفهام للتقرير ومن اية مميز كم هل اذا فصل بين كم وبين مميزه بفعل متعد
وقع فى مميزه لفظة من دفعا للالتباس بالمفعول به ولم يسمع زيادتها فى غير مواضع
هذا الفصل قوله فمن روى بنصب المميز يعنى بنصب عمة اوخالة تعين ان كم
استفهامية مرفوعة المحل على الابتدا او على رواية جر عمة يكون كم خبرية مرفوعة
المحل على الابتدا ايضا واما على رواية رفع عمة فكم اما استفهامية او خبرية اى
كم مرة او كم حلبة بالنصب او بالجر وعمة مبتدا لكونها نكرة موصوفة وكلمة كم اما
ظرف او مصدر معمول لخبر المبتدا اعنى حلبت قدم على المبتدا او الخبر معا على طريقة
قولك يوم الجمعة او ضربا شديدا زيد ضرب ومثل ذلك لا يعد فصلا بين العامل
ومعموله بالاجنبى قوله هى تابعة لعمة فى احوالها الثلث يقال رجل افدع اى
معوج الرسغ من اليد او الرجل وامراة فدعا قوله واما كيف فللسوال عن
الحال اى عن وصف الشى وهيئته التى يكون عليها فان كيف فى حكم الظرف بمعنى
فى اى حال فتارة يكون فى محل الرفع على الخبرية كما فى قولك كيف زيد واخرى فى
محل النصب على الحالية كما فى قولك كيف جئت قوله اوشج هو فعل من شجى على
وزن حزن ومعناه والجذلان من الجذل بمعنى الفرح قوله تنتظم الاحوال
كلها اى لا تختص ببعض دون بعض بل تعمها جميعا وقد مر ان كيف يسال بها عن
الاحوال والصفات التى لها نوع استمرار قوله قال الله تعالى فاتوا حرثكم
انى شئتم كانت اليهود يزعمون ان من جامع امراته وهى مجبية من دبرها فى قبلها
كان الولد احول فنزلت الاية ردا لهم اى فاتوا حرثكم كيف شئتم وعلى اى وضع
اردتم بعد ان يكون الماتى موضع الحرث وهو القبل قوله اى من اين لك ذهب
بعضهم الى ان كلمة اى وحدها بمعنى من اين واخرون الى انها بمعنى اين ومن مقدرة
فقوله واخرى اى وتستعمل اخرى بمعنى من اين تناولا للمذهبين ومعنى ايان يوم
القيمة ايان يوم الدين ايان وقوعه فان ظرف الزمان لا يقع خبرا عن غير الحدث
قال واعلم ان هذه الكلمات يريد ان هذه الاسما المتضمنة لمعنى الاستفهام
كثيرا ما تتولد منها بمعونة قرائن الاحوال امثال ما سبق من المعانى المتولدة
من حرفى الاستفهام اعنى الهمزة وهل وقد ذكر اذا امتنع اجراوها ايضا على حقيقة
الاستفهام فيحمل على معنى يناسب المقام قوله فيقال ما هذا او من هذا
لمجرد الاستخفاف والتحقير لا يخفى عليك ان يكون التحقير مستفادا من اسم
الاشارة فيما ذكره من المثال لا ينافى استفادته من الاستفهام ايضا وما لى
لا ارى الهدهد تفيد التعجب من حيث انه كان على وصف يستبعد معه عدم
روءيته للهدهد وفى الكشاف انه قال ما لى لا اراه على معنى انه لا يراه وهو
حاضر لساتر ستره او غير ذلك ثم لاح له انه غائب فاضرب عن ذلك واخذ

يقول اهو غائب كانه يسال عن صحة ما لاح له و يظهر مما ذكره انه حملها
على حقيقة الاستفهام واما كلمة ام فهى منقطعة على الوجهين معا قوله وكيف
تؤذى اباك للانكار اى لانكار الايذا والتعجب اى من ارتكابه والتوبيخ اى
لفاعله قوله وعليه اى وعلى ما ذكر من الانكار والتعجيب والتوبيخ وقوله بمعنى
التعجب اى ملتبسا بمعنى التعجب حال من المستتر فى عليه الراجع الى المبتدا او من
المقول وانما افرد التعجب بالذكر مع الاستغنا عنه لانه الاصل الذى يتولد منه
الانكار والتوبيخ فان ما يتعجب منه لكونه مستبعدا مستقبحا جدا كان ارتكابه
منكرا وفاعله موبخا ولانه المحتاج الى التاويل برجوعه الى العباد لاستحالة
التعجب منه تعالى قوله ووجه تحقيق ذلك اى تحقيق ورود قوله تعالى كيف
تكفرون بالله على ما ذكر من المعانى وملخص ما حققه ان كيف للسوال عن الحال
مطلقا الا انه اذا ادخل على فعل كان سوالا عن الاحوال التى تكون لذلك الفعل
مزيد اختصاص بها كقولك كيف جئت اى اراكبا ام ماشيا ولا شك ان للكفر
مزيد اختصاص وتعلق بالعلم بالصانع وبالجهل به الا ترى انه ينقسم باعتبارهما
فيقال كافر معاند وكافر جاهل فاذا قيل كيف تكفرون بالله كان المعنى افى حال
العلم بالله تكفرون ام فى حال الجهل به ثم لما قيد كيف تكفرون بالله بقوله وكنتم
امواتا على معنى كيف تكفرون وانتم عالمون بقصتكم هذه انتفى حال الجهل بالله
تعالى ايضا وتعين حال العلم به لان العلم بهذه القصه يستلزم العلم بصانع
موصوف بصفات الكمال منزه عن النقصان وصار المعنى فى اى حال تكفرون
حال كونهم عالمين بهذا الصانع الجامع للعظمه والجلال ولا شك ان هذا العلم
صارف قوى للعاقل عن الكفر بالصانع وصدور الفعل عن القادر مع الصارف
القوى مظنه تعجب وتعجيب وانكار وتوبيخ فصح ان قوله كيف تكفرون الى اخر الايه
وارد على ما ذكر من المعانى قوله فى حيز صدور الكفر ظرف لمعنى النفى فلا بد
واما حالين بدل من الظرف الواقع خبر ان يكونوا وقوله انساق جواب فاذا
قيل اى انساق السوال الى ذلك اى الى كونهم اما عالمين بالله واما جاهلين به قوله
والحال حال علم بهذه القصه اشارة الى ان قوله وكنتم الخ فى موقع الحال وليست
هذه الواو داخلة على كنتم امواتا حتى يجب تقدير قد بل على مجموع ما ذكر الى
ترجعون اى كيف تكفرون بالله وقصتكم انكم كنتم امواتا اى نطفا فى اصلاب ابائكم
فجعلكم احياء ثم يميتكم بعد الحياة ثم يحييكم بعد الموت ثم يحاسبكم ولما كان بعض
هذه القصه ماضيا وبعضها مستقبلا وجب التاويل بالعلم بها لانه المقارن
لعامل الحال اعنى تكفرون وانما جعل الاحيا الثانى والرجوع اليه للحساب
معلومين لهم بنا على تمكنهم من العلم بهما بالنظر فى الادلة الواضحة الموصلة
اليها

اليها قوله صيد الكفر جواب اذا قيد والمستتر فيه عايد الى مصدر قيد وقوله
صوان هذه الحالة اى حالة العلم بهذه القصه وقوله عن سواه اى عن غيره
قوله تعجبا وتعجيبا ذكر التعجيب هنا لانه مما يتولد من التعجب ايضا فان قلت
كيف للسوال عن الحال فاذا استعمل فى الانكار كان انكار الحال لا للفعل
الذى هو الكفر مثلا قلت حال الكفر رديفه وتبعته فاذا انكر كان انكارا
لذات الكفر على طريقه الكنايه وذلك اقوى لانكاره قوله للتوبيخ والتقريع
والانكار اراد به الانكار بمعنى النفى اى لا ينبغى لك وقوله حال تنزيل المخاطب اى
اهانته ظرف ليقال قوله لكونه سوالا يعنى ان قوله اين شركاى الذين كنتم تزعمون
كان توبيخا للمخاطبين وتقريعا لهم لكونه سوالا فى وقت الحاجة الى الاغاثة عمن
كان يدعى له انه يغيثه اى سوالا واستفهاما عنه على سبيل الانكار لمكانه فيلزم
منه انكاره على وجه برهانى وقد يتوهم ان توبيخهم عمن كان متعلق بالاغاثه
قوله انى تعتهد هو على صيغة الخطاب اى كيف تعتهد او من اين تعتهد فانى يؤفكون
اى تصرفون يقال افكه يافكه افكا بفتح الهمزه اى صرفه انى لهم الذكرى اى من
اين لهم الذكرى اى كيف يتذكرون ويتعظون بهذه الحالة وهى الدخان وكيف يفون
بما وعدوه من الايمان عند كشفه وقد جاءهم ما هو اعظم من كشف الدخان
وهو الرسول المبين بالايات والمعجزات قيل وقع على قريش دخان من السما حين
اخذوا بالسنه بدعائه عليه السلام فكان الرجل يكلم الرجل ولا يراه فناشدوه
الله والرحم وواعدوه ان يومنوا اذا كشف عنهم ثم لم يفوا وقيل هو دخان
ياتى من السما قبل يوم القيمة وهو من اشراط الساعة ومتى قلت هذا يجد للقول
وانكار له بانكار زمانه فيكون انكارا له بجنبه قوله وقد عرفت الطريق
اى طريق استعمال كلمات الاستفهام فى معانيها الحقيقيه وصرفها عنها بمعونة
القراين الى ما يتولد منها من المعانى المناسبة للمقام فراجع نفسك فى ذلك فان
امكن حملها على حقايقها فذاك والا فاحملها على ما يتولد منها واذا سلكت تلك
الطريق فاسلكها عن كمال التيقظ لما لقنت اى لما عرفته وفهمته قوله
وقوعا او عدم وقوع تمييز عن حال نفس الفعل وانما قال حال نفس الفعل لان
حال مقيدات الفعل غير معلوم واعترض بان قوله او عدم وقوع مستدرك
لان التقديم يقتضى العلم بوقوع الفعل كما مر واجيب بانه اشارة الى صورة
النفى كقولك انا ما شتمت زيدا فان المتنازع فيه ههنا هو عدم الفعل الذى
هو الشتم وان هذا العدم منسوب الى ماذا فالمعلوم ح من الفعل عدم وقوعه
وقد يجاب ايضا بان العلم باحد طرفى النقيض يستلزم العلم بالطرف الاخر
فاذا علم مثلا ان وقوع الفعل حاصل علم ان لا وقوعه ليس بحاصل فجاز ان

يحمل كلامه على التاكيد اذ اجعل كلمة او بمعنى الواو قوله ازيد اضربت مفعوله
لا يجوز وسائلا حال من فاعله قوله عن حاله وقوع الضرب اى عن انه واقع
ام لا وانما نهى عن ذلك التجوز لان التقدير يستدعى العلم بوقوع الفعل والسوال
عن وقوعه يستدعى عدم العلم به فيتدافعان قوله ولا انت ضربت زيدا بحيثية التقدم
اى ولا يجوز هذا ايضا سائلا عن وقوع الفعل لان علة النهى مشتركة بينهما وانما
قال بحيثية التقديم احترازا عن اجرائه على الظاهر اذ لا تخصيص ولا تدافع ولم
يعتبر فى المفعول ان لا يكون تقديمه لمجرد الاهتمام به لانه قليل غير ملتفت اليه
خلاف اجزائنا عرفت على ظاهره فانه كثير يساوى اعتبار التخصيص قوله
ولا يرضى ازيدا ضربت ام لا وذلك لانه ان حمل على ان المعنى ام لا ضربت زيدا ام لا
ضربت احدا كان الشك فى نفس الفعل فيدافع التقدير قطعا مع فوات المعادلة
بين ام والهمزه وان حمل على ان المعنى ام لا زيدا ضربت بل غيره كان ركيكا والاستعمال
بعيدا عن الافهام وكذا الحال فى قولك انت ضربت زيدا ام لا فانه ان حمل على ام لا
ضربته او ام لا ضربه احد وقع التدافع وعدم المعادلة وان حمل على ام لا انت
ضربته بل غيرك لزم الركاكة والبعد وانما قال ههنا ايضا بحيثية التقديم لانه
اذا اجرى على ظاهره جاز اذ لا تخصيص هناك فلا تدافع فان قلت هناك فوات
المعادلة قلت اذا دخلت الهمزه وام على الجملتين جاز ان يكون احداهما اسميه
والاخرى فعليه على انك قد عرفت ان المعادلة احسن وان تركها حسن قوله
وان اردت بالاستفهام التقرير اراد بالتقرير معنى التحقيق والتثبيت ولذلك
قال حاله تقريرا الفعل وحاله تقريرا انه الضارب ولو اراد بالتقرير معنى
الحمل على الاقرار كما شاع فى الاستعمال لقال التقرير بالفعل والتقرير بانه الضارب
قوله فاحذه امر من حذوت النعل بالنعل وعداه بعلى لتضمنه معنى القياس
والبنا قوله على مثال الاثبات يعنى اثبات الفعل وقيد من قيوده كالفاعل
والمفعول مثلا وذلك لان التقرير هو الاثبات بطريق المبالغه فلا بد ان يكون
محذوا على مثاله فكما اذا اردت اثبات الفعل قلت ضربت زيدا كذلك اذا اردت
تقريره قلت اضربت زيدا واذا اردت اثبات الفاعل قلت انت ضربت زيدا واذا
اردت تقريره قلت انت ضربت زيدا فقس على ذلك حال المفعول وغيره قوله
فانسجه على منوال النفى وذلك لان مآل الانكار الى النفى فكما ان اداة النفى تدخل
على ما اريد نفيه كذلك تدخل ايضا على ما اريد انكاره من الفعل ومتعلقاته قوله
وقل ازيدا ضربت ام عمرو المثال الاول اعنى اضربت زيدا اصرح فى انكار الفعل
وهذا المثال كناية عنه فانك اذا انكرت من يرده المخاطب الضرب بينهما
ويدعى انه ضرب احدهما تولد منه انكار الضرب على وجه برهانى لان غيرهما
ليس

ليس محلا للضرب باتفاق فاذا انتفى عنهما لم يكن له محل اصلا وانتفا اللازم الذى
هو المحل يستلزم انتفا ملزومه الذى هو الضرب ومن هذا القبيل قوله تعالى امامه
قل الذكرين حرم ام الانثيين اى لو كان من الله تحريم لكان متعلقا بالذكرين من
جنس الضان والمعز واما بالانثيين منهما واما بما اشتملت عليه ارحام الانثيين
وكذا الحال فى الذكرين من جنس الابل والبقر والانثيين منهما وما اشتملت عليه
ارحامهما والمقصود انه تعالى لم يحرم شيئا منها كما كانوا يزعمونه فانهم كانوا تارة
يحرمون ذكور الانعام واخرى اناثها واخرى اولادها كيف كانت ذكورا او
اناثا او مختلطة وينسبون ذلك التحريم الى الله تعالى فرد عليهم بانكار محال التحريم
ومعنى قوله اغير الله اتخذ وليا انكار اتخاذ غيره واثبات اتخاذه وليا كما ان
معنى قوله اغير الله تدعون انكار دعائهم غيره عند اصابة الضر واثبات دعائهم
اياه عندها كما صرح به فى قوله بل اياه تدعون قوله ومنه ايضا فضله عما
قبله لا احتمال له ان يقدر الفعل المحذوف مقدما فيكون انكارا للفعل لا للمفعول
الا ان مساق الكلام دل على انهم انكروا ان يتبعوا واحدا من جنسهم وطلبوا ان
يكون متبوعهم من جنس الملائكة فوجب ان يقدر الفعل موخرا ليعود الانكار الى
المفعول وانما قالوا منا لان الاتباع منهم تحت ابعد وقالوا واحدا استبعادا لاتباع ع
الامة الكثيرين واحدا او اراد وانه واحد من افنائهم ليس بافضلهم قوله
فذكر متعلق بما قبله اعنى قوله ابشرا منا اشارة الى ذلك الاحتمال وقوله ولا
تغفل متعلق بما بعده والمقصود التنبيه على تفاوت الانكار فانه قد يكون
الانكار للتوبيخ على معنى لم كان هذا الشى فى الزمان الماضى اى ما كان ينبغى ان
يقع كقولك اعصيت ربك او على معنى لم يكون فى الحال او الاستقبال اى لا ينبغى
ان يكون واقعا او ان يقع نحو اتعصى ربك وقد يكون الانكار للتكذيب على معنى
لم يكن فى الماضى كقوله تعالى افاصفاكم وكقوله تعالى اصطفى اى لم يكن الاصفا
والاصطفا او على معنى ليس فى الحال او لا يكون فى الاستقبال كقوله انلزمكموها
اى لا نلزمكم ولا نقسركم على قبول البينة والاهتدا بها وانتم كارهون لها
قوله واياك ان يزل على ما طول التفصيل الذى سبق لا يخفى عليك ان ذلك
التفصيل يقتضى ان يحمل نحو ارجل ضرب على انكار الفاعل فقط ونحو انت ضربت
على انكار الفعل تارة وعلى انكار الفاعل اخرى ونحو ازيد ضرب على انكار الفعل
فقط ثم ان قوله فلا يحمل نحو قوله آلله اذن لكم دل على انه يجوز اعتبار التقديم
فى نحو آلله اذن الا انه لا يناسب المقام اذ ليس المراد ان الاذن يتكرر من الله دون
وذلك مناف لما تقدم من انه يجوز يعرف حقه ان يحمل على وجه يقوى الحكم
دون التخصيص واعتذر عن ذلك تارة بانه اراد ان فى الاية مانعا اخر سوى

ما تقدم واخرى بانه بنى كلامه ههنا على مذهب من جوز اعتبار التقديم وافادة
الاختصاص في المظهر المعرف ايضا كالشيخ عبد القاهر وجار الله فهو بالحقيقة
اعتراض على ما في الكشاف من ان هذه الاية من قبيل اغير الله اتخذ وليا في كون
الانكار راجعا الى ما يلي الهمزة لا الى الفعل قوله مرادا منه حال من مفعول
احمله الراجع الى قوله الله اذن وفي قوله تقوية حكم الانكار تنبيه على ان الكلام
المشتمل على التقوى اذا دخل عليه حرف الانكار افاد تاكيد الانكار لا انكار
التاكيد كما ان مثل قوله وما هم بمؤمنين لتاكيد النفي لا لنفي التاكيد قوله وانظم
في هذا السلك اي سلك نحو قوله آلله اذن وهو الحمل على الابتداء دون تقوية
حكم الانكار دون التقديم وهذا ظاهر في نحو قوله تعالى افانت تكره الناس افانت
تسمع الصم اذ المقصود منهما انكار صدور الفعل من المخاطب لا انكار كونه هو
الفاعل مع تقرر اصل الفعل واما قوله اهم يقسمون فالظاهر منه قصد التخصيص
ردا لقولهم لولا نزل هذا القران على رجل من القريتين عظيم وانكارا لان يكون
اسم المدبرين لامر النبوة والمتولين لقسمته رحمة الله الا ترى كيف عقبه بقوله
نحن قسمنا بينهم وكان المص نظر الى ان المخاطب لم يعتقد انهم مخصوصون بقسمة رحمة
الله حتى يرد عليه فتامل واعلم ان امثال ذلك مما يختلف باقتضاء المقام ونفاذ
الافهام ولا حرج فيها اذ لم يخرج عن سنن القواعد وان ما يقتضيه ذوق طائفة
لا يقوم حجة على اخرين فان قلت تقوية حكم الانكار او التقرير امر معقول
فما معنى تقوى الحكم في حقيقة الاستفهام في نحو قولك اانت ضربت محمولا
على الابتداء قلت كان المتكلم يخايل له ضربه فاستفهم عن تحققه وتصوره
الامر الى كثرة التاكيد في قوله انك لانت يوسف لظهور العلامات المخيلة
كما يرشد اليه جوابه عليه السلام بقوله انا يوسف وهذا اخي قوله
واذ قد عرفت هذا بيان لما وعده في بحث تقديم المسند اليه من ان تضمن الاستفهام
يقتضي صدر الكلام الا ان ما ذكره لا يفي بما وعده لانه يدل على ان المستفهم
الذي هو المط اهم لا على ان الطلب اهم فيجب ح ان يقدم المط على اداة الاستفهام
فان قلت المط بالطلب والطلب بالاداة فيجب تقديمها قلت الاهم الذي
ذكره هو ذات المط لا صفة كونه مطلوبا لا يقال نحن نقول ان الطلب اهم
من عدمه والا لم يصدر عنه فكذا اداته لانا نقول هذا منقوض بالاخبار
اذ لا بد ان يكون اهم من عدمه والا لم يصدر عنه قطعا كما ان ما ذكره المصنف
منقوض بالامر والنهي والقول بان الاستفهام للحصول الذهني الذي هو اشتغال
اشراف الاجزاء وانتقاشه بالصورة الادراكية بخلاف الامر والنهي فانهما
للحصول الخارجي فليسا في تلك المرتبة من الاهمية مما لا يلتفت اليه في الامور
العرفية

العرفية فان الحصولات الخارجية المطلوبة بالامر والنهي هي الاهم في متعارف
اهل اللغة قوله ولا يعجبك صنيعه غاب من التعجيب وفاعله لزوم كلمات
الاستفهام صدر الكلام اي لصوقها بصدر الكلام وعدم مفارقتها اياه والصواب
في الاستدلال ان يتمسك بما اشتهر في كلامهم من ان كلمات الاستفهام تغير الكلام
من نوع الى نوع فوجب تقديمها ليعلم من اول الامر نوع الكلام ويتفرغ ذهن
السامع لفهمه قوله ووجوب التقديم عطف على لزوم ويجري مجرى التفسير وخص
بالذكر هذه الظروف المقدرة بالجملة على الاصح كيلا يتوهم ان صدارتها في جملتها
كافية فلا يجب تقديمها على ما وقعت هي خبرا عنه وانما وجب ذلك لانها في صور
المفردات وكذا الحال في اني وايان لانهما في معناها وصورتها ولعل السر في وجوب
تقديمها ان الاستفهام في مثل اين زيد متوجه الى النسبة بين زيد والحصول في
مكان مخصوص على الاطلاق سواء قدر الظرف بالاسم او بالفعل فوجب ان يقع
اين في صدر هذا الكلام المشتمل على هذه النسبة التي توجه اليها الاستفهام
كانه قيل افي الدار زيد ام في السوق بخلاف قولك زيد اين هو فان الاستفهام ههنا
عن النسبة التي في الجملة الواقعة خبرا عن زيد فيحتاج ههنا الى تقدير القول لان
الجملة الطلبية وقعت خبرا للمبتدا الا ان يلاحظ فيها ما يجعلها حالا من احواله
على ما تحققته ولا حاجة اليه في مثل اين زيد لان الاستفهام فيه عن نسبة
الحصول في المكان الى زيد فلم يقع فيه جملة طلبية خبرا للمبتدا حقيقة فتامل
ولا تغفل قوله وما شاكل ذلك يتناول سائر كلمات الاستفهام حروفا كانت
او اسما فان قلت قد يدخل الجار والمضاف على كلمات الاستفهام كقولك ممن مررت
وغلام من ضربت فيبطل صدارتها قلت لا يبطل وذلك لشدة الاتصال بين
الجار والمجرور وبين المضاف والمضاف اليه حتى كانهما شيء واحد ولذلك يعد
الاستفهام مقدما على الجار والمضاف واما ما روي عن بعض الثقات انه قال
فعلما فذا او يكون ماذا فعله قيل ان ماذا فيه متعلق بما اخر محذوف يفسره ما
تقدمه قال للامر حرف واحد هذا الحرف انما هو في امر الغير الفاعل
المخاطب وقد يستعمل نادرا في امره ايضا وقوله في ضبطها اي ضبط الصيغ
اشارة الى ان تلك الصيغ المخصوصة مضبوطة بقواعد في علم الصرف واما
الاسماء المذكورة في علم النحو فسماعية يحتاج الى عدها اذ لا ضابط لها الا ما ينسب
الى سيبويه من ان فعال من الثلاثية المجردة قياسي قوله والامر نعني به هذا
اللفظ المركب من ا م ر وقيده بقوله في لغة العرب لان الامر في عرف النحاة عبارة
عما ذكره وبهذا المعنى يشتق منه فيقال امره يامره فهو آمر وذاك مامور وما
الى ما قيل من ان الامر طلب الفعل بالقول على سبيل الاستعلاء فطلب الفعل بالاشارة

مثلا على سبيل الاستعلا لا يسمى امرا حقيقة واورده من اسما الافعال
مثالين لما اشرنا اليه من ان عدم اعتبار العلو عند بعض واعتبار الاستعلا كما هو
مذهب ابي الحسين دون العلو الذي اعتبره جمهور المعتزلة لان الاول اذا
كان مستعليا عد في عرف اللغة آمرا منسوبا للادب ولما بين ان معنى لفظ الامر
بحسب اللغة هو استعمال تلك الالفاظ على الوجه المخصوص شرع يبين معاني
تلك الالفاظ بحسب اللغة ايضا فقال واما ان هذه الصور اي الالفاظ المذكورة
والتي من قبيلها يعني اخواتها التي لم نذكرها هنا هل هي موضوعة في اللغة لتستعمل
في الطلب على سبيل الاستعلا ام لا فانه مما اختلف فيه على اقوال مشهورة في
كتب اصول الفقه ثم اختار ان الاظهر كونها موضوعة لذلك وانها حقيقة
فيه اي في الطلب على سبيل الاستعلا واستدل على ما اختاره بالتبادر الى الفهم
حال الاطلاق بلا قرينة فانه من علامات الحقيقة قوله الى جانب الامر اي
الطلب الاستعلائي اذ قد عرفت ان مآل المعنى الذي فسر الامر به يدل على ما
ذكرنا قوله وتوقف ما سواه من الدعا الخ فان هذه المعاني مقابلة للطلب
الاستعلائي لا الاستعمال فيه ولو حمل لفظ الامر هنا على الاستعمال وجعل
الضمير المذكور فيما سبق اعني في فيه راجعا اليه ايضا كما توهمه كلامه السابق
لكان ركيكا سمجا وجعل اطباق ائمة اللغة على اضافة الصيغة والمثال
واللام الى الامر دون ما عداه من المعاني التي تستعمل هي فيها مؤيدا لما استدل به
اولا بناء على ان المتبادر من اضافة الالفاظ الى المعاني كونها موضوعة لها
لانها اخص النسب التي بينها واقواها وانما لم يجعله دليلا براسه لاحتمال
ان يقال المراد بالامر في هذه الاضافات نفس الصيغة على العرف النحوي
فيكون الاضافة بيانية لكن هذا الاحتمال ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر
هناك هو المعنى اللغوي الذي هو الحقيقة الاصلية وهذا القدر كاف
في الامداد على ان كون اضافة اللام بيانية مستبعد جدا وقد يقال تسمية
النحاة الصيغة بالامر دون الاباحة تصلح للامداد ايضا واعلم ان قوله
هل هي موضوعة جملة وقعت خبرا لقوله ان هذه الصور وكلمة ان مع اسمها
وخبرها مبتدا خبره قوله فالاظهر انها موضوعة والعائد محذوف اي فالاظهر
فيه قوله ولا شبهة في ان طلب المتصور على سبيل الاستعلا يورث ايجاب
يعني قد عرفت ان تلك الصور والتي من قبيلها موضوعة لان تستعمل في طلب
المتصور على سبيل الاستعلا ولا شبهة في ان هذا الطلب يورث ايجاب الاتيان
بذلك المتصور على المطلوب منه وهو المامور اي يقتضي قصد الزام الفعل عليه
وجعله بحيث لا يكون له رخصة في تركه ونبه بقوله يورث على ان الايجاب

ليس

ليس معنى هذه الصور لكنه لازم لمعناها ومتفرع عليه ويعلم من ذلك ان
الطلب على سبيل الاستعلا ليس قدرا مشتركا بين الايجاب والندب كما ذهب اليه
بعضهم قوله استتبع ايجابه وجوب الفعل وذلك لان الفعل حينئذ يصير بحيث
يكون تركه مظنة لتوقع مكروه وهو معنى الوجوب وقوله بحسب جهات مختلفة
متعلق بوجوب الفعل اي يجب الفعل بحسب جهات مختلفة كتوقع الايلام او
الاستخفاف او الملامة الى غير ذلك مما يتصور اختلافها بحسب احوال من
هو على رتبة واحوال المامور ومناسبة المقام وقيل معناه يجب الفعل
بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف قوله والا لم يستتبعه
اي وان لم يكن الاستعلا ممن هو اعلى مرتبة لم يستتبع ايجابه وجوب الفعل
اصلا فان قلت يتحقق الايجاب بلا وجوب كتحقق الكسر بلا انكسار وانه غير
معقول قلت قد اشرنا الى انه اراد بالايجاب قصد الالزام حتى يصح ان يكون
متفرعا على الطلب الاستعلائي ولم يرد به حقيقة الالزام وتصيير الفعل بحيث
لا يكون رخصة في تركه فلا اشكال قوله فاذا صادفت متفرع على ما سبق
وهو اشارة الى الفاظ الامر واصل استعمالها ان تستعمل في الطلب استعلاء
والشرط المذكور هو كون الاستعلا ممن هو اعلى رتبة قوله والا اي وان لم
تصادف هذه الالفاظ اصل الاستعمال بالشرط المذكور وذلك اما بان يكون
الاستعلا من غير الاعلى فيفيد ايجابا بلا استتباع وجوب كما مر واما بان لا
يكون هناك استعلا مع استعمالها في الطلب فيفيد طلبا للفعل مجردا عن الوجوب
والايجاب واما بان لا تستعمل في طلب الفعل اصلا فيفيد معنى اخر كالتهديد والاباحة
قوله ان استعملت بيان لتوليدها ما يناسب المقام والدعا هو الطلب على سبيل
التضرع والالتماس هو الطلب على سبيل التلطف والتساوي واما الاباحة
فظاهر انها ليست طلبا لانها تسوية للطرفين ولا بد في الطلب من الترجيح والتهديد
اولى بان لا يكون طلبا للفعل وكلامه مشعر بان فيهما طلبا للفعل وقد يتعسف
فيقال هناك طلب يتوصل به الى تسوية الطرفين او التهديد على الفعل وكان الاولى
بالمصنف ان يقول وان استعملت في مقام طلب الافضل افادت الندب قال
الباب الرابع في النهي قد عرفت الخلاف في ان المطلوب بالنهي كف النفس عن الفعل
او ترك الفعل قوله محذور به حذو الامر محمول على التضمين اي مذهوب به مذهب
الامر ولولا تضمين معنى الذهاب لقيل محذو حذوه وقد مر مثله والمناسب لما
تقدم في الامر ان يقول في ان اصل استعمال لا تفعل ان يكون على سبيل الاستعلا
فان صادف فالا تفعل ذلك الاصل بالشرط المذكور افادت الوجوب اي وجوب
الترك وانما قلنا المناسب ما ذكرناه لانه ليس لاصل كون الاستعلا من الاعلى

معتبرا في اصل استعمال الامر بل المعتبر فيه مطلق الاستعلاء واما كونه ممن
هو اعلى رتبة فهو شرط لافادته الوجوب وخارج عن اصل استعماله فكذا الحال
في النهي وربما يجاب بان قوله بالشرط متعلق بحسب المعنى بقوله اصل استعمال
اصل لا تفعل على معنى هو مثل الامر في اصل الاستعمال ملتبسا باعتبار الشرط
المذكور في الجملة فلا يكون داخلا في الاصل واجيب ايضا بان الاستعلاء معتبر
في كونهما حقيقة والعلو فيهما غالب فيكون راجحا في الاستعمال فلا يبعد ادخاله
في اصل الاستعمال بهذا الاعتبار قوله والا اي وان لم يصادف لا تفعل
ذلك الاصل بالشرط المذكور افاد طلب الترك بحسبه اي بدون وجوب الترك
وتفصيل الكلام ههنا على قياس ما عرفته في الامر قوله وان استعمل في حق
المساوي لو قال وان استعمل على سبيل التساوي لكان اوفق بما سبق ولم يحتج
الى نفي الاستعلاء ولم يرد عليه انه يجب نفي التضرع ايضا وكذا لو قال وان
استعمل في مقام الاذن بدل قوله في حق المستاذن لكان اظهر فيما هو المراد
فان قلت ما الفرق بين امر الاباحة ونفيها قلت هو ان الاول للمستاذن
في الفعل فيكون الاذن في الفعل مقصودا اصالة وفي الترك تبعا والثاني بالعكس
واعلم انه اطلق الدعا واخواته في مباحث الامر على المعاني وفي مباحث النهي
على الالفاظ تنبيها على انها تطلق عليها واعلم ايضا انه قد يستعمل لا تفعل في مقام
طلب الافضل فيكون مفيدا ندبية الترك في كراهة الفعل تنزيها قوله والامر
والنهي حقهما الفور يعني انهما اذا تجردا عن القرائن اقتضيا الاتيان بالفعل
والترك في اقرب اوقات الامكان عقيب ورودهما وما اختاره مذهب طائفة
في الامر والاكثرون على انه اذا تجرد عن القرائن لم يدل على فور ولا على تراخ
بل يستفاد كل واحد من الفور والتراخي من دليل خارجي ومذهب كثيرين
في النهي بناء على ان النهي عندهم يقتضي التكرار واستغراق الازمنة بخلاف
الامر فانه لا يقتضي تكرارا واستغراقا بل يقتضي المرة او المطلق الذي يتحقق
في ضمن المرة قوله والتراخي اي جواز التراخي موقوف على قرائن الاحوال
لفظية كانت او معنوية ولفظ يوقف صيغة مجهول ماخوذة من التوقف
بمعنى جعل الشيء موقوفا وقوله عند الاتصاف دفع لما يقال من ان مطلق الطلب
لا يستدعي تعجيلا ولا يجوز تاخيرا بل كل ذلك مفوض الى القرائن قوله والنظر
مبتدا خبره منبه وانما جعله منبها لا دليلا لانه يدعي بداهة المدعى او لانه
يحترز عن القياس في اللغة ولا نزاع لاحد في ان الاستفهام والنداء يستدعيان
الفور والظاهر ان هذا الاستدعاء انما هو لاقتضاء مطلق الطلب تعجيل المط وان
احتمل ان يكون ذلك لخصوصية هذين الطلبين قوله ومما ينبه على ذلك اي
على

على ان الامر والنهي حقهما الفور وقوله الى ان المولى متعلق بتبادر الفهم وقوله
دون تقدير حال من الفهم او من مجرور الى والمعنى تبادر الفهم الى التعبير منجا وذا
تقدير المولى للجمع بين القيام والاضطجاع في الامر اي الطلب وقوله وارادة مجرور
معطوف على الجمع اي تبادر الفهم الى ان المولى غير امره بالقيام لا الى انه قدر الجمع
بينهما في الطلب مع ارادة التراخي للقيام وانما خص القيام بالتراخي لان الامر
بالاضطجاع مقيد بالاستمرار الى المسا ولو لم يكن مقيدا به لاحتمل هو التراخي
ايضا كالقيام وكذا الكلام فيما اذا قال المولى لعبده لا تتحرك ثم قال لا تسكن الى
المسا فانه يتبادر الفهم الى تغييره النهي عن الحركة دون تقدير الجمع وارادة
التراخي في ترك الحركة قوله وكذا استحسان العقلاء اي وكذا مما ينبه على ان
حقهما الفور استحسان العقلاء ذم العبد اذا لم يتبادر الى ما امره به مولاه وانما
يتم اذا لم يكن هناك مع الامر قرينة للفور اصلا قوله واما ان كان الكلام في
ان الامر اصل في المرة قدم في الامر المرة لانها اشبه بان يكون مرادة بالامر
من الاستمرار وذلك لان الامر يدل على خصوص المرة كما ذهب اليه طائفة
واما لان الامر يدل على طلب الماهية مطلقا كما ذهب اليه الجمهور وماهية الفعل
تتحقق بمرة واحدة وهذان المذهبان تشاركا في ان المرة الواحدة توجب
الخروج عن عهدة الامر المطلق وانما يختلفان في التخريج وقدم في النهي الاستمرار
لانه اشبه بان يكون مرادا بالنهي من المرة وذلك لان المقصود به انتفاء ماهية
الفعل والمتبادر من ذلك انتفاؤها في جميع الاوقات ومن ثمه ذهب اليه كثيرون
واختار المص في الامر والنهي تفصيلا بناء على الاشبه الذي لا يخفى وجهه على
ذي سلامة فطرة قوله ولا تظنن الى قوله قبل صيرورته حالا اعتراض
توسط بين المعطوف عليه اعني قولك في الامر وبين المعطوف اعني وقولك في
النهي قوله كما نبهت عليه في صدر القانون اشارة الى قوله هناك ان الطلب
يستدعي فيما هو مطلوب به ان لا يكون حاصلا وقت الطلب فانه اذا كان الطلب
مستدعيا لما ذكره فلا بد ان يكون الطلب حال وقوعه متوجها الى مطلوب يكون
حصوله في زمان الاستقبال بالنسبة الى زمان وقوع الطلب ولا شك ان لا
وجود له في الاستقبال قبل صيرورة الاستقبال حالا فلا يكون ح المط بقولك
للمتحرك تحرك حاصلا في الحال فلا يكون قولك تحرك طلبا للحاصل وقوله فالاشبه
الاستمرار جزاء لقوله وان كان الطلب بهما راجعا الى اتصال الواقع قوله مشترك
في الاعانة على تقدير الشرط بعدها يعني انها تصلح قرائن لتقدير الشرط بعدها
وذلك لانها تدل على الطلب والغالب في المط ان يكون مطلوبا لغيره ووسيلة
الى حصوله فاذا ذكر بعد الطلب ما يصح توقفه على المط وترتبه عليه فهم ان

المعطى سبب لذلك المذكور وان ذلك المذكور مسبب له وهذا هو معنى الشرطيه
فيستغنى حينئذ عن ذكر الشرط واداته ويؤتى بالمضارع مجزوما على انه جزاء لذلك
الشرط المقدر كقولك زرني اكرمك فان تقديره زرني ان تزرني اكرمك وقس عليه
ما عداه قوله واما العرض الخ اعتراض توسط بين المعطوفين وفيما تقدم
من ان الابواب المعينة على تقدير الشرط خمسة مشهورة في كلام النحاة قوله
على حده اي على انفراد براسه بل هو داخل في الاستفهام لانه من مولداته
دخول الدعا في الامر في نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني بالجزم وانما
جاز ان يكون الا تنزل قرينة لان تنزل لان الهمزة فيه للانكار فانكار النفي
اثبات فتوافق الشرط المقدر مثبتا وقرينته كما هو المعتبر عند الجمهور بخلاف
قولك لا تدن من الاسد ياكلك على مذهب الكسائي اذ لا توافق هناك بينهما
قوله واما قراءة الرفع المضارع بعد هذه الابواب ينجزم اذا قصد السببية
وقدر الشرط واما اذا لم يقصد كان المضارع باقيا على رفعه اما حالا كقوله
ذرهم في خوضهم يلعبون واما وصفا كقولك اكرم رجلا يحبك واما استينافا
كقولك اكرمني اكرمك بالرفع ثم الجمهور على ان يرثني صفة وليا ورده المصنف
بانه يلزم منه ان زكريا لم يوهب من وصفه لهلاك يحيى قبل ابيه وذلك باطل
لا لما قيل من انه يجب ان يكون كل دعا من النبي مستجابا فانه ضعيف بل لانه يلزم
الخلف في كلامه تعالى حيث قال في سورة الانبيا فاستجبنا له فانه يدل على انه
تعالى اعطى زكريا ما ساله مطلقا من غير تفرقة بين اصل المسؤول ووصفه
واجيب عن رده بان الروايات متعارضة والاكثر على ان زكريا قبل يحيى
قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى لتفسدن في الارض مرتين اولاهما قتل زكريا
وحبس ارميا حين انذرهم سخط الله تعالى والاخرة قتل يحيى بن زكريا الا ان قال
الاستيناف اخبار جازم بانه يرثه فيلزم الكذب في كلامه عليه السلام على
ما اختاره ولا يجوز الحمل عليه لانا نقول المقصود التعليل لا الاخبار كانه
قيل لم تطلبه فقال ليرثني ولا غضاضة عليه في عدم ترتب غرضه على ما
تطلبه لاجله فان قلت لا محيص عن الاخبار الكاذب على قراءة الجزم قلت
لعله بنى الاخبار على ظنه كانه قال ان تهب لي وليا يرثني في ظني ولا كذب في ذلك
وبهذا التاويل يندفع الاشكال عن قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن في جواب
ذي اليدين مع وجود السهو قوله وقال تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة
وينفقوا اي ان تقل لهم اقيموا الصلاة وانفقوا يقيموا الصلاة وينفقوا وفي
جعل قولهم مرتبا على مجرد قوله عليه السلام اشارة الى ان احق العباد المشرفين
بالاضافة الى الله تعالى والايمان ان يكونوا بحيث يترتب امتثالهم على مجرد امره
عليه

عليه السلام كما في قولك ان توضات صحت صلاتك اشارة الى ان الطهارة
هي العمدة في صحة الصلاة كانها مترتبة على الطهارة وحدها ومن لم يدرك
هذه النكتة اختار اضمار الجازم اي ليقيموا على طريقة قول الشاعر محمد
تفد نفسك كل نفس اي لتفد واحتاج ايضا الى تقدير القول اي قل لهم قولك
ليقيموا ولزمه ان اضمار الجازم نظير اضمار الجار في مثل قول رؤبة خير بالجر
في جواب من قال له كيف اصبحت فان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسما
ولا خلاف في ان اضمار الجار ضعيف فكيف يحمل نظم القران على ما هو نظير
الضعيف قوله فانظر اي تفكر حتى يتبين لك رجحان ما اخترناه قوله وتقدير
الشرط الخ كلام استطرادي وفيه تنبيه على ان تقدير الشرط كثير جار في غير
هذه الابواب الاربعة ايضا فلا ينزل الى اضمار الجازم النادر فيما هو افصح كلام م
وابلغ نظام قوله وامثال ذلك في القران كثير كقوله تعالى فاياي فاعبدون
وقوله اذا لذهب كل اله بما خلق اي لو كان معه اله اذا لذهب وقوله فاياي
فارهبون اي ان كنتم ترهبون شيئا فارهبون ولا ترهبوا غيري قوله وكذا تقدير
الجزاء لها اي لقرائن الاحوال كذلك اي كثير في القران ايضا منه ما قد مر من قوله تعالى
ولو ترى اذ وقفوا على النار ونظائره ومنه قوله تعالى ان كان اي القران من عند الله
اي منزلا من عنده وكفرتم به اي انكرتم كونه حقا وشهد شاهد من بني اسرائيل
يعني عبد الله بن سلام على مثله اي مثل القران وكونه حقا وفي اقحام لفظ المثل
تفخيم للقران كما في قولك مثلك لا يبخل تعظيما له فامن اي شهد فامن واستكبرتم
عن الايمان به وهنا قدم الشرط والجزاء مقدر اي الستم ظالمين وهذه الجمل لانكار
النفي وتقرير المنفي والمعنى كنتم ظالمين قطعا وقرينة الجزاء ما ذكره على ان ما تضمنه
الشرط المذكور ينبئ عن هذا الجزاء انباء قال الباب الخامس في النداء قوله
سبق الغرض في ذلك في علم النحو وانه قال هناك الضرب الذي ينصب اسما وقع
ستة احرف يا وايا وهيا للنداء البعيد حقيقة كقولك يا عبد الله اذا كان بعيدا عنك
او تقديرا لتبعيد نفسك عنه مبطلا كقولك يا اله الخلق او لما هو بمنزلة البعيد
من نائم او ساه تحقيقا او بالنسبة الى جد الامر الذي ينادى له كقوله الله تعالى
لندبه واي والهمزة لنداء القريب وقد ينظم اي في جملة يا ووا للندبة خاصة
واعلم انه اراد بتقدير البعد في يا اله الخلق انك تتصور نفسك فيه كانها في
مكان بعيد عن تلك الحضرة بخلاف النائم والساهي اذ لا يتصور هناك بعد
بل يجعل كل واحد من النوم والسهو في اقتضاء اعلاء الصوت قوله ولكن هاهنا
نوع من الكلام صورته صورة النداء وليس بنداء ايضا بقوله نوع من الكلام
على ان هذا مع كونه منقولا عن النداء ابان براسه له امثلة كثيرة على قياس

باب التعجب المنقول عن الاخبار والاستخبار والامر وباب التسوية المنقول
عن الاستفهام وقد الزموا في هذا النوع حذف حرف الندا لكراهتهم التصريح
باداة الندا فيما لم يبق فيه معنى الندا اصلا بخلاف نحو قولك يا مظلوم يا لله للمسلمين
ويا للما ويا ايها الطلل وتاتاته جدى وما مس يحى فان فيه شائبة الندا ولو مقدرا
على معنى انا افعل كذا متخصصا بذلك من بين الرجال اشارة الى ان قولك ايها الرجل
مع كونه في صورة الندا وحكمه في الاعراب والبنا منصوب المحل على الحالية
والذي كشف لك عن هذا ان اصل الندا تخصيص المنادى بطلب الاقبال ثم
جرد عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص ما اريد بلفظ المنادى من بين امثاله بما
نسب اليه فاذا قلت انا اقرى الضيف ايها الرجل لم تقصد بقولك ايها الرجل
مخاطبا ليكون ندا بل قصدت به ما دللت عليه بقولك انا اختصاصه بما نسب
اليه اعني قرى الضيفان فصار مآل المعنى الى قولك انا اقرى الضيف متخصصا
بقراه من بين الرجال وقس على ذلك سائر الامثلة المذكورة واما نحو قوله عليه
السلام انا معاشر الانبيا لا نورث فيحتمل ان يكون بتقدير يا قصد الى الاختصاص
على الحقيقة وان يكون منصوبا بتقدير اعني او اخص بخلاف قولهم نحن العرب
اقرى الناس فانه بتقدير الفعل الناصب قطعا وقد يتوهم ان قوله ايها الرجل
خطاب لنفسه تطلب به الاقبال منه على ذلك الفعل تحثها على انه امر معني به
لا ينبغي ان يكون منها ولا يخفى امتناع هذا التوهم في مثل قوله اللهم اغفر لنا
ايتها العصابة   واعلم ان الطلب كثيرا ما يخرج لا على مقتضى الظاهر لما ذكر
ان الندا او هو طلب قد استعمل في غيره عقب ما ذكر كل واحد من الطلب والخبر بذكر
الاخر وراعى بذلك عادته في تعقيب الفنون السابقة بذكر اخراج الكلام على
مقتضى الظاهر قوله فليتفطن لها اي لا يتفطن لتلك النكت من لا يرجع الى دربة
اي عادة في نوع هذا اي في علم البلاغة والعض بضرس قاطع كناية عن
الجد في الامر والبلوغ الى الكمال فيه كانه اخذ بالضرس ليتمكن في اخذه او
قطعه بها حتى وصل الى ما فيه فدرك ما فيه من الطعم اللذيذ يقال عضه
وعض به وعض عليه وفي الحديث عضوا عليها بالنواجذ فقوله ولا يعض
فيه من قبيل يخرج في عراقيبها واما الباء في قوله بضرس فللاستعانة قوله
والكلام بذلك اي التكلم باحدهما في موضع الاخر متى صادف متممات
البلاغة اي مكملاتها وما يعتبر في تحقق ذاتها لا توابعها الخارجة عنها من
المحسنات البديعية اللفظية والمعنوية افتر لك اي كشف لك وابدى
ذلك المتكلم عن السحر الحلال ملتبسا بما تشتت منه اي بغاية ما يمكن فان
العاقل لا يرضى من امثال ذلك الا بما هو الغاية والمنتهى قوله ان نظم الكلام
اي

اي من ان نظم الكلام فيكون بيانا لقوله ما قد سبق وهو اشارة الى ما
ذكره في مباحث ضبط القرائن وذيله بفصله السوال عن المتو في تصنيفه
المتو في قوله اذ لا شبهة تعليل لطريق القياس كانه قيل لا يمتنع ان يستحسن
الكلام الواحد من متكلم دون اخر مع اتحاد المقام لان صحة كون الكلام
الواحد مقبولا في مقام دون اخر مع اتحاد المتكلم امر محقق عندك لا شبهة
لك فيه اصلا مع خبرتك بان اختلاف المتكلمين كاختلاف المقامين فاذا سلمت
اختلاف حال الكلام في الحسن والقبول بحسب اختلاف الثاني اعني اختلاف
المقام فسلمه بحسب الاختلاف الاول اعني اختلاف المتكلم لانه نظيره قوله
فلا بد لحسن الكلام من انطباقه على ما لاجله يساق تفريع على صحة اختلاف
النظم مقبولا وغير مقبول عند اختلاف المقام كما ان قوله ومن صاحبه
من صاحب له عرفان اي ولا بد له ايضا من ذلك تفريع على امكان استحسانه
من متكلم دون اخر واراد بقوله ما لاجله يساق النكت والخواص المناسبة
للمقام التي يساق لاجلها الكلام قوله والا لم يمتنع اي وان لم يحل للكلام فيما حب
عرفان جهات الحسن غير منحط اما ما لم يمتنع حل الكلام الذي وجد فيه
على غير جهات الحسن ومع تعدي الكلام عن الحسن لذهاب كسوته اعني
قصد الانطباق على مقتضى الحال وتنزيله منزلة اصوات الحيوانات ولا يعتد
بما يتوهم فيه من الخواص المناسبة للمقام لان المعتبر هو المعنى المقصود
للمتكلم لا ما يمكن استخراجه من الكلام مع قصده اليه فان امثال ذلك اتفاقا
لا يلتفت اليها كما مر ولا بد مع ذلك اي ولا بد مع ما ذكر من الانطباق على ما لاجله
يساق والصاحب العرفان من السامع الحاذق والاصمخة جمع الصماخ وضمير
غيرها للافتنانات والشرطية اعني قوله واذا اتصل مسحه بيان لما تقدمها من
الافة العظمى والبلية الكبرى من تلك الاصمخة وضمير دونها للاصمخة قوله
لا ترى بها الدر اي لا ترى الدر الثمين بدله ولا تقابله بل تفضله على الدر ومسحا
مصدر مسحه بفوقه صفة له والعائد محذوف اي بفوق الكلام مسحه والمسحل
بفتح الميم وسكون الشين مع فتح الخاء المعجمتين ادخال الخرز واطباقه قوله
ولا مرما بعد العراق ذكر الامر بعدهما له وان كان معينا معلوما حتى صح ان يقال
ولهذا اي ولان تفاوت حال السامع يوجب تفاوتا في حال الكلام بعد القرآن
متفاوت القدر ارتفاعا وانحطاطا بين ما بين الطبقتين فان علما المعاني
والبيان ادركوا اي القرآن من بلاغته واشتماله على اللطائف واصل الى حد
الاعجاز والجهلة يسوونه بكلام الناس اكتفوا فيه بصحة اللفظ واستقامة
المعنى الاصلي بل من الجهلة المتصوفة من طعن فيه من جهتهما ايضا كما فصل ذلك

فى فود فع المطاعن قوله والجهات المحسنة لاستعمال الخبر فى موضع الطلب
كثيرة اراد باستعمال الخبر فى موضع الطلب استعماله فى معناه الاترى انه جعل
فيما مر مثل رحمه الله طلبا يمتنع عطفه على الخبر الذى قبله اعنى مات او نحوه
وجعل مثل لا وايدك الله من عطف الطلب على الخبر دفعا لايهام خلاف
المقصود وقد توهم بعضهم ان الخبر المستعمل فى موضع الطلب باق على
معناه وخبريته وذلك بان يجعل ما هو متوقع الحصول بمنزلة الحاصل
مخبرا عنه وابتدا قوله تارة يكون بيانا لما تقدم اى تارة تكون الجهة المحسنة
لاستعمال الخبر فى معنى الطلب قصد التفاول بالوقوع وقوله لتفاؤل
على صيغة المبنى للمفعول تعليل لقوله اذا قيل لك وفى قوله بلفظ دون ان
تقول جعله فى حكم الماضى اشعار بان ذلك اللفظ مستعمل فى معنى الطلب
قوله والتفاؤل نوع مستحسن لاعتبار فى الكلام قوله اذا احسن
اعتبار ما هو الا بعد اى من التفاول بلفظ المضى وذلك الا بعد مثل ابا الكتاب
على ما ذكر كلا يتوهم منه بالتصحيف امر مستقبح وما له بعد من هذا الابعد
مثل ابا اهل الظرف اى اهل الكتابة مع لطافة الطبع اهداه السفرجل كيلا
يتوهم تطير بتصحيف اسمه فى لغة العرب والعدول عن عبارة الاعتبار فى
قصة هرون الرشيد خامس الخلفا العباسية دفع لتوهم التطير واما ذكر
الوفاق فى قصة عمره ففيه احتراز عن التطير بلفظ الخلاف ويقال بلفظ
الوفاق اى هل خلع هرون حين خروج الاخرة الا انه لم يسمع ما طلبه الاعتبار
من شجرة الخلاف قوله افترى اى افتعل فتظن ان خلع هرون وعمره كان
لامر ضرما نحن فيه من التفاول والاحتراز عن التطير قوله حين غضب
ظرف لاغضب وحين افسح بدل والداعى العلوى هو الحسن بن زيد بن محمد الحسينى
من اولاد زيد بن على وهو الذى استولى على طبرستان وما يليها فى خلافة المستعين
بالله وسمى بالداعى الكبير وشاعره ابو مقاتل الرازى وقد ولى الامر بعده اخوه قوله م
محمد بن زيد الى ان قتل بجرجان اى قد عرفت معنى التفاول اى التطير اذ قد عرفت ان التفاول
بحسب معناه اللغوى يتناول التطير ايضا قوله وهل قسيمه العرب يعنى
ان ما ذكره يتناول لان من واضع اللغة او من اهل العرف العام لا من المتكلم
قوله وتارة لاظهار الحرص فى وقوعه الظاهر ان يترك اللام فى هذه المعطوفات
ويقال هكذا وتارة اظهار الحرص وتارة قصد الكناية وتارة حمل المخاطب
لتناسب المعطوف عليه اعنى من قوله تارة يكون التفاول الا انه لاحظ فى
عطفها جانب المعنى فان قولك الجهة المحسنة لاستعمال الخبر فى موضع الطلب
يكون كذا معناه ان استعمال الخبر فى موضع الطلب يكون لكذا قوله غلطه اى
غلط

غلط الطالب الحس فى الحكم بخلاف ما خيل اليه تارة واستخراج الطالب بحكم
الحس محتملا تارة اخرى وعليه اى وعلى ما ذكر من ان الطالب متى بالغ حرصه
الى اخره وشيح المعرة وهى من ديار بكر ابو العلا صاحب السقط والسرى وهو
السير بالليل والتاويب السير بالنهار وهما فى موقع الحال على ان المصدر بمعنى
اسم الفاعل اى يصحبني ساريا ومؤوبا او فى موقع الظرف بتقدير مضاف اى وقت
تاويب قوله وتارة لقصد الكناية كقول العبد للمولى وذلك ان حصول النظر
من المولى فى الاستقبال لازم لطلبه النظر فعبر باللازم عن الملزوم كما هو طريق
الكناية التى لها حسن فى نفسها وقد انضم اليها ههنا نكتة اخرى تزيد فى حسنها
وهى رعاية الادب مع المولى بترك صورة الامر قوله وتارة لحمل المخاطب
على المذكور اى على المطلوب الذى ذكر فعلا كان او تركا وكان الاخبار حملا للمخاطب
على المطلوب ابلغ حمل من حيث انه يدل على تحقق الامتثال حتى صح الاخبار عنه من حيث
الصورة واما كونه الطف وجه فمن حيث انه يدل على ان المخاطب فى محبة الطالب
بهذه المثابة اعنى انه يحب لا يجب ان يحب الطالب فى كلامه الى الكذب بحسب
الظاهر قوله كما اذا سمعت من لا يحب ان لا ينسب الى الكذب يقول لك غدا تاتينى غدا
او لا ما اتى فيلزمك فى الاتيان بما امرت والا لم يمتثل كلا ينسب مخاطبك
الى الكذب فى الظاهر ولو قيل الخبر ههنا باق على معناه لكنه يستعمل فى موضع الطلب
لا بلغ حمل بالطف وجه لكان فى غاية الظهور قوله وتارة مناسبات اخر
الرواية بوقع مناسبات على معنى وتارة لقصد مناسبات او على قوله لاظهار
الحرص لقيل وتارة لمناسبات اخر وتلك المناسبات كان يقصد الاحتراز عن
نسبة المخاطب الى ما يكرهه من عدم اتصافه بالتقوى مثلا كما اذا قلت
اللهم وفقه للتقوى بخلاف ما اذا قلت وفقك الله للتقوى اذ ليس فيه هذه
النسبة نظرا الى ظاهر اللفظ او ان يعتقد المخاطب اظهار انعقاد الاسباب
كقولك اشتريت لى كذا بدل اشتر او اظهار حسن اعتقاد المتكلم بكمال
جود المخاطب كقولك اعطيتنى فى موضع اعطنى او ان يقصد ادخال السرور
فى قلبه كقولك اعطاك زيد فى مكان ليعطك الى غير ذلك مما يهتدى اليه
بالتامل فى المناسبات قوله وما من اله كلمة من زائدة لاستغراق النفى
واله مبتدا او من اى القرآن وارده باى صفات لهما الجملة الواقعة بعد الا
خبره وهذا الاسلوب اشارة الى استعمال الخبر فى موضع الطلب والدليل
على ان لا تعبدون ولا تسفكون وتؤمنون وتجاهدون بمعنى الطلب وهو
ان اخذ الميثاق والدلالة على طريق النجاة انما يكونان فى معارف الناس
بالامر والنهى دون الاخبار والنكتة فى العدول الى الخبر اظهار الرغبة فى

ووقوع المطر وحمل المخاطب عليه ابلغ من حمله بالطف وجه ووصفه بتحقق الامتثال
حتى صح الخبر بوقوعه ولو في الاستقبال قوله فانظر اي فتفكر حتى يتبين
لك ان ما ذكرناه من ان هذه الاخبار في موضع الطلب احسن وابلغ من
حمل لا تعبدون ولا تسفكون على حذف ان الناصبة ورجوع المضارع الى
الرفع على معنى بان لا تعبدوا وبان لا تسفكوا ومن حمل يؤمنون على انه كلام
مستانف متاخر في النزول بناء على ما روي من انهم كانوا يقولون لو نعلم
احب الاعمال الى الله تعالى لعملناها فنزلت الاية السابقة فمكثوا ما شاء الله يقولون
ليتنا نعلم ما هي فدلهم الله عليها بقوله يؤمنون وههنا بحث وهو ان يؤمنون سانا؟
سواء كان مقارنا في النزول او متاخرا خبر بمعنى الطلب كما سبق سواء قدر هناك
سؤال اولا فلا يكون حمله على التاخر وجها اخر مخالفا لاستعماله في موضع
الطلب فتدبر قوله ومن هذا القبيل اي ومن قبيل الخبر المستعمل في موضع
الطلب وقوله من البلغاء اشارة الى ان رحمه الله او يرحمه الله اذا صدر عن غير
البليغ لم يحمل على نكتة وليس ما تقدم من قوله اعاذك الله من الشبهة وعصمك
من الحيرة ووفقك للتقوى مغنيا عما ذكره ههنا لان ذاك مثال للدعاء بلفظ
المضي من عند نفسه وهذا استشهاد لذلك بقول البلغاء الدائر فيما بينهم
والنكتة في رحمه الله التفاؤل واظهار الرغبة في وقوع المرحمة والانباء عن
استحقاقها وفي يرحمه الله احدى ما ذكر وان كانت في صيغة الماضي اظهر قوله
ومن الجهات المحسنة لايراد الطلب في مقام الخبر ذكر لايراد الطلب في مقام
الخبر نكتتين ثم عمم بقوله او ما شاكل ذلك عطفا على النكتة الاولى كما ذكر
فيما مر لايراد الخبر في موضع الطلب نكتا اربعا ثم عمم بقوله وبارده مناسبات
اخر قوله اظهارا الى درجة اي اظهار المعنى الرضا الى درجة كان المرضي
في تلك الدرجة مطلوب فان ذلك هو غاية الرضا كما لا يخفى قال كثير مخاطبا
لعزة اسيئي بنا او احسني لا ملومة لدينا ولا مقلية ان تقلت اي لا ملومة
انت لدينا ولا مقلية اي مبغوضة من قلاه اذا ابغضه وقوله ان تقلت التفات
من الخطاب الى الغيبة احترازا عن نسبة التقلي الى العشيقة بطريق المخاطبة
قوله ذكر لفظ الامر بالاساءة ثم عطف عليه لفظا او الامر بضد الاساءة
يريد ان المعنى على الاخبار اي انا راض بما تفعلين في حقي لا نلومك اساءت ام
احسنت ولا نبغضك وان ابغضت قوله شبها لذلك اي لعطف الامر
بضد الاساءة لفظا وعلى الامر بالاساءة على ان ليس المراد بالامر الايجاب
وذلك لان الامر بالشيء على وجه الايجاب المانع من الترك مع الامر بضده معطوفا
احدهما على الاخر باو المقتضية للتخيير مما لا يتصور وقوله لكن المراد هو الاباحة

لا ينافي كون الامر بمعنى الخبر بل هو تقريب له من المعنى الخبري وتبعيد له عن الالزام
الذي لا يناسب هذا المقام وقوله واحلا كل ذلك حال من قوله ذكر لفظ الامر مع ما
في حيزه وقوله مزيد الرضا اشارة الى درجة مطلوبية المرضي كما مضى وقوله
او توخي اظهار نفي ان يتفاوت جوابه عطف على قوله لتوخي اظهار مزيد الرضا
لكنه نكتة اخرى لايراد الطلب في مقام الخبر ليست داخلة في النكتة الاولى
اعني اظهار معنى الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب كما توهمه من جعل
المعطوف والمعطوف عليه تفصيلا للنكتة الاولى والمراد ان كلام كثير محمول
اما على توخي اظهار معنى الرضا الى درجة المطلوبية واما على توخي اظهار نفي
ان يتفاوت جواب الداخل تحت الطلب اي الامر بتفاوته اي يتفاوت ذلك
الداخل وقوعا كما اذا اساءت وعدم وقوع كما اذا احسنت وذلك الجواب الذي
لا يتفاوت هو انا لا نلومك ولا نبغضك بل نثبت على محبتك فكانه يطلب منها
ان تسيء وينظر في حاله او تحسن وينظر في حاله حتى يتبين لها ثباته على محبتها بحيث
لا يتغير عن ذلك اصلا وجعل ضمير يتفاوته راجعا الى ما اخترت مما لا وجه
له وقوله كما يقول تمثيل اخر للنكتة الثانية وحدها بخلاف البيت فانه دائر بين
النكتتين كما عرفت وفي قوله للحسين ثابتك على الصيام صام هو او لم يصم تصريح
بان اظهار الثبات نكتة مستقلة برأسها ليست داخلة في اظهار معنى الرضا بوقوع
الداخل تحت لفظ الطلب فلا تكن في ذلك على ريبة قوله وعليه اي وعلى توخي
اظهار نفي تفاوت الجواب وهو ههنا ان الله لا يغفر لهم قطعا تفاوت الداخل
تحت لفظ الطلب وهو الاستغفار وقوعا وعدم وقوع وكذا الحال في عدم تقبل
نفقاتهم سواء وجد الانفاق طوعا او كرها ولا يخفى على ذي مسكة انه لا معنى
لاعتبار اظهار معنى الرضا في هاتين الايتين كما حققناه على بصيرة قوله
من لطائف الاعتبارات يعني مثل كون الداخل تحت لفظ الطلب محبوبا او مرغوبا
فيه او عجيبا او مستغربا فينبه على ارادة حصوله بلفظ الطلب قوله والامر
بمعنى الخبر منخرط اي الامر في باب التعجب منخرط في هذا السلك اي في سلك
ايراد الطلب في مقام الخبر والنكتة فيه بعض ما اشير اليه بلطائف الاعتبارات
كما ستعرفه وهذا الانخراط انما هو في قول من يقول ان اكرم بزيد معناه بحسب
اصله اكرم زيد اي صار ذا كرم فزيد الباء في الفاعل ثم عدل الى صيغة الامر تنبيها
على ان ذلك الامر الفعل اعني الكرم مثلا مما ينبغي ان يطلب فيتعجب منه واما على
القولين الاخيرين اعني ان يجعل اكرم بزيد امرا من الكرم والباء زائدة في المفعول
او يجعل امرا من زيد صار ذا كرم على ان الباء للتعدية فليس الامر فيهما بمعنى الخبر
بل هو على معناه كانه قيل صيره ذا كرم اي صفه بالكرم واعتقده انه كذلك

اخراج

ثم استعمل في معنى التعجب قوله اذ ما من مقتضى كلام ظاهري تعليل لكون
اساليب الكلام لا على مقتضى الظاهر متفننة اى كثيرة متنوعه جدا فان اساليب
الاخراج على مقتضى الظاهر كثيرة بحيث لا تحصى كما لا يخفى فاذا كان للاخراج على
خلاف مقتضاه مدخل في كل واحد منها كانت اساليبه ايضا كذلك قوله تاره
بالتصريح كما في اواخر فنون الاسناد والمسند اليه والمسند وكما في اثنا بعض الحالات
الماضيه وتارات بالحوى كما في ايراد امثله من خلاف مقتضى الظاهر بلا تصريح
بانها من خلاف مقتضى الظاهر قوله عرق في البلاغه شبه اساليب الاخراج
لا على مقتضى الظاهر باشجار طيبة لها عروق راسخة في اصل البلاغة تتشرب
تلك العروق من موارد شجرا لبلاغه الا انه اغرب في الكلام فعبر عن تلك الموارد
بالافانين اى الشعب المتكثرة فكانه جعل العرق متشربا من الغصن على خلاف
ما هو المعتاد ومن توهم ان في كلامه قلبا فقد سهى اذ ليست العروق والافانين
ههنا منسوبة الى شيء واحد كما ترى قوله ولا كالاسلوب الحكيم اى والحال انه
لا اسلوب في تلك الاساليب مثل الاسلوب الحكيم اى راسخها وافضلها عرقا
واكثرها تشربا وهذا الاسلوب نوعان الاول تلقى المخاطب بغير ما يترقب بتلقي السائل
بغير ما يتطلب فمن الاول ما ذكره من قول الشاعر فانه اي المخوفه بسلوك هذا
الاسلوب اى انت المراه مشتكية عندي مشاق مزاولة القرى ومعالجة
الاطعمه للضيفان والحال انها قدرات الضيفان يقصدون منزلي وكانت
مترقبة من ان اجوزلها المباهلة في ذلك فتلقيتها بخلاف ما ترقبته وامرتها
بزيادة الجد والتعجيل فقوله تشتكي حال من ضمير انت وقدرات حال من
ضمير تشتكي وكاني حال من ضمير قلت والضيف في الاصل مصدر يطلق على
الواحد والكثير ومن الثاني اعني تلقي السائل بغير ما يتطلبه سواله قوله تعالى
يسئلونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس فان المفسرين على انهم سالوا عن السبب
الفاعلي للتشكلات النوريه في الهلال فاجيبوا بما ترى من السبب الغائي تنبيها
على ان السوال عن الفاعل والفائدة هو الاليق بحالهم لان درك الاسباب
الفاعله لتلك التشكلات بعيد عن ادراكهم هذا والاحسن ما ذهب اليه
صاحب الكشاف من ان هذا السوال كان عن الحكمة حيث قال كانه قيل لهم
عند السوال عن الاهلة والحكمة في نقصانها وتمامها معلوم ان كل ما يفعله
الله عز وجل لا يكون الا حكمة بالغة ومصلحة لعباده فدعوا السوال عنه
فانظروا في واحده تفعلونها انتم مما ليس من البر في شيء وانتم تحسبونها برا
وعلى ما ذهب اليه لم يكن في الاية اخراج الجواب على مقتضى الظاهر ولا شك
ان هذا انسب بما روي من ان السائل معاذ بن جبل وثعلبة بن غنيم الانصاري
واما

149

واما عباده ما بال الهلال يبدو دقيقا الخ فكما يحتمل السوال عن السبب الفاعلي
يحتمل السوال عن السبب الغائي ايضا ومن الثاني قوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون
فانهم سالوا عما ينفقونه فاجيبوا ببيان المصرف تنبيها على ان السوال عن المصارف
اهم لهم فان النفقه لا يعتد بها الا اذا اصابت موقعها على انه قد ادرج في الجواب
بيان المنفق حيث قيل من خير اى هو الذي يكون فيه خير ومنفعه قوله بتنزيل
سوال السائل هو على صيغه المجهول بيان لكيفيه تلقي السائل بغير ما يتطلب
وقوله ان يسئل مبتدا خبره اليق والجمله خبر هو والجمله صفه موضع لا صفة
سوال بناء على انه بمعنى المسئول عنه والاضافه بيانيه فانه مستبعد جدا
وقوله اليق بحاله اى بحال السائل كما في الاية الاولى او اهم له اى للسائل
كما في الاية الثانية قوله وان هذا الاسلوب الحكيم اشاره الى جنس هذا
الاسلوب لا الى معين منه على طريقه قوله عليه السلام يكون قوم في اخر
الزمان يخضبون بهذا السواد ومثله قليل في الاستعمال ونظيره ان يقال
هذا الحيوان الناطق اشاره الى نوع الانسان ولو قال هذا الاسلوب واشار به
الى الاسلوب الحكيم لكان اظهر وقد جعل الحكيم صفه لهذا بعد ما وصف بالاسلوب
فيرجع الكلام الى ذلك الاظهر فتامل قوله لو بما صادف المقام اى طابقه
مطابقه تامة وقوله من نشاط السامع بيان لما سلبه قدم عليه وليست
كلمة من ههنا تبعيضيه كما في قولك هذا من عطفه وحرك الساكن من نشاطه
الا بان يتكلف كون ما سلبه بدلا من المفعول الذي هو من نشاط والوقود
الحكم الوزين والمسحور من اثر فيه السحر فجعله متحيرا طائشا والشكيمة في
الاصل هي الحديدة المعترضة في فم الفرس فيقال فلان شديد الشكيمه اذا
كان قوي النفس ابيا وفلان لين الشكيمه اذا كان بخلاف ذلك والخارجي هو القبعثري
كان من الذين خرجوا على علي كرم الله وجهه حين رضي بالتحكيم والسخيمة الضغينه
والفعلان اعني الان وسلتنا زعا في الفاعل اعني غبران سحره والادهم القيد
والفرس الاسود والاشهب الفرس الابيض من الشهبه وهي البياض الذي
غلب على السواد متغا بيا اى مظهرا من نفسه الغباوه ومبرزا اى مخرجا
وهما حالان من فاعل قال ترك العطف بينهما لان التغالي باعتبار ما تقدم
على ما قال من قول الحجاج والابراز باعتبار ما تاخر عنه من قول الخارجي
ولا تشارك بين هذين القولين فناسب ذلك ترك العطف بين الحالين وقوله
ومتوصلا حال ثالثه معطوفه على مجموع الحالين لما تقرر اى ومتوصلا
بما ذكر من التغالي والابراز الى ان يرى الحجاج والامره بالكسر الاماره يقال
اصفدني اى اعطاه من الصفد بالتحريك وهو العطاء وصفده اى قيده من الصفاد

بالكسر وهو ما يوثق به والوعد عام فاذا قوبل بالايعاد المختص بالشر تعين
للخير قوله وليكن عطف على مقدر اى خذ ما ذكرنا وليكن ومتقلبين حال من
ضمير كلامنا وقوله منه بيان لما نحن له فيكون حالا من المجرور وقدم عليه اى
اذا قضينا الوطر من ايرادنا لما نحن فيه منتصبون له وبصدد بيانه من علم
البيان واستينافه الاخذ فى التعرض للعلمين هو تعرضه لخصوص مقام
الاستدلال وما يتعلق بالمنظوم من العروض والقوافى فانه استدنا فاخذ
فيهما نظرا الى تتميم المراد منهما بحسب المقامات ولذلك قد ختم الكلام فى علم
المعانى بالآن وقد فرغنا بحمد الله تعالى عن شرح فوائده بابلغ تبيان ومن الله التوفيق
وعليه التكلان فى تيسير الكشف عن فوائد علم البيان فانه المولى والمستعان
قال الفصل الثالث فى علم البيان اراد ان هذا الفصل فى ضبط
معاقد علم البيان والكلام فيه على قياس ما ذكر فى فصل علم المعانى الا انه اقتصر
العبارة ههنا تعويلا على ما سلف منه كما اشرنا اليه فى صدر الفصل الاول
قوله والخوض فيه اى فى علم البيان يستدعى تمهيد قاعدة لينضبط بها الحيثية
المعتبرة فى موضع هذا العلم اعنى التراكيب الخبرية والطلبية فانها من حيث
اختلافها فى وضوح الدلالة على ما يفاد بها من المعانى موضوع لعلم البيان
على ما مر فى المقدمة وقد توهم بعضهم ان موضوعه الدلالة المختلفة فى مراتب
الوضوح لتظهر كون معاقده مضبوطة فى فصله كضبط معاقد علم المعانى فى
فصله وليس بشئ لان علوم الادب باحثة عن احوال الالفاظ العربية كما
تبين لك ذلك فيما اوردناه فى صدر القسم الثالث من تعريفها وتقسيمها الى
اقسامها المشهورة فيما تقدم ولا يجب ان يكون تمايز موضوعات العلوم بالذات
بل ربما يكتفى فى تمايزها بحيثيات وايضا علم البيان يبحث عن احوال المجاز
والكناية ولا شك انهما من قبيل الالفاظ دون الدلالات واذا ادعى ان التشبيه
من مقاصده حقيقة كان بحثه عن احوال ما يدل على التشبيه من الالفاظ
قوله وهى ان يحاوله ايراد المعنى الواحد يريد ان المعنى الواحد معنى واحدا مركبا
روعى فيه مطابقته مقتضى الحال اما اعتبار تركيب المعنى فلما عرفت من انه
لم يجوز كون الالفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها الافرادية حذرا من
لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان علم
البيان شعبة من علم المعانى لانه باحث على وجه كلى عن كيفية افادة التراكيب
لخواصها التى يبحث فى علم المعانى عن افادتها اياها والباء فى قوله بطرق متعلقة
بايراد المعنى وفى قوله بالزيادة متعلقة بمختلفة واقتصر على ذكر مراتب
الوضوح زيادة ونقصانا لما مر فى حد علم البيان لان الخارج عن هذه المراتب

مردود قطعا والباء فى قوله بالدلالات اما ان تتعلق بايراد المعنى ايضا فيكون
الايراد المقيد بالظرف الاول اعنى قوله بطرق عاملا فى الظرف الثانى اعنى
بالدلالات على طريقة قولك اكلت من بستانك من العنب اى الاكل المبتدى
من البستان ابتداء من العنب فلا يكون مما يمتنع اعنى تعلق حرفى جر بمعنى واحد
بفعل واحد بلا اتباع كقولك مررت بزيد بعمرو واما ان تتعلق بممكن فان قوله غير ممكن
بمعنى لا يمكن فكانه لا اضافة ولهذا جاز انا زيدا غير ضارب وان لم يجز انا زيدا مثل
ضارب لامتناع عمل المضاف اليه فيما تقدم على المضاف ويؤيد هذا الوجه بحسب
المعنى وان اختلف الجار قوله فيما يمكن ذلك فى الدلالات العقلية وقد جعل قوله
بالدلالات ظرفا مستقرا حالا من المعنى وانما ترك التانيث فى غير ممكن مع كونه
خبرا عن المجاز لدلالة لان المقصود كون الايراد المذكور غير ممكن الا انه اخبر
لفظ المجاز له مبالغة ونحوها على ان طلب الحال من العاقل كالحال واما لان
كانت المصادر قد لا يلتفت اليه لكونها ما وله بالفعل مع ان واما لانه جعل
لفظ الممكن فى عداد الاسماء قوله فانك اذا اردت تشبيه الخد تعليل لقوله غير
ممكن فان قلت المثال الجزئى لا يثبت به قاعدة كلية قلت هذه القاعدة بديهية
نبه عليها بالمثال الجزئى توضيحا لها وايضا اشار بقوله مثلا الى ان الحال فى جميع
الامثلة كذلك واذا ابين حال مثال بوجه علم جريانه فى جميع الامثلة على سوا
فثبت القاعدة الكلية بلا شبهة وان كانت نظرية ومثل هذا يسمى فى النظريات
تصوير البرهان الكلى فى مثال جزئى تانيسا به قوله امتنع ان يكون كلام اراد
بالكلام المركب مطلقا لان قوله خد يشبه الورد فى الحمرة تركيب وصفى لا اسنادى
وجاز ان يحمل على مصطلح النحاة بان يقدر مبتدأ او خبرا اى هذا خد او له خد وقوله
اكحل منصوب على انه خبر يكون وضمير منه لقوله خد اعنى نسبة الورد
وقوله فانك اذا اقمت تعليل لامتنع اى اذا اقمت مقام كل كلمة منها اى من
كلمات الكلام السابق ما يرادفها اى يرادف تلك الكلمة فالسامع ان كان عالما
بكون المرادفات كلها موضوعة لتلك المفهومات كان فهمه اى فهم السامع لهذا
المعنى من المرادفات كلها موضوعة لتلك المفهومات كفهمه اياه من تلك الكلمات
بلا تفاوت فى وضوح الدلالة عليه فان قلت جاز ان يكون الف السامع بعض
الالفاظ المرادفة اكثر فيكون انتقال ذهنه منه الى المعنى اسرع فيتفاوت الدلالة
الوضعية فى الوضوح قلت هذا التفاوت انما هو لاجل التفاوت فى تذكر الوضع
والمراد بالدلالات الوضعية بعد التساوى فى العلم بالوضع لا تتفاوت فى
انفسها لا يقال جاز ان يكون بعض الالفاظ مشتركا دون بعض فيقع هناك
تفاوت فى الدلالة مع التساوى فى العلم بالوضع لانا نقول لا تفاوت

هنالك ايضا في نفس الدلالة بل هناك مزاحم يحتاج في دفعه الى قرينة فاذا
دفع ظهر تساوي الدلالتين في انفسهما قوله والا اي وان لم يكن التساوي
السامع عالما بكون المرادفات باسرها موضوعة لتلك المفهومات لم يفهم
السامع شيئا هو معنى ذلك الكلام اصلا اي لا يفهم ذلك المعنى بالكلية لا
واضحا ولا اوضح ولا خفيا ولا اخفى اما اذا لم يعلم وضع شيء من المرادفات
فالامر ظاهر واما اذا علم وضع بعضها دون بعض فلانه لم يفهم تمام ما هو
معنى ذلك الكلام لان الكل ينتفي بانتفاء جزئه فلم يفهم ذلك المعنى شيء من مراتب
الوضوح ولا شيء من مراتب الخفاء ايضا وهذا معنى قوله اصلا وهو نصب على
المصدرية اي انتفى الفهم انتفاء بالكلية ووجه المناسبة ان الشيء اذا اخذ مع اصله
كان الكل وكذا حكم كلمة راسا وقد يقال اراد انه ان علم السامع وضع كل منها فهم
للمعنى بلا تفاوت والا اي وان لم يعلم وضع شيء منها فلا فهم للمعنى اصلا اي لا كلا
ولا بعضا ولم يظهر مما ذكره انه ان علم وضع بعضها دون بعض لم يكن ايضا تفاوت
في شيء من البعض قوله وانما يمكن ذلك اشار بلفظ ذلك كما تقتضيه مساق
كلامه الى الايراد المذكور فانه المحكوم عليه حقيقة فيما سبق بعدم امكانه
بالدلالات الوضعية لا الى التفاوت في الوضوح ولا الى المحاولة وقوله في الدلالات
العقلية متعلق بيمكن وانما عدل ههنا عن الباء المناسبة لما تقدم من قوله
بالدلالات الوضعية الى كلمة في مبالغة وتنبيها على ان الدلالات العقلية
محيطة بامكان ذلك الايراد فلا يتعداها الى الدلالات الوضعية وقوله
مثل ان يكون نصب على انه مصدر يمكن او حال من الدلالات العقلية او نصب
بتقدير اعني ولا يجب ان يكون الممثل به هو عين ما اضيف اليه لفظ مثل
بل كثيرا ما يكون مستفادا مما جاوره كانه قيل مثلا يمكن امكانا مثل الامكان الذي
في هذه الصورة قوله ولثان عطف على شيء اي ويكون لثان تعلق بذلك
الاخر ويكون لثالث ايضا تعلق به قوله فاذا اريد التوصل لا يخفى عليك انه
لو حذف كلمة اذا مع شرطها واقتصر على الجملة الشرطية التي جعلها جواب
اذا اعني قوله اعني صح ان يتفاوت الخ لاستقام الكلام وانتظم المرام يتفاوت
تلك الثلاثة في وضوح التعلق وخفائه يصح التفاوت في طرق افادة ذلك
المتعلق به اعني المعنى الاخر الذي تعلقت به الاشياء الثلاثة وعلى تقدير ذكر
اذا كان الاولى به ان يقول فاذا اريد التوصل بها او فاذا اريد التوصل
بكل واحد منها لان التفاوت في طرق افادة المتعلق به انما يثبت اذا توصل
اليه بمتعدد وكذا صحة التفاوت فيه انما تظهر بذلك لا بتوصل اليه بواحد
منها وقد يقال انه اراد فاذا توصل بواحد منها يثبت طريق واحد واذا

يثبت طرق اخر يمكن هناك ظهور صحة التفاوت في طرق افادة ذلك المعنى المتعلق
به قوله وخفائه والخفاء اراد بهما نقصان الوضوح اعتمادا على ما مر من اقتصاره
على مراتب وضوح الدلالة وتخصيصها قرره في امكان ذلك الايراد في الدلالات
العقلية هو انه لا خفاء في ان المعنى الواحد يتعلق به اشياء متعددة يتفاوت
تعلقها به في مراتب الوضوح بان يكون تعلق بعضها بلا وسط وبعضها
بوسط واحد او اكثر او يكون بعض التعلقات اقوى واوضح في نفسه من بعض
اخر فاذا توصل بهذه الاشياء الى ذلك المعنى الواحد كان طرقه مختلفة في وضوح
الدلالة عليه فاذا كان ذلك المعنى الواحد مركبا فذاك وان كان مفردا ثبت
التفاوت في طرق افادة معنى واحد مركب من ذلك المعنى مع غيره ضرورة ان
التفاوت في بعض مفردات الكلام يوجب التفاوت في نفس ذلك الكلام فقد
ظهر امكان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في مراتب الوضوح في الدلالات
العقلية قوله واذا عرفت هذا اي اذا عرفت ان ايراد المعنى الواحد
بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه وانما يمكن في الدلالات العقلية دون
الوضعية عرفت ان صاحب علم البيان له فضل احتياج الى التعرض لانواع
دلالات الكلم ليتميز عنده ما يمكن فيه الاختلاف من تلك الانواع مما لا يمكن
فيه ذلك فينضبط عنده موضوع هذا العلم بانضباط ما هو قيد له اعني الدلالات
المختلفة وانما قال فضل احتياج لان صاحب علم المعاني مثلا يبحث عن خواص
تستفاد من التراكيب بدلالات مختلفة فله حاجة ما الى معرفة انواعها ليتميز
فيما هو بصدده لكنه لا حاجة له اليها في ضبط ما هو موضوع لعلمه وصاحب
البيان يحتاج اليها فيهما معا وقوله فمعقول شروع في التعرض لبيان انواع الدلالات
الكلم واعتبار الوحدة في اللفظة اشارة الى ان الوضع عنده انما هو للمفردات
فيكون وضع المركبات راجعا اليه حتى اذا قسم دلالتها الى الانواع الثلاثة
كان ذلك في الحقيقة راجعا الى دلالة مفرداتها وترك تفسير مطلق دلالة
اللفظ اعتمادا على الشهرة وانساق الذهن الى انها كون اللفظ بحاله يلزم من
العلم به العلم بشيء اخر وكانه قال لمفهوم ولم يقل لمعنى اشعارا بان الوضع يتوقف
على كون المعنى مفهوما للواضع واما كونه معنى فحصوله باعتبار ملاحظة الوضع
واقتصر على ذكر امكان الدلالة حيث قال امكن ان يدل لان مجرد الوضع لا يحققها
بالفعل بل لا بد معه من استعمال المتكلم وعلم السامع بالوضع وفيه ما
ستعرفه وقوله من غير زيادة ولا نقصان اشارة الى انه لولا اذا اعتبر
زيادة لازم مع ذلك المفهوم او نقصان جزء من اجزائه منه لم يكن الدلالة
مطابقة لعدم تطابق اللفظ والمعنى على الوجه الذي اعتبر في الوضع وقوله

بحكم الوضع متعلق بتدل والمراد ان المقتضي لهذه الدلالة هو الوضع من غير احتياج الى امر متعلق بالعقل ولذلك سميت وضعية وفي تقييدها بحكم الوضع تنبيه على اعتبار قيد الحيثية في تفسيرها كانه قال المطابقة دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث انه كذلك فلا ينتقض حدها بدلالتي التضمن والالتزام فيما اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء او بين اللازم والملزوم كما هو المشهور وانما سمي المعنى الموضوع له اصليا لانه المقصود بالوضع اصالة وما عداه من الجزء الخارج تابع له في ذلك وقوله في حكم العقل متعلق بتدل ومشير الى قيد الحيثية في حدي الدلالتين على قياس ما مر في المطابقة ومعنى كون الدلالة بحكم العقل ان للعقل مدخلا فيها لا انه مستقل باقتضائها فان الدلالة على الجزء تتوقف على الوضع للكل وعلى امر اخر متعلق بالعقل وهو استلزام فهم الكل فهم جزئه وكذلك الدلالة على الخارج اللازم تتوقف على الوضع للكل وعلى امر اخر عقلي هو ان فهمه يستلزم فهم لازمه ومن ههنا ترى الجماعة يسمون هذه الدلالات الثلاث وضعية ويخصون الدلالة العقلية بما لا مدخل فيه للوضع ولا للطبع كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وذكر لفظة ايضا في تسمية كل واحدة من الاخيرتين بالعقلية دون تسمية الاولى بالوضعية بناء على ان العقل ليس كافيا فيهما فليس تسميتها بالعقلية كتسميتها بالتضمن والالتزام بل دونهما بخلاف الاولى فان الوضع كاف في اقتضائها فتسميتها بالوضعية كتسميتها بالمطابقة على سواء ولم يرد تسمية كل منهما بالعقلية ان اطلاقها عليهما بالاشتراك اللفظي بل اراد ان ذلك بالاشتراك المعنوي كما يقال الانسان والفرس يقال يسمى كل واحد منهما حيوانا اي يطلق عليه الحيوان قوله ولا بد في ذلك التعلق اي التعلق الذي بين المفهوم الاصلي ومفهوم اخر ان يكون مما يثبته العقل اي ان يكون لزوما عقليا بحيث يمتنع ان يدرك المفهوم الاصلي بدون المفهوم الاخر كما في دلالة التضمن مطلقا وفي بعض الالتزامات كدلالة الاعدام على الملكات وانما تعرض لبيان حال التعلق دفعا لان يتوهم من تسمية دلالة الالتزام بالعقلية كونها مشروطة باللزوم العقلي كما ذهب اليه جماعة وذلك لانهم اعتبروا في الدلالة الكلية حيث فسروا دلالة اللفظ على معناه بالوضع كونه بحيث كلما اطلق فهم منه معناه بعد العلم بالوضع فاضطروا في الالتزام الى اشتراط اللزوم العقلي ولزمهم خروج اكثر المجازات العقلية في متعارف اللغة عن الدلالات الثلاث فالتزموا ذلك وقالوا لا دلالة للفظ الاسد وحده على الرجل الشجاع بل الدال عليه هو المجموع المركب منه ومن القرينة المنضمة اليه

واما

واما علماء العربية فقد اكتفوا في الدلالة الجزئية وقالوا هي كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه معناه بعد العلم بالوضع فلم يجب عندهم في ذلك التعلق المقتضي لفهم المعنى الاخر ان يكون عقليا بل يكفي هناك ان يكون مما يثبته اعتقاد المخاطب اما لعرف عام اي امر معروف فيما بين الجمهور كما بين الاسد والجراءة او لغير عرف عام سواء كان عرفا خاصا كما بين الكسر والبطلان عند المتكلمين او لم يكن عرفا خاصا كما بين اقدام زيد على امر هائل وجراته وبين احجامه وجبنه وكما بين الجود والبخل في مقام التمليح او التهكم الى غير ذلك من التعلقات المتفاوتة والضابط ان يعتقد المخاطب بين المفهومين ارتباطا يصح به انتقال ذهنه من احدهما الى الاخر سواء كان ذلك الارتباط مستندا الى العقل او العرف او غيرهما اذ ح امكن المتكلم اي جاز وتيسر ان يطمع من مخاطبه ذلك اي مخاطبه الذي يعتقد ذلك التعلق المصحح للانتقال مطابقا كان اعتقاده للواقع او غير مطابق يقال امكنني الشيء اي قدرت عليه قوله واذا عرفت ان ايراد المعنى الواحد على صور مختلفة اي على تراكيب متفاوتة في وضوح الدلالة عليه يجعل التراكيب كالمركوبات فادخلها على واطلق عليها الصور بناء على ان نظم الكلام كالصياغة والمعنى بمنزلة ما يقع فيه الصياغة من الذهب والفضة فكما حسن المصوغ يظهر بصورته كذلك حسن المعنى يظهر بنظم تركيبه ولم يعرف مع تقومها معنى لانها ذكرت هناك بعبارة اخرى اعني لفظة طرق فكانها غير مذكورة ومن زعم ان المراد بالصور ههنا هو المعاني الاول التي يتوصل بها الى المعاني الثواني التي هي المقاصد والاغراض مع ان المراد بالطرق فيما سبق هو التراكيب اللفظية قطعا فقد ابعد عن رعاية الملائمة مع قوله واذا عرفت قوله وهي الانتقال الى الدلالة العقلية فانها الانتقال من معنى الى معنى وجوز عود الضمير الى الدلالات العقلية بناء على ان الانتقال مصدر يتناول القليل والكثير وان لفظ معنى في الاصل مصدر فيجوز اطلاقه على متعدد وكانه قيل هي الانتقالات من معان الى معان فان قيل المقصود ههنا هو الدلالة العقلية للالفاظ وما ذكرتم في تفسيرها قد يتحقق من غير ان يكون هناك لفظ اصلا اجيب بان المراد انها الانتقال من معنى اي مما عني باللفظ فلا اشكال واعلم انه قد يفسر الدلالة اللفظية بالانتقال من اللفظ الى المعنى ويفسر ايضا بفهم المعنى من اللفظ وبفهم السامع منه المعنى وكل ذلك من المساهلات التي لا تخل بالمقصود وذلك لانه لا شبهة في ان الدلالة صفة للفظ قائمة به متعلقة بمعناه كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن فاذا فسرت بالانتقال او باحد الفهمين لم يلتبس على ذي مسكة ان الانتقال وفهم السامع ومفهومية المعنى ليست صفة قائمة باللفظ

لكنها منبئة انباءً ظاهرا عن حاله فاسمه هي كونه بحيثيه يترتب عليها ما ذكر
قوله كلزوم احدهما للاخر هذه الكاف صحيحه بحسب المعنى على طريقه ما يقال
العنصر اما خفيف مطلق كالنار اذ قصده الى ان العلاقة بين المعنيين هي
لزوم احدهما للاخر بوجه من الوجوه اي سواء كان لزوما عقليا او عرفيا
او خاصا او اعتقاديا محضا كما مر وفي تنكير علاقة اشارة الى هذا التعميم
ايضا كانه قيل بسبب علاقة من العلاقات ولو حمل الكاف على التمثيل وجعل اللزو م
اخص من العلاقة لم يترتب في الجزاء الذي هو قوله ظهر لك ان علم البيان
مرجعه اعتبار الملازمات على الشرط الذي نبه عليه اعني قوله واذا عرفت
مع ما في حيزه واراد بالملازمات بين المعاني اللزومات بينها يشهد لذلك انه قسم
اللزوم بعضه الى ما يكون من الجانبين او من جانب واحد واطلاق الملازمه
واللازم ايضا على معنى اللزوم كثير منه ما يقال بين هذين الشيئين ملازمة
منعكسه او غير منعكسه ولما كان الجزء لازما للكل حقيقه وان لم يسم لازما
اصطلاحا كان التضمن والالتزام معًا داخلين في ضابطة اعتبار الملازمات
بين المعاني وان كان اختلاف اللزومات في الالتزام اظهر فان قلت الذي
عرف فيما سبق هو ان ايراد المعنى الواحد على صور مختلفه لا يتاتى في الدلاله
الوضعيه بل في العقليه واللازم من هذا ان لا يعتبر الوضعيه وحدها
لكنها اعتبارها مع العقليه بان تكون هي ايضا مرتبة من مراتب الوضوح
ولم يظهر ان مرجع البيان اعتبار الملازمات قلت قد سبق منه ان
المراكيب التي يدل بها على معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات
ولا اعتداد بالوضعيه لا وحدها ولا مع غيرها وقد مرّ منا اشاره الى ذلك
في حد علم البيان فتذكر ثم اذا عرفت لما فرغ من تحقيق ما هو فيه
لموضوع علم البيان اعني الدلالة المختلفه في الوضوح وهي الدلالات العقليه
بنوعيها شرع في ضبط مجملات اصول هذا الفن ليزداد بصيرة الطالب في
تحصيله كما فعل مثل ذلك في اوائل الفصل الاول قوله كالذي بين الامام
والخلف اراد ان العقل يحكم بان ما له احدى هاتين الجهتين من الاجسام كانت
له الجهة الاخرى قطعا ولم يرد ان تعقل شيء امام اخر يستلزم تعقل كون
الاخر خلفه فانه باطل قطعا الا يرى ان الشخصين المتوجهين كل منهما امام
الاخر نعم تعقل كون الشيء متقدما على غيره يستلزم تعقل كون ذلك الغير
متاخرا عنه لانهما متضايفان فيتلازمان وجودا وتعقلا واما الامام بمعنى
الجهه فانه مضايف لذي الامام لا للخلف الذي يلازمه وجودا فقط وهو
وانتقال الذهن من الامام الى الخلف كانتقاله من السواد الى البياض قوله
بحكم

بحكم الاعتقاد اي بحكم الاعتقاد الناشئ من العرف العام اذ جرت عادة
الجمهور وتعورف فيما بينهم ان طويل القامة اذا كان له نجاد اي علاقة سيف
كان طويلا وبالعكس والعلم يستلزم الحياة استلزاما كليا بحكم العقل دون
العكس والاسد يستلزم الجراءة استلزاما كليا بحكم الاعتقاد الناشئ من معتاد
الناس بلا عكس قوله ظهر لك ان مرجع البيان اعتبار هاتين الجهتين هو
جواب لقوله ثم اذا عرفت ويرد عليه انه لا مدخل لمعرفة انقسام اللزوم الى
قسميه في هذا الظهور اذ يكفيه ان يقال اذا تصور لزوم بين شيئين كان
احدهما ملزوما والاخر لازما فالانتقال اما من الملزوم الى اللازم او من
اللازم الى الملزوم فظهر ان مرجع البيان اعتبار هاتين الجهتين وقد يجاب
بان الانتقال من اللازم انما يمكن اذا كان ملزوما ايضا كما سنذكره فكانه قال
ههنا وجهة الانتقال من لازم هو ملزوم الى ملزومه فيثبت لذلك التقسيم
مدخلية ما في هذا الظهور قوله ولا يريبك المشهور في النسخ المعول عليها ضم
الاول من اراب بمعنى رابه اي اوقعه في الريبه والشك وقد يروى بفتحها ايضا
والمقصود ان النظر الى ظاهر الانتقال من احدى لازمي الشيء الى الاخر كما في المثال
المذكور يتوهم ان هناك جهة ثالثة فلا ينحصر مرجع البيان في هاتين الجهتين
لكنك اذا تاملت عرفت ان مرجع هذا الانتقال الى ما ذكر من الانتقالين لتركبه
منهما فانه اذا سمع لفظ البياض مطلقا تبادر الفهم الى اكمل انواعه فينتقل
منه الى ملزومه الذي هو محله اعني الثلج ثم ينتقل منه الى لازمه الاخر اعني
البرودة فليس للانتقال الواحد فرد سوى ما ذكرناه ولقائل ان يقول
اذا اجتمع هذان الانتقالان في لفظ واحد في اطلاق واحد لزم ان يجعل مجازا وكنا يه
معا فان التجا الى تكلف ما ادرجه في احدهما فقط فقد اصطلح في ذلك التاويل
المبهم له جدا والفاء في قوله فمرجعه ما ذكر تعليل للنهي عن الارابة اي لا يريبك
لان مرجعه ما ذكر قوله وقد يسبق دفع لان يتوهم ان النبات ليس لازما للغيث
اي هو لازم له بوجه من الوجوه التي اشرنا اليها وذلك كاف لنا في ارادته
بلفظ الغيث وان لم يكن لازما له لزوما عقليا ولما كان المثال المذكور اعني قوله
رعينا غيثا توضيحا للقاعده القائله بان المدار في الانتقال في المجاز انما هو
من الملزوم الى اللازم صححه اولا ثم اشار الى دفع ما يرد على القاعده بقوله واما
نحو قولك امطرت السماء نباتا اي غيثا واراد بقوله وفصل ترجيح المجاز الكلام
المشتمل على بيان ترجيح المجاز على الحقيقه والكنايه على التصريح وان لم يكن
معنونا بفصل ومحصول ما اطلعك عليه ذلك الفصل من كيفية الانخراط
هو ان الانتقال من لازم الى ملزوم معين يعتمد مساواته اياه اذ لا يتصور

انتقال من العام باقيا على عمومه الى الخاص بل لابد ان يعتبر معه ما يصير به
مساويا له وعند التساوي يكونان متلازمين فيكون الانتقال من اللازم الى الملزوم
بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فينخرط بهذا الطريق نحو امطرت السما
نباتا في سلك رعينا الغيث وفي جعله نحو امطرت السما نباتا من المجازات
المنتقل فيها من اللازم الى الملزوم ولان المجازات التي ينتقل فيها من الملزوم الى
اللازم بنفسه على انه يريد بالملزوم المستتبع وباللازم التابع وباللزوم التبعية
اذ لو اريد باللزوم امتناع الانفكاك بوجه من الوجوه السابقة كان النبات
ملزوما وما عرفنا للغيث كما انه لازم له ايضا كذلك فلم يتوجه السؤال ولا احتيج
الى ما اعترف بانه تكلف ارتكبه روما للضبط من ان الانتقال في المجاز دائما
من الملزوم الى اللازم وفي الكناية بالعكس ولو اعتبر اللزوم بمعنى امتناع
الانفكاك في الجملة وحكم بان الانتقال مطلقا من الملزوم الى اللازم واقتصر
في الفرق بين الكناية والمجاز بان المجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي دون الكناية
كما فعله غيره لكان اقرب قوله وان الكناية بكسر الهمزة عطف على قوله
فان المجاز وقوله ايضا ربما ان يكون طول القامة ملزوما لطول النجاد
وفيه ايضا تنبيه على ان الملزوم واللازم هما المستتبع والتابع الا ترى ان
طول النجاد اولى بان يكون ملزوما لطول القامة من عكسه اذا اريد باللزوم
امتناع الانفكاك في الجملة قوله فلا علينا اي اذا كان انصباب علم البيان
الى التعرض للمجاز والكناية المتمايزين بان الانتقال في احدهما من الملزوم وفي
الاخر من اللازم فلا باس علينا ان نجعل كلا منهما اصلا على حدة فانه الانسب
بذلك التمايز والاليق بحسن التعليم قوله واذ لا يخفى شرط جوابه فلا عتب
بالتاء الفوقانية اي لا عتاب ولا لوم والمط وجه تقديم المجاز على الكناية
في تقرير مباحثهما وهو ان الكناية نازلة من المجاز منزلة المركب من المفرد
وذلك لان الانتقال في المجاز من الملزوم الى اللازم وهذا طريق واضح في
نفسه لا يحتاج فيه الى ان يعتبر معه امر زائد على اللزوم الذي باعتبار
كان الملزوم ملزوما واللازم لازما والانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم
وهذا طريق غير واضح بنفسه بل يحتاج فيه الى ان يعتبر معه امر زائد على
ذلك اللزوم وهو كون ذلك اللازم مساويا للملزوم او اخص منه حتى يصير
كانه ملزوم لملزومه لما مر من ان العام ما بقي عاما لا يتصور منه الانتقال
الى اخص معين وفي قوله وهو العلم بكون اللازم مساويا مسامحة لان
المعتبر هنالك هو المساواة او الاخصية لا العلم باحدهما وانما جوز كون
اللازم اخص بناء على ما مر من ان المراد باللازم هو التابع وقد يكون اخص
من

من متبوعه ولا يخرج بذلك عن كونه لازما بوجه من الوجوه المعتبرة عند
ارباب اللغة لا يقال اذا كان اللازم اخص كان الملزوم اعم فلا يكون
طريق الانتقال في المجاز واضحا بنفسه بل يحتاج فيه ايضا الى اعتبار امر زائد
يجعل الملزوم مساويا او اخص لانا نقول المتبوع هو الاصل فاذا حصل
في الذهن فالظاهر الغالب ان يلاحظ معه تابعه وان كان اخص منه بخلاف التابع
فانه فرع فقد لا يلاحظ معه متبوعه المعين الا اذا كان مساويا لذلك المتبوع
او اخص منه فان قلت قد يكون الانتقال في المجاز من التابع كما في امطرت
السما نباتا فلا يكون واضحا بنفسه قلت قد عرفت انه تكلف في مثل ذلك ادراج
التابع في حكم ما هو متبوع هنا وقد قيل كون اللازم اخص انما هو في اللزوم
الجزئية دون الكلية ورد بانه لم يعتبر اللزوم الجزئي فيما تقدم حيث لم يجعل العلم
لازما للحياة فتامل والاصوب ان يتمسك في تقديم المجاز على الكناية بانه ينافي ارادة
المعنى الاصلي دونها فينزل منها منزلة المفرد من المركب قوله ثم ان المجاز يريد به
ان بيان التشبيه اصل ثالث من اصول هذا العلم مع وجوب تقديمه على الاصلين
الاخرين ولما كان احد الاصلين المذكورين هو المجاز لا الاستعارة وكان المبني
على التشبيه هو الاستعارة دون المجاز مطلقا صدر الكلام بذكر المجاز وعقبه
بانه اراد به الاستعارة فالضمير في قوله من حيث انها للمجاز بناء وكذا الاستعارة
وقوله من فروع التشبيه خبر انها وقوله لا يتحقق بتانيث الضمير ايضا خبر
ثانيا وبيان للخبر الاول وقوله يستدعي بتانيث الضمير ايضا خبر ان المجاز وقوله
من حيث تعليل ليستدعي قدم على معلوله وانت خبير بان ما قرره يستدعي تقديم
التشبيه على الاستعارة وجوبا وعلى المجاز مطلقا استحسانا كيلا يقع الفصل
به بين انواع المجاز واما اخذه اصلا ثالثا فلا يستدعيه اصلا بل الواجب
ان يجعل مقدمة خارجة عن مقاصد هذا الفن ويؤيده ما قيل من ان دلالة التشبيه
من حيث هي تشبيهات دلالة وضعية لا عقلية واعتذر عن ذلك بانه وان
كان في الحقيقة مقدمة خارجة لكنه لكثرة مباحثه واقسامه وعموم تفاصيل
احكامه وتشعب فروعه كما اشار اليه بقوله من فروع التشبيه وقوة نفعه
في المطالب البيانية كما ستشير اليه قد ارتقى الى ان يجعل مقصدا فلهذه الضرورة
اتخذه اصلا ادعاء لا حقيقة ولا يذهب عليك ان هذا تكلف بارد اراد المص
ترويجه بالمبالغة في العبارة حيث كان مهما فلا بد من ان ياخذه مع انه كالـ
في الاصلين الحقيقيين ولا علينا ان نتخذهما فالصواب في هذا المقام ما حققه بعض
مشايخنا وهو ان اللفظ بتوسط الوضع انما يفيد المعنى الموضوع له او ما له
علاقة معه بحيث ينتقل الذهن من الموضوع له اليه في الجملة وهو المسمى عندهم

باللازم فاللفظ ان استعمل له كان حقيقة وان استعمل في لازمه فاما ان يكون
علاقته المشابهة او غيرها فعلى الاول ان كان معه قرينة منافية لارادة المعنى
الموضوع له كان استعارة وان لم يكن كان تشبيها وعلى الثاني ايضا ان كان
معه تلك القرينة المانعة كان مجازا مرسلا وان لم يكن كان كناية فاصول علم
البيان اربعة فاذا ضمت الاستعارة الى المجاز المرسل للاشتراك في مطلق
المجاز صارت ثلثة ويظهر من هذا ان التشبيه اصل حقيقي من اصول هذا الفن
الا يرى ان له مراتب متفاوتة في الوضوح وان فيه من النكت واللطائف
البيانية ما لا يحصى كما تشهد له قوله فهو الذي اذا مهرت فيه ملكت زمام
التدرب في فنون السحر البياني وما يقال من ان المقصود الاصلي في التشبيهات
هو المعاني الوضعية فقط ليس بشيء فان قولك وجهه كالبدر مثلا لا تريد به ما
هو مفهومه وضعا بل تريد ان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة
لكن ارادة هذا المعنى لا ينافي ارادة المعنى الوضعي ولا شك ان التشبيه مع
كونه اصلا حقيقيا مقدمة للاستعارة ايضا فاستحق التقديم قطعا
الاصل الاول قد ذكرنا انفا ان كل واحد من المجاز والكناية والتشبيه اصل من
علم البيان ومقتضى ذلك ان يقول هنا الاصل الاول من علم البيان هو
التشبيه او يقول البحث عن الاصل الاول هو الكلام في التشبيه لكنه لما جعل
مقاصد الفصل الثاني اصولا ثلاثة جعل ايضا عباراته سوى المقدمة اصولا
ثلاثة بمنزلة الفصول والابواب في الكتب اطلاقا لاسم المدلول على الدال
على قياس ما سبق منه في الفنون الاربعة من كونها الخبر فلذلك قال الاصل
الاول من علم البيان اي من فصله في الكلام في التشبيه قوله فاشتركا عطف
على طرفين وقوله مثل ما لنصب صفته لاشتراكا ماخوذا مع قوله وافتراقا
قوله اوبالعكس اي او ان يكون الامر بعكس ما ذكر وهو ان يشتركا في الصفة
ويختلفا في الحقيقة اما في تمامها كطولي جسم وخط او في بعضها كطولي
انسان وفرس واقتصر على ذكر الثاني لانه ابعد من الاول في ان بعد اختلافا في
الحقيقة وليس فيما ذكره على سبيل التمثيل دعوى حصر حتى ينتقض بالاشتراك
في بعض الذاتيات والاختلاف في الحقيقة وقوله صفة تمييز وطولا بدل منه
او نصب بتقدير اعني وكذا الحال في ذا انسانا قوله والا اي وان لم يكن بين الطرفين
اشتراك وجه وافتراق من آخر لم يصح التشبيه لانك خبير بما يدل على عدم
صحته ح وهو ان ارتفاع الاختلاف الخ مرانه قدم في البيان التشبيهي بطلان عدم
الافتراق وقاسه على بطلان عدم الاشتراك الا ان الاشتراك داخل في مفهوم
التشبيه فبطلان عدمه اظهر من بطلان عدم الافتراق الذي هو لازم للتشبيه
خارج

خارج عن مفهومه وحاصل ما قرره ان ارتفاع الاختلاف بين الطرفين من
جميع الوجوه حتى التعين الذي هو ادناها يابى التعدد واذا لم يكن تعدد لم يكن
هناك الا شيء واحد وح يبطل التشبيه الذي هو وصف الشيء بمشاركته المشبه
به في امر لان الشيء الواحد لا يتصف بنفسه اي بمشاركة نفسه في امر ضرورة
ان المشاركة في امر لا يعقل الا بين شيئين متغايرين بغاير ان ذلك الامر ايضا
وان ارتفاع الاشتراك بينهما يقتضي ان يكون التشبيه طلبا لوصف الشيء
بالمشاركة حيث لا مجال لوصفه بها اصلا فيكون باطلا ايضا وقوله ان التشبيه
عطف على ما على لا يخفى اعني قوله ان التشبيه مستدع وكذا ان حاله عطف
عليه ايضا وقوله هذا القدر المجمل لا يحوج جملة مفسرة لقوله لا يخفى مورده
بعد ليبنى عليه قوله انما المحوج الخ والمعنى ان هذا القدر المجمل وان استغنى
عن دقيق النظر وكفاه ادنى تنبيه على بعض ما احتاج منه الى توضيح كما مر
لكن تفصيل مضمونه ما عدا الافتراق محوج الى الانظار الدقيقة وهو اي
ذلك المضمون طرفا التشبيه وما عطف عليه وانما قال او غريبا بدل او بعيدا
تنبيها على ان بعد التشبيه بحسب غرابته كما ان قربه بحسب ابتذاله وشهرته
وجعل النظر في كل واحد من المطالب الاربعة نوعا على حدة رعاية لحسن البيان
وجودة التعليم قال النوع الاول النظر في طرفي التشبيه وقدم هذا
النظر على الانظار الثلاثة الباقية لان المشبه والمشبه به هما العمدة في التشبيه
فان وجه التشبيه يكون امرا مشتركا بينهما والغرض منه يعود اليهما وحال
التشبيه صفة لما هو متفرع عليهما وحصرهما في اقسام اربعة اي ان يكونا
مستندين الى الحس اي مدركين باحدى الحواس الخمسة الظاهرة المشهورة
واورد له امثلة بعدد تلك الحواس وقوله كالخد عند التشبيه بالورد اراد به
كالخد والورد عند تشبيه الاول بالثاني وقس على هذا سائر الامثلة والاطيط
صوت القتب والفراريج جمع فروج بالتشديد وقوله بالعنبر اي برائحة العنبر
وكالريق اي وكطعم الريق عند التشبيه بطعم الخمر وكالجلد اي وكلين الجلد
الناعم عند التشبيه بلين الحرير فقد تسامح في العبارة لظهور المراد وجاز ان
يقال بني الكلام على ما تعورف بين الناس من قولهم شممت العنبر وذقت ريقه
ولمست الجلد والحرير فقد عدت هذه الاجسام محسوسة بالشم والذوق
واللمس مع ان المحسوس بها ما حل فيها من الكيفيات قوله واما ما يستند الى
الخيال المستند الى الخيال هو المعدوم الذي ركبه المخيلة من المحسوسات
المتادية من الحس الظاهر الى الخيال فهو وان لم يكن محسوسا بنفسه الا
ان كل واحد من الامور التي ركب هو منها محسوس كاعلام ياقوت منشر

على رماح من زبرجد فانها ليست محسوسة بل وانما بل بموادها واما الشقيق
ضوء مبصر حقيقة فليس الكاف في قوله كالشقيق داخله على المثل به وانما
ذكره اشاره الى النعت الذي سياق والقرن بفتح القاف والراجل بشد به
بعيران والملزوز والمشدود من لزه اي شده والصقه واذا لزت الخياليات
في قرن الحسيات فسر الحسي بما يدرك هو او مادته باحدى الحواس الظاهره
وانما اورد كلمة اما لانه لما ذكر الحسي وكان مستندا الى الخيال قسما منه
كان مظنة ان يتردد فيه السامع ان حاله ماذا هل يعد قسيما براسه او لا
وقد نبهناك فيما سبق على مثله غير مرة بين ان يكونا مستندين الى العقل
اي مدركين به واورد له مثالا واحتاج ان يكون المشبه معقولا والمشبه
به محسوسا واورد له امثله بلا شاذ اشعارا بكثرة تشبيه المعقولات
الخفيه بالمحسوسات الظاهره دون عكسه واقتصر فيه على مثال واحد تنبيها
على قلته نظرا الى اصله قوله واما الوهميات اراد بالوهمي ما لم يحس به
ولا بمادته ووصفه بكونه محضا احترازا عما يأتيه صوره يخترعها الوهم
من عند نفسه باستعمال المتخيلة من عند ان يركبها من المحسوسات كما في
الخياليات فان المنيه حيث كانت مهلكة بلا تفرقه بين نفاع وضرا رشبهت
في ذلك بالسبع فاخترع لها الوهم صوره تكون اله لها في هذا الاهلاك
شبيهه بالمخلب او الناب المحقق للسبع وكذا الحال بين الاشيا ودل
عليها كالانسان فيخترع لها الوهم صوره هي الة لها في ذلك شبيهه بالة ن
ولقد احسن من قال الوهمي ما لم يدرك هو ولا مادته بالحواس الظاهره
مع انه لو ادرك لم يدرك الا بها اذ قد ميزه بذلك عن العقلي المحض وعن
الوجداني ونبه ايضا على ان ليس المراد بالوهميات المعاني الجزئيه المدركة
بالوهم كما ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمه في الخيال ولما الحق
الوهميات والوجدانيات المدركة بالقوى الباطنه بالعقليات فسر العقلي
بما لا يكون هو ولا مادته مدركا بالحس الظاهر فيقابل ح بالحسي المفسر بما
تقدم وتقسيمان المدركات باسرها فيظهر انحصار الطرفين في تلك الاقسام
الاربعه قوله فاعرفه اي فاعرف كون الوهميات والوجدانيات ملحقة
بالعقليات كما عرفت كون الخياليات ملزوزه في قرن الحسيات والفائده في
ذلك تقليل الاقسام وتسهيل امر الضبط على المتعاطي للمرام قال النوع
الثاني في وجه الشبه قدمه على النظر في الغرض لان وجه الشبه داخل في
مفهوم التشبيه كالطرفين دون الغرض واشار قبل الشروع في تقسيمه
الى مقدمه نافعه فيه وهي ان وجه الشبه يحتمل نفيا وتاكثرا او يجمل هذه المقدمه
ان

ان وجه الشبه اما حقيقيه لطرفيه سواء كان تمامها او بعضها واما صفة
لهما والصفه اما حسيه اي مستنده الى الحواس الظاهره واما عقليه هي
ماعدا الحسية والعقليه اما حقيقيه اي موجوده في الخارج واما اعتباريه
لا وجود لها فيه والحقيقه اما ملتئمة من اجزا مختلفه واما بسيطه ليست
كذلك والصفه ايضا اما مرجعها امر واحد او اكثر ولنرجع الى تفصيلها فقوله
قوله لما انحصر التشبيه جار مجرى الشرط وجوابه ما ستعرفه وضمن الحصر
معنى التردد فلذلك قال بين ان يكون الاشتراك بالحقيقه وبين ان يكون الاشتراك
بالصفه نزل لفظه في الى لفظه بين وادعى انحصار التشبيه في الاشتراك
بالحقيقه والصفه بناء على انه اراد بالحقيقه ههنا معنى الذاتي مطلقا اعني ما
لا يكون خارجا فيقابل الصفه قطعا ولذلك مثل بجسمين ابيض واسود على
الاطلاق مع ان الجسميه بعض من تمام حقائق الاجسام والاشتراك في الحقيقه
المذكور في صدر الفصل الاول اراد به الاشتراك في تمامها فلذلك مثل هناك
بالانسان والفرس المختلفين في الحقيقه ولفظ مثل نصب على انه حال من فاعل
ان يكون اي مثل اشتراك الجسمين في الجسميه وافتراقهما في البياض والسواد
قوله وكذا مثل انف ومرسن لما كان في اشتراكهما في حقيقه واحده نوع خفا
فصله وبين ان حقيقتهما هي العضو المخصوص الذي هو طريق الشم وان افتراقهما
بوصفين اعتباريين هما الاختصاص بالانسان والاختصاص بالمرسونات
اي التي يجعل الرسن في انوفها وصرح بلفظ الاتصاف تنبيها على ان الاختصاصين
خارجان عن حقيقتها المذكوره لا يقال قد علم مما ذكره في فصل المجاز الذي
لا يفيد ان الانف والشفه والرجل مطلقه تتناول الانسان وغيره وان
المرسن والجحفله والحافر مختصه بغيره من الدواب فالصواب ان يقال وانما
يفترقان بالاختصاص بالمرسونات وعدمه لانا نقول ما ذكره هناك من
الاطلاق انما هو بحسب اصل الوضع وما ذكره هنا من الاختصاص بالانسان
انما هو بحسب عرف الاستعمال الطارئ على اصل الوضع ولا منافاة وفي تمثيله
للافتراق بالحقيقه بجوهر وعرض لاشتراكهما في شي من الذاتيات اعني الجسم
والخط تاييد لما ذكرناه من انه اراد بالحقيقه ههنا معنى الذاتي مطلقا قوله
والوصف ابتدا بتقسيم الوصف مع تاخره في الذكر لكونه اوفر اقساما واكثر
وقوعا في وجه الشبه وفي هذا الكلام حذف تقديره وحين انحصر الوصف
فحذف ودل عليه بما ذكر بعد الوصف اعني قوله حين انحصر وكذا الحال في
قوله والعقلي ايضا لما انحصر اي ولما انحصر العقلي فيهما شرطان معطوفان
على الشرط الاول اعني قوله لما انحصر التشبيه وجواب الكل واحد اعني

قوله ظهر لك مما ذكر فلا اختلال فى عبارته اصلا قوله كالكيفيات الجسما
اراد بها الاوصاف الجسميه لا المصطلح عليها اعنى ما هو من مقوله الكيف ولذلك
عدّ فيها ما ليست من تلك المقوله قطعا كالمقادير والحركات ولفظ مثل مجرور على
انه بدل من الكيفيات وقيل منصوب على انه حال منها وذكر لفظ الاتصاف
تصريحا بانها اوصاف وقد مر ان الممثل به لا يجب ان يكون عين ما اضيف اليه
مثل وقدم الالوان لكونها مبصرة بالذات كالاضوا وكانه جعلها داخله
فى الالوان بالذات كما زعمه بعضهم فلم يصرح بها وذكر الاشكال والمقادير
والحركات على ترتيب قربها فى الابصار من المبصرات بالذات والشكل هيئة
تعرض للمقدار من حيث انه محاط بحد واحد او اكثر والمقدار ما ينقسم اما فى
جهة ويسمى خطا او فى جهتين ويسمى سطحا او فى ثلاث جهات ويسمى جسما والاخيران
يعرض لهما الشكل دون الاول فان طرف الخط اعنى النقطه لا يتصور احاطته
به قوله وما يتصل بها اى بالمذكورات من الحسن والقبح التابعين للخلقه
المركبه من اللون والشكل وغير ذلك كالاستقامة والانحنا والاستداره
العارضه للمقادير وكالسرعة والبطؤ والتوسط العارضه للحركات
قوله من الاصوات الضعيفه ووصف الاصوات بعوارض متقابله اشعار
بانها حقيقه واحده تختلف بامور خارجه عن ماهيتها وذكر لفظ الانواع
فى الطعوم دون الروايح اشاره الى ان كلا منها حقائق متنوعه واكتفى عن
تعداد انواعهما بالشهرة عند الجمهور وقدم فى الملموسات الكيفيات الاربع
المسماة باوائل الملموسات اعنى الحرارة والبروده المسماتين بالفاعليتين
والرطوبه واليبوسه المسماتين بالمنفعلتين واعاد لفظة من فى قوله ومن
الخفه والثقل لمكان الاختلاف اذ قد يفسران بالمدافعة الصاعده والمدافعه
الهابطه كما فى الزق المنفوخ فيه اذا اسكن تحت الما وفى الحجر المسكن فى الهوا
وحينئذ كانا ملموسين لا ريبه وقد يفسران بمبدا هاتين المدافعتين فيقع الاشتبا
فى ملموسيتهما واراد بما ينضاف الى الملموسات المذكوره مثل اللطافه والكثافه
واللزوجه والهشاشه قوله ويشتان يكون مستندا الى العقل يريد به ان
لا يكون الوصف مستندا الى الحس كما عرفته فيكون انحصار الوصف فى الحسى
والعقلى ظاهرا قوله والعقلى ايضا يريد كما ان مطلق الوصف ينقسم الى الحسى
والعقلى كذلك الوصف العقلى ينقسم الى حقيقى اى موجود فى الخارج واعتبارى
اى لا وجود له فيه ولعله مثل بالحقيقى من الكيفيات والمعرفة ادراك
متعلق بالمفرد والعلم ادراك متعلق بالنسبه التامه الخبريه والكرم
ايثار الغير بالخير والسخا افادة ما ينبغى لا لعوض والغريزه ما جبل عليه
الانسان

الانسان من الاوصاف والخلق ملكه يصدر بها عنه افعال بسهوله ولما كان
اكثر الاوصاف الاعتباريه نسبيه لان النسب والاضافات باسرها لا
وجود لها فى الخارج عندهم عطف النسبى على الاعتبارى عطفا قريبا من العطف
التفسيرى واورد للنسبى امثله اربعه فان كون الشى مطلوب الوجود او
مطلوب العدم عند النفس وكونه مطموعا فيه او بعيدا عن الطمع امور
نسبيه لا وجود لها اصلا ووصف بها امور مثل للاعتبارى الذى ليس نسبيا
بقوله او شى تصورى وهمى محض وهو عطف على قوله بكونه مطلوب الوجود
وذلك مثل اتصاف السنه وكل ما هو علم بما تخيل فيها من البياض
والاشراق واتصاف البدعه وكل ما هو جهل بما تخيل فيها من السواد والاظلام
وبهذا التمثيل ظهر ان العقلى فى وجه الشبه يتناول الوهمى كما بينا وله فى
الطرفين على ما مر قوله ومن المعلوم عندك هذه جملة ابتدائية ليست
الواو فيها للعطف لان ما تقدم جز كلام اعنى الشرط وحده فكيف يعطف عليه
كلام تام بل هى للحال فقيل من قوله والعقلى ايضا لما انحصر والاولى ان يكون
حالا من قوله لما انحصر التشبيه وما عطف عليه اى لما انحصر التشبيه
فى الحقيقه والوصف وانحصر الوصف مطلقا فى الحسى والعقلى وانحصر
الوصف العقلى فى الحقيقى والاعتبارى والحال ان من المعلوم عندك ان
الحقائق منقسمه الى البسائط وذوات الاجزا المختلفه وان الصفات ايضا
كذلك وكان الانسب بسياق الكلام ان يقول والحقائق حين انحصرت بين
كذا وكذا الا انه نحى الافتنان فى العبارة قوله وذوات اجزا مختلفه يدل
على انه لم يرد بالبسيط ما لا جز له اصلا بل ما ليس له اجزا مختلفه الماهيه
سوا لم يكن له جز اصلا او كان له اجزا متفقة الحقيقه وفائدة قوله مما
ذكر ان تحقق الانحصارات السابقه فى نفس الامر لا يستلزم ان يظهر
للمخاطب احتمال وجه الشبه للتفاوت بل المستلزم له ذكر ما ذكر فتذكر
قوله فنقول شروع فى التقسيم بعد التنبيه على احتمال التفاوت
والانقسام قوله وجه التشبيه اما ان يكون امرا واحدا لم يرد بكونه واحدا
ان لا يكون له جز اصلا بل اراد كونه بحيث يعد فى متعارف اللغه امرا واحدا
سوا كان حقيقه لا اجزا لها كمفهوم الجوهر مثلا او لها جز لكن اعتبر اجزاها
منضما بعضها الى بعض ووضع بازا مجموعها لفظ مفرد فانها بهذا الاعتبار
تعد امرا واحدا كمفهوم الجسم والحيوان والانسان او كان وصفا واحدا
على احد هذين الوجهين قوله اما حقيقه ملتئمة اى حقيقة للطرفين ملتئمه
من كثيره التئاما بحسب اعتبار المتكلم انضمام بعضها الى بعض وقصده الى

الى مجموعها حتى تصير تلك الكثرة بالاخرة كشئ واحد وقد صرح بهذا المعنى
والوصف حيث قال واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة
وانما حملنا التئام الحقيقة على ما ذكرناه لانه اذا شبه زيد بعمرو في الانسانية
مثلا كان وجه الشبه امرا واحدا لا في حكم الواحد كما انه اذا شبه الخد
بالورد في الحمرة عد وجه الشبه وصفا واحدا مع تركبه من جنسه وفصله
والظاهر انه اراد بكون الحقيقة بسيطة او ذات اجزاء مختلفة ويكون
مرجع الوصف امرا واحدا او اكثر على ما ذكره اولا فصلناه ههنا من معنى
الوحدة والالتئام من الكثرة وح يظهر ارتباط اول التقسيم باخر المقدمة
هذا واعتبار وجه الشبه في هذه الاقسام الثلاثة ظاهر لانه اما واحد
او كثير والكثير اما ان يقصد اشتراك الطرفين في مجموعه من حيث هو
لا في كل واحد او يقصد اشتراكهما في كل واحد وقد قسم القسم الاول منها
الى خمسة اقسام لان الواحد اما حسي وطرفاه حسيان قطعا واما عقلي
وطرفاه اربعة اقسام والقسم الثاني الى قسمين لانه اما في حكم الواحد اما
حسي واما عقلي والقسم الثالث الى ثلاثة اقسام لان المتعدد اما كله حسي
او كله عقلي واما بعضه حسي وبعضه عقلي فالاقسام التي ذكرها عشرة
قال اما الاول قوله لامتناع ادراك الحس من غير المحسوس
جهة اي معنى يجعل وجه الشبه سواء كان حقيقة او صفة وهذا حكم بديهي
فان ما لا يحس بنفسه لا يحس بشئ فيه واما العقل فانه يدرك من المعقولات
والمحسوسات معاني معقولة فوجه الشبه العقلي يعم انواع الطرفين
الاربعة المذكورة فيما سبق اعني كونهما حسيين او عقليين او كون المشبه
عقليا والمشبه به حسيا او بالعكس وهذا معنى قول علماء هذا الفن
التشبيه بالوجه العقلي اعم اي اعم وجودا وتناولا وليس الباء في قوله بالوجه
صلة للتشبيه بل هي للملابسة والظرفان في موضع الحال والعامل فيهما اعم اي
التشبيه كائنا بالوجه العقلي اعم منه كائنا بالوجه الحسي قوله فالحسي
تمثيل لوجه الشبه الحسي بما يحس باحدى الحواس الخمسة الظاهرة والخفي
كالحمرة اذا شبه الخد بالورد فيها وكذا الحال في باقي الامثلة والهمس هو
الصوت الخفي وهمس الاقدام اخفى ما يكون من صوت القدم والمراد بالخفا
ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله وفي قوله على دعم القوم اي المولعين
بشربها دفع لما يقال من ان طعم الخمر مكروه وقوله ههنا نكتة والنكتة هي
اللطيفة المستخرجة بالفكرة المؤثرة في القلب من نكت الارض نكتا اذا اثر
فيها بنحو قضيب والتحقيق رجع الشئ الى حقيقته بحيث لا يشوبه شبهة

قوله

قوله يابى ان يكون غير عقلي اي يابى ان يكون حسيا لما ذكر من ان وجه الشبه
لا بد ان يكون امرا كليا مشتركا بين طرفيه فلا يكون مدركا الا بالعقل لان الادراك
بالحس مشروط بكون المدرك جزئيا ماديا حاضرا عنده بالضرورة قوله
وذلك انه متى كان حسيا اورد تحقيقه على طريقة البرهان الخلفي ففرض
كون وجه الشبه حسيا ثم بين انه على ذلك المقدر يجب ان يكون عقليا لا حسيا
فظهر الخلف قوله وقد عرفت اشارة الى ما سبق من ان التشبيه لا يكون
الا وصفا له بمشاركته المشبه به اذ يجب ح ان يكون موجودا في الطرفين
قوله وكل موجود اي كل موجود محسوس لان الكلام فيه لما مر ولقوله
لامتناع حصول المحسوس المتعين فله تعين اي تشخص يمتاز به عن جميع
ما عداه ويصير بحيث يمتنع فرض اشتراكه ومثل هذا المتعين الموجود في
شئ سواء كان هذا المتعين جوهرا او عرضا يمتنع ان يكون هو بعينه موجودا
في شئ اخر بحكم الضرورة العقلية فانه مضطر الى هذا الحكم لا يجد الانفكاك
عنه سبيلا ويحكم التنبيه على هذا الامتناع ان شئت ان تنبه عليه لنوع
خفاء فيه بالقياس الى عقلك وانت خبير بان الاعتراض على التنبيهات مما
لا يجدي نفعا فلا اتجاه ح لما يقال من ان اللازم كون الحمرة المتعينة موجودة
معدومة معا في حد ذاتها وليس هذا لازما مما ذكره انما الذي يلزم منه
ان يكون الحمرة المتعينة موجودة في محل معدومة عن اخر ولا استحالة فيه
قوله وهكذا في اخواتها اي اخوات الحمرة كالسواد في تشبيه شئ بخافية
الغراب وكالبياض في تشبيه ثوب بالثلج الى غير ذلك قوله بل يكون مثله متعلق
بقوله فيمتنع ان يكون هو بعينه موجودا مع المشبه به اي بل يكون مثل وجه
الشبه الموجود في المشبه موجودا مع المشبه به فلا بد ان يجرد هذان المثلان
عن التعيين حتى يحصل امر كلي واحد كلي مشترك بين الطرفين هو وجه الشبه
بينهما ولا شئ من الكليات بمحسوسة فوجه الشبه الذي فرضناه حسيا لم يكن
حسيا بل عقليا هذا خلف وان حمل قوله وكل موجود فله تعين على اطلاقه
كان الحكم بذلك اي بان كل موجود له تعين مانع عن فرض اشتراكه خفيا جدا
ومستلزما لامتناع وجود الكلي الطبيعي في الخارج ودالا على ان وجه
الشبه لا يكون موجودا خارجيا وكل ذلك مما لا حاجة بنا اليه في تحقيق
ما هو بصدده قوله ويمتنع ان يقال بالغ في بطلان هذا القول حتى جعله
ممتنعا وانما اتى بالفا في قوله فالمراد اشعارا بترتبه على ما سبق اي اذا تحقق
ان ليس الحاصل من وجه الشبه المحسوس في طرفيه الا المثلين فنحن نقول
مراد القوم بوجه الشبه الحسي حصول المثلين في الطرفين وهذا كلام ركيك

جدا لانه ان اريد ان وجه الشبه هو المثلان المحسوسان الحاصلان فى
الطرفين فقد تبين بطلانه بما مر من ان وجه الشبه شى واحد مشترك والمثلثين
ليسا كذلك وان اريد ان وجه الشبه حصولهما فليس حصول المحسوس امرا
محسوسا ولئن سلم ذلك فليس حصول المثلثين معا ولا حصول احدهما معينا
مشتركا بل المشترك حصول احدهما لا بعينه وهذا ايضا امر كلى قطعا فيكون
عقليا لا حسيا ولا يظهر ان يعترض ههنا بما ذكره غيره من ان المراد بكون
وجه الشبه محسوسا لا معقولا كون افراده كذلك ويجاب عنه بانه
تسامح واعتراف بان فى وجه الشبه هو انه عقلى لا حسى قوله فان المثلثين
متشابهان وذلك لان المثلثين هما المتشاركان فى امر واحد صارا به متشابهين
فمع المثلثين الحاصلين فى الطرفين وجه شبه قطعا فان كان عقليا اى امرا
واحدا كليا مشتركا بين المثلثين المحسوسين كان المرجع فى وجه الشبه الذى
جعلناه حسيا هو العقلى فى المآل اى ظهر انه كان عقليا لا حسيا لان
ذلك الامر الواحد الكلى هو الذى كان مشتركا بين الطرفين فى الحقيقة دون
المثلثين وان كان حسيا بان يكون مع المثلثين الاولين مثلان اخران محسوسان
ايضا نقلنا الكلام اليهما فيلزم اما التسلسل فى الامور الموجودة المحسوسة
واما الانتهاء الى امر واحد كلى مشترك هو وجه الشبه فى الحقيقة بين الكل
وتمام التحقيق موضعه علوم اخر بين فيها بطلان التسلسل مطلقا سواء كانت
الامور المتسلسلة مترتبة او غير مترتبة ومجتمعة فى الوجود او متعاقبة
وسواء كان التسلسل من جانب العلة او المعلول قوله والعقلى كوجود الشى
عطف على قوله فالحسى كالخد وقد عرفت حال الكاف هناك وقد مثل لكل
واحد من اقسام الاربعة بحسب طرفيه مثالين ونبه باول الامثلة على ان
تشبيه الوجود بالعدم فى قولك وجود زيد كعدمه تشبيه حقيقى لا كما
يزعمه الشيخ عبد القاهر من ان المقصود به نفى وجوده كما فى قولك هو
ليس بشى هو معدوم فلا يعد من التشبيه الا بحسب الظاهر واراد بالعلم الملكة
التى يتوصل بها الى ادراك تفاصيل المعلومات فانها جهة وطريق الى ذلك
الادراك على وجه الابتداء فى الجملة كما ان الحياة طريق اليه على وجه الشرطية
واذا فسر العلم بنفس الادراك لم يكن لكونه جهة ادراك معنى واشار بقوله
مطلق الاهتداء الى ان اى بما ذكر من الاصحاب والنجوم الى ان الاهتداء باحدهما
الى الطريق الشرعى وبالاخر الى الطريق الحسى لكنهما يتشاركان فى مطلق
الاهتداء المشترك بين الاهتدائين والقسطاس قد يستعمل لمعرفة المقدار
وقد يستعمل للاحتراز عن الزيادة والنقصان والعدل تشبيه به فى الثانى
فلذلك

فلذلك صرح به والمراد بالسنن الطريق المسلوكة فى الدين لا احاديث الرسول
عليه السلام حتى يكون محسوسة واذا شبه المحسوس بالمعقول فقد ادعى
ان المعقول نزل منزلة المحسوس المشاهد وصار اوضح منه المشاهد فصح لذلك
تشبيه المحسوس به فبطل ما قيل من انه لا يجوز لاستلزامه جعل الاصل فرعا
وبالعكس قوله وفى اكثر هذه الامثلة اى امثلة وجه الشبه الواحد وقوله
فى معنى وحدتها اما بدل من قوله فى اكثر او متعلق بمقوله تسامح وذلك لثبوت
نوع من التركيب فى العراء عن الفائدة وفى كونهما جهتى ادراك وفى تحصيل ما بين
الزيادة والنقصان وفى استطابة النفس وعدم الجفاء وكذا فيما سبق فى الحسى
من طيب الرائحة ولذة الطعم ولين الملمس مشابهة تركيب بخلاف الحمرة والخفاء
والجراة والاهتداء الى اخره فانها واحدة حقيقة لكونها مدلولة الالفاظ
مفردة تفهم هى منها واما باقى الامثلة فانما عدت من قبيل الواحد لانه لم يقصد
فى شى منها الى هيئة منتزعة من معان عدة بل قصد فى كل منها الى معنى واحد لكنه
قيد بمعنى اخر جعل تابعا وتتمة له على قياس ما ذكر سيأتى فى طرفى التشبيه
من تقييد المفرد فاعرف ذلك قال واما الثانى فقد سبق ان ما هو فى حكم
الواحد اما حقيقة للطرفين ملتئمة من كثرة واما اوصاف لهما قصد من
مجموعها الى هيئة واحدة فذكر ههنا انقسامه بوجه اخر وهو انه اما ان يكون
مستندا الى الحس او الى العقل وابتدا فى تمثيل الحسى بما يكون اوصافا
عدة قصد من مجموعها الى هيئة واحدة ثم عقبه بما يكون حقيقة ملتئمة وحال
الكاف فى قوله كسقط النار ما عرفته غير مرة والمنور اسم فاعل من نورت
الشجرة بمعنى نورها اى زهرها واراد بالهيئة الحاصلة من مقارنة الصور
الهيئة الحاصلة من صفاتها المذكورة اعنى البياض والاستدارة وصغر
المقادير ومقارنتها كائنة على كيفية مخصوصة فيما بينها لا متضامة
متلاصقة ولا مفترقة متباعدة منتهى تلك الكيفية المخصوصة الى مقدار
مخصوص للمجموع فى الطول والعرض وانما قال فى المرآى لان كواكب الثريا
كبار المقادير فى انفسها والتنافى المشاهد للوحدة العارضة بين الواحد والجنس
مطلق على الذكر والانثى ويفرق بالصفة فيقال شاة حبلى وشاة حبلة
على قياس قوله حمامة ذكر وحمامة انثى والمراد ههنا الذكر والاسير مطبوع
الزنب والغضا شجرة معروفة ولم يذكر ههنا وجه الشبه لظهوره مما ذكر من
صفات المشبه به فكانه قال اذا شبه حمار كما فى الهيئة الحاصلة من كونه
ابتر مشقوق الشفة نابتا على راسه شجر الغضا واراد بالاشتمال المرتعش
اذ فى كيفه يودى المراة الهيئة المقصودة وانما قال مع الاشراق دون

والاشراق تصرحا باعتبار الهيئة الاجتماعية اذ بذلك تظهر صحة وقوع
قوله من الاستدارة مع ما في حيزه بيانا لقوله الهيئة التي يورد بها قوله
او اذا اشرقت بها عطف باو اشعارا بان تشبيه الشمس بكل واحد من المراة
والبوتقة مثال لما نحن فيه على حدة ولو اعاد ذكر الشمس لعطف بالواو
هكذا او كالشمس اذا شبهتها بالبوتقة والمراوحة المناوبة في العمل يقال
راوح بين رجليه اذا قام مارة على احديهما ومارة على الاخرى كان المتحرك
هناك تناوب بين الانبساط والانقباض قوله وذلك اي وقولنا ان
التشبيه في تلك الهيئة لان البوتقة الخ وقوله تلك الحركة العجيبة مصدر
تحرك وكذلك كانه بيان لتلك الحركة العجيبة والنعومة اللين والملاحم شدة
الاشتباك ثم يبدو له اي يظهر ويظهر له راي اخر يقال بدا له اي ندم
وفاعل بدا ضمير راجع الى الراي المعلوم بدلالة المقام والواو في قوله والبوتقة
وضمن ذلك اي في ضمن عمل الذهب تلك الحركة العجيبة بين الانبساط والانقباض
للحال ومورد به خبر لقوله لان البوتقة وعامل في اذا احميت وناصب لقوله
الهيئة المذكورة قوله فان الشمس تعليل لمعنى الكلام اي تشبيه الشمس
بالمراة والبوتقة فيما ذكر من الحسنين الحاصلتين فيهما لان الشمس مورد به
لتينك الهيئتين مضافا لكل احد النظر اليها قوله وكوجه الشبه من هنا
شروع في تمثيل الحسن بما يكون حقيقة ملتئمة فان المشبه والمشبه به فيما
ذكره هنا هيئتان مخصوصتان حاصلتان من امور عدة مخصوصة ووجه
الشبه فيهما هو الهيئة المشتركة التي هي حقيقة لتينك الهيئتين واقتصر في
ذكر هذه الحقيقة المشتركة التي هي وجه الشبه هنا على لفظ الوجه الدال
عليها اجمالا لان الطرفين المذكورين دلا على تفصيلها فقوله وكوجه الشبه
عطف على قوله كسقط النار نظرا الى ان معناه كوجه الشبه في سقط النار
قوله كان مثار النقع النقع الغبار والمثار المرفوع من اثار الغبار رفع
واثاره ضره واسيافنا متعلق بمثار على انه مفعول معه ويجوز ان يكون
عطفا عليه وتهاوى كواكبه اي تساقطت وانما اعتبر في الكواكب التساقط
لان المتساقطة ح اتم قوله فليس المراد تعليل لمعنى الكلام اي وجه الشبه
هنا مركب اذ ليس مراد الشاعر تشبيه النقع بالليل في السواد وتشبيه
السيوف بالكواكب في البياض على التفريق بل مراده تشبيه الهيئة الحاصلة
من النقع الاسود والسيوف البيض متفرقات فيه اي في النقع بالهيئة الاخرى
الحاصلة من الليل المظلم والكواكب المشرقة في جوانب منه فوجه الشبه
ح هو الهيئة التي هي مشتركة بينهما وحقيقة لهما ملتئمة من امور متعددة
ومما

ومما نبه على انه لو يرد تشبيهها مفرقا ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت ق
صفة لليل والكواكب مذكورة على وجه ينبئ عن اعتبار الانضمام دون الافراد
والاستبداد حتى تكون بمنزلة ان يقال ليل وكواكب فلذلك كان الاولى ان
يجعل واسيافنا مفعولا معه ينبئ عن اعتبار الانضمام ايضا ولا شك ان
لتشبيه الهيئة المركبة من النقع المرفوع فوق الرؤس ومن السيوف المتحركة
في جوانب منه حركات مختلفة متداخلة ومضطربة متصادمة بهيئة
الليل والكواكب المتساقطة فيه على انحاء شتى ووجوه متفاوتة فيه من
البهجة والروعة ما ليس في تشبيه المفردين بالمفردين وان كان صحيحا ايضا قوله
لوامعا حال والعامل فيها معنى كان والمتلالئة من تلالا اذا لمع وادبر السما وجهها
والملقة صفة للسماء والمسطرقة المستقيمة التي تعد طريقا اي حد بدا
وقوله دون شي اخر متعلق بقوله بساط ازرق لا على شي اخر مناسب للدرر
في الحسن والقيمة وانما قال ذلك لان الاستطراف انما نشا من نشرها على
بساط لا يناسبها كما لا يخفى قوله والمشتري قدامه جملة اسمية وقعت حالا
والعامل فيها معنى كان في شامخ الرفعة اي في محل عالي الرفعة حال من المستتر
في قدامه الراجع الى المشتري والمراد رفعته في المنظر بان يكون مثلا في النصف
الشرقي ويكون المريخ اقرب الى المشتري وقد اسرجت صفة لمنصرف قال
الفرا تسكين اللام في شمعة وشمع من كلام المولدين والاصل فيها الفتح ولما
كان من البين انه لا يصح تشبيه المريخ بالمنصرف وان صح تشبيه المشتري
بالشمعة المسرجة لم يبالغ هنا في اعتبار الهيئة ونفي التفريق كما بالغ في المثالين
السابقين بل اقتصر على ان قال فالمراد ايضا تشبيه الهيئة قوله مسرج الشمع
حال من المنصرف ومعنى مرد ونه من قدامه في مكان قريب منه قوله وسمى
امثال ما ذكر من الابيات يعني الابيات المذكورة بعد قوله وكوجه الشبه لا جميع
الابيات فان قوله والشمس من مشرقها قد بدت الخ ليس في حكم هذه الابيات
وانما سميت تشبيه المركب بالمركب لما صرح به من ان كل واحد من المشبه والمشبه
به فيها هيئة مركبة من متعدد كما ان وجه الشبه فيها ايضا مركب والمذكور
قبل هذه الابيات سمي تشبيه المفرد بالمفرد لان كل واحد من طرفي التشبيه
مفرد وان كان بعض تلك المفردات مقيدا وبعضها غير مقيد ووجه الشبه
في الكل مركب كما فصله هناك ثم ان سقط النار وعين الديك مفردان
والاضافة لتعيين المراد والثريا مفرد بلا شبهة مفرد العنقود مفرد مقيد
بتفتح نوره والظاهر ان الحلي معين للمراد لا قيد له وان تكون في يد الاشل قيد المراة
وان ما ذكره مع الحمار والبوتقة قيدان لهما وقد يظن انهما مركبان فيعد

التشبيه بهما من تشبيه المفرد بالمركب فيكون هذا قسما ثالثا كما ان عكسه
قسم من الاقسام الاربعة الحاصلة من اعتبار التركيب والافراد في طرفي التشبيه
واعلم ان التركيب في الطرفين او احدهما يستلزم تركيب وجه الشبه بلا عكس
قوله وهذا اي تشبيه المفرد بالمفرد والمركب بالمركب فيه فضل احتياج
الى سلامة الطبع عن الآفات وصفاء القريحة عن الكدورات اذ لا حاكم في
تمييز احد البابين عن الآخر الا ذوق الناس سوى ما ذكر من السلامة والصفاء
فاذا التبس المقيد بالمركب فان هناك امر واحد وهو الاصل فيما قصد من
المشبه والمشبه به وكان ما عداه تبعا وتتمة له في الاعتبار كان مفردا
مقيدا والا كان مركبا واذا التبس المركب المقيد بالتركيب بالمفرق اي
بتشبيه الاجزاء بالاجزاء فان لم يصح التشبيه في بعض الاجزاء كما في قوله كانما
المريخ على ما مر تعين المركب وان لم يحصل من اعتبار الاجتماع هيئة مستحسنة
كما في قوله كان قلوب الطير البيت فمفرق والاصح الحمل على كل منهما مع رجحان
المركب كما في قوله كان مثار النقع وكان اجرام النجوم قوله ومن تشبيه
المفرد بالمفرد كان قلوب الطير رطبا ويابسا وصف عقابا بكثرة اصطيادها
الطيور وانها تأكل قلوبها وتترك باقيها لدى وكرها اذ يقال انها لا تأكل قلب الطائر
فشبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس بالحشف اي
اراد التمر وانما اورد هذا البيت ليكون مثلا يحتذى به في التمييز بين المركب
والمفرق اذ لا يشتبه على ذي مسكة انه ليس لاعتبار الاجتماع فيه هيئة
مستحسنة يعتد بها ويقصد تشبيهها انما الفضيلة في هذا البيت من حيث اختصار
اللفظ وحسن الترتيب قوله واما ان يكون مستندا الى العقل عطف على اما
ان يكون مستندا الى الحس وهو الثاني من نوعي ما يكون في حكم الواحد ومثل
له بثلاثة امثلة الاول منها ماخوذ من قوله تعالى اعمالهم كسراب بقيعة والثاني
من قوله عليه السلام اياكم وخضراء الدمن قالوا وما خضراء الدمن قال المرأة
الحسناء من منبت السوء والثالث قوله من قال في جماعة متناسبة في خصال
الكمال اياكم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فقيل هو قول من
وصف بني المهلب للحجاج وقيل قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب في بنيها حين
سئلت ايهم افضل واشار بلفظ مع في المثال الاول وبلفظ الضم في المثال
الثاني واستغنى عنهما في المثال الثالث لظهور التركيب فيه قوله الممتنعة
لذلك اي لاجل التناسب في الخصال والمنظر ما يقع عليه النظر من الظاهر
والمطمع من اطمعه اوقعه في الطمع والمخبر ما يعلم من الناظر بالخبرة
والموئس من آيسه اوقعه في اليأس ومنبت السوء هو الاصل الردي

واضافه

واضافته كاضافة حاتم سوء ورجل صدق في افادة المبالغة وخضراء الدمن
ما ينبت في المزابل والدمنة آثار الدار واضافة ثمار خضر من اضافة المصدر
الى المفعول من قولهما ثمرت شجرة كذا اوله والجامعة بالرفع عطف على الحسناء
ولما ترك ههنا عبارة وكما اذا شبهت اختار العطف بالواو تنبيها على ان كلا منها
مثال على حدة يغني عن الآخر لا يقال حسن منظر الحسناء والخضرة محسوس
قطعا فكيف عقليا لانا نقول لما كان سوء المخبر عقليا كان المجموع المركب
منه ومن حسن المنظر عقليا فان المركب الحسي لا بد ان يكون كل جزء منه
محسوسا بخلاف المركب العقلي اذ لا يجب ان يكون كل جزء منه عقليا ولهذا
انحصر ما هو في حكم الواحد في هذين النوعين اعني الحسي والعقلي واعتبار
تركيب وجه الشبه في المثال الثالث من حيث انها عند تفرقها تتلاعب الاجزاء
مع امتناع اظهار تفاوت فيما بينها ولما وصف كلا من طرفي التشبيه في هذا
المثال بما يدل على وجه الشبه لم يحتج الى التصريح به وقد يتوهم ان مثال
الحسناء من تشبيه المركب بالمركب والحق انه تشبيه مفرد مقيد بآخر مثله انه مع
قال واما القسم الثالث ان يكون تلك الامور يعني الامور التي فهمت من
قوله ان لا يكون وجه التشبيه امرا واحدا ولا منزلة الواحد ولما كان كل
واحد من تلك الامور قد اعتبر اشتراكه بين الطرفين اعتبر كونه حسيا
او عقليا فصار الاقسام ثلاثة بلا شبهة بخلاف ما هو في حكم الواحد فانه
منحصر في قسمين كما عرفت والسعادة بزيادة الذكر على الانثى ولم يرد ذلك في
الغراب فقيل انه يخفيه وقيل ليس له الا المطاعمة وحسن الطلعة حسي
ونباهة الشأن وعلو الرفعة عقليان واعلم انه ليس بملتزم فيما بين اصحاب
علم البيان اي فيما بين ارباب البلاغة المكتسبة الباحثين في مواد الكلام مضادة
لارباب البلاغة السليقية ان يتكلفوا التصريح بوجه التشبيه كما بنا على
الوجه الذي هو ملتبس به بل قد يذكرون على سبيل التسامح والتوسع
فكان وجه التشبيه ما يكون مستتبعا له ملزوما اياه على طريقة ايراد الملزوم
وارادة اللازم فانه مجاز مستفيض وانما قال لما يكون وجه التشبيه في المثال
فان المستتبع المذكور وجه التشبيه في ظاهر الحال والتابع المتروك وجه
التشبيه في الحقيقة والمآل قوله فلا بد من التنبيه عليه اي على ما ذكر من ان
وجه التشبيه فيما اورد له امثلة قوله اذا وجدوا لا تثقل بزيد
اذا وجد وجها فصيحة الا انه عبر عن فصاحتها بالسلامة عما يخل بالفصاحة
قوله ولا يكره عطف تفسيري لقوله ولا تثقل اي ولا يتعب اللسان بتنافر
حروفها كما في الهعخع والمستشزرات وتكرارها كما في قوله وليس قرب قبر حرب قبر

وقول شاه ومثل شلول شلشل شول قوله ولا يكون غريبه اي لا يكون
بحيث يحتاج في معرفة معناه الى التفتيش من الكتب المبسوطة كقوله تكأكأتم
اي اجتمعتم وافرنقعوا اي انصرفوا وجحيشا اي فريدا او الى التخريج بدقة النظر كقوله
وفاحما ومرسنا مسرجا فانه يستنكره لكونها غير مألوفة وصفة كاشفة لغرابته وحشيته
ومرسنا مسرجا لا دلالة على الكراهة في السمع داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية قوله
ولا مما ستسه معانيها نفي للتعقيد اللفظي والمعنوي فيصحب بالنصب على انه جواب
النفي وقوله اي يستحسن عطف عليه وضمير عنها للالفاظ كما ان ضمير عليها للمعاني
وقوله هي كالعسل هي مقول لقولهم قوله معلومة الاجزاء اي المقدمات اما ضرورة
واما استدلالا لا يعتبره المؤلف بان تكون بالنفس مما يفيد اليقين كالقياس
لا مما يفيد الظن كالاستقراء والتمثيل قطعية الاستلزام بان تكون مشتملة على
شرائط الانتاج قوله فيذكرون متعلق بقولهم ما في الالفاظ وقولهم في الحجة
فهو فيصل فيها اي وجه الشبه في المثال اي في الحقيقة التي يؤول اليها الظاهر
هنالك اي فيما ذكر من تشبيه الالفاظ وتشبيه الحجة على شيء غير اي غير
الحلاوة وما عطف عليها وهو اي ذلك الغير لازم الحلاوة ولازم السلاسة
والرقة في تشبيه الالفاظ بالعسل والماء والنسيم ولازم الظهور في تشبيه
الحجة واللذة في النفس من اضافة المصدر الى المفعول الاول وشاطا هو
المفعول الثاني والفاعل المتروك هو كل واحد من السلاسة والرقة قوله
فشان النفس بيان لحصول لازم الحلاوة ولازم السلاسة والرقة في الالفاظ
الموصوفة بتلك الصفات ملذ على صيغة المبني للفاعل ورفع طعمه هو الرواية
لكن المشهور هو المتعدي يقال لذذت الطعام بالكسر الذ وجدته لذيذا
مصدا ان اي يعتد الماء الذي يتساغ ويتحد ويستلذه السمع النسيم الذي يتخلل برقته
قوله ولازم الظهور عطف على لازم الحلاوة والضمير في كونها وحاليهما
للبصيرة والبصر وفي معنيها للتشبيه والظلمة لا يقال مطلق الظهور معنى
مشترك بين الشمس والحجة قطعا ولا حاجة الى جعله من قبيل التسامح
لانا نقول هو وان كان مشتركا بينهما لكن لم يقصد تشبيه الحجة بالشمس
ظهورها في انفسها بل قصد ظهور المطالب بها كظهور المحسوسات بالشمس
وهذا معنى ازالة الحجاب التي هي لازمه وتابعة لظهورهما في حد ذاتهما
غاية الظهور وقوله كالذي نحن فيه فان ازالة الحجاب امر اعتباري لا تحقق
له في ذات الحجة ولا في ذات الشمس وكذا كون الشيء بحيث ينشرح عنه
الصدر وتستفيد النفس منه نشاطا وكونه بحسب ميل الطبع اليه وحب
وروده عليه من الاعتبارات التي لا تحقق لها في انفسها قالوا ولعل السر
ن

في تخصيص التسامح بالاعتبار هو انه لما لم يكن امرا ظاهرا دل على مكانته
بامور موجودة مستتبعة قوله واقول شبه ان يكون تركهم اي ترك
اصحاب علم البيان التحقيق في وجه الشبه هو انهم لم يحصروه في العقلي
كما يقتضيه تحقيقه على ما هو عليه من كونه امرا كليا مشتركا على ما سبق
التنبيه عليه بل قسموه الى حسي وعقلي من تسامحهم هذا اي من قبيل تسامحهم
بذكر مستتبع وجه الشبه مكانه وذلك انهم جعلوا وجه الشبه هنالك
وجه الشبه بين الخد والورد الحمرة المحسوسة وهي حمرة مستتبعة
مستلزمة لما هو وجه الشبه بين الالفاظ والعسل الحلاوة المستتبعة
المستلزمة لما هو وجه الشبه في الحقيقة الا ان التابع هنالك محمول على
مستتبعه وليس امرا اعتباريا والتابع ههنا غير محمول على متبوعه وامر اعتباري ری
واعلم قال تسميته لاحتمال انهم لم يخفوا المحقق الذي ذكره فنوا الكلام
على ما هو المتعارف بين الجمهور من الحمرة والسواد والبياض مثلا امور محسوسة
بلا شبهة فيه بين ما هو جزئي محسوس وما هو كلي معقول وقد جارينا هم نحن
اي وافقناهم وسرنا معهم في ذلك اي في تركهم التحقيق حيث قسمنا وجه
الشبه الواحد الى حسي وعقلي والمتعدد الى عقلي وحسي ما كلا او بعضه قوله
واعلم هذا وان كان معلوما مما سبق ان تشبيه الشيء ليس الا وصفا له بمشاركة
المشبه به في امر لكنه اراد ان ينبه ههنا على انه قد يشتبه الحال في بعض
المواضع فيجعل وجه الشبه فيه ما ليس في الحقيقة مشتركا بين طرفيه قوله
فاذا ما ذكره اي صادق التشبيه حقه صح كما ذكره ان مطلق الصلاح بالاصلاح ل
والفساد بالاهمال اعم من ان يكون حسيا او عقليا بين الملح والنحو كما ان مطلق
الاهتداء مشترك بين النجوم واصحاب النبي عليه الصلاة والسلام قوله
فلو لم يرفع الفاعل ينفصل لعدم استعمال النحو في الكلام والعنت الوقوع في
امر شاق والنعت ان يتكلف ذلك الوقوع وتصحيح قول المتعنتين ان يقال
التعليل في النحو ان يقتصر في الكلام على استعمال الوجوه القوية الظاهرة التي
يفهم بها العارفون باحوال اللغة المعاني المقصودة بلا تكلف والتكثير فيه
ان يرتكب استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة التي يفهم ما قصد كل
بالكلام واما تكثير قواعد النحو في انفسها فلا يتعدى نفعها ههنا لان الكلام
في الاستعمال لا في معرفة قواعد النحو قوله ليس مما نحن فيه الان بل المهم
لنا ان لا نصحح ههنا لتطابق المثال ما قصدناه من كون وجه الشبه غير
شامل لطرفيه واعلم ان الطرماح عني قوله في الكلام وفي الطعام حالا لان عاملها
معنى المشابهة المستفادة من الكاف اي النحو كائنا في الكلام ومستعملا

يشيرا لى الغفلة عن الحق التعلل
الا بشرح كالذي هو معلول لغفلتها
كما جعلوا هنا وجه الشبه

ثم تشابه الملح كما مر في الطعام قال النوع الثالث النظر في الغرض من
التشبيه قدم النظر في احوال التشبيه لان الغرض اهم ولما كان التشبيه ممتاز له
المناسب في احساس على اخر كان الوجدان بكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذى
هو الملتبس ولذلك كان عوده اليه اغلب واكثر لانه قد تنقلب القضية في التشبيه
فيعود الغرض الى المشبه به وحيث كان هذا معلوما مكونا بالاول اشار بلفظه ثم
الى ترجيح جهته عنه ولعل المستتر في تكون لبيان حاله راجعا الى الغرض كما
يتبادر الى الوهم من سياق كلامه لان الغرض هو نفس بيان حاله لا انه
لبيان حاله وكذا الكلام في احواله بل هو راجع الى التشبيه كما يدل عليه قوله
فيعد التشبيه لبيان امكانه ولا يرد عليك ان قوله ما لون هي مثلا سؤال
عن لونها المعرف كونه بياضا او خضرة او صفرة فيقول كلون هذا محمول
على ظاهره والمقصود تشبيه اللون باللون لا تشبيه العمامة بالعمامة في
اللون والغرض بيان حال اللون المشبه اعني كونه احد الالوان المخصوصة مثال
لبيان ماهيته قوله لبيان مقدار حاله يعني ان حاله معلومة واريد مقدارها
في الشدة والضعف والقلة والكثرة الى غير ذلك وفي قوله كحلك الغراب
اى سواده مسامحة اذ المراد كالغراب يدل على ذلك قوله هو في سواده
حيث جعل المشبه ذات الشيء وجعل السواد وجه الشبه الا انه اقحم
لفظة الحلك لمزيد انكشاف مقدار سواد المشبه في الشيء قوله
لبيان امكان وجوده اى بيان امكان وجود المشبه امكانا ظاهرا لا يتعلق
بيانه الا بامتناع […] قوله الى حد يوهم ذلك الحد اخراج ذلك الواحد
من جنس البشرية مثلا الى نوع اى جنس اشرف من البشرية والضمير في
وانه راجع الى ما دل عليه معنى الكلام اى والحال ان وصول ذلك الواحد
في الفضيلة والكمال الى حد يوهم اخراجه عن جنسه امر شبيه الممتنع
مشابهة ظاهرة في كونه مستبعدا غاية الاستبعاد فانت في ذلك المفضل
الذى زعمه بدع الامر كالممتنع فيقع ذلك الامر الشبيه بشيء محقق
ازالة لاستبعاده واظهارا لامكانه حيث لا يحوم حول شائبة فلا
حاله كحال المسك اى حال ذلك الواحد وهو وصوله الى حد اوجب اخراجه
كما هو المشهور فقد انكشف بهذا التشبيه امكان وجود المشبه الذى
هو حال ذلك الواحد انكشافا بلا شبهة قوله لتقرير حاله اى بيان
المشبه لعدم اشتماله على فائدة في المثال المذكور وزيادة تقرير له اى
لشانه عند السامع وفي قوله انك في سعيك هذا كرقمي على الماء تساهل والمراد
ان سعيك كرقمي قوله فانك تجد لتمثيلك هذا من التقرير ما لا يخفى فان

تصور

تصور المعقول بصورة المحسوس يقرر شأنه في ذهن السامع تقريرا كاملا
خصوصا اذا احضر ذلك المحسوس حتى يشاهد فكانك في تمثيلك هذا جعلت
السامع مشاهدا لكون سعيه غير مشتمل على فائدة قوله لابرازه اى ابراز
المشبه الى السامع وارادة بما شاكل ذلك مثل الترغيب والترهيب والتعظيم
والاهانة والتشويق وحسن الاعتقاد وضده وما يناسبهما قوله ابتغاء
بريقه اى بريق الوجه وهو تعليل لافرغا ولشبهت بعد تعليله بافراغا
والمجدور هو الذى اصابه الجدرى والسلحة العذرة والدكة بكسر الدال
وفتح الميم الدملك والطاري يقال في صورة شوهاء لانه تركيب وصفي لا اضافي
فكانه جعل اسود افعل تفضيل من العيوب على الشذوذ كما يبيض واسود
من الالوان في قوله فانت ابيضهم سربال طباخ وقوله لانت اسود في عيني
من الظلم […] بعد تعليله لا طفالا او لشبهت على قياس ما قوله نقلا له
اى للفحم فيه جمر موقد عن صحة الوقوع الى امتناعه عادة حيث صوره
بصورة البحر المذكور الممتنع عادة لا عقلا لامكان ذوبان المسك مع كثرته جدا
حتى يصير بحرا المستطرف اى البعد امرا طريفا جديدا قوله وجه اخر يعني غير
النقل من صحة الوقوع الى […] المعتاد لا لامتناع العادي كالذي […] بريد البحر
المذكور فاذا احضر اى المشبه في الذهن استطرف هو لندوره فيستطرف
المشبه ايضا لامتزاجه بامر نادر وبروزه في صورته وهذا الاستطراف
راجع الى المشبه المتفرع على التشبيه وهو الغرض منه دون استطراف
المشبه به مع ما ذكر على ما ذكر من تشبيه الفحم بالبحر فيستطرف المشبه من
وجهين قوله واما مع حضور المشبه في الذهن في اوان الحدث قوله مثل
حضور مصدر المقدر في المعنى اى واما نادر الحضور في الذهن مع حضور المشبه
فيه ندرة مثل ندرة حضور النار والكبريت مع حدث البنفسج قوله ولا
زورد به بكسر الراء هو اللا الثابت في نسخ الرواية والمراد البنفسج نسب
الى الحجر المعروف لكونه على لونه تزهو اى تكبر من زها يزهو اذا تكبر وافتخر
وحمر اليواقيت شقائق النعمان والقامات سياقات البنفسج قوله فاذا احضر
اى اتصال النار باطراف الكبريت احضارا مع المشبه التام الذى حينما
استطراف المشبه لمشاهدة عناق اى معانقة بين ضدين بين متباعدين
في الغاية وفي بعض النسخ اطفارا مع المشبه اى البنفسج وهو غلط لا يقال
الاستطراف لاجل المعانقة المذكورة بين الطرفين معا لانا نقول لما كان
الكلام المشتمل على التشبيه مسوقا للمشبه به المعتد به ههنا استطراف قال
الشيخ عبد القاهر والاستطراف في تشبيه البنفسج باوائل نار الكبريت

وجه اخر وهو ان الشاعر اراد تشبيها لسان غصن طري يرق ويروق رطبه من
لهب نار في جسم مسبول عليه اليبس ومبني الطباع موضوع الجبلة على ان
الشي اذا ظهر من مكان لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر
والشغف به اشد وقوله الا لعس ما عرفته يعني الاستطراف الناشي من
كون المشبه به نادر الحضور في الذهن مع حضور المشبه وتمام بيت المطلع
قوله من بعد ما شمل البلاد هما اي عرف هذا الرجل واراد بنفسه دار
الاحبة معرفة توهما ومتوهما لانمحا الاندراسها وشمول البلى
البلاد هما اي مواضعها جمع بلد ما صنا دارا اي اخذها عادة وعاده للحقوق
السابقة برخي اي بسوق الطيبة ولدا اعرى صونه عنه فلب مدمعا اي
عدي في مفصله ما عساه اي اي شي عسا عدي ان يقوله ويورده التشبيه
به هذا المشبه الذي ذكره اعني اره دوق الاغني والحال ان عدما اعرابي
جلف جاف اي غليظ الطبع بعيد عن ادراك المناسبات الدقيقة فكيف يهتدي
الى ما يصلح ان يكون مشبها به لما ذكر اذ ليس بظهر له بطير يصلح ان يشبه
به فلذلك وجه ولما رآه اتى بما يندر حضوره مع حضور ذلك المشبه واصاب
حيث جا باقرب صفة من ابعد موصوف وظهر الاستطراف استحالة الرجه
حد اقوله واما الغرض العائد الى المشبه به جعل مرجع الغرض العائد
الى المشبه به ايهام كونه اتم من المشبه في وجه التشبيه لان هذا الايهام
هو الكثير الشايع فيه وغيره نادر كما سنشير اليه وغرة الصباح اول ما
يبدو من بياضه وفي قوله حين يمتدح دلالة على كمال الممدوح في كرمه ومعرفة
حق المادح في مرجعه ايانا حين لقاه بالبشر والطلاقة قوله وكان النجوم
بين دجاها جمع دجية وهي ظلمة والضمير لليلة او النجوم والظاهر ان يقال
سنن لاح بينهن ابتداع اي بين احرات مرع الا ان الشاعر قلب ملمحا على
كثرة السنن وقلة البدع والبيت من تشبيه المركب بالمركب كما يدل عليه ذكر
لفظة بين في الطرفين قوله حين راي شرط جوابه قصد في تشبيهه هذا
واراد بالهدى اصول الدين وبالشريعة فروعه وخص السنن بالذكر لان الكلام
ومع ضياهم ستمر بقوله وكل ما هو علم وان حمل الهوى على معنى الاهتدا كان
مشبها بالمشي في النور والاستضاة به قوله يجعل صاحبها اي بجعلها
صاحبها والمعبد المسلوك المذلل معتبر من العثور بمعنى السقوط على الوجه
وهو منصوب على انه جواب النفي يقال تردى في البئر اي سقط فيها والمهواه
موضع الهوى اي السقوط والضلالة تقابل الهدى فيحمل على العقائد الباطلة
او على المعنى المصدري والبدعة تقابل السنة ومر طوي ذكر ما تقابل الشريعة
اى

اى الطريقة الباطلة والظلما الظلمة ولم يرد بقوله بفضل السنن في الوضوح
على النجوم وبنزيل البدع في الاظلام فوق الدياجي اي حنادس الليل كانه جمع
دجاه اي البيت من التشبيه المفرق بل اراد ان تفضيل الهيئة في هذا المثال
راجع الى تفضيل الاجزا على الاجزا ووصفت بالسواد اي على سبيل التوسع
المشهور واراد بقوله اعرف واشهر بالسواد من الظلام ان الاعرفية والاشهرية
باعتبار الاتمية لتكون مثالا لايهام كون المشبه به اتم في وجه الشبه ولك
ان تجعل معنى كونه اتم في وجه الشبه اعم من كونه اقوى فيه بحيث يتناول
ايضا كونه اعرف واشهر فلا يحتاج الى تاويل فسمه اي شبه الشاعر الظلام
يوم النوى لما ذكر من ادعا كونه اعرف واشهر عطف على يوم النوى فواد من
لم يعشق اظهارا للظرافة فان الغزل وهو المايل الى النساء مع فساده وقلب من
لا يعرف العشق ولا شك ان القلب القاسي يوصف بشدة السواد كانه حجر اسود
في لعابه فنظم الشاعر لقلب القاسي في سلك يوم النوى واوهم انه اتم في السواد
من الظلام كان استضا البدر اي انسلاله وفي الصحاح نضى سيفه وانتضاه
اي سله والنجا بالمد الخلاص والمناسبا الشدة والانحسار الانكشاف يقال
حسرت كمي من ذراعي اي كشفت ولا شك ان انتضا البدر من تحت غيمه انتقال
من حالة غير ملايمة الى حالة ملايمة وكذلك النجاة من الباسا فوجه الشبه بينهما
داخل فيها اذ كل منها انتقال مخصوص والانتضا متكرر على الحس واما كون
اعرف واشهر في نفسه وبما فيه من الانتقال المذكور فاذا قلب التشبيه كان
ايهام اعرفية النجاة في نفسه وبما فيه من ذلك الانتقال ظاهرا واما ايهام
كونه اتم بما فيه من ذلك الانتقال او حمل الاتم على ذلك المعنى الاعم قوله
فشبه هذه اي صورة الانتضا بتلك اي بصورة النجا قوله وقد تحل الليل
السماك لما كان لمعان الكواكب في الليالي المظلمة اقوى جعل الظلام كانه كحل
اعينها فابصرت واشرقت ولما وصف الاخلاق بالضيق والسعة في متعارف
الناس على سبيل الاستعارة تشبيها لها بالاماكن الضيقة والواسعة تخيل
الشاعر ان اخلاق الكرام شي له سعة وجعلها اصلا في السعة فشبه بها الارض
الواسعة قوله ومن الامثلة لما كان عود الغرض من المشبه به مما يرى مستبعدا
عقب امثلة الابيات بامثلة من الايات وبالغ في كون الايات من هذا القبيل
بان كرر في الثانية لفظ من الامثلة وحكم على الثالثة بكونها مصبوبة في هذا
القالب قوله لان الكلام في الربوا اي في حله لا في البيع فالمناسب ان يقال
انما الربوا مثل البيع كما يقال انما النبيذ مثل الخمر وذهابا مفعول له
لقولهم وانما ذهبوا الى كون الربوا اقوى واعرف في الحل بنا على ان الزيادة التي

هي المقصود من المبادله متحققه فيه دون البيع قوله لمزيد التوبيخ
متعلق بقال وضمير فيه راجع الى افمن يخلق كمن لا يخلق وانما كان التوبيخ فيه
ازيد لدلالته على انهم جعلوا غير الخالق اقوى واتم في استحقاق الالوهيه
والعباده قوله لكونه تعليل لاقتضاء المقام بظاهره اياه والضمير راجع
الى افمن لا يخلق كمن يخلق اى هذا الكلام الزام لاولئك الذين عبدوا الاصنام
ولا شك ان المقصود في هذا المقام الزامهم فهذا الكلام مقتضى المقام بظاهره
وقوله تشبيها بالله اى تشبيها للاصنام به في استحقاق العباده واسم
الالوهيه بالحق وانما عبر عن الاصنام بمن لا يخلق اما مشاكله من يخلق او
لانهم عبدوها وحق المعبود ان يكون من اولي العلم وقوله وعندي ان الذي
يقتضيه البلاغه القرانيه هو ان يكون وذلك لان لفظ من يكون حينئذ باقيا
على حقيقته ويكون انكار تشبيه الاصنام بالله تعالى على ابلغ وجه واكده فانه
اذا لم يصح تشبيه الحي العالم القادر من الخالق به فكيف يصح تشبيه الجمادات
العاريه عن تلك الصفات به تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فيكون الانكار اشد
والتوبيخ اكثر وينضم الى ذلك جنس التعريض ايضا ولا يخفى جريان ما احتان
في اصل التشبيه المذكور وقبله قوله تعريضا تعليل لكون الانكار موجها
الى ما ذكر وضميره للانكار الموجه وكلمه عن متعلقه بتعريضا على تضمين
معنى الكشف ويكون عطف على ان يكون وعن يقوله حسبه توبيخ بتنبيها
قصد به التوبيخ وعلى مكان زعمهم فيه وفي اختيارا ولا يذكرون على افلا
يعقلون اشعار بان يكون تشبيه الجماد منكرا اذا تشبيه الحي العالم القادر
منكرا امر معلوم غير محتاج الى تفكر وهم لا يتذكرون قوله منصوب خبر
مبتدا قوله عز وجلا وانما غير الاسلوب لانه على طريقه زيد اسد مع جعل
يبنى عن التشبيه اعني اتخذ والمعنى جعل هواه مثل الهه اى هو مطواع لهوى
النفس اى يتبع ما يدعو اليه فكانه يعبده كما يعبد الرجل الهه وهذا القال
اشاره الى عود الغرض العائد الى المشبه به اعني ايهام كونه اتم في وجه الشبه
واذا احسنت التامل عرفت ان تقديم المفعول الثاني الذي هو المشبه به
وجعله مشبها بالمفعول الاول قد اصاب موقعه حيث دل على انهم جعلوا الهوى
امرا اقوى فيما هو وجه الشبه اعني الطاعه والانقياد والتوبيخ اشد ولفظ
ترمجزوم على جواب الامر وقد يتوهم انه لا تشبيه في هذه الايه اذ ليس المعنى
انهم سموا هواهم بالله وسموه الها بل المعنى انهم جعلوا هواهم الها اى معبودا
يعبدونه بحق الهه ان يكون مفعولا ثانيا لكنه جعل مفعولا اولا على طريقه القلب
بين اجزاء الكلام بلا تشبيه بينها فقوله هذا القلب اشاره الى مطلق القلب

المذكور

المذكور في ضمن التشبيهات المقلوبه السابقه وليس بشيء لان لفظ الهه ان قصد
به مفهومه اعني مفهوم معبود لم يصح ان يجعل مفعولا اول ويحكم ما عليه
بالهوى اصلا وان قصد به الذات كان الكلام على التشبيه قطعا ولا يجب ان
يكون المشبه به ماخوذا باعتبار كونه خصوصيه ذاته تعالى بل يكفي هناك
مطلق معبود الرجل ولا يجب ايضا كون التشبيه قولنا بل يكفينا كونه فعليا
فانه تشبيه ضمني قوله هو ما ذكرنا يعني ايهام كون المشبه به اتم في وجه
الشبه من المشبه قوله لان المشبه به اراد به جنسه لا كل فرد منه لما سيعرفه
وفي بعض النسخ واخص به اى بجهه التشبيه على تاويل الوجه ولم يذكر هيهنا
بيان الحال لقربه من بيان المقدار وقد ذكرهما معا فيما مر وفيما سياتي ايضا
قوله اراده تعليل لقوله شبهته بسلحه واعتبر الزياده في الاستقباح
دون الاستحسان لان الوجه المجدور مستقبح في نفسه فاريد ان يفهم انه
مزيد استقباح السلحه بخلاف الوجه الاسود فان الملطف فيه نقل اصل الاستحسان
قوله لامتناع تعليل لقوله لم يصح يريد ان امتناع تقرير الشيء بما يساويه
التقرير الابلغ مخصوص بما اذا اريد التشبيه التقرير فيجب ان يكون قوله
لامتناع تعريف المجهول بالمجهول متناولا لما عدا التقرير مما ذكره والاظهر
ان يحاوله ايضا ليتجه نظمه مع ما عداه في سلك الذكر معا واذا عرفت
ذلك ظهر لك انه انما ادعى كون المشبه به اخص بوجه الشبه واقوى حالا
معه فيما اذا قصد بالتشبيه التقرير لا في جميع ما ذكره حتى يرد عليه انه
ناقض كلامه حيث صرح فيما بعد بانه يجب في بيان المقدار كون المشبه به
على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص وظهر ايضا انه ادعى
الاعرفيه اما في جميع ما ذكره او فيما عدا التقرير منه وقد صرح فيما ياتي
بان الاعرفيه معتبره في بيان الحال والمقدار وكذا في بيان الامكان وفي التزيين
والتشويه وان لم يصرح باعتبارها في التقرير لكنه ظاهر من الاشتراط الاتم
هناك فان قلت ما وجه اقتضاء التزيين والتشويه مع كون المشبه به اعرف
بوجه الشبه مع ان كون المشبه به مستحسنا او مستقبحا كاف هناك قلت
وجهه ان يقال وجه الشبه بين الوجه الاسود ومقله الظبي مطلق السواد
والا فلا تزيين بل السواد المخصوص باللطف الذي من شانه ان يميل الطبع
اليه ولا شك ان مقله الظبي بهذا اعرف واشهر وكذا ليس وجه التشبيه
بين الوجه المجدور وبين السلحه المنقوره مطلق الهيئه المشتركه والا فلا
تشويه بل لا بد ان يعتبر معها خصوصيه منفره فيكون السلحه اعرف بها
قوله او معرض الاستطراف عطف على معرض التزيين اى ولابرازه في

معرض الاستطراف والمعنى لم يصح ايضا ان ذكر المشبه به لابراز المشبه في معرض الاستطراف وقوله نقلا تعليل لقوله شبهه بحر لامتناع مفعول به لنقلا واللام دعامة ولتستطرف تعليل لنقل الامتناع ومولدا وللوجه الاخر معطوف على الامتناع اي او نقلا للوجه الاخر الذي للاستطراف في المشبه المذكور على ما تقدم وهو ندرة حضور المشبه به في الذهن مطلقا فكانه قال او نقلا لندرة الحضور من البحر المذكور الى ذلك الفحم لتستطرف واما الاستطراف الناشئ من ندرة حضور المشبه به مع المشبه كما في حدث البنفسج فلا نقل فيه اصلا لا لصورة الممتنع الى الواقع ولا لصورة النادر الى الكثير الوقوع فلا تعرض له هاهنا واما قوله لمثل فقيل تعليل لنقل الوجه الاخر واقع بازاء لتستطرف فيكون المعنى ان نقل الوجه الاخر لتستطرف النوادر كما ان نقل الامتناع لتستطرف استطراف الممتنعات العادية ورد بانه يلزم ح ان يكون عدم صحة الابراز في معرض الاستطراف خاليا عن التعليل وان لا يقع شيء بازاء قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وايضا ليس بحسب اللفظ في قوله لتستطرف تقييد بكونه لنقل الامتناع بل هو مطلق لفظا فالتعبير عن استطراف الندرة بانه مثل ما ذكر من الاستطراف لا يخ عن بشاعة وقيل تعليل لعدم صحة الابراز في معرض الاستطراف والمراد بمثل ما ذكر من امتناع تعريف الشيء المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه فالمعنى لم يصح الابراز في معرض الاستطراف لامتناع بيان الاستطراف الشيء بما لا يكون اعرف منه بالاستطراف واقوى فيه واخص به ويرد عليه ان الاستطراف عرض من التشبيه كما مر والكلام في وجه الشبه وكون المشبه به اعرف واقوى فيه وايضا الاستطراف المذكور مترتب على الابراز الواقع في صورة الممتنع او الكثير الوقوع في صورة النادر فيكون مخصصا بالمشبه فلا يتصور كون المشبه به اقوى فيه ولئن ذهبت الى ان المراد بمثل ما ذكر هو امتناع تعريف المجهول الى آخره على ان لفظ المثل مقحم لزمك ان يكون المشبه به في التشبيه الاستطرافي اما اعرف بوجه الشبه او اقوى فيه وكيف يلزم ذلك مع ان المشبه به كلما كان اندر حضورا في الذهن كان الاستطراف اقوى لا يقال جاز ان يكون اندر حضورا من المشبه مع كونه اعرف منه بوجه الشبه او اقوى لانا نقول من المعلوم ان ليس البحر المذكور اعرف بالهيئة المشتركة ولا اقوى فيها من الفحم فيه جمر موقد فان قلت قد حكمنا بانا جعلنا الغرض العائد الى المشبه به ايهام كونه اتم بناء على ان حقه ان يكون اعرف بوجه الشبه واخص به واقوى حالا معه وهذا البناء انما يصح اذا وجب في كل مشبه به ان يكون

اقوى في وجه الشبه بحسب اصله حتى يتوهم من التشبيه المقلوب كون المشبه به فيه اتم وليس الامر كذلك لما نبهنا عليه قلت قد نبهناك ايضا على جواز تفسير الاتم بما يكون متناولا للاعرف وله ان يكتفي في ذلك الايهام بكون المشبه به اقوى في غالب الاستعمال والاقسام التي هاهنا شيء وهو ان مساق كلامه يقتضي كون المشبه به في التشبيه الاستطرافي اعرف واقوى في وجه الشبه لان قوله او معرض الاستطراف داخل تحت قوله لم يصح الواقع جزاء الا تنافي كون المشبه به اعرف واخص واقوى وهذا الاقتضاء لا يختلف باختلاف تفسيرات قوله لمثل ما ذكروا علم انه جمع فيما بعد بين المقلوب وتنزيل الناقص منزلة الكامل في اقتضاء كون المشبه به اتم في وجه الشبه فلو ذكر هاهنا ان المراد من التشبيه الحاق الناقص بالكامل في ذلك الايهام مع قلة المؤنة بتنزيل التعريض لهذه الاقسام التي ذكرها هاهنا مع انه سياق تفاصيل احوالها قوله وربما كان اشار بلفظة ربما الى قلة هذا الغرض كما اشار الى كثرة الغرض الاول بجعله مرجع الغرض العائد الى المشبه به كما مر وقوله عند المشبه بكسر الباء وهو فاعل للتشبيه قوله تشبيه ماذا فلم يسم انه قد وجد نظيره في كلام الثقات وانه محمول على الحذف اي تشبيه ماذا فيكون ماذا في احد وجهيه مفعولا به للثاني المحذوف لكون الاول دالا عليه والتسني هو التيسر والتسهل يقال تسناه اذا تيسر والصاحب هو اسمعيل بن عباد صحب ابن عميد في وزارته وتولاها بعده ولقب بالصاحب الكافي توفي في سنة خمس وثمانين وثلثمائة قوله واحد العقد واحد اي متعاقبين اشهى الى النفس من الخبز اي هو كالخبز في كونه مشتهى بل هو ازيد منه في ذلك لتكون كل واحد تعليل لاختيار الحكم بالتشابه فانك اذا قلت فيما تشابها بيانا او تشابها كان كل منهما بالنظر الى المعنى مشبها ومشبها به بالقياس الى الاخر وقوله تفاديا تعليل لمعنى قوله فالاحسن ترك التشبيه اي ينبغي ان يترك كالتشبيه احترازا من ترجيح احد المتساويين على الاخر بجعل احدهما بعينه مشبها والاخر بعينه مشبها به مع تساويهما في استحقاق هاتين الصفتين ويظهر من هذا اي من كون كل واحد من الطرفين في باب التشابه مشبها ومشبها به من حيث المعنى فان قلت كيف يقع التشبيه في هذا الباب مع اشتماله على ما ذكر من الترجيح الخ قلت ذلك الاستلزام من حيث النظر الى التساوي في وجه الشبه ولم يتعرض هناك ما يرجح جعل احدهما مرجحا مشبها لكون الكلام مسوقا لبيان حاله كما اذا لقيت زيدا فقلت برزت غرته كالصبح او طلع البدر فقلت بدا كغرة الفرس صح فيه العكس

اى من غير ان يعد تشبيها مقلوبا واذ ذاك اشاره الى وقوع التشبيه فى
باب التشابه قوله ضرما تلى عليك يعنى به ما مر من ان حقه ان يكون
اعرف بوجه الشبه واخص به واقوى فاذا علمت كون هذه كون تلك لم يرد
به بيان حال المشبه او مقداره حتى يجب كون المشبه به اعرف بل اردت
الحكم بالتشابه فانه امر مطلوب ايضا الا انك اوردته فى صورة التشبيه
قوله متى كان طرف لان يقال يعنى انه اذا جعل وجه الشبه هذا المعنى
فقط كان الطرفان متساويين فيه وجاز العكس واما اذا نظر معه الى الشئ
الناصع والسواد كان الصبح اقوى فى ذلك وكذا الحال فى الشمس والمراة
والدينار فانه اذا لم يقتصر فى وجه التشبيه بينها على ما ذكر بل اعتبر
معه قوة الاشراق مثلا كانت الشمس اقوى منها والمراد بخصوص اللون
خصوصيه الصفرة المستحسنه وقوله لكون وجه التشبيه تعليل
لقوله فصح ان يقال كون هذه مع ما فى حيزه ومعنى زيادة اختصاص
وجه التشبيه باحد طرفيه ان يكون له مزيد تعلق وانتساب الى احدهما
كالجراه بالقياس الى الاسد قال ____ واعلم ان التشبيه متى كان وجهه التشبيه
قد اشتهر اطلاق لفظ التمثيل على مطلقه فى عباره الكشاف وغيره الا انه
قد يخص بقسم من التشبيه وهو ما كان وجهه وصفا غير حقيقى اى غير
متحقق حسا ولا عقلا وكان مع ذلك منتزعا من عدة امور معتبرة فى
طرفيه لا فى عدة امور يتركب هو منها فعلى ما ذكرنا يكون كل واحد من طرفى
التشبيه التمثيلى مركبا كما ان وجه الشبه فيه ايضا مركب وتوهم بعضهم
ان المراد انتزاع وجه الشبه من عدة امور هى اجزاؤه فاقتضى ان التمثيل
يتركب وجه الشبه وحده فقدمنه تشبيه الثريا بالعنقود وتوسل بعض
المتعسفين بذلك الى تجويز افراد الطرفين فى الاستعارة التمثيلية بناء على ان
كل تشبيه تمثيلى اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صار استعارة تمثيليه
فاذا كان الطرفان هناك مفردين كانا ههنا ايضا كذلك مع ان هذا التجويز
مناف لما سيأتى من تصريح المفتاح بانحصار الاستعارة التمثيليه فيما
هو مركب الطرفين ثم ان قيد كون الوصف غير حقيقى مطلقا فيما تفرد به المص
واما الشيخ عبد القاهر فقد اكتفى بان لا يكون الوصف متحققا حسا حيث
قال التمثيل هو التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال
انه تضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب فيه مثل وان كان
عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا ومعنى
قوله خص باسم التمثيل انه ميز بهذا الاسم عما عداه من اقسام التشبيه
حيث

حيث اطلق عليه وحده والمضفر وجمع المضفره قوله فان تشبيه الحسود
هذا التشبيه ضمنى يقتضيه معنى الكلام وقد اعتبر فى كل من طرفيه امور عن
اما فى جانب المشبه فالحسود ومضضه وتطلبه للفناء ولعله يتوصل بها
الى التشفى عن وجع باطنه وصبرك على مضضه وتركك لمقاولته مع علمك
بتطلبه اياها واما فى جانب المشبه به فالنار المقتضيه بطبعها للالتهاب
وعدم امدادها بالحطب واسراع الفناء فيها بسبب ذلك فالمشبه حاله
مخصوصه للحسود مركبه من امور والمشبه به حاله مخصوصه للنار مركبه
ايضا من امور ولا شك ان الهيئة والحالة المشتركة بين هاتين الحالتين
منتزعه من عدة امور وانها امر وهمى فان تلك الحالة هى كونهما ممنوعين
عما يمد بقاءهما ليسرع فيهما الفناء وضمير له للحسود ولفظ اذا لم يجد
طرفيه محضه والمصبور وهو الذى يستكى صدره ويستشفى ما لنفث وقوله
من قيامه ببيان ما يتوهم فقد تعرض لوجه الشبه فى المشبه دون المشبه
به لظهوره فيه وقد اشار الى تركب المشبه به فى قوله وان من ادبته
حيث قال بالعود المسقى او الغرس الموثوق باوراقه ونضرته يعنى بعد
الذى نصرت من حسبه والى تركب المشبه هناك حيث ذكر كون الصبى
مهذب الاخلاق الخ يعنى مع كونه اولا على خلاف ذلك والى تركب وجه
الشبه فى المشبه حيث قال من تمام الميل اليه اى من كونه يجب تمايل اليه
ميلا تاما ويستحسن حاله استحسانا كاملا من جهة كونه على تلك الصفات
بعد كونه على خلافها وسكت عن بيان وجه المشبه به لظهوره فيه قوله
وكالذى اى وكوجه التشبيه الذى فى قوله اعز من قائل مثلهم اى حال
المنافقين وصفتهم العجيبة الشان المذكوره فيما سبق كمثل الذى اى كحال
الجمع او الفوج الذى استوقد نارا عظيمة اى طلب وقودها وهو سطوعها
وارتفاع لهبها فلما اضاءت النار ما حول المستوقد من الاماكن والاشيا
او اضاءت تلك الاماكن والاشيا بالنار ذهب الله بنور المستوقدين اى
اخذ نورهم وامسكه ومضى به معه وما يمسك الله فلا مرسل له فهذا
ابلغ من ان يقال اذهبه وانما وحد الضمير فى استوقد وحوله وجمع فى
قوله بنورهم وما بعده نظرا الى جانبى اللفظ والمعنى قوله الى تسنى مط
بها اى تيسره وتسهيله وهذا المط طرف المشبه به وكذا اسبابه القويه وانطلا
واما فى المشبه فالمط الخلاص من التعرض لهم والقدح فيهم ودخولهم فى عداد
المؤمنين لمشاركتهم فى حظوظهم واسبابه القويه الايمان باللسان
واتباع المؤمنين فى ظواهر احوالهم وانقلاب تلك الاسباب اطلاع الله

المؤمنين على اسرارهم وافتضاحهم بين المؤمنين واتصافهم عندهم بسمة
النفاق قوله وكالذي اي وكوجه التشبيه الذي في قوله تعالى ايضا اي هو
ايضا مثال لما نحن فيه كالذي في الايات السابقة والعطف باو في قوله او
كصيب تنبيه على ان كلا من القصتين كافية في تحصيل المقصود من التشبيه
فبايتهما شبهت حال المنافقين وقصتهم فقد اصبت وان جمعت بينهما
فقد بالغت في توضيح ما قصدت والصيب فيعل من صاب يصوب اي نزل
ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا فان اريد به السحاب ففيه ظلمتا سحمته
وتطبيقه منضمة اليهما ظلمة الليل وكون الرعد والبرق في السحاب واضح
وان اريد به المطر ففيه ظلمة تكاثفه وانتساجه بتتابع القطر وظلمة
اظلال غمامه مع ظلمة الليل واما الرعد والبرق فحيث كانا في اعلاه
ومصبه وملتبسين به في الجملة فهما فيه ايضا ويجعلون استئناف كانه
قيل كيف حالهم مع ذلك الرعد الهائل وفي اطلاق الاصابع على الانامل
مبالغة بجعلها ذرا الانامل ومن الصواعق متعلق بيجعلون على معنى ان
ذلك الجعل من اجل الصواعق والصاعقة قصفة رعد ينقض معها شعلة
من النار لا تمر بشيء الا اهلكته وانتصب حذر الموت على انه مفعول له
للجعل المعلل قوله واصل النظم او كمثل ذوي صيب لا شبهة في ان ذوي
مراد بحسب المعنى واما بحسب اللفظ فلولا ان الضماير في يجعلون اصابعهم
في آذانهم تطلب ما يرجع اليه لم يحتج الى تقديره في نظم الكلام وانما احتيج
الى تقدير مثل لكون المعطوف على وفق المعطوف عليه اعني كمثل الذي
استوقد نارا الا انه لم يقدر لكان المشبه به ذوات ذوي الصيب كما
يوهمه الظاهر لان المشبه به اذا كان مركبا ودخل عليه الكاف كان بحسب
المعنى داخلا على الهيئة المنتزعة من مجموع الكلام لا على المفرد الذي يليه
الا ترى الى قوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا كماء اذ ليس المقصود هاهنا تشبيه
الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره ومن البين فيما ذكرناه قول لبيد
وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع فانه لم يشبه
الناس بالديار بل شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم عنها بحلول
اهل الديار فيها وسرعة ارتحالهم عنها وتركها خلاء خاوية قوله اذ لا يخفى
اما تعليل لقوله واصل النظم كمثل ذوي صيب باعتبار اشتماله على عدم
مثل وتعليل لقوله دل عليه واراد بقوله ان التشبيه تشبيه حال
المنافقين والمعنى لا يخفى ان ليس التشبيه حال المنافقين كائنا او دائرا
بكلمة او بين مثل المستوقدين وبين ذوات ذوي صيب يعني لو لم يقدر
لفظ

لفظ مثل لزم ان تكون قصة المنافقين دائرة بين كونها مشبهة بقصة المستوقدين
وكونها مشبهة بذوات ذوي الصيب وقد عرفت انه بطلان هذا اللزوم
قوله انما المشبه اي تشبيه حال المنافقين دائر بين صفة اولئك
اي المستوقدين وصفة هؤلاء اي ذوي الصيب اي تارة شبهت حالهم
بصفة اولئك واخرى بصفة هؤلاء بالترديد على سبيل التسوية فلا بد من
تقدير لفظ مثل فتامل قوله وهو صفتهم العجيبة الشان اشارة الى ان لفظ
المثل مستعار من القول السائر الممثل مضربه بمورده للقصة او الحال
او الصفة اذا كان لها شان وفيها غرابة وانما صح هذه الاستعارة لانهم
لم يضربوا مثلا ولا راوه اهلا للتسيير الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه
قوله ونظيره اي ونظير قوله او كصيب في ان تشبيه المشبه دائر بين
شيئين من حيث ان المشبه به هاهنا في الظاهر وفي الحقيقة شيء اخر مقدر على
صورة المضاف والمضاف اليه ومعنى من انصاري الى الله من جندي متوجها
الى نصر الله فالاضافة في انصاري اضافة احد المتشاركين الى الاخر لانه قيل
من الانصار الذين يختصون بي ويكونون معي في نصرة الله ولو كان معناه
من ينصرني مع الله لم يطابقه الجواب اعني قولهم نحن انصار الله اي نحن
الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر هاهنا مضاف اي نحن انصار نبي الله قوله
فاوقع تعليل لكونه نظيرا لقوله او كصيب او هو نظيره لانه تعالى اوقع
التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين انصار الله دائرا بين كون الحواريين وهم
اصفياء عيسى عليه السلام وخلصاؤه انصار الله كما يشهد به استقامة المعنى
ويؤيده نحن انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله كما
يقتضيه ظاهر النظم لكن المراد هو التشبيه الاول رعاية لما يقتضيه سداد
المعنى وانت خبير بان هذا الدوران انما يصح ان لو كان لاقتضاء ظاهر النظم وجه
صحة في الجملة وليس الامر كذلك ومن ثمه قال بعضهم لفظ بين هاهنا داخل على
المشبه والمشبه به على طريقة قولك في زيد كالاسد هو التشبيه بين زيد
وبين الاسد لا داخل على امرين دائر تشبيه شيء ثالث بينهما كما في قوله اذ لا يخفى
ان التشبيه ليس بين مثل المستوقدين الى اخره وبنى على ما قاله ان لفظ الحواريين
في عبارة الكتاب اما سهو من القلم او اريد به المؤمنين لانهم حواريو عيسى
عليه الصلاة والسلام كما ورد في حواري بمراده اي عمي وحواري من امتي
وادى ذلك الى ان غير لفظ الحواريين في بعض النسخ بلفظ المؤمنين وعلى هذا
القول يكون ما نحن فيه نظيرا لقوله او كصيب في انه شبه فيه شيء باخر في
الظاهر مع ان المراد تشبيهه بمقدر على صورة المضاف والمضاف اليه لا في

دوران المشبه من شىء سبه بها المشبه كما فى قوله او كصيب وقوله مستعمل
صفه لمصدر ى ومسند الى ما قال فيكون العايد الى الموصوف معنويا اذ المعنى
مستعمل هو مع لفظ قال الا انه اقتصر فاوقع ما قال فاعلا لمستعمل ومقدم
الحاج يروى بالنصب على الحكايه وهو مصدر وقع ظرفا بتقدير الزمان اى
زمن قدم الحجاج ويجوز ان يجعل مقدم اسما للزمان فلا يحتاج الى تقدير الزمان
فكان الاولى ان يمثل بما قال عيسى عليه السلام يحوانيك خفوق النجم قوله
ثم نظيره المذكور اى نظير ما ذكر من الاستين ولفظ ثم للتراخى فى الرتبه ولو
قال ثم نظيره لتبادر منه نظيرا وكصيب كما يشهد به قوله ونظيره عند كل
ذى فطنه ولا شك ان البيتين يشاركان الايتين فيما ذكر من حذف المضاف
والمضاف اليه ولا يقدح فى ذلك ان المضاف اليه المقدر فى الايه الاولى
والبيتين يكون مضافا الى ما هو مذكور فيها اما فى الايه فالى مجرور الكاف
اعنى الصيب واما فى البيتين فالى الاصبع وضمير البرق بخلافه فى الايه الثانيه
اذ يحتاج فيها الى تقدير امر اخر مضاف الى مجرور الكاف اعنى الوصف الذى اضيف
الى ما قال وصدر البيت الاول الامن رأى لى راى برق شريق اى من ابصر
لى جهه برق شرق اى شرق سحابه بمائه بمعنى انه غص به لكثرته بحث اسال
البحار بكسر البا ويروى بفتحها وهو اسم موضع بحد فا نحى اى قصد للعقيق
وهو موضع يجرى اليه مياه نجد وصدر البيت الثانى فادرك ابقا العراده
ظلعها العراده اسم فرسه وهى فى الاصل الجراده الانثى والفرس العتيق
المجرب لا يعطى عدوه بتمامه بل يبقى منه شيا لوقت الحاجه والظلع الغمز
فى المشى لوجع فى الرجل اى اصاب ابقا عراده ذخيره عدوها غمز فى مشيها
والحال انها قد جعلتنى من حزيمه بن طارق بفتح الحا المهمله وكسر الزا على
مسافه قريبه جدا فلولا ظلعها لادركته قوله على ما قدر اى هذان القولان
نظيران للمذكور فى حذف المضاف والمضاف اليه الكاينين على الوجه الذى
قدره الشيخ الامام ابو على الفارسى وقوله من اسال بيان قدر وانما
اسند التقدير الى من يوثق بقوله لئلا يمنع التقدير فى الاول بالحمل على التجوز
فى اسناد الاساله الى البرق وفى الثانى بجعل الاصبع مجازا عن المسافه
القريبه فى المقدار من الاصبع فلا يحتاج ح الا الى تقدير لفظة ذا وكان
الشيخ الفارسى لم يلتفت الى ذلك لبعده والسقيا اسم من سقاه الله الغيث
واسقاه اى اسال سقيا سحابه اى سحاب البرق بحذف المضاف الاول
فصار اسال سحابه ثم حذف المضاف الثانى فانقلب الضمير المجرور مرفوعا
مستكنا وكذا الحذف لفظتا ذا ومسافه تدريجا انتصب اصبع على انه
مفعول

مفعول ثان يجعل ثم انه رد على الناس بحذف المضاف من الكلام قلعا لتوهم
الاستبعاد بقاله هو سايغ اى جايز فى الكلام منه قوله تعالى فكان قاب
قوسين اذ فيه حذف ثلاث مضافات متتاليه اعنى مقدار مسافه قرب
وحذف مضاف اخر على حين اعنى مثل وذلك ان ضمير كان لجبريل وليس هو
قاب قوسين بل اصل الكلام ما ذكره فحذف لفظ مثل من خبر كان ثم حذفت
المضافات الثلثه على التدريج من اسمها فانقلب الضمير المجرور الراجع الى
جبريل مرفوعا مستكنا من كان قوله وان كان قوله او كصيب يروى بفتح
الهمزه عطفا على ان المشبه فيكون المعنى ولا يخفى ان قوله او كصيب الح من
باب التمثيل لان وجه الشبه فيه امر توهمى منتزع من عده امور وليس سى
اذ يلزم منه انخراط هذا المعطوف فى سلك ما جعل عليه لكون اصل النظم
على حذف المضاف الذى هو لفظ مثل فالصواب هو الروايه بالكسر عطفا
على قوله واصل النظم او كمثل ذوى صيب الح فبعد ما حقق اصله شرع فى
تحقيق ما هو بصدده من بيان كون وجه الشبه امرا وهميا منتزعا من عده
امور فى طرفيه والضمير فى بينهم لذوى الصيب وفى انهم اما للمرا ولكما فقال
اولهما جميعا والمغانم المطمع للمنافقين هو ايمانهم ظاهرا واتباعهم المومنين
صوره ومقاساتهم الاهوال افتضاحهم بنزول الوحى الكاشف عن اسرارهم
وما انطوى عليه ضمايرهم ووقوعهم بذلك فى مخاوف هايله قوله وكذا
الذى فى قوله عز وعلا مساق كلامه يقتضى ان يقال وكالذى فى قوله عطفا
على ما بعد مه من نظاير لكنه عدل عنه وارد جمله من مبتدا هو الموصول
مع صلته وخبر هو لفظه كذا فوجب ان يعطف على مقدر كانه قال فالوجوه
فى تلك التشبيهات السابقه كما بينا اوصاف غير حقيقيه ومنتزعه من امور
عده وكذا الذى فى قوله عز وعلا مثل الذين حملوا التوراه ولا يجوز عطفه
على قوله وانه كما ترى مما نحن بصدده اى غير حقيقى منتزع من الامور لانه
من تتمه بيان الايه السابقه اعنى او كصيب ومعنى حملوا التوراه انهم
كلفوا علمها فالعمل بها لم يحملوها اى لم يعلموا بها فكانهم لم يحملوها اسفارا
اى كتبا كبارا من كتب العلم فهو يمشى بها ولا يدرى منها الا ما مر بجنبه وظهره
من الكل والتعب قوله فان وجه الشبه تعليل لكون الايه من قبيل التمثيل
والروايه فى لفظ الاسفار النصب على انه معمول الحامل والبا فى بالامتناع
متعلق بالمغ على تضمين معنى اجدر وضمير كونه راجع الى الحرمان الماخوذ
مع ما قيد به وقد يتوهم من قوله ومركبا من عده ان تركب وجه الشبه
وحده كاف فى التمثيل وليس بشى فان وجه الشبه هنا مع كونه مركبا

منتزع من عدة امور في طرفيه الا انه تفنن في العبارة فذكر فيما سبق الانتزاع
من امور متعددة في الطرفين واكتفى هاهنا بالتركيب كونه منتزعا من امور عدة
وقوله غير الحقيقي صفة للوصف اما على انه بمعنى النكرة كالجاد واللئيم واما
لان غيرا تعرب هاهنا بالاضافة لاشتهارها بالوصف الذي نحن فيه بمقابل الحقيقي
وجاز ان يكون بدلا منه وقد منع النحاة من تعريف غير باللام مع كونه مضافا
وان كان نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العربا بل في عبارات بعض
العلماء كانهم جعلوه المغايرة والرواية في نا قده بكسر القاف والدال المعجمة وفي بعض
النسخ بالقاف والدال المهملة قوله لا لتناسبه اي لا لتناسب الذي نحن بصدده
من الوصف غير الحقيقي في كثير من المواضع بالوصف العقلي الحسي اذ ليس
لشيء منهما عقلي وحسي فقد يكون للعقلي الحقيقي نوع خفاء في تحققه فيظن انه
وهمي وقد يكون للوهمي نوع ظهور لوضوح الاسباب الباعثة على توهمه فيظن
انه عقلي حقيقي فالتمييز بين كون الوصف المعتبر في التشبيه المنتزع من عدة
وهميا حتى يكون التشبيه تمثيليا او عقليا حتى يكون التشبيه غير تمثيلي محتاج
غاية الاحتياج تامل صادق فيه ذكره حتى يزول الالتباس الثابت في تلك
المواضع ولا بد في ارتباط قوله لا سيما بما قبله من تاويل وهو ان يقال انه
بعد ما ذكر التناسب الوصف الوهمي بالعقلي الحسي كانه قال يقع فيه الالتباس
من هذه الجهة ومن جهات اخر لا سيما جهة المعاني التي ينتزع هو منها فربما
انتزع الوصف من ثلثة معان فارب في ذلك الانتزاع الخطأ لوجوب انتزاعه
من اكثر ولا يخفى على ذي مسكة انه صرح في هذا المقام بانتزاع وجه الشبه
من معان متعددة هي اجزاء لوجه الشبه يكون ذلك على هيئة فيما حققناه لك
في تعريف التمثيل من انتزاع وجه الشبه فيه انما هو من امور عدة في طرفيه
يقال ابرقت السماء اي صارت ذات برق وقوما نصب بنزع الخافض اي
لقوم اقشعت اي تفرقت الريح السحاب فاقشع اي صار ذا قشع كما يقال
كبه فاكب اي صار ذا كب وخلت اي انكشفت مغراه اي مقصده قوله بوجه
انتزاع وجه الشبه من مجموع البيت وذلك لان المنتزع من المصراع الاول
هو الابتداء المطمع وحده واما الانتهاء المويس فمنتزع من المصراع الثاني قوله
متى فشا اي شاع واشتهر استعماله على سبيل الاستعارة يعني ان يذكر اللفظ
الدال على هيئة مركبة من امور متعددة ويريد به هيئة اخرى مثلها مشبهة
بها كما سيأتي تقريره واراد بقوله لا غير انه صار بحيث لا يستعمل على سبيل
التشبيه اصلا وذلك سبيل قولهم لو ذات سوار لطمتني ودون ذلك
خرط القتاد وبالصيف ضيعت اللبن قوله لا تغير اي لا تغير الفاظها عما

ورد

وردت هي عليها في اصلها في تذكير وتانيث او افراد وجمع الى غير ذلك لان
الاستعارة كما ستعرفها ان يذكر اللفظ الذي هو بازاء المشبه به ويراد به المشبه
فلو غير لفظ المثل لم يكن واردا على طريق الاستعارة فاذا اوردت التمثيل بقوله
بالصيف ضيعت اللبن في المذكر لم تغير كسرة التاء وان غيرتها لم يكن مثلا ماخوذا
منه دالا عليه وعلل صاحب الكشاف عدم التغيير بان الامثال السائرة لا
تكون الا اقوالا فيها غرابة من بعض الوجوه فحوفظ على تلك الغرابة وحميت
الالفاظ عن التغيير **قال** النوع الرابع النظر في احوال التشبيه من
كونه قريبا او غريبا هذا ينقسم على حدة قوله مقبولا ومردودا ينقسم
اخر ولذلك لم يقل او مقبولا بل ترك الواو ايضا اشعارا بالاستقلال قوله
والكلام فيه ذلك اي في بيان احوال التشبيه وهنالك اشارة الى النظر في احواله
او الى الكلام في بيانها وضمير منها للاصول وكلمة عسى مقحمة لافادة عدم القطع
بالاخذ او تاوله بما يصلح صلة او صفة لما وادراك الشيء مجملا مثلا ان يدرك
الانسان من حيث انه شيء او انسان بلا تفصيل وادراكه مفصلا مثل ان يدرك
الانسان مثلا من حيث انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق قوله وقد
سبق تقريره في باب الفصل والوصل وذلك انه بين هناك الجامع بين الجمل
لا سيما النوع الخيالي فانه زاد في تقريره بايراد امثلة وحكايات قوله
ومنها ان استحضار الامر الواحد ايسر هذا الاصل الرابع يقرب من الاصل
الاول الا ان ذلك في ادراك الامر الواحد المركب ادراكا من وجهي اجمال وتفصيل
وهذا في ادراك الامر الواحد والمتعدد قوله اتم منه اي من ميل النفس الى
العقليات فالجار متعلق بمعنى الضمير ولا استبعاد فيه قوله واعني
بالحسيات ذهب المصنف الى ان ما يتخيله الظاهريون من انه يمتنع ادراك النفس
الناطقة للجزئيات المادية المكفوفة بعوارض مشخصة من المقادير المتفاوتة
والاوضاع المختلفة فاحتاج فيما ذكره من ان ميل النفس الى الحسيات اتم من
ميلها الى المعقولات كما هو المشهور الى تاويل فلذلك قال المراد بالحسيات
هاهنا هو المعقولات التي يجردها النفس من المحسوسات الحقيقية فان
ميل النفس الى هذا النوع من المعقولات المسمى بالحسيات اتم من ميلها الى
المعقولات الصرفة كمفهوم الممتنع والواجب والممكن وذلك لوجهين الاول
زيادة تعلق النفس بهذه الحسيات بسبب تجريد النفس اياها بقوتها
العقلية عن المشخصات الممتنعة الارتسام فيها ونظمها وهذه الحسيات
في سلك ما عداها من المعقولات حيث صارت بالتجريد كليات مثلها ولا
شك ان النفس اذا زاد تعلقها بشيء كان ميلها اليه اكثر والثاني زيادة

الفا النفس بهذه الحسيات ايضا اى مع زيادة تعلقها بها وانما زاد الفها
بها لكثرة ما ورد ها الى النفس بسبب كثرة طرق المبادى ولا مرية فى ان زيادة
الالف يقتضى كمال الميل فقوله وزيادة ميلها مبتدا وخبره لزيادة تعلقها
وقوله ولزيادة الفها عطف على لزيادة تعلقها واما قوله على ما نبهت فاشارة
الى ما ذكره من النكتة التى اوردها فى وجه الشبه من انه اذا كان محسوسا
كان جزئيا قطعا واذا جرد حتى صار كليا كان عقليا فشبه ادراك الجزئى
الحسى وادراك الكلى العقلى تنبيه منه على ان النفس العاقلة لا تدرك
الجزئيات المحسوسة والا كان ادراكها ايضا منسوبا الى العقل فيفهم منه
ان عليه دليلا فى الجملة وان لم يكن مذكورا هناك هذا ما ذهب اليه وبنى
ثم الكلام عليه لكن التحقيق ان المدرك للكليات والجزئيات هو النفس الا
ان صور الجزئيات ترتسم فى الاتها لا فى ذاتها فنسبة ادراكها الى الالات
اعنى الحواس كما نسب القطع الى السكين وكيف لا والحكم بالكلى على الجزئى
فى قولك زيد انسان وهذا البياض لون يقتضى حضور المحكوم عليه والمحكوم
به عند الحاكم ولا يجوز ان يكون الحاكم هو الحس لامتناع ادراك الكلى
فهو النفس فلا ان يكون مدركة للجزئى ايضا قوله واما ما يقال زيف
هذا الوجه بناء على ما ذهب اليه من امتناع ادراك النفس للجزئيات واما
على التحقيق الذى عرفته فهذا وجه وجيه لان النفس فى مبدا الفطرة خالية
عن العلوم بمرا بها تستعمل حواسها فتدرك المحسوسات وتتنبه لمشاركات
بينها ومباينات فتنتزع منها علوما كلية ولا شك ان الالف بالاعلام اكمل
فيكون الميل اليه اتم قوله فبعد تقرير هذه الغاجواب اما وهى فى الحقيقة
داخلة على جزء ما يقال بمعنى شئ وبعد ظرف معمول للظرف المستقر الواقع صفة
لشئ اعنى بمعزل وما عطف عليه ومن اماده متعلق بمعنى بمعزل وعن
تحقيق متعلق بمعنى البعد المستفاد من كونه بالف منزل ومتعلق الرويه
فى كما ترى كونه على ذلك الوصف اعنى كونه بمعزل وبالف منزل والمقصود
بقوله كما ترى ان اتصافه بذلك الوصف واضح فهو صفة اخرى لشئ متاخر
بحسب المعنى عن ذلك الوصف كما ترى وانما بالغ فى تزييف هذا القول هذه
المبالغة لان المحسوسات التى يتقدم ادراكها على ادراك المعقولات
ليست مدركة للنفس على ما اختاره فلا يتصور ميلها اليها فضلا عن كمال
الميل نعم يكون للحواس المدركة اياها الفة بها كاملة وميل اليها تام قوله
لمحبتها العلم طبعا الا ترى ان كل واحد يحب الادراك ويميل اليه من غير
ان يكون هناك سبب خارج يدعو اليه وانه لا يرضى احد بان ينسب
الى

الى الجهل ولو فى امر خسيس وانه اذا اعرض عليه ما فى وسعه ان يدركه اقبل
عليه بمجامع همته كما يشاهده من العوام بالقصاص الى كلمات الوعاظ وكلمات
القصاص واذا سمع ما لا يصل اليه فهمه كالمسائل الدقيقة من العلوم
الدقيقة اشمأزت عنها نفسه واعرض عن جانبها قوله اكره من معاد اى
من حديث معاد كما صرح به فى بعض النسخ وهذا المثل يدل على ان مشاهدة
مكروهه كما ان المثل الثانى يدل على ان تجدد الصورة مستلذ ما استفيد
من هذين المثلين معا وهو كراهة المتكرر ولذة المتجدد اقوى وابلغ فيما
ادعاه اولا من ان تجدد صورة عندها احب اليها والزمن مشاهده معاد
قوله ولعمرى ان التوفيق بين حكم الالف وهو كونه موجبا للميل على ما مر
فى بحث الحسيات من ان زيادة الف النفس بها يقتضى زيادة ميلها اليها
وبين حكم التكرار وهو كونه موجبا للكراهة كما ذكر فى هذا الاصل احوج
شئ الى التامل وذلك لان الالف التى لا يحصل الا بتكرر فلو كان التكرار
مقتضيا للكراهية لكان المالوف اكره شئ واسمج النزاع الى الاشتياق
والميل الى المالوف لكن الوجدان يشهد بكون الالف موجبا للميل والاشتياق
الى المالوف وبكذب كونه مكروها لا يشتاق اليه فوجب ان لا يكون التكرار
والاعادة موجبا للكراهة والتامل الذى يجب ان يعقل حتى يظهر صحة
اجتماع حكمى الالف والتكرار ويزول المنافاة عنهما ان يقال تكرار ما يكون
نافعا لذيذا يوجب الالفة والميل وتكرار ما ليس كذلك يوجب الكراهة وعدم
الميل فقولنا ان التكرار والاعادة يوجب الكراهة والنفرة ليس حكما كليا
حتى لا يصح ان يجامع كون الالف موجبا للميل قوله فنقول من اسباب
قرب التشبيه ذكر لقربه اسبابا ثلاثة فالاول اعنى ان يكون وجهه
امرا واحدا مبنى على الاصل الرابع ويقرب من هذا السبب ان يكون وجه الشبه
امرا جمليا لا تفصيل فيه وهو مبنى على الاصل الثالث والسبب الثالث اعنى
كون المشبه به غالب الحضور فى خزانة الصور اى القوة التى يجتمع فيها
المدركات مبنى على الاصل الثانى وقد فرع ههنا على اصول اربعة من تلك
الاصول السبعة ثم بنى اسباب البعد المقابلة لاسباب القرب على تلك
الاربعة ايضا وتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز انما هو فى الشكل والمقدار
وكذا الحال فى تشبيه الخرزة المذكورة بالفحل واما تشبيه العنبة الكبيرة
السوداء بالاجاصة ففى الشكل والمقدار واللون قوله لجهة من جهات
المقتضية لغلبة الحضور كالتكرار على الحس فى الليل والبدر وكشدة الحاجة
فى الروح قوله او تشبيه نحو قوله كان مثار النقع زاد لفظ نحو ههنا لانه

تشبيه مركب بمركب كما سبق بخلاف تشبيه السقط وتشبيه الثريا فان
وجه الشبه فيهما مركب فقط وانما قال قبل تشبيه احدهما بالاخر في الصحاح
اذ بعد التشبيه في ذلك لا يبقى بعد التشبيه بينهما وفي المثل الخ من الخنفسا تقال
ابها كلما رثت عن صوب عادت اليه الا اذا انفح في وجهها فانها لا تعود اليه
وفايدة قوله قبل تصور التشبيه بين الطرفين ما عرفته انفا قوله لكونه
شيا وهميا سبق ان المراد بالوهمي ما لا تحقق له اصلا ولا ما هو ماخوذ
من امور كل واحد منها متحقق في نفسه كانياب الغول مثلا فان الانسان لما
سمع ان هنالك نوعا من الحيوان يهلك الناس ويسميها الغول اخذ الوهم
في اختراع اله الاهلاك لذلك الحيوان على صورة الناب وصدر البيت
ايقتلني والمشرفي مضاجعي يقال سيف مشرفي اي منسوب الى مشارف وهي
من قرى ارض العرب تدنو من الريف والمسنونة النصال المحددة والزرق
جمع الازرق ومحمر الشقيق شقائق النعمان وفي الصحاح ان الشقائق يطلق
على الجمع والواحد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا فكثر فيها ذلك اي
تصوب اي مال الى السفل وتصعد اي مال الى العلو وما ذكر من اعلام
ياقوت الخ ماخوذ من مفردات كل واحد منها موجود ومحسوس وان لم يكن
المركب الماخوذ منها موجودا اصلا قوله كما في قوله عز من قائل انما مثل
الحياة الدنيا فان المشبه فيه مركب من عدة جمل تداخلت حتى صارت كانها
جملة واحدة ومعنى اختلط به فاشتبك بسببه نبات الارض مما ياكل الناس
والانعام من الزروع والبقول والحشائش زخرفها اي ما تتزين به
والزخرف في الاصل هو الذهب وازينت اي تزينت وظن اهلها اي اهل
النبات وانث ضميره لاكتسابه التانيث من المضاف اليه قادرون
عليها اي على حصدها ورفع غلتها فجعلنا ها اي النبات حصيدا اي شبيها
بما حصد كان لم تغن بالامس اي لم تنبت ولم تكن قبل ذلك في زمان قريب
غاية القرب يقال غنى بالمكان اي قام به وجاز ان تكون الضماير المؤنثة في
اهلها وما بعده للارض على حذف المضاف فقد شبه في الاية مثل الحياة
الدنيا اعنى حالها العجيبة الشان التي هي تقضيها بسرعة زوالها وانقراض
نعيمها بالكلية بعد ظهور قوتها واغترار الناس بها واعتمادهم
عليها بزوال خضرة النبات فجاة وذهابه حطاما لم يبق له اثر اصلا
بعد ما كان غضا طريا قد التف بعضها ببعض وزين الارض بالوانه وتقوى
بعد ضعفه بحيث طمع الناس فيه وظنوا انه سلم من الجوائح فان قلت قد
يظن ان المشبه هنا مفرد قلت ذلك ظن فاسد اذ ليس مفهوم مثل
الحياة

الحياة الدنيا على اطلاقه بل هو حالة مخصوصة مركبة من معان متعددة
ملحوظة في ضمن الفاظ منوية مرادة كما اشرنا اليه هنا سواء قلنا انها مقدرة
في نظم الكلام اولا وانما نشا ذلك الظن من حيث ان مفهوم لفظ المثل امر
مبهم متحد بالقضية المخصوصة المفهومة من الفاظ اخر اما مذكورة معه
كما في قوله كمثل الذي استوقد نارا الخ او مقدرة او منوية كما في قوله تعالى
مثلهم ومثل الحياة الدنيا لكن هذا الاتحاد انما هو من حيث الذات لا من
حيث المفهوم على طريقة قولك كل القوم وهما يرشد الى ان المركب قد لا يكون
بعض الفاظه مذكورة مع كونها مرادة قطعا قوله وما الناس الا كالديار
وسيرد عليك ان شاء الله مزيد تفصيل لهذا المعنى قوله خياليا كان او عقليا كونه
لا يخفى ان المعنى في مثل هذا التركيب على التسوية اي سواء كونه خياليا او عقليا
وقد مر انه يجب فيه تقديم الخبر وتاخير المعطوف عليه وكان في موقع الحال
وقوله من بعد خبر كان الاول وضمير حاله للتشبيه وفي البعد متعلق بحاله
لانه كالقصة والنبا والحديث يصح عمله في الظرف قوله واما كون التشبيه
مقبولا فالاصل فيه ان يكون التشبيه اي المشبه كما في بعض النسخ صحيحا وقد
تقدم معنى صحة التشبيه وهو ان يكون وجه الشبه شاملا لطرفيه والابتذال ل
الامتهان وذلك بان يكون كثير الاستعمال فيما بين الجمهور لظهوره قوله
مثل ان يكون مثالا لكون التشبيه كاملا فيما تعلق به من الغرض وانما قال
محسوسا لان الاصل في المشبه به ان يكون محسوسا سواء كان المشبه محسوسا
او معقولا وقوله لون مخصوص بيان للامر من جهة متعلق ببيان المشبه
وقوله فالنفس تعليل لمعنى الكلام اي اذا كان المشبه به محسوسا اعرف
شيء بما هو وجه المشبه في بيان الحال او المقدار كان التشبيه وافيا بالغرض
مقبولا لان النفس اليه لا عرف عندها اميل وهذا مبني على القاعدة السادسة
وعلى الخامسة ايضا كما اشار اليه بقوله لا سيما فيما الغاية الكمل اي لا سيما
القبول في الاعرف الذي يميل النفوس اليه اكمل وهو المحسوسات والظرف
اعنى قوله فيما الغاية اكمل صلة للموصول في لا سيما قوله يكون يجب في
الثاني اي في بيان مقدار حال المشبه على ما هو عليه في نفس الامر كون المشبه
به مع ما ذكر اي مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه لا ازيد ولا انقص
قوله او مثل ان يكون المشبه به اتم محسوس في امر حسي هو وجه الشبه
زاد هنا اعتبار كون وجه الشبه حسيا اشارة الى ان الاصل فيه ايضا
ان يكون محسوسا وتنزيل المشبه الناقص منزلة الكامل متناول التشبيه
المقلوب ايضا الا ان النقصان والكمال هناك الادعا كما ترى في قوله

وبدا الصباح كان غرته قوله بمثل ما تقدم المراد بما تقدم هو ان النفس الى
الاعرف اميل وله متى صادفته اقبل والمراد بمثله هو ان النفس الى الاتم الاكمل
اميل وله اقبل قوله مسلم الحكم معروفه كالمسك فان خروجه من مرتبة
الدم بواسطة الفضلة امر مسلم معروف فاذا شبه بحاله حال من فاق
نوعه بحيث بعد في نوع اشرف كان ذلك التشبيه كاملا فيما قصد به من بيان
امكان المشبه قوله او بما وله التزيين فصحيب عطف على بيان امكان الوجود
وقد سبق ما بيان كون المشبه به في التزيين او التشويه اعرف بوجه الشبه
واما كونه مسلم الحكم معروفه في التزيين والتشويه على ما توهم ولا يجدي نفعا
لانهما من الاعراض والكلام في وجه الشبه وقد سبق مثل هذا التوهم في
الاستطراد قوله لبعده عن التصور هذا بحسب المعنى قائم مقام مطلقا
ومن ثمه حسن عطف قوله او نادر الحضور فيه مع المشبه على قوله نادر
الحضور في الذهن ولم يكن من عطف الخاص على العام بلا نكتة قوله
تطلع عليها اى تطلع ذلك النادر على النفس كما تتصور اى لما تتصوره
النفس لديه اى لدى النادر من لذة التجدد وتميلا اى لما تميل وتتصوره
النفس من نحوى النادر عن كراهة المعاد وقد وجد في نسخة مصححة هذان
الفعلان اعنى تتصور وتميل بالتذكير على انهما لازمان مسندان الى ضمير ما
وحاصل المعنى على التقدير ان النفس تميل الى النادر ولا تنفر عنه
لاشتماله على لذة التجدد وتفر به عن كراهة الاعادة وهذا تفريع على
القاعدة السابقة قوله وهذا اى هذا كما ذكر وضمير سلكه للقرب وقوله
من القبول صفة لمحذوف اى انخراط في شيء من القبول وقوله في سلكه اى
سلك القبول بيان لذلك المحذوف قوله تفطنت لاسباب بعده هذا
التفطن انما هو لمكان التقابل فاذا عرفت اسباب القرب عرفت ان اضدادها
اسباب للبعد والغرابة فاذا عرفت اسباب القبول عرفت ان اضدادها
اسباب الرد والرداءة فلذلك طوينا ههنا الرد واعتمدنا في معرفتها على تفطنك
لا يقال فعلى هذا كان ينبغي ان لا يتعرض هناك لاسباب البعد بعد تعرضه
لاسباب القرب لانا نقول كان يمكنه ذلك الا انه تؤكد بناء على ان البعد
والغرابة في التشبيه اعرف فالتعرض لاسبابه اولى ولم يترك اسباب القرب
بل تعرض لذكرها هنا ايضا لان التشبيه القريب تشبيه صحيح وقد يكون
مقبولا ومطلوبا بخلاف المردود فانه انما يعرف ليحترز عنه لا ليطلب
فاستحسن ان يعوض معرفته اسبابه الى معرفة اسباب ما يقابله قوله
وجرى اى التشبيه لذلك اى لتفاوت الاسباب في بيان قبوله ورده على نحو

نحو مجرى التشبيه في بيان قربه وبعده يعني انه متى كان اسباب القبول
او الرد اقوى كان حسنها اكمل واسد على قياس تفاوت القرب والبعد نقصانا
وكمالا بحسب التفاوت الاسباب قوة وضعفا قوله واعلم ان ليس من الواجب
في التشبيه ذكر كلمة التشبيه عبر عن اداة التشبيه بالكلمة تنبيها على انه
قد يكون حرفا نحو كان زيدا الاسد وقد يكون فعلا نحو زيد يشبه الاسد وقد
يكون اسما نحو زيد مثل الاسد وقد يكون دائرة بين الاسمية والحرفية نحو
زيد كالاسد قوله عداى عن قولك زيد اسد تشبيها مثل التشبيه في قولك
كان زيدا اسد الا في كونه اى في كون زيد اسد ابلغ اذ قد حكم فيه نظرا الى الظاهر
بانه هو هو وحكم ثمه بانه يشبه الاسد وكم بينهما قوله ولا ذكر المشبه
لفظا اى ذكرا لفظيا وانما اعتبر هذا القيد لان المشبه المحذوف قد يكون
مذكورا تقديرا لا لان استقامة التركيب في اسد يتوقف على تقدير زيد
بخلاف الاداة المحذوفة في زيد اسد فانه يحتاج اليها لتصحيح المعنى دون التركيب
قوله واى اسد معناه كامل في الاسدية وهو عطف على اسد عطف الخاص
على العام وقوله كفى جواب اذا كان وفاعله مستتر عائد الى كون المشبه محذوفا
حذفا مثل حذفه في قولك اسد والقصر بكسر القاف وفتح الصاد مصدر قصر
فهو قصير بشرائطه اى بشرائط الحذف اعنى قيام القرائن الحالية او المقالية
موجبة كانت للحذف او مجوزة وقوله في قوة الافادة ظرف لكفى اى كفى ذلك
الحذف الذي هو ذكر تقديري في قوة افادة التشبيه على الوجه الابلغ كما
كان الذكر اللفظي مفيدا لذلك وانما كفى لان مسافة التفاوت في المشبه بين
الملفوظ والمحذوف ذلك الحذف قصيرة لا يصل الى قوة تلك الافادة لتحصل
لها والسر في ذلك ان منشا تلك القوة هو الحمل بالمواطاة وهو مشترك بينهما
قوله وانما الواجب يعني الواجب في التشبيه هو التشبيه هو ان يذكر المشبه ولا
يترك ذكره اصلا اى الواجب فيه انه اذا ترك المشبه لم يكن معرضا عنه
اعراضا بالكلية مثل الاعراض عنه في هذه الامثلة المشتملة على المرفوع
والمنصوب والمجرور فان مثل ما ذكر من الامثلة لا يعد تشبيها بل استعارة
وسيأتيك بيان حاله فان قلت ما معنى الاعراض بالكلية قلت هو ان لا يكون
المشبه مقدرا لاتمام الكلام به ولا منويا مرادا ايضا وقد عرفت مثال المقدر
لتصحيح الكلام واما مثال المنوي المراد من غير احتياج الى تقديره لاتمام الكلام
لفظا فهو الذي ذكر في الكشاف انه مطوي على سنن الاستعارة كقوله تعالى
وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج اذ المراد بالبحرين
الاسلام والكفر على سبيل الاستعارة بل اريد البحران حقيقة كما شهد به الملك

سياق الاية الى قوله وترى العلك فيه مواخر عند من له ذوق سليم شهادة
قاطعة وارد لتشبيه الاسلام والكفر بهما فكانه قيل الاسلام بحر عذب
فرات والكفر ملح اجاج فلفظ المشبه منوى فى الارادة غير مقدر فى نظم
الاية لكونه مغيرا لنظمها وفى مثل هذا الموضع يلتبس التشبيه بالاستعارة
فيفرق بينهما بان اسم المشبه به فى الاستعارة يكون مستعملا فى معنى المشبه
بحيث لو اقيم اسم المشبه مقامه الا انه يفوت المبالغة المستفادة من
الاستعارة وفى التشبيه يكون مستعملا فى معناه الحقيقى فلا يستقيم اقامة
اسم المشبه مقامه قطعا وبذلك يعرف كون اسم المشبه مرادا منويا وتقدير
وان لم يكن مقدرا فى نظم الكلام كما فى هذه الاية واذا تحققت ما صورناه
اتضح عندك ما اودعنا من ان طرفى التركيب فى طرفى التشبيه التمثيلى قد
يكون بالفاظ مقدرة فى الكلام او منوية فيه فتذكر قوله وقرينة المحذوف
المسند اراد بقرينة نحو اسد واى اسد وانما قال غير جملة اشارة الى ان
الجملة لا تجعل المسند اليه قوله استند ما اى انما علم اسد اخبرا لزيد ان يكون
اى زيد اياه اى الخبر اياه اى الخبر الذى هو اسد كونا مثل كون زيد عين
الخبر فى زيد منطلق يعنى فيما كان الخبر المفرد فيه صفة وقوله فى ان الذى
ظرف لمعنى المماثلة والا اى وان لم يكن هو اياه كان زيد اسد مجرد تعديد
بلا اسناد بينهما ولا استحقاق اعراب لهما والمفيد خلافه قوله فيلزم
يعنى لا بد فى تصحيح هذا الكلام من احد امرين اما جعل اسم الجنس الذى هو
اسد وصفا بمعنى شجاع واما حمله على حذف اداة التشبيه والاول
ممتنع فوجب المصير الى الثانى فان قلت لا امتناع فى ان تستعمل اسد
بمعنى شجاع مجازا قلت لا نسلم عليك انه اذا استعمل اسد فى مفهوم
الشجاع كان مجازا مرسلا من باب اطلاق اسم الذات على الصفة الحاصلة فيه
المشبه عنه لا استعارة اذ لا يتصور تشبيه مفهوم الشجاع بذات
الاسد واذا حمل اسد بهذا المعنى على زيد لم يتصور ايضا تشبيه لكنا
نعلم قطعا ان هناك قصدا الى تشبيه فى الجملة فامتنع جعله وصفه امتناعا
عرفانيا ما نقلوا الجاربه فى مثل قولك الاسد على وفى الحروب نعامة
فليس لان اسم الجنس اخرج عن معناه الحقيقى واستعمل فى معنى جرى او
جبان على ما توهم بل لانه لوحظ مع معناه الحقيقى على سبيل التبع ما هو
لازم له ومفهوم منه فى الجملة وهذا القدر كاف للاعمال والاعمال مجاز
واذا قلت زيد الاسد ابوه جاز وكان ابوه مرفوعا بمعنى التشبيه اى مشبها
بالاسد ابوه قوله واذا عرفت ان وجود طرفى التشبيه يمنع عن حمل
الكلام

الكلام على غير التشبيه وذلك لانك لما عرفت ان المشبه ما لم يكن متروكا
بالكلية مضمرا ما عنه صفحا لم يخرج الكلام عن التشبيه الى الاستعارة لان
الكلام حينئذ يشعر بالقصد الى اثبات المشابهة وذلك مناف للمبالغة المطلوبة
فى الاستعارة بجعل المشبه عين المشبه به على ما ذكر هناك عرفت ان
وجود طرفى التشبيه سواء كان وجود المشبه هناك لفظيا او تقديريا
او منويا يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه اى الاستعارة واذا عرفت
هذا فقد عرفت ان بعد كلمة التشبيه مع وجود الطرفين لا يؤثر فى اخراج
الكلام عن التشبيه الا بحسب الظاهر حيث يظن ان مثل زيد اسد ليس
تشبيها بل استعارة لخروجه عن الهيئة الاصلية للتشبيه وعرفت
ايضا ان نحو هذه الامثلة المشتملة على وجود الطرفين صريحا من باب
التشبيه دون الاستعارة سواء حمل المشبه به هناك على المشبه اولا فقوله
رايت بفلان اسدا ولقينى منه اسد كلاهما من التجريد ومعناه ان ينتزع
من امر ذى صفة اخر مثله فى تلك الصفة مبالغة فى كمال تلك الصفة
فى موصوفها كانه حصل فى هذين المثالين بلغ فلان فى الاسدية مرتبة صح معها
ان ينتزع معه اسد اخر ولا يخفى تقديره اداة التشبيه وقد يجرى التشبيه
فى غير التجريد كقوله لى من فلان صديق حميم اى بلغ من الصداقة مبلغا صح
معه ان يستخلص منه صديق اخر وقوله وهو اسد فى صورة انسان
من قبيل ما حمل فيه على المشبه اسم المشبه به الا انه وصف بما لا يلائم المشبه
به لقولهم هو بدر لا يغيب ومثل ذلك لا يحسن فيه تقدير اداة التشبيه
الا بتغيير صورته كان يقال هو كالاسد الا انه فى صورة الانسان وهو
كالبدر الا انه يسكن الارض قوله واذا نظرت اليه لم تر الا اسدا قريب
من هو اسد مع زيادة حصر فى الاسدية ولا يبعد فى تقدير الاداة كان
يقال لم تر الا مثل اسد وان رايته عرفت جبهته الاسد يدل على لزوم الاسدية
له وتقدير الاداة بعيد وفى قوله لملتبسك منه الاسد دلالة على ذلك اللزوم
مع التجريد وقوله فعليك بفلان يدل على لزوم المشبه للمشبه به كان الاسد
منحصر فيه وقوله وليس هو الا مبالغ هو اسد يشارك قوله انما هو اسد
فى افادة حصره فى الاسدية ويمتاز عنه بالتصريح بالنفى وبان المنفى
فى انما هو اسد يحتمل ان يكون شيئا اخر غير الادمى من الحيوانات التى توصف
بالجراءة وقوله كل ذلك للتشبيهات جملة اسمية وقعت خبرا لقوله ان نحو
رايت بفلان اسدا الخ قوله لا فرق اى بين هذه الامثلة وبين قولك
هو كالاسد الا فى شان المبالغة فانها ابلغ منه او اراد لا فرق بين هذه

الامثلة فى انفسها الا يكون بعضها ابلغ من بعض وانما لم يندرج شى منها فى
الاستعارة لاقتضائها كون المشبه به مذكورا والكلام مستعملا فى غير معناه
الحقيقى وليس الامر فى شى من هذه الامثلة كذلك فهى من باب التشبيه
اذ لا واسطة بينه وبين الاستعارة عنده وان ذهب جماعة الى ان التجريد
الواقع فى صورة التشبيه واسطة بينهما ومن الناس من قال ان نحو زيد
اسد من قبيل الاستعارة لانه اجرى فيه اسم المشبه به على المشبه مع
حذف كلمة التشبيه وهذا خلاف لفظى راجع الى تفسير الاستعارة والتشبيه
بحسب الاصطلاح قال الشيخ عبد القاهر فالاحسن الا ان يطلق عليه اسم
الاستعارة فان حسن دخول ادوات التشبيه لم يحسن اطلاقه كقولك زيد
الاسد وهو شمس النهار وان حسن دخول بعضها دون بعض فالخطب فى
اطلاقه كقولك زيد اسد اذ لا يحسن ان يقال زيد كاسد ويحسن ان يقال
كان زيدا الاسد وان لم يحسن دخول شى منها الا بتغيير صورة الكلام كما مر
كان اطلاقه اقرب قوله فالخيط الابيض هذا تفريع على ما تقدم اى اذا كان
وجود الطرفين مانعا عن الحمل على غير التشبيه كان الخيطان فى الاية معدود
من باب التشبيه شبه اول ما يبدو من الفجر المعترض فى الافق بالخيط الابيض
وشبه ما يمتد معه من غلس الليل بالخيط الاسود قوله من الفجر بيان
للخيط الابيض صريحا ويعلم منه بيان الخيط الاسود ضمنا كانه قيل من
الفجر ما يمتد معه من غلس الليل ولولا بيانهما لكان من الاستعارة اذ يراد
بهما المشبهان على تقدير عدم البيان فان قلت هلا نزل البيان ولم يقتصر
على الاستعارة التى هى ابلغ وادخل فى الفصاحة قلت لما فى هذه الاستعارة
من نوع خفاء لاحتمال توهم القصد الى المعنى الحقيقى وان كان مرجوحا جدا
فاحتيج الى زيادة بيان فى حكم هو من الاحكام التى يحتاج اليها كل احد الا ترى
الى ما نقل من اشتباه الحال مع البيان على عدى بن حاتم فانه روى انه عمد الى
عقالين ابيض واسود وجعلهما تحت راسه وكان يقوم بالليل وينظر
اليهما فاخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فضحك وقال ان كان
وسادك لعريضا انما ذاك بياض النهار وسواد الليل وقيل كان هذا
الاشتباه قبل نزول البيان يعنى قوله من الفجر قوله والحاصل من مراتب
التشبيه ذكر فى صدر الاصل لاول ان التشبيه يستدعى طرفين ووجه
تشبيه وانه لا يصار اليه الا لغرض وان حاله يتفاوت بين قرب وبعد
وقبول ورد ويعلم منه ان الطرفين والوجه اركان له لتوقفه عليها دون
الغرض فان فائدة الشى خارجة عنه متوقفة عليه بحسب الوجود وكذا
حال

حال الشى صفة له متاخرة عنه ومرتبة عليه وترتب على ان ليس من الواجب فى
التشبيه ذكر كلمة التشبيه ولا ذكر المشبه لفظا ويفهم منه ان ادوات التشبيه
من اركانه ايضا ويويد ذلك انه اذا عرف التشبيه يقال هو الدلالة على مشاركة
امر لاخر فى شى بالكاف ونحوه فاذا اصور بالمثال قيل زيد كالاسد فى الشجاعة
فصارت اركانه اربعة ولما اشار الى ان فى حذف اداة التشبيه مبالغة اراد
ان يذكر هنا مراتب التشبيه فى القوة والضعف بحسب اركانه الاربعة
ذكرا وحذفا وبنى الكلام على ان ذكر المشبه به لازم قطعا والحاصل اما ان يكون
المشبه مذكورا او محذوفا وعن كلا التقديرين اما ان يذكر وجه الشبه او يحذف
صارت الاقسام اربعة وعلى التقادير اما ان يذكر الاداة او يحذف صارت
الاقسام ثمانية والضابطة فى القوة والضعف ان حذف الاداة يفيد قوة
من حيث انه جعل المشبه كانه نفس المشبه به وان حذف وجه الشبه يفيد
قوة اخرى من حيث انه يعم المشابهة بحسب الظاهر والمشتمل على هذين الحذفين
جامع لها بين القوتين كالسابعة والثامنة والمشتمل على حذف الاداة وحده
فيه القوة الاولى كالثالثة والرابعة والمشتمل على حذف الوجه وحده
فيه القوة الثانية كالخامسة والسادسة وما ليس فيه شى من هذين
الحذفين لا قوة له اصلا كالاولى والثانية وقد اشار بقوله وهى ايضا
قوية الى ان القوة الحاصلة بحذف الاداة اكمل من القوة الحاصلة بحذف
الوجه وانما قال فى مدخول الاداة فيها نوع قوة بزيادة لفظ نوع لانه
لم يصرح هناك بحقيقة القوة فاشار اليها اجمالا فانها نوع من القوة
ومن قال انه زاد لفظ نوع ايماء الى ان هذه القوة اقل من القوة الحاصلة
بحذف الوجه فقد وهم فان قيل حذف المشبه به جائز كما فى قولك زيد فى
جواب قول القائل من يشابه الاسد فانه تشبيه قطعا اذ معناه يشبه
الاسد زيد فلا ينحصر المراتب فى تلك الثمانية اجيب بانه ليس بتشبيه اذ
لم يقصد به بيان اشتراكهما فى امر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسائل
وان سلم فالكلام فى تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله فيها قوله واعلم ان
الشبه اى التشابه يقال بينهما شبه اى تشابه وتماثل ولم يرد بما ذكره انه
يجعل التضاد الذى هو كون الشيئين متنافيين بحيث لا يجتمعان وجه
شبه بينهما لاشتراكهما فيه لانه على تقدير صحته لا تمليح فيه ولا تهكم بل
اراد ان الوصفين المتضادين لما اشتركا فى صفة المضادة جاز ان يجعل
احدهما عين الاخر بحسب الادعاء فيشبه احد موصوفيهما بالاخر قصدا
الى تمليح اى اتيان بشى مليح او الى تهكم اى استهزاء وسخرية مثلا يجعل الجبن

شجاعة فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد ويجعل البخل سماحة فيقال للبخيل انه
حاتم بان كل واحد من المثالين يصلح للتهكم والتمليح بل قد يقصدان معا قوله
ثم ينزل منزلة شبه التناسب اشارة الى جعل احد المتضادين عين الاخر
حتى يحصل هناك معنى واحد مشترك بين موصوفي المتضادين على قياس
وجه الشبه في صورة التناسب والتماثل وما تقدم توطئة لهذا التنزيل
ومعنى قوله حاتم ثانيا انه واحد اخر مشارك للاول في الجود حتى كانه مسمى
بحاتم ويقدر اداة التشبيه فيه ليس بمستحسن اذ لم يرد انه كحاتم ثان
قال الاصل الثاني من علم البيان في المجاز وتضمنا للتعرض للحقيقة
يريد ان التعرض للحقيقة على سبيل التبعية تمهيد لمفهوم ما يشبه المقابل اذ
قد اعتبر في مفهوم الحقيقة الاستعمال في الموضوع له وفي مفهوم المجاز
الاستعمال في غير الموضوع له ولا شك ان تعقل غير الموضوع له يتوقف
على تعقل الموضوع له وايضا المجاز وان لم يتوقف على الحقيقة ولم يستلز مها
ايضا الا انه متوقف على المعنى الحقيقي قطعا فناسب ان يذكر الحقيقة في
اصله ضمنا ويقدم في الذكر عليه ايضا قوله والكلام في ذلك اي في بيان
المجاز متضمنا لبيان الحقيقة مفتقر الى تقديم التعرض لوجه دلالات
الكلم على مفهوماتها وذلك التعرض هو بيان ان سبب دلالتها ما ذا هو
هل هو الوضع او ذوات الكلم ومفتقر الى تقدير التعرض لمعنى الوضع بنفسه
وللواضع بالاشارة الى انه من هو وان كانت على طريقة التردد وانما افتقر
الكلام في ذلك الى ما ذكره لما سيأتي من اخذه الوضع والدلالة
في تعريفي الحقيقة والمجاز من تقسيمهما الى اللغوي والشرعي وغيرهما
قوله في الحقيقة اي في ثبوته للفظ لا في وجوده في نفسه لان الاختصاص
امر اعتباري قوله بحكم التقسيم اي العقلي الحاصر بلا شبهة اما الذات
اي ذات اللفظ قوله من يحكي عنه اراد عباد بن سليمان الضيمري واشار
بلفظ يحكي الى ان اختياره للاول ليس بثابت يقينا لما سنذكره من احتمال
التاويل والاشعري وكثير من المحققين اختاروا الثاني والبهشمية اختاروا
الثالث قوله لكان يمتنع نقله اي لكان يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه
الذاتي الى معنى اخر بحيث لا يفهم منه ذلك المسمى اصلا سواء كان نقله بنصب
قرينة على المعنى الثاني كما في المجاز واما بوضعه له كما في العلم المنقول لكنا
نعلم قطعا انه لا يمتنع النقل الى المجاز والعلم في شيء من الالفاظ قوله
على المعاني الهندية اي اللغة الهندية لا يقال لعل هناك شرطا فقد في
حقنا فلذلك امتنع دلالتها ابانا على معانيها لانا نقول في لم يكن الدلالة
على

على المعنى مستندا الى ذات اللفظ وحده كدلالته على اللافظ قوله لما تقدم
اي اشارة الى ما ذكره من ان لنا هل اسم للوبائ والطلاقة على العطشان من
باب التفاؤل قوله لاستلزامه ثبوت المعنى مع انتفائه لم يرد بذلك
انه يلزم ح من قوله هو جون ان يكون ذلك الشخص في نفس الامر متصفا
بثبوت السواد وعدمه معا لامتناع انفكاك الدلالة عليهما عن ذات
اللفظ كما يمتنع ان ينفك عنه دلالته على وجود اللفظ بمعنى فهمه منه بخلاف
ما اذا كانت دلالته على المعنيين المتنافيين بالوضع لجواز تخلف الدلالة عن
اللفظ ح وقد يقال يمتنع دلالة اللفظ بذاته على معنيين متنافيين لامتناع
مناسبة ذاته لهما معا وهذا مع كونه غير قطعي اقرب مما ذكره المص لان قطعي
من سمع اللفظ المشترك بين المتنافيين انتقل منه ذهنه الى ملاحظتهما مع الجزم
بانهما ليسا مرادين للمتكلم معا في مثل قوله صوتا هل ولا شك ان الدلالة الناشئة
من ذات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مراد المتكلم فتدبر
قوله ان للحروف خواص الظاهر ان القائل بهذه الخواص ائمة علم الاشتقاق
والقائل بخواص الاوزان ائمة علم الصرف وذلك ان حسبهما معا الى الكل والجهر
اشباع الاعتماد في مخرج الحرف ومنع النفس ان يجري معه والهمس ما يقابله
وتحقيق ذلك ان النفس الخارج الذي هو وظيفة حرف ان كيف كله بكيفية
الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت
يجري مع الحرف كان الحرف مهموسا والحروف المهموسة هي المجموعة في
قولك ستشحثك خصفه وما عداها مجهورة وهذا هو المشهور واختار
المص ان المجهورة هي الحروف المجموعة في قولنا فدك ابرخير وبطائب وان ما
عداها مهموسة والشدة ان ينحصر صوت الحروف في مخرجه انحصارا تاما
فلا يجري كما في حروف اجدك قطبت والرخاوة ان يجري الصوت جريا تاما
والتوسط بينهما ان لا يجري تمام الانحصار ولا الجري كما في حروف لم يروعنا
قوله وغير ذلك يريد به الاستعلاء والانخفاض والاطباق والانفتاح
والقلقلة وغيرهما من الصفات المذكورة للحروف في مباحثها ومستدعيه
صفة خواص وضمير فيها ومنها للحروف وضمير بها للحروف والمعنى وقوله ان
لا تهمل التناسب دال على ما هو حاصل في مثل اذا اخذ ومثل ما ترى صفة قضما
وما هي منسوب الى ما بين اي بين الشدة والرخاوة قوله وان للتركيبات
عطف على ان للحروف وتحريك العين من الفعلان والفعلى يناسب ان يكون
معناهما ما فيه حركة كالنزوان وهو ضراب الفحل والحيدى وهو الحمار الذي
يحيد اي يميل عن ظله للنشاط وقوة والضم في فعل يناسب ان يوضع لافعال
الطبائع اللازمة ولهذا لم يغير العين في مضارعه لان افعال الطبيعي ثابتة

فان لزومه بها قطعيا اذ لم
يقل احد بان تحقق الالفاظ
في انفسها يستلزم تحقق
معانيها المفهومة منها لما
ان تحقق اللفظ في نفسه
يستلزم تحقق الالفاظ بل
ارادوا انه يلزم ان يفهم منه
ثبوت السواد له او انتفاؤه
عنه معا م

والتشديد في فعل يناسب التكثير في معناه قوله وفي ذلك نوع تاثير في
لا نفس الكلم لاختصاصها بالمعاني لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين
اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات متاتٍ في بعض الكلمات
كما ذكره واما اعتباره في جميع الكلمات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر فما
ظنك باعتباره في كلمات جميع اللغات قوله والحق بعد اي الحق بعد ما اشرنا
اليه من ان لا بعض الكلم باعتبار خواص حروفها واوزانها نوع تاثير
في اختصاصها بالمعاني احد المذهبين الاخيرين لا المذهب الاول لان ذلك
النوع من التاثير ليس كافيا في الاختصاص المقتضي للدلالة بل هو كما صرح به
باعث على تعيين بعض الالفاظ بازاء بعض المعاني دون بعض تردد به الحق بين
المذهبين الاخيرين بميل منه الى التوقف لتعارض الادلة من الجانبين كما
بين في موضعه والتوقف منا اما بخلق علم ضروري بان هذه الالفاظ
وضعت بازاء تلك المعاني واما بالوحي الى واحد او جماعة واما بالالهام على
احد الوجهين ولما كان الالهام اقرب هذه الوجوه اختاره وعطفه على
التوقيف كانه تفسير له وصرح بالوضع في المذهب الثاني ليعطف عليه الاصطلاح
وليشير الى انه لا يتاتى من واحد بل لا بد فيه من توافق بين جماعة ولم يصرح هنا
بطريق الاعلام لظهور انه الترديد والقرائن كما في الاطفال بل صرح به
في المذهب الاول لنوع خفائه وقوله في الموضعين منصوب على انه مصدر
موكد لنفسه قوله والوضع عبارة اراد به الوضع المتعلق بالكلم لان
الكلام في هذا الوضع دون الوضع الشامل للاول الاربع واختار اللفظة
على اللفظ اشارة الى اختصاص الوضع بالمفردات عنده وقال معنى بالتنكير
اي اي معنى كان وتعيين اللفظة بازاء معنى بنفسها قد يكون على وجه جزئي كتعيين
لفظ الضرب بازاء معناه ويسمى وضعا شخصيا وقد يكون على وجه كلي كاوضاع
المشتقات مثل اسم الفاعل والمفعول والمصغر والمنسوب وفعل الامر
وفعل المبني للمفعول الى غير ذلك مما يتعلق بالهيئات فانها ليست موضوعة
بخصوصياتها بل بقواعد كلية كان يقال مثلا اسم الفاعل من كذا على صيغة
كذا ويسمى هذا وضعا نوعيا وليس في المجاز وضع بالتفسير المذكور لا شخصي
ولا نوعي اذ لا بد في تعيين المجاز بازاء معنى من اعتبار قرينة اما شخصية وهو
ظاهر او كلية كما في اعتبار واضع اللغة انواع العلاقات المجازية فانه لم
يكتف باعتبارها وحدها بل اعتبر معها ان يكون هنالك قرينة مانعة عن
المعنى المراد ومن قال في المجاز وضع مانه لم يعتبر في تعريف الوضع قيد بنفسها
فوجب عنده ان يكون اعتبار الواضع للعلاقات وضعا نوعيا لكنه متفرع
على

على وضع سابق فيكون وضعا ثانيا قوله بازاء ما اردته من المعاني اي معنى
كان لكن يجب ان يسلك هذا على قانون العلاقات المعتبرة في اللغة قوله وان
الوضع تعيين الكلمة ابدل هنا اللفظ بالكلمة اشارة الى ان اللفظ بما ذكره من
التعيين صار كلمة مع ان المذكور في تعريفات الحقيقة والمجاز هو الكلمة
دون اللفظة وما شرع فيه الان تمهيد للشروع في تعريفاتهما قوله غير ممتنع
وذلك لجواز ان يكون بينهما مناسبة مصححة لانتقال الذهن من المعنى الاول
الى الثاني كما نبهت عليه في صدر فصل علم البيان قوله على ذا اي على ما ذكر من
الكلمة المستعملة يطلب بها تارة معناها فيكون حقيقة واخرى معنى معناها
فيكون مجازا وانما لم يذكر الكناية لدخولها في الحقيقة كما سيصرح به حيث
بين خلاصة اصل المجاز والكناية ومعنى دخولها في الحقيقة ان يجعل ارادة
المعنى كما في الكناية واما ارادة معنى المعنى على الانفراد فهي في المجاز وحده قوله
قال فالحقيقة قد سبق توجيه التعرض لها في اصل المجاز وتقديمها عليه
والتاويل في الوضع هو ان لا يكون وضعا حقيقيا بل ادعائيا اذ لا بد ان يكون
مبنيا على تاويل وذلك اعني الوضع التاويلي انما يوجد في الاستعارة بان يستفاد
المعنى الموضوع له لغيره بطريق الادعاء مبالغة ثم يطلق عليه اللفظ فيكون
مستعملا فيما هو موضوع له ادعاء لا تحقيقا وسيرد عليك في مباحث الاستعارة
تحقيق التاويل الذي هو مبنى ذلك الادعاء وانه لا يقتضي كون المستفاد مجازا
عقليا وحقيقة لغوية بل هو مجاز لغوي ثم ان الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة
مما لا حاجة اليه في صحة الحد لان لفظ الوضع وما يشتق منه اذا اطلق
يتبادر الفهم الى ما هو التحقيقي دون التاويلي لكنه اراد دفع الوهم لمكان
الاختلاف في الاستعارة هل هي مجاز لغوي او حقيقة لغوية ونظيره في دفع
الوهم الاحتراز في حد الفاعل بقيد تقديم الفعل عليه عن المبتدا في زيد قام
وعن الحال في حد النعت بقيد الاطلاق وقوله على اصح القولين لا يجوز ان
يتعلق بقوله بعد لان اصح القولين هو ان الاستعارة مجاز لغوي لا مجاز
عقلي هو حقيقة لغوية بناء على دلالة الادعاء فكيف يصح ان يعد الاستعارة
مستعملة فيما هي موضوعة له على القول الاصح الذي هو انه مجاز لغوي واما
على القول الاخر وهو انه مجاز عقلي حقيقة لغوية فلا يجوز الاحتراز عنها
لكن لا يناسب ح ان يقدم قوله على اصح القولين على قوله ولا يتناولها واعترض
على هذا الحد بانه لا بد فيه من التقييد باصطلاح التخاطب كما هو المشهور
في الكتب لئلا ينتقض بلفظ الصلاة مثلا اذا استعمله اللغوي في الاركان
المخصوصة لاشتمالها على الدعاء فانه ح مجاز قطعا مع دخوله في الحد ودفع

بان الحيثية مراده اي المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة
له وما ذكر توهم من المثال ليس كذلك ومن اورد قيد اصطلاح التخاطب في
حد الحقيقة اراد به مزيد التوضيح او توهم ان الحيثية لا تعتبر في الحدود قوله
ولك ان تقول وضع في هذا الحد قوله ما دل عليه بنفسها موضع ما هي موضوعة
له في الحد السابق بناء على ان الوضع اعني تعيين اللفظ بازاء معنى بنفسها يستلزم
دلالتها بنفسها عليه بل هما متلازمان اذا خصصت الدلالة بما للوضع مدخل
فيها ووضع ايضا في هذا قوله دلالة ظاهرة موضع قوله من غير تاويل في الوضع
في الحد السابق واحترز به ايضا فورد عليه ان الاستعارة وان فرضناها مستعملة
فيما هي موضوعة له بناء على ان الوضع اعم من التحقيقي والتاويلي ليست مستعملة
فيما يدل عليه بنفسها لاحتياجها في الدلالة على ما اريد بها الى القرينة كما سياتي في
بحث الاستعارة وجوابه انه يدعي ان من جعلها حقيقة مستعملة فيما دلت عليه
بنفسها بناء على ان استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه فيكون قرينة الاستعارة
عنده كقرينة المشترك بطريق الادعاء في انها لدفع مزاحمة المعنى الاخر لا لتحصيل
الدلالة على المعنى المراد لكن يتجه حينئذ ان لا يكون دلالة المشترك بطريق الماخوذ
مع القرينة دلالة ظاهرة حاصلة بنفس اللفظ كما في الاستعارة فيخرج المشترك
ايضا ويمكن ان يدفع بان ذلك في الاستعارة ادعائي وفي المشترك فلا يلزم من
عدم الظهور في الاستعارة عدم الظهور في المشترك قوله او القرء دخول
المشترك في الحد الاول للحقيقة ظاهر بخلاف دخوله في الحد الثاني فلذلك تعرض
لبيانه فزعم بعضهم ان معنى قولك او القرء الى قوله منتسبا الى الوصفين
هو ان القرء مثلا لما وضع لكل واحد من معنييه صريحا لزم ضمنا ان يكون موضوعا
للقدر المشترك اعني مفهوم الاحد الدائر بينهما وذلك لان تعيين اللفظ لكل
واحد بخصوصه تعيين للفظ الاحد المطلق لمجموع المعنيين من حيث انه مجموع
فانه غير لازم فاذا استعمل لفظ القرء مطلقا اي غير مقيد بالنسبة الى احد
وضعيه كان مستعملا في احد المطلق الدائر بين معنييه فان الاحد المطلق معناه
الذي يدل عليه بنفسه ما دام منتسبا الى الوصفين فقوله ان لا يتجاوز اما بتاويل
مصدر بمعنى الفاعل اي وكاستعمال القرء في غير المتجاوز وهو الاحد الدائر واما
بتقدير مضاف اي وكاستعماله في ذي ان لا يتجاوزه وهذا كما ترى مردود وجدا
اما اولا فبان الوضع لكل واحد منهما بخصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد
المطلق المشترك بينهما وهو مما لا ستره به ولو صح ذلك لامتنع كون اللفظ
مشتركا بين معنيين فقط ولوجب اذا اطلق لفظ القرء ان يتردد بين معاني
ثلثة اعني المفهوم الكلي وفرديه واما ثانيا فانا نعلم قطعا انه اذا اطلق لفظ

القرء

القرء فقط اريد به احد معنييه بعينه الا انا لا نعلمه فكيف يقال ان المقصود
به ذلك المفهوم الكلي وان اللفظ مستعمل فيه واما ثالثا فبان الحكم بكونه موضوعا
للقدر المشترك يستلزم كونه متواطيا بالقياس الى معنييه مع كونه مشتركا
بينهما وذلك مما لم يقل به احد ولا يرضى بالتزامه من له ادنى معرفة باللغة
فالصواب ان يقال اراد ان القرء اذا لم يخصص باحد وضعيه يتبادر منه الى
الذهن ان المراد اما هذا بعينه واما ذاك بعينه وكل واحد من هذين المعنيين
وضع اللفظ بخصوصه فيكون مستعملا فيما يدل عليه بنفسه لما عرفت
من ان الوضع يستلزم دلالة اللفظ بنفسه ولا شك ان هذين المعنيين
متساويان في التبادر واما لا وان اللفظ لا يتجاوزهما الى معنى ثالث فيكون
دلالته على ذلك المعنى المراد ظاهرة لانها ليست مرجوحة بالقياس الى
الدلالة على المعنى مع كونها راجحة بالقياس الى دلالة ذلك المشترك على
معانيه المجازية فقوله في ان لا يتجاوز لم يرد به ان اللفظ مستعمل في عدم
التجاوز بل اراد انه في دلالته الاستعمال لا يتجاوزهما فكانه مستعمل في عدم
التجاوز واشار بقوله غير مجموع منهما الى ان المشترك لا يصح استعماله في
جميع معانيه اما مطلقا كما ذهب اليه الجمهور واما على الخصوص اعني اذا
كانت المعاني متضادة كما في لفظ القرء ونظائره قوله اما اذا خصصته
المخصص في قوله القرء بمعنى الطهر واما في قوله القرء لا بمعنى الحيض
فانه لا يتناول المعنيين فنفي الحيض يعين للطهر قوله كما كان الوضع عينه
بازاء نفسه يعني ان تعيين لفظ القرء بازاء الطهر بنفسه يقتضي ان يكون هو
دالا بنفسه عليه اذ لا معنى لذلك التعيين الا جعله بحيث لا يدل عليه
بنفسه وانما احتيج الى المخصص لدفع المزاحم فالقرينة في المشترك لتعيين
الدلالة لا لتحصيلها وفي المجاز لتحصيل الدلالة فهي جزء من مقتضي الدلالة
ههنا وللاشارة الى هذه التدقيقات التي اوضحناها قال وانه اي ما ذكر
من حال المشترك مخصصا باحد وضعيه وغير مخصص لطيفة فصل ما قلناه
فاحفظ اي استعمل الاحتياط في التامل قوله المستعملة في معناها المخصوص
خرج بقوله معناها ما عدا الاستعارة من المجازات لان المتبادر من
لفظ المعنى ما المطلق هو ما وضع اللفظ بازائه وخرج بقيد المخصوص
الاستعارة فانها مستعملة فيما هو معناها تاويلا والكناية داخلة
في الحدود الثلاثة للحقيقة كما نبهناك عليه ولا بد في الحدين الاخيرين ايضا
من اعتبار قيد الحيثية او التصريح باصطلاح التخاطب قوله وهذا
الماخذ يريد به ما ذكره من انه متى تعين عند صاحب الوضع نسبة

الحقيقة اليه بعوثك اى جعلك عارفا بامكان انقسام الحقيقة الى اكثر من تلك
الثلاثة وذلك بان تعين مثلا ان الوضع من النحاة او من المتكلمين فيقال حقيقة
نحوية او كلامية وقد تسمى امثال هذه اصطلاحية وعرفية خاصة قوله
واما المجاز ذكر ههنا كلمة اما اهتماما بشان المجاز لكونه مقصودا اصليا واورد
له حدودا ثلاثة مقابلة لحدود الحقيقة على ترتيبها وقوله بالتحقيق متعلق
بموضوعة اى هي مستعملة في غير الموضوع له التحقيقي قيدنا ولا الاستعارة المستعملة
في الموضوع له التاويلي ولما لم يكن اعتبار الحيثية ههنا كما اعتبرت في حد
الحقيقة اذ لا معنى للاستعمال في غير الموضوع له من حيث انه مغاير له احتاج
الى ذكر قيد اخر يقوم مقام قيد اصطلاح التخاطب في المشهور فلذلك اعتبر
كون المعنى المستعمل فيه غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الحقيقة حتى اذا
كان نوع حقيقتها لغويا وجب ان يكون تلك الكلمة مستعملة في معنى مغاير لما
وضعت له في اللغة مطلقا وجاز ان يكون ذلك المعنى المغاير غير معناها
الشرعي او العرفي مثل ان يستعمل صاحب اللغة لفظ الصلاة في الاركان المخصوصة
ولفظ الغائط في قضا الحاجة فانهما مجازان داخلان في الحد وانما قلنا مطلقا
احترازا عن المشترك المستعمل في بعض معانيه الحقيقية فانه مستعمل فيما
يغاير الموضوع له معينا لا مطلقا وكذا اذا كان نوع حقيقتها شرعيا وجب
ان يكون تلك الكلمة مستعملة في غير معناها الشرعي مطلقا مع جواز كونه
عين معناها اللغوي مثل ان يستعمل الشارع لفظ الصلاة في الدعا وقس
على ذلك اذا كان نوع حقيقتها عرفيا والبا في قوله بالنسبة متعلق بالغير
فكانه اعاد لفظ الغير ليظهر تعلق هذا الجار به واما ذكر استعمل لا فيما يتبعه
اظهارا لمتعلق الجار الداخل على الغير وقوله احترازا لا تخرج اما محمول على
حذف اللام دون نفي اى احترازا لئلا تخرج واما محمول على زيادة كلمة لا كما في لئلا
يعلموا اى احترازا عن ان تخرج وقوله نظرا تعليل للاحتراز ولا بد في قوله احترازا
عما اذا اتفق من تقدير مضاف اى عن خروج ما اذا اتفق وقوله لا بالنسبة
معطوف على محذوف اى فيما يكون موضوعا له بالنسبة الى غير نوع حقيقتها
وانما جعل اطلاق لفظ الدابة في العرف على الحمار بطريق المجاز بناء على انه في
العرف مخصوص بالفرس والبغل قوله فتقع اى الكناية مستعملة في غير
ما هي موضوعة له وذلك لانها ليست موضوعة للمكنى عنه بل للمكنى به لانه
المقصود الاصلي من الكناية لا المعنى الموضوع له اعني المكنى به فانه مراد على
انه وسيلة الى ذلك المقصود الاصلي وههنا بحث وهو ان الموضوع له اذا
لم يكن مقصودا اصليا في الكناية لم يكن مستعملة فيه لما سيصرح به فلا

يندرج

يندرج الكناية في حدود الحقيقة اصلا ويكون تقييده فيما سيأتي للحقيقة
بالتي ليست بكناية لغوا ويمكن ان يجاب عنه بانه صرح في اخر بحث الكناية
بان اللفظ اذا استعمل فاما ان يراد به معناه وحده وهو الحقيقة اى التي ليست
بكناية او يراد به غير معناه وحده وهو المجاز او يراد معناه وغير معناه معا
وهو الكناية وعلى هذا فيقال الكناية مستعملة في مجموع المعنيين وذلك ظاهر
ويقال ايضا انها مستعملة في كل واحد منهما لكونه داخلا في الغرض الاصلي
ولا استحالة في كون احد جزئي الغرض الاصلي وسيلة الى الجزء الاخر فبهذا
الاعتبار دخل الكناية في حد الحقيقة ويحسن تقييد الحقيقة بالتي ليست
بكناية هذا ما اراده وانت تعلم انه قد لا يقصد بالكناية معناها الموضوع
له اصلا كما في قولك فلان لا نجاد له بانه طويل النجاد قصدا الى طول قامته واما
ما يقال من انه لا بد في الكناية من ان يقصد تصور المعنى الاصلي في ذهن
السامع لينتقل منه الى المكنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية من
حيث التصور دون التصديق فليس بشي اذ لا بد في المجاز ايضا من تصور
معنى الحقيقة ليفهم المعنى المجازي المستعمل على المناسبة المصححة للاستعمال
فدعوى كون الموضوع له مقصود التصور في الكناية دون المجاز تحكم
فالاولى ان يقتصر في الكناية على جواز معنى الموضوع له لعدم وجوب القرينة
المانعة عن ارادته في الكناية بخلاف المجاز فان هذه القرينة واجبة فيه وح
يجعل الكناية قسما ثالثا على حدة قوله في معناها بالتحقيق هذا الظرف اعني
قوله بالتحقيق متعلق بمعناها حال عنه والعامل فيها معنوي كانه قيل المستعملة
فيما يناسب معناها ملتبسا بالتحقيق وفائدته ان لا يخرج الاستعارة عن الحد
فانها مستعملة في معنى معناها مطلقا لكونها مستعملة في معنى معناها بالتاويل
قوله استعمالا في ذلك اى في معنى معناها والجار اعني بالنسبة متعلق
بمعنى العارض المستفاد من معنى معناها وقوله في ذلك النوع متعلق بمعناها
اى ما يكون معناها في ذلك النوع واعترض على حدود المجاز بانه يجب ان يزاد
فيها قيد يخرج الغلط كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب وذلك
القيد مثل قولهم لعلاقة بينهما وقولهم على وجه يصح واجيب بان عبارة
الحدود مشعرة بان ذكر الكلمة عن قصد ولا قصد في الغلط وهو غلط اذ
ليس المراد به ما يكون سهوا من اللسان بل ما يكون خطا في اللغة صادرا عن
قصد قوله واعلم اراد به تحقيق قيد الاستعمال الماخوذ في تعريفات
الحقيقة والمجاز وهو كلام حرى لان مستتبعات التراكيب ليست مما استعمل
فيها الالفاظ واما كون هذا التحقيق منافيا لادراج الكناية في حد الحقيقة

فقد اشير الى ما له وما عليه قوله ومن حق الكلمة في الحقيقة بيان
سبب استغنا الحقيقة عن القرينة وقيدها بغير الكناية لان الكناية تفتقر في
دلالتها على المكني عنه الى قرينة وان لم تفتقر اليها في دلالتها على معناها الاصلي
والباقي بنفسها لمعنى بحكم الوضع بمقتضى ذلك الاستغنا قوله واما ما يظن
بالمشترك يعني قد يظن ان المشترك مع كونه حقيقة غير كناية محتاج الى قرينة
فلا يصح الحكم بان الحقيقة غير الكناية على الاطلاق مستغنية بنفسها عن القرينة
وذلك ظن فاسد فان المشترك اذا دار بين وضعيه تبادر منه الفهم الى
الموضوع له وان لم تعلمه بعينه لكن لما ذهب الفهم الى غير الموضوع له كان في
دلالته على الموضوع له اجمالا مستغنيا عن القرينة واذا خصص باحد وضعيه
انتصب دليلا الا بنفسه على معين وذلك التخصيص لدفع المزاحمة لا لتحصيل
الدلالة واقتضائها كما مر قوله وحق الكلمة في المجاز بالغ في احتياج المجاز الى
القرينة حيث قال وحق المجاز بترك لفظه من وكان حقه منحصر في عدم الاستغنا
عن القرينة وقوله ليعينها على صيغة المضارع تعليل لعدم الاستغنا اي ليعين
لنفسه ذلك الغير الكلمة لما يراد منها قوله وسميت الحقيقة حقيقة اراد
بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي قوله لمكان التناسب
اي لوجوده على ان المكان مفعل بمعنى الكون اي الثبوت والوجود وجاز ان
يكون لفظ المكان مقحما لاجل التفخيم اي بمنزلة التناسب قوله اذا وجب اي
اذا ثبت ولذا فسر الواجب بالثابت كيلا يتوهم منه معنى اللازم عقلا وشرعا
قوله واجب لها ذلك اي ثبوتها في موضعها وقد اكد به قوله ثابتة في موضعها
الاصلي رعاية لما تقدم من قوله فعيلا بمعنى الواجب قوله فهو عندي للتانيث في
الوجهين اما على الوجه الثاني وهو كونها فعيلا بمعنى فاعل فظ لانها في الاصل
صفة للكلمة فلا بد للتانيث واما على الوجه الاول وهو كونها فعيلا بمعنى مفعول
فيحتاج الى تكلف وهو ان يقدر لفظ الحقيقة في الاصل صفة مونث غير مجراه
على موصوفها اعني الكلمة فيجب التانيث كما يقال مررت بقتيلة بني فلان وانما
ركب هذا التكلف جريا على ان الاصل في التانيث هو التانيث وذهب الجمهور
الى ان التا على الوجه الاول للنقل من الوصفية الى الاسمية كما في الاكيلة والذبيحة
والنطيحة قوله لان المجاز مفعل من جاز المكان يريد انه مصدر ميمي بمعنى اسم
الفاعل اي الجائز بمعنى المتعدي ثم نقل الى الكلمة التي تعدت مكانها الاصلي اي
جازته وانما فسر قوله غير ما هي موضوعة له بقوله وهو ما لا يدل عليه بنفسه
لمن يلاحظها رتعديها عن مكانها الاصلي ولما كان جعل المجاز مصدرا بمعنى اسم
الفاعل مستبعدا ذهب بعضهم الى ان قولهم جعلت هذا مجازا الى حاجتي اي

طريقا

طريقا اليها من جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه ومسلك اليه
قوله واعتبارا لتناسب لما ذكرناه نوع التناسب في تسمية الكلمة بالحقيقة
والمجاز اشارة الى ان اعتبار التناسب منزلة الاقوام لاشتباه الاسم الذي روعي
فيه التناسب بالصفة على اقوام بسبب اعتبار المعنى القائم بالغير في كل منهما
من بين الفرق وازالة الاشتباه باعتبار المعنى في التسمية لترجيح ذلك الاسم
على غيره فاذا سمي انسان له حمرة باحمر كان المسمى به ذاته المخصوصة وكان
اعتبار الحمرة فيه لترجيح تسميته باحمر على تسميته باصفر فتكون الحمرة خارجة
عن المسمى حتى زالت الحمرة كان العلم باقيا على حاله دالا على خصوصية ذاته
بحيث لا يصح اطلاقه بهذا الوضع على انسان اخر له حمرة واعتبار المعنى في الوصف
لتصحيح الاطلاق على ما قام به ذلك المعنى فلفظ احمر اذا كان وصفا لم تعتبر في
مفهومه خصوصية ذات اصلا بل اعتبر ذات ما مع خصوصية معنى الحمرة
فالحمرة داخلة في مفهوم لفظ احمر وصفا لم تعتبر بلا خصوصية ذات
فيصح اطلاقه على كل ما قام به الحمرة مطلقا وكذا الحال في لفظ الحقيقة فانه
اذا كان اسم جنس للكلمة المذكورة كانت الثبوت او الاثبات بوضع واحد
فان قلت ماذا تقول في كاتب والاله هما من قبيل الاسماء ام الصفات قلت
بل هما من قبيل الاسماء الا انه قد اعتبر في مفهومهما مع خصوصية الذات خصوصية
المعنى ايضا لا صار بذلك اقرب الى الصفات من نحو احمر علما فظهر ان اعتبار
المعنى في الاسماء على وجهين احدهما ان يكون خارجا عن المسمى كما اذا سمي من له
حمرة باحمر اي جعل علما له والثاني ان يكون داخلا فيه ماخوذا مع خصوصية
الذات نحو كاتب وان اعتبار المعنى في الصفات على وجه واحد وهو ان يكون
داخلا في المفهوم ماخوذا مع ذات ما مبهمة على الاطلاق والضابط ان ما اعتبر
فيه ذات ما مع خصوصية المعنى فهو وصف يصح اطلاقه على جميع محال ذلك
المعنى وما اعتبر خصوصية الذات فهو اسم سوا لم يعتبر فيه معنى كالفرس
والجدار او اعتبر على انه خارج عن المسمى سوا كان اسم جنس كالحقيقة او علما
كاحمر او على انه داخل فيه كالكتاب والاله والمعيار في تمييز الاسما التي دخلت
في مفهومها المعاني عن الصفات ان يوصف ولا يوصف بها على عكس الصفات
فيقال مثلا اله واحد قديم ولا يقال شي اله ويقال كتاب كبير ولا يقال شي
كتاب قوله ان نزل مفعول له بتقدير مضاف اتقا للشبهة مخافة ان نزل قوله
لصحة اطلاقه عليه اي على الانسان الذي وصف باحمر وقوله عن الاخر متعلق
بما فيه من معنى البعد قوله وان كثيرا سووا بين التسمية باعتبار المعنى وبين
الوصف قوله لكونه مجازا قوله اشتقاقا من كذا اي من اله بالكسر اذا حار

واصله وله قوله او لكونه معبودا اشتقاقا من كذا اى من اله بالفتح الاهة
اى عبد والمقصود ان لفظه الله علم لخصوصية ذاته تعالى وان احد هذين
المعنيين معتبر فيه لترجيح التسمية به سواء قيل انه خارج عن مدلول العلم
كما هو الظاهر فى الاعلام او داخل فيه اذ لا يتفاوت الحال ههنا كخلاف
احمر علما لجواز زوال الحمرة فزوال العلم ان كانت الحمرة داخله فى مدلوله
قوله فظنونا اسانا حيث جعلنا لفظ الله بسبب هذا الاشتقاق واعتبار
المعنى فيه من قبيل الصفات التى يجب اطرادها فيخرج عن كونه اسما ويلزمهم
جواز اطلاقه على غيره تعالى فرمونا اى نسبونا والحال ان موضع السب
مكانهم الذى هم فيه ليلا ونهارا قوله غفرا اى اغفر غفرا ما صدر عنهم
من نسبتنا الى الباطل وسبهم ايانا قوله وبحد الحقيقة والمجاز عند اصحابنا
فى هذا النوع اى فى علم البيان وهو ظرف لاصحابنا وايراد كلمة كل فى الحدود
سائغ فى عبارات الادباء لان ذلك اقرب الى افهام المتعلمين واضبط كانه
قيل كل كلمة اريد بها كذا فهى حقيقة ولا شك انهم يفهمون منه المعنى المشترك
الصادق على كل فرد من الحقيقة اعنى الكلمة التى اريد بها كذا فيحصل المقصود
بالحد مع تقريب الى الفهم واشارة الى الاطراد فقولهم كل كلمة اريد بها ما وضعت
له فى وضع واضع بمنزلة ان يقال هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له فيخرج عنه
المجاز المستعمل فيما وضع له فى غير اصطلاح التخاطب بقيد الحيثية كما فى حده ويخرج ج
الاستعارة ايضا بقيد الوضع لان المتبادر من اطلاق الوضع هو الوضع بالتحقيق
كما مر فلا حاجة الى التقييد بعدم التاويل كما ارتكبه فى حده ويخرج باقى المجازات
بقيد الوضع فقد ساوى حدهم حده قوله ليعم واضع اللغة وغيره وذلك
لانه نكره وابهامه دل على انه اريد به واضع ما اى واضع كان ولو عرف
لتبادر الفهم الى واضع اللغة لانه الاصل والسابق فى الاعتبار وهو وصفه
وناى الاول وشاع متاخره عنه لان اصحابها ينقلون الفاظا موضوعه فى اللغة
لمعان الى معان اخر قوله وانما يذكرون هذا القيد تقريرا للمعنى الاول فان قلت
هلا حمله على الاحتراز عن المجاز مطلقا فان المعنى المجازى يستند وقوع اللفظ
له الى غير الوضع اعنى العلاقة المصححة لاطلاقه عليه مع استناده الى وضعه
لما هو موضوع له قلت انما لم يحمله عليه لان معنى وضعت له فى وضع انما
وضعت له فلا يتناول من المجازات الا المجاز الذى اخرجناه بقيد الحيثية ولا
يمكن اخراجه بعدم الاستناد فى الوقوع الى غير الوضع قوله والذى يقع
له الكلمة فى غير الوضع هو ما يتناوله عقلا بواسطة الوضع لا يقال هذا تفسير
للاعم بالاخص فان الكلمة قد تقع فى غير الوضع لما ليس لازما عقليا بل عاديا
اد

او اعتقاديا لانا نقول قد تسامح فى العبارة فذكر ما هو المعتبر فى الدلالة عند
الكل على قصد التمثيل دون الحصر ولا باس عليه بذلك لانه بصدد بيان ما ذكر
تقريرا للمعنى الاول ولذا تقول اراد بالتناول العقلى ما يعم العادى والاعتقا دى
ايضا قوله فانها تكون واقعة لخمسة وخمسة ان اراد به وقوع العشرة
لكل واحد من الخمستين على الانفراد فالامر ظ والدلالة تضمن وان اراد به
وقوعها لمجموعهما كان الامر مبنيا على ما قيل من ان العدد لا يتركب من الاعداد
التى تحته وكانت الدلالة التزاما قوله فى حد المجاز كل كلمة اريد بها غير ما
وضعت له فى وضع واضع يتناول الاستعارة لانها لم توضع فى وضع واضع
تحقيقا ويتناول المجاز المستعمل فيما وضع له بوضع اخر وقولهم لملاحظة بين
الاول والثانى اى لملاحظة علاقة بينهما يخرج الحقيقة المستعملة فى غير ما هى
موضوعة له بوضع اخر ويخرج الغلط ايضا لكن يرد على حدهم الكناية اذ لم
تقيد بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع كما يرد على حده الغلط فقد
تساوى حداه انهما ايضا ولم يجعل مقصوده بقوله فتامل قولى وقولهم
فتامل قوله واعلم ان الكلمة حال وضعها اللغوى الكلمة اسم ان وخبرها
الجملة الاسمية اعنى قوله لاحقها لان لا تسمى والظرف اعنى حال وضعها معمول
ان تسمى بحسب المعنى واللام فى لما عرفت متعلق بما فى حيزها من معنى الفعل وجاز
ان يتعلق به ايضا حال وضعها فتقدير الكلام هكذا احقها حال وضعها ان لا تسمى
لما عرفت والحاصل ان الاستعمال معتبر فى حدى الحقيقة والمجاز والاستعمال
حال الوضع فلا حقيقة ولا مجاز كالجسم حال من المسئلة فى ان لا تسمى
وحال الحدوث ظرف لقوله لا تسمى ساكنا ولا متحركا وانما لم يسم بذلك لان
السكون هو الكون الثانى فى المكان الاول والحركة هو الكون الاول فى المكان
الثانى والجسم حال الحدوث له كون اول فى مكان اول فلا حركة له ولا سكون
قوله واما حال الوضعين الاخيرين اى الشرعى والعرفى فحق الكلمة كذلك اى
ان لا تسمى حقيقة ولا مجازا لكن حقها فى حال الوضع الاول اى اللغوى ان لا تسمى
بهما على الاطلاق اى لا تكون حقيقة ولا مجازا اصلا وحقها فى حال الوضعين
الاخيرين اى المتاخرين عن الوضع اللغوى ان لا تسمى بهما مع تقييد الحقيقة
بنوعيها اى لا تكون حال الوضع الشرعى حقيقة شرعية ولا مجاز الحقيقة
الشرعية ولا تكون فى حال الوضع العرفى حقيقة عرفية ولا مجاز الحقيقة
العرفية ولما اكتفى بذكر تقييد الحقيقة بنوعيها لانها الاصل ذكر المجاز بطريق
الاضافة الى الحقيقة ولم يقل ولا مجازا شرعيا ولا مجازا عرفيا قوله وان كان
الاطلاق قد يحمل وذلك بان يعرض نقل الشارع او العرف اللفظ الى معنى اخر

بحد الوضع اللغوى وقيل استعماله فى معناه بحسبه فح لا تكون الكلمة حقيقة
ولا مجازا اصلا ولا حاجة فى اثبات هذا الاحتمال اى فرض اختراع الشارع
او اهل العرف لفظا لم يوضع فى اللغة اصلا قوله فى الاصلين اى المجاز والكناية
وكذا اشار بلفظ الملخص الى انه كان فى كلامهم انغلاق وتعقيد كما صرح باستعماله
على الحشو ايضا قوله وان نسوقه اى نسوق ما عند السلف ومرتبا حال
منه وكذا مقررا والاوابد الوحوش يقال ابدت البهيمة تابد وتابد بالضم
والكسر اى توحشت والاماطة الازالة واللثام ما على الفم من النقاب وقاطعين
حال من فاعل نسوقه كما ان منتهبين كذلك قوله اجروا اليه ركائب افكارهم
والثنا والغاية اناخوا اى اناخوا تلك الركائب لديه فاذا استنتجا اى ما
ترونه وما نحن نراه على الخصوص فى نحو جداى وسطه ذراه اى ذرى تاملك
وهو بالفتح الكنف والستر وبالضم جمع ذروة بضم الذال وكسرها وهى
اعلى الشى عن استطلاع طلعيها اى عن طلب الاطلاع على حقيقة ما ترونه
وما نحن نراه قوله اعلم ان المجاز اى ما يطلق عليه لفظ المجاز المعتبر فيما سبق
فانه فى المفرد والكلمة فلا يتناول المجاز العقلى الذى هو فى الجملة والنسبة
قوله واللغوى قسمان الظاهر انه اراد به اللغوى الذى عينه بقوله وهو
ما تقدم فيتجه ان الراجع الى حكم الكلمة لا يندرج فى اللغوى المفسر بما تقدم
اصلا وقد اجيب بان المص كما سيجى معترف بان حده للمجاز اللغوى غير متناول
للمجاز الراجع الى حكم الكلمة ومعترف ايضا بانه ليس بمجاز بل ملحق به فيكون
هذا التقسيم على راى السلف كالتقسيم الاول لكن يرد ان حدهم المذكور للمجاز
اللغوى لا يتناوله ايضا فالاولى ان يقال اراد بالمجاز اللغوى الذى جعله مقسما
ما يطلق عليه المجاز اللغوى واما الاعتراض بان الاستعارة التمثيلية كقولك
اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى لا يندرج فى المجاز اللغوى ايضا لاختصاصه
بالمفرد فلا يحتاج فى دفعه الى التاويل بما يطلق عليه المجاز اللغوى بل يكفيه
ان يقال قسم الشى قد يكون اعم منه من وجه كالابيض اذا جعل قسما من
الحيوان قوله ولها انقسامات اى وللاستعارة انقسامات كثيرة ومباحث
جمة كما سيرد عليك قوله مجاز لغوى قدم اللغوى على العقلى لان الاول فى المفرد
والثانى فى الجملة وقدم اللغوى الراجع الى المعنى على الراجع الى حكم الكلمة لان
الثانى ملحق بالمجاز وقدم من اقسام الراجع الى المعنى غير المفيد لان المتضمن
للفائدة بمنزلة المركب بالقياس اليه وكذلك المتضمن للمبالغة فى التشبيه بمنزلة
المركب بالقياس الى الخالى عنها مع ان مباحث غير المفيد اقل من مباحث غير
المفيد الخالى وهى اقل من مباحث الاستعارة فقدم ما كان مباحثه اقل
نوعا

تعريفا للخاطر فى التوجه الى الاكثر قوله ويتلوه الكلام اى يتلو المجاز
العقلى الكلام فى الحقيقة العقلية اى يتبعه فى فصله كما هو حق التابع بالقياس
الى المتبوع لا فى فصل على حده واما تقدم الحقيقة اللغوية على مجازها فلانه
احدها فى حدوده قال الفصل الاول المجاز اللغوى الراجع الى معنى
الكلمة لك ان تجعل قوله المجاز اللغوى خبرا للفصل الاول كما يقتضيه عنوان
الفصول الخمسة وكان الظاهر ان يجرى فى جميع الفصول على سنن واحد الا انه
وعدل عن ذلك فى الثلاثة الاخيرة فاستعمل فيها كلمة فى بناء على التاويل الذى
عرفته فى الاصول والفنون ولك ان تجعل الخبر فى الفصل الاول والثانى
محذوفا لقرب العهد بما دل عليه فيقدر هكذا الفصل الاول فى المجاز اللغوى
الراجع الى معنى الكلمة غير المفيد ويكون قوله المجاز اللغوى الى اخره مبتدا
خبره ما بعده اعنى قوله هو ان تكون الكلمة الى ساقه فى حمل ان تكون على هو مسامحة
شائعة فى الكلام ولا بد من تقدير مضاف يصح به الحمل الى هو ذو ان تكون الا ان
التصريح بهذا المضاف فى الكلام مستبشع جدا قوله مع قيد ان تجوز ان
مرسون يدل على اعتبار هذا القيد فى مفهوم المرسن اشتقاقه على الرسن مع ان
تقدمه اللغة وتبادر الفهم من موارد الاستعمال تشهد به وباعتبار قيدى
المشفر والحافر فى مفهوميهما ايضا وقد يستحق منا ان ما دل عليه كلامه هاهنا
من ان الانف والشفة والرجل مطلقة لا تختص بالانسان لا ينافى ما ذكره فى
مباحث وجه الشبه من اختصاصها بالانسان قوله من استعمال الانف
من غير زيادة قيد اى يستعمله فى معنى الانف الذى هو معرى عن ذلك القيد
فيصير مطلقا وصدر البيت ومقلة وحاجبا مزججا اى مدققا ومطولا وفاحما
اى شعرا اسود كانه فحم واختار ان مسرجا ماخوذ من السراج ويقال
سرج الله وجهه اى حسنه وبهجه وقيل معناه كالسيف السريجى فى الدقة
والاستواء وايا ما كان ففى الكلمة غرابة تخل بفصاحتها والقرينة الدالة على كون
المرسن فى البيت مطلقا نسبته الى الانسان لا يقال فح قد استعمل مقيدا بقيد
اخر لا مطلقا لانا نقول لم يستعمل فى خصوصية عضو الانسان بل فى المطلق
الموجود فى ضمنه على قياس قولك رايت رجلا فانك لا تريد به خصوصية زيد
مثلا قوله او مثل المشفر اى مثل ان يستعمل المشفر استعمال الشفة بان
يجرده عن كونه شفة بعير ويكون المراد منه مفهوم الشفة مطلقا وانما احتاج
قوله ولان غلظ المشفر مع استعماله فى الانسان الى قرينة دالة على ان المراد هو
الشفة لا غير لجواز ان يراد به تشبيه شفته بشفة البعير فى الغلظ فيكون
فى المشفر ح استعارة لا مجازا غير مفيد ولا مجال لهذا الاحتمال فى قوله مرسنا

قوله سمي هذا القبيل ابتدا كلام لبيان وجه التسميه قوله لاختصاصه
بمكانه الاصلي بحكم الوضع اي اي وضع كان فيكون التصرف فيه بامر وضعي وهو
المراد بكونه لغويا اعني ما يقابل المجاز العقلي الذي يكون اختصاصه بمكانه الاصلي
بحكم العقل فيكون التصرف فيه عقليا قوله هذا المصدر ظرف لقيامه مقام احد
المترادفين يعني انه اذا نظر الى ما اريد بهذا القبيل من المجاز كان قايما مقام احد
المترادفين كما ان احد المترادفين اذا اقيم مقام الاخر لم يقصد به معنى اخر
بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مفيدا كذلك المشفر اذا اقيم مقام الشفه لم يقصد
به الا تلك الحقيقه اعني العضو المخصوص وذلك القيد الذي جردت الحقيقه
عنه تابع عارض لها كانه بمنزله امر خارج عن مفهوم المشفر فلا يترتب
على قيامه مقام الشفه فايدة بخلاف اطلاقه على الانامل في يجعلون اصابعهم
في اذانهم فانه يفيد بها لغيره وكذا اطلاق اليد على القدره مع تصورها بصوره
ما هو مظهرها وايضا في كل من هذا الاطلاقين ادعا بنسبة حسنه كما سياتي
وليس كذلك في المشفر لاتحاد المعنى حقيقه نعم اذا اريد تشبيه انف الانسان
وشفته ورجله بمرسن الدواب ومشفرها وحافرها واستعملت هذه
الالفاظ في تلك المعاني المشبهه بمعانيها الاصليه كانت مجازات مفيده من قبيل
الاستعاره ولا استحاله في كون لفظ واحد بالقياس الى معنى واحد صالحا
لان يكون باعتبارين مجازا فيه من نوعين متباينين قال الفصل
الرابع المجاز اللغوي الراجع الى المعنى اي الى معنى الكلمه لا الى حكم لها قوله
هو ان تجري الكلمه لم يذكر في هذا التفسير ما يميز هذا القسم عن غير المفيد
والاستعاره اما اعتمادا على ما تقدم في تقسيم المجاز الى اقسامه واما
نظرا الى انه لا يعتد به في الاستعاره بنا على ادعا كون المشبه به ولا في غير
المفيد ايضا لبقا ما هو اصل المعنى واللام في قوله لتعلق النفي بها متعلق بان
يراد وما بينهما اعتراض وفي قوله تصدر عن اليد اشاره الى ان اليد بمنزله
السبب الفاعل للنعمه واشتهار الايادي بمعنى النعم لا ينافي كونها في الاصل
مجازا لغويا قد صار حقيقه عرفيه قوله وكذا اذا اردت اي بلفظ اليد
القوه او القدره كانه اراد بهما معنى واحدا كما يشهد له قوله لان القدره
الخ والمشهور ان القوه صفه يتمكن بها الحيوان من مزاوله الاعمال الشاقه
وان القدره صفه توثر على وفق الاراده واستعمال اليد في المعنى المشهور للقوه
غير معروف واشار بقوله اكثر ما يظهر سلطانها في اليد الى ان اليد كالسبب
المادي للقدره ولو قال اذ بها يكون البطش ليكون تعليلا لظهور سلطانها القدره
في اليد لكان اظهر شهاده الفطره السليمه قوله ولذلك اي ولان اراده النعمه

او القدره بلفظ اليد مبنية على تعلق بين المعنى المراد والمعنى الاصلي تجدهم
لا يطلقون لفظ اليد الا على ما له ملابسه بعينه وبين الحاجه اذ لا بد في العلاقه
المصححه في المجاز المتعدي عن معناه الحقيقي قوله ويجوز ان يراد المزاده
بالروايه والمراد ظرف الما الذي يستقى به على الدابه التي تسمى راويه قال
ابو عبيد الا لا تكون المزاده الا من جلدين تقام بجلد ثالث ليتسع وجمعها
المزاد والمزايد واما الظرف الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر
فهو المزود وجمعه المزاود قوله وان يراد البعير لم يذكر هنا لفظة نحو
لقربه مما تقدم اذ هناك اطلاق اسم الحامل على المحمول وههنا عكسه ولهذا
عطف باو وقال نحو من الجهة المذكوره اي بالمحمولية التي هي قريبه من الحامليه
والحوض بفتح الحا المهمله والقا اسم لاثاث البيت واسقاطه في الاصل ثم اشتهر
في البعير الحاصل له حتى ظن انه مشترك بينهما كما شعر به عبارة الصحاح والربيئة
الطليعه من ربات القوم اذا كنت طليعه لهم في مكان عال والتا للمبالغة
كفروقه وعلامه ولم يرد بقوله كانها الشخص كله ان هناك تسميتها حتى
يتوهم استعاره الا يرى انه لو حمل على ظاهره الذي هو التشبيه لكان من
قبيل اطلاق اسم المشبه على المشبه به حقيقه لا ادعا كما في الاستعاره المكنيه
بل اراد تحقيق العلاقه وتاكيد الاشاره الى ان اسم الجزء لا يطلق على الكل
الا اذا كان لذلك الجزء مزيد اختصاص وارتباط حتى كانه الكل بعينه قوله
لكونه من جهتها اي لكون الغيث من جهة السما فالسما للغيث بمنزله المحل والسبب
وقوله او بالسنام عطف على النبات اي او يراد الغيث بالسنام فانه ايضا
من اطلاق اسم المسبب على السبب كاطلاق النبات على الغيث الا ان الغيث
سبب قريب للنبات وسبب بعيد للسنام وصدر البيت اقبل في المسمى من رباله
قوله يصف غيثا فقال استن الفرس اذا رفع يديه وطرحهما معا وعجز
برجليه والربات السحاب الابيض قوله ومن هذا اي ومن اطلاق اسمه
الانال على الغيث او من اطلاق اسم المسبب على السبب البعيد يعرف وجه تفسير
من فسر انزال الازواج بانزال الما فانه جعل لفظ ثمانية ازواج من الانعام
منطلقا على السبب البعيد الذي هو الغيث وجعل الانزال باقيا على حقيقته
ومنهم من عكس فجعل انزل مجازا بمعنى قضى او قسم لان قضاياه وقسمته توصف
بالنزول من السما من حيث انها كتبت في اللوح المحفوظ قوله لا سيما اذا نظر
الى ما ورد يعني انه اذا نظر الى ما في اللوح المحفوظ الحديث كان وجه ذلك التفسير
اظهر اذ بالنظر اليه يظهر ان مدار امرها في معيشتها على انزال الما من السما وبرد
ما يتوهم من انها قد تعيش بنبات ليس من ما السما بل من مياه الارض والصخره

هي صخرة بيت المقدس وقيل كل صخرة كبيرة هي جبل قوله وقيل هذا اي ما
روي في الحديث من انزال الماء الى الصخرة ثم قسمه هو معنى قوله الم تر ان الله انزل
من السماء ماء اي الى الصخرة فسلكه ينابيع في الارض اي عيونا ومسالك ومجاري
في الارض كالعروق في الاجساد يقال سلكت الشيء في الشيء فانسلك فيه قوله
ومما يخرج فيه اي من اطلاق اسم المسبب على السبب قوله رزقا اي مطرا هو
سبب الرزق وكذا رزقكم اي وفي السماء المطر الذي هو سبب رزقكم وقال
بعضهم التكثر الذي بين الرزق والسماء يلتبس الطرفية وكون الرزق في السماء
مكون مجازا حكميا لا لغويا الا انه لما كان اللغوي اكثر كان الحمل عليه اجدر
وهذا سهو لان ما ذكره مجاز لغوي ايضا لانه في كلمة في على طريقة الاستعارة
وانما يكون ههنا مجاز حكمي انه لو نسب ظرفية غير السماء للرزق الى السماء فقدر
قوله ومما يخرج فصله مما سبق لانه قد ذكر فيه التجوز في الفعل اعني
في هداه الله واضله الله مع الاختلاف في انهما على حقيقتهما عند اهل السنة
وهذا السلك اشارة الى اعتبار علاقة السببية المثنا وله لاطلاق اسم
السبب على المسبب كما في اكثر الامثلة ولعكسهما في مثال الكاف والذم ومعنى
اللطف به الصق به اللطف يقال لطف بكذا اي بره به فهو متعد بنفسه وفسر
الدراية باللطف دون خلق الاهتداء رعاية لما هو مذهبه رعاية من استحقاق
المكلف اهتدائه ثوابا فلا بد ان يكون فعلا له اختياريا وفسر الاضلال
بالخذلان لان لا يخلق الضلال بمثل ما ذكر وللاحتراز عن نسبة القبيح اليه
تعالى قوله اي العناد المستلزم للنار هذا اصرح في ان اسم النار المسببة
عن العناد وعند صاحب الكشاف ان اتقاء النار كناية عن ترك العناد فلا مجاز
ههنا قوله لاستلزام اموال اليتامى اياها اي النار دال على ان اسم النار
اطلق على سببها اعني اموال اليتامى فيكون المعنى انما يأكلون في بطونهم اموال
اليتامى الموجبة الى النار فاندفع توهم التكرار وفي بعض النسخ لاستلزام
اكل اموال اليتامى اياها بزيادة لفظ اكل اشعارا بجهة سببية تلك الاموال
للنار وقوله البيت ان لنا احمرة عجافا فالاحمرة جمع حمار والعجاف جمع اعجف
على غير قياس حملا على سمان وقوله اي علفا بثمن واكاف بيان لوجه سببية
الاكاف للعلف كما ان قوله للتعلق بين ذلك العلف وبين الاكاف اشارة الى
علاقة السببية المناسبة للعطف وقد يتوهم ان قول القائل مبتدأ والمتعلق
خبره وقد امولهم مبتدأ وللتعلق منهما اي لتعلق مسببية الدية للدم خبره
وعلى هذا يصح ان يفسر قوله هذا السلك باطلاق اسم المسبب على السبب لكنه
كما ترى بعيد عن مساق الكلام قوله ومن امثلة المجاز لما كان التعبير بالفعل
من

عن ارادته نوعا كثير الموارد شايع الاستعمال فصله عما قبله مع انه اطلاق
ما وضع للمسبب على السبب وقوله استعمات على صيغة المبني للمفعول مع الماخذ
مسند الى قرات بتاويل اللفظة او الجملة واما ذكر المصدر اعني استعمالا لاظهار
متعلق الجار في قوله بقرينة الفاء وصفه مجازا بالنسبة كون قوله استعملت
مع في خبره بيانا لقوله ومن امثلة المجاز قوله فاذا قرات قوله والسنة
بالجر عطف على الفاء يعني ان القرينة مجموع الفاء والسنة المستفيضة ووجه
دلالتها ان الفاء دلت على تاخير الاستعاذة على المعنى المراد بقرات معنى غير
نفس القراءة ولا شي يراد ههنا سوى ارادة القراءة قوله ولا يلتفت
بعض ائمة القراءات فيما قد ذهبوا الى تاخير الاستعاذة عن القراءة منهم ابو
هريرة والنخعي وابن سيرين وليس ذلك مخالفا للمعقول اذ فيه احتراز
عن الوسوسة المودية الى العجب بالقراءة والاعتداد بعدة الطاعة الا ان
الجمهور على التقديم طلبا للحضور والمهم في حال القراءة فلذلك سمى عدم الالتفات
الى من يوخر الاستعاذة وعدها خبرها من ضيق المجال الموجز في اساليب
الكلام وعدم احاطته بانواع المجازات وقلة اعتداده بالطريقة المشهورة
قوله بقرينة فقال رب قد يقال جاز ان يكون فقال تفصيلا للنادي على
قياس ما قيل في فاقتلوا انفسكم على تقدير كون القتل نفس التوبة بناء على
ان حق التفصيل ان يعقب الاجمال في الذكر واذا حمل مجيء الباس على الاهلاك
كان اهلكناها بمعنى اردنا اهلاكها ليصح مجيء الباس بعد ما اريد بالاهلاك
وقد مر انه عد من باب القلب وانه فسر مجيء الباس بالحكم بمجيئه واسبابه واما
حمل الباس على عذاب القبر وعذاب الاخرة فيما لا يصح لان الحال اعني قوله بياتا
او هم قائلون يابا كل الاباء وانما خص وقت البيات ووقت القيلولة بمجيء الباس
لانهما وقتا الغفلة والدعة فنزول العذاب فيهما اشد وافضح قوله بقرينة
انهم لا يرجعون قرى انهم بالفتح ان لا زائدة فالمعنى وحرام انهم يرجعون
اي ممتنع رجوعهم عن معاصيهم لخذلان الله اياهم او على ان هنالك مبتدا محذوفا
اي وحرام عليهم ذلك اي المذكور في الاية السابقة من العمل الصالح والسعي
المشكور لانهم لا يرجعون عن معاصيهم فيكون اللام محذوفا على ان حذفها
مطرد او قرى انهم بالكسر فلا بد من حذف المبتدا وعلى التقادير كلها هو قرينة
على ان اهلكناها بمعنى اردنا اهلاكها لان الرجوع عن المعصية لا يتصور ممن
اهلكوا حقيقة بل ممن اريد اهلاكهم قوله ومنه ما امتنا فصله عما قبله
اما لخفاء قرينته واحتياجه الى مزيد بيان واما لان صاحب الكتاب حمله على
حقيقته حيث قال يدل على انهم اعني من الذين اقترحوا على انبيائهم الايات

وعهدوا انهم يؤمنون عندها فلما جاءتهم نكثوا وخالفوا فاهلكهم الله فلو
اعطيناهم ما يقترحوا لكانوا انكث وانكث الان ماذكره المصادق معنى وابلغ
في الوعيد وذلك ان ترتب انكارايمانهم على ماسبق يقتضي ان يكون للوصف
بالاهلاك مدخل فيه وذلك بان يحمل الاهلاك على ارادته ويقدر في الكلام
ارادة اهلاك هو لا يكون معنى لا يه كل قرية اردنا اهلاكها لم يؤمن واحده
من تلك القرى افهولا يؤمنون ونحن على ان نهلكهم وفي هذا امن الانباء
عن اصرارهم على عدم الايمان ومن الوعيد بارادة اهلاكهم ما لا يخفى قوله
وانما حلت الامتناع اي امتناع من يوخر الاستعاده عما ذكرت من كون
قراءات بمعنى اردت القراءة على ضيق العطن اي صيق مجاله في فنون مجاله وهو
في الاصل مبرك الابل حول الماء للشرب عللا بعد نهل لا بداء لان التجوز بالفعل
عن الارادة متى جرى فيما ابعد من كون قرات بمعنى اردت القراءة جريا مستفيضا
مشهورا يكاد اي ذلك الجري المستفيض وقوله من اذا تكلم مفعول بان لم يترك
وكلمة اذا مقحمه وجاز ان يكون صلة للموصول اي من يكون وحصل في زمان
كلمه خلافه وكمن صلى لغير قبله مفعول ثالث له اي لكاد يترك المتكلم خلافه
كمن خالف السيرة المرضيه التي تلقاها اولوا العقول بالقبول الا ترى انك اذا
قلت احدث قبل الركعه ضيقا كان مستنكرا جدا لمخالفته ذلك الاستعمال المشهور
المقبول قوله اليس لكل احد بيان لحسن سات التجوز بالفعل عن الارادة فيما هو
ابعد جريا مستفيضا فان قوله وعليه فقس اشارة الى ان له نظاير كثيره لان
كل احد يقول للبنا وسع البيت وللخياط ضيق الكم وطول الثوب وللكاتب
دور الميم وفرج السين الى غير ذلك مما لا يحصى وانما قال كما يشهد له عقلك
مع ان اختصاص الالفاظ بمعانيها انما هو بحكم الوضع دون العقل لان مفهوم
التضييق بحسب وضعه جعل الشي ضيقا واما اقتضا هذا المفهوم ان يكون
هناك سعه سابقه فبشهادة العقل قطعا واراد بقوله التوسعه معنى السعه
تجوزا قوله فينزل اي كل احد ويروى بصيغة الخطاب ايضا وكذا الحال في
في نظايره قوله مجوز مراد المجوز والمعنى مراده بحسب تجوزه ارادته
وهو السعة والحاصل انه جعل السعه المجوزة ارادتها كالواقع ثم امر بتغيرها
قوله تجوزا بالتضييق الموضوع لتغير السعه المحققه عن تغير السعه المقدره
هكذا امل وليس شي اذ لا يكون المثال ح من قبيل التجوز بالفعل عن الارادة
اصلا فلا يظهر كونه ابعد من التجوز في قرات فالحق ان يقال نزل الارادة المتوهمه
المتعلقه بالسعه منزلة السعه وعبر عنها بالسعه لان مآل هذه العبارة
اعني ضيق الى قولك غير السعه بمعنى غير ارادة السعه الى ارادة عدمها
وبهذا

وبهذا انكشف كونه ابعد من التعبير بالفعل عن ارادته المحققه والى ما ذكرنا
اشار بقوله اما الذي هناك مجرد تجوز ان يريد الخياط التوسعه اي هناك
ارادة مجوزه متوهمه ثم قال فينزل واراد به السعه لا معناها الحقيقي
كما وهم ذلك القايل وبنى عليه كلامه مع كونه معترفا بان ضيق قبل الركعه
من تنزيل ارادة الشي منزلة ذلك الشي والتعبير عنها به وقد يقال احداث
الشي ضيقا من توابع معنى التضييق اعني التغيير من السعة الى الضيق ويستعمل
اللفظ فيه مجازا فانه اقرب كثيرا مما تكلفه المص قوله اما يجب جواب متى
حرس على معنى يجب ان يكون ذلك التجوز في الاقرب الذي هو ليس قرات احرى
واجرى وانما كرر احرى مع العطف نظرا الى استقامة جريا في الابعد كانه
قال يجب ان يكون في الاقرب اولى في الجريان واكثر استفاضه في الاستعمال
قوله وامثال ذلك بالرفع على المرفوعات السابقه اي ومن امثلة المجاز
امثال ما ذكر من الامثله المتقدمه قوله مما نعدي بيان الامثال ولفظ
الكلمه مظهر وقع العايد الى الموصول كانه قيل من الكلمه التي تعدى عن معناها
بازم الاصلي قوله لتعلق بينهما متعلق بتعدى وقد بالغ في تعميم وجه التعلق بقوله
مهما كان الح لكنه اراد انه مشروط بكون نوعه معتبرا في اللغه اذ ما من شيين
الا وبينهما تعلق بوجه ما مع القطع بانه لا يصح التجوز بين جميع الاشيا قوله
وللتعلق هذا التعليل لقوله يحتمل على صيغه المبني للمفعول والمراد ان مذهب الجمهور
هو ان كلمه لا في ان لا تسجد صلة زايده كما في قوله لئلا يعلم وذلك لانه لا اشتباه
على احد ان المانع انما منع ابليس عن السجود لا عن تركه فالمعنى ما منعك عن ان
تسجد وعندي انه يجوز ان يكون لا يكون كلمه لا زايده بل قرينه للمجاز في منعك
وبيان ذلك ان بين المانع الصارف عن الفعل وبين الداعي الى تركه تعلقا معتبرا
هو ان الداعي الى الترك يستلزم كونه صارفا عن الفعل فجاز ان يستعمل منعك
بمعنى دعاك ويكون الجار المحذوف قبل كلمه الى دون كلمة عن اي ما دعاك الى ان لا تسجد
والظاهر ان يقال مراده ايضا دعاك الا انه تسامح في العبارة فذكر بدل دعاك ما
دعاك لعدم الالتباس ويجوز ان يقال اراد بالضمير في به لفظ منعك المقرون
بكلمه فكانه قال ما منعك بمعنى ما دعاك قوله ونظيره ما منعك اذ رايتهم
فعند الجمهور لا مزيدة اي ما منعك عن ان تتبعني وعنده منعك بمعنى دعاك
اي ما دعاك الى عدم اتباعي في الغضب لله وشدة الزجر عن المعاصي والمقاتله
بما من مع من كفر او الى عدم لحوقك بي لتخبرني بما وقع من القوم ولا تكون فيما
بينهم قوله ومن امثلة المجاز المستغني منه فصله لمكان الاختلاف فيه
ولانه باب على حاله وتحقيق الكلام في كونه مجازا مفتقرا الى التعرض للتناقض

ضمن مع

وذلك ان قولك له على عشرة الا واحدا كلام متناقض بظاهره لاقتضا اوله
ثبوت الواحد في العشرة واقتضا اخره نفيه وقد افترقوا في التفصي عن هذا
الاشكال فرقا فمنهم من زعم ان المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثنا بمنزلة
كلمة واحدة حتى كان العرب وضعت لمعنى واحد كمدلول التسعة مثلا عبارتين
احدهما مختصرة هي لفظة تسعة والاخرى مطولة كعشرة الا واحدا وضعفه
ظاهر ومنهم من اختار انه اريد بلفظ عشرة احادها مثلا باسرها واخرج
باداة الاستثنا بعضها عن تعلق النسبة التي يقتضيها العبارة بظاهرها بعد
حكم بالثبوت او الانتفا فعلى هذا لفظة عشرة باقية على معناها الحقيقي الذي دل
عليه حال افرادها وقد اخرج بعض احادها عن الحكم بلا تناقض اصلا ومنهم
من ذهب الى ما ذكره المص من كون المستثنى منه مجازا فيما بقي بعد الاستثنا
فالعشرة مثلا مستعملة في التسعة وقرينة المجاز قولك الا واحدا فيكون من
باب اطلاق الكل على الجزء فان قلت اذا اريد بلفظ العشرة التسعة لم يدخل
الواحد فيها فلم يكن الا واحد اخراجا اذ لا يتصور الاخراج الا بعد الدخول
مع اتفاق الادبا على ان الاستثنا المتصل اخراج الشي مما دخل فيه غيره قلت
قد اجاب عنه في فصل الاستثنا بان دخول الواحد في حكم العشرة ليس مقصودا
من قبل المتكلم بحسب ارادته والا لناقض اخر كلامه اوله بل من قبل السامع
لتناول العشرة للواحد بحسب الوضع فظهر ان تحقق كون المستثنى منه مجازا
مبني على لزوم التناقض والاولى ان يؤخر الكلام في الاستثنا الى الفراغ عن
العلم الباحث عما للتناقض من المباحث والجواب عما يتوجه عليه من الشبهات
قوله لما تقدم يعني ان تسميه هذا النوع من المجاز مجازا للتعدية عن مكانه
الاصلي ولغويا لاختصاصه بمكانه الاصلي بحكم الوضع لا بحكم العقل ومعنويا
لتعلقه بمعنى الكلمة لا بحكمها واما تسميته مفيدا فلتضمنه شبه شاهد لتحقق
المعنى الذي اريد لما سياتي في اخر بحث الكناية من ان مبنى المجاز على الانتقال من
من الملزوم الى اللازم ولا شك ان تحقق الملزوم شاهد لتحقق اللازم مثلا اذا
كانت النعمة او القدرة من لوازم اليد فاذا ذكر لفظ اليد فقد احضر ما اريد
به من النعمة او القدرة بمعونة القرينة وانما قال شبه شاهد لان المعنى الاصلي
ليس بمراد حتى يكون شاهدا حقيقة نعم لفظه مذكور فهناك شبه شاهد ولما كان
حقيقة اصل المعنى هي المرادة في كون نحو المشفر لم يتصور فيه شبه شاهد
لتحقق المعنى الذي اريد به قال الفصل الثالث في الاستعارة فسر
الاستعارة بالمعنى المصدري وذكر احد طرفي التشبيه على اطلاقه لما دل
المشبه به كما في الاستعارة المصرحة والمشبه كما في الاستعارة بالكناية

واراد

واراد بالتشبيه التشبيه المعنوي وهو ان لا يصرح هناك بما يدل على جعل احد
طرفيه مشبها والاخر مشبها به مع كونه مقصودا قوله ويريد به الطرف الاخر
اراده الطرف الاخر اما على سبيل التحقيق كما في الاستعارة المصرح بها من حيث
ذكر لفظ المشبه به واريد ما هو المشبه حقيقة واما على سبيل الادعا كما في الاستعا رة
المكني عنها حيث ذكر المشبه واريد المشبه به ادعا لا حقيقة وقوله مدعيا حال من
فاعل تريد وقوله دالا على ذلك اي على ذلك الادعا المذكور حال من فاعل مدعيا
واراد بما يخص المشبه به ما يخصه اما مطلقا او بالقياس الى المشبه فيتناول اسم
جنسه كما في المصرحة وما يكون من لوازمه كما في المكنية والمقصود بذكر الحالين
اعني مدعيا ودالا تحقيق ما يبتنى عليه الاستعارة لا الاحتراز عن شي قوله
بافراده في الذكر يعني بذلك ان اسم المشبه ليس مذكورا معه لا لفظا ولا تقديرا
ولا بنية على ما مر تحقيقه قوله ان المنية انشبت اي علقت اظفارها وهذا
المثال موزون وفيه اشارة الى البيت المشهور لابي ذويب وقوله جاعلا السبعية
لها اي للمنية تصريح بان المراد من لفظ المنية هو السبع الادعائي اعني المنية المصورة
بصورة السبع الحقيقي وقوله يريد بجواب متى ادعينا وفي معرض طرف ابرز
بعد تفسيره بالطرف الاول اعني تماما صادف وقوله نظرا تعليل ابرز على معنى حكم
بابرازه نظرا الى الظاهر الحال قوله ظهرت مع ذلك اي ظهرت المنية مع المخلب
او الناب المثبت لها ظهور نفس السبع من المخلب او الناب فان السبع كذلك ينبغي
وهو ان يكون بمخلب او ناب ولفظ كذلك حال من المستتر في ينبغي وانت خبير بان ما
ذكره لا يدل على ثبوت معنى الاستعارة في لفظ المشبه كما يقتضيه مذهبه في
الاستعارة بالكناية بل يدل على ثبوت معناها في اثبات المخلب للمنية وهو المسمى
بالاستعارة التخييلية عند غيره كما ستعرفه قوله وكذلك الصور المتوهمة
على شكل المخلب او الناب يشير به الى الاستعارة التخييلية على مذهبه وسيرد
عليك تحقيقه وانما قال يسميها اي في صورتها مسماه دون تسميتها الا ان البروز
بواسطة التسمي الذي هو بمنزلة اكتسا الشجاع اسم الاسد لا بواسطة التسمية
الا ان يجعل مصدرا من المبني للمفعول وقد عدم الفرق بالنظر الى الدعوى لانه
اذا نظر الى الحقيقة كان العرو وظاهر المراد المحققة مسماه باسم المخلب وضعا دون
المتوهم قوله وههنا سوال وجواب ذكر في فصل الاستعارة بالكناية ان
الاصرار على ادعا كون المشبه كالمشبه مثلا داخلا في جنس المشبه به كالاسد
بنا على الاعتراف بحقيقة المشبه به ولا اعتراف بها اقوى من التصريح باسم جنسه
فيلزم في الجمع بين الانكار البليغ والاعتراف الكامل واجاب عنه بالبنا وبل
في اسم المشبه كما ستعرفه قوله ويسمى المشبه به سوا كان هو المذكور كما

فى الاستعارة المصرح بها كقولك فى الحمام اسد او المتروك كما فى المكنى عنها
كقولك اظفار المنيه مستعار امنه وسمى اسم المشبه به كلفظ الاسد فى المثال
الاول ولفظ السبع فى الثانى مستعارا وهذا اعتراف منه بان المستعار فى اظفار
المنية لفظ السبع المتروك لا لفظ المنية مستعارا منه وسمى اسم المشبه كلفظ
المذكور وهو مخالف لما اختاره من ان الاستعاره من لفظ المنية هو الحق الذى
لا محيد عنه كما سياتيك تحقيقه فى مباحث الاستعاره والاولى بظاهر عبارته
ان يقول والمشبه مستعارا له الا انه راعى لطفه فعبر عن المشبه بالمشبه به
قصدا الى ان فى اسم المفعول مستترا راجعا الى الموصول وان الضمير المجرور
فى انه راجع الى المشبه به المذكور سابقا ومن المعلوم انه لا مستتر فى السابق
بل الجار والمجرور العائد الى الموصول فاعل لاسم المفعول وقد نقل عن المص انه
قال الالف واللام فى قولى والمشبه به مستعارا له اسم موصول بمعنى
الذى بخلاف قولى وسمى المشبه به ولا حاجه الى ارتكاب ذلك فى توجيه
كلامه كما عرفته مع ابتنائه على ان يجعل لفظ المشبه به فى عداد الاسماء من غير
قصد الى معنى الفعل كالمومن والكافر فيكون الضمير فى به راجعا الى الموصوف
المقدر كما فى المنكر اعنى قولك مشبه به ويحصل لفظ المشبه المذكور ههنا
بمعنى الوصف دون الاسم او يحمل الاول على مذهب المازنى والثانى على مذهب
الجمهور قوله والذى قرع سمعك من ان الاستعاره تعتمد ادخال المستعار
له فى جنس المستعار منه هو السر فى امتناع دخول الاستعاره فى الاعلام
وذلك لان مبنى الاستعاره على المبالغه فى حال المشبه بدعوى انه عين
المشبه به وذلك انما يحصل اذا كان المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولا
شك ان الاجناس مشهوره باوصاف لها حتى ان اسماءها تنبئ عن اوصافها
انباء تاما واما الاشخاص فقلما تشتهر باوصاف كذلك فلا تقع الاستعارة فى
الاعلام الشخصيه الا نادرا كما اذا تضمنت نوع وصفيه اى دلت عليه
التزاما بسبب خارج اى عارض فلما سمعت عروضه لم تستعار الاعلام
فيقال رايت اليوم حاتما او ما دارا قوله وما جرى مجراها يعنى كتضمن
سحبان الفصاحه وباقل العى والفهاهه قوله واما عد هذا النوع لغويا
بناء او لا الوجه فى تسميته استعاره ولم يتعرض لوجه تسميته مجازا ومعنويا
ومفيدا او متضمنا للمبالغه فى التشبيه لظهوره مما تقدم بل تعرض لكونه
لغويا اذ فيه خلاف قوله احدهما انه لغوى نظرا الى قال بعضهم انه لغوى
نظرا الى ان لفظ الاسد مستعمل فى غير ما وضع له عند المحققين وقوله فانا وان
ادعينا الخ بيان لكونه مستعملا كذلك والفاء فى قوله فلا تتجاوز زائدة لانه
خبر

خبران لا خبر او ان ادعينا ويجوز ان يجعل خبرا له فيكون الواو الداخلة على
الشرطيه مزيده بين المبتدا والخبر على قياس ما قيل وكنت وما تنهنهنى الوعيد
والصوره اشاره الى هيئه المجموع من حيث هو مجموع والمراد بالهيئه هيئة بعض
اجزائه بالنسبه الى بعض وعبالة العنق عطف عليه ومن سائر بيان ماله ومن
الصفات بيان لسائر اى وما للاسد من ما فى جنس ذلك المذكور من الصفات
التى لا شك فى ثبوتها للاسد لكونه ظاهره بحواس الابصار بمدركة بها واللام
فى لئن كانت ابتدائيه لا موطئه وجواب الشرط مقدر يدل عليه قوله لكن اللغه
اى وان كانت الشجاعه من اسد اوصاف الاسد اختصاصا به ومن امكنها
اى اقواها تمكنا فيه لم تقتصر بمجرد ذلك نفسرا لمعنى الحقيقى للاسد وانما يكون
كذلك اى لو كانت اللغه وضعت اسم الاسد لها لكن اللغه لم تضع اسم الاسد
لها وحدها بل وضعته للشجاعه كائنه فى مثل تلك الجثه الاسديه وقد تسامح
فى هذه العباره ومقصوده ان الاسم الموضوع لتلك الجثه الموصوفه فى
الواقع بالشجاعه لانه موضوع للشجاعه المخصوصه او لجامع تلك الصورة
حتى يدل الاسم عليها مطابقه او تضمنا وكذا قد تسامح فى قوله ولو كانت وضعيه
لتلك الشجاعه اى الكامله التى تعرفها اذ مراده انه لو كانت وضعيه لمفهوم
الشجاع لزم امور اربعه قوله ان يكون لفظ الاسد اصلا صفه كلفظ الشجاع
لا اسما قوله ان يكون استعماله فى الانسان الواصل الى غاية الشجاعه من جهة
التحقيق لا من جهة التشبيه لانه حينئذ فرد من افراد مدلوله والجراه بالمد وفتح
الجيم بمعنى الشجاعه جرء جراة فهو جرى والمقدم مصدر ميمى من الاقدام قوله
ان لا يكون فى اسم الاسد المطلق على الانسان الشجاع شائبه استعاره لان
الاستعاره مبنيه على التشبيه ولا تشبيه على ذلك المقدر قوله ان يصير
اللفظ بالقرينه مقلوبا على وجهه اذ كان اللفظ بها مانع الكلمه عن حملها على ما
وضعت له وقد صار اللفظ بها الا ان ايجاب حملها على ما وضعت له واللوازم كلها
منتفيه اتفاقا فكذا الملزوم قوله وثانيهما انه ليس بلغوى اى بل هو مجاز
عقلى على معنى ان التصرف فى امر عقلى وذلك ان المتكلم قد اثبت الاسد به للرجل
الشجاع بطريق الادعاء فكان لفظ الاسد باقيا على معناه اللغوى الا ان
ثبوت ذلك المعنى ههنا تصرف من العقل على معنى وجه الاستعاره فلا يكون
مجازا لغويا بل عقليا قوله ويمتنع فاعله ان يكون اطلاق اسم الاسد ولفظ
ذاك اشاره الى الرجل ولفظة هذا الى الصبح وقوله لقدح ذلك فى الدعوى
تعليل للممتنع ولفظ ذلك اشاره الى كون الاطلاق عن اعتراف وقوله اى كون
متعلق نقل الى قل لى جواب هذا الاستفهام وموضع التعجب خبر يكون واسمه

لعطفه قوله اي قول ابن العميدي وقد عطف على خبره واسمه مع رعاية ترتيبهما
بعاطف واحد حيث قال او موضع بنى على التعجب قوله لا تعجبوا نصب موضع
ورفع قوله والحاصل انه لا معنى للتعجب من تظليل انسان صبيح الوجه لاخر
بل انما يتعجب من تظليل لشمس الحقيقة وكذا لا معنى للنهي عن التعجب من بلى
الكتان لملابسة الانسان الجميل انما ينهى عن التعجب من بلى لملابسة القمر والبدر
الحقيقي والغلالة شعار يلبس تحت الدرع والثياب فيكون هي الملاصقة للبدن
يقال زر القميص اذا شد ازراره ولمحه اي ابصره بنظر خفيف والمعجر بكسر الميم
ما تستره المراة على راسها قوله ومع الاصرار يريد قد بحث ان المتكلم بالاستعا ع
يدعي للرجل معنى الاسدية فلا يعترف اصلا بانه رجل فهو مصر على انه
اسد وعلى انكار انه اسد وعلى انكار انه شيء غير الاسد ومع هذا الاصرار
يمتنع ان يقال لم يستعمل الكلمة فيما وضعت له بل يجب ان يقال انها مستعملة
فلا يكون اسم الاسد مجازا لغويا بل عقليا بالمعنى الذي عرفته وانما عطف
قوله وانه شمس وانه قمر بالواو اعتمادا على ظهور المراد مما سبق من العطف
باو حيث قال او اطلاق اسم الشمس والقمر قوله ومدار ترديد الامام
هذا مصدر ميمي ومبتدا خبره على هذين الوجهين وليس قوله تارة واخرى
ظرفا للترديد اذ ليس الترديد حاصلا في كل منهما بل هو ظرف للقول المستفاد
منه اي يقول تارة انه لغوي واخرى انه عقلي والمراد بهذين الوجهين هو
النظر الى كونه مستعملا في غير ما هو له عند التحقيق والنظر الى الدعوى
المذكورة والاصرار عليها قوله لا يألوا نقلهما اي لا يتركه من الالو وهو
التقصير يقال لا يألوك نصحا اي لا يمنعك قوله لكنك اذا وقفت لما
بين وجه كل واحد من القولين شرع في نصرة القول الاول اعني كونه مجازا لغويا
فاشار الى ان بين اصرار المستعير ادعاء الاسدية للرجل وبين نصبه قرينة دالة
على انه ليس الهيكل المخصوص منافاة ظاهرة فاذا عرفت وجه التوفيق بينهما
كشف لك ذلك الوجه الغطا عن هذين القولين واراك ان الصواب هو القول
الاول لانه يظهر بذلك الوجه ان الاسدية المدعاة للرجل راجع الى غير المتعا ف
ولا شك ان لفظة الاسد هو موضوع للمتعارف فقط فاستعماله في غير المتعارف
انما يكون على سبيل المجاز اللغوي قوله مصرة على صيغة المفعول صفة ثانية
لقرينة ومعناه مسلمة عنده اي عند المستعير وانما اعتبر التسليم عنده لانه
منشا ايهام التنافي والمدافعة قوله على نحو ما ارتكب متعلق بقوله على ادعاء
ان افراد جنس الاسد قسمان بطريق التاويل والمعنى على ان يدعي ذلك ويرتكبه
كائنا على نحو ارتكاب المتنبي هذه الادعاء في نفسه واصحابه قوما من الجن

والطير

والطير قسمين متعارفا وغير متعارف الا يرى انه ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه
اذ لا يصح ان يقال نحن كقوم من الجن في زي ناس فوق ما هو كطير لها شخوص
الجمال قوله مستشهدا حال من فاعل ادعى وهاتيك صفة دعواك والمراد
بالخيالات العرفية القضايا التي موقع في النفس خيالا لا معقولا في العرف بلا
تصديق بها قوله من نحو حكمهم بيان للخيالات وتضمن التاويلات المناسبة
لها تلك الدعوى من ان الاسد لا يهرب من الذئب وان الانسان لا يكون بحيث
لا يقاومه احد والرواية في انه ليس باسد بفتح الهمزة اي من نحو حكمهم بانه
ليس باسد وكذا الحال في انه ليس بانسان وانما هو اسد وقد يروى انما وحده
بالكسر والمكسر محل من القبول في الكل بناء على تضمن الحكم معنى القول قوله
وان تخصص عطف على ان حتى تعيان وجه التوفيق هو بناء دعوى الاسدية على
التقسيم الى المتعارف وغيره وتخصيص القرينة المصرفة بغير المتعارف
قوله ومن البناء على هذا التنويع اي تنويع افراد الشيء الى متعارف وغير متعارف
فان الاخبار عن التحية بالضرب الوجيع يدل على ان التحية قسمان متعارف كسلام
عليك وحياك الله اي ملكك قال يعقوب التحيات لله معناه الملك لله وغير متعا ف
هو الضرب الوجيع في اول الملاقاة لا مجال لحمل الكلام على تشبيه الضرب
ولم يرد ايضا تحية بينهم ضرب وجيع واول البيت قوله وخيل قد دلفت
لها بخيل وكذا الاخبار بالسيف عن العتاب يدل على انه نوعان متعارف وهو
هو مخاطبة الاذلال ومذاكرة الموجدة وغير متعارف وهو اعمال السيف
وليس المعنى على تقدير اداة التشبيه في عتابك وتقديرها في السيف باطل قطعا
واما قوله الا من اتى الله بقلب سليم فان حمل على تقدير الا سلامة من اتى الله
برفع السلامة على الابدال كان مبنيا على ان افراد المال والبنين نوعان
متعارف وغير متعارف اذ ليس المعنى على قصد التشبيه وتقدير الاداة اي
يوم لا ينفع كمال وبنين ويجوز ان يحمل قوله لا ينفع مال ولا بنون بمعنى لا
ينفع شيء فيصح ابدال السلامة لا تنويع وله ان يقول تنتصب السلامة المقدرة
محل الاستثنا منقطعا وان لا يقدرها اصلا ويجعل من اتى منصوب المحل
على الاستثناء ان احدا الا سليم القلب الذي انفق ماله في سبيل الله وولد ابناء
على طريق الرشاد قوله ومنه قوله وبلدة فضلة لا احتمال ان يقال ادخال
المستثنى منه هنا ليس مبنيا على التنويع المسلم وجوده بل على التعليق بالمحال
كما صرح به في الكشاف اي انما يكون لها انيس ان لو كان هذه الاشياء انيسا
وحمل الاية السابقة على هذا التعليق مما يأباه نظمها يقال ما بها دار ديار اي
احد واليعفور ولد الظبية وولد البقر الوحشية ايضا والعيس الابل

النص يخالط بياضها شي من الشقرة واحدها اعيس والانثى عيسا فالشاعر
جعل افراد الاعيس قسمين متعارفا وغير متعارف اى رب مفازة قطعها ليس
بها انيس الا جوذر الوحوش والابل قوله يفارق الدعوى الباطلة اراد بالدعوى
الباطلة الدعوى التي لا تطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها اذ ح لا يتصور
من صاحبها قصد التاويل فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره
واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقته فانه ايضا لا
ينصب تلك القرينة كما ان ذلك المدعى لا ينصبها الا ان الكذب المذكور ليس
مثل ذلك المدعى في التبرء عن قصد التاويل لان صاحبه مقصوده ترويج ما دل
عليه كلامه بظاهره ولا يقدح في مقصوده هذا قصد التاويل بل نصب القرينة
فلذلك اكتفى ههنا بان نفى نصب القرينة واقتصر في الدعوى الباطلة على ذكر التبرء
لانه اذا تبرا عن التاويل كان عن نصب القرينة اشد تبرا فقد ظهر وجه التخصيص
في كل واحد من التبرء ونفي نصب القرينة لمن كان له قلب قوله بيان وصف
الاستعارة وحدها فانه قال في اول علم البيان الاستدلال الخ وصف الشي
وصفا مساويا قوله اما حسا او عقلا اى تحققا حسيا او تحققا عقليا
وقد عرفت معنى الوهمي المحض وهو ان يكون صورة يخترعها المتخيلة باستعمال
الوهم اياها كصورة الناب والمخلب للمنية المشبهة بالسبع قوله ثم تقسم كل
واحدة يعني ان كل واحدة من التحقيقية والتخييلية تنقسم الى قطعية واحتمالية
الا ان الاقسام الحاصلة من تقسيمها معا ثلثة لان الاحتمالية المندرجة في كل
منهما قسم واحد في الحقيقة ولا اختلاف الا بالعبارة والاعتبار فلذلك قال
فهذه اقسام اربعة ولم يقل خمسة وقد اشار الى اتحاد العبارة ايضا بقوله
الاستعارة المصرح بها مع احتمال التحقيق والتخييل فان قلت لماذا لم يحتمل
التخييل والتحقيق في الاستعارة المكنى عنها اما باعتبار المشبه به المتروك
واما باعتبار المشبه المذكور على ما مر اعتبارهما في المصرح بها اما بحسب
الصورة او بحسب المعنى قلت لانه لم يوجد هذه الانقسام فيما ورد في
استعمال البلغاء من الاستعارات المكنى عنها قوله وربما قسمت كلمة رب اما ح
اشارة الى قلة وقوع هذا التقسيم في كلامهم او الى مخالفته لما هو المختار عنده
من رد التبعية الى الاستعارة بالكناية قوله والمراد بالاصلية ان يكون معنى
التشبيه داخلا في المستعار دخولا اوليا وذلك بان يكون المعنى الاصلي للمستعار
صالحا للموصوفية كالمصادر وساير اسماء الاجناس واما الافعال والصفات
المشتقة منها وما في حكمها من اسماء المكان والزمان والآلة والحروف فلا يدخلها
معنى التشبيه الا تبعا لمصادرها كما في الافعال وما اشتق منها واما للمتعلقات
معانيها

معانيها كما في الحروف وسيأتيك تحقيق ذلك في مباحث الاستعارة التبعية قوله
وربما الحقها اورد كلمة التقليل لان اكثر الاستعارات خالية عن التجريد والترشيح
واشار بذكر اللحوق الى انهما انما يعتبران بعد تمام الاستعارة بقرينتها ولم يذكر
الاستعارة الخالية عنهما ولا الجامعة بينهما اذ لم يشتهر شي منها باسم على
حدة ولا حاجة لشي منها الى بيان على حدة قال وهي اي الاقسام الحاصلة من هذه
الانقسامات ثمانية وان كانت الانقسامات اربعة انقسام الاستعارة الى المصرح
بها والمكني وانقسام المصرح بها الى التحقيقية والتخييلية والاحتمالية وانقسام
الاستعارة الى الاصلية والتبعية وانقسامها ايضا الى المجردة والمرشحة
قال القسم الاول في الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع
قدمها على ساير الاقسام لانها العمدة في باب الاستعارة وقد سبق منا غير مرة
وجه ايراد كلمة في في امثال هذه العبارة قوله اذا وجدت معمول لقوله ان يدعى
على التوسع في تقديم الظرف على عامله الواقع في خبر ان واراد بالحصة ما يعم
الكلية والجزئية فزيد وحاتم مختلفان في الحقيقة الشخصية اعني الهوية المخصوصة
ولما لم يكن للامور الوهمية حقيقة لاختصاصها بما ليس له تحقق كانت التخييلية
خارجة عن الحد المذكور واذا اعتبر ثبوت الحقيقة بطريق القطع كانت الاحتمالية
ايضا خارجة عنه قوله على وجه التسوية بينهما اى بين الوصف الاضعف
والاقوى وقوله ان يدعى خبر لقوله هي ومثل هذه المسامحة لعدم الالتباس في
المراد كثيرة في عباراتهم والضمير في بافراده راجع الى اسم ملزوم الاقوى
وتوصلا تعليل ليدعى ومن ذلك اشارة الى اطلاق اسمه عليه والمط هو الالحاق وعلى
وجه التسوية وقفا علا وثانيا حالان من المستتر في يدعى وذلك اشارة الى
الاطلاق المذكور قوله كيلا يحمل اى المفرد بالذكر وهو اسم المشبه به عليه
اى على ما يسبق منه والتاويل المذكور هو جعل افراد الشيء قسمين متعارفا وغير
متعارف واللام في ليحكم متعلق بالتاويل ولفظ المنية تعيين صفة لدلالة الافراد
بالذكر ودلالة القرينة لان كلمة من البيانية منجر والعامل في الدلالتين واحد فلا
يلزم تعدد العامل في الصفة ووجه التمانع بين الدلالتين ان الافراد بالذكر مع
قطع النظر عن القرينة يدل على ان المراد باسم الاسد مدلوله الحقيقي والقرينة تدل
على ان المراد به غير ذلك المدلول وانما خص الامتياز عن الدعوى الباطلة بالذكر
لزيادة قربها من دعواك فيكون الامتياز عنها اهم من الامتياز عن الكذب
قوله مثال ذلك اي مثال ما ذكرناه في تفسير هذه الاستعارة التي نحن
بصددها وقد اكثر من الامثلة رعاية لزيادة التوضيح وتنبيها على ان ما بينها
من الاختلاف فان المستعار منه والمستعار له في الامثلة الثلثة الاول

حسيان الا ان وجه الشبه في المثال الاول عقلي متعدد اعني الجراة والقوة
وفي الثاني حسي متعدد اعني الاشراق والاستدارة المليحة وفي الثالث عقلي واحد
اعني كثرة المنفعة والمستعار له في المثال الرابع عقلي والمستعار منه حسي
ووجه الشبه عقلي مركب وهو الاباء عن قبول الزيادة والنقصان قوله فيدعي
الاسدية بالنصب عطفا على ان يكون لا على ان يلحق لفساد المعنى وقوله فيقول
بالنصب عطف على يدعي يجري مجرى التفسير وهذه اللام المتعاطفة مع ما في
حيزها خبر واحد للمبتدا الذي هو مثال ذلك قوله او ان يكون عندك
وجه جميل هذا مع ما عطف عليه اعني فيدعيه ماخوذ نزمع ما تعلق بهما خبران
لذلك المبتدا معطوف على الخبر الاول باو كالاحال من فاعل فيدعيه وقوله
بعد ما جرت العادة اشارة الى ان تشبيه العالم بالبحر لاجل كثرة فوائده
بكثرة فرائده وانما حسن الحسن البليغ بنا على ما اشتهر من تشبيه فوائده بفرائده
في كونها حسية بهية مرغوبا فيها ولولا هذا التشبيه واشتهاره لم يحسن
ذلك التشبيه الاستحسان الكامل وقد يقال ما لم يعتبر كونها لفوائد والفرائد
كشي واحد لم يحصل هناك معنى مشترك هو وجه الشبه بين العالم والبحر
وسلوكك في ذلك المسلك المعهود هو مثل ان يقول رايت بحرا يتكلم والقسطاس
هو القرسطون اعني القبان قوله ومن الامثلة انما فصله لانه نوع من
الاستعارة الذي هو بصددها مبني على انتزاع شبه التضاد والحاقه بشبه
التناسب وهذا النوع يخص باسم الاستعارة التهكمية والتمليحية وله امثلة
كثيرة كقولك رايت حاتما اي بخيلا وخالدا اي جبانا وسحبانا اي ذا لكنة وعي
وذلك لانا في كونه مثالا لما هو فيه اعني كونه جزئيا اضافيا له وقد تحقق
انتزاع الشبه من نفس التضاد في اخر مباحث التشبيه الا انه اقتصر هناك
على ذكر الضدين واراد بالضدين ما ورا النقيضين من المتقابلين لكنه اراد بالتضاد
ههنا التضاد التنافي مطلقا قوله ثم ادعا عاطف على بوساطة وشروع في
باعتبار الاستعارة بعد اعتبار التشبيه وانما اورد لفظة ثم لان ادعاء دخول
احد الضدين او المتنافيين من جنس الاخر اشد استبعادا من انتزاع الشبه من
نفس التضاد قوله تواترت عليه البشارات اي الانذارات قوله وربما كانت
معنى واحد كالذي رايت في الامثلة المذكورة يعني به ما مر من يرمي وفي الحمام ويبتسم
ويتكلم والاضافة في ميزان امرنا وكذا قوله يعلمه ونهب امواله وسبي اولاد
فان كل واحد من هذه الامثلة قرينة على حدة لاستعارة البشارة الانذار قوله
وربما كانت معاني مربوطا بعضها بالبعض تريد ان مجموع تلك المعاني المربوط
بعضها ببعض فيكون قرينة واحدة كانها خاصة مركبة للمستعار له بالقياس

الى المستعار منه ومعنى يكفي ينقلب من كفات الانام اي قلبه والباقي بها للتعدية
اي يقلبها خمس سحائب والاقران جمع قرن بالكسر وهو الكفو في الحرب وقوله نظر
شروع في بيان تركيب القرينة وحين ارادوا ظرف ذا صنع مع تقدمه عليه وقد
سبق له نظائر وتفريقا بمعنى مفرقة حال من مفعول اذا عني استعارة السحائب
فان استعارة خمس سحائب لانامل يمين الممدوح انما حسنت لما جرت به العادة
من تشبيه الجواد بالسحاب الهطال اي المتتابع قطره وبالبحر الفياض اي الكثير
ماؤه والقرينة المركبة في هذا المثال من عدة معان هي ثبوت الصاعقة وكونها
من نصل سيفه وقلب خمس سحائب اياها على اروس اقرانه ووقع هذه القرينة الملتئمة
من تلك المعاني لا يبقى شبهة في استعارة السحاب للانامل وكانه اورد تقسيم
القرينة الى هذين القسمين في القسم الاول من الاقسام الثمانية للاستعارة لظهور
تركب القرينة في هذا المثال الذي هو القسم الاول من اقسام الاستعارة قوله
ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين هذا نوع اخر من الاستعارة المصرح
بها المحققة مع القطع لا يكون الا مركبا وهو ان ينتزع صورة من امور متعددة
وتشبه بصورة اخرى مثلها وتدعى دخول الصورة الاولى في جنس الصورة
الاخرى وما للمبالغة في التشبيه فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال
على الصورة المشبه بها فيكون التجوز في مجموع ذلك اللفظ المركب لا في شي
من مفرداته بل يكون هي باقية على حالها قبل هذا التجوز من كونها حقيقة او مجازا
فاذا شبهت مثلا صورة تردد المعنى بصورة تردد من قام ليذهب وادخلت
الصورة المشبهة في جنس الصورة المشبه بها وقلت اراك ايها المفتي تقدم
رجلا وتوخر اخرى لم يكن في تقدم وتوخر استعارة تبعية ولا في رجلا
استعارة اصلية اذ لم يقع بهذا التجوز تصرف في هذه الالفاظ بل هي باقية
على حقائقها التي كانت عليها قبل هذه الاستعارة المتعلقة بمجموعها من حيث
هو مجموع اذا عرفت هذا فنقول اراد بالوصف في قوله استعارة وصف احدى
صورتين اللفظ الدال على الصورة المشبهة بها كان المستعار هو لفظ المشبه
به ابدا خصوصا في الاستعارة المصرح بها وانما عبر عنه بالوصف لان
اللفظ كوصف يكتسبه المعنى ولم يقل اسم احدى صورتين لان المركب من
الاسم والفعل مثلا كما في المثال المذكور لا يكون اسما واراد بالوصف في قوله
لوصف الاخرى معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان
الصورة الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف الاخرى دالا على الغرضية
لا صلة الاستعارة ولو ترك لفظ الوصف في الاخرى لكان اولى واحرى كما
شهد له قوله فيكسوها اي صورة المشبه وصف المشبه به اي لفظه واضافه

الصورة الى المشبه والمشبه به ثنيانية كما دل عليه قوله فشبهها بصورة تردد
انسان ومعنى يقدم رجلا ويؤخر اخرى انه يقدم رجلا تارة ويؤخرها اخرى
فان هيئة المتردد في الذهاب هكذا ومنهم من قال المراد بالرجل الخطوة فان
المتردد يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى الخلف قوله وهذا هو الذي
يسميه التمثيل على سبيل الاستعارة دل هذه العبارة بصريحها على ان
الاستعارة التمثيلية منحصرة فيما ذكر من استعارة وصف احدى صورتين
منتزعتين من امور لوصف الاخرى ولا يخفى على ذي بصيرة ان الصورة
المنتزعة من امور عدة يجب ان يلاحظ فيها كل واحد من تلك الامور على الوجه
المذكور لا يكون الا بالفاظ متعددة اما مذكورة او مقدرة في نظم الكلام او
منوية في الارادة فوجب ان يكون كل واحد من طرفي الاستعارة التمثيلية
مركبا على احد هذه الانحاء وكما يجب ان يكون كل من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا
كذلك لان كل تشبيه تمثيلي فهو بحيث اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة كان
استعارة تمثيلية فان قلت ماذا تقول في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد
نارا فانه يعد تشبيها تمثيليا مع ان طرفيه مفردان قلت اذا جعل تشبيها
تمثيليا فلا شك ان المشبه هو قصة المنافقين المخصوصة المفصلة فيما تقدم
من الايات والمشبه به قصة المستوقد المخصوصة المذكورة عقيبه وليس
شيء منهما من القصتين المخصوصتين مفهوما من لفظي المثلين اما في المشبه به فقط
واما في المشبه فلان المعنى مثلهم في اظهار الايمان وابطان الكفر الى اخر قصتهم
فتلك الالفاظ منوية في الارادة ويدل على ذلك ان صاحب الكشاف جوز ان
يكون هذه الامثلة من التشبيه المفرق وجعل ذكر الاشياء المشبهة مطويا
على سنن الاستعارة كما سلف تحقيقه بما لا مزيد عليه ولا شك انه لا فرق بين المركب
والمفرق الا ان تلك الاشياء في المفرق تعتبر كل واحد منها على انفراده وتشبه
بما يناسبه فيكون هناك تشبيهات متعددة وفي المركب تعتبر مجموعها من حيث
هو وتشبه بمجموع اخر يناسبه فيكون هناك تشبيه واحد ولما كانت تلك الاشياء
في المفرق منوية لا محالة كانت ايضا في المركب كذلك فان قلت فعلى ما ذكرت
لا يكون الكاف في قوله كمثل الذي استوقد وكمثل الحمار داخلة على المشبه به حقيقة
كما لم يدخل عليه في قوله تعالى كماء انزلناه من السماء قلت نعم ومن قال انها في الاثنين
الاولين داخلة على المشبه دون الاخير فقد توسع نظرا الى ان المثل فيهما يتحد
بالقصة المخصوصة من حيث الذات بخلاف الماء فانه لا يتحد بقصته اصلا
قوله ويكون الامثال كلها تمثيلات على سبيل الاستعارة لم يذكر ههنا قيد
فشو الاستعمال اعتمادا على ما سبق في اخر مباحث التشبيه التمثيلي وقد تحققت
هناك

هناك السبب في عدم وجدان التغيير ههنا سبيلا قال القسم الثاني قوله
يقدرها اي يقدر الصورة الوهمية المحضة ويفرضها مشابهة لها اي للصورة المحققة
وهذه الجملة صفة ثالثة لصورة فان محضة صفة لوهمية ومفردا حال على صيغة اسم
الفاعل حال من المستتر في ان يسمى اي هي ان يسمى حال افرادك لاسم المحققة بالذكر
واستحسن بعضهم جعله على صيغة المفعول اي حال من اسم صورة ولقد سامح
المصنف في بيان ما سبق بقوله من كون مسماه محققا لان الظاهر ان يقال من مسماه المحقق
والاغتيال الاهلاك ومن مساس يقنا بضم الميم وفتح الباء من قدر نسبه من
الوجه والتشفقه يقول اشفقت على فلان اذا رحمته وتشبيهها مصدر ان نسبه
كانها اي كان المنية قوله فتاخذ بالنصب عطفا على تشبيه وما يكون عطف
على ما يلازم والجار راعي على الخصوص حال من ما يكون الا انها توسطت بينه
وبين عاطفه ومن الانياب بيان له وتمام عطف على قوام يقال قوام الاسد
وافترسه اي دق عنقه وهو الفريسة قوله ثم تطلق بالنصب عطف فيأخذ
وفي لفظ ثم اشارة الى تراخي رتبة الاطلاق عن احد الوهم في التصوير والاختراع
قوله على سبيل الافراد اي افراد اسامي المحققة وان تضيفها عطف على
الافراد قوله ما يقوم كلام المتكلم به مفعول فعل ولو قال وهو صوت اللسان
بترك لفظ التصوير لكان احسن بحسب المعنى واوفق لقوله فيما بعد وهو صور
الزمام وانما صرح بالتشبيه في الامثلة الثلاثة التي اوردها للاستعارة المصرح
بها المحتملة القطعية حيث قال التشبيه بالسبع والتشبيه بالمتكلم والتشبيه
بالناقة ليظهر ان الاستعارة في الانياب واللسان والزمام لا في المنية والحال
والحكم فيختص المثال بالمحتملة ويتضح ايضا ان المحتملة قد توجد عنده بدون
الاستعارة بالكناية لكن يتجه ح ان يقال هذه الامثلة التي صرح فيها بالتشبيه
لم توجد في تراكيب البلغاء انما الذي وجد فيها قولهم اظفار المنية وانيابها ولسان
الحال وزمام الحكم ونظائر هذا ولا حاجة في توجيه ذلك الى ما ارتكبه من
اختراع صورة وهمية محضة فانه تعسف ظاهر بل يكفيه ما ذهب اليه غيره
من ان هذه الالفاظ اعني الالفاظ واخواتها ثم تنقل من معانيها الاصلية حتى
تندرج في المجاز المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بل هناك تصرف
عقلي هو اثبات معانيها الاصلية للامور المشبهة بالسبع والمتكلم والناقة
وهذا التصرف العقلي هو المسمى بالاستعارة التخييلية على سبيل الاشتراك
اللفظي في الاستعارة وبهذا التفسير والتحقيق يجعل الشيء الشيء والمجعول
الشيء للشيء قال القسم الثالث هي كما ذكرنا ان يكون المشبه المتروك هو
وسامح في جعل ان يكون خبرا لقوله هي على ما مر في تقدم كما ذكرنا وهو مصدر

لان يكون على عامله وقد يجعل كما ذكرنا خبرا اول وان يكون خبرا ثانيا وقوله
من وجه متعلق بصالح لا بالحقيق و لا بالحمل اى هو صالح من وجه للحمل على المحقق
ومن وجه اخر للحمل على ما لا تحقق له احرى قوله و نظيره اى و مثال ما نحن
فيه من الاستعاره المصرح بها الاحتماليه قول زهير صحى القلب اى افاق
عن سكر هوى سلمى واقصر باطله اى امتنع وعرى من عرسه جعلته عريانا
والصبا اما من قولهم هو صبى بين الصبى بالكسر والقصر والصبا بالفتح والمد
واما من الصبو بمعنى الميل الى الجهل والفتوه ومنه التصابى والراحله ما
يركب من الابل ذكرا كان او انثى قوله وقمع النفس اى قهرها ومنعها عن التلبس
بذلك اى بما كان يرتكب اوان الصبى ومعرضا حال عن مسك وقوله فعال عطف
على اراد ان يتبين وانما اقتصر على ذكر المصراع الثانى لانه الدال على الاعراض
الكلى والمشتمل على الاستعاره المطلوبه والضمير لانها للافراس والرواحل
واراد بالركوب ركوبها والا ركاب ارتكاب ما كان يرتكبه اوان الصبى وقاعمة
خبر بقيت اى بقيت على صفه القيام فهى هاهنا من الافعال الناقصه وقوله حرف
بيان للنوع والظرف اعنى متى وطنت معمول لما دل عليه الكلام اى كعدم بقا
الالات فى اى نوع فرضته متى وطنت النفس على اجتنابه وقوله فعطل مترتب
على وطنت ماخوذا مع ما عطف عليه اى رفع وقطع قوله اثرا منها اى من
تلك الالات والادوات والعثير بكسر العين الغبار ونصب عطف على ما بقت
اى بقيت الافراس والرواحل لذلك اى لعدم بقا الذمن الا انها معراه لا اله
ولا ادوات لها قوله يحق قوله اذا كان مراده بيان ما ذكرناه فالذى يحق
ويليق بقوله افراس الصبى ورواحله ان يعد استعاره تخييليه وذلك لان
المتبادر الى الفهم جعل الافراس والرواحل منزلة انياب المنيه ومخالبها
بان يشبه الصبى بمعنى الصبوه او يشبه ما يرتكب اوان الصبى اى الصغر من
التصابى بجهه من الجهات المسير المحتاجه الى افراس ورواحل كالحج والتجاره
فيخترع له صور كالافراس والرواحل ويطلق عليها اسما الامور المتحققه
مرادا اعرض عن ذلك التصابى الاعراض الكلى صار كتلك الجهة اذا قضى
منها الوطر فاهملت الاتها حتى تعطلت بالكليه قوله وان كان اى وان كان
قوله افراس الصبى ورواحله يحتمل احتمالا لا بعيدا ان يجعل الافراس والرواحل
استعاره لامر محقق اما عقلى كدواعى النفوس وشهواتها وهواها واما حسى
كالاموال والخدم والاعوان والى هذه اشار بقوله او عن الاسباب التى
قلما تتاخذ اى تتعاون فى اتباع الغى والجهاله وجرادبال الضلاله والبطاله
الا اوان الصبى داول الحصر وعلى التقديرين يكون الاستعاره فى الافراس
والرواحل

والرواحل تحقيقيه لا تخييليه والبطاله بالكسر عدم الاشتغال بالمهمات
قوله وكذلك اى وكمثل قول زهير فى احتمال التخييل والتحقيق قوله حلت كلمته
فان الذى ظهر من لفظ اللباس عند الاصحاب بتاملهم فيه هو الحمل على التخييل بان
تشبه الجوع فى التاثير بذى لباس قاصد للتاثير مبالغه فيه فيخرج له صوره
كاللباس ويطلق عليها اسمه الموضوع لما هو متحقق وان كان لفظ اللباس يحتمل
عند المص ان يجعل على التحقيق وذلك بان يستعار لما يحيط بالانسان عند
جوعه من امتقاع لونه اى تغيره ورثاثه هيئته فيكون من قبيل الاستعاره
المحسوس للمحسوس هذا وانت خبير بان الحمل على التخييل لا يلايم بلاغه القران
لان الجوع اذا شبه بالموثر القاصد الكامل فيما تولاه ناسب ان يخترع له صوره
ما يكون الة للتاثير لا صورة اللباس الذى لا مدخل له فيه واما التحقيق الذى
ذكره فانه يحل عليه ايقاع الاذاقه على اللباس فالاولى ان يجعل اللباس مستعارا
لامر متحقق معقول هو ما يدركه الانسان من الضر عند الجوع والخوف فذلك
الضر من حيث انه يغشى الانسان ويلازمه كانه محيط به شبه باللباس فاستعير
له اسمه ومن حيث انه مستكره منفور عنه شبه بطعم المر والبشع فاوقع عليه
الاذاقه المنبيه عن شده الاصابه لان الادراك بالذائقه يستلزم الادراك
باللامسه من غير عكس فقوله اللباس استعارتان مصرح بها ومكنى عنها وقد يقال
لباس الجوع من باب التشبيه كلجين الماء اى اذاقها الجوع الذى هو فى الاحاطه
كاللباس واختير اذاقها على كساها المناسب للمشبه به تقويه معنى الاضافه
قال القسم الرابع فى الاستعاره بالكنايه وقد اختلف فيها على اقوال
الاول ما ذهب اليه الجمهور وهو ان المستعار فى مثل قولك اظفار المنيه نشبت
بفلان هو اسم المشبه به المسكوت عنه اعنى لفظ السبع مثلا ولما اثبت للمشبه
المذكور الذى هو المنيه من لوازم المشبه به اعنى الاظفار كنايه عن لفظ السبع
وكونه مستعارا للمنيه قال فى الكشاف من اسرار البلاغه ولطائفها ان يسكتوا
عن ذكر الشى المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شى من روادفه وينبهوا بتلك
الرمزه على مكانه فاذا قلت شجاع يفترس اقرانه وعالم يغترف منه الناس
فقد نبهت على ان الشجاع اسد والعالم بحر وهذا القول هو الصواب الذى لا
خلل فيه لفظا ولا معنى الثانى ما ذهب اليه بعضهم وهو انه قد يضمر التشبيه
فى النفس فلا يصرح بشى من اركانه سوى لفظ المشبه ويدل عليه بان يثبت
امر مختص بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه المضمر استعاره بالكنايه ويتجه عليه
انه لا مناسبه فى تسميه استعاره وعلى القولين لفظ الاظفار فى المثال المذكور
باق على حقيقته معناه وانيابها للمنيه استعاره تخييليه كما مر الثالث ما ذهب

اليه المصنف ان الاستعاره هي لفظ المنيه المستعمل في السبع مثلا فانه ادعى للمنيه
السبعيه ومع ذلك اطلق عليها اسمها ويرد عليه ان لفظ المنيه في المثال المذكور
مستعمل فيما وضع له على سبيل التحقيق فلا يندرج في الاستعاره التي هي مجاز
مستعمل في غير ما وضع له واما ادعا السبعيه للمنيه فلا يجدي نفعا لان ذلك
لا يخرجها عن كونها موضوعا لها لفظ المنيه تحقيقا كما ان ادعا الاسديه للشجاع
في الاستعارة المصرح بها لا يجعله موضوعا له لفظ الاسد وربما يجاب
عن ذلك بان ما ليس بخارج من المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار
خارجا عنه دون العكس فيكون لفظ المنيه مستعملا في غير ما وضع له ولا يكون
لفظ الاسد مستعملا فيما وضع له فتامل ويرد عليه ايضا ما مر من انه ينافيه
ما قد صرح به فيما سلف من ان الاستعاره هو لفظ المشبه به سوا كان هو
المذكور او المتروك وقوله ان يذكر المشبه الخ تفسير للمعنى المصدري للاستعاره
بالكنايه ومنه نعلم قطعا ان الاستعاره بمعنى المستعار هو المشبه كما علم
ذلك ايضا من تحديده مطلق الاستعاره الشامله للمصرح بها والمكني عنها
وقوله نصبها صفه موكدة للقرينه بعد اضافه نصب اليها وقيل المعنى
منصب القرينه الاستعاره قوله ان تنسب اليه وتضف بالواو ويروى مثلهم
باو فالنسبه كما في قولك رايت شجاعا يفترس اقرانه والاضافه كما في مثل
قولك مخالب المنيه ولسان الحال وزمام الحكم وانما وجب ان يطوى ههنا
في الامثله الثلاثه تشبيه المضاف اليه وان يترك ذكر المشبه به لتكون
مثالا للاستعاره المكنية كما ان المضاف ايضا مثال للتخييليه وفي قوله
وهو قولك التشبيه بالسبع وهو قولك التشبيه بالمتكلم مسامحة ظاهره
لان ضمير هو راجع الى المشبه به فينبغي ان يقال وهو السبع وهو المتكلم
وقد يقال ضمير هو راجع الى التكلم ذكر المشبه به ولفظ قولك محمول على
معناه المصدري قوله لا تنفك عن الاستعاره التخييليه اي لا توجد الاستعاره
بالكنايه بدون الاستعاره المكنيه على ما ذكر لان مدلولها ان يثبت للمشبه شي
من اللوازم المساويه للمشبه به وهذا الاثبات لا يتصور الا بطريق التمثيل
واختراع صور وهميه تشابه تلك اللوازم وفيه بحث لان التخييل عند الاصحاب
كما هو المشهور اثبات تلك اللوازم بعينها للمشبه من غير ان يخترع هناك
صور يشابهها ويطلق عليها اسماوها فلا يكون التخييل بالمعنى الذي ذكره لازما
للمكنيه عندهم واما التخييل بمعنى اثبات اللازم بعينه فسيعرف انه ايضا ليس
لازما للمكنيه عندهم فلا يصح قوله هذا ما عليه مساق كلام الاصحاب
اي عدم انفكاك الاستعاره بالكنايه عن الاستعاره التخييليه بقضيته

مساو

مساق كلامهم قوله وستقف اذا انتهينا الى اخر هذا الفصل يعني ان الاصل
الثاني الذي هو في المجاز على تفصيل ههنا اي في قرينه الاستعاره بالكنايه فانه
ذكر ههنا ان قرينتها قد يكون امرا مقدرا وهميا كانياب المنيه وقد يكون امرا
محققا كانبات الربيع فعلم من هذا انفكاك المنيه عنها عن التخييليه وقد سبق
منه انفكاك التخييليه عن المكنيه في نحو مخالب المنيه الشبيهه بالسبع فلا
لزوم منهما عنده اصلا واما عند غيره فالتخييليه لا تنفك عن المكنيه وقد
تنفك المكنيه عنها كما في قوله تعالى ينقضون عهد الله فان العهد ههنا مشبه
بالحبل والنقض مستعمل في ابطال العهد كما صرح به في الكشاف فيكون النقض
استعاره تصريحيه تبعيه حيث شبه ابطال العهد بنقض الحبل ثم استعمل
لفظ المشبه به في المشبه على الاستعاره التصريحية التبعيه فههنا استعاره
مكنيه في العهد ولم يوجد فيها تخييليه فان قلت اذا كان النقض مستعملا في
ابطال العهد لم يدل على ان في العهد استعاره مكنيه قلت بل يدل على
ذلك من حيث ان استعارته للابطال انما ساغت من حيث تسميتهم العهد
بالحبل فلولا استعاره العهد للحبل لم يحسن بل لم يصح استعاره النقض
للابطال فالضابط في قرينه الاستعاره بالكنايه عند غيره ان يقال اذا لم
يكن للمشبه المذكور تابع يشبه لازم المشبه كان ذكر اللازم واثباته للمشبه
باقيا على معناه الحقيقي وكان اثباته له استعاره تخييليه كما في اظفار المنيه
وان كان له تابع كذلك كان اسم ذلك اللازم مستعارا لذلك التابع استعاره
تصريحيه كالنقض المستعار لابطال العهد وكالافتراس المستعار لبطش
الشجاع وفتكه وكالاغتراف المستعار لانتفاع الناس بالعالم فقد ظهر
ان المكنيه لا تستلزم التخييليه عندهم اصلا هذا وقد يقال اراد بقوله
لا تنفك عن الاستعاره التخييليه ان الاستعاره بالكنايه لازمه للتخييليه
لا تفارقها عندهم وح يصح الحكم ويكون قوله وستقف اشارة الى ما ذكره
في اخر فصل الاستعاره من ان التخييليه قد توجد في المكنيه حيث قال ان
حسن التخييليه بحسن المكنيه اذا كانت تابعه للمكنيه كانياب المنيه وقلما يحسن
الحسن البليغ اذا لم يكن تابعة لها كما في الكلام لكن عدم هذا الوجدان وجود
التخييليه بدون المكنيه قد علم مما سبق من نحو مخالب المنيه الشبيهه بالسبع فلا
فائدة في هذه الحواله قوله وكاني بك تشرع في السوال والجواب المشار
اليهما في اوائل فصل الاستعاره تقرير السوال ان مبنى الاستعاره مصرحه
كانت او مكنيه على ادعا ان المستعار له داخل في جنس المستعار منه دعوى
اصرار ولا شك ان مثل هذا الادعا يابى الاعتراف بحقيقه المستعار له

بل وجب انكارها وقد ذكر المستعار له في الاستعارة المكنية باسم جنسه
وهذا اعتراف تام بحقيقته فيلزم الجمع بين انكار حقيقته انكارا بليغا وبين
الاعتراف بها اعترافا تاما والجواب انا نفعل باسم المشبه في المكنية ما نفعل
بمسماه في التصريحية فان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به كما انا في
التصريحية نصب القرينة المانعة عن ارادة حقيقة المشبه به فجمعنا بينهما
بان جعلنا مسمى المشبه فردا غير متعارف من افراد حقيقة المشبه به وجعلنا
منع القرينة الى المتعارف منها كذلك بينا في ذلك الادعاء في المكنية ذكر المشبه اسم
فجمع بينهما بان يجعل اسم المشبه اسما للمشبه به غير متعارف وننزله منزلة
اسمه المتعارف مرادا فالادعاء ولا يكون التصريح باسم المشبه ح اعترافا
بحقيقته فقوله لما مر متعلق بجنس وهو حال من الحاق اي كائنا ملتبسا
بلدها جنسا في ضميرك وقوله وادعائه كذلك مرفوع على الابتداء وكذا قوله
والاستعارة بالكناية وقد يتكلف نصبهما عطفا على ان الاستعارة وهو
بعيد والوجه في نصب ولا اعترافا بحقيقة الشيء انه منصوب بالمضاف
وتقديره بلا تري اعترافا تعسف وقوله كما انا ندعي هناك متعلق بقوله
ندعي هاهنا وقوله بالطريق المعهود اشارة الى طريق التاويل المذكور سابقا
قوله ان اضع اسمين لحقيقة واحدة فان المنية اذا ادخلت في جنس السباع
كان اسمها موضوعا لذلك الجنس كلفظ السبع الان وضع احدهما لذلك
الجنس حقيقي ووضع الاخر ادعائي فيكون ان اسمين له متعارفا وغير متعارف
فيها كالمراد من **قال** القسم الخامس في الاستعارة الاصلية هي ان
يكون المستعار اسم جنس اراد باسم الجنس اسماء الاعلى مفهوم كلي غير
مشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل واسد من الاعيان ونحو قيام
وقعود من المعاني ويخرج عنه الصفات واسماء الزمان والمكان والالة
المشتقة من الافعال قوله والاصل في الموصوفية هي الحقائق اي الاجناس
بالمعنى المذكور وذلك لان الحروف والافعال بمعزل عن الموصوفية واما
الصفات فهو بحسب مفهوماتها تقتضي ان يوصف بها لا حقيقتها ان لا يوصف
بها وسيرد عليك تمام هذا الكلام فان قلت اصالة الاجناس في الموصوفية
تقتضي اصالتها في كونها مشبهة لما ذكره بعد فيكون اسماؤها استعارة اصلية
ذلك وصف المشبه بمشاركته للمشبه به في وجه الشبه تتضمن ملاحظة
وصف المشبه به بمشاركته المشبه في ذلك الوجه فاصالة الاجناس في
الموصوفية تقتضي ايضا اصالتها في كونها مشبها بها قوله قصرا للمسافة
اذ على القول بعدم المنقولية يرد السؤال بهذه الامثلة فيحتاج الى ان يجاب
بان

بان الثاني فيها وصف لموصوف الاول لا للاول الا انه لم يعرف بقدمه عليه لاداء
المصير ورده الاول لغوا لاشتماله على معناه مع زيادة توهم انه وصف للاول
واما على القول بالاصالة فلا ورود لهذا السؤال لان خلاف الاصل جائز بل
واقع كثيرا **قال** القسم السادس في الاستعارة التبعية هي ما تقع
في غير اسماء الاجناس اراد باسماء الاجناس ما ذكرناه انفا لكن الاعلام المتضمنة
لنوع وصفية ملحقة باسماء الاجناس لا بالاوصاف فالاستعارة الواقعة فيها
اصلية ايضا وكذا الحال في اسماء الاشارة المستعارة للمعقولات اذا لم تجعل
داخلة في اسماء الاجناس المذكورة وانما قرن بالافعال الصفات المشتقة منها
لان التبعية في الكل من جهة واحدة ولم يذكر اسماء الزمان والمكان والالة لانها
في حكم الصفات واعاد الكاف في الحروف لان التبعية فيها من وجه اخر قوله
والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا يعني ويتضمن ملاحظة وصف المشبه
به كما قررنا فما لا يقع موصوفا كالافعال والصفات والحروف لا يقع مشبها به
فلا يتصور جريان الاستعارة فيها اصالة وانما صرح بموصوفية المشبه
دون المشبه به بناء على ما مر من ان التشبيه الشيء ليس الا وصفا له بمشاركته المشبه
به في امر ولا شك ان ذلك يستلزم وصف المشبه به ويتضمن ملاحظته فهم
به مقصود قوله وانما المحتمل لها في الافعال والصفات المشتقة منها
مصادرها وفي الحروف متعلقات معانيها توضيح المقام يتوقف على تحقيق
معنى الحروف والفعل وقد بسطنا القول فيه في بعض رسائلنا فلنكتف هاهنا
باشارة خفية هي ان الناظر في المراة ربما جعلها الة لمشاهدة الصورة
المرتسمة فيها بحيث يستغرق في مشاهدتها ولا يلتفت ح الى المراة قصدا فلا
يقدر في هذه الحالة ان يحكم على المراة بشيء مع كونها مبصرة قطعا وربما جعلها
منظورة بالذات ملحوظة قصدا فيتمكن بهذه الملاحظة من الحكم عليها بما لها
من نفاسة جوهرها وصقالة وجهها وعلى هذا قياس المعاني المدركة بالبصيرة
فالابتداء مثلا معنى متعلق بغيره فاذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان
معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته صالحا لان يحكم عليه وبه وهو بهذا
الاعتبار مدلول لفظ الابتداء واذا لاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير
والبصرة مثلا وجعله الة لمشاهدة حالهما في ارتباط احدهما بالاخر خرج
عن الاستقلال بالمفهومية وعن صلاحيته لان يحكم عليه وبه وبهذا الاعتبار
مدلول لفظة من كقولك سرت من البصرة ولفظ الابتداء موضوع لمطلق الابتداء
ولفظة من موضوعة للابتداءات المخصوصة لا باوضاع متعددة حتى يلزم
كونها مشتركة بل بوضع واحد عام كان الواضع قال عينت لفظة من لكل واحد

من الابتداات المخصوصه وهذا معنى ما قيل ان الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو
نوع من النسبه مثلا وهو كالابتدا مطلقا لكل ابتدا معين مخصوصه والنسبه
لا تتعين الا بالمنسوب اليه فما لم يذكر متعلق الحرف لا يتحصل فرد من ذلك النوع
هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج وانما يتحصل بمتعلقه فيتعقل
بتعقله فقد ظهر لك مما قررناه وشيدنا اركانه بما نقلناه ان ذكر متعلق
الحرف انما هو لقصور في معناه لامتناع حصوله في الذهن دون متعلقه
ومن ثم قيل الحرف لا يستقل بالمفهوميه وقيل ايضا الحرف ما دل على معنى
في غيره واما ما يقال من ان لفظ من مثلا موضوعه لما وضع له لفظ الابتدا
الا ان الواضع اشترط ذكر المتعلق في دلالة من دون دلالة الابتدا فمما لا
ينبغي ان يلتفت اليه اذ لا فائدة لهذا الاشتراط ولا دليل عليه سوى التزام
ذكر المتعلق في الاستعمال وهو مشترك بين الحروف والاسما اللازمه الاضافه
والفرق بما ذكره في الحروف لتتميم دلالتها وفي تلك الاسما لتحصيل غايتها
بحكم وايضا يلزم ان يكون معنى من صالحا في نفسه لان يحكم عليه وبه
الا انه ليس مفهوما من لفظه فاذا ضم اليه ما يتم به دلالته كان صالحا لذلك
ولا يقول به من له ادنى معرفه بحال اللغة هذا واما مفهوم الفعل كابتدا
مثلا فيشتمل على معنى مستقل بالمفهوميه هو معنى الابتدا مطلقا وعلى
نسبه مخصوصه من حيث انها حال بين طرفيها والة لتعرف حالهما مرتبطا
احدهما بالاخر وحال هذه النسبه الداخله في مفهوم الفعل كحال النسبه
التي هي مدلول الحرف في عدم الاستقلال بالمفهوميه والاحتياج الى ذكر
المنسوب اليه ومن ثم قيل وضع الافعال بالنسبة الى ما اعتبر فيها من النسب
وضع عام ووجب ذكر الفاعل وجوب ذكر متعلق الحرف فظهر ان
مجموع معنى الفعل غير مستقل بالمفهوميه فلا يصح ان يقع محكوما به فضلا ان
يقع موصوفا محكوما عليه ضروره ان كل واحد من المحكوم عليه وبه يجب ان
يكون ملحوظا بالذات وقصدا حتى يمكن ان يتصور النسبه بينهما وكذا النسبه
الداخله في مفهوم الفعل لا يصلح للموصوفيه واما الحدث المعتبر فيه فهو
وان كان مستقلا الا انه اعتبر في مفهوم الفعل من حيث انه منتسب الى
الفاعل فلذلك وجب كون الفعل باعتبار الحدث الماخوذ في مفهومه مسندا
دائما فلا يصح ملاحظته في ضمن الفعل من حيث انه موصوف بغيره نعم هذا
الحدث من حيث انه مدلول المصدر كلفظ القتل مثلا يصلح ان يكون موصوفا
فيشبه الضرب الشديد بالقتل مثلا ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى
ضرب ضربا شديدا واما الصفات المشتقه من الافعال فهي تدل على ذوات

مبهمه باعتبار معان متعينه هي المقصوده منها فقائم مثلا معناه ذات ما له
القيام وهذا معنى اذا لاحظه العقل طلب ما يربطه به ويحمله عليه ليتعين
عنده فلذلك كان حقها ان لا تقع موصوفه بل صفه وايضا الذوات المبهمه
ليست مشتهره بما يصلح وجه شبه في الاستعاره فلا يتصور جريانها في
الصفات الا باعتبار معاني مصادرها المتعينه على قياس ما عرفته في الافعال
واما اسما الزمان والمكان والاله المشتقه من الافعال فهي وان دلت على
ذوات متعينه بوجه ما الا ان المقصود الاصلي منها ايضا معاني مصادرها
الواقعه فيها او بها فيكون الاستعاره ايضا تبعا لها ولو اريد التشبيه والاستعاره نهايهم
بحسب تلك الذوات المتعينه لعبر عنها بالفاظ داله عليها مطابقه فاذا قيل
مثلا للقبر مرقد فقد شبه الموت بالرقاد لا ذات القبر بذات مكان الرقاد
قوله فيقع الاستعاره هناك اي في المصادر ومتعلقات معاني الحروف
ثم تسري فيها اي في الافعال والصفات والحروف ففي المصادر بعد ما
اشرنا اليه ان معانيها شبهت بها معان اخرى واستعير للمعاني المشبهه
بها ثم اشتقت منها الافعال والصفات وفي متعلقات معاني الحروف
وتقدر انها شبهت بها معان اخرى واستعيرت لتلك المعاني الاخرى
اسما المتعلقات ثم تسري التشبيه والاستعاره في الحروف كما ستعرفه
قوله لان الكلمه اذا سميت اسما سميت بمعنى الاسميه لها وان الكلمه اذا
كان معناها بحيث يصلح لان يحكم عليه وبه سميت اسما واذا كان معناها
بحيث لا يصلح لشيء من ذلك سميت حرفا فالاسميه والحرفيه من صفات
الكلمات بحسب معانيها لا بحسب خصوصيات الفاظها فاذا اتحد معنى
كلمتين وكانت احديهما اسما وكانت الاخرى اسما ايضا فلو كانت معنى من
معنى لفظ الابتدا الذي هو اسم قطعا لكان من ايضا اسما وقس على ذلك
حال سائر الحروف وما يفسر به معانيها قوله وانما هي متعلقات معانيها
قد عرفت ان معنى لفظ الابتدا هو الابتدا مطلقا وان معنى من هو كل واحد
من الابتداات المخصوصه المقصوده بين اسما معينه فاذا اريد التعبير عن
تلك الابتداات عبر عنها بالابتدا المطلق الذي هو مشترك بينها ولازم لها
تسهيلا على المتعلمين فيقال معنى من هو ابتدا الغايه اي المسافه وكذا يقال
معنى الى هو انتها الغايه ومعنى كي الغرضيه ومعنى في الظرفيه ومعنى اللام
الاختصاص ومعنى البا الالصاق الى غير ذلك فما ذكرت في تفاسير معاني
الحروف فمراده متعلقات معاني الحروف هي هذه النسب المطلقه المشتركه
بين معانيها المخصوصه المستلزمه لتلك النسب المطلقه والى هذا اشار بقوله

اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت اي معانيها الى هذه اي الى المعاني التي
ذكرت في تفسيرها بنوع استلزام وهو استلزام المقيد للمطلق فظهر ان متعلقات
معاني الحروف معبر بها عن معانيها وانما جعلها معبرا عنها حيث قال واعني بمتعلقات
معاني الحروف معبر بها عند تفسيرها نظرا الى ان الالفاظ المذكورة عند التفسير
كلفظ الابتداء واخواته عبارة عن تلك المتعلقات فتدبر ولا تغلط قوله فلا
يستعير متفرع على قوله فيقع الاستعارة هناك ثم تسري فيها قوله والحال
انضاح دلالة الحال للمعنى بانضاح نطق الناطق له يعني ان وجه التشبيه بين دلالة
الحال ونطق الناطق هو انضاح المعنى وانت تريد ان تلحق الانضاح في المشبه
اعني الدلالة بالانضاح في المشبه به اعني النطق وتجعله مساويا له محسوبا في
عداده قوله وكذا قوله عن سلطانه فبشرهم هذا امثال للتبعية التهكمية للفعل
وما قاله قوم شعيب مثال لها من الصفة فان قولهم انك لانت الحليم دلت على انهم ارادوا
بالحليم الرشيد السفيه الغوي قوله وما نحن فيه اي ومن قبيل الاستعارة
التبعية في الصفات بين المتضادين فان الجون والاعور صفتان استعير بالضد منهما
لمحلها لا تهكما قوله وعلى هذا اي وعلى قياس ما ذكر من انك لا تستعير الفعل
والصفة الا بعد تقدير الاستعارة في مصدريهما لا تستعير الحرف ايضا الا
بعد تقدير الاستعارة في متعلق معناه قوله فاذا اردت استعارة لعل لغير
معناها المحض ما قرره ههنا انك اذا قلت مثلا خلق الله الخلق لعلهم يعبدون
او لعلهم يتقون لم يكن كلمة لعل فيه محمول على معناها الحقيقي الذي هو الترجي
المخصوص على الوجه الذي عرفته في معاني الحروف لامتناع الترجي في حق
علام الغيوب بل مستعارة لارادته المخصوصة المتعلقة بفعل المكلف
المتمكن من الفعل وتركه وكما ان المعنى الحقيقي لكلمة لعل غير مستقل بالمفهومية
واما الذي اريد ان يعبر عنه بالارادة فلا يصح تشبيه احد هذين المعنيين
غير المستقلين بالمفهومية بالاخر الا تبعا وذلك بان يقدر تشبيه ارادة
الفعل من المتمكن بالترجي من المترجي منه في ان متعلق كل منهما يحتمل بين اقدام
واحجام مع رجحان ما للاقدام ثم يدخل المشبه في جنس المشبه به مبالغة حتى
كانه صار لفظ الترجي مستعارا للارادة وبذلك يصير تلك الارادة المخصوصة
بمنزلة ذلك الترجي المخصوص فيستعار لها منه كلمة لعل ولما كان يستعارها
للارادة تعالى مبنيه على قواعد الاعتزال اوردها واطنب فيها بما هو
بسط لكلام الكشاف ثم ذكر المقصود وما ينبغي فيه كلامه ايضا قوله مثل
ان بنى على اصول العدل لم يتعرض لذكر التوحيد لان مقصوده مسائل موقوفة
على اصوله وتعالى وتقدس صفتان لكلم وقوله ان يكون اي عن ان يكون قد تنازع
فيه

فيه الفعلان وقوله ما خلق الانسان حيران لان الصانع وما وقعه عطف على ما
خلق وحيران كب ظرف لما او وقع فلما قدم الظرف توسعا على عامله كان العاطف
داخلا عليه في اللفظ واودع عطف على ركب ومضاده العقل الحكمي الشهوة والنفرة
ان يصرف الانسان عما يخلانه عليه حتى تنازعه اي الانسان ايدي الدواعي
النفسانية من الشهوة والنفرة والصوارف العقلية فوقفت تلك الايدي
بالانسان حيث الحيرة حاصلة لا متقدم اي لا تقدم للانسان عن موقف الحيرة
ولا متاخر له عنه والمقصود تاكيد حيرته وثباتها قوله تحمله الحيرة حال من
ضميره يروى مشددا او مخففا ايضا وما لا يورثه ثاني مفعولي تحمله قوله
اذا اتبع العقل الخ مقرر ومبين لعدم ايراثه الا العنا ولا مخلص هناك اي
في ذلك المقام مؤكد لما قبله قوله وانما فعل ذلك اي ايقاعه في ورطة الحيرة
وفسر الاحسان بالتكليف لانه وسيلة الى ذلك التعظيم والتمتع واللام في
ليمكن متعلق بالتكليف قوله ما لا يحسن فعله في حقه ابتدا اشارة الى ما ذهبت
المعتزلة من ان التفضل بالنعم العظيمة المقيمة جائز دون التفضل بالتعظيم فلا
بد من التكليف ليكتسبوه باختيارهم استحقاق الثواب الذي هو منفعة
دائمة مقرونة بالتعظيم خالصة عن شوب كل منغص حتى لا امتنان قوله من التعظيم
اي من حصول التعظيم العظيم مصاحبا للدوام كائنا في ضمن التمتع بما لا عين
رات ولا اذن سمعت ولا خطر على بال احد من انواع المشتهيات والمستلذات
والمشهور في الرواية ولا خطر على قلب بشر ومخلصة صيغة مفعول بالتشديد
والتخفيف ايضا ووقعت حالا من لا عين رات او من انواع المشتهيات قوله
فيكتسبه عطف على ليمكن والمستتر فيه للانسان والبارز لما لا يحسن فعله وقوله
لا بالقسر معطوف على ما دل عليه انشا اعني بالاختيار ولذلك اي ولان الغرض
من التكليف هو ان يمكن فيكتسب بالاختيار قوله ممكنا يريد امرها اي من ملا
احوال متداخلة في ذلك اي فيما اراده منه اعني اختياره بما بمنزلة من ملك السعادة
جميع علله اي اعذاره التي من شانه ان يتمسك بها فانه تعالى نصب ادلة عقلية ونقلية
واوعد ولطف بما لا يحصى فلم يبق للمكلف عذرا اصلا وصار حاله في رجحان اختيار
الطاعة مع تمكنه من المعصية الى المرجح منه مع تمكنه من خلافه وصار ارادته
تعالى لعبادته اياه وابتغاؤه منه بمنزلة الترجي على ما حققته قوله فشبه عطف
على ان بنى وكان الظاهر ان يقول فشبه حال الله الممكن بحال المرجي على صيغة الفاعل
لان المشبه ههنا هو المعنى المجازي لكلمة لعل الذي يعبر عنه بالارادة وهو حال
قائم بالله متعلق بالمكلف والمشبه به هو المعنى الحقيقي الذي يعبر عنه بالترجي
وهو حال قائم بالمرجي متعلق بالمترجي منه الا انه عدل عن ذلك الظاهر رعاية

للادب في ترك التصريح بتشبيه حاله تعالى بحال غيره اعني المترجي وذكر تشبيه
حال المكلف بحال المرتجى على صيغة المفعول ووصف كلا منهما بما يدل على وجه
الشبه بين حاليهما وان كلا منهما مخير بين ان يفعل وبين ان لا يفعل اذ لا شبهة
انه يظهر من التشبيه المذكور وجه ذلك التشبيه المقصود ووجه اعني
تشبيه ارادته تعالى بالترجي في ان متعلق كل واحد منهما مترجح بين ان يفعل وان لا
يفعل مع رجحان بجانب الفعل كما اشرنا اليه وقوله العالم بالذات اشارة الى مذهبه
والمقصود ان شمول العلم ينافي حقيقة الترجي اذ لا يتصور الا ممن لا يعلم حال
الامور المستقبلة قوله وعليه اي وعلى ما ذكر من كون لعل مستعارا لمعنى الارادة
قول رب العزة علام الغيوب فان قوله لعلكم تتقون حال من فاعل خلق بناء على تلك
الاستعارة اي خلقكم مريدا منكم الاتقاء وجعله حالا من مفعوله ليبقى لعل على
حقيقته الترجي اي خلقكم راجين غير سديد اذ لا معنى هاهنا لرجاء العباد ما
يتوقف عليهم اعني التقوى وايضا يحتاج الى جعلها حالا مقدرة لان رجاءهم انما يحدث
بعد تكامل العقل والتكليف وكذا لا فائدة في جعله حالا من فاعل اعبدوا اي اعبدوا
راجين ان تنخرطوا في ذري العبادة اعني التقوى وقد وقع في عباراتهم ان معنى
لعلكم تتقون لكي تتقوا فتوهم بعضهم ان لعل هاهنا بمعنى كي وليس بشيء بل ما ذكروه
بيان للمعنى الحاصل من كيفية ربط لعل بما قبله بعد الاستعارة التي حققناها
وقد تخايل لبعضهم من عبارة الكتاب ان الاستعارة المذكورة في لعل تمثيلية فبنى
على ذلك جواز اجتماع التبعية والتمثيلية وهذا تخيل فاسد جدا اذ قد صرح
المصنف في صدر كلامه بان المشبه والمستعار منه اصالة هو معنى الترجي
ويعلم من ذلك مع باقي كلامه ان المشبه والمستعار له هو الارادة فطرفا
التشبيه والاستعارة فيما بين لعل حقيقة ومعناه المراد مجازا على ما حققته
ولا شك ان كل واحد من الترجي والارادة والمعنى الحقيقي والمجازي لكلمة لعل
مفرد كمعنى الانسان والاسد فلا يكون شيء من طرفي استعارة لعل صورة منتزعة
من امور فلا تكون استعارة تمثيلية لانحصارها فيما بين صورتين منتزعتين
من امور عدة على ما مر فدعوى كون استعارة لعل تبعية تمثيلية ناشئة
من قصور الفهم والقصور في دقائق الصناعة ورعاية قواعدها وكذا الحال
في استعارات سائر الحروف كاللام وفي وغيرهما فان معاني الحروف ومتعلقات
معانيها كلها معان مفردة بلا اشتباه على ذي مسكة بل الحال في استعارات
الافعال والصفات ايضا كذلك فان معاني مصادرها معان مفردة قطعا
ولعلك تشتهي الان مزيد تحقيق وتوضيح لما عرفته فنقول وبالله العصمة لا يراد
بالمفرد في طرفي التشبيه وجه انه لا يكون له جزء اصلا فان الانسان اذا
اشبه

شبه بالاسد في الشجاعة عد تشبيه مفرد بمفرد في معنى واحد بل يراد بالمفرد
ما دل عليه بلفظ مفرد لا يدل جزؤه على جزء معناه وهذا مما لا يشك فيه من
له ادنى خبرة بعلم البيان وح يكون الترجي والعرضية والظرفية والاستعلاء
والابتداء والانتهاء ونظائرها معاني مفردة وكذا جزئياتها المخصوصة التي
هي مدلولات الحروف المشهورة وكذا الحال في الضرب والقتل والحكم وسائر
المصادر فاذا اجري فيها استعارة تبعية كان المستعار منه معنى مفردا لا صورة
منتزعة من امور متعددة فلا تكون تلك الاستعارة تمثيلية واذا تحققت
ذلك فاعلم ان قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم يحتمل وجوها ثلاثة الاول تشبيه
الهدى بالمركوب في الايصال الى المقصد فيثبت له بعض لوازمه وهو الاعتلاء
على طريقة الاستعارة بالكناية وهو الذي اختاره السكاكي حيث رد الاستعارة
التبعية الى المكنية الثاني ان تشبه تمسك المتقين بالهدى باعتلاء الراكب على مركوبه
في التمكن والاستقرار ثم تستعار كلمة على هاهنا على الطريقة التي قررناها في لعل
فتكون استعارة تبعية الثالث ان تشبه صورة منتزعة من المتقي والهدى وتمسكه
به ثابتا مستقرا بصورة منتزعة من الراكب والمركوب واعتلائه عليه متمكنا
منه وعلى هذا ينبغي ان يذكر جميع الالفاظ الدالة على الصورة الثانية ويراد بها
الصورة الاولى فيكون مجموع تلك الالفاظ استعارة تمثيلية ولا يكون في شيء من
مفردات ذلك المجموع تصرف بحسب هذه الاستعارة بل يكون هي باقية على
حالها كما عرفوا في قولهم في تقدم رجلا وتؤخر اخرى فلا استعارة ح في كلمة
على حتى تكون تبعية كما لا استعارة تبعية في تقدم مثلا الا انه اقتصر من تلك
الالفاظ على ذكر كلمة على لان الاعتلاء هو العمدة في الصورة المنتزعة من الراكب
والمركوب واستقراره عليه فدل بمعونة قرائن الاحوال على ان سائر الالفاظ
الدالة على سائر اجزاء هذه الصورة منوية في الارادة فيكون في حكم الملفوظة
كما عرفته فيما سلف ولا مساغ لان يقال استعيرت كلمة على وحدها من هذه
الصورة لان هذه الصورة ليست معنى على ولا متعلق معناها فكيف يستعار
وهي منها وكذا يقول ختم الله على قلوبهم ان قصد فيه الى تشبيه قلوبهم باشياء
مختومة في امتناع نفوذ شيء فيها وجعل اثبات الختم لها تنبيها عليه كان من قبيل
الاستعارة بالكناية وان حمل على ان المشبه به فيه هو المعنى المصدري الحقيقي
للختم والمشبه احداث حالة في قلوبهم مانعة عن نفوذ الحق فيها كان طرفا التشبيه
ح مفردين والاستعارة تبعية وان جعل المشبه به فيه صورة منتزعة من
القلب والحالة الحادثة فيه ومنعها صاحبه ان ينتفع فيه في الامور الدينية
كان طرفا التشبيه ح مركبين منتزعين من امور عدة وكانت الاستعارة تمثيلية

والمستعار مجموع الالفاظ الداله على الصوره المشبهه بها الا انه اقتصر منها
على لفظ الحنتم الدال على ما هو العمده في هذه الصوره فلا يكون اذا في حنتم استعارة
تبعيه ومن فوايد الاقتصار جواز الحمل تارة على التبعيه واخرى على التمثيل وقد
ذكر في الكشاف هذان الوجهان وسمي اولهما استعاره والثاني تمثيلا واريد
بالاستعاره ما كان في المفرد وبالتمثيل ما كان على سبيل الاستعاره في المركب
واذا تحققت ما اوضحناه لك فاجر على هذا المنوال ما اشتبه فيه الحال من الحروف
والافعال واختر من الوجوه المذكوره ما كان انسب بالمقام وادخل في تحصيل
المرام وكن في امرك على بصيره ولا تتبع اهوا الذين اذا سمعوا قلدوا واذا فكروا اخطوا
قوله قد ترد الاستعاره في معنى العرض لمختصر ما قرره في اللام انها موضوعه
لغرضية ما بعدها لما قبلها اعني الغرضيه المخصوصه المتعلقه بها فاذا قلت
احسنت الله لتودبه لم يكن اللام باقية على معناها الحقيقي لاستحاله كون الايذا غرضا
للعاقل من الاحسان بل يكون مستعاره للترتب المخصوص الذي من الايذا والاحسان
فمعناها المجازي المراد ممكنا ههنا كمعناها الحقيقي في عدم الاستقلال بالمفهوميه
فلا يتصور جريان التشبيه والاستعاره فيهما اصاله وانما ابدل للابدال تشبيه
اولا ترتب ما ليس مطلوبا من الفعل عليه بالغرضيه في مطلق الترتب ويدخل
المشبه في جنس المشبه به حتى كانه صار لفظ الغرضيه مستعارا لترتب ما ليس
مطلوبا وغرضا وبذلك يصير الترتب المخصوص الذي هو الايذا على الاحسان
بمنزلة الغرضيه المخصوصه فيستعار اللام منها كذلك الترتب المخصوص على قياس
ما عرفته في استعاره لعل قوله فيشبه بترتب وجود بين امرين مطلوب
بالاول منهما الثاني اي يشبه بالغرضيه التي هي مطلوبية الثاني بالاول في الترتب
الا انه تسامح في العباره قوله ومن ذلك علت كلمته فالتقطه ذلك لانه استعير
فيه اللام من الغرضيه لترتب العداوه والحزن على الالتقاط قوله وقد ظهر مما
نحن فيه اي من جريان الاستعاره في الحروف تبعا وفي اسما الاجناس اصاله مع
ما علم من جواز جريان التهكم والتمليح في التبعية والاصلية معا وانما كان حق
ذلك ان تعد استعاره تهكميه من حيث انها استعيرت لتكسير المراد منزلة
التقابل تهكما بهم وقد ذكر في قسم العنوان انه لا يظهر عندي ما ذهب اليه الاخفش
من كون رب اسما لانتفا لازم حرف الجر عنه وهو التعديه ولكونه في مقابلة
كم وعلى هذا فالمختار عنده ان تعد استعارة اصليه لا تبعيه قال واعلم ان
مدار قرينة الاستعاره التبعيه في الافعال وما يتصل بها انما قيد الاستعاره
التبعيه بكونها في الافعال وما يتصل بها من الصفات لان قرينة التبعيه في
الحروف غير مضبوطه وقال مدار قرينتها على النسبه الى الفاعل وما عطف

لان

لان هذه النسبه هي العمدة في قرينتها وقد يكون القرينة غيرها كما في قوله قتلت
زيدا اذا كان حيا حاضرا اي ضربته ضربا شديدا قوله او الى المفعول الاول
على ما لا ثاني له كقوله تحسن مقابلته بقوله او الى الثاني اول بيت ابن المعتز جمع الحق
لنا في امام اي جمع لنا العدل والانصاف والرافه في امام قتل البخل اي ازاله وافناه
واحيى السلاح اي اعتنى به واعداه فشبه كل واحد من هذين الفعلين الى مفعوله
قرينة الاستعاره فيه قوله صبحنا البيت لكعب بن زهير اي وضعنا مكان
الصبوح وهو ما يشرب بالغداة يقال صبحته صبحا والخزرجيه القبيلة المنسوبة
الى الخزرج بن حارثة بن ثعلبة من اليمن والاوس اخوه والمرهفات السيوف
المحدده المرققه فقرينة الاستعاره ايقاع الصبح على المفعول الثاني اعني المرهفات
وتمام البيت ابار ذويها ومنها ذودها اي اهلك اصحاب اهل الخزرجيه
اصحاب المرهفات وبعث القطا اي تقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم
كل زراد استعار القرى لا يصال الاسنه اليهم واعمالهم فيهم والقرينه
ايقاع القرى على اللهذميات وهي الطعنات المنسوبة الى اللهذم وهو القاطع
من الاسنه او هي الاسنه انفسها بان يجعل الياء للمبالغه كما في احمري واحمري
وقد وارى بعد اي تقطع والزراد من يصنع الدرع من الزرد بمعنى السرد وهو
ادخال الحلق بعضها في بعض قوله او الى المجرور اي الى الثاني المجرور نحو فبشرهم
مستعار للانذار والقرينه النسبه التي هي قوله بعذاب اليم قوله او الى الجميع
يعني به الاكثر فان اسناد القرى الى الرياح يدل على انه مستعار لهبوبها كاسناد
وكذا يدل عليه ايقاعه على المفعول اعني الرياض وايقاعه على المفعول الثاني
اعني الايقاظ والحزن بلاد العرب وهو في الاصل اسم لما غلظ من الارض ومزهرة
حال من الرياض يقال ازهر النبت اذا ظهر زهره واذا اسرى طرف لتقوى
وفي الاجفان متعلق بسرى وقد يقال حقيقه السرى وهو السير بالليل فيدل
كل واحد من اسناده الى النوم وتعلقه بالاجفان على انه مستعار لمجرد الحصول
في الليل وعلى هذا كان لفظ الجميع محمول على جميعه لان النسبه الى المجرور قرينه
للاستعاره ههنا ايضا وفساده ظاهر اذ لا يخفى على ذي فطانه ان معنى قوله او الى
الجميع هو ان النسبه اليه يكون قرينه لاستعاره واحده لا لاستعارات
متعدده اذ قد علم ذلك من الامثله التي اوردها لكل واحد من الجميع واقرب
من هذا ما توهم من ان قوله في الاجفان يتعلق في المعنى بالفعلين بالتنازع وان
اختلف معناه بحسب المتعلقين قوله في هذا الفصل يعني به قسم الاستعاره
التبعيه قوله ولو انهم جعلوا اراد انه يمكن ان يحكم بانتفا الاستعاره التبعيه
بالكليه ويجعل ما يتوهم انه منها داخلا في الاستعارة المكنيه رد ما للضبط

متقليل الاقسام فاورد امثلة من الاستعارة التبعية في الافعال وبين كيفية
ردها الى الاستعارة المكنية بان قلب فجعل قرينة التبعية استعارة بالكناية
وجعل التبعية قرينة لتلك المكنية وهذا الغلط الجريان فيما ذكره وكذا في نحو
قوله فبشرهم بعذاب اليم بان جعل العذاب الاليم استعارة بالكناية عن النعيم
المقيم على طريقة التهكم وجعل نسبة التبشير اليه قرينة لها وكذا في مثل قوله
ليكون لهم عدوا وحزنا بان جعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية
للالتقاط كالمحبة والتبني وجعل ادخال اللام قرينة لتلك الاستعارة وكذا في مثل
قوله لاصلبنكم في جذوع النخل بان جعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف
وجعل ادخال في عليها قرينة لها واما مثل قوله تعالى لعلكم تتقون فلا تتصور فيه
قلب لان القرينة هناك استحالة الترجي عليه تعالى بل يجعل الاتقا استعارة
بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينة لها وكذا لا قلب في ربما يود لان القرينة
فيه مناسبة حالهم لكثرة الودادة بل يجعل الودادة الكثيرة استعارة بالكناية
عن القليلة تهكما بالكفار ويجعل ذكر رب قرينة لها وكان حق العبارة ان يكتفي
بحرف الشرط في قوله ولو انهم جعلوا ويقول وهكذا جعلوا ايجعل استعارة
وجعلوا ايضا التهديدات استعارة ليكونا معطوفين على جعلوا وداخلين
معه في كيفية الرد بالقلب ومن ثمه ذلك الشرط الذي جوابه قوله لكان اقرب
الى قوله فتدبر ثم انا قد عرفنا ان الرد التبعية الى المكنية مطلقا مردود بما ذكره
بعض الفضلاء من انه قد يكون التشبيه في مصدر الفعل مثلا هو المقصود الاصلي
والواضح الجلي ويكون التشبيه في متعلقاته تابعا مقصودا بالعرض فيجب ان
يكون الاستعارة هناك كما في قوله تجري الرياح رياض الحزن فان النسبة بين
هبوب الرياح عليها وتحريكها لازهارها عن كونها موجبا لحسن حالها [illegible] بين
القوى نسبة حسن في نفسه وليس لحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والمضيف
ولا بين الرياض والضيف ولا بين الانقاظ والاطعام نعم فلاحظ النسبة بين هذه
الامور تبعا لذلك التشبيه فلا يصح في مثله رد التبعية الى المكنية وقد يكون
الامر بالعكس كما في ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد بالحبل مقبول مستحسن
وتشبيه ابطال العهد بنقض العهد تبع للتشبيه الاول ففي مثله يصح الاكتفا
بالمكنية دون التبعية وقد يكون جريان التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه على
السوية مجوزا اختيار كل من التبعية والمكنية كما في قولك نطقت الحال بكذا وايضا
يرد عليه انه صرح فيما بعد بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية كان قرينتها
اعني نطقت امرا وهميا ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي وبين
النطق الحقيقي ليست الا المشابهة فيلزمه القول بثبوت الاستعارة المصرحة

بها

بها في الفعل ولا يتصور ذلك الا انتفاء المصدر فلم يتهيا له مرامه وقد يجاب عن هذه
بان مقصوده تقليل التبعية لا نفيها بالكلية وليس بشيء لان لا قرينة الى الضبط انما
يحمل نفي التبعية راسا لا تقليلها الا ترى كيف اسقط التبعية بالكلية في ضبط
اقسام المجاز على رايه كما اسقط هناك المجاز العقلي كذلك قوله حدها عند بعضهم
تعلق العبارة هذا الحد يتناول العبارة المفردة والمركبة فيندرج فيه الاستعارة
التمثيلية والاستعارة في الالفاظ المفردة وقوله على جهة النقل للاثابة يخرج ما
استعمل في غير ما وضعت له في اصل اللغة اذا كان استعمالها فيه بوضع اخر كالصلاة
من الاركان المخصوصة ويخرج المجاز المرسل ايضا اذ لا اثابة فيه لان المقصود
بها جعل ما يغاير الموضوع له بحيث يقوم مقامه نائبا منابه في ادخاله في جنسه
بالتاويل مبالغة في التشبيه ولم يخرج الكناية عن الحد ايضا اذ ليس لا اثابة
فيها بهذا المعنى فلا حاجة اذن الى ما رمز اليه المص بقوله لا ارادة على الحكاية من وجوب
تقييد الغير بالتشبيه الى نوع الحقيقة ليخرج عن الحد مثل لفظ الصلاة مستعملا
في معناه الشرعي بوضعه ومن وجوب اعتبار القرينة المانعة لاخراج الكناية
واما بقيد الوضع بالتحقيق فقد عرفت انه مستغنى عنه في حده ايضا ولا شبهة
في ان الاستعارة المكنية على راي هولا داخلة في حدهم لان لفظ السبع المذكور
بطريق الكناية في اظفار المنية قد اطلق على غير ما وضع له الخ واما حد الاكثر
للاستعارة المصرحة بها بجعل الشي الشي لاجل المبالغة في التشبيه فقد اورد عليه
نحو زيد اسد من التشبيهات التي حذف فيها الاداة واورد ايضا على حدهم التخييلية
بجعل الشي الشي لاجل المبالغة في التشبيه انه لا يتناول التخييلية التي لا تكون
تابعة للمكنية كقوله ما الملام اذ لم يقصد تشبيه الملام بشي له ماء وانما يرد
هذا عليهم ان لو عدوا امثلة لها من التخييلية والاعتراض بان هذا الحد لتعريفه
استعارة يستعمل اللفظ في غير الموضوع له فانما يتجه عليهم اذا ذهبوا في التخييلية
الى اختراع الصورة الوهمية لكنه من مخترعات السكاكي نظيره ان قوله ولا
ارادة على الحكاية ليس فيه مزيد فايدة قال القسم السابع والقسم الثامن انما
فرق بين هذين القسمين لجواز اجتماعهما في استعارة واحدة وللتشاركهما في انهما
ذكر ما يلائم طرفي الاستعارة وقد يقال ان في قوله اعلم ان الاستعارة في نحو
عندي اسد الخ اشعارا بانهما انما يجريان في الاستعارة المصرح بها والمكني عنها
لكن الصواب كما ستعرفه ان ما زاد في المكني على قرينتها اعني اثبات لازم واحد
يعد ترشيحا لها ونبه بذكر التعقيب والتحوق على ان اعتبار التجريد والترشيح انما
يكون بعد تمام الاستعارة فلا يعد قرينة المصرح بها تجريدا ولا قرينة المكني
عنها ترشيحا فقولك رايت بدرا يتكلم وتشبث اظفار المنية استعارة مطلقة

لا مجرده ولا مرشحة وكانه جمع الصفات نظرا الى تعدد موارد الاستعارة والا
فالصفة الواحدة كافية قوله اذا عقبت بذلك اي بما ذكر او باحد الامرين
المذكورين قوله متى عقبت بصفات اراد بصفات ملائمة لانه اختصر في العبارة
اعتمادا على ما سبق وقد يتوهم ان قوله ملائم للمستعار منه صفة للمعطوف
والمعطوف عليه بالتاويل كانه قيل ومتى عقبت بواحد منهما ملائم وشاورت بالشين
المعجمة في الموضعين هو الرواية المعول عليها وكذا حاورت بالحاء المهملة فيهما فكل منهما
قرينة للاستعارة وما عداهما تجريد في المثالين الاولين وترشيح في الاخرين
وتجويز ان يجعل القرينة حالا فيه فيصح ساورت بالسين المهملة اي واثبت وجاورت
بالجيم والشوكة شدة الباس والحدة في السلاح يقال هو شاك السلاح وشاكي
السلاح على القلب وقد يحذف اليا ويجري الاعراب على الكاف والصقيل المصقول
والعضب السيف القاطع قوله ما اكثر علومه من قبيل تفريع الكلام في الظ
وقد يجعل من قبيل الصفات بتقدير القول ولا يزال يتلاطم صفة ثانية لبحرا وقد
تكلف جعله من تفريع الكلام والحصر الكسر واللبدة بالكسر الشعر المتراكب
بين كتفي الاسد والبراثن للسباع كالاصابع للانسان والمخالب اظفار البراثن
والزئير صوت الاسد في صدره وبحر زاخر اي ممتد مرتفع جدا وتلاطم الامواج
ضرب بعضها بعضا يقال الماء اي قل وغاض في الارض وفاض الماء فيضا اي كثر
حتى سال قوله بل الوصف المعنوي وحده اما تنبيها على ان الصفة الواحدة كافية
كما اشرنا اليه واما رعاية لكونه في الاصل ظاهرا في المصدرية قوله كيف
كانا اي سواء كان وصفا نحويا كما مر او حالا كقولك شاورت ذلك الاسد شاكيا
سلاحا او فعلا مسندا اليه كقولك امتلا ذلك البحر دررا او موقعا عليه كقولك
قد ملا الله ذلك البحر دررا وزواهرا لفرائد واعلم ان ترشيح الاستعارة باق على
حقيقته ولا يعتبر فيه تشبيه واستعارة ولذلك قال صاحب الكشاف في قوله
تعالى واعتصموا بحبل الله يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام
استعارة للوثوق بالعهد او ترشيحا لاستعارة الحبل بما يناسبه فاوقع الترشيح
قسيما للاستعارة هذا وقد اعترض على السكاكي بانه لما اعتبر في اظفار المنية
صورا وهمية شبيهة بالاظفار لزمه ان يعتبر مثلها في ترشيح الاستعارة لان
كل واحد من الاستعارة التخييلية والترشيح فيه اثبات بعض لوازم المشبه به
ولا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظ الموضوع له وفي
الترشيح بلفظ الموضوع للمشبه به وذلك لا يجدي فرقا معنويا واجيب بان
اللازم في التخييلية قد اقترن بلفظ لا يلائمه بحسب الظ فاحتيج الى توهم امر يصح
اثباته له بحسبه وفي الترشيح بلفظ يلائمه فلم يحتج فيه الى ذلك فهذا القدر من

الفرق

الفرق الناشي من اللفظ كاف له فيما ذهب اليه قوله ومبنى الترشيح على تناسي
التشبيه كون الترشيح مبنيا على تناسي التشبيه لا ينافي اجتماعه مع التجريد المبني
على ذكره لجواز ان يتناسى التشبيه في بعض الصفات دون بعض قوله يتناول على
العلو المكاني اي مبنيا عليه فهو مفعول به لمعنى وجاز ان يكون مصدرا والمفعول به
والمفعول به متروكا ويصعد استعار الصعود من الارتفاع المكاني لعلو المرتبة
في مدارج المعالي ثم بنى عليه ما يبنى على الارتفاع المكاني وهو ان يظن ان له
حاجة في السما وخص هذا الظن بالجهول لانه الذي يخفى عليه حاله فيظن ان له
حاجة في السما واما غيره فهو يعلم ان الله قد اغناه عما سواه فلا حاجة له في
شي اصلا ولا يظن به ذلك واللام في ليظن لام الابتداء دخلت على الماضي بتقدير
قد ويروى يظن واذا اريد بقوله البيعة التي في تصعد الى المكنية قيل بتقدير الكلا م
ويصعد في المكان يجعل المكارم استعارة بالكناية عن الامكنة المرتفعة
ونسبة الصعود اليها قرينة للاستعارة رفقا وبنو نوبخت قوم اشراف كانوا
ببغداد ماهرين في علم النجوم وعلما مصدر اعلم لدرايتهم بالحساب اي ليس
علمهم بالنجوم واحكامها مستندا الى الحساب المتداول بين المنجمين بل الى مشا هدة
السما وما فيها من النجوم وما لها من الحركات والخواص والاحكام والاسعاف
في قوله سموا اي صعودا وهو نصب على الحال اي سامين صاعدين والبا في قوله
بترق في المكرمات الصعاب اي التي يصعب الوصول اليها متعلقة بسموا
والترشيح ههنا مشاهدة السما واحوال النجوم فانها بمنزلة الظن المذكور
في استعارة الصعود قوله مبلغ اي السما موضع بلوغ وضمير لبلغها
راجع الى مبلغ باعتبار المعنى والمكرمات الاسباب اشارة الى المكرمات الصعاب
لا عدمتكم اي لا فقدتكم ولا بدلت بعدكم بدلا اي ولا رايت من يقوم مقامكم
بعدكم وفي قوله ما سواكم نوع بها ومن سواهم اجمل اي انسب الى ما ليس
له الاستعارة في رقي من رقيت في السلم بالكسر والفتح لغة من يقول في بقي بقا
وقوله اعلاكم في السما ترشيح وكذا قوله شاهدتم البدر وهو بيان لكيفية
تدرجهم في السمو والرقي من ادنى السيارات اعني القمر الى اعلاها اعني زحل
وقوله يلزم من الالزام عطف على ازحلي وقوله مما لا يليق بيان لغير التعجب
او له وللتعجب معا اي الضابط ان يلزم المستعار له مما لا يليق الا بالمستعار منه وهو
في البيت الاول التعجب وفي الثاني النهي عن التعجب وفي الثالث عدم البراح اي
الزوال والذهاب عن الفلك وفي الرابع استبعاد المشي نحوه وتمامه ولم
ار قبلي ميتا يتكلم قوله او ما يرى اي او ما يتاتى في جواز تناسي التشبيه وما
يتفرع عليه من البنا على الادعا المذكورين وما يرى هولا الشعرا كيف ركبوا

فيما فعلوا وان التشبيه غير ملتفت اليه وكيف تنسوا حديث الاستعارة بالكلية
حتى زعموا ان المستعار له حقيقة المستعار منه فالزموه ما لا يليق الا بتلك
الحقيقة قوله كان لم يجر اى الاستعارة منهم على بال اى على قلب ولا راوها
ولا طيف خيال اى ولا راوا طيف خيال منها قوله واذا كانوا الضمير
للبلغا مطلقا لا لهولا الشعرا فقط واراد بالاصل المشبه فلانه المقصود فى
الكلام ظاهرا واليه الغرض غالبا كما مر وبالفرع المشبه به وذلك لا ينافى كونه
اصلا وكون المشبه فرعا نظرا الى وجه الشبه وقوله عطف على ان لا يمنعوا اى
يسوغون ان لا يقولوا وقوله هى الشمس تشبيه عند الجمهور ولا شك ان قوله
البدر استعارة اتفاقا الا ان المقصود بالتمثيل هو البيت الاخير وانما اورد
الاولين لتوقف المعنى عليهما ولدلالتهما على مكان التشبيه فيه كانه قيل لا تعجبوا
تعجبوا من يسمى فانى بدر ورسم كل بدر ان يطلع ليلا وقوله انا شمس وانما يطلع الشمس
نهارا وهو المستعمل على المقصود لكن ظهور معناه يتوقف على ما اورد قبله وقوله
فهم اقرب جواب اذا كانوا والمعنى اذا كانوا مع الاعتراف بالاصل فى التشبيه
يجوزون ان لا يبنوا فيها الا على الفرع كما فى الامثلة المذكورة فهم مع جحد الاصل
فى الاستعارة اليجوزون ان لا يبنوا فيها الا على الفرع اقرب والحاصل انهم فى
التشبيه معترفون بمغايرة المشبه للمشبه به ومع ذلك يجوزون عليه احكام
المشبه به وفى الاستعارة منكرون لمغايرته اياه فكون اجراء تلك الاحكام
عليه اولى قال واذا عرفت اقسام الاستعارة قوله والا اى وان لم
يصادف الاستعارة تلك الشرط عريت عن الحسن وربما اكتسبت لفقدان
الشروط قبحا وجهات حسن التشبيه ما مر فى الاصل من شرائط كونه مقبولا
وهى صحة التشبيه وكماله فى تحصيل ما علق به وسلامته عن الابتذال وانما
خص رعاية جهات حسن التشبيه بالاستعارة المصرح بها التحقيقية
والاستعارة المكنية لان التخييلية لا ينظر فيها بحسب نفسها الى تلك الجهات
كما سيذكر قوله وان لا يشمها من الاشمام عطف على رعاية اى وان لا تشم
انت الاستعارة وانما قال من جانب اللفظ لان المعنى على التشبيه قطعا وقال
واحد بتنكير التعليل لانه لو زيد عليها بان يبين مثلا المشبه به المذكور والمشبه
اما صريحا او ضمنا كما فى الخيط الابيض والاسود او بان يذكر وجه الشبه كما
فى قوله شعر ولاحت من بروج البدر بعدا اى من قصور مثل بروج فى البعد
والعلو لم يكن هناك استعارة بل يعد مثل ذلك تشبيهات ولا يبعد ان يقال
ان قوله قد زر ازراره على القمر فيه اشمام من رائحة التشبيه فيقل حسن الاستعارة
ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه فيه ليس على وجه يشعر اشعارا
بكونه

بكونه مشبها بل فيه رائحة الاشعار بذلك قوله ولذلك اى ولان من شرائط
حسن الاستعارة ان لا تشم رائحة من التشبيه من جانب اللفظ يوصى اى يحث
وانما خص بهذه التوصية الاستعارة التصريحية لان المذكور فيها لفظ المشبه به
والمراد هو المشبه فاذا كان وجه الشبه جليا بنفسه او مشهورا بين الاقوام
ظهر قصد التشبيه وادرك ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك
واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه واريد معناه واثبت له
شى من خواص المشبه به فدل بذلك على تشبيهه به فلا ضير فى خفا وجه الشبه
هناك يقال عميت معنى البيت تعمية اذا اخفيته ومعنى المعمى واللغز فى كلامهم اذا
عمى مراده والاسم اللغز على وزن الرطب قوله كما اذا قلت هذان مثالان
من الاستعارة التمثيلية وقد ترك فيهما ذكر القرينة ولا بد منها كان يقال
فى الحمام مثلا والاول ماخوذ مما مر من كلام الشاعر ان مراد بيته فى الصبى
والثانى منهما ورد من قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة فى
الخيار فهو قليل جدا قوله واما حسن الاستعارة التخييلية فبحسب حسن
الاستعارة بالكناية متى كانت تابعة لها يعنى انها اذا كانت صورة مخترعة عند
تصوير المشبه به فى الاستعارة المكنية كان حسنها ايضا تبعا لحسنها ثم اذا انضم
الى التخييلية التابعة للمكنية المشاكلة وهى ذكر الشى بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته
ازداد حسن التخييلية والمراد بانضمام المشاكلة اليها ان يجتمعا فى لفظ واحد
كما فى قوله تعالى يد الله فوق ايديهم بعد قوله انما يبايعون الله فلفظ الله فى يبايعون الله استعارة
بالكناية عن مبايع من الذين يبايعون بالايدى ولفظ اليد استعارة تخييلية اريد
بها الصورة المخترعة الشبيهة باليد مع ان ذكر اليد فى حقه تعالى لاجتماعه
مع ذكر الايدى فى حق الناس مشاكلة ازداد بها حسن التخييلية قوله وقلما
تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها حكم بالقلة دون النفى لانها قد تحسن الحسن البليغ
غير تابعة لها حكم بالقلة على قلة ما لم يكن تابعة للمكنية كان يقال اظفار المنية الشبيهة
بالسبع ونظائره على ما ذكرنا واما قول الطائى يعنى ابا تمام شعر لا تسقنى ماء الملام
فاننى صب قد استعذبت ماء بكائى فليست التخييلية فيه تابعة للمكنية ولا هى من
ذلك القبيل الذى يستحسن اذ ليس يظهر للملام شبه شى له تابع مستكره كالحنظل
والحرض لاجرما وجه حتى يشبه به ويتخيل له صورة شبيهة بالماء وكانه يوهم
للملام بلا ملاحظة تشبيه بذى مائع مستكره شار فقالوا قوام سريانه فى
النفس وتاثيره فيها واطلق عليه اسم الماء ورشح هذا الاطلاق بذكر السقى وارعى
فيه المشاكلة والازدواج بالبكاء ومع ذلك كله لا يخفى كونه سمجا مستهجنا فقوله
ولذلك اشارة الى ان التخييلية قلما تحسن غير تابعة لكن لا بد فى استحسان تلك

التخييلية من اعتبار قيد اخر وهو انها خارجة ايضا عن القليل الذي يستحسن
فهي عارية عن جهات الحسن كلها بل مكتسبة للقبح كما عرفت وليس قوله تعالى واخفض
لهما جناح الذل من قبيل لا تسقني ماء الملام كما توهمه الطائي على ما نقل عنه لان
الطائر عند اشفاقه وتعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض
وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه يطاطئ من راسه ويخفض
من يديه فشبه ذله وتواضعه باحدى حالتي الطائر على طريقة الاستعارة
بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينة لها فانه من الامور الملايمة للحالة المشبه
بها على انه يجوز ان يحمل الاية على الاستعارة التمثيلية هذا وما يقال من ان ماء الملام
كلجين الماء فيه ان تشبيه الملام بمطلق الماء مستقبح جدا قوله ولما ان هذه
الاستعارة مبناها على التشبيه يريد ان مطلق الاستعارة لكونها مبنية على
التشبيه انقسمت مثل انقسام التشبيه باعتبار حال طرفيها والجامع بينهما
في الاستناد الى الحس او العقل وكان الاولى به ان يقول تتنوع الى ستة انواع
الا انه ترك هنا ما طرفاه حسيان والجامع بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك
رايت شمسا في الحمام اي انسانا تشبهها في حسن الطلعة ونباهة الشان
اما لندرة وقوعه في الاستعمال وعدم وجدان مثال له في التنزيل واما
لاندراجه باعتبار فيما هو وجهه حسي وباعتبار اخر فيما وجهه عقلي ومثل
للنوع الاول اعني استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي بقوله عز اسمه
واشتعل الراس شيبا فانه استعير فيه النار للشيب بطريق الكناية حيث
اسند الاشتعال الذي هو من خواص النار الى المشبه والجامع بينهما الانبساط ط
مع التباعد والانارة والكل محسوس ثم الاشتعال مع كونه تخييلية مستعار قرينة
لانتشار الشيب بجامع السرعة مع تعذر التلافي فيكون استعارة تصريحية
محسوسين بجامع عقلي فيكون من قبيل النوع الثاني ومثال النوع الاول من
الاستعارة المصرح بها قوله تعالى فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فانه
استعير فيه لفظ العجل من ولد البقرة للحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي
القبط بجامع الشكل قوله فالمستعار له الريح يريد انه شبه الريح الخالية عن
انشاء المطر والقاح الشجر بالرجل الذي لا يولد به واطلق لفظ المشبه اعني الريح
واريد المشبه به ادعاء على طريقة الاستعارة بالكناية ودل على ذلك بان
وصفت الريح بالعقيم الذي هو من خواص المشبه به بالنظر الى المشبه اذ يقال
رجل عقيم كما يقال امراة عقيم فالطرفان حسيان والجامع اعني عدم ظهور
النتيجة والاثر عقلي هذا ما ذكره واحسن منه ان يقال في العقيم استعارة
مصرح بها تبعية فالمستعار منه ما في الرجل من الصفة التي تمنع من الاحبال

والمستعار

والمستعار له ما في الريح من الصفة المانعة من الانشاء والالقاح والجامع المنع
المذكور فالطرفان ايضا عقليان فيكون من قبيل النوع الثالث قوله وكذلك
قوله تعالى يعني ان قوله نسلخ منه النهار مثل قوله الريح العقيم في انه استعارة
محسوس لمحسوس بجامع عقلي وان المستعار منه ظهور المسلوخ من جلدته
والمستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل والمستعار لفظ السلخ الموضوع
للاول فالطرفان حسيان والجامع ما يعقل من ترتب احد الامرين على الاخر
فان ظهور النهار مترتب على ازالة ظلمة الليل كما ان ظهور المسلوخ مترتب على كشط
الجلد واعترض على ذلك بان سلخ النهار من الليل لا يناسب ظهور النهار بل ظهور
وايضا لو اريد ظهور النهار لقيل فاذا هم مبصرون لان المرتب على ظهور النهار
هو الابصار لا الاظلام اعني الدخول في الظلام فالصواب اذن ما اختاره غيره
من ان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له ازالة الضوء عن مكان
الليل وملقى ظله فالظلمة هي الاصل والنور طارئ عليها يسترها بضوئه فاذا غربت
الشمس فقد كشط النهار عن ظلمة الليل فظهر كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه
والجامع ما ذكر من ترتب امر على اخر واجيب عنه بان السلخ يستعمل تارة بمعنى
النزع والكشط كقولك سلخت الاهاب عن الشاة اي نزعته منها واخرى
بمعنى الاخراج والاظهار كقولك سلخت الشاة عن الاهاب اي اخرجتها عنه
والمصنف وافق الشيخ عبد القاهر في حمل الاية على المعنى الثاني لان كلمة المفاجاة
اعني اذا انما يحسن موقعها على هذا المعنى كما يقال اخرجنا النهار من الليل ففاجانا
دخول الليل ولا يحسن ان يقال نزع ضوء النهار ففاجانا دخول ظلام لانه
بمنزلة ان يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار واما لفظة الفاء فانها تستعمل
في التعقيب العرفي وذلك مما يختلف بحسب الامور والعادة فربما يطول
الزمان المتوسط بين شيئين ولا يعد ذلك في العادة مهلة كما في هذه الاية
فان مقدار النهار وان توسط بين اخراجه من الليل وبين دخول الظلمة لكن لما
كان دخول ذلك المقدار الظلام الشامل بعد زواله بالكلية بالضوء العام
امرا غريبا عظيما ينبغي ان لا يحصل الا بعد اضعاف ذلك المقدار لم يعتد به ولم
يعد مهلة بل جعل دخول الليل مفاجئا لاخراج النهار بلا تراخ هذا وقد ايد
قولهما بان مفاجاة الظلام بعد ظهور النهار واضاءته للعالم يشتمل على نوع غرابة
ويفضي الى مزيد اقتدار فيكون ادخل في كونها اية من مفاجاة ظهور الليل بعد
انقضاء النهار وبان ظهور النهار المشرق من الليل المظلم اشبه بظهور المسلوخ الابيض
من الجلد الساتر من ظهور الليل كما لا يخفى فقد انكشف ان ما توهم من حمل عبارة
الشيخين في المستعار له على القلب اي ظهور ظلمة الليل من ضوء النهار قلب مموه

وان لا تشبيه بهما ان يقولا اظهار النهار واظهار المسلوخ بابدال لفظ الظهور
بالاظهار في الموضعين قوله فالمستعار له الارض المزخرفه المتزينه هذه
استعاره بالكنايه شبهت الارض المزخرفه المتزينه التي ورد عليها الامور
المزيله لزخرفها بالنبات المرتبق الناظر الذي ورد عليه ما يزيله ويفنيه واثبت لها
الحصيد على انه استعاره تخييليه وقد عد هذا في الكشاف من باب التشبيه
حيث قال فجعلناها فجعلنا زرعها حصيدا شبيها بما يحصد من الزرع في قطعه
واستيصاله كان لم تغن كان لم يغن زرعها اي لم يلبث قال ولا بد من تقدير
المضاف في هذه المواضع والا لم يستقم المعنى والامس مثل في الوقت القريب
فكانه قيل كان لم تغن آنفا قوله وكذلك قوله تعالى حصيدا خامدين قد اجتمع هنا
استعارتان بالكنايه في لفظ واحد اعني لفظ هم في جعلناهم حيث شبهوا بالنبات
وبالنار في الهلاك والزوال واثبت لهم الحصاد المخصوص بالنبات والخمود المخصوص
بالنار وجاز ان يجعل حصيدا من باب التشبيه ففي الكشاف اي جعلناهم مثل
الحصيد كما تقول جعلناهم رمادا اي مثل الرماد ولا يجوز ذلك في خامدين
اذ ليس لنا قوم خامدون حتى نشبه بهم هولا لكن جاز ان يجعلا من الاستعاره
التصريحيه التبعيه في الصفه بان تشبه هلاك القوم بحصاد النبت وخمود النار
في القطع والاستيصال قوله ومن الثالث قوله عز وجل من بعثنا من مرقدنا
ان جعل المرقد مصدرا بمعنى الرقاد ففيه استعاره تصريحيه اصليه وان
جعل اسم مكان ففيه تصريحيه تبعيه وقرينة الاستعاره صدور هذا الكلام
من الموتى وليس البعث قرينه لها اذ يقال بعثه من نومه اي ايقظه كما يقال
بعث الموتى اي حشرهم قوله والجامع عدم ظهور الافعال يرد عليه ان الجامع
لا يصلح جامعا لانه في المشبه اعني الموت اقوى واشهر فالاولى ان يقال الجامع
سهوله تاتي البعث فانها في النوم اظهر واعرف قوله وهو مجي المسافر بعد مده
هذا القيد جعل القدوم امرا عقليا والا فالمجي من قبيل الحركه المحسوسه والجامع
وقوع المده في البين لا شك ان هذا الجامع في قدوم المسافر اشهر وهو به اولى
من الاخذ بالجزا بعد الامهال وان الاستعاره في قدمنا تصريحيه تبعيه طرفاها
والجامع منهما كلها عقليه ويرد عليه انه اذا كان قدمنا بمعنى اخذنا في جزا
اعمالهم بعد الامهال فلا معنى لتعديته بالى فالصواب ان يجعل من قبيل الاستعاره
التمثيليه قال في الكشاف ليس هاهنا قدوم ولا ما يشبه بالقدوم ولكن مثلت
حال هولا واعمالهم التي عملوها في كفرهم من صلة رحم واعانة ملهوف
وقرى ضيف وفك اسير وغير ذلك من مكارمهم ومحاسنهم بحال
قوم خالفوا سلطانهم واستعصوا عليه فقدم الى اسبابهم وقصد الى ما تحت
ادبهم

ادبهم فافسدها ومزقها كل ممزق ولم يترك منها اثرا ولا عثيرا وقد اشار في
اول عبارته الى ان مفردات الاستعاره التمثيليه لا استعارة فيها تشبيها بل
هي باقيه على حالها من حقيقه او مجاز وفي اخرها الى ان القدوم في هذه الاستعاره
مجاز مرسل عن القصد الموصل الى المقصد لانه مقدمة القدوم والثقلان
الانس والجن سميا بذلك اما لانهما ثقلان الارض وهي كالحموله لهما واما لانهما
مثقلان بالتكليف واما لرزانة ارائهم واقدارهم قوله فالفراغ مستعار مبتدا وخبر
وقع مستعارا والجملتان الاسميتان بينهما اعتراضان لبيان المستعار منه
والقرينه وعز سلطانه اعتراض في اعتراض ولفظه ذلك اشاره الى الخلاص
عن المهام اي هو امر عقلي فالطرفان اذن عقليان هذا على الروايه بالفاء في قوله
فالطرفان عقليان كما صححت في النسخه المعول عليها واما على تقدير روايه
الواو فيجعل ذلك اشاره الى الجامع الذي يدل عليه لفظه وحده اعني انفرام الفاعل
عن المهام للاخذ في امر واحد قال في الكشاف سنفرغ لكم مستعار من قول الرجل
لمن يتهدده سافرغ لك يريد سأتجرد للايقاع بك من كل ما يشغلني حتى لا يكون يشغل
سواه والمراد التوفر على النكايه فيه والانتقام ويجوز ان يراد ستنتهي الدنيا
ويبلغ اخرها وتنتهي عند ذلك شؤون الخلق التي ارادها بقوله كل يوم هو في
شان فلا يبقى الا شان واحد وهو جزاكم فجعل ذلك فراغا لهم على طريق المثل
قوله فالغيظ والتغيظ مستعار ان يريد ان جهنم لشدة غليانها باهلها وقوة
تاثيرها فيهم شبهت بالانسان المغتاظ على غيره المبالغ في ايصال الضرر اليه
فتوهم لها صوره كصورة الحالة المحققه الوجدانيه اعني الحاله الغضبيه
الباعثه على تلك المبالغه واستعير منها لفظ الغيظ والتغيظ لتلك الحاله المتوهمه
فكل منهما استعاره مصرح بها تخييليه تابعه للاستعاره بالكنايه يقال فلان
يتميز غيظا اي يتقطع من شدة غيظه ومعنى سمعوا لها تغيظا سمعوا لها صوت
تغيظ فان الحاله الغضبيه اذا اشتدت لا تخلو عن صوت قوله فالمستعار منه
هو امساك اللسان عن الكلام اراد انه شبه سكون الغضب وانكساره عن الحمل
على الانتقام بسكون اللسان وامساكه عن الكلام والجامع بينهما الانتقال من
حاله مشتمله على نوع حركه الى حالة اخرى مشتمله على نوع سكون ففي سكت
استعارة مصرح بها تحقيقيه تبعيه وجاز ان يجعل الغضب استعاره بالكنايه
فينقلب تلك التحقيقيه قرينه للمكنيه وقد تسامح في قوله والجامع هو ان الانسان
مع الغضب الخ حيث لاحظ في بيان الجامع جانب المستعار له وحده قوله
ومن الرابع اي ومن استعاره المحسوس للمعقول قوله عز اسمه بل نقذف فان
القذف وهو رمي جسم صلب كالحجر مثلا امر محسوس وايراد الحق على الباطل

امر معقول والجامع هو الاهلاك ومعنى بل نقذف هو الاضراب من اتخاذ
اللهو وتنزيه ذاته عن اللعب اى ليس من شاننا ذلك بل هذا او هو ان نغلب الحق
الذى من جملته الجد على الباطل الذى من عداده اللهو لتمحقه وتفنيه قوله فاصل
المساس هو بالفتح المس وهو ان يصل جسم الى جسم بحيث لا يكون بينهما فاصل وهذا
امر محسوس شبه به امر معقول هو اصابة الشدة ومقاساتها والجامع الوصول
التام قوله والمستعار له التثبيت اى تثبيت الذلة على وجه الاحاطة بهم كانه
قيل احيت الذلة محيطة بهم احاطة الخيمة او القبة بصاحبها وقيل المستعار منه
ضرب الطين على الحائط فالجامع على القول الاول هو الاحاطة وعلى الثانى اللزوم
قوله ثم وقع مستعارا للشدة ما نالهم اى وقع مستعارا لازعاجهم ازعاجا عنيفا
بسبب شدة ما نالهم واصابهم والجامع الايقاع فى الاضطراب قوله مستعار
لتبليغ الرسالة بجهد الامكان والجامع التاثير التام كانه قيل ابن الامر ابانة لا تمحى
كما لا يلتئم صدع الزجاجة قال الفراء اراد فاصدع بالامر اى اظهر دينك يقال
صدعت بالحق اذا تكلمت به جهارا قوله ثم وقع مستعارا للتذكر الايات اى
لتذكرها على وجه التكذيب والاستهزاء بها والطعن فيها والجامع التوغل فى التلبس
قوله فهو من هذا القبيل اى استعارة المحسوس للمعقول فالوادى مستعار
للامر اى للامر الذى يشتغل بالكلام فيه من انواع الامور والجامع كون كل
من الوادى وذلك الامر مظنة الحيرة والهيمان مصدر هام على وجهه ذهب
من العشق او غيره وقد استعير للاشتغال بالامر على سبيل التحير والجامع
بينهما الحيرة قوله هذه الامثلة اشارة الى الخوض والوادى والهيمان قوله
ومن الخامس اى ومن استعارة المعقول للمحسوس يقال ريح صرصر اى باردة
والعتو تجاوز الحد من ذوى العقول كالطغيان فاستعير العتو لكثرة الريح
كما استعير الطغيان لكثرة الماء وايراد قوله فنبذوه فى النوع الخامس
سهو لانه من النوع الرابع اعنى استعارة المحسوس للمعقول كما صرحت به
عبارته قوله ولعل ساقى البعض نظرا وذلك لان الاستعارة التبعية عنده
مردودة الى المكنية فاذا ردت اليها فربما لم يبق المثال مطابقا لما مثل له
كما فى طغى الماء فانه اذا رد الى المكنية كان طرفاه محسوسين وايضا جعل
ظهور النهار مستعارا له مختار عبد القاهر كما اشرنا اليه فعسى ان يختار
هو ان المستعار له ازالة ضوء النهار من ظلام الليل كما ذهب اليه غيره
وايضا جعل قدمنا الى ما عملوا من باب الاستعارة التمثيلية اظهر من اعتبار
الاستعارة فى القدوم كما حققته وكذا جعل قوله فنبذوه وراء ظهورهم
وقوله فى كل واد يهيمون من باب التمثيل على الاستعارة اقرب وجعل القدوم

الذى

الذى هو يحيى مخصوص بواسطة قيده امرا عقليا مستبعدا واظهار النبات
والاشجار والثمار امر عقلى متعلق بامور محسوسة وخمود النار انعدام ضوءها
فكون امرا عقليا لا حسيا وان شئت مزيد تفصيل فعليك بالتفتيش عن سائر
الامثلة قال الفصل الرابع قيده بقوله من فصول المجاز تذكيرا له
بسبب بعد العهد بطول فصل الاستعارة وقوله عند السلف حال من
المسند اعنى كلمة هو والعامل فى الحال ثبوت الخبر للمبتدا فانه معنى فعل يصلح
ان يكون عاملا فيها وجعله ظرفا لغوا اظهر قوله واما الرفع فمجاز اى حكم مجازى
للكلمة ربك منزلة المعنى المجازى فى المجاز المعنوى كما ان الجر حكم اصلى لها بمنزلة
المعنى الحقيقى هناك واما المجاز فهو كلمة ربك لجاوزها حكمها الاصلى الى حكم اخر
دل على ذلك قوله هو ان يكون الكلمة منقولة الخ ولا ترى الى قوله فى المجاز غير المفرد
هو ان يكون الكلمة موضوعة والى قوله فى الحال عن المبالغة فى التشبيه هو ان
تعدى الكلمة عن مفهومها مع ان المجاز فى هذين هو الكلمة بلا شبهة وتشهد ايضا
لما ذكرناه قوله فيما بعد وهو اشتراكهما فى التعدى عن الاصل الى غير الاصل قوله
فالاصل واسئل اهل القرية وذلك لان الجماد لا يسئل طلبا للجواب واما خلق
فى الجماد الشعور والتكلم فهو وان كان جائزا الا ان ذلك انما يكون عند خرق
العادة اظهارا للمعجزة او الكرامة وليس هذا الكلام فى ذلك المقام قوله
فالاصل ليس مثله شىء اذ المقصود نفى ان يماثله شىء لا نفى ان يماثل مثله شىء فالكاف
زائدة وقد يقال لا زيادة ههنا اصلا بل قصد نفى مثله تعالى بطريق برهانى بيانه
ان وجوده تعالى مسلم قطعا فلو كان له مثل لكان لذلك المثل مثل هو ذاته تعالى
فثبوت مثله مستلزم لثبوت مثل مثله فنفى اللازم قصدا الى نفى الملزوم وجاز
ان يحمل الكلام على طريقة الكناية فانه اذا نفى المثل عمن يماثله وكون على اخص
اوصافه كان نفيا للمثل عنه بطريق المبالغة الا ترى انك تقول مثلك لا يبخل
مريدا نفى البخل عن مخاطبك بلا قصد الى مثل له سواء امكن او لم يمكن قوله
استعمل واضعا هو ان لا تظهر لتلك الكلمة فى ذلك الكلام معنى كالباء فى قوله بحسبك
زيد وكفى بالله وكالكاف فى كمثله على زعمه واما الباء فى خبر ليس وما فلتاكيد النفى
فلا يعد مثله مجازا قوله ورايى فى هذا النوع الخ فيه بحث وهو ان الذى
نقله من كلام السلف دل على ان الكلمة المنقولة من حكمها الاصلى الى غيره تطلق
عليها المجاز لتعديها عن ذلك الحكم الاصلى الى غيره وهذا معنى اخر للمجاز غير
الذى فسر بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له فيكون لفظ المجاز عندهم اما
مشتركا بينهما واما مجازا فى المعنى الاخر لاجل المشابهة فى التعدى من امر اصلى
الى امر غير اصلى وكما انه لم يذكر حد المجاز شاملا للمعنى الاخر كذلك السلف

لم يذكروه شاملا له على اختلاف عباراتهم التي نقلناها عنهم فيما سبق وتقسيمهم
المجاز الى ما هو راجع الى المعنى وما هو راجع الى حكم الكلمة باعتبار زيادة ونحوها مما يطلق
عليه لفظ المجاز كتقسيمهم اياه الى اللغوي والعقلي فليس ههنا عهدة تحال بها
على السلف سوى اطلاق لفظ المجاز وذلك مما لا ينافي فيه اصلا وهذا وقد
فهم من كلام بعض الاصوليين ان لفظ القرية بعد حذف الاهل صار مجازا عنه
وان لفظ كمثل مستعمل بمعنى مثل وانهم يسمون مثل ذلك مجازا بالنقصان
والزيادة **قال** الفصل الخامس في المجاز العقلي قوله هو الكلام المفاد
به ما عنده اي المركب الذي افيد به خلاف ما ثبت عند المتكلم اي ما ثبت في اعتقاده
من الحكم فيه اي النسبة في ذلك الكلام سواء كانت تامة او غير تامة لضرب من
التأويل اي لنوع من تطلب الموضع الذي يؤول ويرجع اليه تلك النسبة من
موضعها الاصلي وانما اعاد لفظ الخلاف ليظهر تعلق ما بواسطته به ولا يبعد عن
متعلقه وذكر المصدر اعني افادة ليتعلق به اللام في الخلاف والمعنى افادة لما
هو مخالف لما عند المتكلم بواسطته وضع قوله لئلا يمتنع طرده اي طرد
الحد بدخول ما ليس من المحدود فيه وذلك لان المراد بما عند العقل ما لا يمتنع
عنده بخلاف ما عند العقل ما يمتنع عنده يدل على ذلك قوله فيما بعد اذ ليس في العقل
امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة ولا امتناع ان يهزم الامير وحده
الجند لا يقال اثبات الربيع للبقل غير ممتنع عند العقل والا لم يعتقده عاقل
فلا يدخل ح قول الجاهل في خلاف ما عند العقل كما لم يدخل في خلاف ما عند
المتكلم فلا ينتقض طرد الحد به لانا نقول الاثبات من الربيع ممتنع عند العقل
بالنظر الصحيح لا بالبداهة فالجاهل بتقصيره في النظر قد غلط فيه والى هذا المعنى
اشار بقوله وان كان اي كلام الجاهل بل حكمه خلاف العقل في نفس الامر وان لم
يدرك العقل ببديهته مخالفته اياه قوله في نفس الامر ظرف لمعنى المخالفة
هذا وقد اعترض بان قول الجاهل خارج عن الحد بقوله لضرب من التأويل لانه انما
يقوله عن اعتقاده لا عن تأويل فلو قيل خلاف ما عند العقل لم ينتقض طرد الحد به
واجيب عنه بان اخراج شي واحد عن الحد بقيدين جائز فما عند المتكلم لاخراج يقيده
قول الجاهل وادخال نحو هزم الامير ولضرب من التأويل لنفيها اخراج قول
الجاهل واخراج الكذب كما سياتي فقد تفرد كل من هذين القيدين بفائدة واشتركا
في فائدة اخرى يجوز اسنادها الى كل منهما الا ان اسنادها اولى فلذلك اسندها
اليه بقي ههنا شي وهو انه كان حق العبارة ح ان يقول ليخرج عن الحد قول
الدهري بدل قوله لئلا يمتنع طرده فان امتناع طرد الحد لا يفهم منه المعنى الذي
ذكروه اصلا قوله ولذا اي ولان المعتبر في المجاز خلاف ما عند المتكلم
لا

لا خلاف ما عند العقل قوله او يعلموا بالجزم عطف على يعلموا داخل معه في حيز
النفي الذي يعم المعطوف والمعطوف عليه كما في قولك ما جاءني زيد او عمرو اي ما جاءني
واحد منهما والمعنى لا يحملون اشابة الصغير على المجاز ما انتفى العلم والظن معا بكونه
مخالفا لاعتقاد القائل بل يحملونه عليه اذا ثبت احدهما اي اذا علموا او ظنوا ان
قائله ما قاله عن اعتقاد حملوه على المجاز واذا علموا او ظنوا انه قاله عن اعتقاد
حملوه على الحقيقة واذا لم يعلموه ولم يظنوه اشتبه عليهم ترددوا بين كونه مجازا
صادقا وكونه حقيقة كاذبة قوله كله لم اصنع الظاهر نصب كله لعدم الاحتياج نفي ح
الى تقدير ضمير المفعول في لم اصنع مع استقامة الوزن الا انه يفيد العموم
لان كلمة كل داخلة ح في حيز النفي معمولة للفعل المنفي فعدل الشاعر الى الرفع
ليفيد عموم النفي المناسب لغرضه فكانه قال لم اصنع شيئا من ذلك الذنب
والقنزع واحد القنازع وهو الشعر حوالي الراس وعن في قوله عن قنزع بمعنى
بعد كما مر في مثله اي ميز عن الراس قنزعا بعد قنزع وجذب الليالي مضيها
واختلافها يقال جذب الشهر اي مضت عامته وقوله ابطئ واسرعي اما حال
من الليالي مقدرا بالقول اي مقولا في حقها ذلك او بجعل الامر بمعنى الخبر اي تبطئ
وتسرع فيفوت ح معنى المخاطبة واما خطاب لها على طريقة الالتفات اي ابطئ
ان شئت ايتها الليالي او اسرعي اذ لا تفاوت الحال لدي بعد ذلك قوله حين
نسب ظرف لقول ابي النجم والانحسار الانكشاف يقال حسرت كمي عن ذراعي
فانحسر قوله لكونه مجازا بدل اشتمال باعادة الجار من قوله لقول ابي
النجم والباقي قوله مما اتبعه متعلق باسناد لو والمستتر في اتبعه لابي النجم
والبارز عائد الى الموصول والمفعول الثاني محذوف اي اتبعه اياه اي جعله
تابعا قوله ميز عنه قنزعا ومن قوله بيان لما والضمير في افناه لابي النجم او للشعر
راسه ومعنى واراك ستترك والشاهد صفة لقوله المذكور في من قوله افناه
قيل الله قوله ولئلا يمتنع عكسه عطف على لئلا يمتنع طرده ولا يقدح ذلك
اي ولا يقدح انتفاء الامتناع عن نحو كسا الخليفة الكعبة وهزم الامير
الجند من المجاز العقلي المحترز به عن الكذب اي عما يقوله المتكلم قاصدا به
صدور الكذب عنه ولا يكون مطابقا لاعتقاده بل مخالفا لما عند المتكلم الا انه
يقصد ترويجه فلا يرتكب فيه تأويلا اصلا فيخرج عن حد المجاز بقوله لضرب من
التأويل وجاز مع ذلك ان يكون صادقا مطابقا للواقع قوله وهي اذا ادعى
ان انبت موضوع يريد انه اذا قدر ان النسبة الى القادر المختار داخلة في
مفهوم انبت مثلا بحسب الوضع في اصل اللغة او بحسب وضع اخر طارئ
على الوضع اللغوي كان استعمال انبت في غير القادر المختار كما انبت الربيع

اخراجا عن معناه الموضوع له الى معنى اخر فيكون كلمة انبت مجازا لغويا اى
وضعيا منسوبا الى الوضع مطلقا ولم يكن مجازا عقليا مع ان قولك انبت الربيع
بعد وعليه على ذلك السعد براءة كلام مفاده خلاف ما عند المتكلم من
الحكم فيه لضرب من التاول هو نسبته بلبس الانبات بالربيع سلبيه بالقادر
المختار فيجب ان يحترز عنه بقيد الخلاف بان كونه خلافا يكون بواسطة العقل
لا بواسطة وضع من الاوضاع فقوله او وضع عطف على ادعى اى اذا ادعى
ان انبت موضوع فى اصل اللغة للاستعمال فى القادر المختار او اذا وضع لذلك
الاستعمال فى عرف عاما وخاصا والتنكير فى قوله تفيد شمول الاوضاع كلها
لان النكرة فى سياق النفى تعم افرادها ولو عرفه باللام لتبادر منه الوضع
اللغوى لانه الاصل السابق على ما عداه وانما قال فى وضع اللغة ان ادعى لان
طائفة من الناس قد ذهبوا اليه وفى وضع غيرها ان ركب لانه يجوز ان يركب
ذلك فى الاصطلاحات وان لم يذهب اليه احد قوله ولاجل هذه الصورة
اى ولاجل انه قد يدعى كون انبت مثلا فى اللغة للاستعمال فى المختار وقد يركب
وضعه لذلك بعد وضع اللغة يحتاج فى الحكم بكون انبت الربيع البقل مجازا
عقليا الى بيان ان التقييد بالقادر المختار ليس معتبرا فى شىء من الاوضاع
فان قلت لا حاجة فى ذلك الحكم الى بيان عدم التقييد اذ قد ثبت عند العقل
ان الانبات لا يصدر الا عن المختار فاذا اسند الى غيره فقد تعدى مكانه
الاصلى بحكم العقل فيكون مجازا عقليا قطعا وان فرض مع ذلك ان وضعا من
الاوضاع قد عينه ايضا للمختار وكان مجازا لغويا مع كونه مجازا عقليا اذ
لا منافاة بينهما قلت ان المجاز انما ينسب الى العقل اذا لم يكن هناك تصرف فى
امر لغوى الا ترى انهم جعلوا المجاز العقلى مقابلا للغوى وايضا لا فائدة فى اعتبار
المجاز العقلى على حده مع انه واجد فى اللغوى قوله فليس له اخل فى مفهومها لغة
وضعا يعنى ان الذى يتعلق بالوضع هو ان انبت مثلا للاثبات الانبات لا للاثبات
الضرب وانه للاثبات فى زمن ماض لا للاثبات فى زمان مستقبل او حاضر واما
ان المثبت له قادر او غير قادر فلا تعلق له بالوضع قوله ما نقل عن احد من رواة
اللغة خص اللغة بالذكر لانها العمدة فى الوضع والتخاطب مع ان الوجوه المذكورة
جارية ايضا فى سائر الاوضاع بلا خفاء قوله وحكم العقل بان لا بد لها من موثر
قادر كان سائلا قال ان العقل حاكم بان الافعال لا بد لها من موثر قادر فوجب
ان يكون صيغها موضوعة للاسناد الى القادر فيكون الوضع مطابقا للعقل وانما لم
يتعرض الرواة لنقل هذا القيد اعتمادا على شهادة العقل به فاجاب بان حكم العقل
بذلك على تقدير تسليمه يقتضى ان يترك تقييد الافعال به فى الوضع استغناء
عنه

عنه بشهادة العقل فانه لم يجعل حكمه بذلك دليلا على ترك التقييد فلا اقل من ان لا
يجعله دليلا على وجوده وانما قلنا على تقدير تسليمه لانا لا نسلم ان العقل يحكم بما ذكره
اذ لا اشتباه فى ان العقل يجوز صدور الافعال عن القادر بواسطة موثر لا يوجد
بالقدرة اصلا كالافعال المتولدة من افعال اخر صادرة عن القادر مثل حركة الخاتم
بواسطة حركة اليد على ما تقرر فى علم الكلام على مذهب المعتزلة واذا جوز العقل
التاثير من غير القادر تبعا فلم لا يجوزه منه استقلالا قوله ومنها ان فعل
لا اشتباه عليك ان فعل جاز الاستعمال فى جميع الافعال اى مصدر مستعمل
كثيرا فى غير القادر المختار كما اشار اليه فلذلك خصه بالاستدلال وذكر ان
التفاوت بين الفعل ومصدره بمجرد الاقتران بالزمان فلو كان فعل موضوعا
للاستعمال فى القادر لكان مصدره ايضا كذلك فيلزم ان يكون قولنا فعل النار
فى الماء التسخين وفعل الماء فى الخمر التبريد وفعل السقمونيا فى البدن اسهال الصفرا
مجازا لغويا معلوما مجازيته لكل احد من العارفين بوضع اللغة واحكامه لكن
ادعاء ذلك موضع بعيد عن الانصاف بخلاف ادعائه فى انبات الربيع واحيا
الرؤية واشباههما كالغداة ونظائرها فانه ليس فى تلك المرتبة من البعد عن
الانصاف فتامل قوله ومنها ان نحو خلق تعين ان هذا افعالا لا يحكم العقل بانها
لا تصدر من غير الا الانفعل اختيارا فلو اعتبر فى الوضع انتساب الاول الى غير
المختار لا اعتبر فيه انتساب الاخرى الى غير المختار لعدم الفرق بينهما فى رعاية
مطابقة الوضع للعقل لكن اعتبار الانتساب الى غير المختار فى مفهوم هذه
الافعال مما لم ينقل احد من السلف فلزم ان لا يكون الانتساب الى المختار
معتبرا فى الافعال الاولى قوله لتعدى الحكم فيه عن مكانه الاصلى اراد بالحكم
الاسناد بمعنى النسبة وفى قوله بالحكم فى انبت الربيع تسامح لا يخفى اذ الظاهر
ان يقال فالحكم فى انبت الربيع البقل مكانه الاصلى هو الله عز وعلا وفى هزم
الامير الجند عسكره وانما قال هاهنا عند العقلاء ولم يقل عند العقل كما قال فى
المثال الاول لما سبق من ان العقل غير كاف لتعين المكان الاصلى فى هزم الامير
كما هو كاف فى تعيينه فى انبت الربيع وقد نبه بقوله لا لغوى بالعدم رجوعه الى
الوضع على ان المراد بالمجاز اللغوى ما ينتسب الى الوضع مطلقا قوله وكثيرا ما
اى وفى كثير من الازمان يسمى هذا النوع مجازا حكميا المتعلقة بالحكم اى الاسناد
بمعنى النسبة وذلك لان المتعدى عن مكانه فى مثل انبت الربيع هو الاسناد لا
شىء من تلك الكلمات ولذلك جعل بعضهم المجاز والحقيقة العقليين صفتين للاسناد
دون الكلام قوله ومجازا فى الاثبات اى فى الاسناد السوى واما نحو فما
ربحت تجارتهم وما نام ليلى فانما يعد مجازا بناء على قصد اثبات النفى لا على قصد

نفى الاثبات مستند لك الى ما ذكرنا انهم فسروهما بخسرت وسهر فلم يصلح هذا وقيل
ما نام الليل صاحبه او ما ربحت تجارتهم بل ربحوا في تجارتهم لم يعد مجازا اصلا
قوله كما في انبت الربيع البقل فان العقل بنفسه يحكم باستحالة صدور الانبات
عن الربيع ولان مكانه الاصلي هو الفاعل المختار ولا يقدح في استقلال العقل
بعلمه بالمكان الاصلي ههنا انه ينظر فيما عنده من المقدمات التي يقتضيها لمعرفة
كما مر واما في نحو هزم الامير الجند وكسا الخليفة الكعبة فان العقل يجوز
صدور الفعل عما اسند اليه ويحتاج في علمه بان مكانه الاصلي هو جند الامير
واتباع الخليفة الى الاستعانة بالعادة لكن ذلك لا يخرج المجاز عن كونه
عقليا اذ ليس معنى كونه عقليا انه علم بنفس العقل وحده بل معناه انه ليس
متعلقا بالوضع فلا يجوز الاستعانة في ذلك بالوضع وجازت بغيره نعم
اطلاق اسم العقلي على الاول اليق لكونه اقوى في الانتساب الى العقل والانتساب
اسم الحكمي او الاسنادي على الثاني اليق لمجرد تميزه عن القسم الاول قوله
لا يزال يتردد بين اربع صور لا مزيد عليهن اورد عليه انه جعل المجاز العقلي
صفة للكلام والمحكوم به فيه يجوز ان يكون جملة كما في قولك زيد صائم نهاره
او نهاره صائم والجملة لا توصف عنده بكونها حقيقة وضعية ولا مجازا
وضعيا لانه اخذ في تعريفهما الكلمة فلا ينحصر المجاز العقلي باعتبار المحكوم والمحكوم
به في تلك الصور الاربع واجيب عنه بان المراد بالكلمة في تعريف الحقيقة
والمجاز اللغويين الواحدة وما في حكمها واخرى بان الحكم الذي يرجع المجاز العقلي
هو اسناد صائم الى نهاره واسناد الفاعل الى الضمير لا اسناد الجملة الاسمية
الى زيد ومن ثم ترى بعضهم يجعلون المسند في المجاز والحقيقة العقليين الفعل
وما يشبهه من الصفات والمصادر حتى ان مثل زيد انسان لا يوصف بكونه
حقيقة ولا مجازا وان قلت الانحصار في الصور الاربع باطل قطعا لجواز
كون طرفي الاسناد او احدهما كناية قلت قد عرفت انها في عداد الحقيقة
فلا يبطل الانحصار بها قوله كثير الوقوع في كلام رب العزة يعني على راي
السلف وفيه رد على من انكر وقوع المجاز في القران عقليا كان او لغويا هربا
من لزوم كونه تعالى متجوزا وفساده ظاهر قوله بالاسناد الافعال هذه
الجار متعلق بقال الاول مع ما عطف عليه اي قال هذه الاقوال ملتبسا
باسناد الافعال في هذه الايات كلها الى غير الاشياء التي هذه الافعال لها
عند العقل وانما ذكر العقل مع ان المذكور في الحد هو المتكلم تنبيها على
ان العقل ههنا مستقل بمعرفة المكان الاصلي والمنافي كما ترى كافه وذا ملا
مسند الى الحكم العقلي ومنصوب على انه حال من هذه او الملابسة الى ذي الحال

ضمير

ضمير فيها قوله ومكانه الاصلي اسناد الربح الى اصحاب التجارة يريد ان المكان
الاصلي لاسناد الربح اثباتا هو اصحاب التجارة وكذا الحال في اسناده نفيا اذا
كان ما ولا بالخسران كما مر وانما اسند الى التجارة لتلبسها بالفاعل الحقيقي ولكونها
سببا فيه وفي جملة العلم بالاثبات فاعلا حقيقيا لزيادة الايمان رعاية لمذهبه
والحق ان فاعلها حقيقة هو الله والايات سبب بعيد والعلم بها سبب قريب والنجوم
كالمادة لانبات الثمرة والفاعل الحقيقي هو الله والحرث كالعلة الصورية لوضع
اوزارها اي اثقالها من الالات والاسلحة والارض مكان لاخراج اثقالها من
الدفائن والاموات وبالجملة كل ما اسند اليه الفعل في هذه الايات له تلبس
بالفاعل الحقيقي في ملابسة الفعل قال ولا تختلجن في ذهنك يعني ان المجاز
ان كان لغويا فلا بد له من معنى حقيقي اذا استعمل هو فيه كان حقيقة وذلك لان
الاستعمال في غير الموضوع له فرع لتحقق الموضوع له وان كان عقليا فلا بد هناك
من شيء اذا اسند اليه لان الاسناد الى غير ما وضع له فرع لتحقق ما هو له واما
نحو الاستعمال في المعنى الموضوع له فليس بواجب كما اشتهر في اصول الفقه
وكذا لا يجب تحقق الاسناد الى ما هو له كما اشار اليه بقوله فاعل بالتقدير
اذا انت اسندت الفعل اليه وجدت الحكم واقعا في مكانه الاصلي قوله يكون
متعدى عنها هذه الجملة صفة لحقيقة وفي بعض النسخ يكون متعديا عنها اي يكون
المجاز متعديا عن تلك الحقيقة فالجملة ايضا صفة لها الا انها صفة سببية قوله
ولا تجوزن نهي بصيغة الخطاب من التجويز معطوف على لا تختلجن اي لا تجوز في
نحو هذه الامثلة ان لا يكون لكل واحد من هذه الافعال فاعل في التقدير وقد
رد بهذا الكلام على الشيخ عبد القاهر حيث ادعى انه ليس من الواجب ان يكون
للفعل في المجاز العقلي فاعل في التقدير اذ لا تستطيع ان تقول ههنا فاعل فعل هذا
الفعل واسنده الى الخلق والهوى او الوجه قوله وبي يحيى هذه الواو داخلة
على المفعول الثاني لصيرني اعني يضرب المثل وفائدتها تاكيد اللصوق الثاني
بالاول على قياس ما قيل في الصفة والجار اعني الباء واللام متعلقان بيضرب
اي صيرني هواك بحيث يضرب المثل بي لجبني اي لاجلكي بسبب هواك ويروى
يعني فيكون بدلا بعد من من بي وقيل الواو عاطفة لاحد الظرفين على الاخر لانه
قدم المعطوف فيه اي يضرب المثل لجبني وبي قوله ولكن حكم امر من الحكم معطوف
على لا تجوز فيها اي في هذه الامثلة ونظائرها قوله فاي ما شيء منصوب في نسخ الرواية
على انه مفعول ارتضى ويجوز الرفع على حذف الضمير اي ارتضاه وعلى التقديرين
فالمعنى اي شيء ارتضاه العقل لصحة اسناد هذه الافعال اليه فهو اي فالذي
ارتضاه العقل ذاك اي المكان الاصلي قوله فاذا ارتضى تفصيل للجمل الذي قبله

وقوله فقل لي جواب اذا قوله وا ذا ارتضى في اقدمني قد عطف عليه قوله واذا
ارتضى في وصيرني و قوله واذا ارتضى في يزيدك وجواب الكل قوله فقل بو فاعل
اقدمني ذلك اي المذكور اولا وهو النفس وفاعل صيرني و يزيدك هذا اي المذكور
ثانيا وثالثا وهو الله سبحانه ولقد بالغ الشيخ في بذل جهده في تعيين فاعل اقدمني
و لم يات بشي يعتد به فان نفسك هي ذاتك بعينك في متعارف اللغه فكيف يكون
معدمة لك حقيقة بل هي قادمة لاجل الحق و اما قولك حملتني نفسي فمن المجاز
اي حملتني خطرا تفتا و ارا د نعا و كذلك قوله حدثتني نفسي حيث جعلها بمنزلة شخص
عندك الا ترى كيف اضطرب حيث فسر معنى اقدمني نفسي لاجل حق لي على فلان
بقوله اي قدمت لذلك و فسر معنى حملتني نفسي على الطاعه بقوله اطعت وحيث
قال وحاصله يرجع الى معنى اقدمني قدرتي على القدوم والداعي اليه الخالص اي
عن الصوارف مع ان القدره والداعي لا يصلح شي منهما فاعلا حقيقيا لا وحده
ان تعالى ان الفاعل الحقيقي هو القادر والداعي كما صرح به والصواب
ان يقال ان الواقع ههنا ليس الا قدوما صادرا عنك بقدرتك ودواعيك
كذلك اذا اخذت الفعل من الاقدام واسندته الى الداعي فان اردت بها ومتى
معنى حملتني على القدوم كما هو الظاهر كان لفظة اقدم مجازا لغويا و لا مجاز في الاسناد
اصلا وان اردت به معناه الحقيقي فلابد من تاويل فاما ان يقال شبه الحق بمقدم
متوهم في هذه الصوره و بولغ فيه حتى ادخل الحق في جنسه ثم نسبة الاقدام اليه
قرينة لذلك فيكون استعارة بالكنايه ولم يكن هناك مجاز عقلي ايضا و بعده
ظاهر واما ان يقال قصد المبالغه في مدخلية الحق في وجود القدوم ففرض
هناك اقدام من فاعل متوهم ثم اسند الى الحق فان نقل الاسناد من الفاعل المتوهم
الى الفاعل المجازي كنقل الاسناد من الفاعل المحقق اليه في انهما يفيدان المبالغه
في ملابسة الفاعل المجازي للفعل فيكون المجاز في الاسناد لا في الفعل ولا شك
ان هذا الفعل ليس له مكان اصلي يجوز اسناده حقيقه اذ لا فائدة في اسناده
الى الفاعل المتوهم بخلاف اسناده الى الحق فانه يفيد المبالغه في ملابسته
للقدوم المحقق كانه موثر فيه وقس الحال على ذلك في صيرني و يزيدك ومراد
الشيخ ان هذه الامثله ليس فيها فاعل يصح ان يسند الفعل اليه لان هذه الافعال
كلها مقدره من فاعل متوهم للفائده المذكوره انما المحقق هنالك هو القدوم
والصيروره والزيادة الحسن مع ما قامت هي به لكن الامام الرازي لم يطلع
على مراده فطعن فيه بان الفعل لابد له من فاعل وتبعه السكاكي وابن بان
المجاز فرع فلابد له من اصل قوله كونهما حقيقتين منصوب على انه مفعول
لقوله والظن ما قدمني قوله نوعا من العلوم يريد علم الكلام فانه حقق فيه
ما

ما يحتاج اليه الفعل من مباديه وانه لابد عند المعتزله في صدوره عن الفاعل
من داع يدعوه اليه فلا يتصور ان يكون الداعي فاعلا له حقيقه وقوله متى ما ملت
وما انفقت ظرف لم يزيدك الله قال واما الحقيقه العقليه قوله ما عند
المتكلم اي ما عنده بحسب اعتقاده نظرا الى ظاهر حاله سوا اعتقده في الواقع
او لم يعتقده وحاصله انه يفهم من ظاهر حاله انه يعتقده فيدخل في الحد نحو قولك
جاء زيد معتقدا انه لم يجي اذا قصدت وجه بحسب الظاهر لغرض لك فيه وكذا يدخل فيه
نحو زيد انسان مما ليس المسند فيه فعلا ولا ما هو بمعناه فقيل يبطل به طرد
الحد لان مثله لا يسمى حقيقه كما لا يسمى مجازا ايضا ويخرج عنه زيد عدل
اذا قصد به انه عدل مجسم واما اذا قصد به انه ذو عدل او عادل فهو داخل
في الحد قوله مع كونهما غير مفيدين لما في العقل من الحكم فيهما وذلك لان العقل
بنظره الصحيح كما اشرنا اليه يحكم باستحالة صدور الانبات عن الربيع وصدور
الشفاء عن الطبيب قوله استتبع هنات اي اشياء قبيحه منها ان يقصد باللفظ
في مقام التعريف ما لا يدل عليه اصلا وههنا ان ذلك ليس مما يقبله عقل الاهري
او الجاهل بل مما يقبله وهمه الذي غلب على عقله او اخذه بمجرد تقليد لغيره
ومنها ان يسمى كل ما هو باطل غير معقول لا مقبول لا عند العقل وان لا يستحق به الذم
عند العقلا قوله ومن حق هذا المجاز الحكمي ان يقدم هذا الكلام المتعلق بالمجاز
العقلي على تعريف الحقيقه العقليه اولى الا انه اخره ليرتبط به نظر حديث
المجاز العقلي في سلك الاستعاره بالكنايه بعد فراغه من تقرير الكلام في هذا
الفصل على راي الاصحاب قوله فانه اي فان هذا المجاز لا يرتكب الا لذلك الذي
لنوع تعلق وشبه بين الفاعل المجازي والحقيقي في ملابسة الفعل بوجه يعتد به
وقد يكون ملابسته الفعل بتوسط حرف كما في الضلال البعيد والاسلوب
الحكيم اذ يقال هو بعيد في ضلاله وحكيم في اسلوبه قوله من دوران الانبات
بدل من قوله من نوع شبه او بيان له وقوله دوران الفعل اي مثل دوان نصب
على المصدريه من المصدر قوله نسبت الى ما ذكره اي من الحاقه والجنون بناء على
ظهور انه لغو محض لا وجه لصحته حقيقه ولا مجازا او كلمة ما في قوله ولما تسمع
مصدريه والمعنى ولكثره سماعك منهم في المجاز العقلي انه مجاز في الاثبات وما
او هم سماعك اختصاص المجاز الحكمي بالخبر لان لفظ الاثبات يتبادر منه الايجاب
الذي في النسبة الخبرية لكن لا اختصاص بالخبر لان الاثبات كما مرت الاشاره
هو النسبه الثبوتيه سوا كانت تامة خبريه او انشائيه او غير تامه كالنسبه
الاضافيه في مكر الليل والنهار والنسبه الوصفيه في جاءني رجل عدل والنسبه
المفعوليه كما في قوله يا سارق الليله اهل الدار و قوله اطعت امر فلان وكالنسبه

الى بين الاسم المشتق وفاعله نحو صائم في نهاره صائم وكذا قوله شعر مكانا واضل
سبيلا فان الشعر ههنا فاعل بحسب المعنى وقوله بعد ما اسعف منزل منزله الشرط وجوابه
فليفعل الدهر والملاقي هذا هو التدارك وفرط عنى سبق وقوله ان هذه الاوامر معقول
مل قوله واذا تاملت المجاز العقلي وجدت الحاصل منه الخ نبه عليه ان يقال فالاولى
ح ان يجعل المجاز العقلي وصفا للاسناد لانه المتعدى عن موضعه الاصلي عند المتكلم
وانما يوصف الكلام بالمتعدى تبعا للاسناد وكذا القول في الحقيقة العقلية وانما
انتسابها الى العقل ح بلا واسطة قوله والنهى مثاله ان يقول بعد ما جرى هذا
فلا تنبت الربيع شيا ولا يثمر الاشجار ثمرا فان قلت هل تاول النهي ههنا بالامر
كما اولت النفي بالاثبات في ما نام ليله قلت لا حاجة الى ذلك لان النهي يدل على
تاتى الفعل ممن نهى عنه فتضمن نسبة سويه في غير موضعها بخلاف النفي اذ لا
يدل عليه فلا بد ان يلاحظ معه ثبوت النفي للمنفى عنه فيرجع ما نام الى معنى كاسهر
وما ربحت الى معنى كاخسرت كما مر قوله والا اى وان لم يكن تقديرا لكلام على
راى الاصحاب فالذى يحق ويقرر عندى هو نظم هذا النوع اى المجاز العقلي في سلك
الاستعارة بالكناية قيل انما نشا اختياره هذا النظم من عبارة الكشاف حيث
قال وقد يسند الى هذه الاشيا على طريق المجاز المسمى استعارة وذلك لمضاهاتها
الفاعل في ملابسة الفاعل كما يضاهي الرجل الاسد في جرائته فيستعار له اسمه
الا ان صاحب الكشاف لم يرد ان هناك استعارة في شي من طرفي الاسناد بل
اراد نسبة انتقال الاسناد من محله الاصلي الى محل اخر بالاستعارة الاصطلاحية
فقوله المسمى استعارة اراد به استعارة عقلية لا لفظية قال الشيخ عبد القاهر
تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد
بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى
الربيع حكم القادر في اسناد الفعل وهو مثل قولنا تشبيه ما بليس فرفع بها الاسم
ونصب الخبر فقد ظهر من كلامه هذا ان في المجاز العقلي تشبيها للفاعل المجازي
بالفاعل الحقيقي لكنه ليس هو التشبيه الذي يبنى عليه الاستعارة اذ المقصود
الاصلي في انبت الربيع مثلا هو الاسناد الى الربيع لا لكونه بمنزلة القادر داخلا
في جنسه بطريق الادعا كما زعمه المصنف وجعل نسبة الانبات اليه قرينة لذلك
الدخول الادعائي فانه ركيك كما لا يخفى وكذا جعل الامير داخلا في جنس الجند
مستبعد جدا نعم اذا اسند فعل الامير الى بعض خواصه لم يبعد ان يقصد بها
المبالغة في تشبيهه بالامير حتى كانه هو الا انه اختار رد المجاز العقلي مطلقا
الى الاستعارة بالكناية كما اختاره في التبعية ايضا ميلا منه الى تحصيل الضبط بتقليل
الاقسام هذا وقد اعترض عليه بانه ذكر فيما سبق ان المراد من المشبه المذكور

في الاستعارة المكنية هو المشبه به فلما نظم المجاز العقلي في سلكها لزم ان
يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها وبما في قوله من
ماء دافق فاعل الدفق وان لا يصح الاضافة في نهاره صائم لاستحالة اضافة الشي
الى نفسه وان لا يكون الامر بالايقاد لهامان في قوله اوقد لي يا هامان وان لا يصح
توقف جواز نحو انبت الربيع مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله على الاذن الشرعي
واللوازم كلها منتفية اتفاقا واجيب بان المراد من المشبه في الاستعارة
بالكناية هو المشبه به ادعا لا حقيقة على ما علم من كلامه صريحا فالمراد بعيشة
حقيقة العيشة لكن بتصوره بصورة صاحبها وادخاله في جنسه ادعا بطريق
المبالغة ونصب القرينة وكذا الحال في غيرها وعلى هذا فقد اندفع المفاسد كلها
بالقسام ماد بها قوله وانى خبره اجعل وما عطف عليه اعنى يتقسم عندى
ومنا اما حال واما مفعول لاجله وايا ما كان فهو متعلق بهما معا اى اجعل المجاز
كله لغويا واقسمه هكذا بانيا اومنا ولفظه هذا صفة لقولى واشاره الى نفي المجاز
العقلي بالرد الى المكنية ولفظ ذلك صفة لقولى واشارة الى نفي الاستعارة التبعية
بالرد الى المكنية ايضا ولو قال وقولى ذلك في المجاز الراجع الى الحكم الكلمة اشاره
الى نفيه الذى توسط ذكره بين ذينك النفيين لكان احسن ولفظه هكذا نصب
على المصدر والى مفيد بدل منه او بيان له اى انقساما الى مفيد وغير مفيد وقوله
والمفيد عطف على المستتر في ينقسم لوقوع الفصل وقد عطف عليه قوله والاستعا
واخواته ولم يتعرض في هذا القسم للتجريد والترشيح لانهما في الحقيقة من اوصاف
الاستعارة واحوالها لا من اقسامها بالذات وقد مر الاشكال الوارد عليه في
تطبيق الحال وقوله يتحصل اقسام ثلثه متعلق بمحذوف وينقسم كل من الحقيقة
والفعلية الى قطعية واحتمالية اقساما ملتبسا يتحصل اقسام ثلثه من انقسامها
لا يتحصل اقسام اربعة كما يتوهم ان الاحتمالية منهما معا قسم واحد كما عرف
وقوله بحقيقة بالقطع مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف والظرف الواقع في
الجدا عن قولهم على ما هو عليه خبر لان الحكم اى كائن على الوجه الذى هو اى
الحكم عليه اى ذلك الوجه وقد عطف على هذا الخبر قولهم واقع موقعه وقوله
فاختر ابهما شئت اشارة الى ان حدهم للحقيقة غير جامع لخروج مثل قول الدهري
انبت الربيع البقل وقول الجاهل شفى الطبيب المريض منه لان الحكم ههنا ليس على
ما هو عليه في العقل وقد يجاب عنه بان قولهم وواقع موقعه عطف تفسيري
لما سبقه يدل عليه فقدان العاطف في بعض النسخ ولا شك ان الحكم في هذين القولين
واقع موقعه في زعم القائل وانت خبير بان الاولى ح ان يترك السابق ويكتفي
بالمفسر وقيد بقوله عند المتكلم واما ما يقال من انه اشاره ايضا الى ان مثل قول

كانه هو

المعتزلي خلق الله الاعمال كلها بنا على انه سبب بعيد للخلق وقوله اضل الله الكافر
بنا على تمكينه الشيطان من اضلاله داخل في حد الحقيقة فلا يكون مانعا وخارج عن
حد المجاز لان الحكم المعاد به ليس مخرجا عن موضوعه اي محله في العقل فلا يكون
جامعا فيتجه عليه ان هذا لا يطابق مذهبه فالاولى ان يقال ان القائل بالقدر
اذا قال خلق العبد اعماله بنا ومثل انه محلها كان مجازا خارجا عن حده داخلا في
حد الحقيقة على زعم المص قال الاصل الثالث من علم البيان في الكناية الكناية
هي ترك التصريح • فسر الكناية بالمعنى المصدري ويعلم منه الكناية بالمعنى المقابل
للمجاز كما فسر الاستعارة ايضا بمعناها المصدري ويعلم منه الاستعارة التي هي
قسم من المجاز واورد في تفسيرها ترك التصريح اشارة الى مقابلتهما والى ان الاصل
في الكلام هو التصريح وان في الكناية معنى خفا وقد مر ان المراد باللازم الشي ما
يتبعه ويردفه ويلزمه اياه ان يكون له تعلق به يصح الانتقال منه الى متبوعه سوا
كان لزوما عقليا او عاديا او اعتقاديا والمتبادر من قوله الى ما يلزمه لينتقل
من المذكور الى المتروك ان اللازم مراد في الكناية لكنه ليس مقصودا في نفسه بل قصد
ان ينتقل منه الى ملزومه الذي ترك التصريح بذكره وهذا مناسب لما سياتي
بعد من ان الكناية يراد بها معناها ومعنى معناها ومن ان الكناية من قبيل الحقيقة
ويحتمل ان يريد ان لفظ اللازم المذكور مستعمل في معنى الملزوم المتروك ذكره صريحا
مع جواز ارادة اللازم ايضا وهذا اوفق لما سبق من ان اللفظ انما يكون مستعملا
فيما هو الغرض الاصلي منه ولما سنذكره عن قريب من ان الكناية لا تنافي ارادة
الحقيقة وقد سلف منا كلام متعلق بهذا المقام في اوائل الاصل الثاني في قوله
لينتقل منه اي من طول النجاد او من اللفظ المذكور الى طول القامة وانما خص
نساء العرب بالذكر لانه وقع في كلامهم فلانة نؤوم الضحى كناية عما ذكر من كونها
مخدومة غير محتاجة الى السعي قال قائلهم نؤوم الضحى لم تنتطق عن تفضل اي لم تشد
نطاقها بل مخدومة وربما يجعل نؤوم الضحى في كلام غيرهم كناية عن الغفلة والكسالة
قوله من اخفا وجه التصريح اي اخفا طريق التصريح ولو قال بدله من اخفا وجه
الدلالة لكان اظهر قوله ودلالة كني عطف على قوله لما فيه وذلك اشارة الى
اخفا وجه التصريح وقوله كيف ما تركبت اشارة الى الوجوه الاربعة الواقعة
من التراكيب الستة المتصورة من تاليف الحروف الثلثة وقد اهمل منها اثنان
تقديم البا باتباع الكاف او النون والكنية علم صدر باب او ام او ابن او بنت
واكثرها طاري على مسماها لم يوضع لها ابتدا وفيها نوع خفا ويقابلها الاسم
العلمي اعني الذي وضع علما لصاحبه ابتدا بلا اخفا فاذا ذكرته كان تصريحا بذكره
فلذلك قال من اخفا وجه التصريح باسمائهم الاعلام واما اللقب فهو علم يقصد به
حال

حال الطلاقة مدح او ذم وقد اشرنا في مباحث التعريف بالعلمية الى هذه الاقسام
الثلاثة قوله ومنه ومن قبيل ما تكني في العد والجواح جمع جائحة وهي الداهية
المستاصلة يقال جاحه واجتاحه اذا استاصله والملمة النازلة من الم بالمكان
نزل به ولتضمنه معنى الاستعلا قال على حينه اي على حين الزمان والمستبطنة
على صيغة المفعول من استبطنت الشي وفلهم المراد على وزن جعفر فرجها وقيل
هو مستعار لهذا المعنى واصله الخشبة المثقوبة التي يجعل فيها الحايك اللحمة حتى
ينسج ويقال لها بالفارسية مكوك قوله واحترازهم ان يصرحوا بلفظه قد احترز
هو ايضا عن التصريح بلفظه حيث احترز عنه بمقلوب الكين قلب الكل قوله
ثم ان الكناية يعني ان مطلق الكناية وان تضمن معنى الخفا في الجملة كما ذكرنا لكن ليس
جميع افرادها في ذلك على سوا بل ربما اتصف بعضها بالقياس الى بعض بالوضوح كما
سينكشف لك ذلك في اخر مباحث الكناية حيث يبين وجه تسمية هذه الاقسام
باسمائها وان وجب كون الكل من مراتب الوضوح بالنسبة الى الخفا المطلق على
الحقيقة وكانه اختار لفظ التفاوت اشعارا بهذا التفاوت وان ضمنه معنى الانقسام
حيث عداه بالي قوله احدهما ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة اي لا تنافي
ارادة المعنى الحقيقي بلفظها اي بلفظ الكناية وهذا الفرق اعني جواز ارادة المعنى
الحقيقي في الكناية دون المجاز هو العمدة في الفرق بينهما الا ان بعضهم اكتفى بجواز
ارادته في الجملة وان امتنعت ارادته في المحل الذي استعملت وعلى هذا يكون قوله
تعالى الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك وان لم يتصور ههنا قعود على سرير
وكذا يكون قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيمة كناية عن اهانتهم وترك الانعام
عليهم وان لم يمكن النظر منه سبحانه وتعالى وفي الكشاف ان هذا الكلام في حق من
يجوز عليه النظر كناية وفي حق من لا يجوز عليه ذلك مجاز على سبيل الكناية فاعتبر
في الكناية جواز ارادة المعنى الحقيقي في محل الاستعمال فاذا لم يجز سمي مجازا متفرعا
عن الكناية لان اللفظ قد استعمل في المكنى عنه كثيرا حتى قطع النظر عن المعنى
الحقيقي فاستعمل في محل يمتنع ارادته فيه فصار مجازا لوجود القرينة المانعة
عن ارادة المعنى الاصلي كما في المجاز المرسل في نحو رعينا الغيث والمجاز المستعار
في نحو رايت في الحمام اسدا قوله واني والمجاز اي وكيف لا تنافي المجاز ارادة المعنى
الحقيقي والحال ان المجاز ملزوم لقرينة معاندة لارادته اي منافية لها وملزوم
معاند الشي معاند لذلك الشي اي مناف له قوله والثاني ان مبنى الكناية على الانتقال
من اللازم الى الملزوم واراد باللازم التابع والرديف كما مر ثم ان الانتقال من
اللازم الى الملزوم محتاجا الى جعله مساويا للملزوم او اخص منه كما سبقت
الاشارة اليه وستحققه في ترجيح الكناية على التصريح لكنه مع ذلك لا يخرج عن

كونه ما بعا ورد بها وقد عرفت ان كون الانتقال فى المجاز من الملزوم الى اللازم
محتاج الى التكلف الذى ارتكبه فى صدر الفصل قوله لا يخرج عن اقسام ثلاثه
وذلك لان ما يقصد اليه فى الكلام اما منسوب اليه باى نسبه كانت واما منسوب
واما نسبه فالاول يسمى موصوفا والثانى صفه والثالث تخصيص الصفه بالموصوف
اى اثباتها له ونسبتها اليه فلا يطلب ما لكنايه الا احد هذه الثلاثه وذلك بان
يذكر لازمه الذى يردفه لينتقل منه ولفظ الطلب فى قوله طلب نفس الموصوف
ونفس الصفه مقحم لان المطلوب بالكنايه نفس الموصوف ونفس الصفه لا طلبهما ولهذا
تركه فى تفصيل هذين القسمين وفائدة لفظ النفس فيهما ان تخصيص الصفه بالموصوف
امر متعلق بهما معا فكل منهما مطلوب هناك فى الجمله لكن ليس المطلوب فيه نفسه والمراد
بالوصف هو المعنوى لا النعت النحوى قال القسم الاول فى الكناية المطلوب
بها نفس الموصوف ولا يخفى عليك ان انقسام المطلوب بالكنايه الى اقسام ثلثه فى قوة
انقسام الكنايه الى اقسام ثلثه يطلب بها تلك الاقسام وان المراد بقوله القسم
الاول والثانى والثالث اقسام الكنايه وقد عرفت الوجه فى ايراد كلمه فى غير مره
وقوله عارض مرفوع على انه صفه للاختصاص وانما وصفت بالعروض لان
الصفه من حيث هى صفه لا تدل بحسب اصلها على موصوف معين بل على موصوف
ما واراد بالاختصاص ما يعم الحقيقى كما فى الواجب والقديم وغير الحقيقى كما
اذا اشتهر زيد بالمضافيه مثلا وصار كالعلم فيها بحيث لا يعتقد مضافيه غيره
وانما حكم بان الخاصه المفرده تكون كنايه قريبه لانها سهلة المأخذ غير محتاجه
فى جعلها كنايه عن موصوفها الى تصرف واعمال بخلاف الخاصة المركبة المحتاجه
فى ذلك الى ان يتكلف اختصاصها بما ذكره من الضم والتلفيق فلذلك كانت بعيدة
وقوله اخر مفعول يضم اى بان يضم الى اللازم لازما اخر واخر قوله عن دخول
كل ما عدا اى عن دخول كل مما عدا المقصود فيه اى فى ذلك المجموع ولا شك
ان كل واحد من الحى ومستوى القامه وعريض الاظفار مشترك بين الانسان
وغيره والمجموع مختص به ولم يعتبر فى هذا القسم وجود الواسطه وعدمها
بين الموصوف والصفه كما فى الفصيح والناطق بالقياس الى الانسان بل اعتبر
فى القسم الثانى الواسطة وعدمها بين الكنايه والمطلوب بها الظهور وخفائه وجعلها
منشأ القرب والبعد هناك وصدر الكلام بكلمه ان حيث قال كالقسم الاول قوله
فالقرينه هى ان ينتقل الاولى بحسب المعنى ان يقرا لفظ ينتقل على صيغة المبنى
للمفعول لان المقصود انتقال السامع من الكنايه الواقعه فى كلامك الى مطلوبك
لا انتقالك وقد قيد فى نسخه مصححة بتاء الخطاب قوله من اقرب لوازمه اراد بلا قرب
ما ليس بينه وبين ملزومه واسطه اصلا ووصفه بالاقربيه بناء على انه ما من شى
الا

الاول لوازم كثيره متفاوته فى القرب والبعد بعضها بلا واسطه وبعضها بواسطه
وبعضها باكثر على درجات مختلفه يقال رجل مضياف اى كثير الضيافه حسن القيام
بامرها ويلزمه بلا واسطه كثرة الاضياف كما يلزم طول النجاد طول القامه كذلك
قوله وهو اى ذلك الفرق هو ان قولنا طويل نجاده كنايه ساذجه اى خالصة
ليس فيها شائبه تصريح لان الطويل مسند الى النجاد ظاهرا وحقيقه فليس فيه ضمير
قطعا وقولنا طويل النجاد كنايه مشتمله على تصريح ما وذلك لان الصفه لما اضيفت
الى ما بعدها ولا بد لها من فاعل يرتفع بها وجب ان يكون مسندة الى ضمير يعود الى فلان
وهذا نوع تصريح بنسبة الطول اليه الا ترى انك اذا قلت هند حسن وجهها
لم يؤنث الصفه لاسنادها الى الفاعل الظاهر المذكور واذا قلت هند حسنة الوجه
انثتها لاسنادها الى ضمير هند وكذا الحال فى تثنية الصفه وجمعها فى قولك
هما الطويلا النجاد وتركهما فى قولك هما طويل نجادهما وهم طويل نجادهم
قوله وباستحضار ما تقدم الى عطف على بالبحث ووجه الاستعانه فى ذلك
ما قاله من الساذجه والاشتمال على تصريح مما تقدم له فى الاية ان يقال كما ان
قوله من الفجر اخرج الخيط الابيض والخيط الاسود من باب الاستعارة الى
باب التشبيه كذلك اعتبار الضمير حال الاضافه اخرج الكنايه المذكوره عن
كونها ساذجه الى كونها مشتوبة بشى من التصريح فان قلت اذا كان فى الطويل
ضمير الى زيد مثلا كان ذلك تصريحا بطوله لا كنايه عنه والقياس على الايه يقتضى
ذلك ايضا قلت ان اعتبار الضمير فيه مراعاة الحكم لفظى هو احتياج الصفه
الى ما ترتفع بها وهى فى المعنى مستنده الى ما اضيف اليه ومن ثم قيل المستند
الى الضمير هو طول النجاد لا الطول النجاد فلا تصريح حقيقه بل هناك شائبه
منه واما البيان فى الايه اعنى قوله من الفجر فقد افضى الى ذكر الطرفين على وجه
ينبى عن الحمل والتشبيه فلذلك اخرجها عن الاستعاره بالكليه قوله بان يكون
واضحا وذلك بان ينتقل الذهن من اللازم بلا واسطه الى المطلوب انتقالا بلا تامل كما
فى مثال طول النجاد وكثرة الاضياف وتاره خفيا وذلك بان ينتقل يحتاج فى
الانتقال الى نوع تامل ولا يتيسر لكل احد بل لمن له دقه نظر كما فى الكنايه بعرض
القفا عن البلاهه وكما فى الكنايه بعرض الوساده عن عرض القفا لا واسطه
فى شى منهما بين الكنايتين مع قلة الوضوح واما اذا كنى بعرض الوساده عن البلاهه
فانها تكون كنايه بعيده بواسطه واحده ولا تكون مما نحن فيه وانما يحسن الكنايه
عن الكنايه اذا كانت الثانيه مشتهره جدا ملحقه بالصرائح كعرض القفا فانه
باشتهاره كنايه عن البلاهه نزل منزلة البلاهة وكذلك كثرة الاضياف
منزل منزلة المضياف فيحسن ان يكنى عن كثره الاضياف بكثرة الرماد ولا

يحسن ان يكنى بكثرة الرماد عن كثرة احراق الحطب تحت القدر قوله بوساطه
لوازم متسلسله اعتبر في البعده بتوسط لوازم متعدده متسلسله مع تحقق
البعد بواسطه واحدة ايضا نظرا الى كثرة الاول في الاستعمال كالامثله التي
اوردها وقلة الثاني كالمثال الذي اشرنا اليه كنايه متوسطه بين القريبه والبعيده
قوله ثم كثرة الضيفان الى انه مضياف اورد كلمه ثم في الانتقال من الوسيله
الى المقصود لعلو مرتبته ولم يوردها في الانتقال من بعض الوسائل الى بعض
قوله متوصلا بذلك اى بقولك جبان الكلب ومهزول الفصيل فان كل واحد
منها كنايه عن كون من جرى عليه مضيافا قوله ومالك في من عيب كلمه ما
شرطيه في محل الرفع على الابتدا وخبرها الجملة الشرطيه مع جزائها لان العائد
اليها في الشرط وحده والمرصد موضع الترقب اى من دار شخص ذلك الشخص
الرقيب لان يعس الكلب اى يطوف دون الدار والهرير صوت الكلب دون
نباحه من قلة صبره على اذى من برد او غيره وقيل هريره صوته للعض ونباحه
صوته للاعلام ولفظه له مذكوره بعد لفظ الهرير وبعد قوله طبيعيا ايضا وقد
كتب على الثانيه علامة المصحح دفعا لتوهم الزياده سهوا وقوله مشعر
باستمرار تادب له خبران جبن الكلب وضمير ساحته راجع الى من هو بمرصد
وكذا ضمير كرا اى وكون من هو بمرصد كذلك اى موصوفا بكون ساحته مقصد
ادان واقاص مشعر بكمال شهرته بحسن القرى فقوله صاحب الساحه مظهر في
موضع المضمر والمتليات على صيغه الفاعل النوق التي يتلوها اولادها اى تتبعها
من اتلت الناقه صارت ذا تلو اى تبع والصرف الى الطباع علة عاصية للنحر
ويكون داعيا اليه كالتادب الى الضرب وقوله فهزال الفصيل جواب لقوله
واذ لا داعي قوله ومن هذا النوع اى ومن البعيد وقوله فبابك من قبيل
الا لنعات اسهل اى من حيث الوصول والدخول اذ لا حاجب يطرد الناس عنه
ماهوله اى ذات اهل وقد يقال ايضا ذات اهل اى بها اهلها وعمرت الخراب
اعمره عمارة فهو عامر اى معمور كراضي بمعنى مرضي قوله واتصال ايادية
لذي القرب ضمن الاتصال معنى التوالي والالحاق بالقرب وقوله ذلك الانس
اشارة الى الانس الذي فوق انس الام بالابنه الزائره وهو مصدر انسا ولفظ
ذلك بعد انسه اشاره الى صفته له والشده نائب الدار على تسني مباغيهم اى
تيسر مطالبهم وهناك اشارة الى شده عبد العزيز على ما اراد اى على ما
اراده من وفور احسان عبد العزيز الخ وضمير تراه للكلب وكذا المستتر في
يكلمه والبارز للضيف وهو ابكم جمله حاليه والوجه في زيادة اللطف ان يكلمه
اياه من اجل حبه له مع انه ليس من شانه الكلام فيه غرابه مستملحه ودلاله
على

على انسه بالضيف كان ارتحمه مما ذكره نصيب قوله ومنه اى ومن هذا النوع
البعيد قول ابن هرمه لا امتع يقال امتعه الله بكذا اذا جعله متمتعا به والعوذ
جمع عائذ وهي الحديثه العهد بالنتاج من الابل والخيل والظبا والفصال جمع
فصيل وهو ولد الناقه اذا فصل عن الام وقربه الاجل كناية عن سرعه
النحر فتمتنع بالنصب على جواب النفي والمستتر فيه للعوذ والبا في بفصاله
الاستمتاع والضمير للفصال وما يستملح عطف على اياها اى وما تستملح العوذ
من حركات الفصال لديها قوله ويحتمل ان يريد ان لا يكون الباقي بالفصال
صله لا امتع فيكون عباره عن الفصال كما مر ويحتمل الكلام ان يجعل الباء للسببيه
على معنى لا ابقي العوذ بسبب فصالها فيكون عبارة عن نحر العوذ كما قرر وقوله
نظرا لها اى للفصال وفي بعض النسخ نظرا لفصالها من هذه الجهه اى من جهه
سلامتها عن النحر قوله وذلك بمعنى انه لا يبقيها هذا على الوجه الاول تتمه
لقوله لا ابقي لها فصالها فالضمير في لا يبقيها وما بعده للفصال وعلى الوجه الثاني
تتمه لقوله لا ابقي العوذ فالضماير للعوذ **قال** القسم الثالث في الكنايه
المطلوب بها تخصيص الصفه بالموصوف لم يرد تخصيص الصفه بموصوف ما
تخصيصها في الثبوت اعني الحصر بل تخصيصها في الاثبات اعني اثبات الصفه للموصوف
وتقييدها به سوا كان هناك قصد الى الحصر او لم يكن وقد سبق نظيره في علم
المعاني في اثبات المسند اليه اعني ذكره ونشهد لما ذكرناه انه جعل من جملة
الطريق الى تخصيص الصفه بالموصوف بالتصريح نحو قولك سمح ابن الحشرج
وحصل السماحه وان الحشرج سمح ولا شبهه انه لا حصر في هذه من هذه الامثله
قوله فيقول بالنصب على انه جواب النفي والمعنى اراد ان لا يكون سببا لان
يقول ولا يجوز ان يكون منصوبا معطوفا على لا يصرح لفساد المعنى وقوله فان
الطريق تعليل لاقتضا التصريح بالتخصيص ان يقال السماحه لابن الحشرج
والمروة له والندى له او يقال مثل ذلك مما سنذكره ومعنى حصل السماحه
هو معنى سمح فذلك على من قبيل الاسناد الا ترى الى قولهم معنى ضرب فعل الضرب
وانما جعل الصفه المشبهه وما في حكمها داخله على معنى الاسناد لان نسبتها للضمير
بوساطه مشابهتها للفعل وفي قوله يقدر ضمير ابن الحشرج في سمح العائد اليه
اشاره الى ان التصريح المعتبر في هذا المثال نسبه السماحه الى الضمير لا نسبه
الخبر الى المبتدا وقوله كما هو متعلق بقوله ان لا يصرح واراد بجميع ما تقدم من
الامثله امثلة القسم الثاني من الكنايه فان الوصف في تلك الامثله مذكور بطريق
الكنايه فلا اشتباه فيها اصلا ولم يرد بطول النجاد خصوصه هذه العباره
بل اراد به ما ذكره في الكنايه عن طول القامه مما يدل على طول النجاد ولذلك

الا ان نسبته الى الموصوف مصرح بها وكذا نسبتها الى موصوفها الا انه عبر عن الموصوف بطريق الكنايه

بين الحالة في طويل نجاده وطويل النجاد ففي الاول اضيف النجاد الذي نسبت
اليه الطول الى زيد وذلك بحسب المعنى اضافة لطول النجاد اليه وحيث كان
طول النجاد عبارة عن طول القامة كان نسبة طول القامة اليه مصرحا
بها وفي الثاني اسند بحسب المعنى طول النجاد الى ضمير زيد كما حققته فيكون
تصريحا بنسبة طول القامة اليه ايضا ولما اسند الانس بحسب المعنى الى
الكلب الذي اضيف الى عبد العزيز المخاطب فقد اضيف اليه انس الكلب
القائم مقام وفور الاحسان وذلك تصريح بوفور احسانه قوله ماذا صنع
جواب حين اراد ولما لم يقصد ههنا معنى الاستفهام جاز ان يكون حين معمولا لصنع
فانه حين اراد ان لا يصرح بتخصيص السماحة والمروءة والندى صنع صنعا
عجيبا قوله جمع الخ بيان لذلك الصنع العجيب ولا امتناع في كون الصفات
مجموعة في قبة تبعا للموصوف فلذلك كان الكلام محمولا على الكناية دون المجاز قوله
ان محلها ذو قبة وفي اكثر النسخ ان محلها محل ذو قبة والمقصود الاشعار
برفعة شان محل تلك الاوصاف [illegible] ولا بذلك اي طالبا كون محلها ذا قبة اختصاص
الاوصاف بابن الحشرج لكونه رفيع الشان ذا قبة ولما لم يتم غرضه بما ذكره
جعل القبة مضروبة عليه فانتقل الذهن الخ الى ثبات تلك الصفات به قوله
ومنها اي ومن امثلة القسم الثالث قولهم وهو ايضا الطف كالمثال الاول
والمجد هو الشرف بعال(؟) وهما ما للاباء والكرم وهو الحسب للرجل في نفسه
ولا استحالة في كون الصفة بين الثوبين تبعا للموصوف كما مر ومنشا الظن
الذي ذكره ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه مشتمل على ضمير الموصوف
كاشتمال طويل نجاده عليه وهو فاسد لان الوصف اعني المجد والكرم مصرح
به في قولهم ومكنى عنه في طويل نجاده وقد عرفت ايضا ان نسبة طول القامة
الى الموصوف مصرح بها في طويل نجاده كما فصلناه ههنا وليس في قولهم تصريح
بنسبة الكرم والمجد الى زيد مثلا اذ لم يسند المجد الى ثوبيه ولا الكرم الى برديه
حتى يكون اضافة الثوبين والبردين الى ضميره تصريحا بنسبتهما اليه كما في طويل
نجاده ولو كانت النسبة في قولهم مصرحا بها لخرج قولهم عن باب الكناية
بالكلية اذ ليس الثوب مجدا يكنى به عن مجد صاحبه كما يكنى بطول النجاد عن
طول القامة فلا كناية ح في الصفة ولا في النسبة ولو صح ان يقال زيد ماجد
برده لكان اسنادا مجازيا لا كناية وقوله وهو الطف وذلك لاشتماله على
مزيد مبالغة في محل بالطف وجه قوله اثبت لابن العميد مساعي لان اضافة
المساعي وهي المكارم اليه لا يفهم منه ثبوتها له واما جعلها نظام عقد فمستفاد
من حمل النظام على المساعي مع اضافته الى عقد وكون مناط العقد هو المجد
يعلم

يعلم من اسنده الى المجد وادامه لجيده فانه يفهم منه ثبوته له بشهادة الفحوى
قوله فنبه بذلك اي بما ذكر من اثبات المساعي وما يعقبه على تبريز المجد وبيّنه
بتبريزه اياه على اعتنائه بشانه وعلى محبته فان الانسان لا يبرز شيئا الا اذا
اعتنى بشانه واحبه ونبه بذلك على انه ماجد لان غير الماجد لا يعتني بشان
المجد ولا يحبه وقيل لان الرجل بمساعيه انما يبرز مجده لا مجد غيره قوله ولم
يقنعه ذلك اي لم يقنعه في مدحه بالمجد اثبات مجده بالطريق المذكور والظاهر
من عبارته ان هناك كنايتين احدهما عن اثبات المجد كما قررناه والاخرى عن
اختصاصه به وهو انه جعل حقيقة المجد بل جميع افرادها كما يقتضيه المقام
الخطابي داعية لان يدوم ذلك العقد لجيدها فنبه بذلك الدعاء على طلبها
دوام بقاء ابن العميد لان نظام ذلك العقد مساعيه فلا يتصور دوامه الا
بتبعية دوام بقائه ونبه بطلب دوام بقائه على اختصاره بحبه والاعتناء
بشانه فيه والا لاستغنى عنه بغيره ولم يطلب دوام بقائه قوله حتى احكم
متعلق بقوله جعل المجد المعرف اي حين احكم بما ذكره تخصيص المجد بابن العميد
اي تقييده به واثباته له واكده ابلغ تاكيد حيث حصره فيه بعد تخصيصه به
قوله وحاصله يعني ان حاصل معنى البيت وملخصه ما ذكره وانما قال
في المال لان تبريزه في الظاهر لعقد مساعيه نظامه الا انه حقق اثباته رجع الى تبريزه
به ولا شك ان تبريزه به من روادف حصوله له فصار كناية عنه كما في قولك
تزينت الوزارة بفلان اذا حصلت له وهذا الحاصل الذي قرره يدل على
ان المقصود الاصلي اثبات المجد له لا حصره فيه قوله اذا ما بيوت بالملامة
حلت فيه قلب اقتضاه جعل حلها في المصراع الاول محكوما عليه واصله اذا ما
حلت الملامة بيوت وقد يتوهم ان المذكور في الكتاب هو ان العدو به منجاة
من اللوم كناية عن العفو واسنادها الى حرها كناية عن تخصيص تلك الصفة بها
يعني هذه الجملة كناية على طريقة قولك كثير الرماد في سماحة عمرو ولما سياتي وبدفعه
انه جعل اولا كمال عفافها من ان كلام مقصودا اصليا من الكلام على سبيل الكناية
لا وسيلة اليه وانه قال اخر تخصيصا للنجاة عن اللوم بها فظهر ان ليس
هناك كناية الا عن تخصيص الصفة بها وان ما ذكره اولا من عفافها اشارة الى
معنى كمال النجاة ولذلك عطف عليه براءة ساحتها وكمال نجاتها على طريقة التفسير
فتبصر واستعن في ذلك بقوله قصدا الى نفس النجاة عن اللوم الخ قوله على
سبيل الكناية متعلق بان يبين وقصد جواب حين اراد وقوله بزمان عطف
على قول الشنفرى قوله فانه اراد ان يجمع الجود صرح بان في البيت كنايتين
ففي المصراع الاول كناية عن الوصف اعني اجتماع الجود وعدم تفرقه فان

هذا الاجتماع يستلزم ان لا يجوز جود ولا يحل دونه والا كان متفرقا لا
مجتمعا فنفسر بهذا اللازم عن ملزومه واسنده الى الجود دلالة على توزعه في
المصراع الثاني كناية عن تخصيص الجود بالممدوح بجعله كائنا في جهته من حيث
انه يصير الجود حيث يصير اي يسير حيث يسير وقيل في الاول كناية عن اتصافه
بالجود لانه اذا لم يعره ولم يحل في مكان دون مكانه كان معه في مكان واحد
وفي الثاني كناية عن لزوم الجود له ومعنى الاستدراك دفع توهم المفارقة عنه
قوله متوزعا يقوم منه جزء بهذا وجزء بذاك هذا بيان لمعنى التوزع الذي
نفاه ولا شك ان تنكير الجود في سياق النفي هو المناسب للمقام لاقتضائه ان لا
يجوز ممدوحه فرد من افراد ممدوحه ولا يحل ايضا دونه وقوله يجنبها تعليل
النفي وبذلك اشارة الى ان نفي ان يجوز ممدوحه والمعنى لم يعره شي من افراد الجود
والا كان قائما بمحل هناك مخالف لمحل سائر الافراد فيلزم التوزع وكذا لم يحل
شي من افراده دونه لمثل ما ذكر فيكون عدم توزعه مستلزما لكل واحد من عدم
الجواز وعدم الحلول فكنى بمجموع العدمين عن عدم توزعه وتقسيمه وذلك ان
نقول عدم توزعه يستلزم انتفاء المجموع المركب من الجواز والحلول دونه فكنى
عنه بنفي هذا المجموع قوله كناية مفعول له اي نفي ان يجوز ممدوحه للتنبيه لتلازمهما
المذكور ونفي ان يحل دونه كذلك التنبيه كناية بذلك اي بما ذكر من النفيين
قوله ثم خصصه اي خصص الجود من بعد اي من بعد ان نفى عنه توزعه
وقوله بعد ان عرفه ظرف ايضا لخصصه وافادة اللام للاستغراق انما هي
بمعونة المقام المشتمل على نفي التفرق عن افراده قوله كناية عن ثبوته له اي
ثبوت ما مر للممدوح وحده قوله ومنه اي من تخصيص الصفة بجهة مخصصة
بشي لتكون كناية عن ثبوتها لها ومظنة الشي موقعه ومكانه الذي يظن
انه فيه قوله وليس بذاك اي ليس المظنون بالذي ظن قسما رابعا اذ الكلام
في كناية واحدة وكما اجتمع كنايتان من قسمين في المثال المذكور اجتمع اقسامها
الثلاثة في مثل قولك كثير الرماد في ساحة العلم اي زيد اذا كان مشتهرا به
قوله والثاني تقييدها اي تقييد كثرة الرماد بساحة عمرو فانه كناية عن
النسبة الى عمرو قوله واعلم ان الكناية في القسم الثاني والثالث خصهما بالذكر
لان الكناية في القسم الاول انما هي عن الموصوف فوجب ان يكون مذكورا كناية
لا صريحا وقوله فلان يصلي ويزكي من القسم الثاني لموصوف مذكور لانه كنى فيه
بالتصلية والتزكية عن الايمان والمقصود ان فلانا مؤمن وكذا لبس الغيار
كناية عن اليهودية مسوقة لموصوف مذكور هو فلان والمراد بالامثلة المذكورة
ما تقدمت في القسم الثاني من قوله فلان طويل نجاده الخ وما تقدمت من القسم

الثالث

الثالث من قوله ان السماحة والمروءة فانها كلها مسوقة لموصوف مذكور
قوله المؤمن هو الذي يصلي ويزكي ولا يؤذي اخاه المسلم كما صرح فيه بذكر
الايمان لم يكن يصلي وما عطف عليه كناية عن الايمان بل كنى هنا بحصر الايمان
في غير المؤذي عن مفهومه الذي هو انتفاء الايمان عن المؤذي مطلقا وقصد به التعريض
بمؤذ معين بحضرته كناية من القسم الثالث مسوقة لموصوف غير مذكور ونظيره
هدى للمتقين اذا فسر الغيب بالمعنى المصدري اي الغيبة عن حضرة النبي صلى الله
عليه وسلم او عن جماعة المسلمين اذ قد كنى فيه باختصاص هداية الكتاب بالمؤمنين
الموصوفين عن ملزومه الذي هو انتفاء هدايته عن غيرهم مطلقا وقصد به التعريض
بالمنافقين واذا فسر الغيب بمعنى الغائب عن الحواس كالصانع وصفاته والمعاد
فلا تعريض هناك وان شئت من القسم الثاني لموصوف غير مذكور قلت الذي لا
يؤذي هو الذي يصلي ويزكي قاصدا لحصر الايمان في الذي لا يؤذي الى نفيه عن المؤذي
مطلقا معرضا بمؤذ معين وانت تعلم ان الموصوف اذا لم يكن مذكورا لم يتصور
كون النسبة اليه مصرحا بها فيستلزم القسم الثاني من الكناية القسم الثالث منها
قوله متى كانت الكناية عرضية اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور على ما
عرفت كان اطلاق التعريض عليها مناسبا لان المقصود منها هو التعريض بما لم يذكر
قوله وان كانت ذات مسافة قريبة يتناول ما لا واسطة فيه وما فيه واسطة
واحدة والرمز الاشارة بالشفة والحاجب واستشهد بالبيت لان المجاز يقتضي
الاخفاء الدال على قرب المسافة والضمير في من اللؤم وحسبك اي كافيك فانهم
لا يرون سوى كريم وقوله غير خاف خبر فانه من خفي بالكسر واما الخفي فهو من خفاه
اي اخفاه قوله كان اطلاق اسم الايماء والاشارة عليها واما الان فهذا الاسم
اذا اطلق تبادر منه القرب والظهور قيل الاولى ان يخص الايماء بما فيه شائبة
الخفاء فيبقى اسم الاشارة للباقي قوله وكقول البحتري عطف على كقول ابي تمام
مع تخلل الفاصل الاجنبي اعني جواب الشرط ولا يخفى ان قوله ظ اقوى من قوله
غير خاف والباكر من الغيث ما اتى بكرة يقال امحل البلد اذا انقطع مطره وحبس
او صبه من الكلأ فهو ماحل قال ابن السكيت ولم يقولوا ممحل وربما جاء ذلك في الشعر
وقوله كما ترى اقوى في الظهور من قوله ظ قوله اظهر من الجمع وذلك لانه
جعل وجود مثله فيهم علة لوجود الكرم فيهم فلذلك انكر خلوه عنه مع كونه فيهم
واما في الاول فهو دال على كرم ابي سعيد بالزيادة المقيدة بحرف الاستقبال
وفي الثاني احاله على رؤية المخاطب وربما يعاند وفي الثالث طلب سعة اشراف
بني حنبل على طريق الدعاء مجازا ان يراد طلب جعلهم من الكرام قوله واما قوله
انما فضله عما قبله لا تخصيص الوصف فيه على ابلغ وجه واكده ولانه من الظهور

بحث لا نسبة للجميع اليه والندا هو العطا والجود صفه داسخه تقتضى افاضة ما
ينبغى لا لعوض فهما مفهومان متغايران فلذلك خوطبا خطاب الاثنين تقال تبدلت
الشى بدلا من الاخر والمشهد المحضر والمجلس و نعزى صيغه المتكلم على بنا المفعول
من عزاه حمله على العزا وهو الصبر و مسافه يوم اى مقداره مستعار من المكان
وتُبرتلوه عطف على اتمنا و قوله فى افاده متعلق من حيث المعنى بالظرف الواقع
خبرا بعد الفا التى وقعت جوابا لاما اعنى قوله على ما ترى **قال** واعلم ان
التعريض تارة يكون الخ لم يرد بقوله واردت المخاطب ومع المخاطب انسانا اخر
وبقوله وان لم يرد الا غير المخاطب انه يجوز لك ان يريد تارة تضمين المخاطب
فى اذى فيستعرف المخاطب وغيره معا فيكون كنايه وتريد به اخرى غير المخاطب
فيكون مجازا اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر فى الكنايه او المجاز بل اراد ان
قولك اذيتنى فستعرف كلام يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب الايذا او يلزمه
لزوما عرفيا تهديد المودى مطلقا فاذا اريد به تهديد المخاطب مع تهديد مود اخر
كان كنايه وان اريد به تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا ولم يتعرض ههنا للقرينه
فى المجاز لشهرة امرها بل يعرض لها فى الكنايه حيث قال معتمدا على قراين الاحوال
لان هذه الصوره ظاهرة ظهورا تاما فى مجرد الحقيقة الصريحة اعنى تهديد
المخاطب وحده فقد ظهر ان التعريض جامع فى الصدق كلا من الكنايه والمجاز
الصادقين به وبدونه وبين كل منهما عموم من وجه هذا ما فهموه من كلامه وان
شئت حقيقة الحال فاستمع لما نذكره قال صاحب الكشاف فان قلت اى فرق
بين الكنايه والتعريض قلت الكنايه ان تذكر الشى بغير لفظه الموضوع له والتعريض
ان تذكر شيا يدل به على شى لم تذكره كما يقول المحتاج اليه جئتك لاسلم عليك
وكانه امالة الكلام الى عرض يدل على الغرض ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد
وقال ابن الاثير فى المثل السائر الكنايه ما دل على معنى يجوز حمله على جانبى الحقيقه
والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون فى المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على
معنى لا من جهة الوضع الحقيقى او المجازى بل من جهة التلويح والاشاره فيختص
باللفظ المركب كقولك من يتوقع صلة واني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه
لم يوضع له حقيقه ولا مجازا وانما فهم المعنى من عرض اللفظ اى جانبه هذه
عبارتهما ومحصول المقصود مما ذكر فى الكشاف هو الفرق بين الكنايه والتعريض
كما صرح به فى السوال فلا يتعرض ما ذكره حد الكنايه بالمجاز وقد علم من
كلامه فى الفرق ان الكنايه مستعمله فى غير ما وضعت له وان اللفظ فى التعريض
فى معنى اخر لم يذكر ولم يعلم يكن اللفظ هناك مستعملا فى المعنى الاخر الذى هو المعرض المعنى م
به والا كان اللفظ الاخر مذكورا بدلا لذا اللفظ المستعمل فيه فيكون بل دل المعنى
الاخر

بمعونه م

الاخر بذلك المعنى المذكور والسياق ولذلك قال وكانه امالة الكلام الى عرض
اى جانب واشار به الى وجه اشتقاق التعريض ولا شك ان المعنى المستعمل فيه يكون
واقعا بها الكلام على طريق الاستقامه لا فى جانب منه حتى يمال الكلام اليه
وكذا كلام ابن الاثير يدل بصريحه على ان المعنى التعريضى لم يستعمل فيه اللفظ بل
هو مدلول عليه اشاره وسياقا فاذن الصواب ما لخصه بعض الفضلا من ان
اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقه المجرده ويقابلها المجاز واما الكنايه
فيستعمله فيما لم يوضع له اصاله وفى الموضوع له تبعا والتعريض جامع فى الوجود
كلا من هذه الثلاثه وذلك بان يقصد بنفس اللفظ معناه حقيقه او مجازا او
كنايه ويدل بسياقه على المعنى المعرض به فلا يوصف اللفظ بالقياس الى المعنى
التعريضى بحقيقة ولا مجازا ولا كنايه لفقدان استعمال اللفظ مع كونه معتبرا فى
حد هذه الثلاثه فلا يكون اللفظ بالقياس الى معناه الحقيقى او المجازى او المكنى عنه
تعريضا بل لابد ان يكون هناك معنى اخر فاذا قلت المسلم من سلم المسلمون من لسانه
ويده واردت به التعريض فالمعنى الاصلى انحصار الاسلام فيمن سلموا منه والمعنى
المكنى عنه المستلزم للمعنى الاصلى هو انتفا الاسلام عن المؤذى مطلقا وهو
المقصود من اللفظ استعمالا واما المعنى المعرض به المقصود من الكلام سياقا
فهو نفى الاسلام عن المؤذى المعين وقس على ذلك حال الحقيقه والمجاز اذا قصد
بهما التعريض ثم ان المجاز قد يصير حقيقه عرفيه بكثرة الاستعمال ولا يخرج
بذلك عن كونه مجازا بحسب اصله وكذلك الكنايه قد يصير بكثرة الاستعمال
فى المكنى عنه بمنزلة الصريح كان اللفظ موضوع بازايه فلا يلاحظ هناك المعنى
الاصلى بل يستعمل حيث لا يتصور فيه المعنى الاصلى اصلا كالاستوا على العرش
وبسط اليد اذا استعملا فى شانه تعالى ولا يخرج بذلك عن كونه كنايه فى اصله وان
سمى حينئذ مجازا متفرعا على الكنايه وكذلك التعريض قد يصير بحيث يكون الالتفات
فيه الى المعنى المعرض به كانه المقصود الاصلى الذى استعمل فيه اللفظ ولا يخرج
بذلك عن كونه تعريضا فى اصله كقوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به فانه تعريض
بانه كان يجب عليهم ان يومنوا به قبل كل احد وهذا المعنى المعرض به هو المقصود
الاصلى ههنا دون المعنى الحقيقى واذا حققت ما تلوناه علمت ان قوله التعريض
تارة يكون على سبيل الكنايه واخرى على سبيل المجاز لم يرد به ان اللفظ فى المعنى
التعريضى قد يكون كنايه وقد يكون مجازا كما توهموه وشيدوه بان اللفظ اذا
دل على معنى دلاله صحيحة فلابد ان يكون حقيقه فيه او مجازا او كنايه فان هذا مدفوع
هذا منقوض بمستتبعات التراكيب المستفاده منها على سبيل التبعيه كما مر
ومنقوض ايضا بالمعنى المعرض به فانه وان كان مقصودا اصالة الا انه مدلول

عليه ما لسباق لا باستعمال اللفظ فيه كما عرفته بل اراد ان التعريض قد يكون على
طريق الكنايه في ان يقصد به المعنيان معا وقد يكون على طريقه المجاز بان يقصد
المعنى التعريضي وحده فقولك اذيتني فستعرف اذا اردت به تهديد هما معا
كان على طريق الكنايه الان تهديد المخاطب مراد باللفظ استعمالا وتهديد غيره
مراد سياقا فاذا اردت به تهديد غيره فقط وهو المعنى المعرض به كان على طريقة
المجاز ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا كما حققته والتنبيه على هذا المعنى المراد
بلفظ على سبيل الموضع منه قوله فتامل اي تامل المثال الذي اوردناه
للتعريض وعلى هذا الذي ذكرناه فيه فقس حال سائر الامثله وفرعها عليه
فقد نبهتك على ما هو الاصل من ان التعريض تارة يكون على سبيل الكنايه واخرى
على سبيل المجاز قال واعلم ان ارباب البلاغه واصحاب الصياغه للمعاني
مطبقون بنسبة الاطباق على ما ذكره الى ارباب البلاغه المكتسبه اعني علماء البيان
ظاهره واما ارباب البلاغه السليقيه فهم ايضا مطبقون على ذلك بحسب المعنى
لانهم كانوا يعلمون هذه المعاني مجمله ويعتبرونها في موارد الكلام وان لم يعلموا
هذه الاصطلاحات وتفاصيلها والمبالغه لا من البلاغه اي المجاز
اكمل واقوى في الدلاله على ما اريد به من الحقيقه على ما اريد بها ومعنى اوقع اشد
تمكنا وتاثيرا في النفس وقوله ذاكرا حال من ضمير قولك والملزوم الذي هو شاهد
وان لم يكن مرادا بحسب المعنى الا ان لفظه مذكور فاذا قيل رعينا الغيث فكانه قيل
هناك غيث شاهد بنبات رعيناه وانما قال باعتبار واحد لانه اذا تعدد الاعتبار
كالعاده والعقل مثلا لم يكن هناك استحاله بل جاز ان يكون ملزوما بحسب احدهما
وغير ملزوم بحسب الاخر قوله احدهما ان في التصريح بالتشبيه اعترافا بكون
المشبه به اكمل معنى وليس في الاستعاره هذا الاعتراف بل فيها ادعاء ان المشبه
من جنس المشبه به وانكار ان يكون شيئا غيره ولا يتصور تفاوت في وجه الشبه
قوله نظير ما تقدم حكما ولا بيان السبب في كون الكنايه اوقع من الافصاح
هو نظير ما تقدم في المجاز نظرا الى ان الانتقال في الكنايه من اللازم ثم اضرب عنه
بقوله بل عينه نظرا الى ما عقبه به من بيان ان الانتقال فيها ايضا من الملزوم
بنوع تصرف وذلك ان اللازم ما لم يعتبر معه ما يصير به مساويا للملزوم
المعنى لم يتصور منه انتقال اليه لاستحاله الانتقال من العام باقيا على
عمومه الى الخاص وقد سبق تتمة الكلام فيما سلف والواو في قوله ومع الافصاح
لعطف قوله مدعي لا بينه على قوله مدعي عينه والظرفان اعني معها ومع الافصاح ح
معمولان للمعطوف عليه والمعطوف قوله في هذين الاصلين اي المجاز والكنايه
وخصهما بالذكر لانه قررفيهما كلام السلف ورتب فيهما الانواع وذيل الانواع
بما

بما كان يليق بها وطبق بعضها بالبعض ووفى كل واحد من التقرير والترتيب والتذييل
والتطبيق حقه على الوجه الذي يوجبه مقتضى صناعة البيان ولم يكرم له امثال هذه
التصرفات في اصل التشبيه لان مباحثه كانت مستوفاه مرتبة على ما ينبغي في كلامهم
فاشار الى ما اورده في هذين الاصلين محمود عند ذوي البصائر وصاهران لا يجحد
ذلك اي ما ذكره من ابراث كلامه نوع اشتماله وفوائده في كلامهم معزا للسلف
اي موضع قدح وطعن فيهم ولا فضلا له عليهم لانهم كانوا مخترعين الفن فعلوا
ما يفي به القوه البشريه ومهدوا لنا مواد فوائدهم فلزمنا ان نقررها احسن
ونرتبها ابلغ ترتيب ونطبقها افضل تطبيق ونضيف اليها ما يزداد به حسنها
ورونقها فالفضل لهم ونحن مقتدون بهم ومهتدون بهداياتهم قوله متى كانوا
ظرف لقوله ان نزل من زل عنه الشيء اذا فاته وانما يستبدع ذلك اي ان نزل
ما هو اشبه فهي رحم عمرت اي امضاه على مهل وكلمة تلك صفه لمانديهم وقوله ثم
لم يتفقوا استبعاد واصول الفن ما يبني عليه جزئياته وقواعد الاصول ما يبتني
هي عليه والضمير في ابوابها وفصولها ويقارنها للاصول وفي امثلتها ويقاربها للاسفار يع
وحدها او مع الاصول وفي لفظها وملاحظتها للامثله وفي بها للامثلة ايضا
او للملاحظه ومع تشعب متعلق بقوله في اختراعه وما عطف عليه وضمير تعنها
للشعب او لهذا النوع باعتبار ما وقع حالا منه اعني افانين وقوله فعلوا خبر
كانوا مع تعريه عن لفظة قد واذ ذاك ظرف لقوله وقت اي اذ ذاك الاختراع
حاصل قوله واما بعد فان خلاصة الاصلين هذا الاجمال لما فصله من مباحث
الاصلين ومثل ذلك يسمى فذلكه عند الحساب ولم يتعرض ههنا لخلاصة التشبيه
لكونها متضحه مضبوطه وقوله لا يفيد البته الا بالوضع اشاره الى ان الدلاله
الذاتيه قوله فالاول هو الحقيقه في المفرد اراد به ما يقابل الحقيقه في الجمله
اعني الاسناد وكذا الحال في قوله والثاني هو المجاز المفرد قوله ولا بد له اي للحال
الذي هو الكنايه من دلاله حال تعلم بها ان معنى معناها مراد ايضا ولولاها
لم يعلم الا قصد معناها وحده فاذا قلت مثلا فلان كثير الرماد في معرض المدح
علم ما اذ اطلقته ان واراد بالحقيقه في قوله يشتركان في كونهما حقيقتان
ما يتناول الحقيقه التي اريد بها معناها وحده اعني الحقيقه المصرحه
وما يراد به معناها معا اعني الكنايه فانها داخله في الحقيقه المفسره بما
يراد به معناها الاصلي لا بقيد بعدم ارادة غيره كما اشير اليه في حد الحقيقه
وقد صرح ههنا بان المعنى الاصلي مراد في الكنايه قطعا وقدم فيه كلاما والمجاز
المرسل هو الخالي عن المبالغه في التشبيه فيكون غير المقيد داخلا فيه كما سيصرح
به واسباب ما هو مختص بالمشبه به للمشبه في مثل قولك نطقت الحال اذا احملت

[illegible]

على المكنيه وتسميه اللعو في مثل قولك مخالب المنيه قوله دون رايناشاره الى
ما اختاره من رد المجاز العقلي الى الاستعاره بالكنايه فليس عنده مجاز عقلي بل المجاز
كله عنده لغوي وقوله على وفق عقلك وعلمك اشارة الى ان المعتبر موافقه ما عند
المتكلم ومخالفته كما مر وفي عبارته اشعار بان الاسناد هو المتصف بالحقيقه
والمجاز العقليين اصاله وقوله بافاده مستلزم على صيغه اسم المفعول هو
الرويه ومعناه اللازم وفي بعض النسخ على صيغه اسم الفاعل ومعناه الملزوم
وكلاهما صحيح بحسب المعنى فان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم
ومالها الانتقال من الملزوم الى اللازم قوله والاولى اي الحقيقه في الجملة
المقرونه بافاده لازم داخلة في الكنايه لانها يكون كنايه عن التشبيه واذا اطلق
عنها عن اللوم قاصدا به افاده بحاها عنه كان كنايه عن التشبيه واذا اطلق
بحث عن اللوم كان تصريحا بها فالحقيقه في الجمله على قياس تقسيمه في المفرد وتقسيم
الى التصريح والكنايه قوله واذ قد عرفنا قد يتوهم انه بالتشبيه من التعريف
والصوات انه بالتخفيف من المعرفه كما يشهد له قوله وحصل لنا العلم بتفاوت
التشبيه وقوله وقضينا الوطر بكمال الاطلاع بتشديد الطا ومقصوده بهذا
الكلام تمهيد بحث ضبط يتوصل به الى شروعه في تعريف البلاغه كانه قال لما فرغنا
عن معرفه مقاصد علم البيان بعد فراغنا عن معرفه خواص التركيب في علم المعاني
جاز لنا ان نبين ونوضح البلاغه التي يتوصل بعد من العلمين الى تحصيلها وهي المقصود
منهما قوله وعرفنا فيها اي في الحقيقه في المفرد والحقيقه في الجملة التصريح
والكنايه قوله ومن الاصليه والتبعيه على راي الاصحاب دون راينا اشاره
الى ما اختاره من رد التبعيه الى المكنيه وقوله الى الضعف والقوه اشاره الى
مراتب القوة والضعف التشبيه المذكوره في مباحثه وانما تعرض للتشبيه
في هذا الضبط لكونه مذكورا في حد البلاغه وبهذا يعلم انه من مقاصد علم
البيان حقيقه لا ادعا والتشبيه المرسل ما ليس ممثلا والممثل السادج
ما ليس على سبيل الاستعاره قال فقول البلاغه هي بلوغ المتكلم في تاديه المعاني
مراكبيه حدا له اختصاص بتوفيه خواص التراكيب المذكوره في علم المعاني حقها وايراد
انواع التشبيه والمجاز والكنايه المعلومه في علم البيان على وجهها فالمراد بالتراكيب
التي اضاف اليها الخواص هنا ما فسره في صدر المقدمه بالتراكيب الصادره عمن
له فضل تمييز ومعرفه بعد اضافه الخواص اليها وليس قوله وهي هناك وهي تراكيب
البلغا داخلا في تفسيرها بل هي حكم على تلك التراكيب بانه يصدق عليها تراكيب
البلغا بمعنى انهما متساويتان صدقا لا انهما متحدتان مفهوما فلا يلزم ح ان
يكون مفهوم البلغا ماخوذا في تعريف البلاغه حتى يرد عليه انه تعريف دوري ضروره
ان

ان مفهوم البلغا يتوقف معرفته على معرفه البلاغه فيحتاج ح الى ان يجاب عنه
بان معرفه البلغا يتوقف على معرفه البلاغه بوجه ما لا على معرفتها بكنهها الوجه وقد
يجاب ايضا بان المراد بالتراكيب هنا تراكيب البلغا وليس شي اذ لم يعرف لها خواص
حتى يضاف اليها لا يقال كيف يتصور توفيه المتكلم خواص تراكيب غيره حقها
لانا نقول لا نريد بها انه يوفيها حقها بحسب استعمالها بل بحسب انواعها على معنى
انه يورد تراكيبه مشتمله على امثال تلك الخواص الموجوده في تراكيب غيره اشتمالا
على ما هو حقها هناك وكذا الحال في ايراد تلك الانواع على وجهها في تراكيب المتكلم
مفهومه من قوله باديه المعاني كما اشرنا اليه لا من قوله خواص التراكيب قوله والحاصل
البلاغه يريد بها بلاغه الكلام المفهومه من حد بلاغه المتكلم اعني كون الكلام بحيث
وفي فيه خواص التراكيب حقها واورد فيه انواع التشبيه والمجاز والكنايه على وجهها
وحد هو اي نازل طرفها عباره عن غايه البعد عنهما وما ذكر من البنا بين
الطرفين والتفاوت في البلاغه على مراتب بينهما بحسب الحصر انما هو التفاوت في
معرفه كميات الاحوال ومقتضياتها والاقتدار على رعايتها كما هو حقها وبحسب
التفاوت في معرفه انواع التشبيهات والمجازات والكنايات والقدره على ايرادها
على وجهها وقد اشير الى ما سبق الى ان مجرد الاحاطة بقواعد هذين العلمين
لا يفيد ذلك بل لا بد معها من فضل الهي وجودة طبع ومع ذلك ايضا فهنا مراتب
الرعايه والايراد المذكورين لا يفي بها علم البشر اصلا ولا يدخل تحت قدرته قطعا
بعد الاعجاز اي المرتبه التي يعجز البشر عن الاتيان بمثلها وهذه المرتبه تشتمل على
شيئين الاول الطرف الاعلى من البلاغه اعني ما ينتهي اليه البلاغه ولا يتصور
تجاوزها اياه والثاني ما يقرب من الطرف الاعلى اعني المراتب العليه التي يتقاصر
القوى البشريه عنها ايضا الا يرى ان آيات الكلام المجيد باسرها في مرتبه الاعجاز
مع كونها متفاوته في طبقات البلاغه ولقد احسن من قال درسان ودر فصاحت
كي بود يكسان سخن ورچه گوينده بود چون حافظ وچون اصمعي در كلام ايزد بيچون
كه وحي منزلست كي بود يك همچو قيل يا ارض ابلعي واما الطرف الادنى من
بلاغه الكلام اعني قدرا من البلاغه اذا انحط نقص منه شي التحق ذلك الكلام
باصوات الحيوانات كما ذكر في صدر الكتاب فهو مع ما يقرب منه من المراتب
النازله داخل تحت قدرة البشر فقد ظهر بما تقرر انه لم يرد بتوفيه الخواص
حقها وبايراد تلك الانواع على وجهها توفيه الحقوق باسرها وايراد الوجوه
بتمامها بل يصدق عليها في الجملة انه توفيه الحق وايراد الوجه قوله يدرك ولا
يمكن وصفه يريد به ان الاعجاز مع كونه مدركا لنا لا يمكننا ان نصفه ونعبر
عنه بما يدركه به غيرنا سواكان تصيرا بحد له او رسما وذلك لغاية لطفه ودقته

وشبهه في قصور الوصف عنه بامرين احدهما وجداني اعني استقامة الوزن
في الشعر فانا ندركها وجدانا بلا شبهة ونقصر عبارتنا عن كشف حقيقتها
والثاني حسي اعني الملاحة فانا نحس بها ونعجز عن وصفها لغيرنا قوله ومدرك
الاعجاز عندي هو الذوق ليس الا اي ما يدرك به الاعجاز هو القوة الذوقية
التي يدرك بها دقائق الكلام ووجوه محاسنه اللطيفة لا التحديد ولا التعبير
على وجه التنبيه ولا امر اخر يتوصل به الى ادراك الاشياء الذوق وان كان
فطريا سليقيا فذاك والا احتيج في اكتسابه الى طول خدمة هذين العلمين
واذا انا بدا لفطرى بقواعد الاكتساب فهو الغاية في ادراك الاعجاز قوله
نعم للبلاغة تعني ان الاعجاز نفسه وان لم يمكن وصفه وكشفه بحيث يدرك به لكن
الامور المودية الى كون الكلام معجزا اعني وجوها من البلاغة قد يحتجب عنك بعلماها
ربما تحسر كشفها واماطة اللثام عنها لتصير مجلوة عليك فتقوى بذلك ذوقك
على مشاهدة الاعجاز وقد اشار بما ذكره الى ما اختاره في اخر التكملة من ان وجه
الاعجاز هو امر من جنس البلاغة والفصاحة كما يجده ارباب الذوق لا ما ذهب
اليه بعضهم من الصرف اي صرف الله سبحانه دواعي العرب عن معارضة مع قدرتهم
عليها او من وروده عنها على اسلوب مباين لاساليب كلامهم في خطبهم واشعارهم
لا سيما في مطالع السور ومقاطع الاي مثل يومنون يعلمون يفقهون او من سلامته
مع طوله جدا عن التناقض او من اشتماله على الغيوب فهذه اقوال خمسة في وجه
الاعجاز لا سادس لها والصواب منها ما اختاره كما قرر هناك قوله واما
الفصاحة لما بين البلاغة واشار الى طرفيها والمراتب التي بينها كان مظنة لتردد
السامع في امر الفصاحة ايضا ما ذا فناسب ذلك ان يتصدر بكلمة اما ثم انه
قسم ما يطلق عليه الفصاحة بالاشتراك الى قسمين وفسر كلا منهما على حدة وجعل
خلوص اللفظ عن التعقيد راجعا الى المعنى لانه بالنظر الى افادته اياه وفي قوله
خلوص الكلام اشارة الى ماخذ الاشتقاق والمناسبة بين المعنى الاصطلاحي
واللغوي يقال فصح اللبن اذا اخذ رغوته وذهب لباؤه وفصح الاعجمي اذا
خلصت عبارته عن اللكنة واللحن وقيد الكلمة في تفسير الفصاحة الراجعة
الى اللفظ بكونها عربية لان الكلام في فصاحة الفاظهم وذكر لكونها عربية
اصلية علامة تعرف بها واراد بكون الكلمة اد ور على السنتهم واكثر استعمالهم
كثرة دورانها واستعمالها لا ان يكون هناك كلمة اخرى بمعناها هي اقل منها
دورانا واستعمالا لانه غير واجب وكذا اراد بقوله احرى ان يكون الكلمة جارية
جريانا تاما على قوانين اللغة سالمة عن مخالفة القياس اللغوي كفك الادغام مثلا
في الاجلل مثلا والمولد من لا يكون عربيا محضا وما احدثه المولدون كالقوميد
والطو

والطوب للاجر الذي هو معرب كثرة مشهورة وسلامة الكلمة عن تنافر الحروف
ان لا يستقل على اللسان التلفظ بها متتابعة سواء متناهيا او غير متناه كما مر
والمرجع في هذا الى الذوق السليم لا الى قرب مخارج الحروف او بعدها ولا الى
توعرها في الصعود والنزول والسلامة عن تنافر الكلمات معتبرة في فصاحة
الكلام ومرجعه الذوق ايضا وهو كالاول ينقسم الى ما هو متناه في الثقل كقوله
وليس قرب قبر حرب قبر والى غير متناه فيه كقوله كريم متى امدحه امدحه
والورى معي فان هذا التكرار مع الجمع بين الحاء والهاء يوجب التنافر بخلاف قوله
تعالى فسبحه قوله ان يعثر صاحبه فكرك اي يجعل فكرك عاثرا من العثار
في متصرفه اي في موضع تصرف فكرك وتشيك طريقك اي يجعله ذا شوكة
ويوعر مذهبك اي يجعل موضع ذهابك نحو المعنى وعرا اي صعبا شديد المسالك
حتى يقسم اي صاحب الكلام بما فعل فكرك ويوزعه ويشعب ظنك بما هو مراده
بحيث التوصل الى المعنى الذي اراده قوله وما مثله مدح ابرهيم بن هشام
ابن المغيرة المخزومي في خاله هشام بن عبد الملك بن مروان ومحصل معناه ليس
مثل الممدوح في الفضل والكمال الا ابن اخته هشام الخليفة فمثله اسم ما وفي
الناس خبره وحي بدل من مثله وقد فصل بينهما بما ترى والا مملكا استثناء من
حي قدم عليه فوجب نصبه وابو امه اي ام الملك مبتدا وابوه اي اب الممدوح
خبره وقد فصل بينهما بحي كما فصل بالخبر بين حي وصفته اعني يقاربه فباجتماع
هذه الامور المخالفة للاصول مع جوازها ايضا صار الكلام معقدا بحيث
لا يفهم معناه من لا يفهم نصه قوله او كقول ابي تمام في مازديار وابنه
بابك خرجا في زمن المعتصم بالله فصلب بابك بحضرة ابيه ومال الصعر والقد صعي
الاحشا من برحائها ان صار بابك جار مازديار ثانيه اي هو يعني بابك
ثاني المصلوب الاول في كبد السماء اي في جوها ولم يكن ذلك الثاني كاثنين
اي كثاني اثنين فحذف المضاف وجعل ثاني بدلا من ذلك المضاف المحذوف فلا يكون
من تقدم المضاف اليه على المضاف الا انه صار الكلام معقدا والمراد باثنين
هما في الغار النبي صلى الله عليه وسلم وابو بكر رضي الله عنه وانما نفي المماثلة
قصدا الى اثبات التضاد لانهما كانا على تقوية احكام الدين وهذين قد اجتمعا
على افساد امر المسلمين والمعاطف جمع معطف وهو موضع العطف اي الميل
عن سوا الطريق ومنه معطف الوادي والمنار العلم ينصب علامة للطريق
يقال نعت الشي اذا علمته سما والوجهة بكسر الواو وضمها الجهة التي يتوجه
اليها والطية النية والمنزل الذي يطوى اليه الطريق يقول مضى لطيته
اي لنيته التي سواها وبعدت عنا طيته اي المنزل الذي اسواها قال

واذ قد وقفت على البلاغة وعلى الفصاحة المعنوية واللفظية وانا اذكر
الظان يقال فانا اذكرجوابا اذ وقعت على ما في اكثر النسخ والانموذج معرب
نمونه وقد فصل المص في هذه الاية ماذكره صاحب الكشاف مجملا وزاد عليه
نكتا وما عسى مفعول اكشف وسيرها صلة ما اي اكشف لك في هذه الاية
الحجاب الذي يستر وجوه البلاغة والفصاحة حسن وكلمة ما مقحمة اشعارا بان
كون تلك الوجوه مستورة عنك بحجاب امر محتمل في الجملة لانك بعد احاطتك
بقواعد هذين العلمين ينبغي ان يتجلى لك الوجوه بلا حجاب قوله ثم ان ساعدك
يعني انك بعد مشاهدة هذه الوجوه ان ساعدك اي اعانك الذوق ادركت
من هذه الاية الاعجاز الذي ادركه من تحدوا بها وفي هذا اشارة الى ما سبق
من ان البلاغة وجوها يمكن كشف اللثام عنها واما نفس الاعجاز فلا يدرك
الا بالذوق روي انهم كانوا قد علقوا القصائد السبع على باب الكعبة ويقولون
لا ننزلها حتى نطلع على ما هو افصح منها وكانوا يعاندون في افصحية ما نزل من
ايات القران حتى نزلت هذه الاية فلم يبق لهم طريق الى العناد واذعنوا لها
فقوله ما قد ادرك من تحدوا بها اشارة الى هذه القصة قوله واما النظر
فيها من جهة علم البيان قدم النظر فيها من هذه الجهة لان ما فيها من اللطائف
البيانية اشرف وادق والطف قوله وما يتصل بها اي بالمجاز والاستعارة
والكناية من القرينة والترشيح والتعريض والظاهر انه عطف على ما بعد من
وداخل في بيان كلمة ما وقيل هو عطف على ما فيها وقوله فنقول خبر لقوله اما
النظر وفيه تسامح لا يضر بالمقصود قوله ان يبين معنى اي دنا اي معنى هذا
الكلام الخ وقوله فارتد الخ من ان يقال فرددناه وقس على ذلك فانقطع
فغاض فقضي فاستوت والطوفان المطر والماء الغالب يغشى كل شي يقال غاض
الماء اذا قل وغار وغاضه الله يتعدى ولا يتعدى والجودي جبل بالموصل وقوله
وقوله فانقسنا عطف على اردنا وقوله بين الكلام جواب لما اراد قوله على تشبيه
المراد اي المراد منه اعني الذي اريد منه ان يتعلق به فعل وهو ههنا الارض
والسما فحذف الجار واوصل الفعل الى الضمير فاستتر فيه كما في لفظ المشترك
فان اصله المشترك فيه والمعنى انه شبه الارض والسما بالمامور الذي لا يتاتى
منه لكمال خوفه من العصيان وهذا التشبيه هو المصحح للندا قوله وتشبيه
تكوين المراد اراد بلفظ المراد ههنا معناه الظاهر اعني ما اريد من المراد منه وهو
الذي عبر عنه بالبليغ والابلاغ ولتخالف معنى المراد في الموضعين اعاد الظاهر
وهذا التشبيه الثاني مصحح لايراد صيغة الامر وتتمة للتشبيه الاول كانهما
تشبيه واحد كما سنبينه وقوله في يكون المقصود متعلق بالمامور واشاره الى وجه
الشبه

الشبه وهو يكون المقصود مما يتعلق به سريعا مع غاية السهولة على المقاصد
وقوله تصويرا تعليل لبنا الكلام على التشبيهين اي بني الكلام عليهما تصويرا لاقتدا ره
العظيم ولان السموات الخ وانما صح عطف هذه الاجرام على السموات والارض
لمغايرتها مفهوما وان كانت الذات متحدة وقوله كانها عقلا في موضع الحال من
المستقرين بامره ويختم بذل المجهود عطف على بوجود الانقياد وتصوروا
عطف على عرفوه والضمير في سراد قاتها للمهابة والافنية جمع فنا الدار والكاف
في كما يلوح وكما يرد للمقارنة وقوله لا يلتفت تاكيد وتقرير لما تقدمه وقوله لاشارته
ليس معمولا للملفق والا وجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا ونفي الاضافة
متعلق بالخبر قوله ثم بنى على تشبيهه هذا اراد به مجموع التشبيهين المذكورين
وليس يلزم من بنا نظم الكلام عليهما ان يكون جميع ما فسر به اعني قوله فقال جل
وعلا الخ مبنيا عليهما بل يكفي بنا البعض عليهما اذ لم يكن الكلام ملبسا فقوله تعالى
قيل مجاز مرسل عن الارادة كانه قيل اريد ان يريد ما انفجر من الارض وان ينقطع
طوفان السما وصح هذا التجوز لان الارادة سبب لوقوع الفعل في الجملة وليس
هذا المجاز مبنيا على ما ذكر من التشبيهين كما لا يخفى وقرينة هذا المجاز كون المقول
خطاب الجماد اذ يصح ان يراد حصول شي متعلق بالجماد ولا يصح ان يقال له قول
وخطاب الارض والسما بطريق الندا على سبيل الاستعارة بالكناية مبني على
التشبيه الاول اعني تشبيه المراد منه بالمامور الموصوف بتلك الصفة فانه
اثبت ههنا للمشبه بعض ما هو من خواص المشبه به اعني الخطاب والندا وقد
يقال اراد ان الاستعارة ههنا تصريحية تبعية في حرف الندا بنا على تشبيه تعلق
الارادة بالمراد منه بتعلق الندا والخطاب بالمنادى المخاطب وليس بشي اذ لا
يحسن هذا التشبيه ابتدا بل تبعا للتشبيه الاول فكيف يجعل اصلا لمتبوعه
على ان قوله للتشبيه المذكور يدفع الحمل على هذا المعنى وقوله ثم استعار لغور الما
عطف على فقال او ثم قال وان لم يكن هو ولا قوله ثم استعار الما مبنيا على احد
التشبيهين المذكورين كما ان قوله تعالى كذلك على ما مر ولا محذور في ذلك اذ لا
الباس في شي منها كما ترى ولا يجوز عطفه على بنى الكلام ولا على ثم بنى لان قوله ثم
امر على سبيل الاستعارة للتشبيه المقدم ذكره تتمة لتفسير قوله ثم بنى على
تشبيهه بلا تشبيه وجعل البلع مستعارا لنشف الارض الما كما في الكشاف
اولى مما ذكره اذ لا فعل للارض في غور الما كما للشخص في البلع وانما قيد بقوله في
المطعوم لان البلع حقيقة فيه واما قولك بلعت الما وابتلعت الريق فمن قبيل
المجاز ثم ان هذه الاستعارة على مذهب السلف فيكون ابلعي استعارة مصرحة
تبعية ومع ذلك يكون بحسب اللفظ قرينة للاستعارة بالكناية في الما كما في مرمو

يتقضون عهد الله واما عنده فينبغي ان يكون البلع باقيا على حقيقته كالانبات
في انبت الربيع وهو بعيد او يجعل مستعارا لامر متوهم كما في نطقت الحال
فيلزمه القول بالاستعارة التبعية كما مر وانما جعل قرينة استعارة الما
للغذا لفظ ابلع باعتبار اصل وضعه لان معناه المراد ههنا اعني غور الما
او نشفه من خواص المسمى به اعني الغذا قوله للتشبيه المقدم ذكره اي تشبيه
الباقي وهو تشبيه يكون المراد بالامر الجزم النافذ ففي لفظ ابلعي باعتبار جوهره
استعارة لغور الما وباعتبار صورته اعني كونه صيغة امر استعارة اخرى
لكون المراد وباعتبار كونه امر خطاب ترشيح الاستعارة الندا اعني الاستعارة
المكنية التي في المنادى فان قرينتها الندا وما زاد على قرينة المكنية يكون ترشيحا
لها كما اشار اليه واما جعل الندا استعارة تصريحية تبعية كما حتى يكون ترشيحا
لها فقد عرفت ما فيه قوله لشبههما لاتصال الما بالارض باتصال الملك
بالمالك فيه تصريح بان المجاز ههنا لغوي في الهيئة الاضافية الدالة على الاختصاص
الملكي لا عقلي في النسبة الاضافية كما توهم ولهذا جعل الخطاب في ماءك ترشيحا
لهذه الاستعارة من حيث ان الخطاب يدل على صلوح الارض للمالكية قوله
للتشبيه بينهما في عدم ما كان يعني ما كان من المطر والعقل قوله لمثل ما تقدم
في ابلعي يريد ان الامر ههنا ايضا على سبيل الاستعارة للتشبيه المقدم ذكره وهو
تشبيه يكون المراد بالامر الجزم النافذ والخطاب في الامر ترشيح لاستعارة
الندا قوله ثم قال وغيض الخ يريد ان الفعل اذا تعين بفاعل بعينه يستتبع
ذلك ان يترك ذكره ويبني الفعل لمفعوله او يذكر ما هو اثر لذلك الفعل على صيغة
المبني للفاعل ويسند الى ذلك المفعول فيكون كناية عن تخصيص الصفة التي
هي الفعل بموصوفها قوله وقال بعدا عطف على سوى السفينة وقوله سلوكا
مفعول له لعدم التصريح اي ترك التصريح بفاعل هذه الافعال وقوله ان تلك
الامور الخ بيان سبيل الكناية او تعليل لسلوكا بتقدير اللام الى تسلك سبيلها
لان تلك الامور العظام لا تتاتى الا من فاعل معين فلا مجال لذهاب الوهم الى غيره
قوله او يكون تسويه وفي بعض النسخ او ان يكون وهو عطف على كون غيره
وانما غير الاسلوب حيث لم يقل ولا سوى السفينة لان الفعل ههنا كان مبنيا
للفاعل بخلاف ما تقدم والاضافة في واقرارها اي جعل السفينة قارة ساكنة
الى المفعول وفي اقراره الى الفاعل اي الغير وثم ختم عطفه على ثم قال يريد انه
عرض بدعا الهلاك على قوم نوح بان سالكي مسلكهم يستحقون مثل هذا الاهلاك
والدعا عليهم وانما قال ظلما لا بغيرهم لا بغير لان مضرة التكذيب راجعة اليهم
لاحقة بهم لا تتعداهم الى غيرهم وقوله ختم مقصد رحثم وانما كان ختم الظهار

لمكان

لمكان السخط ولجهة استحقاقهم اياه اي السخط لان الدعا بالهلاك بعد هلاكهم
والوصف بالظلم يدلان على السخط العظيم واستحقاقهم اياه لكونهم ظالمين قوله
وان قيامه عطف على مكان السخط اي واظهارا لان قيامه الطوفان وتلك
الصورة الهائلة في اهلاكهم ما كانت الا لظلمهم كما يشعر به تعليق الحكم بوصف
مناسب له قوله واما النظر فيها من جهة قوله وهو النظر في فائدة كل كلمة

علم المعاني

فيها اي في الاية والمراد بيان الخواص المستفادة من مفرداتها باعتبار انها واقعة
فيها فكونه استعمال يا بسبب لاختيارها على اخواتها كلها ودلالتها على بعد
المنادى بسبب لاختيارها على اي والهمزة والعزة والغلبة والجبروت الكبريا
والقهر وهو اي الامر الذي يستدعيه مقام اظهار العظمة بعد تهاون
به اي تستحقره واضافة الارض الى نفسه يقتضي تشريفا للارض وتكريما
لها امداد للتهاون ولم يقل يا ايتها الارض مع كثرته في ندا اسما الاجناس قصدا الى
الاختصار والاحتراز عن تكلف التنبيه المشعر بالغفلة التي لا تناسب ذلك
المقام ولفظ الارض اخصر وادور في الاستعمال من الغبرا والمقلة ولفظ الخضرا
من السما والمظلة وفي اختيار لفظة السما رعاية المطابقة ايضا لا تنافيها بعدا
الاسم اشتهرت مقابلته للارض وانما كان حظ التجانس بين ابلعي واقلعي اوفر
لان همزة الوصل اذا اعتبرت تساويا في عدد الحروف والا تقاربا فيه بخلاف
ابتلعي ولا تشتبه على ذي خبرة بقواعد البلاغة ان ذكر التجنيس والمطابقة
على سبيل التبعية لبحث علم المعاني قوله ان لا يستلزم اي لان لا يستلزم
قوله نظرا الى مقام ورود الامر يعني ان اطلاق ابلعي عن ذكر المفعول
في مقام عظمة الامر المهيب وكمال انقياد المامور يقتضي ان تبتلع الارض
كل ما كان عليها من الجبال وغيرها وبلا علم ان المراد بلع الما وحده علم ان المقصود
بالاقلاع امساك السما عن ارسال الما فلم يذكر متعلق اقلعي اختصارا واحترازا
عن الحشو المستغنى عنه قوله وهو الاختصار للاحتراز عن الحشو وهو
السبب في ترك ذكر حصول المامور به بعد الامر او مقام الكبريا وكمال الانقياد
يغني عن ذكره الذي ربما اوهم امكان المخالفة قوله والاستغنا عن حرف
التعريف عن ذلك اما لان اللام بدل من المضاف اليه كما هو مذهب الكوفيين
واما لانها لا تغني غنا الاضافة في الاشارة الى المعهود واختير استوت على
سويت مع كونه انسب باخواته المبنية للمفعول اعتبارا لكون الفعل المقابل
للاستقرار اعني الجريان منسوبا الى السفينة على صيغة المبني للفاعل في قوله
وهي تجري بهم مع ان استوت اخصر من سويت واختير المصدر اعني بعدا على
ليبعد القوم طلبا لتاكيد معنى الفعل بالمصدر مع الاختصار في العبارة وهو

نزول بعدا وحده بمنزله ليبعد وا بعدا مع فابرق اخرى هى الدلاله على استحقاق
الهلاك بذكر اللام واطلاق الظلم عن مقيدا به فى مقام المبالغه يفيد تناول كل
نوع فيدخل فيه ظلمهم على انفسهم لزياده التنبيه على فظاعه سوا ختيا دهم فى
التكذيب من حيث ان تكذيبهم للرسل ظلم على انفسهم لان ضرره يعود اليهم قوله
جريان تعليل لتقدم الندا وقصدا تعليل لجريا ولتقدم مقيدا اما التعليل الاول
وبذلك اشاره الى الجرى على مقتضى اللازم فيمن كان ماموراً حقيقه والمقصود
ترشيح الاستعاره المكنيه فى الارض والسما حيث سميتا بالمامور ثم سلك
الطريقه التى سلك معه قوله لابتدا الطوفان منها اى من الارض فار
تنورها اولا قوله ثم اتبعهما اى جعل قوله وغيض الما تابعا لامر الارض
والسما لاتصاله بقصه الما كما بينه وانما قيد الما بالنازل من السما وان كان
فى الايه مطلقا لان ابتلاع الارض ماها فهم من قوله ابلعى ماك ثم اتبعه اى
اتبع غيض الما ما هو المقصود الاصلى من القصه ثم اتبع ذكر المقصود حديث
السفينه لتاخره عنه فى الوجود ثم ختمت القصه بالتعريض الذى سبق تحقيقه
قوله من جانبى البلاغه اى علم المعانى الباحث عن خواص التراكيب وعلم
البيان الكاشف عن انواع التشبيه والمجاز والكنايه قوله ملخصه مبنيه
هما على صيغه المفعول فى نسخ الروايه والالتوا الاعوجاج واشاكه الطريق
جعله ذا شوك والمرتاد الطالب من راد الكلا وارتاده طلبه وقوله بلا اذا
جريت اطراب عن قوله لا تعقيد ولفظ تشابه فى الموضعين بضم التا هو المطابق
للدرايه والروايه المعول عليها وجعله من التشابه بحذف احدى تاى المضارع
وهم وقوله اسبق الى قلبك اشاره الى ان المعنى يصل الى القلب قبل استقرار
اللفظ فى الاذن قوله عربيه اى اصليه مستعمله استعمالا كثيرا على السنه
فصحائهم ليست ما احدثه المولدات واخطات فيه العامه جاريه على قوانين
اللغه سليمه عن تنافر الحروف والكلمات بعيده عن البشاعه اى الكراهه
فى السمع يقال شى بشع اى كريه الطعم وعذبه اللسان بالتحريك طرفه والاسله
المستدق من اللسان قوله ولله در شان التنزيل تعجب من شانه واشتماله
من شانه واشتماله على نكت لا تحصى ولذلك تممه بقوله لا يتامل العالم الخ
واراد به التنبيه على ان كثره اللطائف ليست مختصه بهذه الايه بل هى عامه
لاياته وان الايه المذكوره ليست مقصوره على ما ذكر من النكت قوله
لا تسع اى تلك اللطائف الحصر بنصب الحصر ويروى برفعه وبذكر الفعل
اى لا يسع الحصر تلك اللطائف قوله لان المقصود اى لم اذكر جميع ما ادركت
من لطائفها لان المقصود لم يكن الا مجرد الارشاد لكيفيته اى الى كيفيه اجتنا

ثمرات العلمين وان لا علم فى باب التفسير بعد علم اصول الدين اى الكلام اذ لا
بد منه فى تاويل المتشابهات وردها الى المحكمات وهو العمده الكبرى فى معرفه معانى
القران اقرا منهما اى من هذين العلمين ويروى منه اى من علم المعانى والبيان والطوفان
اعنى فى باب التفسير بعد علم الاصول متعلقان باقرا على معنى انهما اقرا من كل علم
على المر فى باب التفسير بعد علم الاصول وجاز ان يتعلقا بمعنى النفى المستفاد من
لا علم ولفظ اقرا وما عطف عليه يروى مرفوعا على انه خبر لا او صفه لاسمها
محلا والخبر محذوف كما على روايه النصب بالوصفيه قوله ولا اكشف القناع
عن وجه اعجازه اراد به كشف القناع عن وجوه البلاغه القرانيه ليحصل
ويتوصل بها الى ادراك نفس الاعجاز بالذوق فلا ينافى ما مر من ان الاعجاز لا يمكن
وصفه بحيث يدرك به خصوصيته ويعرف به حقيقته قوله وهو الذى
وحد الضمير لانه راجع الى علم المعانى فان البيان شعبه منه او الى علم المعانى
والبيان اعنى ان يقدر لفظ العلم مفرد امضافا اليهما كما قدرناه انفا على
روايه منه بدل منهما ويوفيه كلام رب العزه حقه من البلاغه من حيث
انه يعرف به كونه من اعلى طبقاتها والتاويل صرف اللفظ عن ظاهره لمرجح
اقوى والتفسير الكشف عما يدل عليه بظاهره وقيل التاويل هو احد محتملى
التفسير الذى هو الكشف عن ظاهره وباطنه وقيل التفسير ما يتعلق بالروايه
والتاويل ما يتعلق بالدرايه وروبق السيف ماوه وحسنه ومنه رونق الضحى
وقد ضيعت حقها اى حرمته ومنعت من ضيا منه حقه اى ظلمه فيه ونقصه
واستلبت على صيغه المبنى للمفعول من استلبته الشى اذا اخذته منه قهرا قوله
ان وقعت بفتح الهمزه اى لان وقعت فاخذوا بها اى سلكوا بها فى مسالك مردوده
وحملوها على محامل اى معان غير مقصوده والعويل رفع الصوت بالبكا وقيل
مثل دمع الا انها كلمه عذاب يقال فلان على ويل من كذا اى يقول يا ويلى من امر كذا
كان الايات بسبب ما اخذهم ترفع اصواتها بالبكا وبسبب محاملهم يقول
يا ويلا من هذه الجهله قوله به مع متعلق بلا ترى اى ثم مع ما ثبت لهذا العلم
اى علم البلاغه المتناول للعلمين من الشرف الظاهر والفضل الباهر اى الغالب
على كثير من العلوم لان غايته كشف الغطا عن وجوه الاعجاز المودى الى
تصديق النبى عليه الصلاه والسلام المشتمل على سعاده الدارين لا ترى علما
اسوا حالا منه وذلك لقله المعتنين بشانه وكثره الناهبين عن جوانبه واركانه
والضم الظلم منى اى ابتلى وشامه خسفا اى اولاه ذلا وكلفه مشقه واشار
الى قله من يعتنى به بقوله اين الذى مهد له قواعد يوسس هو عليها ورتب له
شواهدا اى امثله يستشهد عليه بها وبين له حدودا ورسوما يكتسب بها

تصوراته النظريه ووضع له اصولا وقوا من بنى عليها مسايله الفرعيه وجمع
له حججا وبراهين قطعيه تستدل بها على احكامه الكسبيه واشار الى كثره تفرقه
في ايدى المتعلمه بقوله وشمر الخ والرجل جمع راجل والخيل الفرسان قوله
علم اى هو علم واياد ى سبا اولاد سبا بن يعرب بن قحطان ارسل الله عليهم العرم
فتفرقوا فى البلاد فلحق غسان بالشام وانمار بيثرب والصبا ريح تهب من مطلع
الشمس والدبور مايقابلها قوله بل تصفح اى انظر صفحات اكثر ابواب اصول
الفقه من الحقيقه والمجاز والصريح والكنايه فانها من علم هذا العلم ولقد
تولاها صاحب الاصول وغد وغدا اى غد غيرنا ماذكرناه مره بعد اخرى
فانك تجد كثيرا من مباحث هذا العلم متفرقه فى كتب النحو والتفاسير قوله
ولكن الله استدرك عما يتلى به هذا العلم من الضيم والتفرق اى لم يوفق الله
سبحانه احدا قبلى لكنه عسى ان يوفقنى لذلك حث وفقنى لتحريك الطريقه
فاقوم بما هو حقه على ما ينبغى واذا اوفق شرط جزاوه عسى والجمله خبر لكن
وان يعطى وصحح فى بعض نسخ الروايه على صيغه المبنى للمفعول وفى المثل اعط
القوس باريها اى ناحتها ومصلحها يضرب فى تفويض الشي الى من يعرفه
ويقوم باصلاحه والحول الحيله والقوه ايضا قال وافا مقررا راد
بمرجعى البلاغه علمى المعانى والبيان وبنوعى الفصاحه المعنويه واللفظيه
والحله ازار ورداو ولا يطلق على ثوب واحد قوله لقصد تحسين الكلام
يريد ان تلك الوجوه تفيد الكلام حسنا تابعا للبلاغه خارجا عما هو حسن
ذاتى للكلام البليغ الفصيح يدل على ذلك قوله وترقيه اعلى درجات التحسين
وفى قوله فلا علينا اى لا باس علينا ولا له صريحة على ان الوجوه المخصوصه
لا مدخل لها فى الاحتراز عن الخطا فى تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره اذ
لو كانت كذلك لوجب عليه ان يفصلها كسائر اجزا علم البلاغه ولا يجوز ان يحمل
الاستحسان فى حد علم المعانى على المحسنات البديعيه كما حققناه هنالك فذكره
فذكره للطابقه والتجنيس اثنا نكت الايه من حيث النظر فى علم المعانى على سبيل
الاستطراد والتبعيه كما اشرنا اليه وهى ان يجمع بين متضادين اى متقابلين
فى الجمله وانما سمى الجمع بينهما مطابقه اذ فيه ايقاع توافق وتطابق بينهما من طابقت
بين الشيئين اذا جعلت احدهما على طبق الاخرى وفقد فبين الابكا والاضحاك
مطابقه وكذا بين الاحيا والاماته وبين الابتا والنزع وبين الاعزاز والاذلا ل
وبين الضحك والبكا وبين القله والكثره وبين الايقاظ والرقود قوله ان
يجمع بين شيئين متوافقين لم يرد بالتوافق ههنا التناسب بل خلاف التضاد سوا
كان هنالك تناسب او لا كما بين الضحك والقله وبين البكا والكثره مثلا ولا

بد فى الكلام من تقدير معطوف يقع فى مقابلته او اكثر اى وبين ضديهما او اضدادهما
ثم اذا شرطت هنا اى اذا اعتبرت ضد ذلك القيد هنالك اى فيما بين ضديهما
او اضدادهما وعلى هذا يخرج عن المقابله نحو قوله ما احسن الدين والدنيا اذا
اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل اذ لم يعتبر فى الكفر ضد الاجتماع
بل المعنى على اعتبار الاجتماع ويدخل فيها نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا
كثيرا اذ ليس هنالك شرط فى شى من الطرفين ففيه مقابلة واحدة بين مجموع
الضحك والقله ومجموع البكا والكثره وان كان فيه مطابقتان كما عرفت
قوله اعطى اى حقوق ماله واتقى الله فلم يعصه وصدق بالمله الحسنى اى
دين الاسلام او بالمثوبة الحسنى وهى الجنه فسنيسره اى سنهييه لليسرى
اى سنلطف به ونوفقه حتى يكون الطاعة ايسر الامور عليه واستغنى اى
زهد فيما عند الله كانه مستغن عنه فلم يتقه او استغنى بشهوات الدنيا عن
نعيم الجنه فلم يتق وبهذا الاعتبار اعنى كون الاستغنا مستلزما لعدم الاتقا
كان الاستغنا ضد الاتقا فسنيسره للعسرى اى سنخذله حتى يكون الطاعه
اعسر شى عليه او سمى طريق الخير باليسرى لان عاقبتها اليسرى وطريق الشر
بالعسرى لان عاقبتها العسرى قوله وهو التعبير اشارة الى ان التيسير
للعسرى يعسر فى المعنى قوله وهى ان يذكر الشى بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته
فان كان بين ذلك والغير علاقه مجوزة للتجوز من العلاقات المشهوره فلا اشكال
ويكون المشاكله موجبه لمزيد الحسن كما بين السيئه وجزايها وان لم يكن كما بين
الطبخ والخياطه فلا بد ان يجعل الوقوع فى الصحبه علاقه مصححه للمجاز فى الجمله
والا فلا وجه للتعبير به عنه والاقتراح السوال على الارتجال ويجد مجزوم
جوابا للامر من اجاد الشى حسنه اطبخوا اى خيطوا عبر به عنه لوقوعه فى
صحبته تحقيقا واما قوله تعالى صبغه الله اى تطهير الله وعلى انه مصدر موكد
لقوله امنا بالله فقد وقع فى صحبته الصبغ تقديرا وذلك ان النصارى كانوا
يغمسون اولادهم فى ما اصفر يسمونه المعموديه ويجعلون ذلك تطهيرا
لهم واذا فعل احدهم بولده ذلك قال الان صار نصرانيا حقا فقيل للمسلمين
قولوا صبغنا الله بالايمان صبغه وطهرنا به تطهيرا لا مثل صبغتكم وتطهيركم
ايها النصارى وجزا الاعتدا يعدل قطعا فجعله اعتدا مشاكله والمكر لحيله فى
ايصال المضره الى الغير من حيث لا يشعر به ولا يطلق على فعله تعالى الا بطريق
المشاكله وكذا لا يطلق لفظ النفس عليه وان اريد به الذات الا مشاكله وفى
قوله بل يداه مبسوطتان مشاكله مع قول اليهود يد الله مغلوله ومع قوله
غلت ايديهم كما ذكره لكن التحقيق ان بسط اليد كناية عن الجود التام ولما لم يكن

فهذا المعنى الاصلى كان مجازا متفرعا على الكناية كما مر وح فلا مشاكلة والاطلاق
السمه على جرابها مشاكلة ايضا وقد يقال هو سبة في اللغة حقيقة لانها من ساءه
يسوؤه وقوله وهي عبارة عن الجمع بين المتشابهات وذلك على قسمين الاول ان يذكر
معان متشابهة بالفاظها كقوله تعالى والشمس والقمر بحسبان وقول البحترى
في صفة الابل الا نضاكالقسى المعطفات بل الاسهم مبرية بل الاوتار والثاني ان
يذكر معان غير متشابهة بالفاظ لها معان اخرى متشابهة كقول المعرى وحرف
اى ناقة ضامرة كنون اى حوت في الصغر والنحافة او كحرف النون في الضمور
والانحنا تحت راء هو اسم فاعل من رايته اذا اصبت رئته والدال اسم
فاعل من دلوت الناقة رفقت بها وسيرتها سيرا رويدا يوم يقصد ذلك الراى
الرسم اثر الدار غيره النقط اى غيره ما يقاطر على الرسوم من المطر والاولى
ان يسمى القسم الثاني ايهام مراعاة النظير لان هذه الامور انما يكون متشابهة
اذا اريد بالحرف حرف الهجا وبالنون والرا والدال الحروف المخصوصة
وبالنقط انقاط النقطة على الحرف قوله وهي ان يزاوج اى يوقع الازدواج
بين معنيين واقعين في الشرط والجزا بان يرتب امرا واحدا على كل منهما كما رتب البحترى
على الشرط اعنى نهى الناهي لجاج الهوى اى ازدياده ولزومه وعلى الجزا اعنى
اعنى اصاخ اى المحبوب الى الواشي اى النمام الذى يشي الحديث ويزينه لجاج
الهجر قوله وهو ان يلف وحد الضمير الراجع الى اللف والنشر لانهما معا نوع واحد
من المحسنات المعنوية وقال من شيئين اكتفا بالاول لظهور جريان اللف
والنشر في الاكثر ايضا كقوله فعل المدام ولونها ومذاقها في مقلتيه ووجنتيه
وريقه والذكر تناول الاجمالى كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان
هودا او نصارى والتفصيلى ح قد يكون النشر مرتبا ترتيب اللف كما في البيت
المذكور وفي قوله تعالى جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا وقد يكون
على عكس ترتيبه كما في قوله كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا
وقدا وردفا وقد يكون مشوشا من غير تعيين صيغة لقصد رعتبها اى اتباعا
كائنا بلا تعيين وثقة مفعول له لترك التعيين لا يقال قد تعين الضمير المجرور
في لتسكنوا فيه للعود الى الليل فلا يكون الا من باب اللف والنشر لانا نقول
هذا التعيين انما هو بحسب المعنى دون اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى
النهار من حيث اللفظ فلا تعين لفظا اصلا قوله وهو ان يدخل شيئين فصاعدا
في نوع واحد اى في امر كلي يجمعهما ورواية الكتاب ان الشباب بكسر الهمزة وقيل
اوله علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب فالهمزة مفتوحة وانما كانت هذه
الامور مفسدة عظيمة لان الشباب داع الى اتباع الهوى والفراغ هو انتفا

الموانع

الموانع عن ارتكابه والجدة اسباب يتوصل بها اليه فاذا اجتمعت كانت غاية
في المفسدة والاية مثال للادخال شيئين اعنى المال والبنين في حكم واحد اعنى
زينة الحياة الدنيا كما ان البيت مثال للادخال ما هو اكثر في حكم واحد فالمسئل
نشر معكوس قوله موقع منهما تباينا كما اوقع الشاعر بين نوال الغمام ونوال
الامير وهما من نوع واحد تباينا بكون الاول قطرة ماء والثاني بدرة عين
قوله ثم يضيف اى يجب الى كل واحد من الجزئين او الاجزاء على التعيين ما هو له
عنده وبهذا القيد امتاز التقسيم على اللف والنشر اذ الاضافة على التعيين هناك
فان قلت من اين التعيين في قوله فهذا طويل وهذا قصير فان كل واحد منهما
يصلح للاشارة الى كل واحد من جزئى قوله اذ بان قلت من حيث ان اسم الاشارة
ان يقارنه اشارة حسية معينة لما اريد به فان اشتبه الحال على السامع لم يقصر
في قصد التعيين قوله فانه شبه الصدغ والخلق بالمسك فهذا جمع بينهما وقد
جعل وجه الشبه في الاول السواد وفي الثاني الطيب فهذا تفريق بينهما قوله وهو
ان يجمع امورا كثيرة تحت حكم اى يجمع ما فوق الواحد من الامور تحت حكم واحد يشملها
ثم يقسم اى يوقع التقسيم في اجزاء تلك الامور الكثيرة بان يضيف الى كل منها ما
هو له عنده والمصطاف موضع الاقامة بالصيف والمربع موضع الاقامة في
الربيع قوله في كونها خالصة للممدوح اذ لم يرد بكونها مصطافا له ومرتبعا
مجرد سكناه فيها بل اراد بها مع ما فيها تحت تصرفه خالصة له فقد جمع الكل في
حكم واحد ثم قسم في البيت الثاني بان اضاف الشى الى المنكوحات والاولاد بكلمه
ما استحضارا لهما و يوقعهما في العبارة منهما وبين ما جمعوا او وزعوا قوله قوم
اذا حاربوا اقسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعدا ونفع الاوليا ثم
جمعهما في البيت الثاني تحت حكم واحد هو السجية اى الغريزة التي جبل عليها الانسان
والخلائق جمع خليقة بمعنى الطبيعة والخلق والمراد بالبدع مستحدثات الاخلاق
قوله ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم لم يفسره مفهومه لظهوره مما سبق
واشار بقوله كما اذا قلت على الخطاب الى ان المثال من اشعاره وقد جمع فيه محبا
الحبيب وبال المحب في التشبيه بالنار وفرق بان وجه الشبه في الاول الضوء وفي
الثاني الحر ثم قسم بان اضاف الى الحبيب الاختيال اى بكثرة الدلال واضاف الى
البال احلال الحال قوله وذلك ان يحو هذا القبيل اى بالجمع مع التفريق والتقسيم
فان قوله لا تكلم نفس لا تتكلم جمع لجميع اهل الموقف في انها لا تتكلم يوم يأتي
اى امره وقوله فمنهم شقي وسعيد تفريق وايقاع تباين بينهم الا انه ليس تفريقا
باعتبار جهة الادخال في عدم التكلم فلذلك قال ولك ان تجعله بهذا الفصل ولم
يقل ومنه وقوله فاما الذين سعدوا تقسيم اذ قد اضيف فيه الى كل فريق من

الشقى والسعيد ماله من عذاب النار او نعيم الجنه والاستثنا بقوله الا
ما شاء ربك يجرى على ظاهره فى حق اهل النار لان فساق المومنين يخرجون منها واما
فى حق اهل الجنه فيحمل على ان لهم نعيما اخرى فوق نعيم الجنه كلقآء الله سبحانه ونيل
رضوانه فليسوا مقصورين ابدا على نعيمها ولدفع توهم انقطاع نعيم الجنه باجراء
الاستثنا على ظاهره كما فى الاول عقب بقوله عطاء غير مجذوذ اى مقطوع ولا
خلل فى النظم بسبب اختلاف الاستثنا بن اذ قد نصبت القرينه على اجرا الثانى
على خلاف ظاهره واما ما يقال من ان الثانى ايضا يجرى على ظاهره لان فساق
المومنين الذين سعدوا بالايمان وان شقوا بالمعاصى قد فارقوا ايام العذاب فلا
يكونون مخلدين فى الجنه وقت دخول اهل الجنه الجنة فان الخلود فى زمان كما ينقص
باخره ينتقص باوله فليس بشى لان خلود كل شخص فى الجنه انما يتصور بعد دخوله
فيها فلا يصح استثنا الفساق من حكم الخلود باعتبار ما مضى من زمان دخول
غيرهم فيها وايضا جعل الفساق داخلين فى الاشقيا والسعدا باعتبارين خلاف
ظاهر الآيه اذ قد فرق فيها بين اهل الموقف بالشقاوه والسعاده وذهب صاحب
الكشاف الا ان الاستثنا الاول كالثانى لان اهل النار لهم عقوبات اخر
كالزمهرير ولدغ الحيات والعقارب فليسوا مقصورين على التعذيب بالنار بل
ينقلون من نوع من العذاب الى نوع آخر منه قوله وهو ان يكون للفظ استعمالان
قريب وبعيد وصف للاستعمال بالقرب والبعد نظرا الى المعنيين بحسب التبادر
الى الذهن سوا كانا حقيقيين او مجازيين او مختلفين قوله فيذكر بالنصب على صيغه
المبنى للمفعول اى يذكر ذلك اللفظ لايقاع المعنى القريب فى وهم السامع فى ابتدا
الحال الى ان يظهر له فى المال اما بالتامل او بالقرينه المتاخره ان المراد باللفظ
هو المعنى البعيد كما فى البيت فان الشاعر اوهم باول كلامه اركاب العدى على الافراس
الدهم اى السود من قولهم فرس ادهم اى اسود مع ان المراد تقييدهم بالادهم
اى القيود من الحديد ووضعها على ارجلهم كما يدل عليه قوله خلعنا عليهم اى السنا هم
بسبب الطعان ملابس حمرا من الدما والمعنى القريب لقوله الرحمن على العرش استوى
هو الجلوس والاستقرار فاذا استويت انت ومن معك على الفلك ولكنه ممتنع
فى حقه تعالى فيظهر ان المراد اما استيلاوه عليه مجازا كما يقال استوى عمرو
على العراق اى استولى عليه واما الملك على طريق الكنايه والمعنى القريب لقوله
والارض جميعا قبضته الخ هو ان الارض مقبوضه فى كفه وان السموات مطويات
بيده اليمنى ولما لم يكن الجوارح فى حقه تعالى وجب ان يحمل القبضه على الشى القليل
المستحقر واليمين على القدره القاهره او يجعل الكلامان من باب التمثيل والتصوير
لاقتداره تعالى عليهما وكونهما تحت تصرفه كيف شا والاخير الاحسن ومتشابهات

القران

القران كاليد والوجه والاتيان والقرب ومجيئه الى غير ذلك مما لا يصح معناه من
هذا القبيل اى من باب الايهام لتبادر معانيها القريبة الى الفهم مع ان المراد بها
معانيها البعيده التى لا يعلمها الا الله والراسخون فى العلم على المذهب المختار وعند
جمهور المتاخرين او لا يعلمها الا الله وحده على راى اكثر السلف وانما قال واكثر
المتشابهات لان بعضها مما ينساق الذهن الى معناه المراد بلا تكلف نحو يد
كقوله بل يداه مبسوطتان قوله ومنه تاكيد المدح بما يشبه الذم لم يفسره
لانه يستغنى باسمه عن تفسيره وقوله هو البدء باثبات صفه مدح فاعقبه
باداة الاستثنا او هم السامع قبل ان ينطق بما بعدها انه يثبت له شيا من صفا
الذم فلما ولها صفه مدح اخرى تاكد ذلك المدح بما يشبه الذم ماكيدا اما لانه
اراد ان يثبت له صفه ذم فلم يجد اليه سبيلا وكلمه اما هنا للانقطاع بمعنى
الاستدراك وسوى مستعار له ولكن صرح فيه وقد يوكد الذم بما يشبه المدح
على قياس ما تقدم كقولك فلان جاهل الا انه فاسق وقد يجرى مثل هذا التاكيد
فيما ليس مدحا ولا ذما كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباوكم من النسا الا ما قد
سلف فانه تعليق بالمحال اى لا يحل لكم ما نكح اباوكم غير ما سلف فانكحوه ان
امكنكم قوله وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين اى احتمالا على سوا
ولا يحاول الايهام واعتبر بعضهم كون المعنيين مختلفين غاية الاختلاف
اى كونهما متضادين حتى قال فالمحكم يجب كون احدهما مدحا والاخر ذما كما
روى عن بشار انه قال فى خياط اعور خاط لى عمرو قبا ليت عينيه سوا قلت
بيتا ليس يدرى امدح ام هجا فان قوله ليت عينيه سوا يحتمل تمنى خير له اعنى
تساوى العينين فى الابصار وتمنى شر له اى تساويهما فى العمى وللمتشابهات
من القران مدخل فى هذا النوع باعتبار احتمالها معنيين مختلفين وان لم يكونا
متضادين فى الاحتمال ولا متضادين بكون احدهما مدحا والاخر ذما قوله
ولا اجب تسميته بالتجاهل وذلك لوروده فى كلامه تعالى وتقدس قوله اذاك
اى اذاك الحمار الوحشى الموصوف فى الابيات السابقه يشبه ناقتى ام ثور نمش
بالوشى اكرعه اى منقش قوائمه بنقوش والوان مختلفه يقال وشيت الثوب
وشيا اى نقشته والاكارع مستدق الساق من الغنم والبقر تمامه مسفع
الخد غاد ناشط شبب المسفع الاسود والغادى الذى يذهب غدوة والناشط
الخارج من ارض الى اخرى نشاطا والشبب المسن من ثيران الوحش الذى انتهى اسنانه
وقال بعد عدة ابيات اذاك ام خاصب بالسى مرتعه ابو ثلاثين امسى وهو منقلب
اى اذاك الثور الوحشى يشبه ناقتى ام خاضب اى ذكر من النعام اكل الربيع
احمر ظنبوباه او اصفر والسى الارض المستويه ابو ثلاثين اى ذو ثلاثين فرخا

والمنقلب الراجع فشبه ذو الرمة ناقته بالاشيا المذكوره واورد الهمزه وام
في هذه التشبيهات تجاهلا واظهارا للتحيره في وصفها بشده العدو وقد مر
الكلام في قول الخارجيه والاية المذكوره فان قلت قد سبق في علم المعاني بحث
التجاهل وانه من سحر البلاغه فكيف يعد من الوجوه المحسنه البديعيه الخارجه
عن البلاغه وكذا الحال في الالتفات والاعتراض ايضا فانه من باب الاطناب قطعا
اجيب بان اشتراك العلوم في المسائل جائز بل واقع كما بين في موضعه ولا استحاله
في انه اذا قصد بالالتفات مثلا رعايه مقتضى الحال كان موجبا حسنا ذاتيا
داخلا في البلاغه واذا اتى به في مقام لا يقتضيه ولا يدفعه كان موجبا له حسنا
خارجا عن بلاغته قوله ومنه الاعتراض نبه بذكر الادراج على انه يجب
ان يكون في اثنا كلام واحد او بين كلامين متصلين معنى كما تشعر به تسميته بالحشو
ايضا ونبه باطلاق قوله ما يتم المعنى بدونه على انه قد يكون جمله سوا كان له محل
من الاعراب ام لا او غير جمله كالمثال الاول اعني غير مفسدها وهو حال من
صوب الربيع وهو نزول المطر فيه اعترض بها بين الفعل وفاعله دفعا لايهام
خلاف المقصود والديمه المطر الذي لا رعد فيه ولا برق وله دوام اقله ان يدوم
ثلث النهار او ثلث الليل وقوله وما عمري علي بهين جمله معترضه تجي مع الواو وتعين
بين القسم وجوابه باكد بعظم المقسم به وابطل الا باطل والاكارع جمع
اكرع جمع كراع وهو اسم لجمع الخيل والمراد ههنا جماعات الناس وقوله
لا زال فيه اعتراض بين اسمان وخبرها الدعا وقوله ولن تفعلوا جمله معترضه
بين الشرط وجزائه للتنبيه على ان فعلهم اعني اتيانهم بمثل القران غير موجود
لهم وقوله وانه لقسم لو تعلمون عظيم جمله معترضه بين القسم وجوابه
وقوله لو تعلمون اعتراض في اعتراض بين الموصوف وصفته للاشعار بعدم
علمهم بعظم القسم وتحقق ما اقسم به عليه وكلمه لا في لا اقسم مزيده ومواقع
النجوم مساقطها ومغاربها قوله الا ترى كيف مدحه بالشجاعه على وجه
يستتبع مدحه بكمال السخا وجلال القدر وذلك لان تهنيه الدنيا اي الناس
عليهم بخلوده يدل على انهم يستفيدون منه مالا او يرتفعون بجلاله مقدارا
والا فلا معنى لتهنيتهم وفاعل يوضح مستتر راجع الى قوله نهب اي يوضح لك ما
ذكرته اذا قسته الى قولك اذ ليس فيه الا مدحه بالشجاعه بل ربما يفهم
من ذكر الاعمار فيهما دون الاموال انه قاصد الى ذلك اصلاح الناس ونظام
احوالهم لا جميع المحدثات العامه قوله مثل يا وهيا فانهما متحدان في المعنى
مع قله حروف يا وكذا غاض وغيض في ان الاول متعد والثاني مشدد ولو قيل
غيض وغيض على البنا للمفعول فيهما لكان انسب بما تقدم في الايه ولا شك

ان

ان يقلل اللفظ ولا يقلله اذا صادفا موقعهما اوجبا حسنا في الكلام الا انهما
من المحسنات الراجعه الى اللفظ دون المعنى فذكرهما ههنا تعسف قوله
ويتفرع عليهما اي تقليل اللفظ ولا تقليله الايجاز والاطناب وقد سبق
ان اعتبارهما بالاصاله انما هو بين الجمل وقد يجريان فيما بين غيرها ايضا قال
ومن القسم الثاني اي الراجع الى اللفظ التجنيس وحسن بتشابه الكلمتين في
اللفظ واراد في بالكلمتين اللفظين لجواز تركيب احد المتجانسين كما سيذكره واراد
بتشابههما تناسبهما على وجه مخصوص يعرف بتفصيله تعديد انواعه المعتبره
فمنها التام وذلك بان يتفقا حروفا وحركات وسكنات وانما سقنا وبان في المعنى فالوجه
الاولى فالدار والدار ثبته الواسعه ومنها الناقص وذلك وهو ان يختلف المتجانسان ن
في الهيئة الحاصله من الحركات والسكنات دون الصوره فقيل اراد الصوره النوعيه
فان الحروف انواع متميزه بصورها النوعيه بالمعنى دون الحروف وهذا وان
كان قريبا بحسب المعنى الا انه من عبارته بعيد جدا وقيل اراد الصوره الخطيه
فان المختلفين في الخط دون الهيئة من قبيل التام كما سيجي واذا اختلفا في الهيئة
والصوره معا كقولك جاهلنا على صيغه الامر ولا جاهلنا سام فان اعتبر في
الناقص ان لا يكون فيه اختلاف الصوره اصلا كما هو الظاهر من العباره لم يكن
ناقصا ايضا وان قيل المعتبر في الناقص اختلاف الهيئة دون الصوره سوا كانت
مختلفه اولا كان ناقصا ثم ان الاختلاف في البرد والبرد بحسب اختلاف الحركه
ضما وفتحا والاختلاف بين الشرك وهو حبال الصيد والشرك بمعنى الاشتراك
انما هو بحسب اختلاف حركه الشينين فتحا وكسرا واختلاف حال الرا حركه
وسكونا والاختلاف بين المفرط من الافراط والمفرط من التفريط بحسب اختلاف
حال الفا حركه وسكونا واختلاف حال الرا تخفيفا وتشديدا الا ان الحرف
المشدد لما كان في الصوره الخطيه كالمخفف عد حرفا واحدا لا حرفين فلذلك
جعل مفرط ومفرط كالشرك والشرك متفقين في الماده مختلفين في الهيئة فاعلم
ذلك حتى لا يشكل عليك الحال في عدهما من المختلفين في الهيئة فقط ومن ههنا
يعرف ان المراد ايضا بالصوره فيما تقدم هو الخطيه لا النوعيه قوله وهو
ان يختلفا بزياده حرف وذلك اما في الاول كقولك مالي كمالي او في الوسط نحو
جدي اي حظي وجهدي اي اجتهادي وسعيي وقد عرفت ان المشدد كالمخفف
فلا اختلاف بينهما الا بزياده الهاء في الاخر نحو كاس كاسب والاول اسم فاعل من
كسا يكسو قوله التجنيس المضارع او المطرف اي سمه باسمهما شئت وقيل
المضارع ان يختلفا بحرف والمطرف بحرفين وتقارب المخرج معتبر في الكل
فالاختلاف بحرف واحد اما في الاول كدامس مرند مس الظلام اذا اشتد وطامس

طمس الطريق درس وانمحى وبتن كني ليل دامس وطريق طامس واما في الوسط
نحو حصب وهو ما يرمى في النار وحسب وهو ما يعد من المفاخر واما في الاخر
نحو كثب بمعنى قرب وكثم وهو اما بمعنى الصرف يقال كثمه من الامر اي صرفه او بمعنى
سعة البطن او الشبع والاكثم يطلق على البطين والشبعان ايضا ولم يعتبر هذا التقسيم
في الحرفين بل اورد مثالين المتخالفين بحرفين في الوسط ومعنى حسبي اي جعلني خسيس
الحظ والقدر قوله وهو ان يختلفا لا مع التقارب هذه العبارة تتناول الاختلاف
بحرف واحد وبحرفين لانه لم يمثل الا للاول قوله سمي تجنيس تصحيف وذلك
لانه قد يصحف احدهما بالاخر وسمي تجنيس خط ايضا لتساويهما في صورة الخط
الا ان التجنيس التصحيفي والخطي وهو ان يتشابه اللفظان في الكتابة يوجد في غير
اللاحق ايضا والعابث من العبث وهو الافساد قوله اذا ولي ردا على نحو قولهما اي
اذا ولي المتجانسان بحيث يكون احدهما ضميما للاخر لصيقا به سمي ذلك التجنيس
مزدوجا او مكررا او مرددا سواء كان بينهما تجنيس تام مثل دجد وجد ولج ولج او
تجنيس لاحق نحو هينون لينون وسبا بنبا او تجنيس لاحق مذيل مثل نعمرو عمر
ورسم وسم قوله تسمى تجنيسا مشوشا وذلك لانه لما خالف كلا من المتجانسين
صاحبه بحرفين متباعدي المخرج يتوهم ان التجنيس مطرف وليس كذلك لعدم الحرفين
مجتمعين وحيث كان الحرفان الاخيران منهما اعني العين والعين متقاربين في صورة
الخط يحتمل انه تجنيس خطي ولبس به لاختلاف الحرفين الاولين اعني اللام والرا
في صورة الكتابة وقيل لو كانت عينا الكلمتين متحدتين لكان تجنيس تصحيف
او لاميها لكان مضارعا فقد تجاذبه الصنفان فلذلك سمي مشوشا قوله سمي
متشابها لتشابه المتجانسين لجناس التام في الخط وان اختلفا في التركيب والافراد
فان الاول مركب اضافي اي لم يكن صاحب هبة والثاني مفرد اسم فاعل من ذهب
وان خالفا في الخط ايضا سمي التجنيس مفروقا لافتراقهما في صورة الكتابة فان
قيل كما ان قوله جام لنا مركب من اسم لا وخبرها كذلك جام جاملنا مركب من
الفعل والمفعول اجيب تارة بان كون احد المتجانسين مركبا لا ينافي كون الاخر
ايضا مركبا واخرى بان اسمها وخبرها لا يعدان لفظا واحدا لا حقيقة ولا عرفا بخلاف
الفعل والمفعول المتصل به مع استناده فاعله لجاملنا فانهما يعدان في العرف لفظا
واحدا قوله ومما يلحق بالتجنيس اي يلحق بالتجنيس شيئان احدهما ان يجمع بين اللفظين
شبه الاشتقاق وهو ما يشبه الاشتقاق وليس منه فان قال اجوف واوي من القول
والقالين ناقص يائي من قلاه يقليه اذا ابغضه الجني منقوص يائي من جنيت والجنة
مضاعف من جنه اي ستره فليس بين اللفظين في كل واحد من المثالين رجوع الى
اصل واحد في الاشتقاق الا انه قد يتوهم ذلك في بادي الراي والثاني ان يكون اللفظان

راجعين

راجعين في الاشتقاق الى اصل واحد فالقيام ماخوذ من قام والقيم فيعل منه والريحان
بمعنى الغنيه المعروف او الرزق ماخوذ من الروح والراحه اذ لم يوجد في اللغه
تركيب الراء مع اليا والحاء فاليا في الريح اصله الواو ومعنى قوله فروح وريحان رحمة وسعة
رزق قوله ومن جهات الحسن غير اسلوب الكلام في باقي الاقسام فعنونها بجهات
الحسن ولم يقل من القسم الثاني او ومنه تفننا في العباره واراد بالكلمتين
المكررتين ما يتحد معناهما وبالمتجانستين ما يغاير اقسامهما وبالملحقتين ما يعم
الملحق بسبب الاشتقاق او شبهه قوله كما اذا قلت اورد مثالا لا من عند
نفسه مكررا لوقوع الكلمة الاخرى في احد مواضعها الخمسه وقد ناقش في
عد الخامس من رد العجز على الصدر اذ لا صداره لحشو المصراع الثاني والروا
في مشتهر بفتح الهاء من اشتهره الناس كذا وقد اشتهر بمعنى وضح وظهر قوله
والاحسن في هذا النوع ان لا يرجع الصدر والعجز الى التكرار اي لا يكون الكلمتان
مكررتين بل اما متجانستين او ملحقتين بهما وانما كان هذا احسن لحصول الافاده
في صورة الاعاده قوله ومن جهات الحسن القلب هو على قسمين قلب الكل
وهو ان يكون حروف احدى اللفظين معكوسة الترتيب بتمامها في اللفظ الاخر كالفتح
والحتف وقلب البعض وهو ان يعكس ترتيب بعض الحروف في الاخر كالعورات
جمع عورة بمعنى الفعلة القبيحة والروعات جمع روعة وهي الخوف ومثال المقلوب
المجنح اي الذي جعل كجناحين قول الشاعر لاح انوار الهدى من كفه في كل حال
والمقلوب المستوي هو ان يكون مجموع كلمة او اكثر في شعر او غيره بحيث اذا عكس
ترتيب حروفه حصل ذلك المجموع بعينه في غير الشعر نحو قولك كيل مليك ناخ اذا
ناخ وقوله تعالى وربك فكبر وفي الشعر اما في بيت كقول الحريري اسا رملا اذا اعرا
وارع اذا المرء اسا فانه قلب حروفه كان الحاصل عينه واما في مصراع كقول
الاخر سور ولا كبا بك الفرس اسل امر من اسه اسا اي اعطوا لا رمل من لا زوج
له عوى اي اتى ولم يحك طالبا منك معروفا وارع امر من رعاه حفظه واسا اما
من اسوت الجرح اذا داويته او من اسوت بينهم اي اصلحت وقد يجعل مقصورا
من اسا او مغيرا من اسي بالكسر اذا حزن نعاكا لوجهه يجبو كبوا اذا اسقط قوله
ومن جهات الحسن الاسجاع جمع الاسجع قصد الى الكلمات التي في اواخر الفقر
بمنزلة القوافي في النظم ولو بدله بالسجع وشبهه بالمصرعه لكان انسب بما تقدم
وتاخر من ايراد المحسنات البديعية بالمعاني المصدرية والقافية على المذهب
الاصح من اخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع حركه المتحرك الذي قبل ذلك
الساكن ومع ذلك المتحرك ايضا وقيل الكلمة الاخيرة منه وقد تطلق القافية
على الروي وهو الحرف الذي بني عليه الشعر وينسب اليه فيقال قصيدة لامية

او رائيه ولم يطلق الاسجاع على فواصل القرآن تأدبا لان السجع فى الاصل هدير
الحمام ونحوه والترصيع فى اللغة ان يجعل فى احد جانبى العقد من اللآلى مثل ما فى
الجانب الآخر وفى الاصطلاح هو ان يكون جميع ما فى احدى القرينتين من اللفظ
او اكثر ما فيها مساوية الاوزان موافقة الاعجاز او متقاربة الاوزان والاعجاز
لما يقابله فى القرينة الاخرى مثال المساواة فى الوزن والتقفية فى جميع الالفاظ قوله
تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وقوله ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى
جحيم لان حرف العطف اعنى ثم فى المثال الاول والواو فى المثال الثانى لا مقابل
لهما فى القرينة الاولى ومثال تساوى الوزن والعجز فى بعض الالفاظ وتقاربهما
فى بعضها قوله وآتيناهما الخ فان آتينا يقارب هدينا فى الوزن والمستقيم
يباين المستبين فى العجز قوله واصل الحسن فى جميع ذلك اى فى جميع ما ذكر من
المحسنات اللفظية ان تكون الالفاظ توابع للمعانى وذلك بان تترك المعانى على
سجيتها فتكتسى من الالفاظ ما يليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا واذا جعلت المعانى
تابعة للالفاظ بان يقصد الى تحصيل المحسنات اللفظية ويجعل ذلك مقصودا اصليا
جاءت الالفاظ متكلفة وتشوهت وجوه المعانى وكانت كنصل من خشب فى غمد
من ذهب وقد شغف بعض المتأخرين من الكتاب والشعراء برعاية المحسنات
اللفظية البديعية حتى خيل اليه انه اذا جمع عدة منها فى كلامه فلا بأس فى ان يقع
مقصوده منه فى عمياء ويوقع سامعه من طلبه فى خبط عشواء وقد تعالى اشار
بقوله جميع ذلك الى جميع ما ذكر من المحسنات المعنوية واللفظية فان زيادة
الاهتمام برعاية المطابقة او المقابلة مثلا قد يذهب ماء الكلام ويوجب الخلل
فى الانتظام لان قوله ان تكون الالفاظ تابعة للمعانى يمنع الحمل على هذا المعنى وكذا
يمنعه تفسيره لما ذكره اولا بقوله اعنى ان لا تكون اى الالفاظ متكلفة اى آتيا بها
مع كلفة ومشقة قوله ويورد الاصحاب ههنا اى فى فن البديع انواعا من
المحسنات مثل كون جميع الحروف من الكلام منقوطة كقول الحريرى فتنتنى فجننتنى
تجنى بتجنّ يفتن غب تجنّ او غير منقوطة كخطبته المعروفة الحمد لله الممدوح الاسما
المحمود الآلا او كون بعضها منقوطا والبعض الآخر غير منقوط وذلك اما بان تكون
٨٠ كلمة منقوطة واخرى غير منقوطة كرسالته الخيفاء الكرم ثبت الله جيش سعودك
يزين واللوم غض الدهر جفن حسودك يشين واما بان يكون حرفا منقوطا والآخر
غير منقوط كرسالته الرقطاء اخلاق سيدنا تحب وبعقوته يلب والخيف
بالتحريك ان تكون احدى عينى الفرس سوداء والاخرى زرقاء والرقط ان تكون فى الشاة
نقط سود وبيض ولا يخفى ان النقط وعدمه راجع الى تحسين الخط دون اللفظ وكذا
ما يعتبر من اتصال حروف الكلمات ويسمى الموصل كما فى قوله [illegible]
او

او انفصالها ويسمى المقطع كقول الوطواط وادرك ان زرت دار ودّ ودودا
ودرا وورد اوورده او لما اختصر المص الكلام فى المحسنات البديعية وفوض
استخراجها اليك تابعناه فى ذلك لان مباحثها مستوفاة فى كتب اخر فعليك بها
ان لم تقدر على استخراجها قوله واذ قد حققت اى اذ علمت على وجه التحقيق
ما ذكر فى المقدمة من حدى العلمين وما ضبط وفصل فى الفصلين من معاقدهما
ومسائلهما ان علم المعانى هو معرفة خواص تراكيب الكلام وان علم البيان هو
معرفة صياغات المعانى فى صور متفاوتة وتأديتها بطرق مختلفة وانما وحد
لفظ العلم المضاف اليهما اشارة الى قوة الارتباط بينهما وكون البيان شعبة من
المعانى وبين غاية العلمين ههنا بقوله لتتوصل بها اى بمعرفة الخواص والصياغات
الى توفية مقامات الكلام حقها اى باعتبار ما يقتضيها من الخواص وما يناسبها
من الصياغات مع ان الغاية المذكورة فى المقدمة هى الاحتراز عن الخطاء فى التطبيق
والمطابقة بناء على ان المقصود الاصلى هو الاتيان بالصواب اعنى التوفية التى ذكرها
والاحتراز عن الخطاء وسيلة الى تلك التوفية ولما كانت الوسيلة اظهر فى بادى
الرأى جعلها غاية هناك ثم ذكر ههنا ما هو الحقيقة وقيد الحقيقة بحسب ما تفى
به قوة ذكائك اى شدته لان ذلك هو المقدور والمطلوب من تحصيل هذين العلمين
قوله وعندك علم جملة حالية ولفظ علم منون وان مقام الاستدلال مفعول
له وجملت جواب اذ قد حققت والمقصود بيان انه يجب عليه ان يشرع فى تكملة علم
البلاغة وذلك ان من جملة مقدمات الكلام مقاما الاستدلال على المطالب
التصديقية الموقوفة على تصورات اطرافها المحتاجة الى الحد فلزم صاحب علم
المعانى والبيان معرفة الخواص للاستدلال له ومعرفة تأديتها بالطرق المتفاوتة
فى وضوح الاستلزام والمص لما انتصب لافادة هذا العلم وجب عليه ان لا يخل
بشئ هو من جملته فوجب ان يورد فى كتابه علم الاستدلال المشتمل على علم الحد
لانه جزء من علم البلاغة كما صرح به فيما مر وحققه ههنا وهذا آخر ما يسر
الله تعالى بمنه ولطفه من كشف فوائد هذا العلم ونظم فرائده ونسأل الله سبحانه
ان ينفع به المسترشدين ❁ وان يجعله ذخرا لنا يوم الدين ❁ وقد تم الفراغ من
٨ تأليفه اواسط شوال من سنة ثلث وثمانمائة ❁ وحسبنا الله ونعم الوكيل ❁
❁ ❁ وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه ❁ صلاة دائمة الى يوم الدين ❁ ❁

١٣٣١ [illegible]